

دكتور أحمد زكريا الشلق

# حزب الأحرار الدستوريين

١٩٢٢ - ١٩٥٣



دار المعارف

محاضرات في تاريخ الأحزاب المصرية

٢

# حزب الأحرار الدستوريين

١٩٢٢ - ١٩٥٣

دكتور أحمد زكريا الشلق

كلية الآداب - جامعة عين شمس

الطبعة الأولى

١٩٨٢



دار المعارف



# فهرس الكتاب

صفحة	
( ٥ )	- تقديم
١	- فصل تمهيدى
٤٣	- الفصل الأول : نشأة الحزب ونظامه . . . . .
١٠٥	- الفصل الثانى : تركيب الحزب وأصوله الاجتماعية . . . . .
١٦١	- الفصل الثالث : الحزب والقضية الوطنية . . . . .
٢٤٩	- الفصل الرابع : الحزب والحياة النيابية . . . . .
٣١٧	- الفصل الخامس : الحزب بين السلطة والمعارضة . . . . .
٣١٧	القسم الأول : ٢٢ - ١٩٣٩ . . . . .
٤٢٥	القسم الثانى : ٣٩ - ١٩٥٣ . . . . .
	- الفصل السادس : الأحرار الدستوريون والفكر الليبرالى
٤٧٧	والقومى . . . . .
٥١٨	- خاتمته . . . . .
٥٢١	- المصادر والمراجع : . . . . .





# الإهداء

الى أبوى الكريمين .. وفاء للمحبة والبر ..



## في أمة الزم الزم

### تقديم

تمثل هذه الدراسة « حزب الأحرار الدستوريين » منذ نشأته عام ١٩٢٢ ، حتى انتهائه عام ١٩٥٢ ، استكمالا لخط سياسي بدأت بدراسته منذ نشأ في تاريخ مصر الحديث والمعاصر وهو دراسة للحركة الوطنية المصرية من جانبها غير الجماهيري ، لو الجانب الذي عرف في بولكير حياته بقطاع « المعتدلين » ، بالإضافة الى دراسة تاريخ العمل السياسي لطبقة الأعيان المصرية التي نمت واستقرت أوضاعها وبرزت الى سطح الحياة العامة ، خلال القرن التاسع عشر ، ثم شرعت مع مطلع القرن العشرين تؤلف الأحزاب السياسية التي تسعى للوصول الى السلطة . وقد اتبع لي في المرحلة الأولى دراسة « حزب الأمة » ، بدوره في السياسة المصرية ، منذ نشأته عام ١٩٠٧ وحتى توقف نشاطه خلال الحرب العالمية الأولى ، ذلك للحزب الذي مثل المرحلة الأولى من ذلك الخط السياسي ، والذي شهد لثبات هذه الطبقة لوجودها السياسي من خلال الأحزاب والهيئات التمثيلية ، كما شهد هذا الحزب فترة حضارة قيادات الوفد وحزب الأحرار الدستوريين ، فظهرت قيادات حزب الأمة في « تجمع » الوفد ، ثم ألغت فيما بعد حزب الأحرار في أكتوبر ١٩٢٢ ، وقد لعب أصحاب هذا الاتجاه دورا أكثر عمقا وتأثيرا في حياة مصر بعد أن تجاوزوا مرحلة لثبات وجودهم الأولى ، غالغوا الوزارات قارة واشتغلوا بشئون الحكم على نطاق واسع ، كما اداروا دفة المعارضة ملرة الأخرى .

وتتطوى هذه الدراسة على العديد من المحاذير ارجو الا يزل القلم اليها ، ومن هذه المحاذير أن لتاريخ لحزب سياسي ينتقل بين السلطة والمعارضة ويمرر بذلك في حركة للتطويع المصري يقتضي منذ البداية الإمساك بذلك

الخيطة الدقيق الذى يفصل بين الكتابة عن حزب سياسى وبين التاريخ للحركة السياسية المصرية ككل ، على الرغم من التفاعل بينهما وعلى ذلك فالبحث يقتضى كتابة تاريخ الحركة السياسية من الزاوية التى ساهم بها حزب الأحرار الدستوريين فى صنعه من ناحية ، وكتابة تاريخ الحزب ذاته من خلال تواجده فى اطار الحركة الوطنية المصرية من ناحية أخرى .

ومن هذه المحاذير أيضا استخدام ذلك الركام الضخم من المادة التاريخية التى ينبغى الا يغفل عنها الباحث ، ولتى تتراوح بين كتابات الشاسنة والكتاب والحزبيين والصحافيين والدارسين ، المصريين والاجانب ، يشتمل اتجاهاتهم وطرائق معالجاتهم ، بالإضافة الى مصادر حزب الأحرار الدستوريين ذاته ، والأحزاب المعاصرة له ، وماغصت به من جليليات وسفسطات ومعارك ، واتهامات للخصوم بالخيانة والتواطؤ والتفريط والمساومة . . . . . ونخ ، وكثرة هذه المصادر والاتجاهات والأفكار والمعالجات - التى ساهم فيها غير المتخصصين بشكل واسع - قد تؤثر على الحييدة العلمية المطلوبة لاصدار الاحكام التاريخية . . . . . يضاف الى هذا وذلك أن دينامية التاريخ المصرى خلال تلك السنوات ( ٢٢ - ١٩٥٣ ) كانت تسير بسرعة مذهلة ، متفائلة بين انقلابات سياسية وبرلمانية ودستورية ، أو بمعنى أدق أن استمرار الصدام بين مؤسسات الدستور وجولات المفاوضات لازالة الوجود البريطانى والتخلص من الامتيازات الاجنبية فى مصر ، واستعادة وحدة وادى النيل ، كل هذا كان يتم فى الوقت الذى كان على مصر فيه أن تستكمل بنائها كدولة ملكية دستورية ، على أساس ديمقراطى لبرالى ، وذلك بترسيخ مؤسساتها الدستورية الجديدة وارساء تقاليد وأساليب الحكم الحديثة . . . . . ورغم توالى هذه الأحداث وتدفقها فان الباحث لا يستطيع أن يعنى نفسه من التقصى والتحقيق والضبط ، للوصول الى الحقيقة العلمية الصرفة والرأى المجرد عن الهوى ، وكل هذا يتطلب الدقة ، التى هى واجب وليميت فضيلة .

وقد احتوت هذه الدراسة فصولا ستة بعد فصل تمهيدى يتناول تطور المجتمع المصرى خلال فترة الحماية البريطانية على مصر (١٤ - ١٩٢٢)

من حياته السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، مع التركيز بشكل خاص على القنولات السياسية التي خرج منها حزب الاحرار الدستوريين . أما الفصلان الأول والثاني فقد تناولا نشأة الحزب والظروف التي أحاطت به مع دراسة برامجه وأهدافه وأساليبه وتنظيماته ، بالإضافة الى إجراء تشريح لتركيب الحزب الاجتماعى لتحليل عناصره وقواه وما انتقابه من تغيير طوال فترة تاريخه وقد تتبعنا الدراسة حركة الحزب فى أهم قضيتين من قضايا الحركة الوطنية المصرية وهما : قضيتا الدستور والاستقلال .

فتناول الفصل الثالث دراسة موقف الحزب من المطالب الوطنية ومدى مساهمته فى حلها ، كما درس الفصل الرابع موقف الحزب من المسألة الدستورية ودور رجاله داخل البرلمان ، أما قضية السلطة والمعارضة بما فيها من علاقات بالقوى السياسية والحزبية ، وما يتصل بها من سياسات تنفيذية وإنشائية ، فقد تناولها الفصل الخامس ، بينما استكمل الفصل السادس صورة الحزب برصد أهم الاتجاهات الفكرية ، اللبرالية والعلمانية والقومية التى حددت نظاره الفكرى .

ولسنا نود أن نسبق بإصدار الأحكام التاريخية ورصد النتائج التى انتهت إليها هذه الدراسة ، كما ليس لنا أن نتحدث عن الجهود المبذولة ، وعن المصادر والمراجع ، فهذه مسائل مفروغ منها وموجودة فى صلب الدراسة وفى ثبوت المراجع والمصادر ، وقد حاولت حين كنت يانجلترا عام ١٩٧٨ - ١٩٧٩ أن أستفيد بما أتيج لى الاطلاع عليه من وثائق وزارة الخارجية البريطانية F. O. المودعة بالارشيف البريطانى P. R. O. بالإضافة الى الاطلاع على الأبحاث والدراسات الحديثة المتعلقة بالموضوع ، والتى أرجو أن تكون قد اثرت هذه الدراسة .

وافتهز هذه الفرصة لأتقدم بوافر الشكر وطيب الثناء للأديب ثروت أياظة ، نجل ابراهيم دسوقي أياظة باشا ، الوزير الأسبق ، وسكرتير الحزب ، لما تفضل به سيادته من معاونتى باطلاعى على كتابات وأوراق والده الخاصة ، كما أشكر الأستاذ سامح أياظة ، الذى كان من شبان الحزب ، لما قدمه لى من وثائق وما اثاره من قضايا وآراء . أما الأستاذ الفاضل أحمد هيكال المحامى ، نجل الدكتور محمد حسين هيكال ، الذى أفسح

لى صدره وبيته ومكتبة والده ، وتفضل باطلاعى على مذكرات واوراق خاصة  
لم تنشر للدكتور هيكل ، مما افاد البحث فائدة جمة ، كما اذنت من مناقشات  
واراء سياسته ، فله منى كل تقدير وعرفان ، كما ادعو الله ان يوفقه فى  
استكمال مهمة نشر تراث الدكتور هيكل جزاء الله خير الجزاء . كما يطيب  
لى ان اتقدم بولفر للشكر لشيخ الصحافيين وتقييمهم الاسبق الأستاذ حافظ  
محمود ، رئيس تحرير صحيفة حزب الأحرار الدستوريين ، الذى تكرم على  
البحث بالملاحظات ووجهات النظر ، متمه الله بالصحة والعافية .

ويقتضى أيضا واجب الاعتراف بالفضل لأصحابه أن أشكر الهيئات  
العلمية ومركز ومعايد الأبحاث التى قدمت لى العون ، كما اتقدم بولفر  
لشكر اخوتي الكرام : حمدنا لله مصطفى وابتهسام الاسناوى وسلوى السعيد  
وحسن مرسى لما احاطوا به هذه الدراسة من عنايتهم الصادقة وتشجيعهم  
الحار .

لما استأذنتى الاجلاء ، فانتهز هذه المناسبة لأحيى ذكرى استاذى الراحل  
الكريم الأستاذ الدكتور أحمد عزت عبد الكريم ، تغمده الله فسيح جناته  
ولجزل له الثواب ، كما أسجل تقديرى وعرفانى لأستاذى البروفيسور ( نيفل  
ساندرسون N. Sanderson ) الحيد السابق لرويال هولواى كوليچ R.H.C.  
بجامعة لندن ، الذى أشرف على هذه الدراسة فى بعض مراحلها وتابع معى  
جمع مابنتها العلمية ودراسة مخطوطها ، فله أطيب الثناء وأجل التقدير .  
أما أستاذى للدكتور عبد الخالق محمد لاشين ، أستاذ تاريخ مصر الحديث  
والمعاصر المساعد بكليتنا ، فليس يكفيه هنا شكر مهما كان حجمه ، أفنى  
انما أعترف بفضل علمه الذى أسبغه على البحث وصاحبه وليس لى أن  
أشكر أستاذى للجليل الدكتور عبد العزيز نوار ، رئيس قسم التاريخ بكليتنا  
وعميد مركز بحوث الشرق الأوسط بجامعة عين شمس ، فهذه الدراسة التى  
أشرف عليها من بعض من ثماره ، ولكن يقتضىنى ولجب العرفان أن أشكر  
له فريض استاذيته الكريمة ولبوته الذنبيلة ، فله صادق العرفان وأجل الدعاء .  
ولن يغوتنى أن اتقدم بخالص الشكر والتقدير لأستاذى الدكتور أحمد عبد  
الرحيم مصطفى وأستاذى الدكتور يونان لبيب رزق ، لما تفضلا به من

( ط )

ملاحظات وآراء عندما اشتركوا في مناقشة هذه الدراسة وإجازها لدرجة الدكتوراه  
في الآداب بتقدير مرتبة الشرف الأولى في أغسطس ( ١٩٨١ ) .

وأخيرا وليس آخرا فإن كان لهذه الدراسة أن تساهم بجهد بسيط في  
كتابة تاريخ مصر المعاصر بأمانة وموضوعية ، كما تمنيت ، فذاك حسبي ،  
وإن لم تكن كذلك ، فلعل لي أجر المجتهدين ، والله الفضل من قبل ومن بعده  
وهو عنده خير الجزاء .

« أحمد زكريا الشلق »

كفر للحا - طنطا

نوفمبر ١٩٨١





## فصل تمهيدى

- الحماية البريطانية واجراءاتها  
- التغير الاقتصادى والاجتماعى - تأليف الوفد  
وانقساماته - وزارة الثقة ومفاوضاتها - تصريح  
فيرباير ووزارة ثروت - جماعة السفور والحزب  
الديمقراطى - جمعية مصر المستقلة - الحزبية فى  
مصر \*

كان عهد الحماية البريطانية على مصر ( ١٩١٤ - ١٩٢٢ ) عهد تحولات خطيرة وعظيمة فى حياة مصر . ولم يكن اختيارا صعبا للحكومة البريطانية ان تعلن حمايتها على مصر فى ديسمبر عام ١٩١٤ ، فقد اشتمل اوار حرب عظمى لايدرى أحد متى ستوقف وماسوف تسفر عنه ، وكانت عين للساسة الانجليز على مصر ، فى سنوات ما قبل الحرب ، حادة وقوية ، فقد كان تعيين اللورد كينشنر ، ذو القبضة الحديدية ، معتمدا لهم فى مصر ، أمرا مقصودا لذاته (١) أما العين الأخرى فكانت على الدولة العثمانية صاحبة السيادة على مصر ، وألتي ما ان أعلنت دخولها الحرب الى جانب المانيا ، حتى ووجهت انجلترا بموقف جديد ازاء مصر ، لم تلبث أن خرجت منه ، ضارحة مسائلة ضم مصر الى الامبراطورية البريطانية ، وما يمكن أن يسبب من متاعب دولية ، وأعلنت حمايتها عليها . ولم تكن بحاجة كبيرة لتبرير هذا الوضع الذى فرضته قوة واقتدارا ، مثلما فعلت عند احتلالها لمصر ، بالرغم من أن الحماية فى حد ذاتها تبدو نوعا من أنواع الاتفاق بين طرفين ، أحدهما استعمارى والآخر محمى ، الا أنه لم يحدث مثل هذا الاتفاق بين أحد من المصريين وبين الساسة الانجليز ، فلم يكن ذلك سوى وليد للقوة فى المعتزك الدولى .

وتعتبر مركز مصر الدولى من كونها دولة « محتلة » الى دولة « محمية » والحرب يشند أوارها ويمتد ، يعنى الكثير ، وأول ما يعنيه هو زوال

---

Lloyd, L. Egypt Since Cromer I. pp. 131. 180.

(١)

ومذكرات سعد زغلول ، ك ٣٥ ص ٢٠٠٩ - ٢٠١٠

السيادة العثمانية على مصر ، وإن انجلترا تستطيع أن تقوم في مصر بكل ما يقتضيه السير بالحرب الى النصر النهائي دون أن يقيد المستقبل كل التقيد ، كما يعني أن يصبح الجيش البريطاني صاحب السلطة التنفيذية والتشريعية العليا في البلاد ، خاصة وقد مهدت لذلك باعلان الأحكام العرفية في ٢ نوفمبر ١٩١٤ - بناء على نصيحة شتهام القائم بأعمال المعتمد البريطاني - وفرضت رقابة عسكرية صارمة على كل شيء بقرار من الجنرال مكسويل ، فكممت أفواه الصحافة والخطابة الوطنية ، ولم يقتصر الأمر عند هذه الاجراءات ، فالتغيت وزارة الخارجية المصرية وحوثت ملحقاتها الى دار المعتمد البريطاني ، الذى صار مندوبا ساميا ، بالإضافة الى خلق الخديو عباس الثانى في ١٩ ديسمبر ١٩١٤ أى في اليوم التالى لاعلان الحماية ، وتعيين عمه حسين كامل سلطانا لمصر ، فأضحت مصر سلطنة ، كما أصبحت ، على ما هو معروف ، مسرحا لعمليات عسكرية تخدم مصالح الامبراطورية البريطانية ، ناهيك عن حشد مواردها جميعا لخدمة المجهود الحربى للامبراطورية وحفائها ، مع ما يعنيه ذلك كله ، مما اصاب الناس في صميم أرزاقهم وكرامتهم الوطنية (٢) .

وكانت صحيفة « الجريدة » الناطقة بلسان حزب الأمة قد كتبت بأن مصر لا تستطيع أن تكون على الحياد في هذه الحرب ، لأن انجلترا وهى محتلة لمصر ، احدى الدول المتحاربة فالحيداد غير ممكن في العمل (٣) وعندما أعلنت الحماية بالفعل ، أضافت بأننا قد أخرجت مصر من حالة استثنائية الى حالة جليلة ، ذلك أن مصر كانت واقعة بالفعل تحت الحماية منذ وفات عام ١٩٠٤ ومن ثم رأت في ذلك ، بالإضافة لاختيارها أكبر أمراء الاسرة

---

(٢) انظر : منكرات معالى مكرم عبيد باشا ، المكتلة ١٦ / ١٠ / ١٩٤٨ ، محمود زايد : نشأة الوفد المصرى ص ٢٤٢ ، Lloyd, Op.cit. p. 198 ونصوص وثائق الحماية والاحكام العرفية فى : ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ ص ٥٤ وما بعدها ، مظهر سعيد : سجين ثورة ١٩١٩ ص ٢٣  
(٣) أحمد زكريا : حزب الأمة ص ٢١٧ - ٢١٨ ، الجريدة : ٦ ، ٧ ، أغسطس ١٩١٤ .

العلوية للسلطنة ، تحقيقا لآمال الأمة المصرية وكان هذا الحزب يأمل وراء ذلك أن تميل بريطانيا بالحماية الى الحكم الذاتي ، كما يستفاد من بلاغها الرسمي ، (٤) أى الحصول على ما يمكن الحصول عليه حتى ولو كان مجرد وعد من جانب بريطانيا ، وحتى لو دفعت مصر ثمنه خلال حرب ، لانقاذها فيها ولاجله ، وكان المتصور أن ماسترغم مصر على تقديمه خلال الحرب ، لايجعل فريقا من الساسة المصريين ، يجتزى بمطالبه الى مجرد وعد بالحكم الذاتي

لقد أصبحت مصر في وضع فريد حقا ، فمع أنها لم تكن دولة محاربة ، أو حتى محايدة ، الا أنها وجدت نفسها في قلب انصراف الذى لم تكن طرفا فيه ، الا بحكم أنها كانت محتلة من الانجليز ، فغدت أرضها مسرحا للنشاط الحربى ، وجبهة قتال ذات أهمية بالغة . على أية حال لم يلق هذا الاجراء البريطانى باعلان الحماية تأييد السلطات المصرية ولا الشعب المصرى ، باستثناء فريق منه ، وباستحداث عديد من الاجراءات فرضت انجلترا على مصر أن تواجه أحداث الحرب الكبرى وهى متجردة من كل سلطة أو مؤسسة حقيقية يخشى خطرهما فتحول مجلس الوزراء الى مجرد هيئة استشارية ، كما أن ما تبقى من الجيش المصرى قد تم ترحيله الى السودان خشية اندلاع ثورة بفعل الدعاية والنشاطات الألمانية - التركية (٥) . ولم يكن سهلا أن تزدرد مصر كل هذه الاجراءات وتهضمها دونما احتجاج أو عصيان ، ذلك أن جنين الثورة لم يلبث أن تحرك في أحشائها ، وكانت تضمن به أن يخرج مبتسرا ، وفي معمة حرب ضروس ومن ثم كانت تصدر عنها بين الحين والآخر ارمصاصات الثورة ، تبدو أحيانا في شكل تملل من اجراء وأحيانا في شكل احتجاج أو استياء أو استنكار ، بالاضافة الى بعض الاضرابات ومنشورات التهديد للسلطة والساسة ، لقد تحملت مصر خلال سنوات الحرب ظروفًا غاية في القسوة والظلم ، وصبرت مكرهة ، وما أن وضعت الحرب أوزارها حتى كانت الثورة وليد الغناء .



Midwraith, M. The Declaration of Protectorate in Egypt and its Effects. P. 254. (٤)

(٥) لاشين : سعد زغلول ج ٢ ص ٢٢ ، ٢٢٤ و Lloyd, Op. Cit., pp. 183-198.

انعكست اجراءات السلطة العسكرية فيما يتعلق بالنواحي الاقتصادية، لتأمين سير الحرب لصالح الامبراطورية وحلفائها ، على اوضاع المجتمع انعكاسا مخيفا ، فازدادت المطالب المفروضة على المدنيين ، وسخر العمال المصريون لتعبيد الطرق وحمل المؤن وشق سكة حديد سيناء ، كما استولت السلطة على دواب الحمل ووسائل النقل والأعلاف غصبا ، وأجبر المصريون على التبرع للصليب الأحمر ولأسر جنود الحلفاء المنكوبين ، وكانت الاوامر تتوالى صارمة من جانب الأجهزة الادارية وقد ذكرت المصادر أن أحد المديريين، وهو محمد محمود مدير البحيرة ، وقف في مواجهة هذه الأوامر ، واعتذر لرؤسائه الانجليز بأن الفلاحين في مديريته لم يعد بوسعهم دفع شيء بسبب الضغط السياسي والاضطرابات وناظم الم الناشئة عن الحكم العسكري (٦) وبالإرغم من ادعاء اللورد لويد أنه نتيجة لارتفاع أسعار المواد الغذائية . تدفقت الأموال على مصر خلال سنوات الحرب نتيجة دفع ائتمان المواد الخام المطلوبة ، وبسبب ما أنفقه الجنود الأجانب في مصر طيلة ثلاث سنوات ، الا أنه يعترف بأن الطبقات الفقيرة لم تكن تجد القوت الضروري (٧) . لقد انعزلت مصر تقريبا عن أسواق التصدير ، مما أتاح للرأسمالية المحلية فرصة محدودة للنمو حيث قامت بالبلاد بعض الصناعات الصغيرة لطوفاً بحاجات الجيوش والسوق المحلية، الا أن الحرب أدت الى الركود الشامل في السوق التجارية بسبب وقف تصدير القطن وهبوط أسعاره هبوطاً شديداً وتحديد مساحة المزروع منه وتآليف لجنة انجليزية لمراقبة تصديره بأسعار مخفضة لانجلترا ، بل لقد حصرت عمليات التصدير في يد فئة قليلة من البيوت الأجنبية واحتكار بخرته ، وكانت الأزمة القطفية موضع شكاية الصحافة حتى لقد غطت أحيانا على أنباء القتال ومعاركه ، كما كانت الصحف تطالب الحكومة بتقديم القروض

---

(٦) كان مطلوباً من مديرية البحيرة على سبيل المثال ١١٢٩٧٣ جنيه استرليني خلال شهر واحد ولم تتمكن الإدارة من جمع أكثر من ٤١٥٥ جنيه وقد اتهم التقرير المدير بأنه يثير الوطنيين في البحيرة ولا يساعد الانجليز واقترح طرده  
F. O. 141/681, Mohamed Mahmud, Behera, Mar. 3, 1915.

Lloyd, Egypt Since Cromer I. pp. 228, 245.

للمزارعين لتجاوز الأزمة (٨) ، وانخفض سعر القنطار من ٣٨٨ جنيه عام ١٩١٣ الى ٢٤٤ جنيه عام ١٩١٤ ، ولكن مع ازدياد الحاجة اليه في الأغراض الحربية وازدياد الطلب عليه ارتفع سعر القنطار الى ٧٧٧ جنيه في موسم ١٧ / ١٩١٨ بالإضافة الى ارتفاع أسعار الذرة (٨١٪) والأرز (٧٥٪) والقمح (١٣١٪) والبتروول (١٠٣٪) (٩) ، بالإضافة الى ارتفاع أسعار المنسوجات والمواصلات ، بينما لم يزد دخل أفراد الطبقة الوسطى من المهنين والحرفيين والموظفين ، كذلك لم تزد أجور العمال زيادة تتناسب مع ارتفاع تكاليف المعيشة ، وقد ارتفعت الأسعار عام ١٩١٨ بنسبة ٢١١ ٪ عنها في عام ١٩١٤ ، ثم ازدادت الى ٣١٢ ٪ عام ١٩٢٠ (١٠) .

وقد حلل تقرير لالنبى في ٦ أبريل ١٩١٩ اثر الاجراءات الاقتصادية على المثقفين والحرفيين الذين استثيرت حماستهم السياسية ، والذين تأثروا بارتفاع الأسعار خلال الحرب بدون أن يجنوا مكاسب تعوضهم ، ولكنه وإن كان قد عاد فأبدى دهشته متسائلا عن سبب انتفاضة العنف التي سادت طبقة المزارعين ، الذين هم في رأيه لا يبدون اهتماما بالسياسة والذين جنوا من الحرب رخاء يفوق كل ماكانوا يحلمون به ، ثم اضاف أن كبار الملاك لم يكن لديهم مجال للشكرى، وأبدى اعتقاده بأنهم ليسوا معادين للبريطانيين، ووصفهم بأنهم جماعة من البسطاء والجهلة ، باستثناء معرفتهم بالزراعة يمكن التأثير عليهم بسهولة بواسطة المؤثرات السياسية التي لا يفهمونها ، والقول نفسه يمكن أن ينطبق على الفلاحين ولكن لابد من الاعتراف بأن نفوسهم قد حملت احتقارا حقيقية نتيجة للحرب ، فقد استنكروا بكل شدة الاستيلاء على علف دوابهم للجيش واستخدمهم بالسخرة للعمل في قوة الحملة المصرية (١١) . وهكذا كان الرخاء كاذبا يخفى في أعماقه متاعب القاعدة العريضة للشعب المصري ، ولسنا مع القائلين بأن مصالح طبقة كبار ملاك

(٨) المجريدة : ١٢ ، ٢٣ ، ٢٦ سبتمبر ١٩١٤

(٩) محمود متولى : الأصول التاريخية ص ٩١ ، البرابري وعليش : التطور

الاقتصادي ص ١٨٧

Issawi, Ch., Egypt at Mid-Century. P. 40.

(١٠)

(١١) مركز الوثائق والبحوث بالأمراء : ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ ص ٢٦١

الأراضي الزراعية انفصلت عن مصالح الاحتلال منذ بداية الحرب الأولى مما جعل هذه الطبقة في معسكر الثورة ، (١٢) فالواقع أن علاقة هذه الطبقة بالاحتلال قد تعرضت لهزات عنيفة نتيجة توالي أزمات القطن وغيره من الإجراءات التي ألحقت الضرر بهذه الطبقة ، كما أن سياسة انتهاب مصر كانت قبل الحرب تسير ببطء وفق خطة منظمة ، أما في سنوات الحرب فقد ازدادت سرعتها ، هذا بالإضافة الى اشارة العديد من المصادر الى استفادة كبار الملاك بشكل نسبي من اجراءات الحرب (١٢) ومن ثم يجب أن نبحث عن دوافع أخرى دفعت بهذه الطبقة الى معسكر الثورة ، لقد كانت هذه الطبقة تستشعر ، بالغمرة ، ماسوف تجره الحرب عليها وعلى أمنها من متاعب ، وهذا يفسر دعوة رجالها بالحاح لانشاء بنك أهلى برؤوس أموال مصرية . ومطالبتهم الحكومة بالا تسمح بتصدير شئ من الذهب للخارج (١٤) .

كان لنشوء بورجوازية المدن الجديدة من التجار ورجال الأعمال وأصحاب البنوك ، وخاصة المهندسين والمحامين ، أثر فى خلق مجال للعمل لدى الجناح العصرى من كبار ملاك الأراضي الزراعية حتى يستطيع توظيف أمواله ومن ثم كان انشاء بنك مصر عام ١٩٢٠ ، وقد تمثلت مجالات العمل فى تصنيع جانب من احتياجات البلاد حيث نشطت صناعات الغزل والنسيج والسكر والكحول والمصنوعات الجلدية والاثاث ، أما الشركات التى تأسست فى أوائل القرن العشرين ، والتى كثيرا ما مهدها الافلاس ، فقد استطاعت تثبيت مركزها وجنى أرباح وفيرة بسبب احتكارها الفعلى للسوق المحلية . فكان الحرب كانت بمثابة حماية جمركية مؤقتة لمنتجات البلاد ، ومن ثم

---

(١٢) عبد العظيم رمضان : صراع الطبقات فى مصر ص ٢٠ - ٢١ . ويعترف المؤلف ص ٧٦ - ٧٧ انه لا تثبت الحرب مكنت أيام الرخاء التى صمحتها من تمديد ديون كبار الملاك بالإضافة الى انقراض الأراضي التى كان يملكها الاجانب الى كبار الملاك المصريين .

Baer, History of Landownership. pp. 122-123. (١٣)

ويعطينا احصائيات عن انتقال الاراضى الى حوزة المصريين وتصفية شركات الرهن لاعمالها .

(١٤) الجريدة : ٤ أغسطس ، ٢٠ أكتوبر ١٩١٤ .

نظورت الرأسمالية الوطنية خلال الحرب وازداد نفوذها الاقتصادي ، وكان ذلك وراء تأليف لجنة التجارة والصناعة في مارس ( ١٩١٦ ) ، التي اقترحت نظاما جمركيا جديدا ودعت الى فتح المدارس الصناعية ومنح التسهيلات لرجال الصناعة بالإضافة الى بعض المشروعات الصناعية (١٥) ، الى جانب تعاظم الدعوة لاتشاء بنك مصر الذي تأسس فعلا عام ١٩٢٠ ، ومثل تأسيسه انعطافا أساسيا في فكر كبار الملاك ونشاطهم الاقتصادي ، مما يعني أن الرقعة قد حان لارتياح طبقتهم ميادين المال والتجارة والصناعة بعد أن اقتنعت أن الأرض لم تعد وحدها مجال الاستثمار الأمثل ، وشجعتهم الحكومة على ذلك بانشائها مصالحة التجارة والصناعة في أبريل عام ١٩٢٠ بالإضافة الى اتحاد الصناعات المصري ، ثم انشاء المجلس الاقتصادي المصري برئاسة اسماعيل صدقي ليكون بمثابة حلقة اتصال بين الدولة واتحاد الصناعات (١٦) ، وبهذا أصبح المجال فسيحا أمام كبار الملاك لارتياح مجالى للتجارة والصناعة .

وبالرغم من ذلك ظل النشاط الاقتصادي لكبار الملاك بصفة أساسية يتجه الى استغلال الأرض الزراعية بأسلوب الانتاج الرأسمالى القائم على الايجار واتخاذ الأرض سلعة تباع وتشترى ، والاقادة من تغير أثمانها من وقت لآخر ، حيث ظلوا محجيين عن الدخول في النشاط التجارى والصناعى حتى أواخر العشرينات حين دخلوه مساهمين أكثر منهم منتجين (١٧) وهناك من يميز بين جناحين للبورجوازية المصرية ، أحدهما يسمى بورجوازية

---

(١٥) أنور عيد الملك : المجتمع المصرى والجيش ص ٤٣ - ٤٤ ، البراوى : حقيقة الانقلاب ص ٥٤ محمود متولى : الأصول التاريخية ص ٣٣ ، شهابى الشافعى : تطور الحركة ص ٢٩ .

(١٦) عاصم العسوى : كبار ملاك الاراضى ص ١٤١ . وانظر حول ابناء الاجتماعى لمصر عام ١٩١٨ تصنيفات : Cantori, J., The Organizational Basis. pp. 36-80.

(١٧) على بركات : الملكية الزراعية. بين ثورتين ص ٤١ - ٤٢ ومن مؤسسى البنك مدحت يكن وظلعت حرب ويوسف قطاوى وعدلى يكن وعلى اسلام . وانظر محمود متولى : الأصول التاريخية ص ١١٦ ، ١٢٢ .



وطنية والآخر بورجوازية كبيرة ، ومن يميز بين جناح وطنى يمثل الوحد  
ويتمثل فى اغنياء الريف والتجار والمتقنين ، وبين جناح صناعى معقد فى  
تركيبه ٠٠٠ الخ (١٨) ، ولسنا ندرى على أى أساس يكون مثل هذا التقسيم  
الذى يتسم بعدم التوحيد ، ذلك أن البناء الاجتماعى لمصر خلال سنى الحرب  
العالمية الأولى لم يتغير كثيرا منذ أن اتخذ شكله الهرمى فى مطلع هذا القرن  
نتيجة لاجراءات الاحتلال البريطانى ، وسياساته ، اللهم الا ذلك التغير الذى  
يفرضه تعاقب الأجيال ، فالجيل التالى للاحتلال ، جيل الحركة الوطنية  
للشابة واحزاب عام ١٩٠٧ ، يعتبر نتاجا طبيعيا للجيل السابق عليه ،  
كما أن شبابه هم رجال ثورة ١٩١٩ واحزاب ما بعد الثورة ، بما أضفته  
عليهم مكانة اباائهم الاجتماعية وما توفر لهم من حظ التعليم والثقافة ،  
وما اختبرتهم به الاحداث المتلاحقة ، ان سنوات الحرب الأربع لم تحدث  
سوى هزة فى ذلك البناء الاجتماعى القائم ، نتج عنها بعض الخلطة ، ولكن  
بقيت أسسه الاجتماعية والطبقية قائمة كما هى منذ تم ارساؤها فى أواخر  
القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ، حين بدأت تتضح معالم  
الخريطة الاجتماعية لمصر ، باستثناء تطور تمثل فى نمو طبقة العمال وبروزها  
الى سطح الحياة العامة لتلعب دورها سواء فى شكل اضرابات واعتصامات  
أو من خلال تجمعات أو احزاب ، وتطور آخر تمثل فى انفساح المجال للصناعى  
والمالى والتجارى أمام الطبقة الوسطى فما فوقها ، حيث ساهم فيه كبار  
ملاك الأراضى الزراعية بشكل أو آخر ، وقد ساعدت سنوات الحرب على  
بلورة هذين التطورين ، وهذا يفسر ، فى تقديرنا ، بقاء الأعيان أو كبار  
ملاك الأراضى الزراعية متصدرين حركة المجتمع السياسية ، ويفسر أيضا  
تأليفهم للوفد فى أواخر عام ١٩١٨ ، وما جره اعتقال رجاله من احداث ثورية ،  
ثم تصدرهم بعد ذلك لقيادتها فى مطلع عام ١٩١٩ ، لقد كان هؤلاء قبل  
الثورة فى الادارات والوزارات والهيئات التمثيلية أو النيابية ، وكانوا وراء  
الصحافة ، بأموالهم وبنبيهم ، كما كانوا داخل الاحزاب السياسية ، كل

---

(١٨) انور عبد الملك : المجتمع المصرى والجيش ص ٤٤ ، فوزى جرجس .  
دراسات فى تاريخ مصر ص ١٣٩ - ١٤٠

منها بقدر ، ومن ثم كانوا يمارسون السياسة منذ البداية ، كما يفسر أيضا كيف تحولوا بقيادتهم للثورة الى اسلوب للمفاوضة ، ثم العودة الى تأليف الأحزاب السياسية من جديد .



وفي ضوء ما سبق ينبغي أن نفرق بين فكرة تأليف وفد للمطالبة باستقلال مصر ، بعد أن تضع الحرب العظمى أوزارها ، وبين مسألة ميلاد الثورة ، على الأقل في إطار السياق للزماني فانذين الفوا الوفد لم يؤلفه لاشغال ثورة ، ذلك أن مصر كانت حبلية بالثورة في سنوات الضاء ، قبل تأليف الوفد ، وكانت سنوات الحرب بمثابة المخاض لذلك الميلاد . انذل لم يتوقمه حتى اولئك الذين كانوا يفكرون في مستقبل مصر ويطالبون باستقلالها ، والذين ساهموا في شرعية ذلك الوليد .

لم يكن التفكير في أمر البلاد ومستقبلها مقصورا على فئة أو طائفة دون أخرى ، بل كان التفكير عاما وكائما قد أوحى الى الأمة بجهيع طبقاتها أن حان وقت العمل لتقرير مصير البلاد (١٩) ويكفي هنا أن نشير الى جهود الساسة الذين يتصلون بموضوع دراستنا ضاربين صفحا عن الجهود الرسمية أو جهود أمراء البيت العلوي أو رجال الحزب الوطني، ومن ثم سنركز على

---

(١٩) لاشين : سعد زغلول ج ٢ ص ١٢٨ - ١٣٠ ، حول نشأة الوفد أنظر : مذكرات عبد الرحمن فهمي ، المحفظة الأولى ، الملف الاول ص ٦ ، المرافعي : ثورة ١٩١٩ ج ١ ص ١٠١ ، أحمد زكريا : حزب الأمة ص ١٣١ ، محمد عودة : تراث الأحزاب، الجمهورية ١٩٢٨/٢/٢٢ ، الامران : ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ ص ١٢٥ ( حول زيارة جماعة من حزب الأمة لسعد في منزله في يناير ١٩١٨ للحديث عن الوفد ) وتؤكد صحيفة الثبات (١٩٢٣/١٢/٦) نفس المعنى حول دور رجال حزب الأمة ويكيلهم شعراوي باشا وينسب Wevell فكرة الوفد الى محمد محمود ، انظر كتابه . Allenby in Egypt. p. 40. ويؤكد عمر طوسون ( مذكرة بمصدر عنا ص ١٢ - ١٣ ) أن سعدا ومحمد محمود اشتركا مع أساطين حزب الأمة في المباحثات في هذه المسألة . انظر ايضا السياسة : ١٩٢٨/٩/١٠ ، ١٩٢٩/١١/٢٢ حيث تؤكد أن حزب الاحرار هو حزب الأمة . وينكر فتحى رضوان ( عصر ورجال ص ٣٩٤ ) أن كل الأحزاب فروع لحزب الأمة الذى قام لناواة الحزب الوطني .

جهود رجال حزب الأمة ، ورجال حزب الأحرار الدستوريين فيما بعد ، والمعروف أن لطفي السيد قد اشترك مع سعد زغلول وعبد العزيز فهمي في وضع مشروع اتفاق بين مصر وبريطانيا في أغسطس ١٩١٧ ، ومع أن المشروع لم يقدم بشكل رسمي إلا أن نصوصه قد تسربت الى السلطات البريطانية ، لأنه يكاد يكون هو الأساس الذي بنى عليه مشروع اللورد ملنر ، عند محادثاته مع الوفد المصري فيما بعد ، كما أنه ظل الإطار الذي لم يخرج عنه الوفد المصري ذاته إلا في بعض التفاصيل الفرعية (٢٠) . وفي هذا الصدد كان حديث محمد محمود الى سعد زغلول في ٢٠ ديسمبر ١٩١٧ ، حول وضع مصر بعد الحرب وضرورة اتحاد جماعة من أهل الرأي للتفكير في هذه المسألة ، ثم مناقشة المسألة في اجتماع بمنزله في ٢٨ فبراير ١٩١٨ ، حضره على شعراوي وعبد العزيز فهمي ولطفي السيد ، وقد أبدى عبد العزيز فهمي يأسه من حالة مصر ، واتفق الحاضرون على صعوبة شأنها وقد علق سعد على اجتماعهم بقوله : ان روح التضامن لم تكن قوية بينهم وأن حب الذات له سلطان عليهم (٢١) .

وقد روى عبد العزيز فهمي محاولة أخرى لمحمد محمود وطلبه تأليف وفد ليمسافر للمطالبة بحقوق البلاد ، وكان ذلك في سبتمبر ١٩١٨ ، وإن كان سعد زغلول قد خوفه بأن الوقت غير مناسب نظرا لانتصار الانجليز ، وإن عاد سعد فغير موقفه بعد أن رأى أن عدلى يكن وحسين رشدي قد اتفقا مع السلطان على ذلك (٢٢) ، كما أن سعدا في ١٢ أكتوبر ١٩١٨ قد دعا محمد محمود ولطفي السيد وعبد العزيز فهمي الى عزيقته ، وتحدثوا في المسألة المصرية وما الذي ينبغي عمله عند انعقاد مؤتمر السلام ، وعلق

---

(٢٠) لاشين : المرجع السابق ص ٨٩ - ٩٢ واحمد زكريا : حزب الأمة ص ٢٣٨

(٢١) مذكرات سعد زغلول : ك ٢٨ ، ص ١٥١١ ، ص ١٥٢٨

(٢٢) عبد العزيز فهمي : هذه حياتي ص ٧٢ - ٧٤ ، محمد على علوبة :

ذكريات اجتماعية وسياسية ص ١٠٩

سعد على اجتماعهم بما يفيد عدم اعتدائهم الى طريقة (٢٢) \* وقد روى علوبه في « ذكرياته » انه ذهب الى سعد في ٩ نوفمبر ١٩١٨ ، وحديثه في هذا الصدد وحمله مسئولية العمل باعتباره وكيلا منتخبا عن الشعب في الجمعية التشريعية ، واقتراح علوبة تكوين جمعية سياسية تسعى لتحقيق ما تصبو اليه البلاد ، وأضاف أن سعدا أبلغ أصدقاءه بمسعى علوبة وأنهم اجتمعوا في بيت سعد في ١٣ نوفمبر حيث اتفقوا على تفويض سعد وعبد العزيز فهمي وشعراوي في لقاء ممثل بريطانيا في ١٣ نوفمبر ١٩١٨ ذلك اللقاء المشهور (٢٤) \*

ويجدر بنا أن نشير الى ملاحظتين بخصوص هذا اللقاء ، أولاها : أن أبطاله حرصوا على أن ينفوا عن انفسهم صفة التطرف ، وأنهم بحكمة الشيوخ ، أخف حدة من زملائهم رجال الحزب الوطني ، وأنهم من رجال حزب الأمة ، ولم يكن المندوب الانجليزى في حاجة الى معرفة ذلك ، وثانيتهما : وهى تتصل بالأولى ، أنه رغم ذكرهم لطلب الاستقلال التام ، فان وسيلتهم لذلك سلمية تنبنى على التفاوض ، وأنهم تطوعوا لذلك بتقديم ضمانات لانجلترا في مقابل مساعدتها لمصر في الحصول على الاستقلال التام ، فيعطونها ضمانا في طريقها الى الهند وهى قناة السويس ، بأن يجعلوا لها دون غيرها

(٢٢) لاشين : المرجع السابق ص ١٣٥ ١ ١٣٦

(٢٤) علوبة : ذكريات ص ٩٢ - ٩٤ ( محضر المقاتلة ص ٩٥ - ١٠٢ ) \* لطفي السيد : قصة حياتى ص ١٧٨ ، عبد العزيز فهمي : هذه حياتى ص ٧٤ - ٧٦ ( محضر المقاتلة ص ٧٦ - ٨١ ) ، العقاد : رجال عرفتهم ص ٢٢٢ ، هيكل : مذكرات ، ج ١ ص ٧٨ ، محمد كامل سليم : ثورة ١٩١٩ ص ٥٨ ، مذكرات الهلباوى ص ١٣٠ ، عمر طوسون : مذكرة بمصادر ص Landau, J., Parliaments and Parties, p. 151-52. ١٩٤٩/١١/١٤ حيث ذكر عبد العزيز فهمي في خطبة له أنهم قد اتفقوا على تأجيل اللقاء الى ما يعد اجتماع عام لكبراء البلد بمنزل عمر طوسون في ١٦ نوفمبر وأنهم سيكتفوا فى لقائهم بوينجت بالشكوى من الأحكام العرفية دون طلب التصريح بالسفر لاوروبا ولكن وينجت جرحهم الى الموضوع الاصلى لعلهم يهتفهم عن طريق جواسيسه \*

حق احتلالها عند الاقتضاء ، وعدم عقد أى تحالف الا مع انجلترا ...  
الخ (٢٥) .

واسلوب « المفاوضات » اسلوب سلمى « مشروع » ، فقد نصت صيغة  
توكيل الوفد ، التى حررت عشية اليوم التالى لقائهم بوينجت ، على تفويض  
هذا الوفد السعى بالطرق السلمية والمشروعة حيثما وجد للسعى سبيلا  
فى استقلال مصر ، بل ان نص المادة الثانية من قانون الوفد ، الذى صودق  
عليه فى ٢٣ نوفمبر ١٩١٨ ، يقرر ان مهمة هذا الوفد السعى بالطرق السلمية  
المشروعة حيثما وجد للسعى سبيلا فى استقلال مصر استقلالا تاما (٢٦) .  
ولم تخرج مشروعات طلب الاستقلال عن هذه المعانى بدءا من سعى لطفى  
السيد فى اغسطس ١٩١٧ ، حتى لقاء نوفمبر ١٩١٨ ، وليس هذا بغريب  
على رجال حزب الأمة (٢٧) ، دعاة الاستقلال التدريجى واعداً الظفرة  
والتطرف ، وانصار شعار « خذ وطالب » ومن عرفوا لدى الانجليز بالاعتدال  
والكياسة والدبلوماسية ، ولكن مع ذلك لم يطرحوا بديلا لفشل المفاوضات  
او المسامى السلمية الهادئة ، حتى اثناء مشاوراتهم غير العلنية مع بعضهم  
اللبعض مما ينفى التعلل بالظروف الاستثنائية ، بل ان قانون الوفد ذاته  
حين وضعه ، وكان منهم من رجال الحزب الوطنى كعلوبه والمكباتى .  
ادخلوا هذه الطرق السلمية المشروعة فى مسارب السعى الطويلة حيثما وجدت.

---

(٢٥) عبد العزيز فهمى : هذه حياتى ص ٧٨ - ٧٩ ، منكرات عبد الرحمن  
فهمى ، المحظية الاولى ص ٨ ، ونكريات علوية ص ١٠٥  
(٢٦) كامل سليم : ثورة ١٩١٩ ص ٦٧ - ٦٩ ، نص قانون الوفد بمنكرات  
عبد الرحمن فهمى المحظية ( ١ ) ص ١١ - ١٦ ، وتنص منكرة عمر طرسن ص  
٨ - ٩ على عبارة الطرق السلمية المشروعة .

(٢٧) يلاحظ ان الغالبية العظمى ممن نكرت اسمائهم كانوا جميعا اعضاء فى  
حزب الأمة فلفى السيد كان كاتب الحزب الاول وفيلسوفه ، وشعراوى وكيل الحزب .  
ومحمد محمود ابن رئيس الحزب وعبد العزيز فهمى كان عضوا به ، كما ان سعد  
زغلول يدين بمنصبه السياسى ( انظر : احمد زكريا : حزب الأمة ص ١٢٠ -  
١٢٢ ) .

ولأن التجليز كانوا يدركون مقدرة هؤلاء الساسة ، وتكوينهم السياسى ، بل وما يقدمونه من مقترحات منذ البداية ، فلم يكن صعبا عليهم التعامل معهم ، بقدر اعتدالهم فى هذه المطالب .

لقد اجمع المصريون باختلاف اتجاهاتهم وأساليبهم على هدف واحد وغاية واحدة وهى إلغاء الحماية وتحقيق استقلال مصر ، وبالتالي فليس دقيقا ما يتهم به المصريون من أنهم كان يعوزهم الاتفاق ، لا على الغايات فحسب ، وإنما على الوسائل أيضا ومن هنا تضاربت أهدافهم ، وليس دقيقا كذلك أن يعلل اعتدال الساسة ، سواء فى صيغة التوكيل أو فى قانون الوفد ، بالظروف الاستثنائية ، التى كانت تمر بها القضية المصرية ، فكما رأينا أن رجال الوفد كانوا معتدلين منذ بداية نشاطهم السياسية حيث تربوا فى أحضان حزب الأمة ، ولم تدخل انثورة أو انفصال الشعبى فى حسابهم (٢٨) ، وكيف ذلك والسلطة الانجليزية تزن كل شىء وتقدير نوعية الرجال الذين يهدفون الى الحصول على الاستقلال التام بوسائل سلمية ، والذين يعتبر حزبهم أكثر الأحزاب أهمية فى البلاد حيث يضم العديد من ذوى النفوذ والأعيان (٢٩) .

وثمة حقيقة ينبغى أن نوضحها ابتداء وهى أن السبعة الذين تشكل منهم الوفد عشية ١٣ نوفمبر ، قد تولى خمسة منهم تأليف حزب الأحرار الدستوريين فيما بعد ، ولذا فإن البحث عن دورهم فى الوفد وأساليبهم السياسى هو بالضرورة بحث فى صميم دراستنا عن الأحرار الدستوريين ، ويضاف الى هؤلاء الخمسة الدكتور حافظ عفيفى واسماعيل صدقى وهما من

---

(٢٨) محمود زايد : نشأة حزب الوفد ص ٢٤٤ ، محمود أبو الفتوح : المسألة المصرية والوفد ص ٤٤ هيك : مذكرات ج ١ ص ٨٢ وتروى صحيفة الثبات ( ٢ نوفمبر ١٩٢٣ ) أن رشدى قبل أن يؤلف الوزارة فى عهد الحماية اجتمع مع زغلول وعبد العزيز فهمى حيث ذكر الأخير أنه إذا اقصى الانجليز الخديوى فى مقابل جلاتهم عن مصر فأنا أول من يقر عملهم فأنا لا أسلم بشىء إلا نظير شىء .

F. O. 407/183, No. 166, Wingat to Balfour, Dece, II, (٢٩)

1918.

المجموعة الثانية التي ضمت للوفد (٢٠) ، وقد توالى الأحداث بعد ذلك على ما هو معروف ، حيث أعتقل رئيس الوفد وثلاثة من رفاقه ونفوا الى مالطة ، ثم اندلاع الثورة في أنحاء البلاد ، تلك الثورة التي لم توجه بحزب من الأحزاب التي كانت قائمة ، والتي شملت كل الطبقات ، ولم يتول قيادتها شخص معروف ، حيث خرجت من صلب كل الذين تجرعوا البؤس والشقاء خلال سنين الحرب ، وقمعتها انجلترا بالقوة المسلحة ، وعينت اللورد اللنبي مندوباً سامياً في أواخر مارس ١٩١٩ ، فاطلق سراح الزعماء الأربعة وصرح لنوفه بالسفر الى باريس ، وجاءت لجنة ملنر في نوفمبر للتحقيق في أسباب الاضطرابات ، وتقديم تقرير عنها وقطعت اللجنة شعبياً ، وتوالى حوادث العنف مرة ثانية ، ثم فشل سعد ورفاقه في حضور مؤتمر الصلح ، الذي نصت معاهدته على الاعتراف بالحماية البريطانية على مصر ، وعادت لجنة ملنر الى لندن وبعثت في استقدام الوفد الى لندن للمفاوضة ، حيث سافر بالفعل اليها في يونيو ١٩٢٠ وبدأت المفاوضات مع لجنة ملنر ، وما صاحبها من انقسام في الوفد .

وسوف نتتبع حركة الانقسامات في الوفد أثناء هذه المفاوضات ، ونقتصاها لما لها من أثر في تكوين حزب الأحرار الدستوريين فيما بعد ، كما أن هذه الانقسامات لم تقسم الوفد الى قسمين ، بل هي سلسلة من خروج أعضاء الهيئة على رئيسهم ، مما يعطى في النهاية صورة أن رئيس الهيئة هو الذي خرج على الوفد وهيئته ، والا فبماذا نفسر خروج الأعضاء جميعاً ، تقريباً ، بشكل تدريجي ، حتى لم يبق سوى رئيس الوفد في معسكر وحده وأن ظل متمسكاً باسم الوفد مدعماً إياه بضم أعضاء آخرين إليه ؟

إن عزلة الوفد ، وعدم نجاحه في مهمته لما عجل بتعميق الخلافات بين أعضائه ، وكان من وراء استقالة أو إبعاد بعضهم أو اعتماد البعض

---

(٣٠) الخمسة هم ( عبد العزيز فهمي - محمد محمود - عبد اللطيف المكياتي - لطفي السيد - محمد علي علوية ) والاثنان الاخران كانا سعد زغلول وعلي شعراوي .

الآخر ، وانفصال عدد من العاملين الذين رافقوه في رحلته وكانت هذه الخلافات قد بدأت تدب بين قادة الوفد الذين نفوا الى مالطة ، وكانت نفيها حطوه معهم الى اوربا ولما تمضي بضعة ايام على وصولهم اياما مما سيكون له نتائج بعيدة خاصة بعد ان لحق بهم زملاؤهم فنزايد عددهم وبالتالي اتسعت شقة الخلاف (٢١) .

والواقع ان الذي جعلهم ينتظمون في هذا التجمع هو القضية الوطنية ودخولها في مرحلة تحول من تاريخها ، بين نهاية حرب وميلاد ثورة ، فما ان حووا باريس حتى بدأت الخلافات تتجسم وتتضخم ، ومن استقراؤنا للمصادر المعاصرة للخلاف يتبين انه لم تكن توجد ثقة بين اعضاء الوفد . وقد عبر سعد عن ذلك بقوله « لم يخلق الله هيئة اشتملت على عوامل التفريق أكثر من هيئة الوفد ٠٠ ان كل عضو في الوفد أصبح يظن نفسه قائدا للامة » (٢٢) ولعل العبارة الأخيرة تفسر محاولة سعد زغول تضخيم سلطة رئيس الوفد في قانونه أكثر مما هي فيقول في ١٤ نوفمبر ١٩٢٠ أنه يلزم اخراج كل عضو يختلف مع الرئيس اختلافا شديدا ويطلب التشريع بذلك (٢٣) ، وهذا يعطينا السبب الأول من أسباب الانقسام وهو حب السلطة والرغبة في اصطفاها . ومن هذه الأسباب مابدا شخصيا ، لكنه بفعل عوامل أخرى تضخم وأدى الى انعدام الثقة بينهم ، ومنها مثلا تدخل المكباتي في خلاف بين سعد وحمد الباسل ، مما أفسد علاقة سعد بالمكباتي (٢٤) ومن تلك

---

(٢١) لاشين : سعد زغول ج ٢ ص ٢٢١ - ٢٢٢ ، ص ٢٤٢ - ٢٤٥ ، انظر وصف سعد لمحمد محمود بالكبير وسوء الظن في مذكراته ك ٢٥ ص ١٩٤٦ . ثم قوله ص ١٩٧٧ أنه بين فريقين فريق من المتهورين المتفائلين وفريق المتشائمين المقانطين ، ولانقطة له بواحد منهما .

(٢٢) مذكرات سعد ، ك ٣٥ ، ص ١٩٧١ ، ص ١٩٨٧ .

(٢٣) مذكرات سعد ، ك ٣٩ ، ص ٢٣٧١ .

(٢٤) المصدر السابق ك ٣٥ ص ١٩٦٤ ، كامل سليم : أزمة الوفد ص ١٧٨ ، ص ١٨٢ ( وقد وصف المكباتي سعد بأنه ينطلق في التصرف في مالية الوفد وأنه غير صلب في الحق ( السياسة ١٩٢٢/١١/٢٥ خطبة المكباتي ) .



الخلافت ، خلفاً سعد مع لطفي السيد وعبد العزيز فهمي ، حيث تبين فيه الاتهامات عامة وغير محددة وتنطوي على انفصالات شخصية ، فيتهم سعد لطفي السيد بالضعف والتلون والدفاع عن محمد محمود بالحق والباطل. وأنه يميل هو وعبد العزيز فهمي إلى التسلل من العمل ، كما يتهم عبد العزيز سعدا بأنه قد ظهرت عليه أعراض « جنون العظمة » وأنه يريد أن يكون ملكاً أو وصياً على ملك ، وقد أكد لطفي السيد نفس المعنى لطوبة حين ذكر له أن سعدا يريد أن يكون قيما على ابن السلطان اذا خلع وأنه يقبل مشروع ملنر الأول برمته بشرط خلع السلطان (٢٥) ويتصل بذلك فقدان سعد الثقة بحافظ عفيفي لغير سبب واضح ، ووصف سعد له بالمر والدهاء ، وماحدث من خلاف حول تعيين الموظفين اللازمين للترجمة الانجليزية حيث قال سعد « أنهم خالفوني فيها هي ومسالمة سفرى الى امريكا فارادوا محمد محمود لينحصر العمل كله في حزب الأمة ، كما حدث الخلاف في لندن على أشخاص المفاوضات (٢٦) والغريب أن رئيس الوفد سعد زغلول قد ذكر في ٢٤ يونيو ١٩٢٠ أن الانجليز لم يقصدوا بالمفاوضة الا ايقاع الانقسام في الأمة وربما بين أعضاء الوفد (٢٧) .

وتجى وساطة على يكن بين الوفد ولجنة ملنر ، وسير المفاوضات وتبادل المشروعات لتطفع أسباب الخلاف مرة واحدة ، وتتحدد الاتجاهات،

---

(٣٥) مذكرات سعد ك ٣٥ ص ١٩/٦٩ - ١٩٧٠ ، ص ٧٩٨٦ ثم ك ٣٧ ص ٢١٠٧ ، ص ٢٢١٣ - ٢١١٤ والسياسة ١٥ فبراير ١٩٢٥ خطبة عبد العزيز فهمي - نكريات علوية ص ١٨٥ .

(٣٦) كامل سليم : أزمة الوفد ص ١٧٨ ، ١٨٣ ، مذكرات سعد ك ٣٧ ص ٢١٨٢ - ٢١٨٣ ، وقد نكر أن عبد العزيز كان متأثراً من عدم تعيينه للمفاوضة إذ كان مريضاً وقال انني قسمت الوفد الى اشرف واويش ك ٣٩ ص ٢٢٣٩ . وحول مهمة محمد محمود في امريكا انظر نكريات علوية ص ١٦٢ ومذكرات عبد الرحمن فهمي محفظة ( ٢ ) ص ٤٦٥ ومذكرات سعد ك ٣٥ ص ١٩٤٨ ثم هيك : مذكرات ج ١ ص ٩٨ ، أنيس : دراسات في وثائق ثورة ١٩١٩ ص ٧٠ ، ٨٤ ، ١٠١ .

(٣٧) مذكرات سعد ك ٣٧ ص ٢١٧٩ .

تقتضخ الأسباب الشخصية ، وعلى أساسها تتحد المواقف لواء سير المفاوضات ، ويتبادل « المتطرفون والمعتدلون » المواقف أكثر من مرة إزاء ما يقدم إليهم من مشروعات وتتحول هواجس عدم الثقة إلى مسلك على يكشف أوراقتهم جميعا أمام المفاوض البريطاني ، الذى يكمل الدور لتتسع شقة للخلاف ويعيدهم إلى بلادهم زمرا وقلوبهم شتى . وينبغى الانفسى خلاف سعد وعدلى القديم أيام الصراع حول ائحية أيهما برئاسة الجمعية التشريعية عند غياب الرئيس ، حيث استمرت هذه العلاقة بينهما على غير ما يرجى ، حتى أن سعدا يتشكك فى أبريل ١٩١٩ فى أن عدلى ورشدى تستميلهما الحكومة الانجليزية وتستعملهما لتنفيذ سياستها ، كما يذكر سعد : « الظاهر أن عدلى أفهم أنه موكل فى المناقشة عنا فانفرد بها دوننا » ولأن سعدا لم يكن لديه دليل على اتهام عدلى فإنه كان يلجأ إليه طالبا وساطته عندما تتعثر المفاوضات ، ثم يعود سعد ليذكر أنه فقد كل ثقة بعدلى . والواقع أن سعدا كان يتخوف من دور عدلى وتأثيره على زعامته ، خاصة عندما رأى بعض أعضاء الوفد يميلون ناحيته لنفورهم من الرئيس ، حتى لقد جرت مشاورات لفصل لطفى السيد ومحمد محمود « لمخالفتهما مبدأ الوفد » كما اقترح « اعتبار عدلى مجرد وسيط فقط » ( ٢٨ ) . وقد أكد مؤرخو عدلى يكن أنه ظل يلعب دور الوسيط بين الوفد ولجنة ملنر حتى انقطعت المفاوضات فى نوفمبر ١٩٢٠ ، ينفق من ماله وصحته ، وأن أعضاء الوفد هم الذين ألحوا عليه ليكون وسيطا وليعالج بكياسته وحسن سياسته كثيرا من النقاط الخلافية ( ٢٩ ) ، ولكن وسوس أناس لسعد أن عدلى يتخطاه . فازداد نفور سعد وتشككه بينما يشهد محمود أبو الفتح بأن عدلى فى كل

---

( ٢٨ ) مذكرات سعد ك ٣٦ ص ٢٠٦٧ ، ك ٣٧ ص ٢١٠٧ ، ص ٢١٧٦ ، ص ٢١٨٢ ، ك ٣٩ ص ٢٢٩٧ ، ص ٢٢٢٩ ، ثم عبد العزيز فهمى : هذه حياتى ص ١٠٥ ، ص ١٠٨ ، وكذلك ، ص ١١٥ حيث يذكر أن سعدا كان يتخوف من عدلى الذى كان يتكلم الانجليزية التى يعرفها مع ملنر وغيره ويخبره بالحديث وأيضا ( السياسة ١٥ فبراير ١٩٢٥ ) .

( ٢٩ ) أحمد بيلى : عدلى باشا ص ٢٠١ - ٢٠٢ ، يوسف نحاس : نكريات سعد وعبد العزيز ، ص ٤٦ - ٤٨ وهيك : مذكرات ج ١ ص ١٠٥

مسألة يناقشها مع ملنر كان لا يخرج عما اتفق عليه مع سعد وزملائه (٤٠). وقد سجل كامل سليم في مذكراته أن عدلى قال لهم : إن ملنر لا يريد أن تكون الملتزمة مفضية وأن التسهيلات التي سيقتنون إليها ، إذا لم تقبلوها ، ستفيد في أنهم لا يعدلون عنها بل يعرضونها من طرفهم لتكون أساساً لاتفاق بينهم وبين الأمة (٤١). ولعل هذا يسجل تاريخياً فكرة التصريح لمصر من جانب بريطانيا والذي تم فيما بعد في فبراير ١٩٢٢ .

وبالرغم من أن سعدا قد ذكر لكامل سليم بأنه يرى أن عدلى كان رسول ملنر إلى الوفد وليس العكس (٤٢) ، إلا أن سعدا قبل هذه الوساطة وأجل سفره أكثر من مرة انتظاراً لوساطات عدلى ، ويبدو أن ملنر حقيقة قد « استخدم » عدلى للتهيدة دائماً وتمديد أجل وجود الوفد في لندن ، لتكون آثار الثورة قد صفيت تماماً في مصر ، مستغلاً بذلك تهالكه على المفاوضة ، ذلك التهالك الذي لم يصل به إلى حد أن يكون « كارثة » على الوفد ، لأن الوفد ذاته كان متهاكاً هو الآخر على المفاوضة ، وعلى هذا فالمسألة في تقديرنا ، بهذا التصور تبدو وقوعاً لهم جميعاً في شرك لا نهاية له أحكمته السلطات الانجليزية حولهم .

وعندما استقر الرأي بين الوفد وعدلى على أساسيات مشروع اتفاق مع انجلترا وتعيين وزارة موثوق بها لتنفيذ الاتفاق بعد القيام بالمفاوضات الرسمية ، وكان ذلك في ٢٥ أكتوبر ١٩٢٠ ، عاد سعد ليذكر أن مالاينال في المفاوضات غير الرسمية لا يمكن أن ينال في الرسمية وأضاف « أن الأجر إلا ترتبط بهذه الوزارة ونحتفظ لأنفسنا بحرية العمل » ويبدو أن سعدا قد

---

(٤٠) محمود أبو الفتوح : المسألة المصرية والوفد ص ٢٧١ - ٢٧٢

(٤١) كامل سليم : صراع سعد في أوروبا ص ٧٧ ، وحول دور عدلى في المفاوضات انظر أحمد بيلي : عدلى باشا ص ص ١٦١ - ١٦٢ ، وشهادة زغلولة لعدلى وطلبه إلغاء الحماية ، ( مذكرات سعد ص ٣٦ ص ٢١٠ ) .

(٤٢) كامل سليم : ثورة ١٩١٩ ص ١٦٠ و Lloyd, Op. Cit., II. p. 22.

تراجع لتخوفه من ضياع زعامته وانفصاض رجال الوفد من حوله والتفافهم حول  
 عدلى ويؤكد هذا المعنى ذكر سعد أن محمد محمود ولطفى السيد يفران استناد  
 وخاصة الوفد الى عدلى وأن عدلى يميل لذلك ، ولم يمنعهما من تنفيذ هذه التنية  
 الا تحق الأمانة (٤٢) . وعلى كل حال عجلت فكرة تأليف وزارة الثقة بانصراف  
 فريق كبير من أعضاء الوفد عن الرئيس وعلى أثر ذلك قرروا العودة الى  
 مصر ، ولم يلبث سعد أن ذكر في نوفمبر ١٩٢٠ أن عدلى أصبح أهم ركن  
 ترتكن عليه سياسة الاستعمار وأن معه خمسة من أعضاء الوفد يميلون معه  
 ولا يباليون بأن يخرجوا على الوفد وينشقوا عليه ، حيث توهموا أن عدلى  
 سيكون في مركز يمكنه من تحقيق أمانهم فقتلوا منى والتفوا حوله (٤٤) ، ويبدو  
 أن تخوف سعد كان حقيقيا ذلك أن مسألة تعيين وزارة الثقة قد لقيت اصرارا  
 على اقرارها في جلسات الوفد من جانب فريق كبير من رجاله الحوا على  
 وضع صيغة مكتوبة بهذا المعنى ، مما يوحى بأنهم ربما كانت محاولة من  
 جانبهم لابعاد سعد تماما والالتفاف حول عدلى ، للانتقال بالقضية وجهة  
 أخرى تنهى دور الوفد الشعبى وتنتهى معه زعامة سعد ، وتفتح بابا جديدا .

وجاءت مسألة استشارة الأمة في مشروع ملذر لتضيف عاملا جديدا  
 لعوامل الفرقة بين أعضاء الوفد ، وكان سعد قد اقترح عدم رفض  
 المشروع قبل استشارة الأمة فيه ، رغم تحذير لطفى السيد بأن ذلك  
 قد يفتح بابا للدسائس والتشويش وانقسام الأمة ، ولما ذهب وفد استشارة  
 الأمة الى مصر ، وردت البرقيات على سعد تشكك في مسلكه وتحيزه وتذكر  
 له أن عبد العزيز فهمى يطعن عليه في مصر (٤٥) . وتلا ذلك مسألة التلغرافين

(٤٢) مذكرات سعد ، ك ٣٩ ص ٢٢٢٧ ، ٢٣٥١

(٤٤) يوسف نحاس : ذكريات سعد ، ص ٤٨ ، مذكرات سعد ك ٣٩ ص ٢١١٤ ،  
 ص ٢٢٧٦ والمجموعة المشار اليها تتألف من عبد العزيز ولطفى ومحمد محمود وعلوية  
 والمكباتى وقد ذكر محمود ابو الفتاح ( المسألة المصرية ص ٢٠٠ ) أن سعد أباح  
 لعدلى في فبراير ١٩٢٠ أن يؤلف وفدا رسميا للمفاوضة ولكن عدلى لم يقبل هذه  
 المسئولية .

(٤٥) مذكرات سعد ك ٣٩ ص ٢٢٢٥ ، ص ٢٤٤٢ ، ص ٢٤٤٨ ، ومجموع  
 ابو الفتح ، المسألة المصرية ص ٢٨١

الذين أرسلوا إلى مصر للتشكيك في موقف عدلى واعتباره كاذبة على الوفد ، وكانوا بايحاء من سعد ، وما كان لهما من أثر في اغضاب اصدقاء عدلى ، وقد اعترف عبد العزيز فهمي ان مسألة التلغرافيين هذه كانت سببا في خروجه وبعض زملائه من الوفد ، وقد علق سعد على موقفهم بقوله : فليذهبوا حيث شاءوا يريدون ترويج مشروع ملنر تنفيذا لما وعد به عدلى ملنر (٤٦) .

وقد فكر سعد في التخلي عن الرفض لتعبه « وفساد ما بينهم واختلاله واختلاف الشعور وانتهاء التضامن ، والانجليز يريدون التلاعب ولا بد ان يقيديا ما اطلقوه لنا وأن يضعوا في المعاهدة أمورا لا نقبلها ولا نستطيع رفضها » (٤٧) ، وهذا التخوف الذي ابداه سعد يقودنا الى عامل آخر من عوامل الخلاف ، يتمثل في وعى السلطات الانجليزية بالتناقضات الحادة التي انبعثت بين رجال الوفد ، بالاضافة لخبرتها السابقة بحجم ودور كل منهم ، ولعل هذا يفسر لنا عبارة هامة وصف بها أبو الفتح مسير المفاوضات حين ذكر انها كانت « تجرى في دائرة مرننة وبشكل غير معين محدد » (٤٨) فضّلت المفاوضات تدور ، عن عمد ، داخل تلك الدائرة الى أن حدث ما حدث داخل الوفد . ويؤكد هذا المعنى تقرير أرسله اللنبي الى اللورد كيرزن في ١٢ يناير ١٩٢٠ يلخص فيه الموقف بأن عدلى ورشدى ومحمد سعيد وغيرهم من الزعماء المصريين ، يسعون لاقتناع زغلول ورجاله بقبول حل لا يتضمن مطالبهم الحالية ، كما أن هناك فريقا من حزب زغلول ، يميل الى السابقين ، ولكنهم جميعا يفتظرون قرار زغلول الذى أظهر عنادا . فانشقوا عليه وعندئذ « فأننا سننظر لنرى هل تستطيع مجموعة عدلى أن تتقدم علانية ببرنامج مستقل عن زغلول أم لا ؟ » (٤٩) .

---

(٤٦) عبد العزيز فهمي : هذه حياتي ص ١٠٥ - ١٠٩ ، مذكرات سعد ك

٣٩ ص ٢٤٠٨ - ٢٤٠٩

(٤٧) مذكرات سعد ، ك ٣٩ ، ص ٢٢٩٥

(٤٨) محمود أبو الفتح : المسألة المصرية ، ص ٢٨٢ ، وانظر تحليلات لاشين ،

المرجع السابق ص ١٧٠ ، ٢٢٧ ، ٢٤٢ .

F.O. 407/186, No. 35, Alenby to Curzon, Jan. 12, (٤٩)

1920.

كما يضيف سعد زغلول لأسباب الخلاف عاملا آخر يتصل باختلاف طبائع رجال الوفد ، وباختلاف منابيتهم ، وأنهم لم يتربوا على طريقة واحدة ولم يتشبعوا على الأخص بفكرة واحدة ، ولم يكن المبدأ الذى اتخوه ثابتا فى نفوسهم ولا الاخلاص راسخا فى قلوبهم (٥٠) . وعلى أى حال عاد الى مصر ستة من أعضاء الوفد ، والتقوا باخوانهم فى مصر ، وكذلك بأعضاء لجنة الوفد المركزية ، ولم يذيعوا شيئا عن الخلاف ، بل قرروا تأييد الوفد والثقة برئيسه وأصدروا بذلك بيانا فى ٢٨ يناير ١٩٢١ ، ولكن سعدا لم يأنبه لذلك وأظهر امتعاضه (٥١) وقد برر محمد محمود خروجهم على رئيس الوفد « نظرا لحالة سعد وتباعده ، وأن سعدا هو الذى ترك أصحابه الأقدمين وخرج على الوفد » ثم أكد حافظ عفيفى هذا المعنى فيما بعد ، حين ذكر أن سعدا هو الذى خرج على الوفد والا فهل كان على الأغلبية أن تسلم برأى الأقلية لان سعدا كان بينها ؟ (٥٢) .

أصدر « الخارجون » نداء يناشدون فيه كل مرشح للوزارة أن يرفضها ، « ولنترك للإنجليز حكم البلاد على قاعدة حق الأقوى أو اذلال الضعفاء » ثم أصدروا احتجاجا على اعتقال سعد زغلول وزملائه ، ملبين الدعوة الى توحيد الصفوف (٥٣) وبدأ انهم عادوا بالفعل الى حظيرة الوفد ، ولكنها كانت عودة عاطفية مؤقتة ، فلم تلبث أن جاءت مسألة ضم أعضاء آخرين الى الوفد ، سببا جديدا للخلاف بين العائدين للوفد والباقيين ، كما قيل أن حرم سعد تريد أن يعرض عليها كل قرار يصدره الوفد لتقره قبل اعلانه

---

(٥٠) مذكرات سعد ، ك ٣٧ ، ص ٢١١٣ - ٢١١٤ ويذكر لاشين ( المرجع السابق ص ٢٤٢ ) أن أعضاء الوفد قد خرجوا من منبع واحد ومن ثم لم تكن هناك اختلافات اجتماعية واقتصادية واسعة .

(٥١) مذكرات عبد الرحمن فهمى ، مخططة ( ٢ ) ص ١١٩٤ ، ١١٩٦ نص بيان الخارجين واسمائهم . تكريات علوبه ، ص ١٨٥ . وخطبة محمد محمود فى السياسة اول يوليو ١٩٢٣ ثم السياسة ٢ نوفمبر ١٩٢٣ خطبة عفيفى .

(٥٢) السياسة ، ٢ نوفمبر ١٩٢٣

(٥٣) الاخبار ، ٩ ، ٢٥ ديسمبر ١٩٢١ وكانت دعوة امين الرافعى .

وان يكون لها حق الاعتراض ، فانقطعت مجموعة عبد العزيز عن الوفد .  
حيث استقال عبد العزيز نفسه في ١٢ يناير ١٩٤٢ . وتلاه محمد علوية وعبد  
اللطيف المكباتي ومحمد محمود ولفظي السيد وحافظ عفيفي اللذين كانوا قد  
انقطعوا عن الوفد أولا ثم قدموا استقالاتهم عقب اعلان سعد عدم ثقته  
بوزارة عدلي (٥٤) .

انضم الى هؤلاء الستة اسماعيل صدقي ، وأصبحوا فيما بعد عمدة  
حزب الأحرار الدستوريين ، يضاف اليهم مجموعة أخرى من أعضاء لجنة  
الوفد المركزية ، التي كان يرأسها محمود سليمان ، رئيس حزب الأمة ، ووالد  
كل من محمد محمود وحظي محمود ، وعلى محمود وعبد الرحمن محمود ،  
والأخيران كانا عضوين بلجنة الوفد المركزية أيضا ، والتي ضمت إبراهيم  
الهلواوي وتوفيق دوس وسيد خشبة وراغب عطية وعلى المنزلاوي وعبد الحليم  
العلايلي وحسين عبد الغفار ، ممن اشتركوا في تأسيس حزب الأحرار  
الدستوريين ، بالإضافة الى عميدى عائلتي أبو حسين ( محمود وكيل  
لجنة ) ومحفوظ ( محمد باشا ) ، وهما من العائلات التي ساهمت في  
تأسيس الحزب أيضا ، ويمثل هؤلاء جميعا أكثر من ربع عدد أعضاء  
لجنة الوفد المركزية ، المؤسسين والمنضمين (٥٥) ، ينبغي أن نشير الى  
أن نفرا من هؤلاء الذين خرجوا من صلب الوفد ، الذين أسسوا حزب الأحرار،  
كانوا ينتمون الى الحزب الوطني في أصولهم الحزبية قبل تآليف الوفد ،  
وكانوا قد انضموا للوفد أهلا في أن ينجح في عرض القضية الوطنية على  
مؤتمر السلام والمطالبة في أوربا باستقلال مصر ، ولكنهم مالبثوا أن انضموا  
الى « المفاوضات والمعتدلين » وساهموا بعد ذلك في تأسيس حزب الأحرار

---

(٥٤) تذكيات علوية ص ١٧٩٠ ( نص استقالة عبد العزيز ) ثم انظر الرفاعي :  
في أعقاب ، ج ١ ص ١٠ - ١٢ ، ص ٣١ - ٣٢ ( نصوص استقالات الباقيين ) .  
وعزباوي : حزب الوفد من نشأته حتى معاهدة ١٩٣٦ ص ٣٢٨ ، وحشيش ، حزب  
الوفد من ٣٦ - ١٩٥٢ ص ١٤ - ١٥  
(٥٥) عديم ١٢ من ٤٦ ، انظر الأهرام : ٥٠ عاما ص ١٤٥ ، منكرات عبد  
الرحمن فهمي ، محفظة ( ١ ) ص ٢٧٢ - ٢٧٤ .

المستوريين ، وهم : اسماعيل صدقي - محمد واحد على علوية - حافظ عفيفي - المكباتي - كامل البنداري - علي الحزلاوي (٥٦) .

ولم تكن مسألة التطرف أو الاعتدال في المطالب الوطنية وراء تعزق نفوذ على النحو السابق ، فمن المؤكد أن جميع أعضائه كانوا من المعتدلين ، حتى من كانوا يمتون بأصولهم السياسية إلى الحزب الوطني ، فهم جميعا ، رغم تفجر الثورة ، علقوا بتحقيق أمانى مصر القومية على عدالة مؤتمر السلام وعلى عود النخاسة الانجليز ، وهذا هو رأى محمد محمود لذى كان معروفا بتشدده وتطرفه في معاملة الانجليز حين كان مديرا للبحيرة ، ثم عاد ليحتد أثناء المفاوضات ، ويلوح بأن الشعب « سيدوصهم بال اقدام إذا لم يحققوا مطالبه » (٥٧) .

وهذا هو رأى سعد زغلول ، زعيم الثورة المتطرف يقوله للزمر « اننى لست كما يظهر متطرفا بل معتدلا » (٥٨) . أما عبد العزيز فهمي ، الذى وافق على ادارة الانجليز لشبه جزيرة سيناء المدة التى يريدونها ، لاختبار ما اذا كانوا يريدون احتلال القطر ام لا ، عاد ليقتشد ويؤكد لسعد زغلول عدم قبوله ما يطلبه الانجليز من حق المرور والا نقبل مادون الاستقلال ، كما صرح بأن الحماية حتى لو ألغيت بالنص فان ذلك أخطأ أنواع الاستقلال (٥٩)

---

(٥٦) توكريات علوية ص ١٥٤ ، عبد العزيز فهمي : هذه حياتى ص ٩٤ ، محمود عزمى : خبايا سياسية ص ١٦ ، أما المكباتي فكان متعاطفا مع الحزب الوطني ، يؤيده بشعوره وميله ( الرفاعي : ثورة ١٩١٩ ج ١ ص ١٢٦ ) وأعضاء الحزب الوطنى فى F. O. 407/183 No. 166, Wingat to Balfour, Dec. II, 1918.

(٥٧) متكررات عبد الرحمن فهمي : المحفظة (١) ص ٣٦٢ من خطبة لمحمد محمود فى ٣ / ٥ / ١٩١٩ ثم F. O. 141/681, M. Mahmud; Mar. 15, 1915.

وكامل سليم : صراع سعد ص ٢٢ .

(٥٨) متكررات سعد ، د ٣٦ ص ٢٠٩٢ .

(٥٩) المصدر السابق ، د ٣٩ ص ٢٢٧٠ ، ٢٢٧٩ ، ٢٢٢٢ ، الحزب

الوطنى : المسألة المصرية ص ٢٧٩ - ٢٨٢ .



ويوضح ذلك كله أن مسألة الاعتدال والتطرف لم تكن اتفاقاً تكتيكياً تقتضيه معركة المفاوضة وإنما كانت نصيباً يتفق، وارتبطت بتوتر الأعصاب واستئالة أهد المفاوضات على غير جدوى كما لم تكن نابعة عن موقف مبدئى مشفوعة بمسلك على متمق لأى منهم .

### \*\*\*

لعلنا أذكرنا أن مسألة تأليف وزارة موثوق بها من جانب الوفد كانت مطروحة خلال مداوالات الوفد فى لندن ، وأن سعد زغلول قد عارض الفكرة بعد أن وافق فى البداية ، متخوفاً من أن تجذب البساط من تحت أقدامه وتدفع به إلى غرفة الانتظار ، حيث ينفض أعضاء الوفد من حوله ليلتفوا حول صديقه اللدود عدلى يكن ، الذى كان مرشحاً لتولى هذه الوزارة وليس بغريب أن يذكر سعد فى ٣١ أكتوبر ١٩٢٠ أن هذه الوزارة التى تتألف قبل الاتفاق على المشروع اما خادعة أو مخدوعة (٦٠) . فى حين أن هناك فى الوفد من ظل ينادى بتأليف هذه الوزارة كلطفى السيد الذى تسأل : وما الضرر فى حدوث المفاوضات بواسطة هيئة أخرى غير الوفد ٠٠ بل ما الضرر من ترك مسألة التحفظات إلى المفاوضات الرسمية ؟ ويفصح علوبة عن رغبة زملائه مؤكداً أنه ليس من الخير أن يترك الوفد عدلى يسعى ويعمل من ناحية بينما الوفد يسعى ويعمل من ناحية أخرى (٦١) ، ويقترح عبد العزيز فهمى فى يناير ١٩٢١ تجديد الثقة بعدلى لعلاج حالة الانقسام الموجودة فى البلاد ، وليمكن تعيين وزارة ثقة فى البلاد لتدخل المفاوضات ، ولكن سعدا رفض (٦٢) . وهكذا تبلورت مسألة العمل على مستويين ، أو بالأقن انشطار الوفد إلى فريقين ، أحدهما يؤيد سعد والآخر يؤيد تأليف وزارة برياسة عدلى تقوم بإجراء مفاوضات رسمية .

---

(٦٠) مذكرات سعد ، ك ٢٩ ص ٢٢٥٢ :

(٦١) كامل سليم : أزمة الوفد ، ص ١٠٤ - ١٠٨

(٦٢) عبد العزيز فهمى : هذه حياتى ص ١١٢ - ١١٥

وفي ٢٦ فبراير ١٩٢١ أبلغت الحكومة الانجليزية السلطان فؤاد برغبتها في التفاوض مع وفد يعينه على ضوء مقترحات ملنر ، وفي ١٥ مارس قبل عدلي تأليف هذه الوزارة - وزارة الثقة - وعرض على سعد الاشتراك في المفاوضات ، في الوقت الذي لم يكن فيه سعد راضيا عن تأليف الوزارة « لأنها ستركز على الوفد لهدمه » (٦٣) . وعاد سعد الى مصر في أوائل ابريل ، وكان عدلي في استقباله ، وقدم شروطه المعروفة للاشتراك في المفاوضات ، ووافق عدلي عليها جميعها ، عدا شرط رئاسة سعد للوفد ، لصفته غير الرسمية . وقد وصفت شروط سعد بأنها شروط مستحيلة ، دافعها الغيرة الخالصة (٦٤) ونصح اللورد اللنبي عدلي بالآيعة لسعد زغلول وأن يستمر في طريقه (٦٥) ، ولعل دار الحماية البريطانية كانت تعلم انها بتشجيعها عدلي تساعد على استفحال الصدام بينه وبين سعد ، ذلك الصدام الذي نتج عنه انقسام الأمة الى سعيدين وعدليين ، وتراشق الزعماء بالاتهامات ، ومشاهدته البلاد من حوادث عنف دموية أفسدت جو المفاوضات ، حتى لقد تنبأ السلطان بفشلها في غضون اسبوع « ذلك أن عدلي ليس شجاعا ، كما ذكر اللنبي انه « لا يمثل أي حزب حقيقي في البلاد » (٦٦) في الوقت الذي وصف فيه لويد نشاطات سعد وتحركاته بأنها ستدفع البلاد الى « انقلاب » مثل ذلك الذي قام به عرابي (٦٧) .

وحتى هذه الملاحظات لم تكن مجموعة عبد العزيز فهمي المؤيدة لعدلي

(٦٣) مذكرات سعد ، ك ٢٩ ص ٢٤٥٤ وانظر شروط سعد للمفاوضة في المرافعي:

في اعقاب ج ١ ص ٧ - ٨

F. O. 141/427, No. I, Egypte 1918-1925, May 15, 1926 (٦٤)

F. O. 407/189, No. 104, Allenby to Curzon,, May 10, 1921. (٦٥)

F. O. 407/188, No. 222, Allenby to Curzon, Mar. 18, 1921. (٦٦)

Lloyd, L., Egypt Since Cromer II, p. 40. (٦٧)

قد انفصلت تماما عن الوفد ، ولكن عندما رقص أنصار سعد تعصيف الوزارة في المفاوضات وانسحبت مجموعة عبد العزيز ونشرت خطابا في « الأخبار » وصفه سعد « بأنه مطوء بالظن على » ، وقد أراد عبد العزيز والهنباوى الحجز على أموال الوفد « (٦٨) » ، ثم توالت بياناتهم للامة ، لتفسير وتبرير موقفهم ، وامتلأت بالاتهامات لسعد الراغب في الرئاسة والمخالف لقرارات الوفد ، وأكدوا ثقتهم بالوزارة ، ثم أرسلوا خطابا للسلطان في ٢٣ مايو ١٩٢١ يتحدثون فيه عن المظاهرات التي عمت للشكوى منها لدى « ذوى الولي والمصلح » ، والتي تهدف الى اسقاط الوزارة « ولا شك ان حكمة عظمتكم تآبى ذلك (٦٩) » .

ورغم أن اللنبي قد وصف أنصار عدلى بأنهم لا يمثلون حزبا حقيقيا في البلاد ، وأن من الاسراف الاعتماد عليهم ، إلا أن مذكرة أعداها أحد رجال دار الحماية في ٢٦ أبريل ١٩٢١ ، رصدت الفرق بين هذه المجموعة ومجموعة أنصار سعد فذكرت أن « المجموعة الأولى مقتنعة بأن الحكومة ينبغي أن تستمر في بذل ما في وسعها ، وتتكون أساسا من ملاك الأراضي والموظفين الرسميين والفئات المثقفة وأرباب المهن الحرة ، أما المجموعة الثانية المؤيدة لسعد ، فتضم أساسا الطلاب والشباب والأزهريين ، وأقل الأعضاء تبصرا في نقابة المحامين والمهن الأخرى ، وعناصر الاختلاف بين هاتين المجموعتين تتمثل في قوة التأثير في جموع الناس ، وفي اعتقادي أن الأخيرين ليسوا مؤهلين للسياسة لكونهم متطرفين وإن كانوا يضمون نفرا من ذوى النشاط السياسى المؤثر في الطبقات الوسطى والدنيا ممن يجدون لهم صدق في القرى من خلال الصحف وخطب المساجد » (٧٠) .

(٦٨) مذكرات سعد ، ك ٢٩ ص ٢٤٦٥ .

(٦٩) مذكرات عبد الرحمن فهمي ، محافظة (٢) ص ٧٣٥٠ - ١٣٥٤ ، ١٤٨٢ -

١٤٨٣ نصوص بياناتهم وموقعها ، ص ١٣٥٥ نص خطابهم للسلطان والموقعون كلهم من مؤسسي حزب الاحرار الدستوريين .

F. O. 407/189, Enc. in No. 62, Mem. by Amos, April (١٩٢١)

26, 1921.

ويكمل تلك الصورة ما ذكره حافظ عفيفي عن ازدياد نفوذ سعد زغلولي،  
التي تترجى جعلت العديدين من أنصار علي خلال هذا الصيف يعتقدون أنهم  
أخطوا بتعصيدهم لعلي ، بل أن منهم من أحس أن الرجل العنيف في حاجة  
اليهم ، وقد بدأ هذا من خلال تكوّن العديدين منهم عن الاشتراك في  
مفركة انتخاب نقيب للمحامين ، حيث تركوا المسألة لأنصار سعد (٧١) .

وكانت وزارة علي الأولى ( ١٦ مارس - ٢٤ ديسمبر ١٩٢١ ) تضم  
تقريبا كل العناصر المناوئة لسعد ، فكان حسين رشدي نائبا لرئيسها ،  
وعبد الخالق ثروت وزيرا للداخلية ، واسماعيل صدقي ( المالية ) ، وجعفر  
ولي ( المعارف ) ، ومحدث يكن ( الأوقاف ) ، ثم عبد الفتاح يحيى ( الحقائقة ) .  
وهؤلاء جميعا - باستثناء رشدي وثروت - من مؤسسي حزب الأحرار  
الدستوريين ، بل هي تعتبر ، باستثناء ثلاثة وزراء آخرين ، وزارة من  
الأحرار الدستوريين ، الذين ناصروها فمضت في عملها معتمدة بتأييدهم (٧٢) .

وقد شكلت هذه الوزارة وفدا رسميا للمفاوضات يرأسه علي يكن ،  
رضم رشدي وصدقي وعبد القوي أحمد . وكان من مستشاريه الفنيين  
نوفيق دوس ويوسف قطاوى ويوسف نحاس ، والآخر هو مؤرخ هذه  
المفاوضات ، كما ضمت السكرتارية كلا من دسوقي أباطة وحامد الملايلي (٧٣) .  
واستغرقت المفاوضات قرابة أربعة شهور ( ١٦ يوليو - ١٩ نوفمبر ١٩٢١ )  
كان علي خلالها على صلة مستمرة بأصدقائه السياسيين . وقد أبدى  
أسفه لاعتذار عبد العزيز فهمي عن عدم مرافقتهم ، وكان الأخير يبرق للوفد  
مؤيدا ومعضدا من وقت لآخر ، كما كان لطفى السيد ومحمد محمود يرغبان  
في الاشتراك في الوفد ، بل أن علي يكن ، وقد تعقد جو المفاوضات ، قد  
فكر في استدعاء جميع المنشقين على سعد رغبة في تحميلهم المسؤولية معه ،

F. O. 141/819, Dr. Hafez Afifi, 13997, Dec. 30, 1921. (٧١)

(٧٢) السياسة ١٤ يناير ١٩٢٢

(٧٣) يوسف نحاس : صفحة من تاريخ مصر ، مفاوضات علي - كيردن ص

١٦ ، ١١٢ - ١٢٢ ، واسماعيل صدقي : مذكراتي : ص ٢٢

في الوقت الذي كان يتلقى برقياتهم متضمنة آراءهم في سير المفاوضات (٧٤)،  
التي قدمت الخارجية البريطانية الى المفاوض المصري خلالها مشروع معاهدة  
ينبغي أساسا على تقرير ملنر (٧٥) . وقد اجصت كل المصادر بما فيها  
مؤرخو عدلى ، (٧٦) على أن انجلترا خلال هذه المفاوضات قد قبضت يدها  
عما سلمت به لمصر خلال مفاوضات زغلول - ملنر ، فلم ير عدلى بدا من  
قطع المفاوضات والعودة الى مصر وتقديم استقالته .

### \*\*\*

للم أنصار عدلى صفوفهم ، قبيل عودته وتقديم استقالته ، وبرز  
تجمعهم بشكل واضح ، خلال الاحتفال بذكرى ١٣ نوفمبر من نفس العام حين  
اقيم بفندق الكونتنتال وحضره أكثر من ألفين من العلماء وأعضاء الجمعية  
التشريعية ومجالس الادبيات والهيئات السياسية الأخرى والأعيان والضباط  
والمحامين والتجار ورجال الأعمال والصحفيين والطلاب وفى تقديرنا أن هذا  
الاحتفال يعتبر أول تجمع للاحرار الدستوريين وأنصارهم ، قبيل الاعلان  
عن الحزب ، وقد خطب فيه محمود أبوحسين والشيخ محمد بخيت وتوفيق  
دياب والدكتور هيكل ، وعبد الله للوم ، الذىلقى كلمة العربان ، كما خطب  
الهللاوى ، واختتم الاحتفال بخطاب لمعيد العزيز فهمى ، الذى ركز على  
فضل عدلى ورشدى فى النهضة المباركة ، بالاضافة الى انه غمز سعد  
زغلول ، ثم قام على المنزلاوى وتلى برقية قرروا ارسالها الى عدلى فى  
لندن تنص على أن « المجتمعين من عقلاء الأمة ومفكرها معجبون بكم معترفون  
بفضلكم وإن الأمة من ورائكم تؤيدكم سواء وصلتكم الى تحقيق آمالها  
أو حفظتم عليها حقها كاملا بقطع المفاوضات ، وقد وصف شاهد عيان

---

(٧٤) نحاس : السابق ص ١٢ - ١٣ ، ٣٠ ، ٨٦ ، ٩٢ ، ٩٨ - كما كان  
الهللاوى يزور لندن ويتصل بالوفد ( ص ٢٢ ، ٢٨ ) .  
F. O. 141-427, No, I, Egypt 1918-1925, May 15, 1926. (٧٥)

(٧٦) يوسف نحاس : المصدر السابق ص ٣٢ - ١٠٧ ، عبد العزيز فهمى :  
هذه حياتى ص ١٢٢ ، وحافظ رمضان : صفحة سياسية ص ٩٠ ، ١٠٣ - ١٠٤ ،  
وقد وصف مشروع كيرزن بأنه الصمائية بعينها ، وتساءل : اماكان الأجدر بنا ألا  
نمكنهم من أن يسقطوا بحبائل مفاوضاتهم رجالنا واحدا بعد واحد ؟

انجليزى الاحتفال بأنه لم يكن أكثر من مظاهرة لتكريم عدلى يكن (٧٧) وأن الخطاب الذى ألقى فيه امتلات بالحماس الوطنى ، والهلب مشاعر المصريين ، بإثارة عدائهم الشديد لانجلترا ، كما حاول الهلباوى خلاله تحريض مستمعيه ضد الانجليز بكل الوسائل (٧٨) .

وكان ملتر أثناء مفاوضاته مع سعد زغلول ووفده قد عرض فكرة أن « ماستسامل » فيه حكومته أثناء المفاوضة ، لن تعدل عنه حتى فى حالة قطع المفاوضات ، ومن ثم كان رأى عدلى خلال مفاوضاته مع وزير الخارجية البريطانى كيرزن ، الحصول على أقصى ما يمكن الحصول عليه من الانجليز دون ارتباط المفاوضات المصرى بقبول شىء ، لتكون النقاط التى سلم بها الانجليز فى النهاية مكسوبة لمصر . وبالفعل عرض عدلى هذه الفكرة على كيرزن ، موضحا أنه مادامت انجلترا من جانبها مستعدة للتسليم بجانب من مطالب مصر ، وأن هذا الجانب لا يرضى مطالب المصريين ، ولا يصلح أساسا لمعادمة بين الطرفين فلماذا لا تقوم انجلترا من جانبها بالتسليم لمصر بهذه الحقوق ثم تعلق ما بقى من الخلاف الى مفاوضات مقبلة ؟ . ثم جاء اللنبى فى ٦ ديسمبر ليبقر الى كيرزن مكررا نفس الطلّب وأضاف مستحشا « . . . ولم يكن جوابك على ما يظهر بحيث ينفى امكان اتخاذ مثل هذه الخطوة » (٧٩) . وبعد أن استقال عدلى ، تعهد الفكرة مع كل من ثروت وصديقى ، وعضدها اللنبى ، واستمرت اتصالاتهم بالخارجية البريطانية حتى نجحت أخيرا فى استصدار تصريح فبراير ١٩٢٢ ، وقد لعب ثروت دورا بارزا فى استصداره حتى لقد وصفه عبد العزيز فهمى بأنه كان داهية ، لأن

---

F. O. 407/191, Enc. In No. 46, Report on General (٧٧)  
Situation Dec, II, 1921.

ثم وصف دقيق للاجتماع وخطبائه فى منكرات عبد الرحمن فهمى ، المحفظة (٣) من ١٦٥٢ - ١٦٦٣ ومنكرات فخري عبد النور ، المصور ١٩٦٩/٤/٤ ، ومنكرات الهلباوى ص ١٧٩ .

F. O., 141 : 799, «Independent Egypt» The Chancery, (٧٨)  
1921.

(٧٩) نحاس : صفحة من تاريخ مصر ، ص ٢٣ ، والكتاب الأبيض الانجليزى ، مارس ١٩٢٢ ص ٨ ، وهيك : منكرات ه ١ ص ١٢٧ .

الانجليز تنازلوا بغير مفاوضة عن الحماية والاستقلال والسيادة (٨٠).

وقد وصف مسئلك الحكومة البريطانية ورضوخها لمطلب اللغى بأنه كان كرمها أكثر منه لباقة ، وإن الدافع إليه كان الرغبة في تقوية مركز الرجال المعتدلين في مصر من انصار التسوية ، الذين كانوا سيؤلفون الوزارة . وينتظر أن يمتثلوا طويلا في الحكم وبالتالي يصبح من السهل الاتفاق معهم ، « لقد أعطيت النقود لطفل من المعروف أنه سوف ينفقها تحت إشراف من أعطاها له » ، (٨١) ، وقد توافقت جهودات استصدار التصريح مع تكليف ثروت بتأليف الوزارة ، وتعضيد اللغى له حتى أنه أرسل إلى الخارجية البريطانية في ٢٠ ديسمبر ١٩٢١ يؤكد « أنه على الرغم من الموافقة على برنامجه فإنه لم يستطع إلى الآن أن يؤلف الوزارة ، وأنا أبذل ما في طوقى لاقتناع أعضاء من حزب عدلى بالانضمام إلى وزارته ، لأننى أشعر أن هذا الحزب لامحالة ممزق ما لم يتقدم الآن » ، (٨٢) وأخيرا نجح ثروت في تأليف الوزارة بتعضيد من المندوب السامى ، وعلى أساس صدور تصريح ٢٨ فبراير ، بحجة أن الأمة قد أصابت به ترضية ، وعلى أساس أن ثروت خير من يمثل المعتدلين في مصر ، بعد عدلى ، وبالفعل ضمت وزارته من رجال هذا التيار ، اسماعيل صدقى وزيرا للمالية ، وجعفر ولى وزيرا للأوقاف (٨٢) وإن لم يعتبر هذا تمثيلا كافيا لذلك التيار ، الذى يعتبر ثروت نفسه منتشيا إليه ، فالمعروف من للكتاب الأبيض الانجليزى أن جماعة عدلى لم تكن تؤيد وزارة ثروت تماما ، رغم محاولات اللغى اكسابها تلييدهم ، ويستمر هذا الموقف من جانب جماعة عدلى ، مما يدل عليه حديث محمد محمود إلى مستر كير في ١٣ أبريل ١٩٢٢ حيث طرحت

(٨٠) خطبة عبد العزيز فى السياسة ٢٥/٢/١ - اسماعيل صدقى : منكراتى ص ٢٥ - خطبة ثروت فى السياسة ٢٥/٢/١٢ Wevell, Allenby in Egypt pp. 195-200.

Arminjon P., L'expérience Constitutionnelle, (٨١) Parlementaire de L'Egypte, p. 576.

(٨٢) الكتاب الأبيض الانجليزى ص ٢٨ .

(٨٣) محفوظات مجلس الوزراء : وزارة الداخلية ١٨٨٢ - ١٩٢٣ مجموعة

٣١٥ دار الوثائق القومية .

خلاله إمكانية تأليف وزارة برئاسة عدلى ثانية ، وأبدى محمد محمود اعتقاده بأن ثروت يحتمل أن يقبل للعمل تحت رئاسة عدلى ، وأشارك الوفد فيها على أن يمثل مرقص حنا ، حيث أن الوفد لا يهضم ثروت ويعقد الأمل على إسقاطه ، وقد علق كبير على حديث محمد محمود بأنه يشعر بالغيرة من ثروت (٨٤) . وقد استمرت إمكانية عودة عدلى مطروحة ، فبعد يومين كتب كبير عن الانتخابات القادمة ودور الإدارة فيها للاتيان بحكومة أغلبية يحتمل أن تكون برئاسة عدلى ، الذى سيعمل معه ثروت وصدقى وربما توفيق نسيم (٨٥) .

وهكذا برز أصحاب عدلى مؤيدين لوزارته ومفاوضاته ، ثم ظهر دورهم فى استصدار ، تصريح ٢٨ فبراير ، وتأييدهم الظاهر لوزارة ثروت وإن لم يشتركوا معه فيها بشكل كبير فى انتظار فرصة أخرى ليظهروا فى أفق السياسة فى شكل تنظيم جديد .

### \* \* \*

وكان الجفاء مستحكما بين الملك ووزيره الأول بسبب الخلاف على مواد الدستور ، والواقع أن فكرة إعداد دستور لمصر كانت مطروحة على أعضاء الوفد ، حين وزعوا العمل على أنفسهم فى باريس ، عندما وفد عليهم عدلى يكن فى أبريل ١٩٢٠ ، الذى ما أن دعاهم لتحضير ما يلزم للمفاوضات، حتى كلفوا عبد العزيز فهمى بعمل مشروع الدستور ، فأعده وذكر أنه طبعه ووزعه على أعضاء الوفد (٨٦) . وعندما ناقشه مع زملائه ، حدثت مشادة بينه وبين سعد انتهت بأن طوى عبد العزيز أوراقه وانسحب من الجلسة (٨٧) . وظل المشروع على هذا الوضع ، إلى أن جاءت وزارة ثروت ، وكان من أهم إنجازاتها تأليف لجنة فى ٣ أبريل ١٩٢٢ لوضع مشروع الدستور ، وكانت تتألف من ثلاثين عضواً - عدا الرئيس ونائبيه - من المفكرين وخوى الراى

F. O. 141/681, M. Mahmud, No. 9544, April 13, 1922. (٨٤)

F. O. 141/681, Mr. Kerr, The Residency, April 15, 1922. (٨٥)

1922.

(٨٦) خطبة عبد العزيز ( السياسة ٢٥/٢/١٥ ) واكد سعد نفس الرواية فى مذكراته ( ٢٧-٢٨ من ١٩٤٤ ) حيث قال ان عبد العزيز كان مشغولاً بمشروع الدستور .  
(٨٧) عبد العزيز فهمى : مذكراته ، ص ١٣٨ .



ورجال القانون والعلماء ورجال الدين والسياسيين المعتدلين والاعيان والتجار والمالين ، وبالرغم من انه كان ضمن برنامج وزارة عدلى السابقة أن تؤلف جمعية وطنية لوضع الدستور ، وكان ثروت ضمن أعضاء هذه الوزارة ، إلا انه ألف لجنة حكومية لوضع الدستور ( ٨٨ ) . ولم يقبل الوفد أو الحزب الوطنى الاشتراك فى هذه اللجنة ، وإلى جانب هذه اللجنة تآلفت هيئة تقوم بإعمال أمانتها العامة ، كان الدكتور هيكل أحد أعضائها ، ثم انبثقت من لجنة الثلاثين ، لجنة لوضع المبادئ العامة ، ضمت ثمانية عشر عضوا ، كان عبد العزيز فهمى أكثرهم نشاطا ، حيث كان يأتى كل صباح إلى مقر اللجنة ومعه طائفة من المواد صاغها أحسن صياغة ، حتى لقد تعود الناس أن يسموه بعد صدور الدستور ( أبأ الدستور ) ( ٨٩ ) .

اتمت اللجنة عملها ورفعت مشروع الدستور الى رئيس الوزراء فى ٢١ أكتوبر ١٩٢٢ ، واستقالت الوزارة قبل أن تصدره ، وحدث له ما سوف نتحدث عنه فى حينه ، ويرى نقاد هذا الدستور أنه ينطلق من مبدئين أولهما: سيادة الأمة ، وثانيهما : المذهب اللبرالى ، أو الفردى . ولعل التزام الدستور بالمذهب اللبرالى يكشف لنا عن الأساس الاقتصادى للطبقة التى كانت وراءه ، أو بالأحرى الطبقة التى استفادت منه وحصدت ثمار تطبيقه وخير ما يستدل به على ذلك ، احتواء المادة التاسعة منه على ما يضمن لكبار الملاك الزراعيين الرأسماليين الاحتفاظ بملكياتهم وعدم نزاعها إلا بسبب المتفعة العامة ولأن اللجنة كانت فى معظمها من العناصر المعتدلة ، فانهم تساهلوا فى منح الملاك حق حل مجلس النواب ، بل ورفض رشدى باشا رئيس اللجنة ، الحد من هذا الحق ، باشتراط موافقة مجلس الشيوخ ، فأعطى هذا الحق للملك بدون قيد ولا شرط ، إلا مجرد اقتناعه بأن الرأى العام قد غير اتجاهه ، وقد

( ٨٨ ) الرافعى : فى أعقاب ، ج ١ ص ٦٢ - ٦٤

( ٨٩ ) اشترك فى لجنة الثلاثين من مؤسسى حزب الاحرار : عبد الفتاح يحيى - عبد الحميد البكرى ، محمد بخيت - يوسف قطاوى - قليلى فهمى - اسماعيل أبابطة - محمود أبو حسين ، على المنزلاوى - المكباتى - محمد علوية - زكريا نامق - الهلباوى - عبد العزيز فهمى - حسن عبد المرازق - عبد القادر الجمال - صالح ملوم - الياس عوض - على ماهر . توفيق دوس . انظر المرجع السابق ص ٦٢ ، هيكل : منكرات ج ١ ص ١٢٠ ، عبد العزيز فهمى هذه حياته ، ص ١٤١ .

استخدام الملك هذا الحق استخداما اساء الحياة الدستورية كثيرا . كما كان واضحا حرص لجنة وضع المبادئ العامة اثناء مداولاتها ، على وضع اشتراط طبقى ان يصبح عضوا في مجلس النواب ، بان يكون ممن يدفعون مالا عن عقار أو غيره ، ثم تطورت المناقشة الى اقتراح ان تكون العضوية لكل من له ريع معين او يدفع ايجارا معينا ٠٠٠ الخ ، وان انتهت المناقشة الى إلغاء هذا الشرط (٩٠) .

\*\*\*

وهكذا كان أول نشاط عام قام به انصار عدلى هو اشتراكهم بأغلبية مطلقة في اعداد مشروع الدستور ، قبل أن يؤلفوا حزب الأحرار الدستوريين، وتوجد جماعة أخرى ، اقتربت من هؤلاء وعملت معهم على تأسيس الحزب ، وإن لم تخرج من صلب الوفد بل تنتمي لجماعة السفور والحزب الديمقراطي، وقد بدأ نشاط هذه الجماعة خلال فترة الحرب العالمية الأولى ، حين تعطلت صحيفة «الجريدة» في جو الكبت السياسي وهذا يفسر تبنيها اتجاهها اصلاحيا يتصل بالنواحي الأدبية والاجتماعية أكثر من اتصاله بالسياسة ، فقد اتفق لفيف من الكتاب يضم الدكتور هيكل ومنصور فهمي وطه حسين ثم انشيوخ مصطفى عبد الرزاق ومحمود عزمي ، اتفقوا مع عبد الحميد حمدي صاحب مجلة « السفور » على أن يشتركوا في تحريرها ، بعد أن تسماوا باسمها فصاروا « جماعة السفور » ، وظلت المجلة لسان حال هذه الجماعة ومظهر نشاطهم ، وكثيرا ما كان أعضاء الجماعة يتحدثون في السياسة ، دون الكتابة فيها ، (٩١) وهكذا كانت السفور بمثابة استمرار لدراسة

---

(٩٠) لجنة الدستور : لجنة المبادئ العامة ، الجلسة ١١ في ٥ مايو ١٩٢٢ ثم مجلس المشيوخ : الدستور والقوانين المتصلة به ( ١٩٢٨ ) ، على الدين هلال : السياسة والحكم في مصر ص ١٠٤ - ١٠٨ ثم نقد ممتاز في كتاب ابراهيم منكور وآخر : الأداة الحكومية ص ٣٤ - ٣٥ ، ورمضان : تطور الحركة الوطنية ١٨ - ١٩٣٦ ، ص ٣٧٥ - ٣٧٧ ، ٢٩٣ ، نبیه بیومی : الحياة البرلمانية في مصر ٢٤ - ١٩٢٠ ، نكتوراه غير منشورة ص ٣١ - ٣٢ .

(٩١) هيكل : مذكرات ج ١ ص ٧٥ - ٧٦ ، على عبد الرزاق : من اثار مصطفى عبد الرزاق ، ص ٥٥ - ٥٦ ، محمود عزمي : خبايا سياسية ص ٤٠ - ٤١ ، احمد امين : حياتي ص ١٨١ - ٢٠٠ .

« الجريدة » بشكل ما ، ومن حيث تدرب رجالها على صناعة الكلمة ، فأنتموا في السفور ما بداوه في الجريدة من رسالة التجديد ، التي اتخذت اشكالا جديدة من فنون المقال ، شملت المقالات القصصية والنقدية والتأملية والنزالية ، والتي اتجهت وجهة اجتماعية أكثر منها سياسية ، وكانت هذه الفترة ، مع فترة « الجريدة » ، بمثابة تدريب للدكتور هيكل على كتابة المقال الافتتاحي ، حيث سينطق باسم الأحرار الدستوريين فيما بعد (١٢) .

وحين تأسف الوفد في أواخر عام ١٩١٨ ، عقدت جماعة السفور اجتماعا ، وقررت أن تطلب الى سعد زغلول أن يضم اثنين من أعضائها الى هيئة الوفد ، ليسافرا الى باريس ، أسوة بالحزب الوطني ، فاعترض عليهم سعد زغلول بآتهم ليسوا حزبا سياسيا ووافق على ضم مصطفى عبد الرازق بصفته الشخصية ولكانة أسرته ، ولكن منصور فهمي أصر على تمثيل الجماعة رسميا باعتبارها حزبا سياسيا ، وعلى هذا تم تأليف « الحزب الديمقراطي المصري » ، بدافع الرغبة في عضوية الوفد . واجتمع أعضاؤه بدار عبد الرازق ، وكانوا لفيما من الشبان الذين اتموا دراستهم بفرنسا ، وتوالت اجتماعاتهم بإدارة « السفور » حيث اتموا وضع مبادئ وقانون الحزب ، وقد تألف مجلس الادارة من تسعة أعضاء بينهم السكرتير وأمين الصندوق ، واتفق على أن يتناوب الأعضاء رئاسة الجلسات ، وبدأ الحزب نشاطه ، ولم تكن جمعيته العمومية قد زاد عدما على الستين عضوا (١٣) .

---

(١٢) عبد العزيز شرف : الدكتور هيكل صحفيا ، ماجستير في الاعلام غير منشورة ص ٦٨ ، ١١٨ - ١١٩ ، أحمد زكريا : حزب الامة ص ٣٣٠ .

(١٣) دار الوثائق القومية ، محافظ المسألة المصرية ، المحفظة الاولى من محافظ الاحزاب السياسية وبها مذكرة من ميرهم للمسلطان في ٢١ نوفمبر ١٩١٩ بالفرنسية تضم أسماء اللجنة الادارية وتلاحظ عدم وجود اسم هيكل بها ، كما لم يرد في مجلس الادارة بجريدة النظام ٩ سبتمبر ١٩١٩ وان كان هيكل قد نكر انه من مؤسس الحزب ( مذكرات ج ١ ص ٨٠ ) وأعضاء مجلس الادارة هم : حسن يوسف ، منصور فهمي - محمود عزمي - ابراهيم الشواربي - أمين عامر - احمد ابو النصر - سامي كمال ( أمين الصندوق ) - مصطفى عبد الرازق - عزيز ميرهم ( السكرتير ) - انظر تعليق فكري اباطة : مجموعة مقالات ، الاولى ، ص ١٥ .

ويبدو أن الحزب قد بدأ يمارس نشاطه قبل أن يستكمل تنظيمه . وقبل أن ينشر برنامجه فقد بدأ عمله بتقديم عريضة للسُلطان في مارس ١٩١٩ يحتج فيها على عدم السماح لأعضاء الوفد بالسفر الى مؤتمر السلام ، (١٤) ثم نشر برنامجه بعد ذلك في صحيفة النظام في ٨ سبتمبر ١٩١٩ وصدره بمقدمة عن الديمقراطية واشياعها وانتقالها الى مصر ، ودعا الى العمل « لتقرير حقوقنا واستقلال امتنا وتحقيق امانيتها في تبليغها حظا من التقدم » (١٥) . وقد وضع الحزب على رأس مبادئه ، استقلال مصر استقلالاً داخلياً وخارجياً ( م - ١ ) بالإضافة الى التركيز على الهدف المستمد منه اسم الحزب ، بالدعوة الى تفويض الشعب سُلطته الى هيئة نيابية تنتخب على اكمل طريقة ، تمثل تمثيلاً صحيحاً وتختص بالتشريع والضرائب ومحاسبة الحكومة وتوحيد التشريع ، والمساواة بين المصريين في الحقوق والواجبات ، وحرية القول والكتابة والاجتماع ( م ٢ - ٥ ) ، ولا نحسب أن هناك حزبا مصرياً قبل ثورة ١٩١٩ ، قد بلور مطلباً اجتماعياً يمثل هذه الدقة التي وردت بالمادة السابعة « ترقية الطبقات العاملة أدبياً ومادياً واعانة من لا يستطيع العمل » . ولعل هذا راجع الى وجود جماعة ممن يميلون الى الاتجاه الاشتراكي من أنصار الحزب ، والذي كان يمثلته عزيز ميرعم سكرتير الحزب وأداته النشطة ، بل أن منصور فهمي كان قد اقترح أن يسمى الحزب في البداية « بالحزب الاشتراكي » (١٦) وذلك بالرغم من وجود فريق آخر في الحزب ممن يؤمنون بالليبرالية الاقتصادية وعلى

---

(١٤) دار الوثائق ، محافظ المسألة المصرية ، محفظة بعنوان حوادث الاسكندرية والازمة الوزارية ، نص المنكرة بتوقيع أعضاء اللجنة الادارية التسعة . ميدان الخلفاء بشبرا .

(١٥) النظام ١٩١٩/٩/٨ ( بيان السكرتارية ومجلس الادارة والمبادئ العشرة ) وانظر : فتحى الرملى : ضوء على التجارب الحزبية ص ٧٢ - ٧٨ وليس دقيقاً ما نكره على الدين هلال ( السياسة والحكم ص ٨٤ ) من أن الحزب تأسس في يناير ١٩٢٠ .

(١٦) محمود عزمى : خبايا سياسية ص ٢٦ ثم احمد زكريا : حزب الأمة ، ص ٢٢٢ - ٢٢٤ .

رأسه الدكتور ميكل ، وتنفق نشاطات الحزب فيما بعد مع حجم رجاله ووزنهم في الحياة السياسية ، ومركز الحزب بين أحزاب مصر ، التي تبلورت وتشكلت في أعقاب الثورة ، والتي امتصت رجال هذا الحزب ، الذي دخل في دور الاحتضار في أوائل العشرينات . وقد تمثلت نشاطات الحزب في بث الدعوة لمقاطعة لجنة ملنر ، ثم كتابة تقرير حول تقرير هذه اللجنة وإذاعته ، ثم تأييد وزارة عدلي وإعلان الثقة بوفده الرسمي خلال المفاوضات ومطالبته بالتنسيق مع سعد ورجاله (٩٧) . وقد تعرض الحزب لما تعرضت له الأمة المصرية من انقسام إلى أنصار لسعد وأنصار لعدلي وكان نصيب العدليين من الحزب الديمقراطي كبيراً ، فكان ميكل ومصطفى عبد الرازق وسامى كمال ومحمود عزمى ودسوقي أباطة من أنصار حزب عدلي ، بينما كان ميرهم وعدد آخر أشد ميلاً للوفد ، مما جعل التعاون بين أعضاء الحزب أمراً متعزراً ، بالإضافة إلى ما كان يحمله من تناقض فكري واجتماعي بين أنصاره ، لذا لم يلبث أن اضمحل بعد أن فقد شخصيته المستقلة ، وكان الحزب الديمقراطي أحد الروافد التي صبت في حزب الأحرار الدستوريين .

\* \* \*

ومن التنظيمات التي ظهرت أبان تلك الفترة جمعية مصر المستقلة ، والتي ظهرت عقب الشقاق السياسي الذي أصاب الأمة ، وبالذات في ظروف مفاوضات عدلي - كيرزن فتألفت الجمعية في مايو ١٩٢١ لمناهضة السعديين ولتأييد وزارة عدلي وتعضيدها في مفاوضاتها الرسمية ، وقد ترأس هذه الجمعية الدكتور حافظ عفيفي ، الذي كان عضواً في الوفد ثم خرج عليه ، وكان أول عمل لهذه الجمعية هو إرسالها برقية تأييد لعدلي يكن ووفده الرسمي ومنحه الثقة أثناء مفاوضاته (٩٨) . وفي ١٧ نوفمبر ١٩٢١ ، كان تنظيم الجمعية قد اكتمل في شكل مستويين ، أولهما : اللجنة الإدارية وتضم :

(٩٧) ميكل : منكرات ، ج ١ ص ١٠٠ ، ١١١ ، ١١٨ ، ١٢٠ ثم محمود

عزمى : خبايا سياسية ، ص ٤٤ - ٤٥ .

(٩٨) F. O. 407/190, Enc. in No. 61, Report on G. S. Aug. (١٩٨)

29, 1921.

ذ . حافظ عفيفي - د . سامي كمال - حسن عبد الرازق - د . علي إبراهيم - محمد صالح - يونس صالح - اسماعيل زهدي - وهيب دوس - كامل الينداري - صليب سامي . الخ وثانيهما : يتمثل في اللجان الفرعية بالمديريات ، ويرأسها بالبنوافية مثلا محمود أبو حسين ، وفي أسبوط محمد محفوظ . الخ (٩٩) . وواضح أن عددا من أعضاء هذه الجمعية كانوا أعضاء في الحزب الديمقراطي ، كما أن رئيسها حافظ عفيفي أصبح وكيلا لحزب الاحرار الدستوريين ، بالإضافة الى اشتراك الاسماء السابقة في تأسيس الحزب ( ١٠ من ١٤ هم أعضاء اللجنة الادارية للجمعية ) (١٠٠) .

وترصد التقارير البريطانية حركة هذه الجمعية مريضة أنها تتحرك سياسيا ، باعتبارها حركة اسلامية صرفة ، لأن الاتجاهات الدينية لها تأثير واضح في الناس وانها في حالة فشل المفاوضات الجارية سوف تتحرك مع سعد باشا لاثارة الجماهير ، وانها تعتبر انجلترا أحد أعدائها (١٠١) . وقد ذاع صيت هذه الجمعية في مسألتين أولهما : تخفيف توتر ايطالي - مصري، نتجت عنه بعض المتاعب التي حدثت بالاسكندرية في ماير الماضي ، وثانيهما: سعيها للحصول على العفو ان أدينوا من أعضاء جمعية الانتقام (١٠٢) . وثمة تقرير آخر في ٢١ فبراير ١٩٢٢ يفيد بأن الجمعية قد تراجعت عن ضعفها وتخاذلها ، وبدأت تدافع عن كرامة مصر ، وتسعى للعمل ضد بقاء الأحكام العرفية والتضييق على الصحافة وبقاء سعد ورفاقه في المنفى (١٠٣) . وقد طرحت امكانية مساعدة هذه الجمعية ، هي والحزب الديمقراطي ، في لقاء بين المذدوب السامي وثروت باشا ، المرشح لرئاسة الوزارة ، « فلو أن الجمعية والحزب استنكرا حادثة الاعتداء على الانجليز في مصر لكان ذلك شيئا

---

F. O. 141/799, «Independent Egypt» Nov. 17, 1921. (٩٩)

(١٠٠) حول علاقة الجمعية بحزب الاحرار ، انظر كوكب الشرق ١٨ مايو ١٩٢٨ ، السياسة ٢٦ / ١١ / ١٩٢٢ ، وكذلك :

Deeb, M. Party Politics in Egypt, p. 75.

F. O. 141/799, Loc. cit. (١٠١)

F. O. 407/190, Loc. cit. (١٠٢)

F. O. 141/799, Loc. cit. (١٠٣)

مفيداً ، (١٠٤) . وحين ألف ثروت الوزارة بالفعل ، بادرت جمعية مصر المستقلة الى تأييد الأسس التي قبلت الوزارة على أساسها ، واعتبرت خطة وزارته متفقة مع أغراض الجمعية ، ومنحت الوزارة تأييدها (١٠٥) .



من خلال تتبعنا للتجمعات السياسية التي نشأت في مصر في أعقاب الحرب العالمية الأولى ، سواء فيما يتعلق بتكوين الوفد وانقساماته ، ثم جماعة السفور والحزب الديمقراطي وجمعية مصر المستقلة ، لعلنا لاحظنا أنها لم تكن أحزاباً بالمعنى الدقيق ، الذى اصطلح عليه علماء السياسة ، بالنسبة للمفهوم العلمى للأحزاب ، والذى يصور الحزب على أنه جهاز أو مؤسسة معاصرة بالغة التعقيد ، وليس من قبيل المبالغة أن نذكر أن مصر لم تشهد من الحزبية هذا اللون ، إلا بعد تأسيس حزب الأحرار الدستوريين (١٩٢٢) ، وتحول تجمع الوفد أو هيئته الى حزب سياسى منذ عام ١٩٢٤ (١٠٦) . وقبل أن نعرض لما انتاب التجربة الحزبية في مصر ، ومحاولة رصد حركتها وتقييمها من خلال دراستنا لحزب الأحرار الدستوريين ، نرى لزوماً علينا أن نلقى بعض الضوء على معنى الحزبية ونشأتها ومفهومها الحديث ، لنكون على بينة ونحن ننتقب تكوين وحركة الأحزاب المصرية ، بمدى ارتباطها بالمفهوم الحديث للحزبية .

الحزبية أساسها الخلاف ، سواء كان في الرأى أو المعتقد ، أو المصلحة أو الغاية والاقتناع برأى محدد يعتقد أصحابه أنه الحق والصواب وأنه سيحقق المصلحة أو الغاية ومن ثم يسعون للسلطة لتحقيق هذه الغاية أو المصلحة أو الرأى ، والتي تتخذ أسماء برامج أو أهداف أو مبادئ ،

---

F. O. 141/521, 9007, High Commissioner, Feb. 20, (١١٤)

1922.

(١٠٥) دأر الوثائق ، محفوظات مجلس الوزراء ، الداخلية ، محفظة (١) ، ملف داخلى بعنوان : مصر المستقلة ليس به غير وثيقة واحدة . وحول دور الجمعية فى تأييد عدلى ومفاوضاته أنظر أحمد شفيق : الحولية الثانية ص ٢٢ ، روزاليوسف ١٩٢٨/٤/٢٤ ويتهم المصدران الجمعية بأنها تألفت لغرض المصريين عن الوفد .  
Cantori, J., The Organisational Basis p. 303. (١٠٦)

حتى تتحقق في الواقع وبشكل عملي • ويتمثل المفهوم اللبرالي لنشأة الأحزاب في أنها قد تنشأ نتيجة الايمان بفكرة أو مجموعة من الافكار ومن ثم ينظر الى الحزب كجماعة عقائدية ، وبالتالي فان الحزب بهذا المفهوم هو مجموعة من الرجال الذين يعتقدون عقيدة سياسية واحدة (١٠٧) • اما المفهوم الماركسي فيركز على الطبقة في نشأة الحزب ، ومن ثم يدور البحث حول العلاقات بين مستوى المعيشة والمهنة والولاء السياسي ، وبالتالي فان الأحزاب تنشأ كتعبير عن مصالح اجتماعية - اقتصادية ، ومن ثم تتورط سواء في التعبير أو في ادارة الصراع (١٠٨) • وهناك من يرجع المفهوم الحزبي الى التجمع التنظيمي ، ونوعية العلاقات السياسية القائمة داخل الأحزاب ، على اعتبار ان الأحزاب المعاصرة لا تعرف ببرامجها أو ببطقة أسياعها ، أكثر مما تعرف ببنيتها وطبيعة تنظيماتها، ذلك أن الحزب جماعة لها كيان خاص ومتميز (١٠٩) • وفيما يتعلق بالنشأة فمن فقهاء النظم السياسية من يربط بين ظهور بدايات النظم البرلمانية وبين نشأة الأحزاب ، كما أن هناك أحزابا تنشأ نتيجة ظروف أو أوضاع تاريخية معينة ، على اعتبار أن ثمة أزمات تاريخية معينة تمثل نقطة تتجمع عندها اتجاهات معينة ومن ثم تتطور الى أحزاب (١١٠) •

والانتماء الى حزب ، رغم أن ثمة اختلافات في تحديد هوية الأحزاب ، تعنى المشاركة في مؤسسة أو تنظيم عملي متميز ، ويبدو منفصلا عن شتى المؤسسات أو التنظيمات السياسية الأخرى ببرنامج محدد ، وتسمى هذه الجماعة أو المؤسسة الى الامساك بزمام السلطة الحكومية ، كما تتزاحم أو تتنافس لكسب التأييد الشعبي ، وقد يقتضى ذلك أن تشترك أو تأتلف مع جماعة أخرى لا تتبنى نفس الافكار أو البرامج ، وبالمثل فانها قد تستعين

---

(١٠٧) ليفرجيه : الأحزاب السياسية ص ٢ - ٣ •

(١٠٨) La Palombara and Weiner, (eds) Political Parties and Political Development, p. 399.

(١٠٩) ليفرجيه : نفس المكان •

(١١٠) Eckstein and Apter, (eds), Comparative Politics pp. 351-367. and Kirchheimer, O., The Party in Mass Society, pp. 289-294.



بالوسائل التي تتصل بقوى اجتماعية أو إيديولوجية ، أو بوسائل دستورية حكومية ، لاتخاذ مواقف سياسية من خلال تجمع مبادئ أكبر (١١١) .

أما عن وظائف الأحزاب ، فبالإضافة إلى تنظيم وبلورة الأهداف العامة التي تبدو مشوشة أو غير محددة وصياغتها في شكل برامج وأهداف ، فهي كذلك تعلم المواطنين معنى المسؤولية السياسية بالإضافة إلى دور ثالث يمثل في قيامها كقنوات اتصال بين الحكومة والرأي العام ، وهناك هدف رابع بالنسبة للأحزاب الديمقراطية يتمثل في انتخاب القادة أو بمعنى أدق تكوين الكوادر السياسية وذلك باتاحة فرصة التربية السياسية لهم (١١٢) . وبذلك تكون الحزبية بيئة صالحة لتكوين حكام المستقبل والرجال الذين يستطيعون تدبير الشؤون العامة عن خبرة ودراسة لا بمحض الصدفة والارتجال ، على أنها لا تعد للحكم الصالح فحسب بل تؤيده وتأخذ بيده ، أما إذا خرجت الأحزاب عن أغراضها ، وقفت في سبيل كل إصلاح وتحولت إلى طغيان جارف ، وأصبحت ممثلة في شخص قادتها ورؤسائها أشبه ما يكون بالديكتاتورية منها بهيئة ديمقراطية (١١٣) .

والحزبية ضرورة من ضرورات النظام النيابي والحياة البرلمانية ، ذلك لأن ممثلي الأمة لابد وأن يجتمع شتاتهم وتوحد كلمتهم تحت رايات معروفة فيسهل التفاهم معهم والاتجاه اليهم ، والحزبية تشرف على المعارك الانتخابية ، وتسيرها بناء على تدبير محكم وخطة ثابتة ، وتتعهد العمل البرلماني فتحدد اتجاهات البحث والمناقشة بالإضافة إلى ما تثيره من أسئلة واستجابات ، وتقف موقف المعارضة تارة ، والتأييد تارة أخرى ، ولهذا استنبغ النظام البرلماني الحزبية دائما ، وصاحبها أينما حل (١١٤) .

Neumann, S. (ed.), *Modern Political Parties*, pp. 395-396. (١١١)

Neumann, S., *Op. cit.* p. 397. (١١٢)

(١١٣) إبراهيم مذكور وآخر : الاداء الحكومية ص ٨٢ - ٨٣ .

(١١٤) المرجع السابق : ص ٨١ - ٨٢ ثم

Eckstien, *Op. Cit.*, pp. 352-354.

أما عن دور الحزب في العملية السياسية ، فيمكن النظر اليه من زوايا ثلاث : الحزب كمتغير متداخل Intervening Variable ، ومتغير تابع V. Dependent ثم متغير مستقل V. Independent ، وبالنسبة للدور الأول فيعتبر الحزب حلقة اتصال بين الحاكم والحكوم ، بين مؤسسات السلطة من ناحية ، والجماعات السياسية من ناحية أخرى ، فالحزب سواء كان في الحكم أو المعارضة يقوم بدرجات متفاوتة لشرح سياسة الحكومة لأعضائه لكسب تأييدهم أو معارضتهم لها ، كما ينقل الى الحكومة رغبات ومطالب المواطنين ، ومن ثم يشارك في تحديد مدخلات النظام السياسي ، أما دوره كمتغير تابع ، فان الشكل والتنظيم اللذين يتخذهما الحزب يعتمدان على طبيعة الاطار السياسي والاجتماعي بصفة عامة ، بمعنى طبيعة الثقافة السياسية وشكل الحكومة والاضاع الاجتماعية والقوانين التي تنظم وجود الأحزاب وحركتها ، أما دور الحزب كمتغير مستقل فيؤكد من أنه ليس مجرد حلقة اتصال بين الحكومة والجماعات السياسية ، أو مجرد انعكاس لاطار السياسي والاجتماعي ، بل يمكن أن يكون مصدرا وأساسا للعديد من التصرفات التي تؤثر في شكل المجتمع ونظامه السياسي (١١٥) .

أما بنية الأحزاب فتختلف باختلاف طبيعتها وتكوينها ، فالأحزاب النيجورجوازية على سبيل المثال تتخذ أشكال أحزاب محافظة ولبرالية ، وتنظيماتها ليست معقدة وغالبا ما تكون غير مرتبطة بالمركز ، وهي تحاول الاحاطة بجماعات شعبية كبيرة ، بل تحاول تجميع الشخصيات واستقطابها، ونشاطها موجه تقريبا نحو الانتخابات البرلمانية وأجهزتها الادارية بسيطة ومحددة ، أما ادارتها فتبقى مركزية تقريبا ، في أيدي أصحاب المراكز والفواب ، وهي ذات طابع فردى ظاهر ، والسلطة الفعلية فيها تكمن في فئة ملتفة حول زعيم برلماني ، وغالبا ما تتخذ شكلا هرميا ، فتتألف من اللجان والشعب والخلايا وأحيانا الميليشيا (١١٦) . وليس من شائنا هنا

---

(١١٥) محمد السعيد ادريس : حزب الوفد والطبقة العمالية في مصر : ماجستير غير منشورة ص ١ - ٢  
(١١٦) ديفرجيه : الأحزاب السياسية ص ٢٢ - ٢٥ ويقول عن أحزاب الشرق =

٢٠ نخوض كثيرا في سوسيولوجيا الأحزاب ، فثمة خلاقات عديدة بين المفكرين السياسيين حول تحديد هذه المسائل وما تحويه من مصطلحات ، كالقادة والاتباع وحجم المشاركة وتركيب الجهاز الحزبي وما الى ذلك (١١٧) .

ومع بداية عشرينات هذا القرن أصبحنا أمام فئة من السياسيين المصريين، اتصلوا فكريا ومصلحيا وطبقيا بمبادئ، معينة، صاغوها وأعلنوها في صحيفة تنطق بلسانهم ، ونظموا أنفسهم في شكل لجان وكوادر ، واستعدوا لخوض الحركة السياسية لتحديد الموقع الذى يمكنهم من خلاله تحقيق مبادئهم المعلنة ، وبتحليلنا خلال الصفحات التالية لنشأة حزب الأحرار الدستوريين ، وإعلان مبادئه وقانونه الأساسى ونظامه ، سوف يتضح لنا موقعه من المفاهيم السابقة عن الأحزاب .

\* \* \*

---

= أنهم اتباع عاديون يجتمعون حول شخص نافذ أو فئات ملتفة حول عائلة اقطاعية .  
الخ .  
Eckstien, Op. Cit., p. 358-362. (١١٧)

## الفصل الأول

### نشأة الحزب ونظامه

- أسباب قيام الحزب وظروفه
- اعلان قيام الحزب وصداءه - برنامج الحزب - اسلوب الحزب - تنظيمات الحزب - ادواته .

لشد ما تغيرت طبقة الأعيان المصرية خلال العقد الثانى من هذا القرن! تلك الطبقة التى برزت الى افق الحياة السياسية منذ نهايات القرن التاسع عشر ، مستفيدة من الأوضاع والسياسات التى أرسيت في ظل فترة الاحتلال البريطانى ( ١٨٨٢ - ١٩١٤ ) ، والتى تتصل نشأتها ونموها بتطور مصر بشكل عام ، منذ بدايات ذلك القرن ، وكانت سنوات الاحتلال تكثيفا لذلك النمو بالاضافة الى خلق « التوجيه » السياسى الملازم لوجودها ووجود الاحتلال . لقد ارتفعت الى عداد هذه الطبقة الشرائح العليا من الطبقة ائوسطى ، واتسعت لأصحاب المهن الحرة كالطب والهندسة والمحاماة ، وقطاعات من أرباب المال والتجارة والصناعة وعناصر من المثقفين ، الذين تولوا تنظير ذلك التوجيه السياسى ، ومعظمهم من أبناء الأعيان أو طبقة كبار ملاك الأراضى الزراعية . ولم تعد هذه الطبقة تقنع بمناصب الادارة من مشيخة وعمدية القرى ، بل لم يقنع أبناؤها بمناصب النيابة وادارة المديرىات ، وحتى المجالس التمثيلية أو شبه النيابية التى اقيمت في ظل الاحتلال ، ذات السلطة الصورية لم تعد كافية بالنسبة لهم للمزاحمة في ميدان السياسة ، لم تعد هذه الطبقة تقنع بغير الوزارة ورياسة الوزارة مجالا حيويًا لحركتها السياسية فالمصالح تنمو وتنتسح وتتجاوز حدود امتلاك الأراضى والناجزة فيها ، والعمل السياسى لم يعد مجرد وجاعة وهيبة أمام

الطبقات الأدنى ، وسنوات الحرب العظمى الأولى دفعت الى حلبة الصراع عناصر جديدة ، ومن ثم كان على طبقة الاعيان ، بسنة التطور وبفعل الحرب وبدافع الغريزة ، أن تتحرك وبشكل أسرع لصون المصالح وتنميتها وبأسلوب أكثر تنظيماً •

وقد سبق لهذه الطبقة أن احتازت قدراً من التمرس والدربة بالحياة الحزبية وأساليبها فألفت حزباً هو حزب الأمة (✽) وانتشرت في كل التنظيمات الحزبية الأخرى ، كل منها بقدر ، وسلكت سبيل الاعتدال والكياسة في مذهبى الوطنية والإصلاح ، واختزنت في النهاية تجربة لم تكن ناضجة تماماً ، فلم تمارس تجربة الحكم والمعارضة من منطق حزبي كما لم يكن لها من نظمها المتواضعة هيئات برلمانية أو نحو ذلك مما يكفل لها خوض غمار السياسة بشكل فعال ، بالإضافة الى توزع مجهودها بين أصحاب السلطتين ( الخديو والمعتمد البريطانى ) من جهة وأصحاب السلطة القانونية على مصر ( الدولة العثمانية ) من جهة أخرى •

وبناء هذه الطبقة ، الذين كانوا شباباً خلال تجربة عام ١٩٠٧ الحزبية ، أصبحوا رجال الحركة السياسية الجديدة ، والمؤهلين لتصدراً بما تمتد اليه أصولهم الاجتماعية وما وفرته لهم من ظروف تعليم وثقافة حديثة ، وبما استقر عليه تكوينهم الايديولوجى والسياسى ، والأساس انفكرى لهذا الجيل ، وإن كان قد استقى وحيه في البدايات من التتلمذ على الامام محمد عبده ومذهبه الإصلاحى والتوفيقى ، فإن هذا الفريق من أبناء الاعيان ، قد أصبح أكثر علمانية وعقلانية بفعل الاتصال المباشر بثقافة الغرب وتراثه الحضارى، وأصبحوا أكثر تهيئة للتعبير عن آرائهم واتجاهاتهم بلجرائية أكثر ، بعد أن تلقوا أصولها على يد أحمد لطفى السيد ، الذى أفسح لهم صدر صحيفة « الجريدة » لتأصيل وتمصير معتقداتهم المتحررة ، لقد كانوا يكافحون على صفحات « لجريدة » لاثبات سلطة الأمة ، التى هم

---

(✽) أنظر دراستنا عن حزب الأمة ودوره فى السياسة المصرية ، دار المعارف

• وآبائهم رؤسائهم وكبرائهم ، بجانب السلطة الخديوية وسلطة الاحتلال . لكنهم تخطوا هذه المرحلة الآن ، وأصبحت سلطة الأمة ، بعد محاولة الاثبات تعنى طلب الحكم والسلطة ، يريدون أن يحكموا ويعارضوا ، في ظل نظام لا يحكم فيه الملك - كما نصوا في الدستور - ولا تتحكم فيه سلطة الحماية البريطانية ، الا بقدر ما تسفر عنه جولات المفاوضات ونتائج محاولات انتسوية . يريدون وجودا سياسيا من خلال مؤسسات الدستور الذى أعده ، سواء في أجهزة الادارة العليا أو بالتمثيل البرلماني تمثيلا فعالا .

واشتغال هذه الطبقة بالسياسة إذن قديم قدم نشأتها ، ولكنه مطلوب في هذه المرحلة ، مرحلة ما بعد الحماية ، بشكل أوسع وأعمق أثرا ، وبالرغم من أن هذه الرغبة قد دفعت بأبنائها الى حلية صراع ثورى محتدم - مارس ١٩١٩ - حيث بات العمل السياسى في ظل الثورة ، يعنى التعامل مع القضية الوطنية وطلب الاستقلال التام بشكل مباشر وحاسم ، أو بمعنى أدق حيث بات واضحا أن العمل السياسى معناه الصدام مع الوجود الانجليزى ، شاء هؤلاء أم أبوا ، فلم يكن ثمة سبيل للتراجع .

وبالرغم من أن اجراءات الحرب الأولى قد أجهضت التجربة الحزبية التى بدأت عام ١٩٠٧ ، حيث تفرق شمل جماعاتها ، مع استمرار وجود باءت للحزب الوطنى ، الا ان رجالها ظلوا طيلة سنوات الحرب في انتظار الفرصة المناسبة للخروج الى واجهة الصورة انسياسية ، وقد سنحت الفرصة بالفعل عقب انتهاء الحرب والحديث عن انعقاد مؤتمر الصلح وعلان الرئيس ويلسون حق الشعوب في تقرير مصيرها ، ومن ثم كان التفكير في مصير مصر واستقلالها ، ووضع بذرة الوفد ، الذى أصبح تجمعا او هيئة سياسية لها قانون ينظمها ويحدد مجال حركتها السياسية . فالوفد بين عامى ١٩١٨ ، ١٩٢٤ لم يكن حزبا بالمعنى المألوف للحزاب ، وانما كان جبهة وطنية أنشأتها الضرورة الملحة ، ولمسألة محددة ، وقانونها لا يرقى الى نظام اساسى لحزب ، ثم انه لم يتحول حقيقة الى حزب سياسى الا بعد عام ١٩٢٤ (١) .

---

(١) حول تحول الوفد الى حزب في ابريل عام ١٩٢٤ ، انظر Cantori, L., The Organizational Basis of an Elite Political Party pp. 345-359.

وثمة صلة عضوية بين الوفد عندما تألف في نوفمبر ١٩١٨ وبين حزب الأمة ، الذى تفكك كحزب سياسى عام ١٩١٥ ، فالغالبية العظمى من رجال الوفد الأول وقادته كانوا أعضاء فى حزب الأمة ، وبالرغم من أن سعد زغلول لم يكن عضوا رسميا بالحزب الا انه كان يعتنق مبادئه ويتبنى أسلوبه وتحسبه المصادر ضمن حزب الأمة (٢) . وليس بوسعنا الاختناص بالرأى. المناضل بآن رجال حزب الأمة خرجوا على الوفد ليؤلفوا حزب الاحرار اندستوريين (٢) ، ذلك أن الوفد بحكم تركيبه وأسلوبه يمثل امتدادا طبيعيا لحزب الأمة واذا كان قد طعم نفسه ببعض عناصر شابه وعناصر من الحزب الوطنى ، كحافظ عفيفى ومصطفى النحاس وعبد اللطيف المكباتى ومحمد على علوبة واسماعيل صدقى ، فان من هذه العناصر من خرج على القيادة الوفدية، بالإضافة الى أن بعض عناصر حزب الأمة قد بقيت مع سعد زغلول ، كسينوت حنا وحمد النبال .

عرفنا فى الفصل السابق أنه قد وجدت مجموعة خرجت على القيادة الوفدية ، التفت حول عدلى يكن ، وساهمت معه فى وزارة الثقة ومفاوضاتها، وعقدت اجتماعها فى الكورنتنتال وسحبت الوكالة من سعد زغلول ، ثم اضيف اليها مجموعة من جماعة السفور والحزب الديمقراطى ، ثم فئة من جماعة مصر المستقلة ، وأن هذه الفئات اشتركت فى لجنة الدستور بأغلبية كبيرة بعد أن لعبت دورها فى استصدار تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ، ولم يقف نشاط هذه الجماعة عند هذا الحد ، بل فكرت فى تنظيم نفسها فى شكل حزب سياسى فما الذى دفعها الى ذلك ؟ .

### \*\*\*

---

= محمود زايد : نشأة حزب الوفد ص ٢٧٠ - ٢٧٢ ، محمد السعيد اديس : حزب الوفد والطبقة العاملة ص ١٦ ، ٢٠ ، عزباوى : حزب الوفد حتى ١٩٣٦ ص ٩٤ ، على الدين هلال : السياسة والحكم فى مصر ص ١٤٦ - ١٤٩ .

(٢) حول علاقة حزب الأمة بسعد زغلول انظر : أحمد زكريا : حزب الأمة ص ١٢٠ ، Lloyd, Egypt Since Cromer I. p. 50.

(٣) عبد العظيم رمضان : صراع الطبقات فى مصر ، ص ٢٠ - ٢١ .

في أواخر نوفمبر ١٩١٨ ، تبلور تجمع واضح لفئة من السياسيين المصريين قربت بينهم عوامل تآلف وقربى وإيمان بأسلوب سياسى واحد ، وانتماؤهم لأصول اجتماعية متقاربة ، كما قرب بينهم بعد ذلك « خروجهم » على القيادة الوفدية ، حيث اتهموا سعد زغلول بالثفرد والانفرد فى تسيير حركة الوفد وإصدار قراراته ، ولم يفتشاً تجمع هذه الفئة من فراغ ، فكما أوضحنا أنها كانت تشغل بالسياسة حفاظاً على وضعية مميزة فى المجتمع ، ثورت هذه الفئة بفعل أحداث الثورة ، وساهمت فى تسيير حركتها ، وارتضى انثوار قيادتهم لها ، ومن ثم تولت السعى لتسوية المسألة المصرية ، سواء بالجوء الى المحافل الدولية ، أو التفاوض بشكل مباشر مع الجانب البريطانى . وخلال مساعى التسوية خرج معظم أفراد هذه الجماعة على القيادة ، ثم حاربوا سعدا واختصموه الى الأمة ، انثى مال هو اليها أكثر ، فترفعواهم . وتطرف ليزركهم فى معسكر الاعتدال وحدهم ، والتفوا حول خصمة « الزعيم الحكومى » عدلى يكن قالقوا جبهة أيدوا من خلالها وزارته واتسعت دائرة نشاطهم ، باستصدار تصريح فبراير ، وإعدادهم الدستور ، وباتت مصر على أعتاب معركة انتخابية ، فانتسعت دائرة نشاطهم أكثر فاكثرت ، فلم تعد كلمة جبهة تصلح لنشاطهم ومن ثم فكروا فى تأليف حزب سياسى له برنامج محدد وشامل ، فالجبهة تنشأ لحالة طارئة وقد زالت بزوال أسباب وجودها ، بإقرار أطراف الصراع لأسلوب التسوية السلمية ، وظهور التناقضات فيما بينها ، وبسكون الثوار ، وتمكن عوامل الشقاق والانشقاق منها ، لم يكن ثمة بديل عن تأليف الحزب ، يقدمون أنفسهم من خلاله الى الناس من جديد ، كسباً للتعاطف الذى أفقدهم سعد آياه ، ساعدهم على هذا التفكير أيضاً وجود جماعة من بينهم ذوى عطلات قانونية منظره بوسعها صياغة مبادئ للحزب ووضع نظام له وتقديمه للناس ملزمين أنفسهم به . فى الوقت الذى أصبح فيه الحكم مطلباً ملحا لتحقيق المصالح (٤) ،

(٤) انظر تقرير F. O. 407/195, Enc. in No. 27, 1922 الذى يتحدث عن

نوعية رجال الحزب الجديد ويقول انهم من كبار الملاك من العناصر المصرية والذين يمثلون حقيقة أصحاب المصالح ..



التي باتت محفوفة بالمخاطر ، ولحل القضية الوطنية من خلاله بشكل رسمي ،  
والتمهيد لتولى السلطة يعنى الدفاع عن مشروع الدستور الذى وضعوه ،  
لخوض الانتخابات على أساسه ، وفى ظل حكومات صديقة كحكومتى عدلى  
وثروت ، كما لا يخفى أن البلاد مقدمة على مرحلة ملكية دستورية بعد  
تصريح فبراير ، الذى جاء بسعاية أنصارهم ( عدلى وثروت وصديق ) ومن  
ثم كان لابد من تنظيم الصفوف على نحو جديد تقتضيه المرحلة الجديدة .

وأول فكرة عن تأليف الحزب أوردها يوسف نحاس فى ٣٠ أغسطس  
١٩٢١ ، عندما دخلت مفاوضات عدلى - كيرزن مرحلة الأزمة ، فاعاد عدلى  
خطابا يستدعى فيه عبد العزيز فهمى ورفاقه للاستعانة بهم ، بيد أن عدلى  
علم أن المكباتى قد تلقى برقية منهم يطلبون اليه العودة الى مصر ، لأنهم  
بصدده تجديد هيئة أخرى للوفد تشرع فى العمل والجهاد ، ثم روى نحاس  
أنهم فى ٢١ نوفمبر عرضوا على ثروت رغبتهم فى تأليف حزب ، فعرض ثروت  
الفكرة بدوره على عدلى ، الذى تخوف فى البداية على اعتبار أن هذا الحزب  
سيكون وسيلة لاستمرار النزاع بين السعديين والعدليين ، واعتذر عن عدم  
الاشتراك معهم بانهاك وضعف الصحة وزهده فى الجدل والملاحاة مع  
السعديين ، ولكن نحاسا راجعه فى ذلك وأبان له عن حاجة الجماعة الى  
شخصية بارزة معروفة ، فلم يرفض عدلى الفكرة وإن أجلها الى حين .  
مر. ذلك يتضح أنهم أعدوا أنفسهم كحزب ولم يكن ينقصهم سوى شخصية  
تستطيع أن تواجه سعد زغلول . على كل حال بعد ذلك بيومين اقتنع  
عدلى وبرر قناعاته بأن المصريين ليسوا مستعدين للثورة ، ومن ثم لابد من  
انتهاج سياسة سلمية حكيمة وهذه تقتضى عملا متداركا طويل المدى وأموالا  
طائلة لتنظيم دعاية قوية ، ثم تسأل : هل سوفيق الى الأشخاص الذين  
ينضمون الى الحزب ويسيرون تحت لوائه مؤمنين بخطه متمسكين بسياسته  
محترمين لنظامه ؟ (٥) وهكذا كان تعثر مفاوضات عدلى - كيرزن ، وتعرض

---

(٥) يوسف نحاس : صفحة من تاريخ مصر ، ص ٥٠ ، ١١٥ - ١١٦ ،  
وبؤيد هيكل ( مذكرات ، ج ١ ص ١٤٤ ) نسبة الفكرة الى أصدقاء عدلى حيث

المسئوب التسوية للخطر ، مما سيتيح لسعد وانصاره العودة إلى ميدان السياسة بفرصة اكبر ، كان ذلك يقتضي منهم تنظيم صفوفهم .  
أما عن الاسباب التي قدمها الحزب ليبرر بها قيامه ، فقد قدمها عدلى يكن في خطبة اعلان قيام الحزب ، حيث ذكر انه وانصاره تأخروا عن القيام بهذا الواجب الوطنى بسبب الظروف غير المناسبة ، والتي لا تزال قائمة الى الآن والتي تعوق تأليف الحزب ، أما ولجنة الدستور قد فرغت من عملها واصبحت على ابواب الحياة البرلمانية ، فلم نجد مختارين في انتخاب انفسب الأوقات ، كما اننا دخلون على دور من اموار مسالفنا الوطنية - دور استكمال الاستقلال والتفاوض على أساس التصريح - ودخلون في نظام من حكم البلاد جديد . ، فهذان الأمران هما اللذان دفعا هؤلاء الرجال لأن يتحركوا لانهم هم المسئولين عن منعمة هذا الوطن وشرفه . . والقيام بهذه الاعراض لا تغنى فيه جهود الأفراد شيئاً بل لابد من جهود الجماعات المؤلفة على برامج محددة (٦) . وقد أكد الدكتور هيكل على هذا المعنى حين

---

اخبره بها لطفى السيد ، ويؤيد زايد فكرة حاجتهم الى شخصية مشهورة *Zayid, M., The Origins of The Liberal Const. p. وينسب احمد بيلى ( عدلى باشا 344.*

ص ٢٥٢ ) الفكرة الى عدلى يكن ، الذى اراد بعد تصريح فبراير أن يشرك معه اخوانه السياسيين بعد أن اعتزم تأليف حزب سياسى ، وتذكر ( السياسة فى نوفمبر ١٩٥٠ ) أنه لا علاقة بين تأليف الحزب وخلاف سعد وعدلى ، لأن الحزب تألف عام ١٩٣٢ بينما كانت المفاوضات قبل ذلك بعام واكثر وتنسب الفكرة لأعضاء لجنة الدستور . وهذا ليس دقيقاً على كل حال . وليس ثمة دليل على ما يقال من أن سقوط مفاوضات عدلى كانت تحت الأمل فى عودة الائتلاف بين السعديين والعديليين وأن عدلى عندما تحفظ فى قبول رئاسة الحزب الجديد كان يعتقد أنه سيعود للتنسيق مع الوفد ذكر فى : *Zayid, Op. Cit., p. 345* وعلى الدين هلال : ( السياسة والحكم ص ١٩٢ ) لأن خصومة الفريقين وصلت الى نقطة المواجهة ثم ان التفكير فى انشاء الحزب ورد خلال سير المفاوضات .

(٦) حزب الاحرار الدستوريين : خطبة دولة الرئيس يوم ٢٩ اكتوبر ١٩٢٢ وقانون الحزب ص ٣ - ٤ ويبدو أن الخطبة طبعت قبل ثلاثتها بيوم . ثم السياسة ٣٠ اكتوبر ١٩٢٢ ، وأحمد بيلى : عدلى باشا ص ٢٥٢ .

ذكر ان الحياة النيابية التي نكاد نلمسها باليد تقتضى تنظيم جهود الأمة، ولن يكون ذلك الا اذا نشرت الاحزاب آراءها وقام كل ينصر مبادئه الخاصة في المجالس النيابية ، ثم طورت صحيفة السياسة هذا المعنى لتوضح ان الحزب لم يتألف للانتخابات وحدها ، وهو لم يجاهد ما جاهد في سبيل الحكم بل في الوسائل - وكان قد هزم في الانتخابات - وانما تألف للدفاع عن الفكرة الدستورية (٧) . بينما تنظر صحيفة التيمس لأسباب تأليف الحزب من وجهة أخرى محورها « الحضر على السكون والاتحاد والاستمرار على المسير في سبيل المطامح الوطنية ، كما فسرها الوفد الرسمي » (٨) . وهكذا كان الامل في اصدار الدستور ، في عهد وزارة ثروت الصديفة ، وبالتالي خوض الانتخابات على أساسه وفي ظلها ، مما يعنى تولي السلطة ، مما يفسر حثهم على سرعة اصدار الدستور .

يضاف الى ما سبق أن هذه الجماعة رأت في تصريح ٢٨ فبراير فائدة كبيرة بخلاف خصومها من السعديين الذين لا يعترفون به بل يعتبرونه نكبة كبرى (٩) . وهكذا يبدو أيضا ان صدور التصريح يقتضى منهم تنظيم صفوفهم والاعلان عن أنفسهم في شكل حزب سياسى ، يدافع عن الأوضاع الجديدة التي تنشأ في ظلها ، وفي مواجهة خصومه ممن يدعون احتكار الوطنية، بل تأليف الحزب - بتعبير كاتبه الأول - لدفع التهم الباطلة لانصار عدائى بالخيانة ، ومقاومة اثرها في اذهان الشعب (١٠) ، بينما يذكر طه حسين

---

(٧) السياسة : ١٩٢٢/١٠/٢٠ حديث هيكل ثم منكراته ج ١ ص ١٤٤ حيث ذكر ان الدفاع عن الدستور والعمل على سرعة اصداره في مقدمة اغراض الحزب .  
ثم السياسة ١٩٢٢/١٢/٢ حيث ذكرت ان الحزب تألف بعدما انتهت لجنة الدستور من عملها لكي يدخل الانتخابات على برنامج معروف .  
(٨) عن السياسة ١٩٢٢/١١/٨ ، منكرات عبد الرحمن فهمى ، محفظة (٢)

ص ٢٠٤٨

(٩) السياسة : ٣ نوفمبر ١٩٢٢ .

(١٠) هيكل : منكرات ج ١ ص ١٤٨ ، السياسة ٦ ديسمبر ١٩٢٢ مقالة

توفيق دياب .

أن الحزب لم يؤلف لهذا المعنى ، لأن مناهضة سعد لا تصلح موضوعاً لتأليف الأحزاب ، (١١) ويدعم علوية فكرة علاقة التصريح بنشأة الحزب ، على اعتبار أن مصر دخلت مرحلة جديدة توجب الاستعداد لمراحل أخرى لاستكمال الاستقلال والخلاص من التحفظات ، ولن يكون ذلك إلا بصلاحيات أداة الحكم والنهوض بالأمة اجتماعياً على أساس وجود برلمان (١٢) .

ويفهم من الأسباب السابقة كذلك أن الحزب سيكون حزب معارضة لسعد زغلول ، الذي حملتهم إرادة الشعب على أن يصمتوا عنه عاماً وبعض عام فلم يستطيعوا معارضة زعامته لكن عندما تكون هناك حياة برلمانية فإن الصحيفة الدستورية الجديدة إذ ذاك تعطيهـم فرصة المعارضة ، بالإضافة إلى أن مصادر الوفد ذاته تؤكد على وجود فكرة كسر الموجة المتطرفة لسعد ورجاله « فعدلى باشا وصحبه فكروا ، عقب إبعاد سعد ورفاقه ، في تأليف حزب يجمع شتات المعتدلين » (١٣) .

ويبدو أن هناك سبباً آخر دفعهم إلى الإسراع بالإعلان عن أنفسهم كحزب ، يتعلق بصلتهم بالملك ، فهم أصدقاء وزيره الأول ، الذى كان مغضوباً عليه منه بسبب لجنة الدستور ونصوص مشروعه ، وخلافات ثروت مع ثنائيات ونسيم ، رطبى القصر ، حتى لقد فكر الملك في تأليف حزب سياسى تابع للقصر تحت رئاسة نسيم باشا (١٤) مما دعا أنصار عدلى

---

(١١) كوكب الشرق : ٢٢ أكتوبر ١٩٢٢ .

(١٢) محمد علوية : ذكريات ، ص ٢٤٢ - ٢٤٤ ( ويبدو أن ذاكرته قد خائنته فذكر أن عبد العزيز فهمى انتخب وكيلاً للحزب مع محمد محمود ، ولم يكن فهمى وكيلاً ) وقد أكد نسوى إيالة نفس المعانى السابقة حول استكمال الاستقلال وبحث الحرية في النفوس ومقاومة الطغيان ونشر للمبادئ الدستورية .. ( السياسة فى ١٩٤٤/١٢/٢١ ) .

(١٣) حافظ محمود : أسرار الماضى ، ص ٨١ - ٨٢ ويضيف : هل كانوا يعارضون سعداً فى الشارع ورجل الشارع كان مع سعد بلا قيد ولا شرط ؟ ثم انظر بيان الوفد المصرى فى شفيق : تمهيد الحوليات ج ٢ ص ٢٢٧ .

F. O. 141/819, Dr. Hafez Afifi, Political Situation, (١٤)

Oct. 21 1922.

إلى الإسراع بلم شملهم والتمجيد باعلان حزبهم ، ويؤيد هذه الفكرة موقف الملك من المديرين حين عنقهم يوم الاحتفال باعقلائه العرش في ٩ أكتوبر ، وذلك « لانهم قد استخدموا نفوذهم لصالح حزب على ٠٠ في الوقت الذي بالغ الملك فيه في الحفاوة بأحد رجال الوفد ( المسمى المصرى ) كما ان رسل القصر قد اظهروا تعاطفهم مع الزغوليين وكانوا على صلة وثيقة بصحبتهم (١٥) . وكانت جماعة على قد لقيت تعصيدا أو تشجيعا من جانب السلطات الانجليزية في مصر ، التي كانت تلتمس الأمل في هؤلاء المؤيدين لعدلى باشا ، باعتبارهم رجال التسوية السلمية ، والاعتدال وخصوصا سعد زغول ، الذى بدأ متطرفا بشكل مزعج ومن ثم فان التركيز عليهم ومساعدتهم ، باصدار تصريح ٢٨ فبراير ، الذى يعد مساعدة ضمنية من الانجليز لابرارهم واطهارهم بشكل مباشر على المسرح السياسى ، بالاضافة الى « كسر الموجة المتطرفة لاتباع زغول ، والافادة منهم كقوة في البلد ، وحتى اذا لم يتسن حدوث ذلك ، فانه يمكن تكتيلهم ليصبحوا قوة معارضة برلمانية » (١٦) .

اما عن تحديد مركز جماعة عدلى من الوزارة القائمة ، فلا جدال في ان ثروت كان في معسكر هذه الجماعة منذ البداية ، واذا كانت بعض الدوائر تعتقد ان تأسيس عدلى لحزب سياسى سوف يؤدى الى سحب تأييده للوزارة ، فان اللورد اللنبي المندوب السامى البريطانى الذى كان يراقب الامور بدقة بالغة ، لا يجد سبيلا الى مثل هذا الاعتقاد « فالحزب سوف يعد للحملة الانتخابية بالاشتراك مع الحكومة ، ورئيسها سوف يترك الامر لعدلى عند فوزه في الانتخابات ليصبح رئيسا للوزارة ، ثم ان عدلى سوف يفسح له مكانا ممتازا داخل وزارته » (١٧) . وتتأكد فكرة سعى الوزارة

F. O. 407/195, No. 30, Allenby to Curzon, Oct. 15, 1922. (١٥)

وتضيف الوثيقة ان الملك لم يكن متعاطفا تعاطفا حقيقيا مع الزغوليين .

(١٦) فقرة بتاريخ ٢٦ ابريل ١٩٢٢ في :

F.O. 407/195, No. 30, Allenby to Curzon, Oct. 15, 1922. (١٧)

في مساعدة الحزب الجديد مما رواه النبي عن استخدام الميرين نفوذهم لصالح حزب عدلي (١٨) ، وقد اعترف ثروت نفسه بهذه الحقيقة في مذكراته أرسلها للمندوب السامي أفصح فيها عن مسلك الملك حيث قال « ان الملك يصانع كل حزب ضد الآخر ليصل بنفسه الى القمة ، لقد استخدمنا لاسقاط الزغلوليين وهو الآن يحاول استخدامهم لاسقاطنا ، ولكن الزمن تغير .. » أنت تعرف كل شيء عن الحزب الجديد الذي يؤلفه عدلي مع محمد محمود وحافظ عفيفي وآخرين انهم في الحقيقة يعملون ويديهم في أيدينا .. وسوف نعمل مما نعتقد انه الأصوب » (١٩) . كما تفيد تقارير الأمن أن الحكومة كانت تتدخل تتدخل فعليا في تشكيل الحزب وتأسيس صحيفته « السياسة » بل كان رجال الادارة يساعدون الحزب والصحيفة علنا وبدون أدنى تحفظ (٢٠) . ولكثرة ما لغطت به الألسن حول موقع الحزب من الوزارة وتعريضها له وقيامه لضررتها ، علقت صحيفة الحزب على ذلك في عددها الأول فذكرت « زعموا أن حزبنا تألف لتأييد الوزارة متجاهلين أن رجلا كبير النفس بارز الشخصية كعدلي باشا لا يسخر لا هو ولا حزب يرأسه لمثل هذه الأغراض ، ومثل هذه المزاعم ينتهي أمرها متى جاء البرلمان » (٢١)

F.O. op. cit.

(١٨)

F. O. 407/195, Enc. in No. 30. Remarks by Sarwat. 8, (١٩)

9, 1922.

(٢٠) محافظ الأحزاب السياسية ، الأولى ، تقرير أمن بدون تاريخ . وقد هاجم سعد زغلول مسلك الوزارة تجاه الحزب ووصف العلنيين بأنهم « ورايين » ، انظر مذكراته : ك ٤١ ص ٢٤٩٣ - ٢٤٩٤ وك ٤٢ ص ٢٥٧٧ ، ٢٥٨٥ . وانظر صحيفة الافكار : ٢٨ / ١٠ / ١٩٢٢ حول جمع الادارة الاموال للحزب . وصحيفة الاخبار : ١ ، ٢ / ١٠ / ١٩٢٢ عضوية الحزب الجديد ، واعمال الادارة ، الحزب الجديد وتدخل الادارة ، وبها نصوص عرائض استكتبتها الادارة للعمد والمشايخ لاعلان الثقة . - يزعم حزب الحكومة دولة عدلي باشا ومن لف لفه . » (٢١) السياسة ٢٠ / ١٠ / ١٩٢٢ ، ٨ / ١١ / ١٩٢٢ ، وقد اضاف هيك في مذكراته . ج ١ ص ١٤٥ ان لطفي السيد كان يريد أن ينضم ثروت وصديق للحزب وكانت نظريته ان تكون الوزارة القائمة وزارة حزبية .

ونظما كانت تعتقد أن فوز الحزب في الانتخابات سوف ينهى وجود هذه الوزارة وبالتالي ينهى الزعم بأنه قام لتأييدها ، وفي تقديرنا أن مسألة التسجيل بالأعداد لظهور الحزب خلال فترة وجود ثروت في رئاسة الوزارة كانت مقصودة ، للاستفادة من وجوده على رأس الجهاز الإداري للدولة ، مع تزايد الأمل في صدور الدستور وإجراء الانتخابات في ظل وزارته مما يكتل له الفوز بأغلبية تتيح له تولي السلطة . ويبدو ذلك واضحا من استعجاله الوصول إلى الحكم وطلب المساعدة من المندوب السامي البريطاني ، من خلال حديث لحافظ عفيفي ، أكبر الشخصيات المنظمة للحزب ، أدلى به إلى أحد رجال دار المندوب السامي ( مستر فورنس Furness ) حيث أبدى أمله في أنه إذا حدث تغيير وزاري ، أن يكون عدلي هو رئيس الوزراء المقبل ، ونقل الحديث بالطبع إلى المندوب السامي (٢٢) . ولكن في الوقت الذي كانت اجراءات اعلان الحزب على كل لسان كانت علاقة الملك بثروت قد دخلت مرحلة من السوء ، أفضت برئيس الوزراء في النهاية إلى تقديم استقالته ، في الوقت الذي كان فيه الحزب قد أعلن عن قيامه .

\* \* \*

توالت اجتماعات أنصار عدلي في منزله بالأسكندرية حيث تم وضع أسس قيام الحزب الجديد ، خلال شهرى أغسطس وسبتمبر ، وحرر لطفى السيد ، بالاشتراك مع الدكتور ميكل خطاب الافتتاح الذي سيعن به عدلي قيام الحزب ، وتحدد به سياسته ومبادئه . كما اتفق على أن يسمى « حزب الأحرار الدستوريين » وقد كانوا يبنون تسميته خلال مشاورات نوفمبر ١٩٢١ بحزب الاستقلال التام ، بل إن هناك من اقترح أن يسمى بحزب الوفد « لمنازعة سعد في الاسم » ، كما ذكر أنهم انتقوا تسميته بالحزب المصري الحر (٢٣) . وإن كان لطفى السيد ، واضح سياسة الحزب ومبادئه لم ترقه التسمية وكان يود أن يسمى بحزب « الحريين الدستوريين » معترضا بأن كلمة « ليبرال » تقابلها « الحريين » وحتى لا تكون

F. O. 141/819, Dr. Hafez Afini, Oct. 21, 1922. (٢٢)

(٢٣) ميكل : مذكرات ، ج ١ ص ١٤٤ - ١٤٥ ، نحاس : صفحة من تاريخ ص ١١٥ ، صالح عيسى السوناني : الأسرار السياسية ص ١٢٥ ، الاقتار في

١٩٢٢/٩/١٤

تسميتهم بالأحرار تحمل اتهاماً ضمنيّاً لخصومهم بأنهم عبيد (٢٤) . ويبدو أنهم تأثروا في اختيار الاسم بحزب الأحرار الإنجليزي وقد لفتت صحيفة الأفكار هذه التسمية ، وتساءلت : « لماذا يكون في مصر أحرار ومحافظون وغير ذلك مما له وجود في الدول المستقلة ، أحرار في أي شيء ومحافظون في أي شيء ، وهل هذا الدستور الموضوع هو بغيتهم وهو الذي تألف حزبهم من أجله ؟ » (٢٥) .

وأتفق على تسمية صحيفة الحزب « بالسياسة » وكان حافظ عفيفي قد تقدم بطلب ترخيص إصدارها كصاحب امتياز ، ومنحه في ٢٨ أغسطس ، وبات متوقفاً أن تصدر خلال سبتمبر بعد أن تم الاتفاق على كل شيء (٢٦) . وكان الأعداد لإصدارها عملاً شاقاً وكانت دار الخدوب السامي على صلة دائمة بذلك ، حيث أخبر عفيفي مستر كبير أنهم سيعهدون بطباعتها إلى صحيفة « الديورس أو الأفكار » خلال الشهر الأول ريثما تصل الماكينات التي تعاقدها عليها من سويسرا ، وقد تأسست شركة مساهمة للصحيفة تتألف من ١٥٠٠ عضو برياسة مدحت يكن ، ويبدو أن توقع الخدوب السامي لميعاد إصدارها (٢٧) قد سبق الموعد الحقيقي بأسبوع وربما كان

---

(٢٤) العقاد : رجال عرفتهم ص ٢٤٩ .

(٢٥) الأفكار في ١٠/٢٨/١٩٢٢ وانظر تعليقات حول التسمية في حافظ محمود : أسرار الماضي ص ٨١ - ٨٢ ، ثم حسين مؤنس : دراسات في ثورة ١٩١٩ ص ٢٨٢ . وينكر سعد في منكراته ( ك ٤٢ ص ٢٥٨٥ ) أن الاكتتاب للحزب بلغ في ١٠/١٩٢٢ مبلغ ١٦ ألف جنيه .

(٢٦) F. O. 407/195, No. 47, Allenby to Curzon, Oct. 31, 1922.

(٢٧) F. O. 141 819, Dr. Hafez Afifi, Oct. 21, 1922. and 407/195 No. 30, Oct. 15, 1922.

وقد نكرت السياسة في ١/١٨/١٩٢٧ وهي تستعرض تاريخها أنها تأسست على غرار الشركات الاقتصادية الكبرى واجتمع اقطاب البلاد بذاتها على هيئة جمعية عمومية برياسة منحت يكن الذي كان آنذاك رئيساً لبنك مصر ، فروج قانون الشركة وانتخب مجلس إدارتها .



لذلك التأخير صلة بموعـد اعلان قيام الحزب ليرتبط ظهورها بظهوره .  
 ووزعت رقاع الدعوة لاعلان تاسيس الحزب في احتفال اقيمت مراسيمه  
 بفندق شـيـرـد صـبـيـحـة ٣٠ اكتوبر ١٩٢٢ ، حيث وجهت الدعوة لنحو سبعمائة  
 « عين وذات » من العاصمة والاقاليم وقد لباهـا ما يقرب من خمسمائة  
 منهم (٢٨) كما لم توجه الدعوة الا للصحفيين الانجليز حيث لم يحضر  
 الاحتفال صحفى مصرى واحد ، ربما لانهم كانوا غير واثقين من ان صحيفة  
 مصرية سوف تؤيدهم ، بل لعلهم علموا ان هناك نية مبينة لارسال وفد  
 من الحزب الوطنى والزغوليين يحضر الاحتفال لمصايفة عدلى ومقاطعته  
 بالأسئلة واثارة اللبلبة اثناء القاؤه الخطاب(٢٩) وكانت العناصر التى حضرت  
 الاحتفال تضم وزراء سابقين وزعماء دينيين واعيان ومديرى اقاليم ومحامين  
 مشهورين ومفاتي من اصحاب المهن الحرة واطباء واعضاء فى الجمعية التشريعية ،  
 وقد استقبل خطاب عدلى ، الذى اختيرت كلماته بعناية فائقة ، بحماس  
 عظيم ، كما لم تحدث أية محاولة للتظاهر « ولم يتضمن الخطاب أى هجوم  
 شخصى ، سواء على البريطانيين أو الساسة المصريين ، بالإضافة الى أنه  
 لم يوضح أى سياسة جديدة أخاذه أو متميزة (٣٠) » وعقب فراغ عدلى من

F. O. 371/7738, Tel. from Allenby, Oct. 13, 1922. (٢٨)

وقد نكر أحمد شفيق ( التمهيد الثالث من الحوليات ص ٢٢٧ ) والافكار ( ٢٠ /  
 ١٩٢٢/١٠ ) ان عدد الحاضرين كانوا ثلثمائة أو يزيون شيئا ، ونكرت النظام  
 ( ١٨٢٢/١٢/١١ ) أنهم نحو مائتى شخص ، ونكر لاندوا انهم ٣٥٠ شخصا .  
 Parliaments, P. 169.

F. O 407/195, Enc. in No. 4, Sept. 1-2, 1922. (٢٩)

والنظام ١٩٢٢/١٢/١١ ، الاخبار ١٩٢٢/١٠/٣١ .  
 F. O. 407/195, No. 47, Allenby to Curzon, Oct. 31; (٣٠)

1922.

وانظر كذلك وصف السياسة للاجتماع بعدها ٢١/١٠/٢٢ ، ثم هيكـل : مذكرات  
 ج ١ ص ١٤٤ ثم وصف صحيفة الافكار ٣١ اكتوبر التى نكرت اننا اذا استثنينا  
 منهم ثلاثين أو اقل ممن يدعون الاشتغال بالسياسة فى بعض الاوقات ، كان الباقون  
 من طبقة اعيان الريف الذين هم قطعان كل مدير وكل مأمور يسوقهم الى حيث يطعمون  
 وحيث لا يعلمون .

القاء خطابه ، ثمى به رئيسا للحزب ثم أعلن محمد محمود مبادئ الحزب الثمانية عشرة ، بينما قام محمد على علوبة وتلى قانون الحزب والتقى الشيخان عبد الحميد البكرى ومحمد بخت خطبتين ، اعتبهما إعلان توفيق دوس أن هذا الجمع يشكل أول جمعية عمومية للحزب الجديد ، وطلب اليهم انتخاب اللجنة الادارية له وأضاف أنه تسهلا لهذه المهمة فقد وضعت قائمة تضم ٢٦ مرشحا لعضويتها ، فوزعها على الحاضرين مطالبا اياهم باضافة من يريدون ومحو من لا يريدون ترشيحه ، حتى استكمل عدد أعضاء اللجنة (٢١) . وهكذا لم تطرح مسألة الترشيح لعضوية اللجنة الادارية على مجموع الحاضرين بصفة مبدئية ، كما لم يمنحوا الفرصة الكافية لدراسة ومناقشة مبادئ الحزب ووسائله ، حتى لقد بدت المسألة كما لو كانت فرض شخصيات معينة .

ويبدو أن الحزب حقيقة قد تعرض لوجات من الانتقاد والالتهام ، حتى قبيل الاعلان عن قيامه ، فحين تسربت انباء تأليفه الى الصحف ، انتقدته صحف الوفد انتقادا مرا ، وألقت تبعة تمزيق الأمة على القائمين به « لأن الأمة كلها حزب واحد وليس لها الا مطلب واحد ، فتعدد الأحزاب مدعاة لتفريق الكلمة » (٢٢) وعندما أعلن قيام الحزب رسميا ، رددت صحيفة الاخبار المعاني السابقة ، واستغربت عدم دعوة الصحف المصوية لحضور الاحتفال ، وربطت بين الاعلان عن الحزب واختفاء الزعماء السياسيين بنفيهم واعتقالهم - تقصد سعدا ورفاقه - لما في ذلك من معنى لا تطمئن له النفوس « فالإيدان الذى يحرم فيه العمل على طائفة دون أخرى لا يصلح لأن تغرس فيه بذرة الحزبية » (٢٣) . وأرجعت صحيفة الأفكار فكرة تأليف

---

(٢١) السياسة ٢٠ ، ٣١ أكتوبر ١٩٢٢ وصف تفصيلي للاجتماع ونصوص الخطاب . وقد ذكر أحمد شفيق ( التمهيد الثالث للحوليات ص ٢٢٨ أن عبد العزيز فهمى أبقى لرئيس الحزب ، مؤيدا ومعاهدا الا يحازب سواه ) . (٢٢) مفكرات سعد ، ك ٤٢ ص ٢٥٨٠ ، ٢٥٨٧ ، أحمد شفيق : حوليات التمهيد ج ٣ ص ٢٢٥ ، الأفكار ١١ ، ١٥/٩/١٩٢٢ مقالات : اسناد السياسة المتداغية ، معرض الأسبوع - اخبار الحزب الجديد . (٢٣) الاخبار ٢١/١٠/١٩٢٢ مقال لأمين المرافعى

الحزب إلى الانجليزية فذكرت أنه « ما إن عاد عدلى من لندن حتى كتب إلى النقيب يخبره أنه ساع في تأليف حزب ، وفي هذا قريئة على أن كلاما قد دار قبل ذلك في تأليف هذا الحزب ، وأن مهمة هذا الحزب هي الرجوع إلى المفاوضة في غير الجو الذى قضى عليها بالفشل ، فلم يستطع عدلى قبول مشروع كيرزن لأن سعدا كان موجودا بمصر ، (٢٤) . كما انتهت صحيفة النظام أنصار الحزب الجديد بأنهم اتفقوا مع الوزارة الحاضرة على تصريح فبراير وعلى خطتها في الالتجاء إلى السلطة العسكرية والتنكيل بزعماء الوفد (٢٥) . وفي الحقيقة أن الحزب - باجماع المصادر - قد استقبل استقبالا فاترا ، ان لم يكن سيئا ، وأن الناس نفروا منه ، ذلك أن الحكومة التى كانت قائمة بالأمر لم تكن مؤيدة من الشعب ، كما أن الصحف المعارضة ومعظمها ذات شعبية كبيرة ، قد تناولته بالاتهام والتجريح ، رغم أن خطاب عدلى قد امتلأ بعبارات طيبة عن الخصوم السياسيين بالإضافة إلى تجنبه إثارة الأحقاد (٢٦) . وقد تولت « السياسة » الدفاع عن الحزب ونفى تهمة تفريقه للأمة ، وأبرزت أحاديث رئيسه عن الاتحاد وقد تساعلت: ليست الأحزاب على تعددها خدمة للأمة ؟ من ذا يقول ان كثرة الخدم تنقص من سعادة المخدم ؟ ان كل حزب على الأحزاب الأخرى رقيب وإلى الأمة تتحكم الأحزاب (٢٧) .

(٢٤) الأفكار ١٩٢٢/١١/١ مقال لعبد القادر حمزة

(٢٥) النظام ١٩٢٢/١١/٢ مقال حافظ عوض ، وبها نص بيان الوفد المصرى

عن الحزب ، .

(٢٦) F.O. 407/195, op. cit. وكذلك مقالة الاجيشن نيوز مترجمة فى النظام

١٩٢٢/٢/٢ ثم عبد العزيز على : التأثير الصامت من ٩٨ ، السياسة ١٩٢٢/١١/٢  
 حلالة نرى فئة من المصريين تسمى استقبال حزب الاحرار؟ ثم محافظ الاحزاب السياسية  
 بدار الوثائق ، الاولى وبها تقرير عن نفور الامالى من الحزب واعضائه لان بعض  
 الملتحقين اليه كصديق وثروت لم يجرؤوا على ان يظهروا امام الشعب باعتبارهم من  
 الاحرار الدستوريين ، والمقطم ٩ ، ١١ نوفمبر برقيات تأييد وطنى فى الحزب حتى  
 لقد انتهت السياسة بالذبذبة والحرص على المصلحة التجارية ( تعليق السياسة فى  
 فى ١٢ ، ١٤ نوفمبر ) .

(٢٧) السياسة ١٩٢٢/١١/٢ ( حزيننا يدعو للاتحاد ، نحن وبيان الوفد المصرى )

وكان أسوأ رد فعل لقيام الحزب أن اغتيل رجلان من أعضاء مجلس إدارته ، على باب الحزب يوم ١٦ نوفمبر ١٩٢٢ ، وهما حسن عبد الرزاق وإسماعيل زهدى ، حيث أطلق النار عليهما بعض الشبان الذين فشل البوليس في تعقبهم ، وكان قد وصل الى مكان الحادث بعد ثلث ساعة ، والحادث حلقة من سلسلة نشاطات قامت بها إحدى خلايا العمل السرى في مصر والتي كانت ترتبط ببعض قيادات الوفد ، وكانت تتجه في بداية امرها الى اغتيال الشخصيات الرسمية الانجليزية لكنها هذه المرة اغتالت شخصيتين مصريتين وغير رسميتين - كما ذكرت المصادر الانجليزية التي أضافت أنه يبدو أن ليس ثمة دوافع شخصية وراء الحادث فقد كان القتيلان محبوبين ، ثم انهما ظهرا على باب الحزب بمحض الصدفة ويبدو أن الحادث كان مقصودا من جانب قطاع من المتطرفين لاختافة الحزب الجديد صاحب الاتجاه السياسى المعتدل (٢٧) . وقد قيل أن المقصود بالقتل كان حسين رشدى وعدلى يكن ، وأن كان هناك من يشكك في ذلك على اعتبار أن الجماعة المنفذة للحادث لم تكن لتخطئهما (٢٨) . والواقع أن الحادث لم يكن يقصد أشخاصا بذاتهم ، بقدر ما كان يقصد به تحطيم الحزب الجديد ، الذى بدا ظهوره فتا في عضد الحركة الوطنية من وجهة نظر مرتكبيه ، على اعتبار أن ذلك يعطى للانجليز فرصة المساومة (٢٩) .

F. O. 407/195, No. 107, Allenby to Curzon, Nov; (٢٣٧)  
25, 1922.

وقد ذكرت الوثيقة أن المرتكبين ثلاثة من الطلاب وأنه قد قبض على عدة أشخاص من بينهم الشيخ مصطفى الغياثى الذى كان زغلوليا ديماجوجيا والشيخ محمد شكرى وعبد الحميد افندى حكيم .

(٢٨) مصطفى أمين : الكتاب المنوع : ج ١ ص ١٢٥ - ١٢٨ .

(٢٩) منكرات عبد الفتاح عنایت ، النداء ١٩٥١/٢/٦ حيث وصف الحادث بالتفصيل وذكر أن القتلة كانوا إبراهيم موسى ومحمود عثمان ومحمد فهمى وعبد الحميد عنایت ، وقد نسب عبد العزيز على ( الماثر الصامت ص ١٠١ ) أنى شعبة تألفت فى ٢٢/٢/٨ للنضال السرى واتهم الحزب الجديد بالتهالك على المناوضة وأيد رواية عنایت فى بعض جوانبها أما شفيق مقصور فقد ذكر فى تقرير له أنه

=

وقد شنت صحيفة « السياسة » حملة شديدة على الصحف التي كانت تحرض ضد الوطنيين واتهمت كتابها بأنهم قتلوا الوطن ، وكانت تقصد بذلك صفح اللوغد وكتابه الذين كانوا يضللون الأفكار ويحرضون الشغبان على ارتكاب الجرائم ، وأصدر الحزب بيانا للامة ذكر فيه أن القتل « لم يقصدوا الفقيدين لذاتهما بل يقصدون ايا من زعماء هذا الحزب ، كل ذلك فعلوه نكاية بالحزب ومازادوا على أن نكلوا بوطنهم » . واننا لن نتهاون في حراسة الحرية المقدسة ولن نتهاون في تحقيق الاستقلال الفعلى التام . الخ ، (٤٠) . ولم يؤد الحادث الى تفتيت الحزب بل على العكس ازداد انصاره تماسكا واصراراً على مواصلة مسيرتهم الحزبية .

\* \* \*

كانت تلك اجراءات اعلان الحزب ثم قيامه ، وصدى ذلك الاعلان ، ولكن ذلك كله لاتتحدد قيمته الا بتحليل برنامجه وخطته وقدرته على تطبيق ذلك ، وقد انطلقت مبادئ الحزب من أساسين ، دارت حولهما خطبة رئيسه . وشملا الجانب الأكبر من برنامجه وهذين الأساسين هما : تصريح ٢٨ فبراير ومشروع الدستور ، فالاساس الأول بمثابة مقدمة لعقد اتفاق « يحق للمصريين استقلالهم ويضمن للبريطانيين مصالحهم غير الماسة بهذا الاستقلال » . وهو خطوة الامة في سبيل استقلالها التام دون أن تقيد نفسها بشيء . . . ، أما الاساس الثانى فهو « اختيار الامة المصرية الدستور نظاما لحكومتها فهو وحده طريقة الحكم اللائقة بأمة عريقة . . . والاسراع بتنفيذه خدمة جليلة للبلاد » كما أن بين هذين الأساسين ارتباط وثيق « فالتعجيل بتنفيذ الدستور هو تعجيل بمعالجة المسألة المصرية » (٤١) .

---

اجتمع مع احمد ماهر والنقراشى قبل الحادث ببضعة ايام وانهم اتفقوا على أن يحصل الاعتداء على على ورشدى بمناسبة تكوين الحزب الجديد ، تقرير شفيق منصور فى مصطفى امين : الكتاب المنوع ج ١ ص ٢٢٠ - ٢٢١ ) .

(٤٠) السياسة ١٧/١١/٢٢ ١٩٢٢ انتم قتلوا الوطن لدياب ، ٢٣ نوفمبر نحن المقوم لظه حسين ٢٦ نوفمبر هي الفوضى ، لدموقى اباطة ، ٢٣ نوفمبر نص بيان الحزب للامة .

(٤١) حزب الاحرار الدستوريين : خطبة دولة الرئيس وقانون الحزب ، ص ٤ - ٦ ( من اوراق الدكتور هيكل الخاصة ) ونص البرنامج بمحافظ عابدين ، دار ٦٠

وقد تضمن البند الرابع من القانون الأساسى للحزب ، مبادئه التى تتألف من ثمانية عشر مادة ، وقد احتوت المواد الست الأولى برنامج الحزب فى النواحي السياسية ، أما ما تبقى من المواد ( ٧ - ١٨ ) فيشتمل على النواحي الاجتماعية والاقتصادية . وفيما يتصل بالقضية الوطنية ، نصت المادة الأولى - وهى من أربع نقاط - على : الاستمرار فى العمل لاستكمال الاستقلال الفعلى التام ، وإنهاء الاحتلال البريطانى ، والبدء بكلمة « استكمال » ، تعنى أن مصر قد تجاوزت نقطة البداية ، وهو ما تؤكد الفقرة ( ج ) من نفس المادة التى تربط بين عقد الاتفاق والحرص على ألا يمس هذا الاستقلال ، بينما الفقرة ( ب ) فقد نصت على العمل لإنهاء الاحتلال البريطانى لمصر . أما المادة الثانية فتتص على إدخال مصر فى عضوية جمعية الأمم دولة مستقلة ذات سيادة ، ريفهم ضمنا من التصريح باستقلال مصر ، أن تلك مسألة واردة ، وبالتالي فإن اعتبارها مادة فى برنامج حزب سياسى ، أمر محدود القيمة ، وفى الخطبة التفسيرية لعدلى يكن تحدث عن « الحيلة السياسية التى تقضى بالكف عن الخوض فى تطبيق هذا المبدأ بالتفصيل ، إنما يكون ذلك عند المفاوضات ، وتبدو العلة واضحة فى أنهم قدموا مبادئ سياسية عامة ، بالرغم من أن تجربة رئيس الحزب فى مفاوضاته الأخيرة ربما تنجح نه بلورة خطة لمفاوض المصرى يصوغها فى مبدأ أكثر تحديدا وبقية . كما أن البرنامج جاء غفلا من الحديث عن الامتيازات الأجنبية وموقف الحزب إزاءها ، بالرغم من أن خطبة الرئيس تحدثت عنها واعتبرتها نظاما عتيقا لا يتفق مع المبادئ الحديثة » ونرى من الأوفق أن تكون موضوع مفاوضات خاصة بين مصر والدول ذوات الامتيازات ، ( ٤٢ ) .

الموثائق ، محفظة تقارير سياسية عن الأحزاب ، تقرير بالفرنسية - مذكرات عبد الرحمن فهمى ، محفظة ( ٣ ) ص ٢٠٥٧ ، ببلى : على باشا ص ٢٦٦ - السياسة ١٩٢٢/١٠/٣٠ وكذلك .

F. O. 371/7738, Allenby No. 377, Nov. 2; 1922.

( ٤٢ ) خطبة دولة الرئيس ، ص ١٠

اما المطلب الدستوري فتضمنه المادتان ( ٣ ، ٤ ) ويتمثل في تأييد النظام الدستوري والمحافظة على سلطة الأمة وحقوق العرش وترقية شأن الهيئات النيابية المحلية واستكمال نظامها . والنص على الاهتمام بالهيئات المحلية يمثل حقيقة جديدة ، لم يكن ثمة إشارة إليها في برامج التجمعات أو الأحزاب السياسية السابقة على عام ١٩٢٢ . ولعلها تتصل بمفاهيم الحكم وبالوضع الاجتماعي لنصوا عليها . وقد تضمنت المادتان (٦٥) الحديث عن الدفاع عن حقوق الفرد وحرية وإعداد وسائل الدفاع عن الوطن ضد كل اعتداء خارجي . ويلاحظ على المواد السابقة أنها تبدأ باستخدام الفاظ نحو « الاستمرار ، التصكك بكذا ، السعي في » ، الدفاع المستمر .. الخ ، مما يدل على أن المواد تتعامل مع سياسات قائمة أكثر من تصورها لسياسات جديدة أو حتى تصوير أساليب جديدة للتعامل مع هذه الأوضاع . وبخصوص المسائل الاجتماعية والاقتصادية ، فتتبلور فيها قضية التعليم في دقة وشمول ، فتنص المواد على محاربة الأمية ، وجعل التعليم الأولي إجباريا ومجانيا للبنين والبنات ، وتخطيطه وجعل العربية لغته ، ووصل مصر بالحركة العلمية في العالم عن طريق الترجمة والبعثات (م-٧) . والنص على تحسين حال البلاد الصحية ( ولم يوضح كيف ؟ ) ومثل ذلك النص على السعي لاتخاذ الوسائل المؤدية الى دوام انتشار الثقة بالحالة المالية للبلاد (م ٨ ، ٩) . أما أوضاع التجارة والزراعة والصناعة (م ١١ - ١٧) فانتركز فيها وأوضح على النظرية الفردية وحرية التجارة وتقرير سياسة الباب المفتوح ، وتخلي الحكومة عما تحت يدها من الأطنان للأفراد ، وتشجيع هؤلاء على القيام بالأعمال العامة أما مسألة العدل الاجتماعي فقد تضمنتها المادتان ( ١٠ ، ١٨ ) بالسعي في توزيع الضرائب توزيعا عادلا ، والسعي في تنظيم العلاقات في المصانع والمتاجر بين العمال وأرباب الأعمال على قاعدة العدل « انتقاء للأمراض الاجتماعية الناشئة عن تحكم أحد الفريقين(٤٣) »

---

(٤٣) شرح البرنامج في السياسة ١٩٢٢/١٠/٣٠ بقلم هيك . وانظر مذكراته ج ١ ، ص ١٤٦ ، وتطبيق حافظ محمود ( أسرار الماضي ص ٨٢ - ٨٤ ) وبه شبه من المبالغة وتعليق لاندوا Parliaments and Parties, p. 133. بأنه . يطعن طبيعة البرجوازية الكبيرة . وتطبيق المقلم ك ١٩٢٢/١١/١ والتركيز على أهمية الشؤون الاقتصادية بالبرنامج .

وإذا كان النص الأول قد جاء مبهما بشكل عام ، فإن النص الثانى أساسه الخوف من الهزات الاجتماعية وليس باعتبار العدل حقا طبيعيا أصليا ، ويبدو التركيز على الجانب السياسى فى خطبة رئيس الحزب واضحا ، حيث تجاهل الحديث عن المسائل الاجتماعية والاقتصادية فى خطبته رغم أنها تشمل معظم مواد البرنامج .

وتأخذ مصادر الحزب الوطنى على هذا البرنامج أنه لم ينص صراحة على الجلاء ، والجلاء هو جوهر الاستقلال ، واتهمت عدلى بالمبالغة فى الحديث عن الأثر المترقب على تصريح فبراير وتسالطت : لماذا يتمسك بمبدأ المفاوضات على أساسه وقد ذاق مرارتها والانجليز هم الانجليز . ثم ذكرت رجسالة الحزب الجديد بأن طائفة كبيرة منهم قد اجتمعت فى الكونغرس فى ١٣ نوفمبر ١٩٢١ وارتبطت بقرار ينص على أنه إذا لم تنجح المفاوضات الحالية فلن تسمح الأمة بأجراء مفاوضات أخرى فى المستقبل الا اذا انسحبت الجنود البريطانية من الاراضى المصرية « فلماذا تناسوا هذا القرار الحكيم » (٤٤)٠ أما مصادر الوفد فقد ذكرت أنهم لا يتمسكون بالاستقلال التام بل يكتفون بالاستمرار فى العمل فى طريق الاستقلال ، ويقررون تصريح فبراير من رأسه الى قدمه ولا يعتبرون المسودان جزءا من مصر بل يكتفون بحفظ السيادة المصرية عليه ، ووصف سعد البرنامج بأنه ليس الا عبارة عن دعوة ، مبهمة الصيغ كثيرة المظ ، لم تتحدث عن الأحكام العرفية ، كما وصفه بأنه لم يبين الطريقة العملية للوصول الى هذه الأغراض حتى يتميز عن غيره من بقية الأحزاب والأفراد لان المبادئ التى وضعها عامة لا يختلف فيها واحد عن آخر ، لأنها لا تختلف فى جوهرها عن مبادئ للزغلولية بل هى واحدة ، وهذا برهان قاطع على اخفاق سياسة ٢٨ فبراير ، (٤٥) .

---

(٤٤) الرفاعى : فى أعقاب ، ج ١ ص ٦٨ ، الأخبار ٢١/١٠/١٩٣٢ ( الحزب الجديد وتصريح فبراير لا مبن الرفاعى ) .  
(٤٥) أنظر مقالات عيد القادر حمزة وعباس العقاد فى الأفكار ١ ، ٢ نوفمبر ، ٢٦ نوفمبر وسلسلة مقالات بعنوان حزب عدلى ثم منكرات سعد ، ك ٤١ ص ٢٤٩٢ .  
وبها نص البرنامج نقلا عن التيسس ، ك ٤٢ ص ٢٦٠٣ - ٢٦٠٦ .



أما مصطفى النحاس فقد ادعى أن هذا البرنامج ليس هو البرنامج الحقيقي للحزب وإنما هو ستر أسدل على قصده والغاية الحقيقية لإنشائه (٤٦) .

لم يقف الحزب عند حد البرنامج المعلن في أكتوبر ١٩٢٢ ولكنه كان يتخذ من المناسبات السليسية كإعياد الدستور والجهل والمناسبات للخدمة به كتابين رئيس أو تعيين آخر ، فرصا لتغيير وتنقيح البرنامج ، وإن لم يعلن ذلك في شكل وثيقة رسمية جديدة ، فلم يحدث هذا الأمر إلا مرة واحدة ، عقب قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ . وتضاف إلى برنامج الحزب مسائل جديدة من خلال برامج حكوماته الممثلة في خطاب العرش وخطب وتصريحات رئيسه التي تعطينا مادة جديدة ، وإن كانت تتصل بنواحي الخطط وتطبيقاتها أكثر منها بمبادئ عامة معلنة ، وسوف نفهم في حينها على كل حال ، ويكفي التركيز هنا على ما اعتمدته الحزب كمبادئ ، صاغها بهذا الخصوص . وفي خطاب هام القاه عبد العزيز فهمي الرئيس الثاني للحزب في ٢٧ يناير ١٩٢٥ ، تحدث عن مسئولية الحزب في « استكمال سيادتنا وتسوية مسألة السودان بما يضمن حقوقنا فيه ، وإجلاء الجيش الإنجليزي عن مصر ورفع نير الامتيازات أو تخفيف وطأته ، وتسائل : هل مصلحة الانجليز في الدفاع عن القناة وعن مصر تتنافر مع مصلحتنا ؟ كلا . وعى هذا فتوافق المصلحتين لا يجعل الاتفاق مستحيلا ، فلا يمكن أن يكون موضوع الاتفاق إلا إجلاء الجنود الانجليز عن مصر وتعهد مصر بأن تضع في منطقة القناة على الدوام عددا معلوما من جنودها للمحافظة عليه ، ثم تحالف الطرفين على أن تشترك انجلترا في الدفاع عن مصر ضد كل اعتداء اجنبي عند طلب مصر ذلك في مقابل أن تساعد مصر انجلترا اذا اشهرت عليها الحرب دولة اوروبية مساعدة داخل الاراضي المصرية بمقدار معطرم ٥٠ كما أن خطة الدستوريين هي التمسك بعدم فصل السودان عن مصر بحفظ سيادتها وحقوقها عليه واعادة الجيش المصري اليه ٥٠ ولن نصل الى أغراضنا الا

---

(٤٦) أحمد شفيق : الحولية الاولى ، ص ٥ خطبة للنحاس في ٢٢ ديسمبر

١٩٢٣ .

بشروط يجب أن نعمل على توفرها فينا : يجب أن يفهم الجميع أن مصلحتنا الحقيقية مضافة الانجليز والتحالف معهم لفائدة الطرفين ، وتعديل قانون الانتخاب وجعل التمتع بالحقوق السياسية قاصرا على من لهم مصلحة ، مع تعدد الأصوات بحسب درجة الثروة أو العلم .. حتى لا تسلم البلاد طعمة لحكومة الاوباش والرعاع ، ثم استيفاء العدالة الاقتصادية في النفقات، وأن ينشأ في البلاد جيش قوى يعتمد عليه عند الاقتضاء» (٤٧) .

هكذا ذكرت مسألة « الجلاء الانجليزي » عن مصر صريحة وواضحة، كما ذكرت الامتيازات ووجوب الغائها ، غير أن المطلب الخاص بالسودان ظل كما ورد ببرنامج عام ١٩٢٢ ، كل ما استجد هو المطالبة بإعادة الجيش المصرى الى السودان ، وكانت تجربة الفشل التي حاقت بالحزب في انتخابات ١٩٢٤ قد جعلته يتراجع عن قانون الانتخاب الذى وضعه رجاله ، فبدلا من تأكيد النظام الدستورى ، أصبح تعديل قانون الانتخاب « على أساس طبقي » ، بالاضافة الى أن الرئيس الجديد للحزب قد أغفل في خطبه المبادئ الاقتصادية والاجتماعية .

أما الدكتور هيكل الذى أصبح رئيسا للحزب في مطلع عام ١٩٤٣ ، فقد سئل : أليس في برنامج الحزب ما يحتاج الى تعديل أو تفصيل ، فأجاب بأن لجنة من الحزب اجتمعت في ٤ مارس ١٩٤١ برئاسة عبد العزيز فهمى لاعادة النظر في قانون الحزب ومبادئه ولم تر تغيير شئ جوهرى فيه وقد تمثل التعديل في أن معاهدة ١٩٣٦ قد استنفدت الكثير من موضوع الفقرة (ج) من المادة الأولى ومن ثم رأى استبقاؤها للاسترشاد بها في المفاوضات المقبلة ، وحذفت المادة الخاصة بادخال مصر في جمعية الأمم لتنفيذها (٤٨) . والذى

---

(٤٧) نص خطبة عبد العزيز فهمى السياسية ١٩٢٥/٢/١ وفى الاحتفال بيوم الجهاد ١٩٤٩ أرسل فهمى خطابا دعا فيه الى القوة ، قوة العلم ولا شئ غير العلم ودعا الى تقوية المصريين انفسهم بالعلم وتطبيق العلم أى بالصناعة .. الخ ( السياسة ٤٩/١١/١٤ ) .

(٤٨) جلسة الجمعية العمومية للحزب فى الاهرام ١٩٤١/٢/١٢ ، وكانت اخر صاعا ( ٤١/٢/١٦ ) قد ذكرت أن عبد العزيز مهتم بأن يكون للحزب برنامج انشائى يسمى لتنفيذه وهو فى مقاعد الحكم لأن عبد العزيز يأشأ يرى أن البرنامج يرضه الحالى يصلح لسنة ١٩٢٦ لا لسنة ١٩٤١ .

لم يقله الدكتور هيكل ان عبد العزيز فهمى عندما عكف على دراسة برامج الأحزاب السياسية. اكتشف أن لا فرق بينها جميعا الا أن لكل منها اسما خاصا ، حتى أنه فاتح رئيس الوفد في حل الأحزاب السياسية والعودة الى ما كان عليه الحال عام ١٩١٩ فلم يمانع النحاس من حل الأحزاب الأخرى وعودتها لحظيرة الوفد ! (٤٩) ، ثم أضاف هيكل أثناء حديثه « أننا في فترة سيتلوها عهد جديد من التطور الذى يتقدم اليه العالم في أعقاب الحرب القائمة وليس من شك في أننا كمصريين لن نقف مكتوفى الأيدي وهذا مادعوت الى التفكير فيه ، (٥٠) . ثم أضاف في مناسبة تالية « أن نظرية الحزب منذ اليوم الأول ، تقوم على أن لنشاط مصر في سياستها الداخلية اثرا كبيرا في سياستها الخارجية ، وأن السياسة الخارجية لا يصح الاختلاف عليها ، بينما يجب أن تنقسم السياسة الداخلية الى ناحيتين ، ناحية لا يقع عليها خلاف جوهرى وهى الناحية القومية التى يجب أن يتضافر انجميع على النهوض بها ، وناحية يمكن الخلاف عليها في حدود المبادئ الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المعروفة في غير مصر ، وكان محمد محمود يؤمن بهذا التقسيم ، ويرى أن ميدان العمل فيما لا يقع عليه خلاف فسبح جدا ، (٥١) .

وعندما انتهت الحرب العالمية الثانية التقي هيكل خطابا في الذكرى الثالثة والعشرين لتأسيس الحزب ، تعرض لبرنامج الحزب من جديد وصاغ الاهداف الوطنية على أنها جلاء القوات البريطانية وتحقيق قضية وادى النيل في وحدة مصر والسودان ومفاوضة الحليفة على هذه الأسس ، وردد تقريبا نفس ما ذكره عبد العزيز فهمى عام ١٩٢٥ بخصوص السودان فقال : « نحن لانريد السودان كمستعمرة ، وانما نريد أن يكون للسودان ما لصر وعليه ما عليها باعتبارهما وحدة لا تتجزأ » ولذا لم يتغير مبدأ الحزب بخصوص الجلاء ووحدة وادى النيل ، ولكن الجديد حقا خلال هذا الخطاب ان هيكل قد صاغ

---

(٤٩) روز اليوسف ٩ مارس ١٩٤١

(٥٠) آخر ساعة ١٧-يناير ١٩٤٣ .

(٥١) أوراق الدكتور هيكل ، غير منشورة ، الملف الثانى ، خطبة في الذكرى

الثانية لمحمد محمود باشا ص ٥ .

برنامجا جديدا للحزب سماه « برنامج المستقبل » يتعلق بمصائل الدفاع والوضع الاجتماعي والاقتصادية والأدبية ، مما يعد برنامجا جديدا للحزب بالفعل . فبخصوص الدفاع طالب بإعادة النظر في التسليح واتفاقته مع حاجتنا . كما أورد نقطة خاصة بالصناعة « فصناعات السلم ضرورية لذاتها أثناء الحرب ، وجوف أرضنا ليس أقل ثراء من سطحها وصحارينا المتحدة وما تحويه من ثروة معدنية ، ومناجم القوى المحركة وأهميتها لمصانعها ونكر أنه مع إيمانه بالنظرية الفردية ، فإنه يريد جعل المرافق الحيوية كالسكك الحديدية والتلفزيونات والإذاعة ومحطات الري والصرف وغيرها مما يشمل بحاجات الجمهور الأساسية ملكا للدولة على أن يبقى الاستثمار الصناعي للأفراد والشركات وطالب كذلك بإصلاح أكبر مساحة من الأراضي الزراعية وتنظيم الانتاج تنظيما علميا لرفع مستوى معيشة الفلاحين وغيرهم من طبقات العمال الزراعيين ، « وشمول الإصلاح تقضى به العدالة الاجتماعية وهو ضرورى للتضامن الاجتماعى » ، وتحدث عن الفقر والجهل والمرض ، ثم كرر الحديث عن خطورة تركيز السلطة ومخالفته للديمقراطية وأهمية الهيئات المحلية (٥٢) . ولعل وراء هذا التطور في برنامج الحزب ، تكمن المشاكل الملحة التى وجدت مصر نفسها على أعقابها عند نهاية الحرب العالمية الثانية ، وهى فى صميمها مشكلات اجتماعية واقتصادية ، كما أن تجديد شباب الحزب بعناصر شابة جديدة مثقفة من تلاميذ الدكتور هيكل ، ورحيل العديد من أقطابه من كبار الملاك ، الذين أحصاهم رئيس الحزب فى الخطاب، نعل ذلك أيضا كان وراء استجابة الحزب ، فكريا ، للتطورات الجديدة . فى الوقت الذى تعالت فيه ، خارج الحزب ، صيحات الفكر الاشتراكي وغيرها وربما كان ذلك كله وراء تفكير الحزب فى تعديل قانونه الأساسى « ليتناسب مع تطورات الزمن بحيث ينص فى القانون الأساسى على أهداف اجتماعية يعمل لها الحزب » (٥٢) . وحتى أواخر عام ١٩٤٧ كان الأحرار الدستوريون يترقبون اليوم الذى يجددون فيه هذا البرنامج « لكن فى الطرف الذى يتفق

٥٢) المصدر السابق . وانظر كذلك السياسة ١٠/٣١/١٩٤٥ .

٥٣) روز الميرسف ١٠ يناير ١٩٤٦ .

فيه هذا التجديد مع الواقع ، (٥٤) . وحتى أواخر عام ١٩٤٩ كان رئيس الحزب يكرر نفس المعانى السابقة ، حول توجيه الدولة للصناعة والزراعة ، وكل أسباب الانتاج والقوة وأضاف بأننا « يجب أن نحصى حريتنا الغربية بالقوة التى نحصى بها حرية وطننا فنزود عنها بطش الطغيان وطيش الفوضى » ، وكرر كذلك عباراته حول الاصلاح الاجتماعى ومصالح « ابنائنا العمال والفلاحين » ، الذين لا يتناسب ما حققناه لهم مع عبارات العطف التى نبذلها واقترح مشروعا للاصلاح مدته خمس سنوات ، لتحقيق الاصلاح والعدل الاجتماعى ، الذى يقرب بين أبناء الأمة فى القدرة على مواجهة الحياة (٥٥) . ونمل وعى رئيس الحزب بالتطورات التى ألمت بالمجتمع المصرى وخشية الانقلابات الاجتماعية كان وراء طرح هذه الافكار الجديدة عن العدل الاجتماعى .

وعندما قامت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وبانت مصر على اعتاب عهد جديد ، خاصة وقد طلبت قيادة الثورة الى الأحزاب أن تظهر نفسها وأن تعيد تنظيم أنفسها وتقدم اخطارات تأسيس جديدة تحدد فيها برامجها ، استجاب حزب الأحرار للدعوة وقدم قانونا أساسيا جديدا يحتوى برنامجا جديدا ، امتلات ديباجته بالحديث عن العهد الجديد والحركة المباركة والفساد الذى أدى الى قيامها ، ثم ذكر فيه أن الحزب وضع برنامجه منذ ثلاثين عاما وحاول تنفيذه فى المرتين اللتين عهد اليه فيها بولاية الحكم ثم حيل بينه وبين الاستمرار فى تنفيذه ولكن « كانت مصلحة العمال والفلاحين وصغار الموظفين ومن اليهم فى مقدمة الطوائف التى عنى الأحرار الدستوريون بها فى كل مناسبة » ، ذكر كذلك أن مبادئ حزب الأحرار الدستوريين بقيت ثابتة القواعد ، وهو يتقدم بها اليوم كما تقدم بها عام ١٩٢٢ « مصوغة فى عبارات تلائم تطور الرأى والتفكير فى هذا العهد الجديد » ، ثم قسم البرنامج الجديد للحزب الى اقسام ثلاثة : أولها اختص بالسياسة الخارجية

---

(٥٤) السياسة ١١/١٣/١٩٤٩ . وإن كان حافظ محمود فى العيد الفضى للحزب قد لخص برنامجيه الذى نشره عام ١٩٢٢ وعلق بأن هذه المبادئ التى وضعوها من ريع قرن لم تستطع سنوه الخمس والعشرون أن تبلى منها نصا واحدا ( السياسة ١٠/١٩٤٧ ) .

(٥٥) خطاب هيكال فى احتفال الحزب بعيد الجهاد ، السياسة ١٤/١١/١٩٤٩ .

والثانى بالسياسة الداخلية والثالث بالسياسة الاقتصادية والاجتماعية ، ويقع البرنامج في احدى وعشرين مادة ، (٥٦) بلورت القضية الوطنية في استكمال استقلال البلاد وجلاء القوات الأجنبية ووحدة مصر والسودان (م-١) وهكذا بدا مطلب الجلاء واضحا وصرىحا ، ونتيجة لتطور ظروف العالم اثناء وبعد الحرب العالمية الثانية وعقد المواثيق واقامة المنظمات الدولية ، صاغ الحزب مطلباً جديداً تمثل في « الحفاظ على سيادة مصر في اى ميثاق مولى وتعزيز مركزها في المحافل الدولية وصيانة مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ( م ٢ - ٣ ) » .

اما المطلب الدستوري فتتمثل في التمسك بالنظام والمبادئ الدستورية والتقاليد البرلمانية السليمة لتكون الامة مصدر السلطات والقوانين ، ويكاد يكون هو نفسه المطلب الوارد بقانون عام ١٩٢٢ مع حذف عبارة « حقوق نعرش » منه ( م - ٥ ) ، كما صيغت مسألة الحريات بشكل جديد محدد بحيث دعا الى كفالة حرية الراى للأفراد والجماعة والصحافة واستقلال القضاء ( م ٦ - ٨ ) ، مع بلورة مطلب الدفاع عن مصر بشكل مفصل يتحدث عن سياسة جديدة للتسليح وتعزيز الجيش في عدده وعدته ونشر التربية العسكرية الاجبارية بين طبقات الامة ( م ٩ ) . واخيرا استحدث الحزب مبدأ جديداً يتعلق بمحاربة الفساد والقضاء على مجترحيه والرقابة انفعالة لحماية نزامة الحكم ( م ١٠ ، ٢١ ) ، ولا يغيب عن الأذهان ان المبدأ الجديد كان ببتأثير من اجراءات العهد الجديد وشعاراته اما بقية قضايا الإصلاح الاجتماعى والاقتصادى فقد تضمنتها بقية المواد وتحدث عن القضاء على الأمية ، والتعليم الصناعى ، واستقلال الجامعات ، وتقرير حق كل مواطن في العلاج المجانى وتضييق الفوارق الاقتصادية بين الطبقات وتوزيع الضرائب توزيعاً عادلاً وعلى أساس تصاعدى والرقابة على تحصيلها واقامة الصناعات الكبرى ، واستكمال القوانين التى تكفل حق العامل وصاحب العمل وتشريع التأمين الاجتماعى لطبقات العمال ( م ١١-٢٠ ) .

---

(٥٦) المصرى ١٩٥٢/٨/٧ بيان حزب الاحرار الدستوريين ، ٢٤ سبتمبر  
» البرنامج الجديد للحزب « وقد قدمه يوسف الريدى أمين صندوق الحزب للجهات المختصة .

ويتضح من ذلك كله أن ثمة تطورا كبيرا قد لحق ببرنامج الحزب ، فامتلا بالحديث عن تضيق الفوارق الطبقية ، ومصلحة الشعب واللكيات الصغيرة ، والطبقات العاملة وفوى الدخل المحدود ٠٠ الخ ، كما اختفى الحديث عن الحرية الفردية تماما ، والمعانى السابقة لم تكن واردة فى برامج الحزب ونفسيراته منذ نشأته ، ولكن ينبغى أن نشير إلى أن هذه التطورات لم تحدث فجأة أو أنها حدثت بفعل المهد الجديد وحده ، فقد لاحظنا كيف حاول الحزب تطوير برنامجه بتضمينه بعض المفاهيم السابقة وذلك خلال ما قدمه الدكتور هيكى عامى ١٩٤٥ ، ١٩٤٩ مما يوضح كيف بدأ يتجه بفكره نحو قضايا المجتمع ٠

### \*\*\*

وترتبط بمسألة البرامج والمبادئ مسألة أخرى على جانب من الأهمية، وهى كيف يتسنى للحزب أن يطبق هذه المبادئ ، أو بمعنى آخر ما هو أسلوبه فى تطبيق مبادئه ؟ إن رئيس الحزب فى خطبة اعلان الحزب لم يعطنا إجابة لمثل ذلك السؤال ، وإن امتلات خطبته بالحديث عن تحقيق هذه المبادئ فى المجالس التشريعية ٠ وأن نصدر عنها فى تقدير أعمال السلطة التنفيذية ، كما أن سنفتنا فى تطبيق مبادئنا وتنفيذ خططنا ليست عدائية إن يخالفوننا فى رأى ٠٠ الخ ، (٥٧) ٠ ويبدو من هذه العبارات العامة المقتلثة بكثير من حسن النية ، أن الحزب لم يقدم تصورا عمليا لكيفية تطبيق برنامجه ، وربما كان هذا وراء التخطب الذى عانى منه الحزب طوال تاريخه ، والهوة التى تظهر من وقت لآخر لتفصل بين المبادئ المعلنة، والموقف العملى ٠ وينبغى أن نتذكر أن رجال الحزب كانوا معتدلين منذ البداية ، وأنهم من أنصار المفاوضة والاتفاق فى شأن القضية الوطنية ، والمفاوضة تقتضى التقصد فى المطالب والاعتدال ، الذى قد يعرض لمخاطر التفريط أحيانا والمفاوضة التى آمن بها رجال الحزب تعتق فكرة ٠ خذ وطالب ، وقد تأكد هذا المعنى خلال مفاوضات عدلى - كيرزن ، كما ذكر عبد العزيز فهمى لزملائه أن المضطر يركب الصعب من الأمور وهو عالم

بركوبه ، وكان ذلك بمناسبة الحديث حول قبول مشروع ملنر الثاني ، في حين أنهم كانوا يرون أنه الحماية بعينها ، وكانت الحجة أن التجليز اتوباء ولا يمكن مصارعتهم طويلا وعلينا أن نقبل القليل ثم نستمر حثيثا (٥٨) .

أما محمد محمود ، الرئيس الثالث للحزب فقد ذكر في يوليو ١٩٢٠ د أن سعدا يريد الاستقلال مائة في المائة وهذا محال ، أليس الأفضل أن نحصل على شيء نقتوى به ثم نطالب بغيره ؟ (٥٩) . وقد ذكر محمد علوبة أن القضية المصرية لا تحل الا بالثورة قد انتهت فلم يبق الا التراضي بين الخصمين وهذا هو الطريق الاوحد أمامنا (٦٠) ، وهكذا يبدو صحيحا أن قادة حزب الأحرار من المعتدلين المسلمين الذين لم يشهد لهم ماض في الفضال والتشدد والكفاح الوطني . وقد ذكرت صحيفة الحزب في أول أعدادها أن من الحكمة الاعتماد على العقل وحسابه مقام العاطفة، والاعتدال توفيق بين العقل والقلب ، والسياسة تغليب للعقل على القلب ، (٦١) .

وبشكل صريح وواضح تحدث محمد محمود عن تأليف الحزب واشتراكه مع عدلى يكن في ذلك فقال « ومبدؤنا العمل على انهاض مصر والحصول على استقلالها من طريق المسالة والاقتناع لا من طريق اشعال الثورات واستعمال العنف » (٦٢) . ويبدو أن الحزب قد أحس أنه لم بف خطته حقها بتصوير وسائل تحقيقها تصويرا واضحا ، فأنشأت صحيفته مقالا بعنوان « وسائلنا » بقلم توفيق دياب ، استبعد فيه أن من وسائل الحزب

(٥٨) كامل سليم : صراع سعد في أوربا ص ١٢٩ وشوكت التونى : زعماء وحزب ص ٢٨ ، وثمة تقرير للحزب الوطنى عن القضية المصرية ( ص ٤٠ - ٤١ ) انتقد القائلين بهذا المذهب انتقادا مرة ذكر فيه أن انجلترا تعرض لاشيء وتطلب كل شيء . . فى حين أن نفس التقرير يهذب الوسائل السلمية ( ص ٩ ، ص ٥٠ ) .

(٥٩) كامل سليم : المصدر السابق ، ص ٨٤ ، وقد وصف كيلرن محمد محمود فى مارس ١٩٢٤ بأنه وطاقى معتدل يسهل قيادته. *Evans, Killearn Diaries, p. 25.*

(٦٠) كامل سليم : ثورة ١٩١٩ ص ١٦٧ - ١٦٨ ، وانظر كتابه : صراع سعد فى أوربا ص ٨٢ - ٨٣ ، تصويرا سانجا لعلاقة مصر ببريطانيا على ضوء خذ وطالب ، وانظر *Independent Egypt pp. 136-37. Youssef, A.,*

(٦١) السياسة ١٩٢٢/١٠/٢٠ .

(٦٢) حزب الأحرار : الميد القوية ، ص ٧١ - ٧٢ .



أطلق المحامع أو اللقاء القنابل أو أعمال السيوف .. وإن للحزب يؤثر الفوز  
بحق مصر بطريق سلمية مشروعة « فلايذى خلو من السيوف ملأى بالإيمان ..  
قال بعد ذلك في وسائلنا ما شئت .. وسيلة الحزب هي وقوفه بالمرواد لكل  
مفاوض تحدثه نفسه بمساومة الخصم في استقلالنا الكامل ، والدعوة إلى  
الليقظة ، والعمل المستور على ارساء المبدأ في نفوس الأهليين ، فإذا تم ذلك  
فالفوز آت ، فإذا اضممت الهيئة النيابية عددا منا فهناك وسيلة ثانية ..  
هناك ترتفع العقائر بمطالب مصر ، هناك لا تكون إلا إحدى اثنتين :  
حقوقنا كاملة أو غصبة مصرية تمع الوادى من أقصاه إلى أقصاه .. غصبة  
لاتزول حتى يزول عنا ذلك الكابوس » (٦٢) ولسنا ندرى هل نصديق إيمانه  
بمعجز المصريين عن الفوز بحقوقهم بالقوة ، كما ذكر في بداية الحديث ،  
أم تهديده بغصبة قومية في النهاية .

أما عبد العزيز فهمى فقد بشر مواطنيه بأنهم عزل وائهم حتى لو  
أخرجوا جيشا عرمرما فانه جيش أعزل لا قبل له بمحاربة بريطانيا ، والعاقل  
هو من يحتال على بلوغ مراده بكل وسائل الاقتناع متى أعوزته القوة ،  
ثم انثنى ليؤكد « أننا نريد الاتفاق مع الانجليز ومحالفتهم ففى ذلك مصلحتنا  
الحقيقية » (٦٤) . ولما سئل الدكتور هيكى عندما تولى رئاسة الحزب فى  
يناير ١٩٤٣ ، وكان ينادى بسياسة قومية ، سئل عن الوسائل العنيفة  
لتحقيق ذلك فاجاب بأنه يخطئ من يظن أن السياسة القومية تتصل بولاية الحكم  
بل هي برنامج واسع النطاق فى الشؤون الداخلية والخارجية يقتضى السنين  
للطوال ، نحن جميعا ننادى بالعدل والمساواة والتفرد عن المصوبية ،  
أن تكون هذه المبادئ هي أساس الحكم . نتأخذ بها كل حكرمة تتولى الأمر  
فى البلاد .. الخ ، وهكذا ردد الدكتور هيكى الحديث عن المبادئ والمثل دون  
أن يعطينا اجابة شافية محددة لوسائل الحزب العملية لتحقيق سياسته (٦٥) .

---

(٦٣) السياسة ١٢/١١/١٩٢٥ ، وسائلنا لتوقيق دياب ، وانظر تطبيق سعد فى  
مذكراته ك ٤٢ ص ٢٦٢٢ .

(٦٤) السياسة ١/٣/١٩٢٥ ( خطبة عبد العزيز فهمى ) .

(٦٥) اخر ساعة ٢٤/١/١٩٤٣ ( سألنا هيكى باشا ) .

وفي يناير ١٩٢٤ وصف كير ، الأحرار الدستوريين في حيث له سعد زغلول بأنهم « أكثر منك تطرفا ، فاجبه سعد : آمنا نعم ولكنهم امامكم مرفون جدا ومتساهلون ولذلك تخصونهم بمساعدتكم ومعونتكم(٦٦) . وتسخر صحيفة السياسة من أن الوفد برنامجه متطرف كل التطرف ، اليس الاستقلال التام أو الموت الزؤام هو قبول أربعة من مطالب الانتذار البريطاني والمطالبة في الباقي من غير إجتراء على رفضه ؟ » (٦٧) وأن كانت الحيد من الكتابات تذكر أن مبادئ الحزبين متقاربة ، أن لم تكن واحدة ، وأن الفارق يتمثل في الاختلاف في التكتيك والخطط باعتبارها إحدى المسائل الأساسية (٦٨) . وقد ذكر حنفي محمود وهو قطب من أقطاب الحزب ، في إحدى افتتاحيات السياسة ، أن الذي حوى حزبه من العواصف منذ البداية أنه كان حزبا وسطا يوازن بين التيارات المختلفة (٦٩) .

(٦٦) منكرات سعد ك ٤٧ ص ٢٧٧٦ ، الأفكار ١٩٢٢/١/٣ ( حزب المتأقنين ) ونكرت فيه أنه لا توى في قيادته الطيا الا متأنقا متحذلقا لم يخلق للعمل وصيك استاذهم لطفي السيد مثل الاخفاق ، يفتن الاغرار بالاستاطيقا والبوليطيقا والدبلوماسيقا ثم بالديموقراطية والديمكوجية !!

(٦٧) السياسة ١٩٢٢/١١/٦ ، ١٩٢٢/٥/٢٤ ، وفيهما تحدثت عن وصف صف الوفد لهم بأنهم جامدون لأنهم ربطوا أنفسهم ببرنامج . ووصقتهم بالوصوليين وأهل المرونة ودعاة التردد والهزيمة وحزب الحماية والممارسة ومسلمى البضاعة وصنائع الخصوم . الخ وردت على هذه الاتهامات جميعها ثم أنظر السياسة في ١٩٢٤/١٢/٢٨ برنامجنا وبرنامجه ) .

(٦٨) أنظر Youssef, A., Op. Cit., pp. 136-37. وتعليق محمود عزمي

لأهرام في ١٩٢٨/٧/٢١ حول أن مبادئ الحزبين واحدة ، وأراء مقابلة في يونان لبيب : الأحزاب المصرية ص ٥٧ ، والوفد والكتاب الأسود ص ٢١ وكذلك : Zayid, M., The Origins of Liberal Const. Party. pp. 344-46.

(٦٩) السياسة ١٩٤٦/٤/١٩ وقد ريد خلال مقاله شعرا بن حزم الذي كان شعار صحيفة الجريدة وحزب الأمة ، ثم أنظر مقال حنفي محمود أيضا في الأهرام ١٩٤٩/١١/١٠ ( مصر أولا ) . وكان على يحد أن تسير السياسة على نهج الطان الفرنسية في التعقل والاعتدال وقد ضاق فريق من الحزب ذرعا بهذا الاعتدال ( هيك : منكرات ج ١ ص ١٤٩ - ١٥٠ ) وقد وصفت السياسة هيك ذات مرة بأنه قطب الترفيق وسياسي في هذا العصر ( السياسة أول يناير ١٩٤٦ ) وأنظر فتحي رضوان ( عصر ورجال ص ٤٧٥ ) وصفه بأنه كان وسطا في كل شيء .

ولم يعدم الحزب من وقف يصرخ ويلوح بانارة غضبة قومية ، مثاما فعل توفيق دياب في مقاله « وسائلنا » ، كما اتخذت صحيفة الحزب من الأزمات الدستورية مناسبات هددت فيها « اما باصلاح الدستور كما تشاء ابلاد او تكون فتنة » ، وأحيانا كانت تهدف بمقالاتها حث الاعلى بطريق غير مباشر على التجمع والتظاهر كما تدعى تقارير الأمن (٧٠) . ومرة تحدث هيكل الى الشباب المتظاهرين امام جريدة السياسة حديثا ينطوى على التحريض ، حين طلب اليهم اليقظة والاستعداد لتلبية نداء الوطن وعدم ترك المسألة للسياسة وحدهم (٧١) ، وكان متأثرا في ذلك بثورات الشباب وارتفاع المد الوطنى خلال ذلك العام ( ١٩٣٥ ) . وعموما هذه وغيرها مواقف تبدو فردية أو تنسم بالانفعال المؤقت ولا تؤثر كثيرا على التيار العام والغالب في الحزب والذي ظل يسير فيه منذ قيامه عام ١٩٢٢ وحتى لقاء الأحزاب في مطلع عام ١٩٥٣ .

يتبقى لنا مسألة التطبيق ، المعروف ان المحك الأساسى لاختبار دقة البرامج والمبادئ ومدى ايمان أصحابها بها ووضعها موضع التطبيق ، انما يخضع لاعتبارات عملية تتصل بولاية السلطة والتثثيل في البرلمانات ، بالاضافة الى المواقف العملية لقادة الحزب سواء بالمعارضة أو التأييد ، فتلك هي التي تحدد مسؤوليتهم عما يقدمونه من برامج ، ماداموا قد لزموا انفسهم بها امام مواطنيهم ومن ثم فان الحكم على مدى فاعلية وحيوية هذه البرامج ومقدار ايمان أصحابها بها سواء على مستوى الاهداف القصوى أو على مستوى التخطيط والتكتيك ، لا يتأتى لنا الآن اصدار احكام بشأنها ، واذا جاز أن نصنف هذه المبادئ والبرامج الى مسائل تتعلق بالقضية الوطنية ، والمسألة الدستورية والحياة النيابية ، وقضايا الاصلاح الاجتماعى والاقتصادى ، فان الاجابة النهائية عن مثل تلك الأحكام سوف تتناولها

---

(٧٠) السياسة ١٧/٤/١٩٢٣ ( على رسلك ياوزارة ابراهيم ) ثم تقارير الأمن بدار الوثائق ، مطبعة ديوان جلالة الملك ، تقرير فى ١٣/٢/١٩٣٦ .  
(٧١) السياسة ١٧/١٢/١٩٣٥ ، ثم انظر الأهرام ٢٥/١١/١٩٣٧ اتهام لمحمد محمود بانارة الشغب وتوزيع النقود على مثيرى الشغب ثم رده على ذلك الاتهام .

الفصول التالية من الدراسة • ولكننا سنكتفى هنا بمحاولة يسيرة لتقييم الحزب لنفسه بخصوص وضع مبادئه وموضع التطبيق •

لقد قامت داخل الحزب حركة جديدة لتجديد شبابيه ، أصدرت بياناً في مارس عام ١٩٤٥ أوضح فيه أصحابه انصراف زعماء الحزب عن الدعوة لنشر مبادئه والاندماج بتأعضاء الحزب وشبابيه ، (٧٢) • ويمثل هذا نقداً ذاتياً قدمه قطاع من شباب الحزب في محاولة لتقييم حركة الحزب ، وربما تمثل بعده في محاولة تجديد الحزب لبرنامجيه في عام ١٩٤٥ على ما مر بنا ، وبعد ذلك بعامين حاولت صحيفة الحزب دحض فكرة أن الأحرار الدستوريين كانوا أكثر المصريين حظوة بتولي الحكم ، واستعرضت تاريخهم مع السلطة ، لتوضح في النهاية أن الناس شهدوا من مبادئ الحزب التي نفخت شيئاً غير قليل ، نفذه بعض وزرائهم ونفذ بعضه الذين تأثروا بدعوتهم (٧٣) • ثم عادت « السياسة » لتعترف بأن الأحرار إذا كانوا لم يتمكنوا من تنفيذ حل برنامجهم فإن الظروف هي التي لم تمكنهم مما رسموه من سياستهم التي نفذ بعضها ولم ينفذ البعض الآخر (٧٤) • وبعد قيام الثورة راح قادة الحزب في إخطار إعادة تأسيسه يعتززون عن تاريخهم الطويل بأنهم حاولوا تنفيذ مبادئهم كاملة في المرتين اللتين عهد اليهم فيهما بولاية الحكم وتوجيه سياسة الدولة ، ولكن حيل بينهم وبين الاستمرار في هذا التنفيذ ، فاكثرت أعضاؤه الذين ولوا الوزارة مع أحزاب أخرى تنفيذ ما استطاعوا تنفيذه من مبادئ الحزب (٧٥) • وليس هناك حزب على كل حال استطاع تطبيق برامجه كاملة ، ولكن اعترافهم بالقصور في الوقت الذي اتاحت لهم فيه فرصة الحكم أكثر من غيرهم وعلى امتداد ثلاثين عاماً ، بالإضافة إلى امتلاكهم أدوات المعارضة المؤثرة ، كل هذا سيوضح أن ثمة هوة كبيرة بين ما قدمه الحزب من برامج وبين ما أنجزه بالفعل •

\*\*\*

---

(٧٢) صوت الأحرار ٢١ مارس ١٩٤٥ •

(٧٣) السياسة ٣٠ أكتوبر ١٩٤٧ ( العيد اللفظي للحزب ) •

(٧٤) السياسة ١١ ديسمبر ١٩٤٧ ( الأحرار وبرنامجهم ) •

(٧٥) المصري ٧ أغسطس ١٩٥٢ ( بيان الأحرار الدستوريين ) •

أما عن تنظيمات الحزب فثمة حقيقة نود أن نشير إليها ابتداءً ، وهي أن القانون الأساسي الذي صدر في ٢٩ أكتوبر ١٩٢٢ لم يتغير طيلة فترة حياة الحزب ، وباستثناء محاولة تكميلية تتعلق بتنظيم فروع الحزب ولجانه في الأقاليم ، أجريت عام ١٩٢٨ ذلك أن قانون عام ١٩٢٢ ، هو الذي قدمته قيادات الحزب في أخطار إعادة تأليفه في أغسطس ١٩٥٢ (٧٦) ، بنفس نظام إدارته ولجانه ، وطريقة تأليفها وصلاحياتها ، كما أن محاولة عبد العزيز فهمي تنقيح القانون الأساسي للحزب في مارس ١٩٤١ لم تسفر عن تغيير جدى في برنامجه ، وإن بقى القانون الأساسي دون تغيير كبير .

يقرر قانون الحزب اعتبار الموقعين عليه أعضاء في الحزب ، هم ومن ينضمون إليه من الأعضاء العاملين والانصار ، ويشترط في عضوية العضو العامل أن يكون مصرياً بالغا من العمر خمساً وعشرين عاماً غير محروم قانوناً من حق الانتخاب ، وإن يقدم طلباً مكتوباً تقبله لجنة الحزب التنفيذية ، وإن يدفع الاشتراك السنوى للحزب وقدره خمسة جنيهات سنوياً ، ويكتفى في العضو الناصر أن يكون عمره عشرين سنة (٧٧) . واشتراط هذا النصاب المالى الذى يعد كبيراً نسبياً يفيد بأن الحزب قصر عضويته على من يتمتعون بمستوى اجتماعى معين ، وأنه بذلك الاشتراط حرم هذه العضوية على كثير من ذوى الدخل المحدود والطبقات المعدمة ومن فى حكمها ، وهذا ليس غريباً بالنسبة لتركيب الحزب الاجتماعى عند تأسيسه على كل حال . وقد حاول الحزب استدراك ذلك ، عند إعادة النظر فى قانونه عام ١٩٤١ ، فجعل رسم العضوية جنيهين فقط مع تخفيض سن العضوية العاملة الى عشرين عاماً (٧٨) .

ويقوم بإدارة الحزب وتنفيذ سياسته رئيسه ، ومجلس إدارته ، ونجتيه البرلمانية والتنفيذية ، وجسميته العمومية ( المادة السادسة ) .

---

(٧٦) المصرى ٢٤ سبتمبر ١٩٥٢ ( البرنامج الجديد لحزب الأحرار ) .

(٧٧) قانون حزب الأحرار الأساسى ، ص ١٣ .

(٧٨) قرار الجمعية العمومية للحزب فى ١٢ مارس ١٩٤١ ، الأهرام ١٣ مارس

١٩٤١ ، وأوراق الدكتور هيكى ، المجلد الثانى .

**الرئيس :** فهو الذى يمثل ويرأس مجلس الادارة واللجنة التنفيذية والجمعية العمومية ، وقد منح عام ١٩٤١ ، حق اختيار نائب له من أعضاء مجلس الادارة ، وتفسير ذلك هو عدم وجود شخصية قوية مسيطرة يمثل وجودها ، بعد الرئيس ، حسما لما يمكن أن ينشأ من صراع ، وقد نشأ بعد وفاة محمد محمود ، وكان النص على وجود نائب لخليفته ، عبد العزيز فهمى ، يعتبر ترشيحا ضمنيا لمن سيخلفه ، وقد نص فى المادة الثامنة على أن رئيس الحزب هو حضرة صاحب الدولة عدلى يكن باشا ، وهذا ليس من الدقة فى نظام أساسى لحزب سياسى ، المفروض أنه نظام ثابت أما أشخاص الرؤساء فمغيبون ، ويبدو أن وراء ذلك تكريما خاصا لعدلى يكن لقبوله رئاسة الحزب وقد كان مقتنعا . وعموما أدرك التعديل هذه المادة فحذفت عام ١٩٤١ . وقد استمر عدلى رئيسا للحزب منذ تأليفه فى ٢٩ أكتوبر ١٩٢٢ وحتى استقال فى ١٧ يناير ١٩٢٤ حيث نص فى خطاب استقالته أنه كان ينوى اعتزال العمل بالسياسة قبل الانتخابات ولكن تأخر هذا التصميم لاعتبارات وقتية زالت (٧٩) . وبات واضحا بعد ذلك أنه اعتزل حزب الأحرار ولم يعتزل العمل بالسياسة . وقد اختير عبد العزيز فهمى رئيسا للحزب فى ٤ يناير ١٩٢٥ ، معنى هذا أن الحزب ظل بلا رئيس خلال عام ١٩٢٤ ، ولم يكن عبد العزيز عضوا بالحزب عند تأسيسه ، كل ما كان منه أن أوبرق لرئيس الحزب مؤيدا ومعاهدا ، وكان وراء اختياره مسمى قام به عدلى وثروت حيث أقنعه بقبول الرئاسة ، كما قام محمد محمود وحافظ عفيفي بمسمى آخر ، حتى اضطروا للقبول استحياء وخجلا ، (٨٠) . ويبدو أن لجوء قادة الحزب الى عبد العزيز فهمى الذى لم يكن عضوا فى الحزب كلن لأن اسمه يرتبط فى أذهان الجماهير ببقاء ١٣ نوفمبر ١٩١٨ ، والاعتقاد

---

(٧٩) نص الاستقالة بذكرات علوية ص ٤٢٥ ، وانظر حديث عدلى لمحمد المبرتيه فى الحروسة ١٨/١/١٩٢٤ ، وتطبيقات حول عزوف عدلى عن الخصومة الحزبية لأنه لم يكن حزبيا فى : الرافضى ، فى أعقاب ج ١ ص ٦٨ ، صبرى : مذكراتي ص ٢٥ وميكيل مذكرات ج ١ ص ١٩٤ ، تعليق طريف لحافظ محمود ( اسرار الماضى ص ٨٤ - ٨٥ ) .

(٨٠) نص المبرقية فى السياسة ١٦/١/١٩٢٢ ، وروايته لقصة قبول الرئاسة ( هذه حياتى ص ١٤٩ ) وخطبته فى السياسة ١٥/٢/١٩٢٥ .

ببديته لسعد زغلول ، والاعتماد على رصيده القديم في جذب شعبيته للحزب .  
 على أية حال استمر رئيسا للحزب حتى استقال في ٤ مارس ١٩٢٦ (٨١)  
 وعلل عبد العزيز فهمي استقالته بأنه كان قد قبل رئاسة الحزب عندما  
 اعتزل على السياسة ، أما وقد عاد إليها فرأى أن يستقيل من الرئاسة  
 لتعرض على عدلى أو ثروت فاذا لم يقبلها عرضت على محمد محمود (٨٢)،  
 والمجيب أن صحيفة الحزب أغفلت الاستقالة وأسبابها تماما ، وإن كانت  
 صحيفة « الاتحاد » قد ذكرت أن الحزب أرغم رئيسه على الاستقالة لأنه  
 غير صالح للقيام بأعباء الرئاسة (٨٣) . ونعتقد أن خلاف الحزب مع رئيسه  
 كان بسبب الائتلاف مع الوفد ، والذي كان يقود الحزب في اتجاهه محمد  
 محمود ، وليس رئيس الحزب الذى بينه وبين سعد زغلول خصومة قديمة  
 شاء كلاهما ألا تنتهى ، يدعم هذا ما أشيع من أن سعدا قد أشار على  
 محمد محمود أن يطلب رئاسة الحزب لنفسه فان لم يقبل الحزب ، تركه ومن  
 يؤيده الى الوفد ليكون وكيلا له ، وقد رأى بعض الدستوريين أن سعدا  
 أراد بذلك إيلام عبد العزيز والقضاء عليه (٨٤) . ويتفق ذلك كله مع من برر  
 استقالة عبد العزيز من رئاسة الحزب على اثر معارضة سعد في ترشيحه  
 للانتخابات عام ١٩٢٦ ، ويؤكد عبد العزيز فهمي ذلك حين يربط بين حدوث  
 الائتلاف مع الوفد وبين تقديمه استقالته (٨٥) .

ظلت رئاسة الحزب شاغرة منذ استقالة عبد العزيز فهمي (١٩٢٦/٣/٤)  
 انى أن أصبح محمد محمود رئيسا للوزراء (١٩٢٨/٦/٢٥) حيث طلب الى  
 "حزب أن يتولى رئاسته ، وكان بمثابة الرئيس الفعلى منذ استقالة فهمي،

---

F. O. 141/427, No. I, Egypt 1925-1926, April, 4, 1927. (٨١)

ونكرت الوثيقة أن السبب كرهه لتقارب الدستوريين والزعوليين .

(٨٢) كوكب الشرق في ٥ مارس ١٩٢٦ .

(٨٣) الاتحاد في ٢٧/٢/١٩٢٦ وقد وصفته بأنه ضيق الصدر شديد الجراح

لا لحن له .

(٨٤) محافظ عابدين ، محافظة ديوان جلالة الملك ٢٤ - ١٩٢٦ ، دار الوثائق .

(٨٥) المرافعى:- في أعقاب ج ٩ ص ٢٥٩ ، عبد العزيز فهمي : هذه حياتي ص

١٥٨ .

وإبدى استعداده لأن يبذل كل جهده وماله لتدعيم الحزب ، فوافق الحزب على ذلك ، لأن هذه المسألة أصبحت طبيعية بعد توليه رئاسة الوزارة ، فتم انتخابه رئيساً للحزب في ٢٤ فبراير ١٩٢٩ (٨٦) ، ويبدو أن الحزب خلال فترة الائتلاف ( ٢٦ - ١٩٢٨ ) لم يكن بحاجة إلى رئيس فعلي ، لأن الائتلاف كان يسير تحت رئاسة سعد زغلول ، وخير دليل على ذلك أن الحزب لم يجتمع منذ بدء الائتلاف وحتى ٨ نوفمبر ١٩٢٧ ، ويعتبر محمد محمود هو رئيس الحزب الوحيد الذي تولى رئاسة الوزارة أكثر من مرة ، وقد انتهت فترة رئاسته للحزب بوفاة في ٣١ يناير ١٩٤١ ، حيث نشأت مشكلة الرئاسة من جديد ، فلجأ الحزب مرة ثانية إلى عبد العزيز فهمي ، إنذى تردد كعادته في قبول الرئاسة إلى أن استعين على ترده بجلة من أصدقائه ، فقبل وأصبح رئيساً للحزب للمرة الثانية في أوائل فبراير ١٩٤١ ، مشروطاً أن يكون ذلك لمدة عام واحد ليتمكن الحزب من اختيار رئيس له (٨٧) .

رعين عبد العزيز فهمي أحمد خشبة نائباً له مما أثار هيكل وأصدقائه داخل الحزب ، واستمرت مسألة نائب الرئيس تشكل أزمة ، هدد عبد العزيز خلالها بالاستقالة ، حتى استقال خشبة من المنصب وتولاه هيكل ، في الوقت الذي اعتكف فيه عبد العزيز عن الحزب بسبب مرضه ، فأبدى هيكل وخشبة نشاطاً ملحوظاً للفوز برئاسة الحزب فحشد كل منهما أنصاره ، إلى أن انتخب هيكل بالفعل رئيساً للحزب في ١٠ يناير ١٩٤٣ ، بعد أن اختارته اللجنة التنفيذية ثم عرضت الأمر على مجلس الإدارة الذي وافق بأجماع الحاضرين (٨٨) . وكان الدكتور هيكل بذلك الرئيس الخامس (\*\*) ، والآخر لحزب الأحرار الدستوريين ، وحتى ألغت الثورة الأحزاب في يناير ١٩٥٣ .

---

(٨٦) هيكل : مذكرات ج ١ ص ٣٩٣ - ٣٩٤ ، ومحضر مجلس إدارة الحزب الذي تم فيه الانتخاب في السياسة ١٩٢٩/٢/٢٥ .

(٨٧) آخر ساعة ٩٤١/٢/٩ ( وكان لطفي السيد وإسماعيل صنيق قد رشحا للرئاسة ) هيكل : المصدر السابق ج ٢ ص ٢٥٨ ، وانظر تعليق عبد العزيز فهمي على اختياره رئيساً ووصفه لذلك بأنه قد تم لتفادي الأزمة ( حافظ محمود : أسرار الماضي ص ١٧٦ ) .

(٨٨) الاثنين : ١٩٤١/٨/٤ خاتمة في حزب الأحرار ، تقارير الأمن ، عاجل نصا مذكرتين في ١٢ ، ٢٠ يناير ١٩٤٢ حول الخلاف والصراع على الرئاسة ، الأبرام (\*\*) اختيار عبد العزيز فهمي رئيساً لفترتين =



**مجلس الإدارة : (٨٩) ،** ويتألف من رئيس الحزب وثلثين عضواً تنتخبهم الجمعية العمومية لمدة ثلاث سنوات ، من رؤساء اللجان الفرعية الرئيسية في المديريات ، والمحافظات . وقد رؤى عام ١٩٤١ أن يضم بصفة استثنائية من سبقت له العضوية حتى لو زاد العدد عن الثلاثين ، ويشترط في عضو المجلس أن يكون عضواً عاملاً بالغا من العمر ثلاثين عاماً ، ومهمة المجلس تنفيذ برنامج الحزب ورسم خطط السياسة الخارجية والداخلية ، وفيما يتصل بالجانب التنظيمي يراقب مالية الحزب ويقدم حسابه وميزانيته للجمعية العمومية كل عام ، وله الحق في شطب من يخالف مبادئ الحزب وخطه بناء على طلب من اللجنة التنفيذية ، وينتخب المجلس من أعضائه وكيلين وأميناً للصندوق وسكرتيراً ومساعداً للسكترير ممن يتولون الأعمال المتعلقة بالحزب ، كما منح حق إنشاء وظائف أخرى كوظيفة مراقب إدارة الحزب (٩٠) . وكان الوكيل الأكبر سناً للحزب يتولى مهام الرئيس عند غيابه ثم أصبح هذا الحق ل نائب الرئيس بعد عام ١٩٤١ ، ويدير مالية الحزب أمين الصندوق بالاشتراك مع لجنة مراقبة مالية يؤلفها مجلس الإدارة ، وتقرر ألا تصرف شيئاً من أموال الحزب إلا بتوقيع الرئيس وأمين الصندوق في حدود ما تقرره الميزانية ويشترط مرافقة مجلس الإدارة لما تجاوز ذلك ، أما الأعمال الداخلية والإدارية فيتولاها السكترير ومساعداه . وتتعلق بتدوين المحاضر وتبليغ القرارات ٥٠ الخ . وقد لوحظ أنه كانت ندون محاضر سرية لبعض الجلسات (٩١) .

= في ١٩٤٣/١/٤ آخر ساعة ١٩٤١/٢/٩ ثم الأهرام والمصري ١٩٤٣/١/١١ السياسة الأسبوعية ٤٣/١/١٦ ( عن مجلس الإدارة وأجراء الانتخاب ) وليس صحيحاً ما نكره حافظ محمود من أن انتخاب هيكل تم بواسطة الجمعية العمومية للحزب ( اسرار الماضي ص ١٧٧ - ١٧٨ ) .

(٨٩) نعتد في دراستنا للتنظيم على كتيف الحزب : خطبة دولة الرئيس في ٢٩ أكتوبر وقانونه الاساسى ثم تعديلات عام ١٩٤١ .

(٩٠) بنا للحزب في انشائها في ١٩٢٩/٦/١٠ وتولاها محمد على دولار بك ثم عقبه حسن عبد الوهاب باشا ( السياسة ٢٩/٦/١١ ، ٤٨/٤/٢٤ وانظر المواد ٩ - ٢٠ حول اختصاصات المجلس بالتفصيل .

(٩١) مثلاً انظر السياسة ١٩٢٨/٢/٨ وكان اول نائب للرئيس أحمد خطبة ثم المكتور هيكل في عهد رئاسة عبد العزيز فهمى ٤١ - ١٩٤٣ .

وينعقد مجلس الإدارة مرة كل شهر على الأقل انعقادا غير عادي بناء على طلب الرئيس ، ويصح انعقاده بسبعة أعضاء ، وتكون قراراته بأغلبية آراء الحاضرين ، فإذا تساوت الأصوات يرجح جانب الرئيس . وتبفو سلطات هذا المجلس حقيقة كثيرة ومتنوعة وأهم ما فيها يتعلق بسياسة الحزب ووضع خطته والإشراف على تنفيذ سياسته بما في ذلك إدارة ماليته، وإن كان من المفروض أن الجمعية العمومية للحزب ، والتي ينتخب هذا المجلس من بين أعضائها ، ستكون بمثابة الرقيب على نشاط مجلس الإدارة ، إلا أن أعمال انعقادها على ما سوف نرى سوف يجعل سلطات هذا المجلس لا رقيب عليها ولا شيء يحد منها .

وكان أول مجلس إدارة للحزب يتألف من رئيسه عدلي يكن ، ثم وكيليه: منحت يكن ومحمد محمود ، ومحمد على علوبة سكرتيرا ، وإبراهيم نسوقي أباظة مساعدا للسكرتير ، ثم عبد اللطيف المكباتي أمينا للصندوق . أما بقية الأعضاء فهم : الشيوخ محمد بخيت - السيد عبد الحميد البكري - محمد محب - أحمد حشمت - حسن عبد الرازق - يوسف قطاوى - إبراهيم الهلباوى - د . حافظ عفيفى - د . على إبراهيم - توفيق دوس - عبد النعم رسلان - عبد العزيز رضوان - صليب سامي - محمد البدرلاوى - السيد على الرفاعى - الياس عوض - د . أحمد رشيد عبد الله - أمين خياط - أحمد عبد الغفار - سيد خشبة - حامد فهمي - اسماعيل زهدى - صالح اللوم - محمد محفوظ - محمد صالح (١٩٢٠) . ولم يحدث أن التزم

---

(١٩٢٠) محافظ عابدين - تقارير عن الأحزاب بالفرنسية ، تقرير فى ١٩/١٠/٢٥ - فى يناير ١٩٢٥ تولى حافظ عفيفى وكالة الحزب بدلا من منحت يكن ، وعندما أصبح محمد محمود رئيسا للحزب عام ١٩٢٩ تولى الوكالة الأخرى بدلا منه محمود عبد الرازق ، وفى يناير ٢٨ أصبح رشوان محفوظ وعلى عبد الرازق وكيلين للحزب - وبالنسبة لأمانة الصندوق فقد تولاهما بعد المكباتي كل من : حسين عبد الرازق يناير ١٩٢٥ ، على اسلام فبراير ١٩٢٩ ، ثم عبد الجليل أبو سمره يناير ١٩٢٨ - أما سكرتارية الحزب ، فقد أصبح نسوقي أباظة سكرتيرا أول بعد عام ١٩٢٠ ، وتولى عبد الحليم العللاوى منصب السكرتير المساعد عام ١٩٢٢ ( السياسة ٢٧/١/١٩٢٢ ) ثم أصبح أحمد عبد الغفار عام ١٩٢٨ ( السياسة ٢٢/١/١٩٢٨ ) .

الحزب بمصالة انتخاب مجلس الادارة ، كما نص في لائحته ، كما لم يلتزم بتجديده كل ثلاث سنوات ، بل كان يتم « تأليف » المجلس أو اعادة تشكيله عندما تحدث أزمات أو خلافات داخل الحزب (١٣) . وعندما تولى عبد العزيز فهمي رئاسة الحزب كان مجلس الادارة الجديد يتألف من ٢٨ عضواً ، فدخله للمرة الاولى : عبد الجليل أبو سمرة ، محمد حسين هيكل - علي المنزلاوي - كامل بطرس - عيسوي زايد - سلطان بهنسي - عباس أبو حسين - د . سامي كمال (١٤) . أما مجلس الادارة في عهد محمد محمود فقد أعيد تأليفه عندما تولى محمد محمود رئاسة الحزب في فبراير ١٩٢٩ وضم المجلس الجديد ٣٦ عضواً ، حيث دخله : أحمد لطفي السيد - اسماعيل صني - عبد الفتاح يحيى - جعفر ولي - عبد الحميد ابراهيم صالح - عبد الحليم الملايلى - توفيق اسماعيل - ابراهيم الطاهرى - علي محمود - أحمد على علوبة - غبريال سعد - عبد العزيز أبو سعده (١٥) . وهكذا لم يلتزم الحزب في تأليف مجلس ادارته بالعدد المقرر باللائحة ( ٣٠ عضواً ) في حين أن اباحة زيادة هذا العدد لم يصرح بها الا خلال تعديلات مارسر ١٩٤١ .

وفي عام ١٩٤٣ ، في عهد رئاسة الدكتور هيكل بلغ عدد أعضاء مجلس الادارة ٤٣ عضواً وقد ضم من الأسماء الجديدة : رشوان محفوظ - عبد الرحمن عمر - حفنى محمود - زكريا مهران - جلال فهمي - علي عبد الرازق - أحمد عطية - عبد السلام عبد الغفار - أحمد رمزي - جمال العبد - محمد الفتى ، بالإضافة الى فريق من الشباب الذين انضموا للحزب في

---

(١٣) تقارير الأمن ، وثائق عابدين ، ليوان جلالة الملك ٢٦ - ١٩٢٨ مذكرة بيون تاريخ - كما لم تنشر صحيفة الحزب أية أخبار عن انتخابات وتجديدات مجلس الادارة مكتفية بنكر محاضر الجلسات وقراراتها والموقعين عليها فقط .

(١٤) السياسة ١٩٢٥/١/٤ وخرج من المجلس كل من محمد محب - أحمد حشمت - حسن عبد الرازق - يوسف قطاوى - عبد العزيز رضوان - محمد البدرأوى - السيد على الرفاعى - الياس عوض - أمين خياط - اسماعيل زهدى .

(١٥) السياسة ١٩٢٩/٢/٢٥ وخرج من المجلس السابق ( ١٩٢٥ ) الشيخ بخيت - محمد صالح - د . علي ابراهيم - حامد فهمي .

أواخر الثلاثينيات وأوائل الأربعينات ممن لم يكونوا ينتمون لمائتات كبار الملك مثل : رضوان السيد - عبد الوهاب سليم - عكاشة الدالي - عمر الديب - صالح مبروك - حسين عاشور - محمد سليم جليل - محمود النقيعي - عبد الرزاق القاضي منصور السلواوي وحسين عاشور وغيرهم (١٦) . وهكذا استغل الحزب التعديل الذي أسخه على لائحته عام ١٩٤١ ، الذي يقضى بضم من سبقت لهم عضوية المجلس كأعضاء في المجلس الجديد ، ليجيء مجلس إدارته كبيراً على النحو السابق ، كما لم يكن الحزب يكتفى بالتجديد العادي الذي كان يصحب عادة تولي رؤساء جدد للحزب ، بل كان يستغل النص الخاص بإمكانية إضافة أعضاء جدد بدلا من خلت أماكنهم ، ليضيف عددا من الأعضاء الجدد ، بغير اشتراط وجود أماكن خالية بالفعل ، كما لم يكن يرجع الى الجمعية العمومية في ذلك (١٧) . ولعلنا لاحظنا أن الدكتور هيكل قد استخدم ذلك على نطاق واسع في بداية فترة رئاسته ليدخل عددا من القيادات الشابة من أصدقائه وتلاميذه في مجلس إدارة الحزب ، ممن لم يشهد لهم أى ماضى في الحزب ونشاطاته .

**اللجنة البرلمانية :** وهى تتألف من أعضاء الحزب في البرلمان ، وتقوم بتنفيذ مبادئ الحزب وخطته السياسية في البرلمان ، وتشارك مع مجلس الإدارة في تقرير الشؤون المهمة ( م - ٢١ ) وتتدخل سلطات ونشاطات هذه اللجنة مع مجلس الإدارة بغير تحديد دقيق لعلاقتها وكيفية التنسيق بينهما ، كما أن حجمها كان يتأثر بنتائج الانتخابات ، وعند نشأة الحزب لم يكن له هيئة برلمانية فعلية وذلك للهزيمة التى منى بها في انتخابات سنة ١٩٢٤ .

---

(١٦) السياسة ١٠ أبريل ١٩٤٣ .

(١٧) والأمثلة على ضم المجلس لأعضاء جدد في غير مناسبة عديدة : منها ضم على اسلام في ٢٢ يوليو ١٩٢٥ ، ضم أحمد خبطة - السيد راتب - حامد العلالي في ٨/١٠/١٩٢٩ - وكذلك محمود القاضي وصالح الشريعى في ٢٢/١٠/١٩٢٩ - عباس حزين في ١٧ يونيو ١٩٣٥ - أمين العلالي في ٢٣/١١/١٩٣٨ ، انظر أعداد انسياسة في التواريخ السابقة حيث توجد أسماء أعضاء مجالس الإدارات بالحاضر . هذا ولم ينص في أى محضر فيها على أسماء خلت أماكنها ، كما لم تشير الصحيفة من خلال تتبعنا اليومى لها الى أخذ رأى الجمعية العمومية في هذا الامر على الإطلاق .

وفي الناحية الأخرى فإن حجم هذه الهيئة يصبح ضخماً في عهد حكومات الحزب أو الحكومات الصديقة التي تجري الانتخابات ، وأقصى رقم وصل إليه أعضاء هذه اللجنة على سبيل المثال كان ٩٢ عضواً وردت أسماؤهم في اجتماع اللجنة في إبريل ١٩٣٨ ، أي عقب الانتخابات التي أجرتها وزارة محمد محمود (١٨) . ولم تنتظم اجتماعات هذه اللجنة بشكل دوري مما يقتضيه تنظيم نشاطها ، فكان أول اجتماع لها ورد بالمصادر في أواخر عهد الائتلاف ( ٢٦ - ١٩٢٨ ) . (١٩) . ورغم دقة العطلات القانونية التي صاغت القانون الأساسي للحزب ومقدرتهم التشريعية إلا أنهم لم يضعوا لهذه اللجنة لائحة ، وقد فطن الحزب إلى ذلك مؤخراً ، فذكر الدكتور ميكل في ديسمبر ١٩٤١ لقيادات الحزب أنه يجب انتخاب لجنة تنفيذية لها ووضع لائحة لها يحتمك إليها الأعضاء دائماً ، وطلب بتأليف لجان للحزب تماثل لجان مجلس النواب لدراسة كل ما يعرض على البرلمان قبل عرضه ليتخذ الحزب قراره فيه تنظيماً لصفوفه في البرلمان وتوحيداً لكلمته ، وبالفعل تألفت هذه اللجان ووضع دسوقي إباضة مذكورة بها (١٠٠) . على كل حال فإن هذا النقص في التشريع سيؤثر في إمكانية استخدام الحزب لجماعة برلمانية قوية ومنظمة تعمل داخل البرلمانات مما سيفسر سيطرة الروح الفردية والعفوية بين نواب الحزب وشيوخه فيما بعد .

### اللجنة التنفيذية : وتتألف من الرئيس ووكيله وأمين الصندوق

(١٨٨) السياسة ١٢/٤/١٩٣٨ محضر اجتماع اللجنة البرلمانية للحزب وأسماء النواب والشيوخ وقد بلغ أعضاء اللجنة ٨٩ عضواً في ديسمبر ١٩٤٨ ( انظر اجتماعها في صحيفة السياسة ١٥ ديسمبر ٤٨ وأسماء الحاضرين وبهم عدد من أبناء قيادات الحزب مثل محمد رشوان محفوظ ومحمد عبد العزيز فهمي ، محمد عبد الله أبو حسين ) . الخ وقد لاحظنا أن تكوين هذه الهيئة البرلمانية لا يضم فقط أعضاء البرلمان القائم من الدستوريين ولكن أعضاء البرلمانات السابقة أيضاً .

(١٨٩) السياسة ٨ نوفمبر ، ٥ ، ١٢ ، ١٩ ديسمبر ١٩٢٧ ( واضح أنها كانت تنعقد بشكل أسبوعي أحياناً ) .  
(١٠٠) وثائق عابدين ، تقارير الأمن ، دار الوثائق القومية ، تقريرين في ١٢ أبريل ، أول ديسمبر ١٩٤١ .

والسكرتير ومساعدته ومهمتها تنفيذ قرارات مجلس الإدارة وأداء أعماله المستعجلة ، حين يتخذ انعقاده ، على أن يخطر بها مجلس الإدارة في أول انعقاد له ، وتنعقد هذه اللجنة مرة أسبوعيا على الأقل ويصح انعقادها بحضور ثلاثة أعضاء بشرط أن يكون الرئيس أو أحد الوكيلين منهم ، وتكون قراراتها بالأغلبية المطلقة ، فإذا تساوت يرجح الجانب الذي فيه الرئيس ( المواد ٢٢ - ٢٥ ) ولم يلتزم الحزب بقانونه في تكوين هذه اللجنة فكثيرا ما تعدى تأليفها قوى المناصب السابقة لتضم أعضاء آخرين من مجلس الإدارة كما كان يحضر اجتماعاتها أحيانا نفر من أعضاء اللجنة البرلمانية للحزب . وعلى سبيل المثال كانت تضم في يونيو ١٩٤٥ ، ١٥ عضوا من كبار شخصيات الحزب، وفي يوليو ١٩٤٦ انخفض العدد الى ١١ عضوا (١.١) وإذا كان اتساع عدد أعضاء اللجنة الى هذا العدد قد تم خلال عام ١٩٤٥ ، فنعتقد أن تفسير ذلك يتصل بتوازن القوى داخل الحزب في عهد رئاسة الدكتور هيكل حيث لم يكن بوسعه أن يتجاهل كبار شخصيات الحزب في سير المهام التنفيذية أيضا . وقد تحدثت المصادر عن وجود « لجنة للشؤون الحزبية » تجتمع وتنظر طلبات واقتراحات وأعمال الحزب ويحضرها كبار شخصياتها، وكانت تجتمع « لانجاز ما لديها من أعمال » (١.٢) ولم يرد ذكر شيء عن هذه اللجنة في قانون الحزب الأساسي ، كما يبدو أن مهمتها كانت تنفيذية بحتة . وأنها بذلك تتداخل مع اللجنة التنفيذية للحزب .

**الجمعية العمومية :** وتتألف من جميع الأعضاء العاملين في الحزب مهمتها النظر في الميزانية والمصادقة عليها ، والنظر في اقتراحات الأعضاء وانتخاب مجلس الإدارة ، وتعديل قانون الحزب ، واجتماعاتها في شهر يناير من كل عام، ويصح انعقادها بناء على طلب مجلس الإدارة ، ويكون الانعقاد صحيحا اذا حضره مائة عضو ، فاذا لم يتوفر هذا العدد تأجل الانعقاد لمدة أسبوعين .

(١.١) السياسة ١٩٤٥/٦/٤ ، ٦ يوليو ١٩٤٦ (اللجنة التنفيذية لحزب الأحرار)، ٤٥/١٠/٢ أسماء النواب الذين يحضرون اجتماعاتها ، ولم تذكر مصادر الحزب شيئا عن اجتماعات ونشاطات اللجنة التنفيذية للحزب قبل هذه التواريخ ربما لان اجتماعاتها اسبوعية ونشاطاتها تنفيذية عملية .

(١.٢) السياسة ١٩٤٦/٦/٢٦ .

ويكون الانعقاد الجديد صحيحا بناءً على عدد يحضره ، وتصدر قراراتها بالأغلبية المطلقة للحاضرين ، وأن كانت مسألة تعديل مبادئ الحزب وأغراضه يشترط لبحثها حضور نصف أعضاء الحزب الذين تتألف منهم هذه الجمعية على أن يقر التعديل ثلثا هذا العدد (١٠٢) . وكانت أول جمعية عمومية للحزب تتألف من أولئك الذين حضروا خطبة إعلان قيام الحزب في أكتوبر ١٩٢٢ ووقعوا قانونه . وبالرغم من أن قانون الحزب ينص على انعقادها سنويا ، إلا أن ذلك لم يحدث عادة ، حتى أن رئيس الحزب قد طوّل في ٣١ أكتوبر ١٩٣٠ من جانب لجنة شباب الحزب ، بأن تعقد الجمعية اجتماعاتها (١٠٤) . ولكن يبدو أنه لم يستجب لهذه الدعوة ، حتى أنها تكررت في أول يناير ١٩٤٢ ، حيث طلب نواب الحزب إلى عبد العزيز فهمي عقد هذه الجمعية برياسته . للعمل على توحيد كلمة أعضاء الحزب ، وكانت تعصف به الانقسامات والازمات (١٠٥) ، وقد انعقدت الجمعية بالفعل في ٢٠ يناير ١٩٤٢ في ظل انقسام الحزب بين مؤيدين للدكتور هيكل ومؤيدين لأحمد خشنه في صراعهما حول رئاسة الحزب . وكان يتقدم الحضور ، الذين بلغوا ما يقرب من ٥٠ عضواً ، قيادات الحزب (١٠٦) ، وقد ذكر فيما بعد ، أن الدكتور هيكل قد طلب عقد الجمعية العمومية لانتخاب مجلس إدارة جديد للحزب (١٠٧) .

وربما كانت آخر مرة انعقدت فيها الجمعية في فبراير ١٩٥١ ، وكانت بدعوى انتخاب أعضاء جدد لمجلس الإدارة ، ذلك أن الهدف الحقيقي كان بحث موقف أحد الأعضاء البارزين في الحزب ، الذي طعن في قانونية الاجتماع وذكر أن موعد تجديد مجلس الإدارة كان في أكتوبر من العام السابق تبعاً

(١٠٣) قانون الحزب الأساسي ، المواد ٢٦ - ٣٠ من ٢١ - ٢٢ .

(١٠٤) السياسة ١٠/٢١/١٩٣٠ .

(١٠٥) وثائق عابدين ، تقارير الأمن ، دار الوثائق القومية ، فكرة بتاريخ ١٩٤٢/١/١٠ .

(١٠٦) المصدر السابق ، مذكرة في ١٩٤٢/١/٢٠ وبها نص أسماء الحاضرين .

(١٠٧) حافظ محمود : أسرار الماضي من ١٧٥ - ١٧٨ . وليست هناك مصادر تؤيد هذه الرواية ويضعف من صحتها أنه نكر أن هيكل انتخب رئيساً خلال اجتماع الجمعية العمومية للحزب ، وهذا لم يحدث .

القانون الحزب واعتبار عدم الانعقاد تمهيدا لعضوية المجلس القائم ، وحين بدأ الأعضاء يتقاطرون على دار الحزب ، تحدث اليهم احمد طوبية ، عن اتجاه الحزب نحو تجسيد مجلس ادارته بمنصر الشباب . وقد علق حافظ محمود على الاجتماع متحدثا عن « الاتحاد بالأحزاب » ، وأضاف أنه منذ عشر سنوات لم تدع فيها الجمعية العمومية للحزب في اجتماع كهذا ( ١.٨ ) . وتبدو خطورة عدم الالتزام بالانعقاد هذه الجمعية ، اذا ماتذكرنا صلاحياتها وما ينبغي أن تقوم به في تحديد حركة الحزب واتجاهاته ، بالإضافة الى ما مر بالحزب وبمصر من أحداث جسيمة خلال فترة حياة الحزب ( ٢٢ - ١٩٥٣ ) مما كان يستدعي انعقاد هذه الجمعية بشكل طارئ ، ان لم يكن بشكل دوري ، مما عطل جهازا من أهم أجهزة الحزب ، وأثر بدوره في تكوين مجالس إدارته بشكل غير ديمقراطي ، مما يفسر روح الفردية والانفراد باتخاذ القرارات الهامة في حياة الحزب دون الرجوع الى الجمعية والحصول على موافقتها أو حتى الائتئاس برأيها . ولعلنا أدركنا أنها لم تكن تنعقد الا اذا تهددت وحدة الحزب ، فكان دورها كان سلبيا يتصل بتلافي الانقسام في صفوف الحزب أكثر من اتصاله بنشاط إيجابي .

**اللجان الفرعية والإقليمية :** هناك قصور في قانون الحزب الاساسى لم يفتن اليه واضعوه الا بعد فترة من حياة الحزب ، ويتمثل في كيفية تمثيل الحزب في الأقاليم ، فبالرغم من أن المادة الأولى من القانون تنص على أن يكون للحزب فروع في المديرية والمحافظات ، فانه لم يوضح كيفية انشائها أو اختصاصاتها ، كما لم يذكر شيئا عن تشكيل اللجان الفرعية والاختصاصات على غرار الأحزاب الحديثة . ويبدو أن الحزب قد فطن لهذه المسألة ، فكون بعض الجمعيات التي تتصل بنشاطاتها بمناسبات بعينها ، مثل « جماعة أنصار حرية الرأي » التي تالفت في أكتوبر ١٩٢٣ لتأييد الحزب والدعاية له في الانتخابات البرلمانية ، وقد تالفت أساسا « من المخالفين لسعد زغلول ،

---

(١٠٨) البلاغ ٢٠/٢/١٩٥١ ، السياسة ٢١ ، ٢٨ ، ٢٩ فبراير ٥١ ( وكان العضو هو أحمد عبد الغفار وكان القصد إخراجة لتأييده للمسيعيين في كل مواقفهم ) وأنظر السياسة أيضا ١١ يونيو ١٩٢٩ ، ٢٤ أبريل ١٩٤٨ ( حول انعقاد الجمعية ) .



لأنفرد به بالزعامة ، ومن للكاترين بنجى الوطنية ، ( ١٠٩ ) ثم تألفت « لجنة الطلبة الأحرار الدستوريين » ، في يونيو ١٩٢٤ وكان يحضر اجتماعاتها قادة الحزب ، وقد انتشرت بعد ذلك مسألة تأليف لجان طلابية للحزب في المحافظات ، وتمثلت نشاطاتها جميعا في إصدار البيانات والاحتجاجات على تصريحات الساسة الانجليز المتعلقة بالسودان والاجراءات الانجليزية التي اعقبت مصرع السردار ( ١١٠ ) . وكان يتم تأليف هذه اللجان بشكل تلقائي ، مما دعا الحزب الى اتخاذ خطوة أكثر ايجابية بهذا الخصوص ، فأنفسح دأره لعقد مؤتمر للطلاب الأحرار الدستوريين ، تمهيدا لتأليف لجان طلابية في جميع انحاء البلاد ( ١١١ ) . وفي ١٦ فبراير ١٩٢٨ اجتمعت اللجنة العامة للطلبة بدار صحيفة السياسة ، بناء على دعوة من لجنة تحضيرية ، وأصدرت عدة قرارات تتضمن تأليف اللجنة الادارية وتسمية أعضائها في الكليات المختلفة والجامعة الأزهرية والجامعة الأمريكية ، والمدارس الثانوية وكذلك تشكيل اللجنة التنفيذية ، ثم أجريت انتخابات اللجنة العامة بالإضافة الى إصدار عدة قرارات ( ١١٢ ) .

( ١٠٩ ) وكانت توالى اجتماعاتها في فندق شبرد ويحضرها عدد كبير من نوى الرأى والمفكرين وسكرتيرها اسماعيل بك أبو الفتوح ، ورغم تأكيد خطبائها بأنهم ليسوا حزبيين ، الا ان حضورها كانوا من الأحرار الدستوريين ، كما سمعت في اجتماعاتها الهاتفات المعادية للوفد ولسعد ( السياسة ٢١ ، ٢٥ ، ٢٨ أكتوبر ١٩٢٣ ) . ( ١١٠ ) السياسة ٢٢ ، ٢٨ يونيو ١٩٢٤ ، ولجنة الشرقية وقراراتها مثلا في ٢ نوفمبر ١٩٢٤ ، ولجنة الجامع الاحمدى وقراراتها ٤ نوفمبر ، ٢٨ ديسمبر ١٩٢٤ ، ومحافظ عابدين بدار الوثائق ، وزارة الداخلية ، تقارير الأمن ( تقرير في ٥ نوفمبر ١٩٢٥ ) . انظر عاصم محروس : نور الطلبة المصريين في الحركة الوطنية ، نكتوراء غير منشورة ص ٢٤٠ .

( ١١١ ) محافظ عابدين ، دار الوثائق ، تقارير الأمن ، محافظة نيوان جلالة الملك ٢٦ - ١٩٢٨ تقرير في ١١ فبراير ١٩٢٨ .

( ١١٢ ) السياسة ١٧ فبراير ١٩٢٨ وبه اسماء الحاضرين ونتيجة الانتخاب هي: عبد الغنى أبو سمرة رئيسا - حسين حجاب وكيل أول - محمد بدير وكيل ثاني - زكى أبو الفتوح ومحمد امام سكرتيرين - كامل أباطة أميناً للمستنوق . وفى ٢٩ فبراير انتخبت لجنة الأزهر العليا للأحرار الدستوريين ( السياسة ١/٣/١٩٢٨ ) وبها اسماء التشكيل وعن نشاطاتها أعداد ١١ ، ١٤ مارس ١٩٢٨ وكانت تنصح الطلاب بالعودة الى دورسهم والتزام السكنية فزولا على ارادة الزعماء .

وقد توالى بيانات واحتجاجات لجنة الشبان ، تأييدا للائتلاف الوطنى تارة ، وتأييدا لرئيس الوزراء خلال المفاوضات تارة أخرى ، بالإضافة الى الاحتجاج على تصرفات البوليس ازاء المظاهرات السلمية للطلاب تارة ثالثة ( ١١٢ ) .

وفيما يتعلق بفروع الحزب فى الأقاليم ، فإنه عندما ظهرت بوادر الائتلاف الوطنى فى أواخر عام ١٩٢٥ ، بدأ الحزب يفكر فى تأليف لجان له فى المديرىات « لعمل الاحتفالات السياسية » ( ١١٤ ) وواضح أن تقرير ذلك ذلك كان يتصل بالاستعداد لخوض المعركة الانتخابية المحتملة ، كما أن الحزب وجدها فرصة مناسبة للدعاية لنفسه فى ظل الائتلاف وإن كان تأليف هذه اللجان لم يتم بشكل على الا فى عهد وزارة محمد محمود الأولى ( ٢٨-١٩٢٩ ) ، حيث شرعت قيادته فى استكمال النقص الواضح بقانونه الأساسى فكلّف محمد على علوبة بوضع « مشروع لائحة لتنظيم لجان الحزب وأعماله على منوال ما هو متبع فى الأحزاب الأوربية » ، ونشر المشروع فى « السياسة » فى ٢٢ يوليو ١٩٢٨ للعمل به . وقد نص على تأليف لجنة باسم « للجنة العامة للأحرار الدستوريين » فى كل محافظة أو مديرية ، ثم تأليف لجان فى أقسام المحافظات ومراكز المديرىات تسمى كل منها « اللجنة المركزية » ثم لجان فرعية فى القرى ، وتتصل هذه الأخيرة باللجان المركزية التى تتصل بدورها باللجنة العامة فى المحافظة أو المديرية ، والتى تكون على اتصال بمجلس إدارة الحزب فى القاهرة ( المواد ١ - ١٠ ) . وقد حدد المشروع عمل اللجان العامة وتتمثل فى نشر مبادئ الحزب والعمل على زيادة الأعضاء والانصار ، ومساعدة مرشحي الحزب فى الانتخابات والدفاع عن محل به

---

( ١١٣ ) انظر السياسة ٢٠ فبراير ، ١٣ مارس ١٩٢٨ ، وقد نكر زكى عبد القادر ( اقدام على الطريق ص ٢٤٠ ) أنه عرضت عليه رئاسة لجنة شباب الأحرار لكنه رفض شاكرا « وصاءت نفسى أين هم هؤلاء الشبان الأحرار الدستوريين ؟ لايد أنها لجنة شبيهة بلجنة المعلم أحمد داود ، فئة من المرتزقة الذين يسيطرون فى ماء الحزبية المعكر منقعة أو وظيفية » ، وانظر : Jankowski, J., Egypt's Young Rebels, p. 5.

( ١١٤ ) وثائق عابدين ، وزارة الداخلية ، تقارير الأمن عن الأحزاب . تقرير فى ٥ نوفمبر ١٩٢٥ .

ظلم منهم والتعرف على مطالب البلاد في شتى النواحي وتوجيه النظر اليها،  
والقاء المحاضرات وتوزيع المطبوعات المتصلة باتجاهات الحزب (١١٥) .

وقد حدد المشروع بشكل مفصل ( المواد ٦ - ١٥ ) كيفية تشكيل هذه  
اللجان المركزية ومدة عضويتها ، وانبثاق هيئات تنفيذية عنها ، لكل منها  
رئيس ووكيلين وسكرتير وأمين صندوق وبشكل عام يعتبر تأليف هذه  
اللجان شعبيا الى حد كبير بتنظيمات الحزب العامة فاللجنة العامة للمحافظة  
تشبه جمعية الحزب العمومية ، واللجنة المركزية تشبه مجلس ادارة الحزب  
٠٠ الخ ، ويحدد المشروع نظام الجلسات ( المواد ١٦ - ٢١ ) وصلاحيات  
القرارات والمداولات اما المسائل المالية ( المواد ٢٤ - ٣١ ) فقد نص على أن  
هناك اشتراكا شهريا قدره عشرة قروش للعضو ، وهو اشتراك كبير  
نسبيا ، واللفت للنظر هنا أن هذا التفصيل الدقيق لطريقة تأليف هذه اللجان  
وتحديد مهامها واختصاصاتها ، حتى ما يتصل منها بتنظيم أعمالها داخليا ،  
والتي أوردتها المشروع كله في ٤٥ مادة ، كل ذلك قد كشف النقص الذي كان  
عليه القانون الاساسي للحزب عند تأليفه ، كما يوضح أن ثمة هوة كبيرة  
بين النظام الشامل الدقيق الذي وضع أخيرا وبين حركة تأليف هذه اللجان  
ونشاطاتها العملية والتي اتصلت بمناسبات معينة وبتمثيل الحزب داخل  
السلطة ، والتي بدت متواضعة الى حد كبير ، بسبب المركزية الشديدة  
التي طبعت نظام الحزب وحركته . وقد ظهر ذلك منذ البداية في أعمال مثل  
هذه التنظيمات ، مما يؤكد لدينا فكرة أن هناك « صفوة قيادية » داخل  
الحزب كانت تقوم بكل المهام .

وحين نشر مشروع القانون السابق ، دبت في صفوف الحزب حركة  
نشطة لتأليف هذه اللجان في شتى المديريات في الوجهين البحرى والقبلى ،  
وتسبقت اللجان في الاعلان عن نفسها وتقديم قرارات الولاء للحزب والثقة  
برئيس الوزراء ( محمد محمود ) ووالث « السياسة » نشر اخبار هذه اللجان  
واسماء اعضائها ونصوص قراراتها بل كانت تنشر أحيانا محاضر

والى جانب التنظيمات السابقة كان الحزب يؤلف لجائنا ذات طبيعة مهنية كلجنة العمال التى كان رئيسها د • سامى كمال ، والتي تآلفت فى ١١ أكتوبر ١٩٢٨ ، ولجنة أطباء الأسنان ورئيسها د • حامد المنزلاوى (١١٧) • كما كانت هناك جماعات تنتمى أو ألفها الحزب ذات طبيعة خاصة « كلجنة الشباب الحر أنصار المعاهدة » ترأسها حافظ محمود وهدفها الأساسى النهوض لمشروع المعاهدة الذى أتى به محمد محمود فى صيف ١٩٢٩ (١١٨) • وكذلك لجنة للدفاع عن « المظلومين والمضطهدين » من الحكومة وكانت تطلب الى كل مظلوم أن يرسل اليها « شكواه » وكان سكرتيرها أحمد السيد المحامى ، والطريف أن الحزب ألف لجنة باسم « أصحاب الجلايلب الزرقاء » مقرها حى الشمعرانى ، ترأسها أحمد أفندى داود ، وكانت تجرى اجتماعاتها فى بعض الأقاليم ، وكانت تؤيد نشاطات الحزب وتصدر قرارات بذلك (١١٩) • وبعد عام ١٩٣٠ اختفت تقريبا أخبار هذه اللجان واللجان الفرعية ، وكأنها جميعا كانت مؤلفة لهدف معين أو مناسبة محددة وليست تنظيمات أصيلة للحزب ، كما لم يكن لتنظيماتها أى وجود فعلى فى الحزب •

ولم يحاول الحزب تكرار هذه التجربة خلال تولى رئيسه السلطة للمرة الثانية ( ٣٨ - ١٩٣٩ ) فلم يرد ذكر شىء عن مثل هذه التنظيمات فى مصادر الحزب أو حتى فى مصادر الأحزاب الأخرى ، ويبدو أن لجوء قادته الى الاجراءات

---

(١١٦) السياسة ١٩ يوليو ١٩٢٨ لجان الشرقية والقبليوية والقبليوية والنيا ، وكذلك أعداد ٢٩ ٣٠ يوليو ، ٦ - ٨ أغسطس ، حتى الحزب كان بها لجان للاحرار المستورين ، السياسة ٢٢ - ٢٧ أغسطس ، لجان القاهرة واتساعها ، ١٧ يوليو ١٩٢٩ لجنة الاسكندرية ، ٩ أغسطس لجنة الغربية •

(١١٧) السياسة ١٨/١٠ ، ١٩٢٨/١١/٩ •

(١١٨) السياسة ٢٠ ، ١٩٢٩/٨/٢١ بيانات الجماعة ، حافظ محمود : المعارك

فى الصحافة والسياسة ص ٢٣٢ •

(١١٩) السياسة ٢٤/٣/١٩٣٠ وكانت أحيانا تسمى « كتلة العمال اصحاب الجلايلب الزرقاء التابعة لحزب الاحرار » السياسة ١٥ ، ١٩٤٥/٤/٢٠ ، ٢٠/١٠/

١٩٤٧ •

الادارية الرسمية خلال لجراء الانتخابات في اوائل عام ١٩٣٨ قد كفاء مؤونة  
تأليف مثل هذه التنظيمات ، ولعل هذا يفسر لماذا أراد الحزب بعث هذه  
التنظيمات عندما أثتلف في الحكم مع الهيئة السعدية في أواخر عام ١٩٤٤ ،  
حيث كان الدافع هذه المرة وجود منافس قوى مؤتلف مع الحزب في الحكم ،  
فأعيد تنظيم لجنة الاسكندرية كما نشطت ، وإن بشكل محدود ، حركة  
تأليف لجان الحزب في الاقاليم كما ظهرت بمناسبة احتفالات الحزب بمرور  
ثلاثة وعشرين عاما على تأسيسه ، أسماء تشكيلات لجنة الحزب المركزية  
بالقاهرة ولجنة الطلبة التنفيذية ٠٠ الخ (١٢٠) . ولم تكن هذه التنظيمات  
كسابقاتها ، ذات فاعلية او تأثير في حياة الحزب ، كما لم يلتزم الأعضاء  
بالانخراط فيها وذلك بسبب المركزية المفرطة التي اتسم بها طابع الحزب  
التنظيمي .

\*\*\*

والمسألة الأخيرة المتعلقة بتنظيم الحزب تتمثل في أدواته ، التي ينفذ  
بها سياسته ومبادئه ، وباستثناء تولى الحزب السلطة ، باعتبارها وسيلة  
لتحقيق برنامجه وباستثناء أنشطة البرلمان ، التي تتولاها هيئة البرلمانية ،  
مما سوف يدرس في حينه تبقى أدوات أخرى ممثلة في صحف الحزب التي  
نطقت باسمه وعبرت عنه ، ثم « نادى الحزب » حيث كانت تنعقد الاجتماعات  
الدورية وغيرها وما كانت تلقي فيه من خطب ومحاضرات ، ثم مطبوعات  
الحزب الممثلة في الكتب والكتيبات والنشرات والمنشورات ونحو ذلك .

فبالنسبة للصحف ، امتاز حزب الأحرار بامتلاكه وتحرير صحيفة  
« السياسة » التي تعدى صيتها الاعلام الحزبى ، حيث لم تكن مجرد صحيفة

---

(١٢٠) السياسة ٢٨ يناير ١٩٤٥ ، ١٢ مارس ٤٥ لجان المحلة الكبرى واسنا  
وأفغ وغيرهما ، ثم كتيب « حزب الأحرار بمناسبة مرور ثلاثة وعشرين عاما على  
تأسيسه » ملحق العدد الثامن من مجلة صوت الأحرار نوفمبر ١٩٤٥ ثم انظر  
ريزاليوسف ١٠ يناير ٤٦ ( تعديل قانون الأحرار ) وانظر نقد شباب الأحرار  
ومطالبهم بتطوير القانون الاساسى للحزب وبعث لجانة وفروعه في مجلته صوت  
الأحرار ٢١ مارس ١٩٤٥ .

تنطق بلسان حزب ، بل كانت على درجة عالية من المقدرة من الترشيد السياسي والتثقيف ، أصدرتها شركة لها مجلس إدارة يرأسه أحمد مفتي يكن ، وكان صاحب امتيازها الدكتور حافظ عفيفي (١٢١) . ورئيس تحريرها الدكتور محمد حسين هيكل ، كما كان مدير ادارتها الدكتور سيد كامل . وقد بدأ الحزب بإصدارها عن مطبعة « الأخبار » حتى وصلت مطابعها الخاصة . وقد امتازت الصحيفة بهيئة تحرير مثقفة ثقافة عالية ، حيث تلقى معظم رجالها ثقافتهم في أوروبا ، وفي فرنسا بصفة خاصة ، وكانوا من المؤمنين بأن العلم هو الذي يصور مصير العالم ، وأن منطق العلم يجب أن تكون له للسيادة ، (١٢٢) .

وصدر العدد الأول منها في ٣٠ أكتوبر ١٩٢٢ ، وقد احتوت أبوابا للتعليم ، والمحاكم والأحكام ، والسياسة الخارجية ، ثم بابا لحوادث الأخبار ، وبابا للنقد الأدبي وآخر للتغرافات والبلاغات والحوادث ، ثم بابا للقصة المترجمة ، هذا بخلاف المقال السياسي ، الممثل في الافتتاحية ثم « حديث اليوم » . وقد شرعت تنظم نفسها على صورة أدق فخصصت صفحات أسبوعية متخصصة بها ، أحداها للشؤون المالية والاقتصادية وأخرى للزراعة وثالثة للسيدات ورابعة للأدب ، ثم صفحات للألعاب الرياضية والمسائل القضائية ثم صفحة طبية وأخرى للأدب الغربي ، إلى جانب صفحة علمية ٥٠ الخ (١٢٣) . وقد استمر صدورها يوميا إلى أن عطلت في

(١٢١) منح عفيفي ترخيصها من قلم المطبوعات في ٢٨/٨/٢٢ ، وهو برقم ١٩٤٥ (الرخصة وطلب التصريح في السياسة ٩/٦/٢٤) وكانت تصدر كل أيام الأسبوع عدا يوم السبت وفي ثمان صفحات من الحجم الكبير .

(١٢٢) السياسة ٢١/١٠/٢٢ ، هيكل : مذكرات ، ج ١ ص ١٤٩ ، ١٧٠ (استقبلت لها مطبعة روتاتيف من ألمانيا) ، زكي عبد القادر : أقدام ص ١٠٤ .

(١٢٣) انظر العدد الأول ٣٠ أكتوبر ، ثم ١١ ، ١٤ ، ١٧ نوفمبر ١٩٢٢ ، ٩ يناير ١٩٢٣ ، ٣١ أكتوبر ٢٤ و ١٤ يناير ٣٦ . يضاف إلى ذلك كله صفحة فنية كل أسبوعين عن التمثيل والموسيقى ( ١٢ يوليو ١٩٢٣ ) بالإضافة إلى الأبواب اليومية ومنها ما يتعلق بمحاضرات جلسات لجنة الدستور بالإضافة إلى نشر مذكرات ونكريات ورحلات كتابها مثلا : خواطر وموانع ، ( ٢٩ أغسطس ، ١٨/٩/٢٤ ) ، هيكل : في ربيع لبنان ٤ - ١٤/٩/١٩٢٤ وكانت تتجأ للاسماء المستعارة أحيانا مثل : العقائد المعروف ( ٢١/٨/٢٤ ) وحى بن يقظان ( ١٥ مارس ١٩٢٥ ) .

عهد اسماعيل صفقي ، لمدة تسعة شهور (٢١/١٢/٣٠ - ٢٧/٧/١٩٣١) ثم عطلت شهرا آخر (١٨/ ٩ - ٢٠/ ١٠/ ١٩٣١ بعد أن أصبح صاحب امتيازها محمود عبد الرازق ، ورئيس تحريرها لبراهيم المازني ، ومدير التحرير الدكتور هيكل . ثم تنحى المازني عن رئاسة التحرير ، واعتبارات خاصة ، منذ ٣١ مارس ١٩٣٣ ، فتولاهما حفني محمود (١٢٤) ، . ومنذ ٢٤ ديسمبر ١٩٣٦ أصبح صاحب امتيازها رشوان محفوظ وظل اسمه وحده على صدر الصحيفة ، الى أن ظهر معه اسم اسماعيل طاهر ، صاحباً للسياسة ورئيساً لتحريرها في ٢٧ ديسمبر ١٩٣٦، ثم رفع اسم محفوظ كلية وأصبحت الصحيفة لا تحمل اسم أحد من الدستوريين كما لم تكن منتظمة منذ ٣٠ ديسمبر ١٩٣٦ ، وكانت قد بدأت تعاني من العسر المالي قبل ذلك بفترة ، ويبدو أن ذلك كان وراء بيع اسمها لاسماعيل طاهر (١٢٥) .

وعندما تولى محمد محمود رئاسة الوزارة في ٣٠ ديسمبر ١٩٣٧ ارتأى ومعه الحزب ، أن يعيد اصدار السياسة لتتطرق باسم الحزب والحكومة وعلى الأخص خلال فترة الانتخابات التي ستجريها الحكومة ، فظهرت السياسة « لسان حال الأحرار الدستوريين » من جديد في ٢ أبريل ١٩٣٨ ، وكان صاحب امتيازها هذه المرة عبد الجليل أبو سمرة ورئيس تحريرها حفني محمود ، وظلت تنطق باسم الحزب الى أن تعرضت أحوالها المالية للسوء ثانية ، فتنازل عنها أبو سمرة في النهاية لعبد القادر حمزة ابتداء من ٣ مايو ١٩٣٨ ، ولم يعد لها منذ ذلك التاريخ صلة بالحزب ، بعد أن صدر

---

(١٢٤) ترك هيكل رئاسة التحرير لأن صفقي أصدر قانونا يحرم الاشتغال برئاسة تحرير الصحف على كل من طبقت عليه المحاكم قوانين النشر ( انظر السياسة ٣٠ أكتوبر ١٩٤٥ مقال يحكي تاريخ الصحيفة ) - وكان مدير ادارة السياسة محمد افندي المرفصى ثم استقال في ٢ أغسطس ١٩٢٩ .

(١٢٥) وقد نشر اسماعيل طاهر بالسياسة ١٩ مايو ١٩٣٧ أن حزب الأحرار ينوي اصدار السياسة في ثوب قشيب ، وقال أنها الآن مستقلة منذ انقطعت صلتها بالحزب . انظر كذلك عند ٢٨ يناير ١٩٣٨ ، وفي ٢ مارس ١٩٣٨ أعلن طاهر أن صحيفة « السياسة » ستحتجب ، وعن علاقة عبد القادر حمزة بالسياسة ، انظر : محمد السوادى ، البرلمان في الميزان ، ص ١٣ . وحول قيام السياسة بحملة الحزب الانتخابية انظر : ٢ - ٤ أبريل ١٩٣٨ وكان المازني وحافظ محمود يتناوبان افتتاحياتها

منها ٤٣٥٠ عدداً ، ويبدو حقيقة أن الحزب قد أصدرها لفترة الانتخابات فقط ، لأنها لم تلبث أن بيعت ولم تعد لسان حاله مرة ثانية .

وقد استؤنف إصدار السياسة من جديد وبترقيم جديد ابتداء من أول ديسمبر ١٩٤٤ ، وكان صاحب امتيازها هذه المرة الدكتور هيكل ، ورئيس تحريرها حافظ مخضوم ومديرها محمد خيرى أباطة (١٢٦) وقد ارتبطت عودة الصحيفة بمحاولة بيعت الحزب وتطعيمه بعناصر شابة من تلاميذ الدكتور هيكل ، كما ارتبطت أيضاً بالحديث عن إجراء الانتخابات البرلمانية التى ستجريها الحكومة التى ياتلف فيها الدستوريون مع الهيئة السعدية ، وقد أعلنت الصحيفة منذ عودتها الأخيرة عن « نهضة صحفية كبرى » تبدأ بموجبها نشر مقالات هيكل ودسوقى أباطة وحفنى محمود وعبد الجليل أبو سمرة وعبد الحميد صالح وزكريا مهران من أقطاب الحزب ، الى جانب مقالات للعقاد والمازنى وحافظ محمود من كبار الكتاب (١٢٧) . وظلت السياسة تصدر دون انقطاع الى أن توقفت بشكل نهائى فى ٣ يونيو ١٩٥١ (١٢٨) . بسبب الأزمات المالية ، ومنع حكومة الوفد الأخيرة الاعلانات عنها . كما صرح بذلك آخر رئيس تحرير لها (١٢٩) . ولعلنا نضيف الى هذا أن تدهور الحزب قد انعكس على صحيفته فى تلك الفترة ، فقد خرج الحزب من الحكم

---

(١٢٦) وفى ١٠/١٢/١٩٤٦ أصبح المشرف على سياستها وتحريرها هيكل ، وظل رئيس التحرير حافظ محمود ، وأصبح مدير الإدارة جمال العبد .

(١٢٧) السياسة ١٢/٤/٩٤٦ والاعداد التالية وملت النشر لهم .

(١٢٨) اختفت السياسة ( ٢/٢٩ - ١٥/٤/١٩٥١ ) وأعلنت أن ذلك بسبب الأزمات التى تنتاب الصحف نتيجة مشاكل الورق والطباعة وغيرها وأعلنت كذلك أن الحزب يعد مشروعاً لعودة السياسة الى سابق عهدها الأول ، وأنها لذلك ستصدر أسبوعياً مؤقتاً ( ١٥/٤/١٩٥١ ) وبالفعل كانت تصدر كل يوم أحد وقد أخذت من صدرها عبارة ( لسان حال الأحرار الدستوريين ) وكذا اسماً هيكل وحافظ محمود وأن ظل الأخير يكتب افتتاحياتها الى أن توقفت فى ٣ يونيو ١٩٥١ بعد أن أتمت ١٩٣٣ عدداً فى مرحلتها الثانية .

(١٢٩) حديث للأستاذ حافظ محمود أبلى به لنا فى منزله فى ١٢/٥/١٩٨٠ ولا سالت سيادته كيف ظل الحزب بدون صحيفة ٣٨ - ١٩٤٤ علل ذلك بالخسائر المالية .



للمرة الأخيرة عام ١٩٤٩ ، في الوقت الذي كان قد فقد الكثير من مقوماته  
حزب ، بالإضافة الى موت العديد من كبار أقطابه وممولي صحيفته .

ولا نحسب ان صحيفة مصرية جمعت بين كتابها مثل هذا العدد  
الهائل من الكتاب والأبناء والصحافيين والفنيين مثلما جمعت « السياسة »  
على صدر صفحاتها وعلى امتداد تاريخها الطويل ، مع تعاقب أجيالهم وتباين  
انجاساتهم وافكارهم ومدارسهم قالى جائب كاتبها الأول الدكتور هيكل ،  
لا نجد عددا من أعدادها الا ويشاركه فيه كاتب أو أكثر من كبار محرريها  
من أمثال : محمود عزمي ( مراسل الشؤون العربية ) وسيد كامل ( محرر  
الشؤون الخارجية ) وتوفيق دياب ، بالإضافة الى ثلة من كبار الأدباء من  
أمثال : الدكتور طه حسين ، والشيخ على عبد الرازق ، الذي كان ينوب عن  
هيكل في رئاسة التحرير (١٣٠) . والدكتور محمد صبرى ، المؤرخ الأديب ،  
والشيخ مصطفى عبد الرازق ومحمد عبد الله عنان ، والدكتور يوسف نحاس  
والدكتور منصور فهمي (١٣١) .

ومن محترفي الصحافة كتب فيها أحمد الصاوى محمد ومحمد زكى عبد  
القادر وعبد الحميد حمدي ومحمود أبو الفتح وحافظ محمود (١٣٢) ومن جيل  
الكتاب النشبان في تلك الفترة لعت على صفحاتها أسماء : ابراهيم المصرى ومحمود  
كامل ومحمد فريد أبو حديد والشيخ محمود شلقوت ويحيى حتى (١٣٣) .

---

(١٣٠) زكى عبد القادر : اقدام ، ص ٢٤٦ .

(١٣١) من كتابات منصور فهمي مثلا اعداد ٢٧/٨ ، ٢٤/٨ ، ٢١/٨ ، ٢/٩/١٩٢٥ ،

ويوسف نحاس ١٩ ، ١٠ يناير ١٩٢٦ .

(١٣٢) بدأ الصاوى كتابة مقالة اليومى مائل وتل في ١/١٠/١٩٢٦ - نشر  
زكى عبد القادر مذكراته في القرية بأعداد ٢٨/٧ ، ١٢/٨ ، ٢٤/١٠/١٩٢٧ ثم كتب  
الافتتاحيات ابتداء من ١١/٣/١٩٢٩ - كتب عبد الحميد حمدي افتتاحيات هو الآخر  
في اعداد ٢/١٠/١٩٢٦ ، ٧/١٠/١٩٢٧ - تولى أبو الفتح عنها في ١٤/٦/  
١٩٢٦ - كان أول مقال لحافظ محمود في ٢٣/١/١٩٢٨ .

(١٣٣) المصرى كتب منذ أول اغسطس ١٩٢٦ - ومحمود كامل كان المناقد الفني  
للصحيفة وأحيانا سمته الناقد المسرحى ، انظر ٢٢/١/١٩٢٦ ، ١٥/١١/٢٦ - أيو حديد  
٢/١٢/٢٦ - شلقوت مقالاته كلها حول الأزهر واصلاحه ٢٨/٩/٢٦ ، ١١/٢ ،  
١٤ ، ١٩ يوليو ١٩٢٧ ، ٢٤/٩/١٩٢٣ - وقد نشر حتى قصصه بأعداد ١٣/١ ،  
١٨/٢/١٩٢٦ ، ٢٩/٤/١٩٢٧ .

ثم غصّام الدين حقنى ناصف ، محمد كريم ، كريم ثابت ، أحمد زكى  
 أبو شادى ، محمد عوض محمد ، بدير التونسي ، محمد عبد القنوس ،  
 نور الدين طراف ، وعبد الرحمن عزام ، بالإضافة الى طاهر الطحاحي وحسن  
 الشريف وعبد المنعم الصاوي والشاعر محمد مصطفى حمام ( ١٣٤ ) . ويصنف  
 الى كل هؤلاء ، أولئك نخر من الكتاب والأدباء الشباب ( ١٣٥ ) ، الذين كانوا  
 يجدون في السياسة متسعاً لنشر انتاجهم وأبحاثهم وخطواتهم من وقت لآخر ،  
 وخاصة على صفحات المحق الأدبي ، وقد أثرى هؤلاء الحياة الثقافية والفكرية ،  
 حيث تناولوا جميع فروع المعرفة الانسانية ، بحثاً ودراسة ونقداً ، كما

---

( ١٣٤ ) مقالات حقنى ناصف عن الاشتراكية ٢ ، ٧ ، ١٥ ، ١٩٢٧/٩/٢٩ ،  
 ١٩٢٧/١٢/٨ ، ٢٥ مايو ١٩٢٣ - أما كريم ثابت فقد وصفه زكى عبد القادر بأنه  
 أصبح له مركز ممتاز في الصحافة وكان يدخل وكأنه قيصر ( اقدام على الطريق  
 ص ١١٠ ) ومن مقالات كريم ٨ ، ٢٩ يونيو ، ١٢ - ٢٥ يوليو ١٩٢٧ - ونشر عبد  
 القنوس قصصه مثلاً في ١٩٢٧/٨/٢٧ - وكذا قصص لنور الدين طراف ٨ ، ١٤  
 أغسطس ، ١٩٢٧/٩/١٣ - عبد الرحمن عزام كتب افتتاحيات ١٩/٤ ، أول ديسمبر  
 ١٩٣٢ - ولطاهر الطحاحي باب يومى باسم فقايع في ١١/٩/٣٢ ، ٢٩/٦ ، ٢٤/  
 ١٠/١٩٣٣ - وكتب حسن الشريف افتتاحيات ٢٦/٨ ، ٧/٩/١٩٢٨ - أما عبد المنعم  
 الصاوي فكتب الافتتاحيات وحديث اليوم ابتداء من عدد ٥ يوليو ١٩٤٦ وكذلك مصطفى  
 حمام في ٢١/٦ ، ٧/٧/١٩٤٦ .

( ١٣٥ ) من أمثلتهم : زكريا ابراهيم ( ١٧/٤/١٩٢٨ ) - جمال الشيبال ( ٩/٥/  
 ١٩٣٢ ) - شوكت التونى ( ١٨/٦/١٩٣٢ ) - أحمد عطية الله ( ٧/٣/١٩٣٢ ) -  
 رشاد رشدى ( ٣/٨/١٩٣٣ ) - نجيب محفوظ ٨ ، ٢٨ مايو ، ١٩٢٣/١٠/٨ -  
 رمسيس يونان ( ٢٩/١٠/٣٢ ) - راشد البراوى ( ٢/٨/٢٨ ) - عبد الحميد يونس  
 ( ٢٤/١٢/٢٤ ) سيد نوفل ١٠ - ٣٦/١/٢٧ - شوقي ضيف ( ١٣/٤/٣٦ ) - أمين  
 الخولى ( ١٨/٥/٣٦ ) عبد الحليم محمود ٩ ، ١٠/٤/٣٦ - الشاعر محمود حسن  
 اسماعيل ( ١٠/٥/٣٦ ) الشاعر ابراهيم ناجى ( ٢٠/٩/٣٦ ) - زكى مبارك ( ٢٣/  
 ٥/٢٤ ، ١٦/٢/٢٦ ) - مهدي علام ( ١٤/٦/٥٠ ) - صالح جوعت ( ١٤/١١/  
 ٤٩ ) - ابراهيم عامر ( ٢٩ - ٣١ يوليو ٤٧ ، ١٧/٥/٤٨ ) - جميل عارف ( ٢٨/٧/  
 أول سبتمبر ٤٧ - كما كتب العقاد أول مقال له بالمعد ١٥/٤/٤٦ ثم افتتاحية  
 ٢٢/٤/١٩٤٦ . ومن النساء بنت الشاطئ ( ٨/١١/٣٦ ) - جميلة صبرى ( ٥/١/  
 ٢٥ ) - نبوية موسى ( ٧/٤/٢٦ ) - هدى شعراوى ( ١٦/٤ ، ٢٦/١١/١٩٢٦ ) .

تناولوا نواحي الابتكار والابداع الأدبي والفني ، بالإضافة الى المساجلات السياسية والأدبية والنقدية والممارك الصحفية .

بالإضافة الى ذلك كله كانت السياسة صحيفة حزبية بكل معنى الكلمة ، فكانت تنشر خطب ومقالات أساطين الحزب وقادته ، بل لا يكاد يخلو عدد من أعدادها من مقال أو رسالة أو خطبة أو حديث صحفي لواحد منهم ، بالإضافة الى متابعتها اليومية لأخبار وسياسات الحزب ، بل ومعاركه، وكان الدكتور حافظ عفيفي همزة الوصل بين الصحيفة والحزب (١٣٦)، وقد تعرض محررو الصحيفة للتحقيق أكثر من مرة ، حتى لقد قيل أن الدكتور هيكل قد حوكم ١٤ مرة (١٣٧) .

وانتهت الصحيفة التي بدأت عام ١٩٢٢ برأسمال قدره ١٥ ألف جنيه ، وذلك بعد افلاسها لأنها لم تكن صحيفة شعبية جماهيرية بقدر ما كانت صحيفة الصفوة المتعلمة في مصر ، وربما كان ذلك وراء خساراتها المتوالية وأزماتها المتلاحقة ولعل هذا وراء تصفية شركتها الخاصة وضمها للحزب لينفق عليها ابتداء من عام ١٩٢٧ (١٣٨) . وقد أثبتت التقارير دائما

---

(١٣٦) زكي عبد القادر : أقدام ص ١٢٠ وعبد العزيز شرف : هيكل في نكراه ص ٨٦ - ٨٧ ، فاروق أبو زيد : أزمة الديمقراطية ص ١٢٢ - ١٢٥ - وقد ذكر عبد العزيز شرف ( الدكتور هيكل صحفيا ، ماجستير لم تنشر ص ١٤١ ) أن السياسة الوحيدة بين معاصريها التي كانت تصدر عن شركة ثم صفيت الشركة عام ١٩٢٧ ليلتحمل الحزب نفقاتها .

(١٣٧) حديث للاستاذ حافظ محمود في ١٢/٥/١٩٨٠ ، وأضاف أنه لم يحكم عليه مرة واحدة لأنه كان يكتب المقالة بشكل قانوني - انظر أيضا شرف : الدكتور هيكل صحفيا ص ١٤١ ، وقد ذكر أن مرتب هيكل كان مائة جنيه في الشهر وأنه أعطى علاوة قدرها عشرة جنيهات نظير اشرافه على السياسة الأسبوعية .

(١٣٨) الأفكار ١٩٢٢/٩/٢١ ( رأسمالها ) ، شرف : هيكل صحفيا ص ١٣٧ ولكن لنا حافظ محمود أن محمد محمود أنفق ١٥٠ ألف جنيه من ماله الخاص واختصت السياسة بعظم المبلغ . وتفيد تقارير الأمن بمحافظ عابدين في ١٧/١/١٩٢٩ أن توزيعها قد هبط بمقدار ألف نسخة ، أما سقوطها المالي فقتل عليه صورة قضية مرفوعة على الصحيفة من قبل مصلحة الضرائب في أول فبراير ١٩٥٣ بأوراق للبكتور هيكل غير المنشورة ( ملف جريدة السياسة ) .

ان توزيعها في ميوط ، وجاءت ملاحقاتها من جانب السلطة في عهد صهيوني  
١٩٣٠ - ١٩٣٣ واغلاقها اكثر من مرة مما زاد من خسائرها ، حتى انها  
توقفت في اواخر عام ١٩٣٦ ، وكان ظهورها لمدة شهر خلال عام ١٩٣٨ بمثابة  
ضرورة ملحة لجأ الحزب اليها ، فما لبثت ان بيعت . وجاء منع الاعلانات  
عنها من قبل الحكومة ، وكانت تشكل موردا من مواردها الأصلية ، ليجهز  
على الصحيفة التي انعكست عليها احوال الحزب عامة ، في الوقت الذي  
خفض فيه رسم الاشتراك السنوي لها ( من ٥ الى ٢ جنيه ) في محاولة  
للاستزادة من قرائها فنقصت مواردها المالية ولم تزيد شعبيتها ، كما  
قبضت عنها أيدي كبار الملاك ، الذين تركوا الحزب ، اما بالخروج من الحزب  
او بالوفاة ، كل هذا أدى في النهاية الى توقف الصحيفة الى الابد .

ولم تكن « السياسة » اليومية هي كل رصيد الحزب من الصحف ،  
فعندما اتسعت نشاطات تلك الصحيفة ارتأت ان تصدر عددا أسبوعيا  
باسم « السياسة الأسبوعية » وبالفعل صدر العدد الأول منها في ١٣ مارس  
١٩٢٦ ، « لتكون وسطا بين الجريدة السياسية والمجلة السياسية ،  
وسيكون للادب والاجتماع والاقتصاد والفن نصيب من العناية » وقد حررها  
نفس كتاب النصحيفة اليومية مع تطعيمهم بعدد من الشباب ( ١٢٩ ) ، وظلت  
الصحيفة مستقلة بعيدة عن الحزبية ، وثيقة الصلة بالنهضة الأدبية ، الى  
ان رأى الحزب ان يستغل صيتها الذائع في عصرها الذهبي ، لخدمته  
سياسيا . ومن ثم بدأت تدريجيا تغير خطتها وتنشر الكاريكاتور السياسي ،  
وحتى أصبحت تطالع الناس كل أسبوع «بوجه أنكره غاية الإنكار» (١٤٠) .  
وقد اعترفت الصحيفة اليومية بهذا الأمر وذكرت ان ذلك لم يرض قراءها .  
ووعدت بان تعود السياسة الأسبوعية الى سابق خطتها بعيدة عن

---

(١٣٩) كتب فيها مثلا فريد أبوحنيد ( ٢٨/١١/٦ ) - زكي مبارك ( ٣١/١٢/٣٧ )  
- منحت عاصم ( ٢٨/١١/١٠ ) - زكي نجيب محمود ( ٢٤ ، ٣١/١٢/٩٢٧ )  
بالإضافة الى هيكل وعزمي وعبد الحميد حمدي - وزكي عبد القادر والمازني وعنان  
والهلباوي ٥٥ الخ .

(١٤٠) عبد العزيز شرف : الفكر القومي المصري : ص ١٤٢ - ١٤٣ وقد أضاف  
ان السياسة الأسبوعية كانت تهدف الى ما تحققه الطبعة الأسبوعية للتيمس .

الحزبية (١٤١) . ولكن يبدو أن الصحيفة لم يقدر لها تنفيذ ذلك ، فتورطت في الحزبية حتى اضطرت الحكومة الى اغلاقها في اول فبراير ١٩٣١ ، ولم نلبث الصحيفة اليومية أن أصدرت « ملحقاً خاصاً » اسبوعياً « يقتصر على مباحث الانب والاجتماع والعلوم » ، وذلك في ٢٦ فبراير ١٩٣٢ ، ويكاد يكون هو نفس الصحيفة الأسبوعية المعلقة مع تغيير في العنوان ، كما ضم نفس الكتاب وقد فكر ان الذى « دفعنا الى إصداره ما حدا بنا من قبل لإصدار السياسة الأسبوعية » ، ولم يكن الملحق منتظماً في ظهوره، بل كان يعلن عن صدور كل ملحق في حينه ، واستمر حتى أغسطس ١٩٣٤ (١٤٢) ، حيث استؤنف إصدار « السياسة الأسبوعية » مرة أخرى ابتداءً من ١٦ يناير ١٩٣٧ « جريدة سياسية مستقلة » لتواصل مسيرتها حتى عام ١٩٤٩ ، وإن لم تكن منتظمة في ظهورها خلال تلك السنوات .

ومن الصحف التي نطقت باسم الحزب أيضا كانت صحيفة « الأحرار الدستوريون » التي صدرت في ٢ يناير ١٩٣١ – بعد أن عطلت السياسة اليومية – ثم عطلت في ٢٥ يناير من نفس العام ، وذلك لتبنيها خطة « السياسة » المعلقة في مهاجمة نظام صدقي (١٤٢) .

وهناك من الصحف القائمة التي اتخذها الحزب لسان حاله بعد تعطيل صحافته ، صحيفة الوادى ، التي اتفق مع صاحبها ( أحمد نجيب )

---

(١٤١) السياسة ٢٩ يوليو ١٩٣٠ وقد أضالفت انها ستفرد ملحقاً للكلاريكاتور باسم السياسة المصورة ولكنها لم تقبل .

(١٤٢) حول هذا انظر : السياسة ٢/٢/١٩٣٢ ( قصة المصادر والتعطيل كاملة ) ، ٢١/٢/٣٢ ثم منحق السياسة ٢٢/٢/٦ ( لماذا أصدرنا هذا العدد ) والسياسة الأسبوعية في ٢٧/١/١٦ وقد أصبح حافظ حمود رئيساً لتحريرها بعد أصبح هيكى وزيراً في عام ٢٨ . ومن المعروف أن هيكى كان قد طلب الى وزارة الداخلية في ٢٧/٩/٥ الترخيص بإصدار جريدة يومية باسم ( النداء الجديد ) ولكن للوزارة الوفدية رفضت ( السياسة الأسبوعية ٢٧/١٠/٩ ) .

(١٤٣) الأحرار الدستوريون : مجلد واحد ٢ – ٢٥ يناير ١٩٣١ وقد بررت في عدد ٢٧ يناير ١٩٣١ أن سبب تعطيلها هو تحريض الصد على الاستقالة .

على أن تصدر باسم الحزب ، الى أن أدركها التعتيل هي الأخرى ، لأنها كانت ستأرا للأحرار الدستوريين ، حتى تخلصت منهم وعانت مستقلة في ديسمبر ١٩٣١ (١٤٤) . ومثلها كانت صحيفة «الفلاح المصري» حيث اتفق الحزب مع صاحبها على إصدارها إصدارا جديدا بقلم تحرير « السياسة » وكانت تنشر المقالات بأسماء رجاله فنطقت باسم الحزب في الفترة من ٢٤ ديسمبر ١٩٣٠ حتى ٢ يناير ١٩٣١ ، حيث استغنى عنها الحزب بظهور صحيفة « الأحرار الدستوريون » ، (١٤٥) .

وفي عام ١٩٤٥ عندما جدد الحزب نشاطه وشبابه ، أصدر أحد للشباب الدستوريين وهو محمد محمود بدير المحامي الشرعي ، صحيفة باسم « صوت الأحرار » سياسية اجتماعية أسبوعية ، رقد أوقفها لتأييد الحزب ، بعد أن صدر عددها الأول في ٢١ مارس ١٩٤٥ ، لخدمة مليكي وبلادي على مبادئ الأحرار الدستوريين ، كما نص عددها الأول ، الذي صدر برسالة من الدكتور هيكمل ، وكانت تحاول تقليد « السياسة » ، في تبويبها وفصولها وتغطي أخبار الحزب ويكتب بها بعض قادته ، ولكنها لم تنتظم في صدورها ، فصارت شهرية الى أن اختفت تماما خلال عام ١٩٤٦ ، وكانت جريدة شباب الأحرار الدستوريين بحق (١٤٦) . كانت هذه هي الصحف التي أصدرها الحزب والتي نطقت باسمه في فترة تعطيل صحفه ، والتي اعتمدها الحزب ، هذا باستثناء الصحف التي أيدت حكومات الحزب والتي كانت شبه رسمية ، وهي ليست حزبية على كل حال ، كما أن هناك صحفا أيدت ميلا للحزب وان لم تنطق بلسانه كصحيفة الكشكول (١٤٧) . لكننا لا نستطيع أن نعتبر هذه الصحف مسئولة كثيرا عن التعبير عن الموقف السياسي للحزب ، وبالتالي لا تحسب عليه .

---

(١٤٤) الوادي ١١ مارس ، ٥ ديسمبر ١٩٣١ .

(١٤٥) الفلاح المصري ، ٢٤ ديسمبر ١٩٣٠ حتى ٢ يناير ١٩٣١ ، هيكمل : مفكرات ج ١ ص ٣٢٧ .

(١٤٦) صوت الأحرار ٢١ مارس ١٩٤٥ ، سكرتير تحريرها محمد رشيد مصطفى .

(١٤٧) أحمد شفيق : الحولية الأولى ص ٢٠٠ وهي صحيفة هزلية أسبوعية مصورة .

وسنة النواذى الحزبية سنة قديمة استفتتها الأحزاب لتكون مراكز تجميع لقاداتها ورجالها يلتقون بجهاميز الحزب من خلالها ، ويتسامرون فيها أحيانا ، وقد افتتح حزب الأحرار ناديه متأخرا فى نوفمبر ١٩٢٩ ، ولم يكن قانون الحزب قد نص عليه ، ربما لأن دار جريدة السياسة الواسعة الأرجاء هى التى كانت وراء ذلك حيث استغنى الحزب بها عن افتتاح ناديه ، وكان الاشتراك فى نادى الحزب كبيرا ( ثلاثة جنيهات فى الشهر ) ( ١٤٨ ) ، مما جعله حكرا على صفوة من أغنياء الحزب وقادته ، يضاف الى ما سبق أن الحزب أصدر كتباً عبرت عن سياسته وروجت لها ، سواء فى فترات تعطل صحفه ، أو فى فترات ازدهاره وأراد بها استكمال الدعاية لمنجزاته ، وهى : كتاب اليد الحديدية ( ١٩٢٩ ) وكتاب السياسة المصرية والانقلاب الدستورى ( ١٩٣١ ) ثم كتاب « من هنا نعلم » ، على هامش قضايا الغدرة ( ١٩٥٢ ) ، بالإضافة الى ملحق صوت الأحرار ( ١٩٤٥ ) مما يظهر فى قائمة المصادر .

أما مالية الحزب فكانت تتألف أساسا من اشتراكات الأعضاء العاملين ومن الهبات ، ثم رسم عضوية النادى ، بالإضافة الى ما يمكن أن تدره صحفه من أرباح فى فترات مسئولية الحزب المالية عنها ، عندما كانت مزدهرة ، وعندما تألف الحزب قدرت ثروته بأكثر من مائة ألف جنيه ، وحتى عام ١٩٤١ تناقصت حتى وصلت الى ثلاثة آلاف جنيه ، ولعل ذلك لتدهور فى مركزه المالى يعكس حجم الدور السياسى الذى كان يشغله الحزب على الساحة المصرية خلال هذه الفترة . ويبدو افلاس الحزب فى عجزه عن إصدار صحيفته فى أواسط عام ١٩٥١ وتكرار انحاحه على أعضائه بتسديد الاشتراكات دون جدوى ( ١٤٩ ) .



( ١٤٨ ) السياسة ١٩ نوفمبر ١٩٢٩ ( افتتاح نادى الأحرار الدستوريين ) ، دار الوثائق ، محافظ الأحزاب السياسية ، الأولى ، رسالة فى ٧ يونيو ١٩٣٢ .  
( ١٤٩ ) الاثنين ١٧/١٠/١٩٤١ ( ثروات أحزابنا ) ، آخر ساعة ١٥/١١/١٩٣٦ ( محمود عبد المرازق الممول الأول للسياسة ) ثم انظر نصوص خطابات من أمانة صندوق الحزب للأعضاء بطلب تسديد الاشتراكات ، أوراق الدكتور هيكى ملف بعنوان « أمانة صندوق الحزب » .

وهكذا تجمعت الفئات التي خرجت على القيادة الوفدية ، مع عناصر أخرى كانت تنتمي لتجمعات سياسية أخرى نشأت في أعقاب الحرب الأولى وثورة ١٩١٩ ، واكتمل عقدها حول عدلى يكن ، بعد أن جمعت بينها عوامل عديدة ، وفي الوقت الذي برزت فيه الجماهير بشكل مباشر على الساحة السياسية ، ومن ثم فكرت هذه الفئات في تقديم نفسها لهذه الجماهير من جديد من خلال تجمع سياسي خاص بها ، حتى يمكنها استئناف نشاطها السياسي . وكان أول نشاط قدمت به نفسها هو المعاونة في استصدار تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ، ثم التمثيل في لجنة لاعداد الدستور ، وقد اتخذت من هذين العاملين تكةا لخوض معترك السياسة على ضوء التغييرات التي سنشأنا عنهما ، وما يستتبع ذلك من استكمال الاستقلال التام وقيام الحياة الدستورية . وكانت في أواسط عام ١٩٢١ قد اتفقت على صياغة وتنظيم اتجاهاتها وبرامجها في شكل حزب سياسي ، أسمته حزب الاحرار الدستوريين ، وقد زاد من رغبتها في اظهاره ، الى جانب ما ستستقبله مصر من عهد جديد ، محاولة اتخاذ موقف صريح من القوى السياسية الموجودة وخاصة القصر والندوب السامى البريطانى . ولم يكن الأول مرتاحا لتحركاتها ، في الوقت الذى وجدت فيه تهويدا وتأييدا من الآخر بالاضافة الى الحكومة القائمة .

وحتى اكتوبر عام ١٩٢٢ كانت قد استكملت اجراءات اعلان الحزب وأدواته فأعلنت مبادئه التي انطلقت في الناحية السياسية من أساسين واضحين هما تصريح فبراير ومشروع الدستور . اما في النواحي الاجتماعية والاقتصادية ، فقد نال التعليم الحظ الأوفر منها ، بينما كانت النظرية البرالية الاقتصادية القائمة على الاقتصاد الحر وسياسة الباب المفتوح ، محور ما تبقى من مبادئ اقتصادية . وقد تطورت هذه المبادئ بتطور أوضاع مصر السياسية والاجتماعية والاقتصادية طوال فترة وجود الحزب ، فاتسع حجم المطالب السياسية ، باتساع ما حصلت عليه مصر خلال جولات المفاوضات مع بريطانيا ، وظهر الاهتمام بالقضايا الاجتماعية واضحا في أعقاب الحرب الثانية وما نشأ عنها من متاعب اقتصادية وظهور قوى اجتماعية وسياسية جديدة . ومن ثم برز الحديث في مبادئ الحزب عن الإصلاح والعدل الاجتماعى لطبقات الشعب وتكرر نفس التطور عندما أعاد الحزب



تقديم نفسه ومبادئه لقيادة ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ محافظ على أسس مبادئه القديمة وإن طور ما يتصل منها بالشعارات التي رفعها العهد الجديد . كما أخذ الحزب على عاتقه تنفيذ مبادئه بأسلوب سلمي متدرج ، كان يستند في الجانب السياسي منه على فلسفة المفاوضة على أساس « خذ ثم طالب » .

أما تنظيم الحزب فلم يكن معقدا ، فاعتمد في البداية على السلطات المنصوص عليها في قانونه ، والمنوحة لرئيسه ولجنته التنفيذية ومجلس إدارته ، بالإضافة الى جمعياته العمومية ، ثم لجنته البرلمانية ، وما لبث الحزب أن استدرك نقصا في تنظيماته فشرع في عام ١٩٦٩ يستكمل هذا النقص بتأليف لجان للحزب وخلق فروع وكوادر له في الأقاليم ، ولكن هذه التنظيمات جميعها تقريبا لم تكن ذات تأثير وفاعلية في توجيه الحزب سياسيا ، كما أدى ذلك ، مع افتقاره الى وضع شروط دقيقة للعضوية والالتزام الحزبي ، الى غلبة المركزية الشديدة على طابعه التنظيمي ، الأمر الذي أثر بدوره على حجم الحزب ومدى تغلفه في صفوف الجماهير ، مما طبعه ، الى جانب عوامل أخرى ، بطابع أحزاب الأقلية .

## الفصل الثاني

### تركيب الحزب واصله الاجتماعية

- توصيف الحزب لنفسه .
- التكيف الاجتماعي للحزب .
- تشریح الحزب (كهار الملك - المثقفون)
- القوة السياسية داخل الحزب .

إذا جاز لنا أن نقرر ابتداء ما سوف يثبتته هذا الفصل من الدراسة ، من أن حزب الأحرار الدستوريين هو الوريث الشرعي - اجتماعيا - لحزب الأمة ، فمعنى هذا أن وعي رجاله بالعمل السياسي من مفهوم « الصفوة صاحبة المصلحة » يمثل تفسيراً لتعريف رجال الحزب لأنفسهم اجتماعياً ، بنفس القدر الذي يفسر إدراكهم لماهية العمل السياسي من هذا المنطلق ، وليس غريباً أن يعبر أول عدد من صحيفة « الجريدة » التي كانت تنطق بلسان حزب الأمة ، وسلف صحيفة « السياسة » عن هذا المعنى بقولها « إن أولى الجماعات بواجبات الخدمة القومية ومراقبة الأحوال العامة وأقدرها على تكوين الرأي العام هم الذين نبهوا ذكراً بعلو النسب أو بالعلم والفضل » ، وكان لطفي السيد يعبر عنهم بامل الرأي أو أصحاب البلد أو أصحاب المصالح الحقيقية ، ورؤساء الأمة الطبيعيين ، كما اقترن لدى هؤلاء الاحساس بالوضع الطبقي بالطموح السياسي « فالمصالح تتسع باتساع الثروة ، وأنهم يريدون قضاء تلك المصالح ، سواء كانت متعلقة بربى الأوطان أو ترتيب العمد والمشايخ أو سلامة حقوق الانتخاب » (١) . وإذا كان هذا

---

(١) أحمد زكريا : حزب الأمة ص ٨٩ - ٩٢

الهدف من اشتغال هذه الجماعات بالسياسة في البداية يبدو متواضعا ، فانه باتساع وتطور اوضاع المجتمع المصرى السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فان الاشتغال بالسياسة سوف يكتسب معنى اكبر ، وسوف يتجاوز مناصب الادارة ، ليصبح المطلب الجديد هو « حكومة الاعيان » .

وأول مؤشر يوضح استمرارية هذا الاحساس بالوضع الطبقي المميز اتى على لسان رئيس شركة صحيفة « السياسة » - مدحت يكن - في خطاب تأسيسها ، حيث وصف شركاءه بأنهم ، « اكابر القطر وزعماءه ، وهم الذين يعتمد عليهم والذين يقدرون تقديرا صحيحا حاجة البلاد الى تعاون أبنائها ... الخ » ، وكانت للصحيفة تردد من وقت لآخر أن رجال حزبها « هم أظهر الناس وجدانا وأوفرهم علما ومالا وأعز نفرا » (٢) .

ورغم أن الدكتور هيكل ، رئيس تحرير الصحيفة ، قد عبر باستنارة عن سقوط فكرة تحكم الطوائف القليلة في سائر الأمة، وخطول الفكرة الديمقراطية محلها ، وانتشار فكرة حق كل فرد من أفراد الأمة في الاشتراك في الحكم بالمباشرة أو الانابة ، وأبان أن هذا الانقلاب لم يحدث بلطف ، حيث لم تنزل الطوائف المتحكمة عما في يدها للشعب فقد قامت الحروب والثورات ردكت صروح الاستبداد (٣) . وبالرغم من ذلك فان الحزب لم يعدم من قال بنقيض ذلك مقتبسا ما ذكره « كارليل » عن الثورة الفرنسية حول « انعكاس القصد من الثورة ، وسيادة حكم الرعاع بسرعة مدهشة ، وادعائهم حق التكلم باسم فرنسا ، وأنهم الاغلبية ، وأنهم الأمة » (٤) .

من هذه الاقتباسات ونقائضها ، وهى كثيرة ، يتضح لنا أن الأفكار الديمقراطية كانت « توظف » حسب مقتضى الحال ، فالحديث عن المبادئ البرلمانية ، يجذب الشباب المثقف نحو الحزب الجديد وصحيفته ، بينما الهزيمة في الانتخابات البرلمانية يعبر عنها بالحديث عن انتكاس الديمقراطية .

---

(٢) السياسة فى ٣١/١٠/١٩٢٢ ، ١١/١ ، ١٩/١١/١٩٢٢ ولغة لطفى السيد  
وسلبيه واضحا تماما فى عبارات الخطاب .

(٣) السياسة فى ٦/١٢/١٩٢٢ .

(٤) السياسة فى ٢٠/١٢/١٩٢٣ .

وكان اشتغال الأحرار الدستوريين بخوض المارك الانتخابية بوصفهم أغنياء وكبار ملاك ، يواجه بالاتهام والشك من قبل خصومهم ، حتى لقد تولت صحيفتهم الرد على ذلك ، وأبدت دهشتها فذكرت « انه ليتخيل أتيك أن الجمع بين الوطنية والملكية محال ، وأن الجمع بين القنطة والثروة محال ، وأنه على قدر ما يكون لمواطنك من مرافق يجب أن يحرم ما له من حقوق ، فإن كان صاحب ضيعة مترامية ، كان ذلك دليلا عند بعضهم على أنه من فئة الطينيين .. الذين لا يدركون شيئا من أمور دنياهم سوى إحصاء الأمدة وحرارة الأرض ، المزارعون هم سواد مصر الأعظم وينبوع ثروتها . منهم تجبى الأموال وعلى نفقاتهم ينتظم الحكم » (٥) . واضح أن التعميم باستخدام لفظة « المزارعون » على إطلاقه يعنى كبار الملاك وفلاحيههم ، ويردد الأحرار الدستوريون أنهم يضمون بين صفوفهم « العلماء والأعيان والسراة وأصحاب المصالح الحقيقية » ، ولم يوصف حضور حفل انتخابي أقامه الأحرار الدستوريون إلا بأنهم « كبار القوم وعيون أعيانهم » .

وحين قدر لهم أن يؤلفوا حكومة عام ١٩٢٨ - ١٩٢٩ ، اعتبروها حكومة الأعيان ومن ثم تعمقت نفس الأحاسيس والقناعات لديهم ، فمحمد محمود باشا يتحدث الى وفرد الأقاليم الذين جاؤا يبايعونه ، باعتبارهم « يمثلون العقلاء من الأعيان وأصحاب المصالح ومن أحب لبلاده وأكثر حرصا على مصالحها من أهل البيوتات ؟ » ، وكان مستقبليه يصفونه بأنه أنجب أبناء البيوتات الكبيرة العريقة المجد (٦) . وذت مرة استقبل محمد محمود في شبين الكوم من قبل أعيانها الذين ناب عنهم أحمد عبد الغفار مرحبا به في اقليمهم « الذي يفهم بنوع خاص حكومة الأعيان ، يفهمها لأن آباءهم وأجدادهم من الأعيان كانوا يفهمون حكم هذه الطائفة على وجهه الصحيح .. فحكومة الأعيان في كل أمة من الأمم هي الحكومة التي بدأت في فجر نهضات

---

(٥) السياسة في ١٩٢٣/٥/٩ ( مقال الانتخابات وعناصر الأمة ) ، وقد ذكر هيك أمام محكمة الثورة أن الأعيان « كانوا بيدوروا على مصالحهم » ( المصرى ١٩٥٢/١١/١٣ ) .

(٦) اليد القوية : ص ٢٩ ، ٥٥ ، ١٦١ ، والسياسة ٢١ سبتمبر ١٩٢٨ .

الأمم باعزلتها وبالإصلاح فيها » (٧) . ويبدو أن هذه المعاني قد لقيت انتقاداً تولدت « السياسة » الرد عليه ، فذكرت أنه إذا كان أحد من الذين خطبوا أثناء رحلات رئيس الوزراء قد أشار إلى البيوتات وأبناء البيوتات، فهم لم يقصدوا بذلك إلى الحديث عن نظام سياسي يراد إحلاله محل الديمقراطية ، وإنما يقصدون معنى يعلمه الذين يكتبون في هذا الموضوع من معارضي الحكومة ، فهم يعلمون أن الله قد جعل الناس بعضهم فوق بعض درجات ، وأن هذا الذي قضى به القدر له أثره العقلي أكثر مما له من أثر قانوني ، ولكن بعض الحكومات في مصر أرادت أن تقلب هذا النظام وأن تجعل السواد من الجاهلين هو المحكم في الطبقات الأخرى ، ولهذه الأنفة معنى من معاني الاشتراكية المتطرفة إلى ناحية الشيوعية مثلما جاء في أقوال برون « إن التملك هو السرقة » (٨) .

وكانت « السياسة » تتساءل : هل فئب حزب الأحرار أنه نشأ نشأة رفيعة في بيئة لا يتجرأ عليها بالسياسة لا يسمعون من ورائها إلى أكل العيش؟ وفي المقابل ، كانت تصف خصومه بأنهم من الرعاع والطبقة السفلة الذين يتصرف نيابة عنهم باعة اليانصيب وجامعوا أعقاب السجائر ! (٩) . كما دافعت عن اشتغالهم بالمسامة في الشركات « لأن تحريم ذلك على الزعماء السياسيين معناه تمكين الأجانب والاستغلاتيين فقط من أصحاب الأموال » (١٠) . والطريف أن صحيفتهم حين أرادت أن تدافع عن الفلاحين وذكرت أنه ليس كل فلاح جاهلاً ولا عاجزاً « وهب أن بعض المزارعين لا يحسن سوى الزراعة فهل يستغنى البرلمان عن أن يكون بين أعضائه من يستعان بخبرته العملية في شؤون الزراعة ؟ » ، راحت تصف نائباً مثقفاً استقال من الحزب فقالت : « كنا نفهم رجلاً مثقفاً يفهم معنى النيابة غير ما يفهمها

---

(٧) السياسة ١١/٢٠/٩٢٨ خطبة عبد الغفار ، والطريف أنهم كانوا يصفون حزب الاتحاد بحزب الأرستقراطيين ( السياسة ٩/٢٤/١٩٢٥ ) .  
(٨) السياسة ١١/٢٩/١٩٢٨ .

(٩) السياسة ٨/٢٧/١٩٢٣ ، ١٢/٣/١٩٣٥ ، ٢/١٨ ، ١٧/١٠/١٩٤٦ ، وكان هيكل يصف محمد محمود ورجاله بأنهم أغنياء بمالهم وبيجاهم ويمالوهم بالله من فضله فهم بذلك يستطيعون أن يكونوا أحراراً حيث شاءوا » ( السياسة ٢/١٦/١٩٣٣ ) .  
(١٠) السياسة ١/٤/١٩٤٦ ( نفاها عن صئلي باشا ) ثم ١٨/٩/١٩٤٨ .

أعيان الشريف من الثواب الذين يقع عليهم من ضغط الفلّاحين ما يلجئهم إلى أن يجتولوا وقتهم كله في للرجاءات الخاصة بالمصارف واللترع واللمد والشايخ ، (١١) ١

وقد روى سعد زغلول أن محمد محمود كان يرفض أن يملك بعض أعضاء الوفد عند مفاوضاته ملنر ، لأنهم ليسوا من طبقتة (١٢) . في حين أن محمد محمود قد وقف ضد أمراء البيت الملك منتصرا لأسرة مصرية ، عندما أراد الأمراء رفض قبول الأسرة في عضوية نادي الفروسية بحجة انها من الفلاحين ، وصرح يومها محمد محمود وكان رئيسا للوزراء ، انه فلاح ابن فلاح وأن حكومته لن تسمح باعادة نظام الطبقات ، (١٢) . لقد ذكر محمد محمود ذلك في مواجهة الأمراء ، وليس معنى هذا أنه مجرد فلاح من سواد المصريين ، بل من أعيان الفلاحين ، وقد تجلت في عباراته نبرة حزب الأمة القديمة في مواجهة أمراء الأسرة المالكة وبقايا الاتراك والشركس القدامى ، لقد كان لدى الذين ألفوا حزب الأحرار الدستوريين وعيا واضحا بحقيقة مركزهم في المجتمع المصري ، باعتبارهم أعيانه وكباره ، وأبناء البيوتات وأصحاب المصالح فيه ، وما يترتب على هذا الفهم من احساس بالتميز والرغبة في اعطاء هذه المكانة الاجتماعية اطارا من السلطة قوى ، يتفق ونسبة هذه المصالح المتنامية ؟

وقد انعكس ذلك على موقف الحزب من الجماهير ووصفها كما سبق القول بالفاظ من قبيل رعا وديماجوجيين ونحو ذلك ، ويبدو أن ذلك ، إلى جانب المعاني السابقة ، يفسر معاناة الحزب من الانعزال عن الجماهير وعدم شعبيته فقيامه في مواجهة سعد زغلول ورصيده الجماهيرى الكبير ،

---

(١١) السياسة ١٩٤٦/١٠/١٧ ، ( والمستقبل هو الدكتور المراعى ) .

(١٢) منكرات سعد ، ك ٢٩ ص ٢٢٢١ .

(١٣) زكى عبد القادر : اقدام ص ٣٧١ ، مصطفى أمين : ليالى فاروق ج ٢ ص ١١٢ - ١١٥ ، وانظر تعليق لآخر ساعة ( ١٩٥١/١/٢ ) عن حكم الأحرار الدستوريين حيث وصفتهم أنهم لم يمثلوا سوى انفسهم .

وعجزه عن التغلغل في صفوف الجماهير ، لقصور جهازه التنظيمي ، بالإضافة إلى أن صحيفته كانت تتخاطب صفوة المثقفين لا عامة الشعب ، ثم جاءت تجربة سقوطه في الانتخابات البرلمانية الأولى الامر الذي خلق لدى رجال الحزب عقدة « الأقلية » وجعله يرتب على أساسها موقفه من الجماهير .

لقد شاعت ظروف الحزب في بدء تكوينه أن السواد الأعظم من المصريين لم يكن في صفه ، كما أن الانجليز لم يكونوا راضين عن برنامجه ، بل عدوه صورة أخرى من الوفد (١٤) . فبات منحصرا في الفئة الرسمية المكون منها - كما تقول تقارير الامن - ولولا المساعدة القيمة التي وجدها من الحكومة لما تمكن من الفوز في الانتخابات الثانية بالكراسي التي فاز بها (١٥) . وقد لمس خصوم الحزب هذه المسألة فيه فانحصرت دعاية الوفديين في تفهيم الشعب بأن الأحرار الدستوريين كمية مهملة لا تلقى احتراما ولا يركز، اليها (١٦) . واستمرت صحف الوفد تلاحقهم باعتبارهم أقلية ، وقد أضجر ذلك جريدة السياسة فأعلنت خلال انتخابات ١٩٤٩ ، أنه قد تقدم للترشيح أكثر من سبعمئة مرشح غير وفدي ، أفهؤلاء السبعمئة خوارج على الأمة ، ألا يمثلون الملايين منها ؟ (١٧) .

وتجمع شتى الكتابات والمؤلفات المعاصرة على أن الحزب ، باعتباره حزب صفوة ، ظل يفتقر إلى التأييد الشعبي ، كما كانت تعوز زعماء المقدرة على التجاوب مع الجماهير ، فبالرغم من أن عدلى كان نزيها شديدا الاعتزام

---

(١٤) أحمد شفيق : حريات ، ج ٣ من التمهيد ص ٣٣٩ .

(١٥) وثائق عابدين ، تقارير عن الأحزاب ، تقرير في ١٩٢٥/١٠/٤ .

(١٦) المصدر السابق ، بيان جلالة الملك : منكرة في ١٩٣٦/٥/١٥ .

(١٧) السياسة ٤٩/١٢/٢ ، وقد وصف هيكल ذات مرة بأنه عاش بعيدا عن محبة الجماهير ولم يكن البحث يدور حول ما يكتب بقدر ما كان يدور حول ما يعتقد ( الزمان ١٩٤٨/١٢/٧ ) كما وصف بأنه صحفي كبير ، وصحيفة الحزب صغيرة ( اخر ساعة ٤٩/٢/٩ ) وانظر أيضا صوت الأمة ١٩٥٠/١١/١٠ حيث وصفتهم بأنهم يطلعون على أنفسهم أسماء بلا مسميات ، وآخر ساعة ١٩٥١/١/٣ نقلت عن مذكرات هـ نرسن وصله لهم بأنهم لا يمثلون سوى أنفسهم .

بكرامته ، كان ينفر من الخصومة ، كما كانت تنقص القيادات الأخرى الاحترام الذى كان يتمتع به على ، بالإضافة الى أن الحزب لم يحظ بقيادة انبعثت من صفوف الجماهير ، ولأنه كان يضم العناصر المثقفة ، والقطاع الأكبر من القادرين ماديا ، فلم يكن له كبير وزن الا بين الطبقات المتعلمة الأقلية ، وليس له لتباع في البلاد ويتمتع بكرامية الملك والزغوليين (١٨) .

### \*\*\*

وبرغم كل ما سبق فليس بوسعنا أن ندعى أن حزب الأحرار الدستوريين هو « حزب طبقة » بشكل قاطع ، فصوبة مثل هذا التعميم ترجع الى عدم الدقة في تحديد مفهوم الطبقة الاجتماعية ، حتى لدى علماء الاجتماع السياسى أنفسهم ، وارتباط ذلك المفهوم بالنظام السياسى من ناحية ، وعدم وجود مقاييس دقيقة أو ثابتة لتحديد الخريطة الاجتماعية لمصر المعاصرة من ناحية أخرى ، بل ان مفهوم الطبقة لم يتكشف حقيقة بالوضوح الكافى رغم هذا العدد الكبير من المؤلفات المكرسة لهذه المسألة (١٩) . بل ان هناك من ينبذ تقسيم المجتمع الى طبقات على أساس الدخل والثروة ، أو حتى الحرفة أو المهنة ، فالتبقيات في اجمالها تقوم على ظروف اقتصادية مستقلة عن ارادتها وتتخذ تبعا لهذه الظروف اوضاعا متعارضة ، كذلك فان تقسيم العمل يتجلى في الطبقة السائدة في صورة تقسيم للعمل الروحى والعمل المادى ، بحيث تمثل لحدى جماعات هذه الطبقة المفكرين فيها ، وربما يتحول هذا الانشقاق داخل الطبقة الى نوع من التعارض والخصومة وعلى أية حال فان الثروة أو المهنة ظاهرتان من نتائج الوضع الاجمالى للطبقة في المجتمع

F. O. 371/10888, Henderson to Chamberlain, Oct. 19, (١٨)

1925, Colomb, M., Ou en est le Wafd Egyptien. p. 37. وكذلك

وقد وصفهم الأخير بأنهم كانوا يخشون دائما الطبقيان ولديماجوجية ، انظر : Wevell, Allenby in Egypt; p. 309.

Youssef. A., Independent Egypt. p. 243

وكذلك

(١٩) جورج جورفتش : دراسات فى الطبقات ص ٦ - ١٠ ، السيد المصينى :

علم الاجتماع السياسى ص ١٩ - ٢٢ .



بالنسبة الى الانتاج والى سائر الطبقات الاجتماعية، وترتبط الطبقة الاجتماعية لارتباطا وثيقا بالنظام السياسى ، فتوزيع للثروة والموارد هو أحد العوامل المؤثرة على الاستقرار السياسى فى أى مجتمع ، بالإضافة الى أنه لا يمكن فهم البناء الطبقي لأى مجتمع بمعزل عن الثقافة المرتبطة به ، رغم أن هذه المسألة تثير جدلا كبيرا بين علماء الاجتماع ، الذين حاولوا دراسة العناصر الثقافية والفكرية المميزة للطبقات ، فالبعض يذهب الى أن القيم التى تحكم انظم الاجتماعية الأساسية قيم عامة مشتركة بين كل الطبقات، ولكن بدرجات مختلفة من الانتماء والالتزام ، والبعض الآخر يؤكد أن القيم تختلف باختلاف الطبقات اختلافا كبيرا وبالتالي يصعب التسليم بوجود نظام أخلاقى واحد يحكم المجتمع (٢٠) .

وإذا حاولنا القاء نظرة على تركيب المجتمع المصرى ، معتمدين على مقاييس افتراضية تتصل بالثروة والدخل وكذلك المهنة أو الحرفة ، ومستوى الثقافة والقيم الفكرية ، تلك التى لا يختلف عليها العلماء ، ومن منظور التطور الاجتماعى - الاقتصادى وبعده التاريخى ، سوف يسهل الاستنتاج أن هذا المجتمع عند نهاية الربع الأول من قرننا الحالى ، فى تدرجه الاجتماعى يبدأ من أعلى بطبقة الأعيان ، ذات الملامح الارستقراطية والأعيان، أدنى تعبير مصرى يمكن أن تسمى به البورجوازية الكبيرة - بالمصطلحات الحديثة - يضم الشريحة العليا من الطبقة الوسطى (٢١)) ، ذلك أن حجم « المين » ، ينبئ أساسا على نسبوية ما يملكه ، الى ما يمتلكه أبناء قرية أو منطقة نفوذه ، لا على أساس معدل الملكية العام ، فهو بذلك « كبير » فى قريته أو منطقته أيا كان حجم ثروته . وتضم هذه الطبقة بشكلها الجديد، كبار ملاك الأراضي الزراعية والمقارات، وكبار رجال المال والصناعة والتجارة، وأن ليست هناك تحديدات دقيقة بين فئات هذه الطبقة ، فكما سبق القول

---

(٢٠) جورج جورفتش : السابق ص ٢١ - ٢٢ ، ٣٦ ، السيد الحسينى : السابق ص ٢٥ - ٢٦ ، ٤٠ وانظر تعريفات كولى ووارنر وجيجر وماركس للطبقات الاجتماعية فى المرجعين السابقين .

(٢١) عن نشأة البورجوازية الزراعية المتوسطة ، انظر دراسة صالح محمد صالح صالح : الاقطاع والراسمالية فى مصر من ١٨٩ - ١٩١٠ .

بان الكثيرين من كبار ملاك الاراضى لجأوا لقلب الحرب الاولى الى استثمار أموالهم فى الأعمال المصرفية المالية ، ثم طفقوا فى توظيفها فى الشركات الصناعية خاصة بعد انشاء بنك مصر ، مع احتفاظهم بملكياتهم من الاراضى ، مما يجعلنا لا نبالغ مع القائلين بانقسامها الى جناح رأسمالى ، وآخر زراعى ، فلم يكن تقسيم الطبقة على هذا النحو الى جناحين ، حتى الربع الاول من القرن العشرين ، قد تم بالشكل الذى بدأ به خلال الثلاثينات والاربعينات من هذا القرن . ويلى هذه الطبقة ، طبقة وسطى تضم متوسطى وصغار الملاك نسبيا ، وأرباب المهن الحرة من التجار والمحامين والصحافيين والاطباء والاداريين ، ورغم وجود الفئة الاولى من هذه الطبقة فى الريف بحكم مباشرتها للعمل الزراعى بنفسها تقريبا ، الا أن بقية فئات الطبقة تعتبر مدينية العمل والسخل ، وهى بهذا تقابل بورجوازية المدن ، ويلى هاتين الطبقتين القاعدة العريضة من العمال والفلاحين والمعدمين . وبالرغم من أن تقسيمنا السابق اعتمد أساسا على حجم الثروة العقارية او المتقولة ، وكذا المهنة أو الحرفة ، الا أننا لا ينبغي أن نغفل العناصر الثقافية والفكرية ، والتي تميز فئة اجتماعية تنشر أفقيا تقريبا فى كل الطبقات وان كانت لا تعطى دلالة كبيرة لتقسيم المجتمع المصرى طبقيا فى تلك الحقبة من تاريخه .

وبالنسبة لحزب الأحرار الدستوريين، فإن العديد من المصادر والدراسات الحديثة تصفه بأنه حزب كبار ملاك الاراضى الزراعية ، الذى يضم أفضل العناصر المصرية المثقفة ، والقطاع الأكبر من المقتردين ماديا ، الذين تتجمع فى أيديهم مصالح البلاد (٢٢) ، كما وصف بأنه حزب من الارستقراطية التركية المستعيلة (٢٣) . أو الحزب الذى ضم مجموعة من « رجوه » القوم ،

---

(٢٢) انظر : أنور عبد الملك : المجتمع المصرى والجيش ص ٥١ ، ٦٩ ، على احدين هلال : السياسة والحكم ، ص ١٩٥ وكذلك : Wevell, Allenby in Egypt; p. 84.

(٢٣) F. O. 407/195, Enc. in No. 27; Oct, 1-10, 1922, 371/ 10088, Hendsen to Chamberlain, Oct, 19, 1925, F. O. 141/ 681, Mohamed Mahmud, Kerr, Oct, II, 1922.

وقد أعترض محمد محمود على هذا الوصف لكثيرونكر له أن على كان هو الارستقراطى الوحيد وأن العديد منهم تربطهم أوثق الصلات مع كل الطبقات وأنه سيوجد ايضا ممثلون عن العمال .

أو هو بمعنى آخر حزب النخبة التركية للشركسية والبورجوازية الكبيرة ذات الجذور الزراعية المالكة ورجال الفكر اللبولى للرأسمالى ، الذى يجد تأييدا نوعيا من أكثر المستويات العالية من الفئات المهنية ، وخصوصا للطبقة الثانية من هذه الفئات . وكفلك كبار الملاك وصغارهم ، الذين لم يكونوا على درجة كبيرة من الوعي السياسى (٢٤) . ومن اللاواضح أن هذه الآراء تنظر للحزب ، اما نظرة علمة وبسيطة ، أو نظرة جزئية تبصره من زاوية خاصة ، دونما الفوص فى داخله للخروج بتوصيف وتكييف اجتماعى دقيق لعناصره وفئاته ، وارتباط ذلك بتطور الحزب عبر تاريخه وعدم النظر إليه فى حقبة واحدة من ذلك التاريخ .

وينطبق هذا القول على من يعتبر أن كبار الملاك قد انسحقوا عن الوفد عام ١٩٢١ والفوا حزب الأحرار ، وأن خروج هذه الجماعة يعد تطهيراً للقيادة الوطنية أكثر منه انقساما فى صفوفها ! وهناك من يرد على ذلك باثبات أن ثمة عناصر بورجوازية صناعية كصدقى وحافظ عفيفى وعبد الخالق مذكور انضمت لحزب الأحرار ، وعلى ذلك لم يبق فى قيادة الوفد من يمثل الرأسمالية الكبيرة (٢٥) . وعلى العكس من كل ذلك هناك من يرى أن كبار الملاك ظلوا يشكلون عنصرا هاما وأساسيا فى قيادة الوفد ، وأن انشقاق عام ١٩٢١ تتمثل أهميته فى خروج الرأسماليين منه ، تلك العناصر التى ظلت دائما بعيدة عن قيادة الوفد ، ويرتب على ذلك أن وجود العنصر الإقطاعى فى قيادة الوفد كان يبعد عن الطبقة الرأسمالية كل أمل فى تحقيق مصالحها بل ويهددها (٢٦) .

وخطورة الآراء السابقة أنها الى جانب تناقضها ، تعجل بتقسيم البورجوازية المصرية الكبيرة الى جناحين قبل أن يتم حدوث ذلك تاريخيا ، كما تضيق نظرتها حين تتخذ من وجود شخصيات بعينها تمارس نشاطا

---

F. O. 407/195, No. 30, Allenby to Curzon, Oct. 15, (٢٤)  
1922.

(٢٥) محمد السعيد انريس : حزب الوفد والطبقة العمالية ص ٥٢ - ٥٣ .

(٢٦) عبد العظيم رمضان : صراع الطبقات فى مصر ص ٢٢ .

اقتصاديا محددا بليلا على وجود تكتل على هذا الأساس يمثل جناحا متميزا، وفي تقديرنا أنهم جميعا كانوا من عناصر كبار الملاك الزراعيين ، الذين اتجه بعضهم الى استثمار امواله في مجالات أخرى ، صناعية وتجارية ، بجانب الأرض ، فلم يكن قد حدث تناقض واضح بين أبناء هذه الطبقة يؤدي الى انقسامها الى أجنحة على أساس تناقض المصالح . وبالتالي فليس دقيقا تماما ما قيل من أن تأسيس حزب الأحرار كان محاولة لايجاد حزب خاص لكبار ملاك الأرض عندما انفصل رجاله عن الوفد عام ١٩٢١ (٢٧) . والا لما بقي الوفد يعتمد على عناصر من كبار الملاك ، ولما انضم الى حزب الأحرار عناصر من الطبقة الوسطى ، من المثقفين وأصحاب المهن الحرة ، والتي لا تنتمي في الأصل الى طبقة كبار الملاك .

وهناك من يعتقد بأن انفصال هذه الجماعة عن الوفد يمثل انفصالا أيديولوجيا لمجموعة من المثقفين الليبراليين الذين لم يقبلوا الاستمرار مع سعد زغول، حيث بقيت معه العناصر الأخرى التي تؤمن بالتحرك القومي والرغبة في ممارسة السياسة بأسلوب سعد زغول ، وعلى ذلك فالمثقفين عن الوفد عام ١٩٢١ يمثلون لتجاهها أيديولوجيا مغايرا (٢٨) . ويضعف من هذا التكييف أنه اعتبر اشخاصا مثل المكباتي ولطفى السيد ومحمد علوبة محامين أو مهنيين ، هذا الى أنه جعل المثقفين حزبا واحدا في حين أنهم يمثلون قطاعا افقيا منتشرا في أي مجتمع يضم عناصر وطبقات مختلفة (٢٩) .

ويرى « بير » ان كبار الملاك اتخذوا خطوات نحو تشكيل تنظيم سياسي لهم ، كان اساسه المجموعة التي خرجت على الوفد عام ١٩٢١ وبعد عام من حدوث ذلك انفوا حزب الأحرار الدستوريين ، الذي ضم في قيادته أكبر وأشهر ملاك الأراضي في البلاد ، والعديد من العناصر الأرستقراطية بالإضافة الى قطاعات قليلة من العائلات التركية ، فهم اذن باختصار حزب

---

(٢٧) على بركات : الملكية الزراعية بين ثورتين ، ص ٦٦ .

(٢٨) Cantorí, L., The Organizational Basis of an Elite Political Party. The Egyptian Wafd, p. 319.

(٢٩) عاصم النسوتي كبار ملاك الأراضي ، ص ٢٢٦ .

في كبار الملاك الأكثر تقدما ، والبورجوازية الكبيرة المعتدلة ، التي نشأت في مقابل الحركة الجماهيرية للوفد (٢٠) .

وهذا التحليل على قربيه من الحقيقة يغفل استمرار وجود عناصر من كبار الملاك في الوفد ، بالإضافة الى أنه ينظر ، ككل الآراء السابقة ، الى حزب الأحرار على أساس المجموعة التي خرجت على الوفد عام ١٩٢١ ، وهي نظرة استاتيكية تنظر للحزب على أساس صورته عند التفكير في تأليفه ، ولا تنظر الى بقية العناصر التي اشتركت في تأسيسه بالفعل عام ١٩٢٢ ، والعناصر التي أيدته ودعمته فيما بعد ، وطوال تاريخه . وعموما لم يكن توسعنا اغفال التحليلات السابقة ، ونحن بصدد محاولة تكييف الحزب اجتماعيا من داخله ، وبناء على انتماءات قياداته وعناصره ، آخذين في الاعتبار أن الحزب قد انتابه ، ككل الجماعات السياسية ، نوع من التغير في تركيبه خلال العقود الثلاثة التي عاشها ، كما أن الخلاف داخل الوفد وقيادته عام ١٩٢١ لا يعدم أن يكون خلافا بين أبناء الطبقة العليا في مصر ، والتي كانت تتصدى للعمل السياسي ، كما كانت تدعم نفسها بكفاءات من الطبقة الوسطى ، وأن هذه الطبقة انقسمت على نفسها في خوضها لمعترك الحياة السياسية ، فهو إذن صراع داخل الطبقة الواحدة - بصرف النظر عن نوعية نشاطها - على مركز السلطة أو القوة السياسية ، تماما كالمناقشة بين أبناء المهنة الواحدة ، عند سكون أصحاب المهن الأخرى .

ولتكيف الأقرب الى الدقة في تقديرنا أن حزب الأحرار الدستوريين قد تألف أساسا من صفوة من المصريين ، والصفوة هنا بمعنى الجماعة الوظيفية ، المهنية أساسا والتي تتمتع بمكانة اجتماعية عالية ، بغض النظر عن أسباب ذلك ، وأيضا بمعنى الطبقة العليا المؤلفة من أنجح أفراد المجتمع وأقدرهم غنى الانجاز ، سواء كانت صفوة حاكمة تضم الذين يلمعون دورا بارزا ومباشرا في سياسة المجتمع ، أو صفوة غير حاكمة تتألف من الذين لديهم قدرات ومواهب خاصة (٢١) ، وتغنى الصفوة بالنسبة للمجتمع المصري

---

Baer, G., A History of Landownership. p. 145.

(٢٠)

(٢١) بوتومور : الصفوة والمجتمع ، ص ٩ ، ٣٢ ، ١٥٧ ، انظر تمييزه بين

المثقفين والانتلجنسيا واعتبارهما من « الطبقة المتوسطة الجديدة » ص ٨٦ - ٨٧ .

خلال الربع الأول من القرن العشرين ، طبقة الأعيان من كبار ملاك الاراضي ، من اصول زراعية ، وبعضها من اصول يديوية ، تشغل غثات منها يشئون المال أو الصناعة والتجارة ، وتضم الطبقة المصريين الاتحاح الى جانب المتحصرين ، الى جانب بقايا من العناصر التركية القديمة ، كما تضم هذه الصفوة جناحا من المثقفين وكبار موظفى الدولة واصحاب المهن الحرة وغيرهم ، وهذا الجناح يمثل في معظمه - في حالة حزب الأحرار - أبناء لطبقة الأعيان . وبالنسبة للتدرج الاجتماعى فانها تمثل الشرائح العليا من الطبقة الوسطى فما فوقها ، وإن لم تكن هناك حدود فاصلة بين الطبقة وأبنائها ، فإن ضرورة تشريح الحزب سوف تقتضيها وضع مثل هذه الفواصل التى هى وهمية في الواقع .



### ولا - كبار الملك :

إذا حاولنا أن نحلل تركيب حزب الأحرار الدستوريين على ضوء التوصيف السابق ، وعلى ضوء الخريطة الاجتماعية لمصر ، فإننا سوف نعلم في البداية على كونهم رؤساء العائلات وأبناء البيوتات ، كما نعلم أنفسهم ، الذين يمتلكون الثروة والعقارات والجاه ، وتنحصر فيهم مناصب العمدة ومشيخة القرى والقضاء وما فوق ذلك من مناصب الإدارة ، وسوف نجد أن أكثر من شخصية من شخصيات الحزب البارزة كانت تنتمى لعائلة واحدة ، وأول مثل لذلك عائلة محمود باشا سليمان بأسقوط ، رئيس حزب الأمة ووالد كل من محمد محمود ، وكيل حزب الأحرار ورئيسه الثالث ، وحفنى وعبد الرحمن محمود من قيادات الحزب كذلك . وكان والدهم عمدة لابی تيج وساحل سليم ، بينما كان جدهم مديرا لقنا في عهد عباس الأول وأحد أول أربعة من المصريين نالوا رتبة الباشوية ، وكانت تتراوح ملكية الأسرة في البداية بين ٥٠٠ - ١٠٠٠ فدان على عهد جدهم ، زادت حتى بلغ ماورثه محمد محمود وحده ١٦٠٠ فدان عن أبيه ، وغنى عن الذكر أن مناصب الإدارة والقضاء ، وعضوية المجالس النيابية لم تخرج عن

المائلة (٢٢) • وتليها عائلة عبد الرازق بالمنيا، والتي توفي عميدها (أحمد أمفدى عبد الرازق) تاركا ثلاثة أبناء، ارتفعت أملك الأسرة في عهدهم إلى ٦٥٢٠ فداناً وأصبح عميدها حسن باشا عبد الرازق (الكبير) الذى كان قاضياً لأبى جرج، ووكيلاً لحزب الأمة، ثم انتخب خمسة من أقطاب حزب الأحرار الدستوريين، وهم: حسن باشا (الأبن)، ومحمود باشا، وحسين باشا، والشيخان مصطفى وعلى، وبيت عبد الرازق من أعرق وأشهر بيوتات مصر، وكان أكبر عضد لحزب الأحرار الدستوريين، سواء برجاله أو بماله (٢٢) •

أما عائلة أباطة بالشرقية، وهى من مشايخ البدو التى تنتمى لقبيلة العائد، وبإثبات من العائلات التى منحت الإقطاعيات لتوطيئها، وكان أول عميد للأسرة هو حسن أمّا أباطة، الذى كان يمتلك ٤٠٠٠ فدان، حيث توفي ليصبح العميد سيد باشا أباطة - وهو الجد المباشر لإبراهيم دسوقي أباطة باشا، سكرتير حزب الأحرار الدستوريين وأحد أقطابه للكبار - وقد دوفى سيد باشا عام ١٨٧٦ عن ٦٠٠٠ فدان، وترك لابنه سليمان باشا نحو ألفى فدان وحده، وقد اشترك الأخير فى تأسيس حزب الأحرار، إلى جانب دسوقي أباطة، واشترك معهما فى تأسيس الحزب إسماعيل باشا أباطة، ومحمد باشا عثمان أباطة، ومحمد بك صادق أباطة، (والأخيران من مؤسسى حزب الأمة) وسليمان بك محمد، وسليمان بك حسن ود بهجت

---

(٢٢) السياسة ٢٨ يناير ١٩٢٩ ترجمة محمود باشا، أحمد زكريا: حزب الأمة ص ٧٩، عاصم الدسوقي: كبار ملاك ص ٢٠ - ٢١، ثم ترجمة لمحمد محمود فى: F. O. 407/206, Report on Personalities, May 6, 1937.

(٢٣) المصور ٢٦/٤/٩٤٠ (ثروة الأسرة) ثم Deeb, M, Party Politics, p. 77.

وعلى عبد الرازق: من أثار مصطفى، عن المقمة ص ٦، أحمد زكريا: حزب الأمة ص ٩٧ وعن ملكياتهم كذلك عاصم الدسوقي: السابق، ص ٢٠ - ٢١، على بركات: الملكية بين ثورتين ص ٢٦، ويذكر أن أملك العائلة تتراوح بين ١٠٠٠ - ٥٠٠٠ فدان - وعن بيت عبد الرازق انظر: زكى عبد المقادر، اقدام، ص ١٢٢ وأحمد أمين حياته ص ١٠٧ •

اباطة (٢٤) . وكذلك عائلة عبد الغفار بالمخوفية ، وكان عميدهم محمود بك عبد الغفار ، عين أعيان تسلا ، وعضو مجلس إدارة حزب الأمة ، وكان قد تقلب في مناصب الإدارة ثم استقال ليشراف على ممتلكات الأسرة ، ومن أقطاب هذه الأسرة الذين اشتركوا في تأسيس حزب الأحرار ، أحمد عبد الغفار وعيسى إبراهيم عبد الغفار ، ثم حسنين عبد الغفار وأخيوا عبد السلام عبد الغفار ، وكان أحمد باشا عبد الغفار أحد وزراء الحزب لأكثر من مرة ، وقد بلغت قيمة ثروته ١٠٥٨ فداناً عام ١٩٤٨ (٢٥) أما عائلة خشبة بناسيوط ، فكانت ممن تتراوح ملكياتهم بين ١٠٠٠ - ٥٠٠٠ فدان ، وكان من أقطابها الذين أسسوا حزب الأحرار سيد باشا خشبة ، الذي كان يمتلك وحده نحو ألف فدان ، كما انضم للحزب من نفس الأسرة أحمد محمد خشبة عام ١٩٢٩ ، وصار نائباً لرئيسه ومرشحاً لرئاسته (٢٦) . أما عائلة دوس خلة بناسيوط والنيا والتي بلغت ممتلكاتها نحو ألف فدان ، فقد اشترك من رجالها في تأسيس حزب الأحرار توفيق دوس وهيب دوس ، وقد تقلد الأول الوزارة ممثلاً للحزب عام ١٩٢٥ (٢٧) .

(٢٤) من حديث الاستاذ ثروت اباطة نجل نسوحي باشا اباطة ، بمنزل سياسته في أول ديسمبر ١٩٨٠ ، وانظر : Baer, Op. Cit., p. 58. حيث يضيف انه لم تأت نهاية القرن التاسع عشر حتى كانت حوالي ٢٠ عزية تحمل أسماء مختلفة من العائلة الاباطية ، لويس عوض : تاريخ الفكر المصري من عصر اسماعيل ص ٣٢٥ - عاصم النسوحي : السابق ، ص ٣٠ ، على بركات : السابق ص ٢٦ ، نكرا أن ممتلكات الأسرة تتراوح بين ٥٠٠٠ - ١٠٠٠٠ فدان

(٢٥) أحمد زكريا : حزب الأمة ص ٩٩ - ١٠٠ ، المصري ١٢ ، ١٦ ، ١٧ نوفمبر ١٩٥٣ التحقيق معه في محكمة الثورة ، السياسة الاسبوعية ، ٢٥ ديسمبر ١٩٢٦ .

F. O. 407/203, Enc. in No. 3; Not on Members of New Cabinet July 4, 1926 and 206, Report on Personalities May 6, 1927. (٢٦)

(٢٧) عاصم النسوحي : السابق ص ٣٠ - ٣١ ، على بركات : السابق ص ٢٤ ، وليس دقيقاً ما نكر من انه ينتمى للطبقة الوسطى من سكان المنى على اعتباره انه لا يمارس الزراعة ، ويمتلك المعاماة Deeb, M., Op. Cit., pp. 77. لأنه كان من كبار الملاك قبل أي شيء .



أما عائلة يكن ، المنحدرة من أصل مقدوني ، التي تزوج مؤسسها من أخت محمد علي الكبير ، فقد انتمى إليها علي يكن ، أول رئيس لحزب الأحرار ( وهو ابن خليل بن إبراهيم ابن أخت محمد علي ) ، وكان أبوه قد تقلب في مناصب الإدارة حتى وظيفته وكيل الوزارة ، وقد امتلك علي باشا وحده نحو ألف فدان بالديقيلية (٢٨) كما كان من رجال هذه العائلة من أقطاب حزب الأحرار أحمد صحت باشا يكن ، أول وكيل للحزب ورئيس شركة صحيفته ، وكان من كبار الملاك مما أهله ليكون رئيسا لبنك مصر وغيرها من المناصب المالية والمصرفية ، كما اشترك في تأسيس الحزب من نفس العائلة فتحي بك يكن (٢٩) . يضاف الى ما سبق عائلة أبو حسين بالمتوفية والغربية ، والتي تتراوح ملكياتها بين ١٠٠٠ - ٥٠٠٠ فدان ، ومن أبرز الأسماء التي ساهمت فيها في تأسيس حزب الأحرار محمود بك أبو حسين ، الذي كان يملك وحده عام ١٩١٤ نحو ألف فدان ، ثم محمد السيد وعباس وعبد الجواد أبو حسين (٤٠) .

وهناك عائلات تعتبر أصغر ملكية ولكن حاز رجالها نفس المراكز الاجتماعية وساهمت في تأسيس حزب الأحرار الدستوريين ، وكانت ملكياتها تتراوح بين ٥٠٠ - ١٠٠٠ فدان ، مثل عائلة العلالي بالديقيلية ومن أشهر رجالها بالحزب عبد الحليم وحامد العلالي ، وعائلة رشيد ، ومن رجالها مصطفى بك رشيد ، وإبراهيم بك رشيد وحسن بك رشيد ، ثم عائلة مرعي بالشرقية ، ومن رجالها حسنين بك وحسين بك مرعي ، وكذا عائلة رسلان

---

F. O. 407/203, Enc. in No. 3 Notes on Member.. July (٢٨)  
4, 1926 and 371/1964/15252, April 6, 1914.

F. O. 407/223, Enc. in No. 3, July 10, 1939. وعن منحت يكن انظر  
حيث ذكر أنه كان يحيى في بيته تذكيات عهد الاتراك المقصرون ، وانظر : السياسة الاسيوية ٢٧/١١/١٩٣٧ ، السوادي : البرلمان في الميزان ص ١٦٧ - ١٦٨ .  
(٢٨) أحمد بيلى : علي باشا ص ٥٨ - ٦٥ ، السياسة ٢٢/١٠/١٩٣٣ ، المقدم ٢٤ أكتوبر ٢٢ .

(٤٠) عاصم النحوي : المتابع ص ٣٠ - ٣١ . السوادي : البرلمان في الميزان ص ٢٨١ .

بالغربية ومن أقطابها عبد المنعم بك رسلان عضو مجلس إدارة الحزب (٤١) . وكذلك عائلة محفوظ بأسبيوط ، وقد زويت حزب الأحرار بالعديد من رجاليتها الذين تولوا مناصب كبيرة داخله ومن أشهر رجالها رشوان محفوظ باشا ، الذى أصبح وزيرا عن الحزب ، ومحمد باشا محفوظ من كبار مؤسسيه (٤٢) .

ويضاف الى هذه العائلات أسماء بعينها من كبار الملاك ممن أسهموا في تأسيس الحزب واشتركوا في مجلس إدارته من أمثال : عبد اللطيف المكباتى ، الذى كان والده أحد كبار الملاك بالدقهلية وقد أورثه خمسمائة فدان (٤٣) ، وكذلك محمد باشا البدر اوى الذى كان من كبار ملاك الغربية (نحو ١٣ ألف فدان) (٤٤) وكذلك أمين بك خياط ، وعائلته من كبار ملاك أسبيوط ، وكانت تمتلك نحو ٢٠ ألف فدان ، وقلينى فهمى باشا ، الذى كان يمتلك عام ١٩١٤ نحو ٥٠٠ فدان وهو من أصل أحد الرقيق (٤٥) ، وصالح اللوم الذى كان من كبار البدو الذين تم توطينهم وأصبح من كبار الملاك وعضوا في الجمعية الزراعية المصرية (٤٦) . بالإضافة الى عناصر تنتمي لأصل تركى مثل محمد محب باشا وقد تقلب في مناصب الحكومة العالية وكان أيضا من كبار الملاك (٤٧) . وكذلك جعفر باشا ولى ، الذى لم يشترك في تأسيس الحزب وان كان قد صار من أكبر رجالته ومثله في الوزارات ، وهو من أصل شركسى تربى في قصر الخديو توفيق وكان والده موطفا به ومن كبار الملاك (٤٨) يضاف الى هؤلاء جميعا

---

(٤١) دار الوثائق : تقارير الامن عن الأحزاب ٢٢ - ١٩٢٣ المحفوظة الاولى .  
عاصم المسوقى : السابق ، ص ٣٠ - ٣١ .

(٤٢) عن محمد باشا انظر : 371/1964/15252 وترجمة لرشوان محفوظ في :

F. O. 407/223, Enc. in No. 3, July 10, 1939.

F. O. 371/1964/15252, April 6, 1914.

(٤٣)

F. O. 141/747/8953, April, 1919.

(٤٤)

F. O. 407/233, Enc. in No. 3; July 10; 1939. : ترجمة له في

Deeb, M., Op. Cit., pp. 77-78.

(٤٦)

Deeb, M. Loc. Cit.

(٤٧)

F. O. 407/233, Enc. in No. 3, July 10, 1939. : ترجمة له في

ثم المياسة الأسبوعية ١٥ مايو ١٩٢٧ ، الموالدى : مصدر سابق ص ١٧٥

على الخزلاوى ، الذى كان من كبار الملاك فى الغربية ، وكان يمتلك نحو خمسة آلاف فدان (٤٩) ، ونعمان باشا الأعصر ، كبير أعيان المحلة الكبرى وعصبتها (٥٠) ، وصليب سامى ، الذى كان من أكبر بيوتات الأقباط ، وكانت أسرته تمتلك نحو ١٥٠٠ فدان ، وكان عضواً بمجلس إدارة الحزب عام ١٩٢٦ وإن كان قد تركه فى أوائل الثلاثينات (٥١) . كما أن هناك طائفة من أبناء كبار الملاك من محامى الحزب وكبار مفكره كلطفى السيد والدكتور هيكى ومحمد علوبة وإبراهيم الهلباوى (٥٢) وتجدر الإشارة الى انه كانت توجد بين قيادات الحزب عناصر لانتتمى الى فئة كبار الملاك مثل عبد العزيز فهمى ، ومحمد كامل البندارى ، فلم تكن ملكية الأول تزيد عن ستين فدانا ، كما انه كان قد نشأ عصامياً فقيراً لم يكمل تعليمه الا بعد ان وُظف بالحكومة ، أما الآخر فلم يرث سوى بضعة قراريط من الأرض (٥٣) .

وينبغى الإشارة الى أن هذه الشخصيات جميعها لم يقتصر دورها على تأسيس الحزب ، فقد انخرط رجالها فى جهازه التنظيمى على امتداد تاريخه ، ولعبوا دورهم فى توجيه سياسته ، مع ما يعنيه ذلك بالنسبة لوضعهم الاجتماعى (٥٤) ، كما أن أرقام الملكيات الواردة وإن كانت قد اقتصرت على مصادر الربع الأول من القرن العشرين أى فى فترة تأسيس

---

F. O. 371/1964/15252, April 6, 1914. (٤٩)

(٥٠) محافظ عابدين بنار الوثائق ، محافظة ديوان جلالة الملك ٢٦ - ١٩٢٨ .  
ثم روزاليوسف ٣ نوفمبر ١٩٢٧ ، السياسة ١٨ يناير ١٩٢٦ .

(٥١) السوادى : البرلمان فى الميزان ص ١٨٤

(٥٢) يصنف « ديب » العيينين منهم على أنهم من الطبقة الوسطى ساكنة المدينة  
ومن اصحاب المهن والخدمة المدنية Deeb, Op. Cit., p. 77.

(٥٣) عن فهمى : انظر السياسة فى ١٠ يناير ١٩٢٦ والنداء فى ٦ مارس ١٩٥١ ، وعن البندارى : السياسة فى ٦ فبراير ١٩٢٨ .

(٥٤) انظر نسبتهم فى مجالس إدارة الحزب فى كتاب « ديب Deeb ، السابق ص ٧٧ ، ثم كتاب عاصم النمسوقى : السابق ص ٢٢٧ .

الحزب ، فليس معنى ذلك ثباتها ، ذلك أن المالكيات قد نمت بشكل أو بآخر من خلال النشاط الاقتصادي والسياسي في الفترة التالية ، ولعلنا لاحظنا أن هذه العائلات قد ضمت بين صفوفها عائلات تركية الأصل أو متحصرة كمعائلات يكن ومحب وولى ، ممن اشتركوا في تأسيس الحزب وقيادته ، ولهذه المسألة دلالة خاصة تتمثل في أن أعيان المصريين حتى أواخر القرن التاسع عشر كانوا يراحمون بقايا العناصر التركية والشركية ذات الطابع الأرستقراطي ، وينفسون عليهم أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية ، ولكن مع تطور أوضاع مصر خلال الربع الأول من هذا القرن ، حسمت المنافسة لصالح المصريين من الأعيان ، في الوقت الذي توقف فيه تدفق الأتراك على مصر ، ومع نمو طبقة الأعيان المصرية وظهور أبنائها من المتعلمين ، الذين استعاض بهم عن الأتراك في تسيير الجهاز الحكومي ، إلى جانب إعلان الحماية البريطانية على مصر ، لنتى أنهت السيادة العثمانية ، في الوقت الذي تبنت فيه طبقة الأعيان أساليب وعادات الطبقة التركية القديمة ، وأصبحت إليها ، ومن ثم حل اللثام والتعارن محل المنافسة بين الفئتين .

وقد لاحظنا كذلك أن الكثيرين ممن وردت أسمائهم ضمن فئة كبار الملاك قد تولوا مناصب الإدارة ، واشتغلوا في الأعمال المصرفية والتجارية والصناعية . بل إن منهم من اتخذ المحاماة مهنة له ، فلم يكونوا مجرد ملاك زراعيين يمارسون الزراعة أو يشرفون عليها فحسب ، بل كانوا ملاكاً متغيبين . يضاف إلى هذا كله أنهم « كحزب عائلات ، كانوا يعتقدون اجتماعات الحزب في منزل إحدى هذه العائلات ، كمَنْزِل آل عبد الرزق كما كانت هذه العائلات ترتبط مع بعضها بئاواصر القربى والمصاهرة ، كالعلاقة التي كانت تربط بين عائلتي لطفى السيد وهيكَل ، وبين عائلات محمود سليمان وخشبة وعبد المجيد صالح ، إلى جانب الصلات التي تربط بين عائلات محفوظ وجاد الرب وقرشى وأبو رحاب وسلطان والشريعي وأبو مناع الخ (٥٥) وكان « حق الأسرة » يراعى عند توزيع المناصب

---

(٥٥) انظر اجتماعات الحزب بدار عبد المرازق ، الأهرام ٢٨ يونيو ١٩٢٨ ، ٢٧ / ٨ / ١٩٢٩ ، خشبة ابن خال محمد محمود ، والأخير ابن عم عبد الحميد صالح على سبيل المثال . انظر صوت الأحرار أول أغسطس ١٩٤٥ ، الأهرام ٢٨ يونيو ١٩٢٨ تراجع لمحمد محمود وعبد الحميد صالح .

(٥٦) ، بالإضافة الى أن الحزب كان يغذى نفسه باستمرار باشقاء وابناء  
أقطابه (٥٧) .

أما فئة رجال المال والتجارة والصناعة داخل طبقة الأعيان ، فخير من  
يمثلها داخل الحزب أحمد مدحت يكن ، الذى كان من مؤسسى بنك مصر  
ثم أصبح رئيسا لمجلس إدارته ، كما كان أول رئيس لمجلس إدارة البنك  
المقارى المصرى (٥٨) ، وكان أحد أعضاء المجلس الاقتصادى المصرى (١٩٢٢) ،  
ويوسف أصلان قطاوى ، عضو مجلس إدارة الحزب ، واليهودى المتمصر الذى  
كان مديرا للعديد من الشركات وخاصة شركة كوم أمبو ، كما كان أحد  
ثلاثة من المصريين الذين أسسوا لجنة التجارة والصناعة ( ١٩١٦ ) وكذلك  
كان عضوا بمجلس إدارة بنك مصر ، وأحد الثمانية الذين وقعوا عقد  
تأسيسه (٥٩) . وكذلك أمين باشا يحيى ، ابن أحمد يحيى كبير تجار  
الاسكندرية ، والذى أسس مشروعات عقارية كبيرة وكان يتاجر مع الحكومة.

(٥٦) عندما أزعج خشبة الاستقالة من وزارة سرى الثانية ( ٤١ - ١٩٤٢ ) طلب  
هيلكل بأن يحل محله حفيى محمود ، وفاء لذكرى محمد محمود ووفاء لحق الأسرة ،  
وثائق عابدين ، تقارير الأمن تقرير فى ٢ يناير ١٩٤٢ ، كما سعى الحزب لاستقطاب  
محمود محمد محمود وتركوا له مكانا فى مجلس إدارة الحزب ( تقارير الأمن :  
١٩٤١/٣/٢٩ ، عن دار الوثائق القومية ) .

(٥٧) ومن أمثلتهم : محمد مراد ابن السيد عبد الحميد البكرى ، وحسن رشوان  
محمود ومحمد عبد العزيز فهمى .

(٥٨) F. O. 407/223, Enc, in No. 3 July 10, 1939. وانظر أيضا  
السياسة الأسبوعية ٢٧ / ١١ / ٢٦ ، ومحمود متولى : تطور الرأسمالية ص ١٧٨ ،  
على بركات : السابق ص ٤٢ ، وأضاف أنه عام ١٩٢٧ اشتركة فى تأسيس الشركة  
المساهمة لتجارة وحلج القطن وشركة مصر للنقل والملاحة .

(٥٩) F. O. 407/233, Enc, in No. 3, July 10, 1939, 371/  
20916/1989/815/16.

وقد أضافت صحيفة المحروسة ( ٢٥ / ١ / ٢٤ ) « أنه وإن كان من الزغايا المصريين  
إلا أنه إسرائيلى قبل كل شيء ومن رجال الأعمال التجارية قبل أن يكون من الساسة .  
ولعل هذا يفسر انسحابه من الحزب واشتراكه فى حكومات أحزاب مختلفة فيما بعد  
بعضها كانت خصوما للأحزاب المستوريين » .

وكان أمين أحد الثلاثة الذين أسسوا لجنة التجارة والصناعة أيضاً ، وكان أحد كبار المساهمين في أول شركة مصرية لتصدير الأقطان (١٦٠) ، ومن كبار رجال المال أيضاً كان زكريا باشا مهران ، الذي انضم إلى الحزب عام ١٩٢٨ ، وظل عضواً بمجلس إدارته ، وكان عضواً بمجلس إدارة بنك مصر ، ورئيساً بمجلس إدارة شركة مصر للطباعة ، وكان أحد أعلام الاقتصاد المصريين ، وعضواً في عشرات الشركات التابعة لبنك مصر وصاحب آلاف الأسهم فيها (١٦١) كما كان أمين صندوق الحزب عام ١٩٢٩ ، على اسلام باشا ، عضواً بمجلس إدارة بنك مصر ، وصاحب مصانع للقرى المحركة والوندات الكهربائية والنسيج وغيرها (١٦٢) . وقد ضم الحزب من كبار تجار القطن عبد العزيز رضوان ، وعبد المنعم رسلان وعلى المنزلاوى (١٦٣) . بالإضافة إلى عدد من أعضاء الشركات الصناعية كمحمد البدرأوى وسيد خشبة وتوفيق دوس وغيرهم (١٦٤) . وإذا كان اسماعيل صدقي قد انضم للحزب في فترة من فترات تاريخه ، فان نشاطه التجاري والصناعي معروف بما فيه الكفاية ، بدءاً بعضوية لجنة التجارة والصناعة ( ١٩١٦ ) ورئاسة اتحاد الصناعات ( ١٩٢٢ ) . وحتى احتلاله مراكز رئيسية في تسع عشرة شركة عام ١٩٤٦ (١٦٥) . وإذا كان متوسط عدد أعضاء مجلس إدارة الحزب يتألف من ثلاثين عضواً ، فان الشخصيات السابقة تمثل نسبة الثلث منها تقريباً ، بالإضافة إلى أن منهم من تولى منصب وكيل الحزب ( مدحت يكن ) وأمين صندوقه ( على اسلام ) . وقد لاحظنا أن الحزب على امتداد

---

(١٦٠) أحمد زكريا : حزب الأمة ص ٦٨ ، محمود متولى : السابق ص ٩٥ ، على بركات : السابق ص ٤٢ .

(١٦١) السياسة ٢٤ / ١١ / ٤٧ ، ٨ / ٢ / ٤٩ ، الاثنين ١٣ / ١٠ / ٤٩ ( زملائي أصحاب الملايين بقلم زكريا مهران ) .

(١٦٢) الأهرام في ١٥ أبريل ١٩٢٧ .

(١٦٣) Deeb, Op. Cit., p. 77. ووصفهم بأنهم من البورجوازية التجارية ،

الحلوية وعن المنزلاوى أنظر F. O. 371/1964/15252, April 6, 1914.

(١٦٤) على بركات ، السابق ص ٤٢ ، وعن دوس أنظر F.O. 407/233, loc. cit.

(١٦٥) السياسة في ٤ يونيو ١٩٤٦ .

تاريخه لميطم نفسه بنواصر أخرى من هذه الفئات ، باستثناء على اسلام  
وزكريا مهران ، اللذين كانا أصلا من كبار الملاك ، فلم ينضم اليه أحد من  
كبار المال والصناعة الذين شكلوا خلال الثلاثينات والا ربعينات ، قطاعا  
متميزا بدت مصالحه تختلف نسبيا عن مصالح كبار ملاك الأراضي .

## ثانيا - المثقفون :

ويتميز الأساس الثقافي والفكري لحزب الأحرار بسمتين واضحتين ،  
أولهما أن مثقفيه من أبناء الأعيان القادرين ماديا ، الذين وفرت لهم وضعيتهم  
الاجتماعية فرصة استكمال مراحل التعليم وخاصة في أوروبا على نفقة  
عائلاتهم ، وما سوف يترتب على ذلك من بلورة قنوات فكرية معينة لديهم  
وتبنيهم لاتجاهات ثقافية لبرالية ، وثانيهما : أن هؤلاء المثقفين هم تلاميذ  
مدرسة « الجريدة » بل هم الامتداد العلماني لجماعة الشيخ محمد عبده ،  
أو هم بمعنى أدق امتداد لطفي السيد وقاسم أمين وفتحى زغلول وغيرهم من  
صفوة اللبراليين ، الذين كانوا شبانا في عصر « الجريدة » ، التي كانت  
تستكتبهم وتنشر لهم ويوحى رجالها اليهم بالأمكار والاتجاهات الثقافية  
والفكرية ، ويضاف الى ذلك كله اتصالهم بالفكر الأوربي ومذاهبه السياسية  
والاجتماعية من قريب ، وتأثرهم به بشكل أو آخر .

واذا جاز لنا اتخاذ تلقى الكثير منهم تعليما نظاميا في مدارس الحقوق  
والقانون سواء في مصر أو أوروبا ، مقياسا من مقياس ثقافة العصر ، حيث  
كان هذا النوع من الدراسة هو أسبق أنواع التخصصات ، باعتباره يؤهل  
الفرد الى أعلى مناصب الدولة ، كما يعده للعمل الحر في المحاماة أو الصحافة  
والكتابة وغيرها ، وبالتالي فإن معظم مثقفي الحزب كانوا مثقفين بثقافة  
العصر بهذا المعنى (١٦) ، وقد ضمت قيادة حزب الأحرار ما يقرب من خمسة  
وعشرين (١٧) - وعلى رأسهم اثنان من كل من رؤسائه ، وسكرتيريه

(١٦) انظر : أحمد زكريا ، حزب الأمة من ١٠٢ - ١٠٦ ، حول المناخ الثقافي

لحزب الأمة ، ومدرسة الجريدة .

(١٧) وهم : عبد العزيز فهمى - ميكل - مدحت يكن - حسين عبد الرازق -

مصمود عبد الرازق - جعفر ولى - لسوقى اباطة - توفيق نوس - محمد علوبة -

ووكلائه - يحملون شهادة الحقوق ، بالإضافة الى العناصر الشاببة التي طعم الحزب نفسه بها فيما بعد . كذلك ضم الحزب ثلاثة من كبار المهندسين تولى لثلاث منهما مناصب الوزارة - وهم عبد الحميد سليمان ، وعبد القوى احمد ، وجمال فهم ، وان لم يشتركوا في تأسيس الحزب ، كما لم تستمر عضويتهم به (٦٨) . كذلك ضم الحزب عددا من كبار الأزهريين ، ممن تخرجوا من الأزهر وعملوا به ، وعلى رأس هذه الفئة من المثقفين الشيخ مصطفى عبد الرزاق ، الذي تقلب في وظائف التدريس بالأزهر والجامعة المصرية حتى أصبح شيخا للأزهر ( ١٩٤٥ ) ( ٦٩ ) ، ثم أخيه الشيخ على عبد الرزاق . صاحب كتاب « الاسلام وأصول الحكم » ، بالإضافة الى السيد عبد الحميد البكري ، انذى تربي في الأزهر ، وكان نقيباً للإشراف ، وصار شيخا لمشايخ الطرق الصوفية ( ١٩٠٨ - ١٩٢١ ) ( ٧٠ ) ، ثم الشيخ محمد بخيت ، الذي كان مفتيا للديار المصرية ، بالإضافة الى فئة تلقت تعليمها في البداية في الأزهر مثل محمد باشا صالح وابراهيم الهلباوى وغيرهما ( ٧١ ) . كما انضم الى الحزب الشيخ رضوان السيد بشتة ، عضو مجلس الادارة عام ١٩٤٢ ، وكان مدرسا بكلية اللغة العربية ( ٧٢ ) . وهكذا تبدو فكرة « الصفوة » في

---

= صليب ساسى - الكتباتى - زكريا مهران - البندارى - اسماعيل زهدى - عبد الفتاح يحيى - احمد خشبة - زكريا نامق - محمد محب - عبد المجيد صالح - لطفى السيد - اسماعيل صدقى .

(٦٨) عن عبد الحميد سليمان خريج مدرسة الهندسة الملكية انظر F. O. 407/233, Loc. Cit. وينفس الوثيقة ترجمة لعبد القوى احمد وهو خريج مدرسة الهندسة ايضا شعبه الرى ، اما جلال فهم فهو احد خريجي الزراعة العليا ، انظر الاهرام ٢٨ يونيو ١٩٢٨ ، السياسة ٢٦ نوفمبر ١٩٤٧ .

(٦٩) على عبد الرزاق : من اثار مصطفى ص ٥٧ ، السياسة ٢٨ ديسمبر ١٩٤٥ .

(٧٠) السياسة الاسبوعية ٢٢ ليريل ١٩٢٧ ، السياسة ٣٢/٨/١٤ ( وفاته ) .

(٧١) عن الهلباوى انظر احمد زكريا : السابق ص ١٠٦ هـ ١٠٤ ، عن محمد صالح ، السياسة ١٠ يناير ١٩٢٦ ( وفاته ) .

(٧٢) وثائق عابدين ، تقارير الامن ، مذكرة فى ١٥ / ١ / ١٩٤٢ ومحافظ الاحزاب ، الاولى قائمة مؤسسى الحزب .



تمثيل الأزهريين ورجال الدين الاسلامي في الحزب (المتقى وشيخ الأزهر وشيخ مشايخ الطرق الصوفية) كما أن هناك فئة تلقى تعليماً أوروبياً ومن رجالها عدلى يكن ، الذى بدأ دراسته فى الأستانة ثم استكملها بالمدارس الأجنبية بمصر ، ومحمد محمود ، الذى استكمل تعليمه فى كلية باليول باكسفورد حيث درس علوم السياسة والتاريخ ونال شهادة بذلك والدكتور ميكل الذى حصل على الدكتوراه فى الاقتصاد السياسى من باريس عام ١٩١٢ ، كما درس فى أكسفورد كلا من حفنى محمود وأحمد عبد الغفار من قادة الحزب وإن لم ندلنا المصادر على نوع أو درجة تخصص كليهما (٧٢) .

وقد ضم الحزب عند تأسيسه أربعة من الأطباء المعروفين ، منهم وكيله حافظ عفيفى ، والدكتور على إبراهيم والدكتور محمد سامى كمال ، والدكتور أحمد رشيد عبد الله ثم ضم ( ١٩٤٩ ) الدكتور محمود ماهر ، كبير الأطباء الشرعيين السابق (٧٤) ، ويضاف الى هؤلاء العديد من الأطباء الشبان الذين انضموا للحزب خلال الأربعينات ومنهم د . محمد مرتضى الراغى . د . محمود رأفت ، د . محمد مصطفى المكاوى ، د . سعيد فهمى ، د . رياض حسنين (٧٥) .

كذلك ضم الحزب بين صفوفه ثلاثة من العسكريين وهم : اللواء يوسف عبد الرحيم ( بالمعاش ) ، وكان وكيلاً للجيش الم رابط ووكيلاً لمصلحة السجون ، وقد انضم للحزب فى ديسمبر ١٩٤٤ ، ثم اللواء حسن عبد الوهاب واللواء أحمد عطية ، اللذين انضما فى فبراير ١٩٤٦ ، وقد أصبح الأخير وزيراً للدفاع الوطنى فى نفس العام (٧٦) .

---

(٧٢) أحمد بيلى : عدلى باشا ص ٥٨ - ٦٥ ، عن محمد محمود أنظر السياسة أول فبراير ١٩٤٩ وحياته العلمية والوظيفية. F. O. 407/233, Op. Cit., p. 196. وقد نكر فيها أنه حصل على المرتبة الثانية فى التاريخ . عن حفنى محمود (السياسة ٢٤ / ١١ / ٣٧ ) وعن عبد الغفار ( السياسة الأسبوعية ٢٥ / ١٢ / ١٩٢٦ ) . (٧٤) أنظر ترجمة حافظ عفيفى فى : F, O, 407, Op. Cit., p. 9. ومحاكمات الثورة ، الكتاب السادس ص ١١٤٩ ثم السياسة ١٢/٨ / ٤٩ عن محمود ماهر . (٧٥) السياسة الأسبوعية ، ٤ / ١١ / ١٩٤٤ . (٧٦) السياسة ١٢/٨ / ٤٤ ، ٢/٣ / ١٩٤٦ ، ١٢/١١ / ١٩٤٦ .

وإذا كنا قد استخدمنا لفظ «المثقفين» هنا بما يقابل عناصر الانتلجنسيا بهمعناها العام ، أى بمعنى المتعلمين ذوى الشهادات الدراسية ، أو الذين تلقوا تعليمًا جامعيًا املهم للاستغفال بالمهن الفنية العليا ، أو اشتغلوا بمهن غير يدوية ، كالمحاميين ورجال الدين والأطباء والمهندسين ، إلا أن المثقفين يضمون فئات قد تنطبق عليها التسمية بشكل أرق ، وهى فئات الكتاب والفكرين ، الذين اهتموا بالكتابة وكان لهم إنتاج فكرى أو ثقافى ممن يتعاملون بشكل مباشر مع الأفكار على المستويين النقدى والابداعى ، سواء بالتعبير عن ذلك فى الصحف أو بتأليف الكتب ، وهؤلاء سوف نميزهم عن غيرهم باعتبارهم فئة من « الكتاب » الى جانب فئة المحامين الذين كانت للحماية مهنة لهم طوال حياتهم أو لفترة منها ، وأخيرا فئة أصحاب المناصب للذين انخرطوا فى الجهاز البيروقراطى للدولة ، بدءا بالوظائف المساعدة أو المعاونة وحتى تولى المناصب السياسية فى الوزارة ورئاستها .

وإذا كان مثقفو حزب الأحرار الدستوريين قد تميزوا بوجود هذه الفئات الثلاث بين صفوفهم ، فإن الكثيرين منهم قد بدأوا حياتهم باحتراف الحماية ، ثم تقلدوا الوظائف ، ومنهم من مارس الكتابة مع هذه وتلك ، وعلى ذلك صوف يكون تمييزنا لفئة بتسمية معينة يعتبر تمييزا افتراضيا على أساس إسهم ، أصحابها سواء فى النواحي العلمية أو الثقافية ، أو نشاطهم المهنى ، أو دورهم الوظيفى . ولعل هذا يفسر تردد أكثر من اسم بعينه بين أكثر من فئة وفق هذا التصنيف المفترض ، مع اعتبار أن فئتي الكتاب والمحامين تنتميان الى الأعمال الحرة ، على العكس من فئة أصحاب المناصب .

## ( ١ ) الكتاب :

نود التنويه ابتداء الى أننا سنتعامل مع من له إنتاج فكرى أو ثقافى منشور من رجال هذه الفئة ، مع الإشارة الى ما لم ينشر مما لا يزال فى بطون الصحف ، كما سوف نستثنى عددا من الكتاب الصحافيين المحترفين ، الذين لم ينضموا رسميا للحزب وبالتالي لا يحسبون عليه ، رغم أن منهم من اشتترك فى تحرير صحيفته وتولى رئاسة تحريرها لبعض الوقت ، وكانوا

على صلة فكرية بالعديد من رجالاته كطه حسين ومحمود عزمى وتوفيق  
نياب وعبد الله عنان ومحمد صبري وزكي عبد القادر وحافظ محمود وأحمد  
الصاوى محمد وغيرهم . بالإضافة الى الأعمال العلمية الأكاديمية لنفر من  
رجال الحزب كمؤلفات د . على إبراهيم ود . حافظ عفيفى وغيرهما .

وفي مجال الفكر: السياهي والاجتماعى تبرز أسماء كطفي السيد وعلى  
عبد الرازق ومحمد علوبة وحافظ عفيفى ، وبالرغم من أن لطفي السيد لم  
ينشر كتابا مؤلفا ، كما لم يترجم شيئا قبل عام ١٩٢٤ ، عندما نشر  
ترجماته لا رمسوطا ليس ، الا أن مقالاته الفزيرة التى افتتحت بها صحيفة  
« الجريدة » ١٩٠٧ - ١٩١٥ ، قد غصت بالحديث عن التراث الأوربى فى مجال  
الليبرالية والاشتراكية وخاصة فى الديمقراطية ومذاهب الحكم، وحتى البيداغوجيا  
( من التربية ) ومذاهب الإصلاح الاجتماعى ، وقد صنفت العديد من مقالاته  
ونشرت فى عدة كتب فيما بعد ( ٧٧ ) . أما على عبد الرازق ، فقد أصدر  
كتابه الخطير « الاسلام واصول الحكم » عام ١٩٢٥ ليحدث به معركة فكرية  
هائلة بين انصار الفكر الليبرالى العلمانى وأنصار المحافظة والتقليد ، الى  
جانب فصوله ومحاضراته الدينية والفكرية الزاخرة ، التى انتشرت على  
صفحات جرائد الأحرار الدستوريين ، أما علوبة ، فقد أصدر كتابه الهام  
الذى يعد بمثابة برنامج للإصلاح السياسى والاجتماعى بعنوان « مبادئ  
فى السياسة المصرية » ( ١٩٤٢ ) ، وأعقبه بدراسة عن « الاسلام والديمقراطية »  
( ١٩٥٠ ) ، ثم أصدر كتاب فلسطين وجاراتها ، اسباب ونتائج ، عام ١٩٥٤ ( ٧٨ ) ،  
أما عفيفى ، فقد أصدر كتابين أحدهما « على هامش السياسة » وهو شبيه

---

( ٧٧ ) أرسطو طاليس : علم الاخلاق ، جزءان ط ( ١ ) ١٩٢٤ ، ثم السياسة  
ط ( ١ ) ١٩٤٧ ، ومصنفاته هى : صفحات مطوية - الانتخابات جزءان - تأملات  
فى الفلسفة والادب والسياسة والاجتماع ( تصنيف اسماعيل مظهر ) ثم مبادئ فى  
السياسة وقصة حياتى ( منهجها طاهر الطناحى ) .

( ٧٨ ) وقد أعيد نشر الكتابين الأخيرين فى كتاب واحد بعنوان ( فلسطين والضمير  
الانسانى ) عام ١٩٦٤ بالإضافة الى مفكراته الخطية غير المنشورة والمودعة بدار  
الوثائق القومية ، والتى نشرت بالقاهرة فيما بعد ( ١٩٨٢ ) .

يهكتلب علوه الاصلاحى ، تناول فيه دراسة نقدية لأوضاع المجتمع المصرى .  
ثم كتاب « الانجليز في بلادهم » .

وفى مجال التاريخ والفلسفة والنقد والابداع الأدبى ، يبرز اسم  
الشيخ مصطفى عبد الرازق ، الذى جمعت بعض آثاره فى مصنف « من آثار  
مصطفى عبد الرازق » الذى احتوى دراساته النقدية والفلسفية والأدبية  
بالإضافة الى كتابه المعروف عن الامام الشافعى ثم اشتراكه فى ترجمة رسالة  
التوحيد لمحمد عبده الى الفرنسية ، ثم توالى مؤلفاته عن المعلم الأول ،  
وتمهيد لتاريخ الفلسفة الاسلامية ، والدين والوحى والاسلام بين عامى ١٩٣٨ ،  
١٩٤٥ (٧٩) وفى نفس الاتجاه ألف السيد عبد الحميد البكرى كتابه :  
صهرج اللؤلؤ ، فحول البلاغة ، أراجيز العرب ، والمستقبل الاسلامى (٨٠) .  
أما الدكتور محمد حسين هيكل ، فصاحب انتاج وفير يتراوح بين الفلسفة  
والأدب والتاريخ والسياسة ، فكتب فى مجال الفلسفة كتابه عن « جان جاك  
روسو ، حياته وكتبه » ، وفصول فى كتاب « الايمان والمعرفة والفلسفة » ،  
وفى التاريخ الاسلامى وسير رجاله تبرز سلسلة « حياة محمد - فى منزل  
الوحى - الصديق أبو بكر - الفاروق عمر ، عثمان بن عفان » بالإضافة الى  
كتابيه : « الامبراطور الاسلامية والأماكن المقدسة » ثم « الشرق الجديد » ،  
أما فى أدب الرحلات والأدب الوصفى ، فقد أصدر كتابيه « عشرة أيام فى  
السودان ثم « ولدى » ، وفى أدب الترجمة الذاتية والسير له « مذكرات فى  
السياسة المصرية بأجزاء الثلاثة » ثم تراجم « مصرية غربية » ، وفى مجال  
النقد الأدبى ، نشر كتابيه « فى أوقات الفراغ » ، وثورة الأدب « . أما فى  
مجال الادباع ، فهو صاحب قصة « زينب » أنضح قصة مصرية ظهرت فى  
وقتها بالمعنى الحديث ، ثم المجموعة القصصية « هكذا خلقت » الى جانب  
رسائله للدكتوراه عن « دين مصر العام » فى الاقتصاد السياسى (٨١) .

---

(٧٩) للسياسة فى ٢٨ / ١٢ / ١٩٤٥ .

(٨٠) السياسة فى ١٤ / ٨ / ١٩٣٢ .

(٨١) يعتبر كتابه عن روسو من كتب التراجم أيضا وقد أعاد نجله الأستاذ  
أحمد هيكل المحامى نشره بعد أن ضمنه الجزء الثالث الذى لم يسبق نشره .  
أعاد سيافته نشر العديد من مؤلفات الدكتور هيكل الى جانب استكمال عالمه بعد

دويصحب للشيخ عبد العزيز البشري ضمن كتاب الحزب لصلته الوثيقة به ، وبأعضائه ونشره مؤلفاته في شكل مقالات على صفحات جرائده ، وأهمها : « المختار ، ثلاثة أجزاء » و « قطوف » وكتابته المشهور « في المرأة » ، وتدور كلها حول التراجم والدراسات النقدية الأدبية والأخلاقية ، وفي نفس المجال ألف بسوق أباطه كتابيه « حديقة الأدب » و « وميض الأدب بين غيوم السياسة » (٨٢) . كما صنف خليل سكاكيني دراسات في هذا المجال في كتاب بعنوان « مطالعات في اللغة والأدب » بعد أن نشر فصوله بصحيفة السياسة (٨٣) . كذلك ألف عبد العزيز فهمي كتابه الخطير ، « الحروف اللاتينية للكتابة العربية » ، وفيه قدم مشروعا لكتابة اللغة العربية بحروف لاتينية ، وأثار ضجة عند تقديمه لمجمع اللغة العربية عام ١٩٤٤ ، كما أملى ترجمة ذاتية له بعنوان « هذه حياتي » الى جانب ترجماته للقانون القديم ، يضاف الى ذلك الرصيد كله ما ألفه الدكتور سامي كمال بالفرنسية من كتابات قصصية على غرار أقاصيص « لافونتين » (٨٤) وما كتبه زكريا مهران عن النقد والبنوك والشئون الاقتصادية ، مما كان يرجع اليه أساتذة الاقتصاد (٨٥) .

وغنى عن التوضيح أن معظم المجالات التي ارتادها كتاب الحزب كانت تدور حول اللغة والأدب ، وأن هذه المجالات ساهم فيها حتى بعض الساسة

---

نشر كالجزم الثالث من المذكرات ، بالإضافة الى كتاب عثمان بن عفان وغيره ، كما أخذ على عاتقه نشر ما لم ينشر من مذكرات والده وهو عن الفترة من ( ١٩٠٩ - ١٩١٢ ) وقد كتبها الدكتور هيكل تحت عنوان يوميات باريس ، كما سيجمع ويصنف محاضرات وأبحاث ودراسات والده لتنتشر تباعا ، كما نكر لنا في حديث مع سيادته وأطلعنا على تخطيطات ذلك .

(٨٢) نكر لنا الأديب ثروت أباطة أن والده نشر الكتاب الأول وهو طالب بمدرسة الحقوق ، أما الكتاب الثاني الذي أعطانا نسخته فقد نشر عام ١٩٤٨ .

(٨٣) نشر بالقدس ١٩٢٥ .

(٨٤) للسياسة ١٢ يوليو ١٩٤٨ ، وقد نكر انه جمع فيها بين حكمة الشرق وذهنية الغرب .

(٨٥) السياسة ٨ فبراير ١٩٤٩ .

الذين لم تكن صناعة الكتابة حرفتهم الرئيسية ، كمعد العزير فهمي ، ونسوقه  
أباطة -

### ( ب ) المحامون :

ومن أشهر الذين اشتغلوا بالمحاماة من رجال الحزب وقادته ، رئيسه  
الثاني عبد العزيز فهمي ، الذي ظل يعمل بها بين عامي ١٩٠٣ - ١٩١٣ .  
وقد شاركه لطفى السيد لبضعة شهور من عام ١٩٠٦ ، وقد بلغ فيها حظا  
من الشهرة أنه لأن يكون رئيسا لنقابة المحامين الأعلى (٨٦) . وكذلك  
كان شأن الدكتور هيكل آخر رئيس للحزب ، الذي بدأ حياته العملية محاميا  
في عام (٨٧) . أما وكيل الحزب محمد غلوبة ، فقد زاول المهنة منذ  
عام ١٨٩٩ ، واستمر طيلة حياته يزاولها - باستثناء فترة اشتغاله بالوزارة -  
حتى بلغ فيها شهرة عظيمة أهله لأن يكون نقيباً للمحامين عام ١٩٣٧ (٨٨) .  
ومن مجلس إدارة الحزب ، كان إبراهيم الهلباوى المحامى الكبير الذى بدأ  
عمله بالمحاماة منذ عام ١٨٨٦ ، ثم اسماعيل زهدى الذى كان يطالب بالفاء  
الانصباب المالى لتمثيل المحامين فى الهيئات النيابية ، كما نادى باستقلال  
القضاء (٨٩) وكان صليب سامى فى بداية حياته محاميا كبيرا مولما بالبحوث  
القانونية ، كما كان ذلك شأن توفيق دوس ، أما عبد المجيد صالح ، فقد  
زاول المحاماة أمام المحاكم المختلطة ، ويضاف اليهم عبد اللطيف المكباتى الذى  
أصبح قاضيا عام ١٩١٢ ، ثم محمد كامل البندارى (٩٠) .

F. O. 407/206, Report on Personalities, 1927. (٨٦)

(٨٧) هيكل : منكرت ، ج ١ ص ٥٤

(٨٨) نكريات محمد غلوبة غير منشورة ص ٢٦ ، ومحمد على رفاعى : رجال

F. O. 371/1964/15252, April 6, 1914. ومواقف ص ١٩٥ وكذلك :

وقد أضافت صحيفة الاثنين ( ١٢/١٥/٤١ ) انه كان يتقاضى من مكتبه ١٥  
الف جنيه سنويا .

(٨٩) احمد زكريا : حزب الأمة ص ١١٢ ومنكرات الهلباوى ص ٢٠ .

(٩٠) صليب سامى : نكريات صليب سامى ، ص ١٣ ، السياسة ٢٠ / ٩٠

٩٥٠ ، السواقي : السابق ص ٢٨٤ ، وعن عبد المجيد صالح ( السياسة ٢٩ يونيو

٩٤٧ ، وعن المكباتى انظر F.O. 371 Op. Cit. ذكرت الوثيقة انه محام من

لدرجة للأولوية ، وعن البندارى ( السياسة ٦ فبراير ١٩٢٨ ) .

يضاف إلى كل هؤلاء مجموعة من رجال الحزب اشتغل أصحابها بالمحاماة لفترة قصيرة مثل : زكريا مهران ، الذى اشتغل بها فترة ثم استغنى عنها ، وكذلك دسوقي أباطة ، الذى كان يمارس المهنة حتى عام ١٩١٤ ، انتقل بعدها لمناصب الإدارة ، وكذلك أحمد خشبة ، الذى كان محاميا قبل توليه الوزارة ، ثم زكريا نامق من مؤسسى الحزب (٩١) . كما انضم للحزب خلال الأربعينات عدد من المحامين الشباب ، منهم عمر التلمسانى وعبد الحليم سليمان الجندى ، أحمد زيتون ، عبد الرحمن حبارير ، سامح كامل عثمان وصالح جودت وحسن نصرت وعبد السلام زكى ، وعبد العزيز اسماعيل ، وعبد الحميد طلعت ، وعبد الخالق منصور ومحمد حميده ، وغيرهم (٩٢) .

وهكذا يبدو واضحا أن عددا كبيرا من قادة الحزب ، يضم اثنين من رؤسائه وكذلك اثنين من وكلائه ، واثنين من سكرتيريه ، قد مارسوا مهنة المحاماة كعمل رئيسى لهم ، وإن جذبتهم فيما بعد مناصب الإدارة والوزارة ، كما أن منهم من بلغ شهرة فائقة في ممارسة المهنة كملوبة والهلأوى وتوفيق دوس ، ومن كانوا أعلاما للمحاماة في عصرهم ، بالإضافة إلى أن الغالبية العظمى من رجال الحزب كانوا يحملون شهادة الحقوق حيث كان الاشتغال بالقضية الوطنية والعمل السياسى بشكل عام يتطلب هذا النوع من الدراسة (٩٣) . وما توفره لأصحابها من ثقافة قانونية ومقدرة خطابية ، وربما يفسر ذلك حرص كبار الملاك على توجيه أبنائهم لهذا النوع من الدراسة ، كما يفسر انتشار المحامين في شتى المجالس النيابية ، وتقلدهم المناصب الوزارية ، واشترائهم في تآليف الأحزاب السياسية .

### ( ج ) أصحاب المناصب :

والمقصود بهذه الفئة الذين ترلوا رجالها مناصب الإدارة ، وما كان منها

(٩١) السياسة ٨ / ٢ / ٤٩ ، حيث الأستاذ ثروت أباطة لنا ( ١ / ١٢ / ١٩٨٠ ) .  
وعن أحمد خضبه انظر : F. O. 407/227, Enc. in No. 3, July 10, 1939.

(٩٢) السياسة الأسبوعية ٤ / ١١ / ١٩٤٤ .  
Ziadeh, F., Lawyer, the rule of law and Liberalism (٩٣)  
in Modern Egypt, PP. 62-76, Reid, D., The National Bar-  
Association and Egyptian Politics. pp. 608-643.

ذات صبغة سياسية ، كالوزارة ، ومع ملاحظة أن من تولوا هذا المنصب الأخير ، قد تدرج معظمهم في الجهاز الإداري للدولة بدءاً بالوظائف الصغيرة في الإدارة والقضاء وغيرها حتى بلغوا المناصب السياسية ، وقد تولى رئاسة الوزارة اثنان من رؤساء الحزب هما علي يكن ومحمد محمود ، وإن كان علي قد تولى رئاسة الوزارة للمرة الأولى عام ١٩٢١ ، قبل تأليف الحزب رسمياً ، ثم تولاهما مرتين آخرين بعد أن استقال من الحزب ورئاسته ، فكانت وزارته الثانية الائتلافية عام ١٩٢٧ ، والثالثة وزارة انتخابات ( أكتوبر ٢٩ - يناير ١٩٣٠ ) أما محمد محمود ، فقد تولى رئاسة وزارات حزبية خالصة ، كانت أولها ( ٢٥ / ٦ / ٢٨ - ٢ / ١٠ / ١٩٢٩ ) ثم وزارات ثلاث ( ٣٠ / ١٢ / ٣٧ - ١٨ / ٨ / ١٩٣٩ ) (١٤) . كما أن هناك من رجال الحزب من تولى منصب نائب رئيس الوزراء مثل لطفى السيد ، وذلك في عهد وزارة صدقي الثالثة ١٩٤٦ . ثم أحمد خشبة الذى كان رئيساً للوزراء بالنيابة عام ١٩٤٧ خلال عهد وزارة النقراشى (٩٥) ، كما رشح خشبة لرئاسة الوزارة ، ومثله رشح الدكتور هيكل ، ثم الدكتور حافظ عفيفى ، وإن كان الأخير لم يرشح بصفته حراً دستورياً ، إلا أنه كان وكيل الحزب ومن كبار مؤسسيه (٩٦) .

وهناك فئة ممن تولوا مناصب وزارية قبل تأسيس الحزب ، ثم اشتركوا في تأسيسه وأصبحوا أعضاء بارزين في مجلس إدارته مثل : محمد محب ، واسماعيل صدقى وجعفر ولى ومدحت يكن وعبد الفتاح يحيى ، وكذلك

---

(٩٤) المصادر التى نعتد عليها فى المتواريخ هى : فؤاد كرم ، النظارات والوزارات ، وحسن محمد درويش : الوزارات المصرية فى ظل حكم الأسرة العلوية ، بيروت لجيب ، تاريخ الوزارات ، على الدين هلال : السياسة والحكم فى مصر ، مع مقارنتها وضبطها ، وقد اعتمدنا تاريخ قبول استقالة الوزارة ، لا تاريخ تقديمها ، نهاية لعهدنا .

(٩٥) فؤاد كرم : النظارات ، ص ٥٥٣ ، ٦٢٩ .

(٩٦) عن عفيفى ، انظر : آخر ساعة ١٢ / ١ / ٤٩ ، وقد رشح مرتين عامي ١٩٣٨ ، ١٩٤٦ ، وعن خشبة ، انظر : منكرات كريم ثابت (الجمهورية ١٩ مايو ١٩٥٥) وكان ذلك قبل مصرع النقراشى (١٩٤٨) .



كان شائن أحمد خشبة الذى كان وزيرا وفديا ثم انضم لحزب الأحرار عام ١٩٢٩ (١٧) - وثمة فئة ثانية تولى أصحابها الوزارة كأحرار دستوريين لفترة ثم تولوها بعد ذلك مستقلين ، كإحمد لطفي السيد وتوفيق نوس وحافظ عيني ومحمد علوبة ومحمد كامل البندارى ، وإن كان الأخير قد ترك الوزارة لينضم للقصر الملكي (١٨) .

كما توجد فئة ممن اشتركوا في الحزب بعد تأسيسه ولم يعرفوا كأحرار دستوريين إلا بعد دخولهم الوزارة على هذا الأساس ، ومن هؤلاء عبد الحميد

---

(١٧) عن محب ووظائفه قبل الوزارة ، انظر : أحمد زكريا : حزب الأمة ص ١١٨ ، وقد بنا عمله الوزاري بتولى وزارة الزراعة عام ١٩١٤ ، وعن جعفر ولى ، عفي بنا خدمته في وزارتي المالية الداخلية والرقابة على الصحف ثم وكالة الداخلية ، انظر ملفه : F. O. 407/223, Enc. in No. 3, July 10, 1939.

ثم العقاد : حياة قلم ص ١٦٢ - أما معصت يكن ، فلم يكن قد تولى أى منصب حكومي قبل تعيينه محافظا لاسكندرية فوزيرا عام ١٩١٩ انظر F. O. 407/223 Loc. Cit. ومن خشبة : F. O. 407/206, Report on Personalities, May 6, 1927. وعن انفصاله عن الوفد ( السياسة ١٢ / ٨ / ١٩٢٨ ) - أما عبد الفتاح يحيى ، فلم يكن قد تولى وظائف حكومية قبل ذلك سوى وظيفة بقلم قضايا وزارة الداخلية لوضع سنين ، وقد ذكر التقرير البريطانى عنه خطأ أنه لم ينتم لى حزب سياسى ، انظر : F. O. 407/223, Enc. in No. 3, July 10, 1939.

(١٨) وعن لطفي السيد فقد ذكرت المصادر البريطانية صراحة أنه انضم للدستوريين بعد أن انفصل عن زغلول ، وعن سيرته الوظيفية قبل الوزارة ، انظر : أحمد زكريا : المرجع السابق ص ١١٤ ، وملفه فى F. O. 407/223, Loc. Cit. أما حافظ عفيلى ، فلم تعرف له وظائف قبل توليه الوزارة سوى أنه كان مديرا لمستشفى الأطفال بالقاهرة ، ملنه بتقرير الشخصيات البريطانى السابق : وعن توفيق نوس ، انظر : F. O. 407/206, Report on Personalities, May 6, 1927.

أما علوبة ، فلم يعرف أنه تولى أى وظائف قبل توليه الوزارة ، انظر مؤلفه : (تكريات اجتماعية وسياسية ص ٢٨ وما بعدها ) ثم ترجمة له فى F. O. 407/223, p. 12.

سليمان - اللواء أحمد عطية - جلال فهمي - عبد القوي أحمد - الدكتور عبد الرحمن عمر ، ثم أحمد رمزي (١٩١) . كذلك فإن هناك فئة ممن اشتبكوا في تأسيس الحزب ومثلوا في مجلس أدلته ثم انفصلوا عنه ليتولوا مناصب وزارية مستقلين عن الحزب ، ومن أمثلتهم علي المنزلاوي وصليب سامي ويوسف أصلان قطاوي (١٠٠) .

وأخيرا تبقى الفئة الأكثر أهمية ، فئة الذين لم يتولوا الوزارة الا لكونهم أحرارا دستوريين ، وظلوا طوال اشتراكهم في المناصب الوزارية يمثلون الحزب وهم : عبد العزيز فهمي ، الدكتور هيكل ، أحمد عبد الغفار ، ودسوقي أبازة ، رشوان محفوظ ، محمد عبد الجليل أبو سمرة ، عبد المجيد صالح ، الشيخ مصطفى عبد الرازق ، والشيخ علي عبد الرازق ومحمد علي عطية ، وحفي محمود ، وعباس أبو حسين (١٠١) . وكانت أهم الوزارات التي تولوها هي وزارات الأوقاف والزراعة والمعارف والشئون الاجتماعية والعمل

---

(٩٩) انظر ترجمة لعبد الحميد سليمان في ( السياسة ٦ فبراير ١٩٣٨ ) - وعن أحمد عطية نكرت السياسة أنه الوزير الدستوري السادس في وزارة صدقي ١٩٤٦ ( السياسة ١١ ديسمبر ١٩٤٦ ) - وعبد الرحمن عمر ، هو شقيق عبد العزيز فهمي ، وقد اختير وزيرا للصناعة والتجارة في وزارة سرى الثانية ٤١ - ١٩٤٢ .

(١٠٠) المنزلاوي أصبح وزيرا للأوقاف في عهد صدقي ( ١٩٣٢ ) بعد أن تركه الحزب ، وصليب سامي فعل نفس الشيء وترك الحزب ليصبح وزيرا للخارجية . انظر : F. O. 407/223, Op. Cit., pp. 53-54. أما قطاوي فقد تركه الحزب ليصبح وزيرا للمالية في وزارة زيور الاولى ( ١٩٢٤ - ١٩٢٥ ) انظر فؤاد كرم ، السابق ص ٦١٢ .

(١٠١) انظر ترجمات لهيكل ورشوان محفوظ في F. O. 407/223, Op. Cit., pp. 28-37.

وعن أحمد عبد الغفار : الأهرام ٦ فبراير ١٩٧٠ ، المصري ٦ نوفمبر ١٩٥٣ وانظر ترجمة لعبد المجيد صالح في السياسة ٢٩ يونيو ١٩٤٧ ، صوت الأحرار ، اول أغسطس ١٩٤٥ ، وعن مصطفى عبد الرازق ، أول شيخ يدخل الوزارة انظر : F. O. 407/223, Op. Cit., p. 48.

( وسوف نتحدث عن وزاراتهم وأموالهم خلالها في الفصل الخامس من الدراسة )

والإصلاحات والاشغالي ، يعتمد لم تكن وزارات المالية والخارجية والداخلية  
تقريباً من نصيبهم باستثناء فترات قصيرة شغلها بعضهم ، وخاصة ما  
احتفظ به رئيس الوزراء للمستوى لنفسه من هذه الوزارات .

وإذا علمنا أن الكثيرين من هؤلاء الوزراء لم يكونوا قد تولوا مناصب  
حكومية قبل توليهم المناصب الوزارية ، ففي المقابل هناك العديد من قيادات  
الحزب ممن انخرطوا في سلك الوظائف وإن لم تصل بهم إلى مناصب الوزارة ،  
من أمثال عبد اللطيف المكباتي الذي كان قاضياً ، ومحمد صالح الذي تدرج  
في وظائف القضاء حتى كان مستشاراً بمحكمة الاستئناف ، وكذلك حسن  
عبد الرازق الذي كان وكيلاً للديوان السلطاني محافظاً للألكندرية لبضعة  
شهور ، وقد اغتيل على باب الحزب في نوفمبر ١٩٢٢ ، أما أخوه محمود  
عبد الرازق فتقلب في مناصب الإدارة حيث كان مديراً لمديريات الفيوم وجرجا  
والبحيرة إلى أن أصبح وكيلاً لوزارة الداخلية عام ١٩٢٣ ثم استقال عام  
١٩٢٤ من خدمة الحكومة (١٠٢) يضاف إلى كل هؤلاء الشيخ محمد بخيت  
الذي كان مفتياً للديار المصرية .

### \*\*\*

الواقع أن اشتراط نصاب مالي كبير نسبياً ، لعضوية حزب الأحرار  
قد حرمه من عناصر وفئات من المجتمع المصري ، كان من الممكن أن تثريه  
بكفاءات ليس لدى أصحابها مقدرة الاستثمار في دفع هذا النصاب ، بالإضافة  
إلى أن اقتصار عضويته في البداية على من يزيدون عن خمسة وعشرين عاماً ،  
حال بين فئات من الشباب وبين الانخراط في الحزب ، مما ضيق عليه شطراً  
من جهود هؤلاء ، كما أن قصور جهازه التنظيمي عن التغلغل في الأقاليم ،  
لم يخلق له قواعد قوية ترتبط به برباط دائم ومتين ، يضاف إلى هذا كله

---

(١٠٢) ترجمة المكباتي ( السياسة ٩ / ٩ / ٢٤ ) ، محمد صالح ( السياسة  
١٠ / ١ / ٢٦ وفاته ) ، حسن عبد الرازق ( السياسة ٢١ / ١ / ٢٢ ) ، ثم سيرة  
محمود عبد الرازق في الوظائف :  
F. O. 407/221, Enc. in No. 25, Egyptian Personalities, April  
6, 1957.

فقدان الحزب للعديد من قادته ، وخاصة فئات كبار الملاك ، سواء بالخروج على الحزب أو الانصراف عن العمل السياسى ، أو حتى بالوفاة ، كل هذه العوامل ، مع تصاعد الصراع السياسى ، أضرت بالحزب ضرار بليغا ، وعلى امتداد تاريخه ، رغم محاولاته تعويض ذلك ، إلا أن حجم الحزب كان في الواقع في حالة ضمور وتدهور مستمرين .

وتكتمل صورة ما حاق « بكيان » الحزب ، بتخيل العوامل الداخلية التى أدت الى حدوث الانقسامات ، والصراعات والخلافات داخله ، مع محاولة الحزب التماسك ، بضم عناصر جديدة ، سواء بإغراء المنصب ، عند تمثيله في السلطة ، أو « بالتوريث » السياسى - ان جاز التعبير - لأبناء قياداته وعائلاته ، وتشير مصادر الحزب الى أن عوامل الصراع داخله كانت ترتبط بعلاقات الحزب السياسية ، وصراعاته حول وبسبب الاشتراك في الحكم أكثر من ارتباطها بعوامل داخلية في الحزب كمؤسسة سياسية ، وذلك باستثناء ما كان يتصل منها بمناصب القيادة داخله ، وما دار حولها من صراع ومنافسة ، بالرغم من أن صحيفة الحزب تسمى ذلك كله « مجرد خلاف في الراى والخلاف في الراى طبيعى في كل الأحزاب » (١٠٣) . وكانت أول أزمة واجهت الحزب من ذلك النوع تمثلت في رغبة فريق من رجاله الائتلاف مع الوفد في أواسط أبريل ١٩٢٥ ، وكان يتقدم هذا الفريق محمد محمود وشقيقه حفى ، ومحمود عبد الرازق ، ومعهم نحو ١٦ عضوا من أعضاء الحزب المعروفين ، حتى « لقد بات متوقعا حدوث انقسام له شأن في حزب الأحرار » (١٠٤) وقد استتبع ذلك أزمة بسبب الخلاف على الترشيحات في مارس ١٩٢٦ ، حيث انفرد محمد محمود خلالها بالاتفاق مع الوفد ، على غير رغبة عبد العزيز فهمي وأغلبية الأعضاء ، وقد تهددت وحدة الحزب ثانية حتى لقد أشيع أن « الشقاق الحاصل داخل الحزب ينبىء بقرب فشله وانضمام ما يتبقى منه للوفد المصرى » وقد استقال عبد العزيز فهمي على

---

(١٠٣) السياسة ٢ / ٤ / ١٩٢٦ ، ١٣ / ١٢ / ١٩٤٨ .

(١٠٤) محافظ الأحزاب السياسية ، محفظة (٣) تقارير الأمن في ٧ ، ١٥ ، ١٦ / ٤ / ١٩٢٥ دار الوثائق .

• اثر ذلك من رئاسة الحزب ومعه عيسوي زايد وعبد المنعم رسلان (١٠٥) .

ولعل لهذا الخلاف صلة بما حدث فيما بعد ، من تشدد هيكل - مؤيدا لبعض القادة - مع محمد محمود ، حين رفض أن ينشر له بياناً في صحيفة الحزب ، مما اضطره الى نشره بالأهرام ، كما سيكون له اثره في ضعفة الائتلاف عام ١٩٢٨ بالاضافة الى عدم قبول محمد محمود رئيساً للحزب ، وكان وكيله الاول ، عقب استقالة عبد العزيز فهمي ، حيث لم يصبح رئيساً للحزب الا بعد أن أصبح رئيساً للوزراء ، وكان لهذا الخلاف - بسبب الائتلاف - اثره في خروج بعض اعضاء الحزب ممن لم يكونوا على استعداد للاستمرار فيه (١٠٦) .

وجاءت مسألة تأييد وزارة صدقي في اواسط عام ١٩٣٠ ، والتي كادت أن تعصف بالحزب عصفاً ، فرغم أن صدقي استخلص من حزب الأحرار قراراً بتأييد وزارته في البداية ، الا أن محمد محمود ومعه جماعة من « أبناء البيوتات في الصعيد مثل عائلة محفوظ وجاد الرب ، كانوا يعارضون ذلك ، بينما كان هناك فريق آخر وعلى رأسه أسرة عبد الغفار ، يرى تأييد الوزارة ، حتى لقد هدوا في سبيل ذلك بالاستقالة من الحزب (١٠٧) » . وعندما حدثت القطيعة بين صدقي والحزب ، وقاطع الحزب الانتخابات ، خالف دسوقي أباطة قرار حزبه وانقطع عنه ورشح نفسه ونجح ، وإن لم

---

(١٠٥) المصدر السابق ، عابدين ، تقارير الامن ، مذكرة في ٣١ / ٣ / ١٩٢٦ ( البوليس السياسي ) .

(١٠٦) المصدر نفسه ، مذكرة ٣١ / ٢ / ٢٦ ، وتضيف أن الفريق المناوئ لمحمد محمود كن على رأسه عبد العزيز فهمي ويضم المهلباوي ومحمد محفوظ وعلوية وهيكل ودسوقي أباطة ودوس وعفيلي وصليب وأبو سمرة ، وأنظر المقدم ٢٥ / ١٢ ١٩٢٧ ، ٢٦ يونيو ١٩٢٩ حيث وصلت للحزب بأنه أصبح أربعة أحزاب ، وأنظر النيلي لطجرف ، عن السياسة في ٢٥ / ٤ / ١٩٢٨ ، حيث تحدثت عن تكوين حزب جديد من المنشقين عن الوفد والأحرار والاتحاد برئاسة صدقي باشا ، وردت السياسة بالانكار في ٢٦ / ٤ / ١٩٢٨ .

(١٠٧) روز اليوسف في ٢٩ يوليو ١٩٣٠ .

يخرج على الحزب كلية أو ينضم لمواه ، والواقع أن خلاف الحزب مع سكرتيه ، كان بسبب الائتلاف مع الوفد في عهد النحاس ، واستمر موقف الجباظة حتى اعتبر نفسه « حراستوريا مستقلا » (١٠٨) ولم يشأ الحزب إلا أن يقبل ذلك من سكرتيه والذي يمثل وجوده في الحزب تمثيلا لعائلة برمتها .

وتبدو مسألة استمرار محمد محمود في تأييد سياسة الوفد ، عندما كان على الحزب أن يصدر قراره بشأن معاهدة ١٩٣٦ ومانتج عنها من استمرار معاناة الحزب من حالة « الشقاق » ذلك الذي صرح خلاله هيكل ومعه الهلباوى بأنهما سيرفعان راية العصيان على رئيس الحزب إذا استمر على مسيرته للوفد ، وعندما فاحت رائحة خلاف الحزب مع رئيسه حول المعاهدة ، سارع الهلباوى بتكذيب ذلك بشكل يفيد حدوثه (١٠٩) . ولكن بالخلاف تأكد بالفعل حين تعذر اجتماع الحزب أكثر من مرة ، ثم عجزه عن اتخاذ قرار نهائى بشأن المعاهدة ، وقد نتج عن هذه الأزمة تخلى هيكل عن الاشراف على صحيفة السياسة ، كما ابتعد محمود عبد الرزاق ، الممول الأول للحزب وصحيفته ، عن الحزب ونفض يديه منه ، وهكذا يبدو أن محور الخلاف هذه المرة كان بين محمد محمود وبين الدكتور هيكل ومؤيديه ، اللذين اعتبروا رئيس الحزب منشقا عليه (١١٠) .

وجاءت وفاة محمد محمود ، وتفجر الصراع لاستخلافه في رئاسة الحزب،

---

(١٠٨) هيكل : نكرى نسوقى باشا ( مقال بكتاب نشره احمد الغزالي ص ٦٥ - ٦٨ ) وحول تكذيب الحزب لاشاعة فصل نسوقى باشا ، انظر : الموادى فى ٢ مارس ١٩٣١ ، وتفسيرات ثروت الجباظة فى حديث سياسته لنا بمنزله فى اول ديسمبر ١٩٨٠ .

(١٠٩) اخر ساعة فى ٤ اكتوبر ٣٦ عن الخلاف ، السياسة ٢٣ / ١٠ / ٣٦ ، تكذيب الهلباوى .

(١١٠) السياسة ١١ ، ٢٣/١٠/٣٦ ، اخر ساعة ٢٥/١٠ ، ١١/١٥ ، ٣٦ ، وكان محمود قد نكر فى احد الاجتماعات انه سيعتبر معارضة الحزب للمعاهدة عملا غفليا بالنسبة له شخصيا ( اخر ساعة ١ / ١١ / ١٩٣٦ ) .

فلك الصراع الذي أرجى الى حين ، حيث لجأ الجميع الى عبد العزيز فهمي ، وكان قد طلق الحياة السياسية ، فعهدوا اليه بالرئاسة و تفاديا للأزمة ، التي ملبثت أن تفجرت في ظل شيخوخة الرئيس و العائد ، الذي لم يكن له رصيد من عصبية عائلية ، كما لم يكن له شديد مراس بالحكم مثلما كان لسلفه ، وقد تزامن ذلك مع حدوث خلافات داخل الحزب حول أشخاص الوزراء الدستوريين الذين يمثلون في وزارة سرى الاولى ٤٠ - ١٩٤١ ومن عدم تمثيلهم لرأى الحزب ، وعدم اطلاق رئيس الوزارة لهم على سياسة الوزارة ، وقد أشيع مع هذا الخلاف أن عددا من أعضاء الحزب على رأسهم حفي محمود ورشوان محفوظ وأحمد خشبة ينوون تأليف حزب من الأحرار المستقلين ، ( ١١١ ) ، وقد جرت محاولات عديدة لرأب الصدع داخل الحزب ، من جانب دسوقي أباطة وسيد خشبة ، دخل على أثرها أحمد خشبة وزارة سرى الثانية لرضاء لأنصاره ( ١١٢ ) ، ويبدو أن استحداث منصب نائب رئيس الحزب كان نتيجة لذلك الصراع ، بل إن هذا المنصب ذاته أصبح موضوع صراع بين ميكل وأحمد خشبة ، حيث اشتد الصراع وطولب رئيس الحزب على أثره بعقد الجمعية العمومية للحزب لحسمه ، وكانت هناك عناصر من خارج الحزب تذكى هذا كله ، فتتدخل جرائد الوفد لتؤيد خشبة مثلا ، كما جرى الحديث عن تأليف « شعبة مستقلة » من حزب الأحرار الدستوريين ، ولكن الأزمة قد احتويت في شكل انعقاد مؤتمر مصالحة صفي خلاله الخلاف وأبقيت وحدة الحزب ( ١١٢ ) . ثم حسمت مسألة الرئاسة وانتخب ميكل رئيسا للحزب ، بعد محاولة فاشلة من جانب أحمد عبد الغفار وأنصاره لجعل الشيخ مصطفى عبد الرازق رئيسا ( ١١٤ ) .

---

( ١١١ ) آخر ساعة ٣٠ / ٢ / ٤١ ( الرئيس سيكون خشبة ) ثم تكررت في ٦ ابريل انهم اضطلفوا .

( ١١٢ ) الاثنين : ٤ افسطس ١٩٤١ .

( ١١٣ ) وثائق عابدين : تقارير الامن ، مذكرة في ١ / ١٠ / ١٩٤٢ .

( ١١٤ ) المصدر السابق : مذكرة في ١١ / ٨ / ١٩٤٢ ، الأهرام ٤ / ١ / ١٩٤٢ .

آخر ساعة ١٠ يناير ١٩٤٣ ، وقد اضطلع المصدر الأخير ان اشاعة خرجت بعد انتخاب ميكل تقول أن بعض اعضاء الحزب فكر في الاستقالة وتكوين « كتلة الأحرار المستقلة » .

وقد ظهرت مثل تلك الخلافات حول تأييد سياسة النقراشي بخصوصية القضية الوطنية ، فهناك فريق من الحزب كان يؤيده بدون تحفظ ، يتراجمه أحمد عبد الغفار ومعه أقلية من الحزب مما لم يرض الأغلبية ، كما تجدد الخلاف حول شخصية الوزير الدستوري الذي سيخلف عبد المجيد صالح بعد استقالته ، فبرز أحمد عبد الغفار كعارض لاتجاه الحزب ، ورغم أن « السياسة » نفت وجود أى خلاف في صفوف الحزب ، إلا أنه كان واضحا أن عبد الغفار كان يميل للسعديين ويؤيد سياستهم باستمرار ، حتى لقد تعالت الأصوات داخل الحزب لعقد الجمعية العمومية لبحث موقفه ، كما ترددت مسألة فصله من الحزب ، وكان لذلك سابقة عندما سعى عبد الغفار نفسه لفصل عبد الجليل أبو سمرة من الحزب ارضاء للسعديين ، وإن كان هيكل قد رأى الاكتفاء بإبعاد أحمد عبد الغفار عن المناصب وإخراجه من مجلس إدارة الحزب « لأن عشرة من نواب المنوفية هددوا بتقديم استقالاتهم من الحزب غضبا لعبد الغفار » ( ١١٥ ) .

وقد خسر الحزب على امتداد تاريخه ، كما أسلفنا القول ، العديد من الشخصيات القيادية سواء بالاستقالة أو بالانسحاب منه والانضمام لجماعات سياسية أخرى ، أو بالوفاء ، وهذا أمر يبدو طبيعيا بالنسبة لحزب سياسي عاش أكثر من ثلاثة عقود من الزمان ، ولكن هذه المسألة كانت مؤثرة ن حزب الأحرار الدستوريين أكثر من غيره ، إذا علمنا أن هذه الشخصيات كانت من فئات العصبيات العائلية ، والتي كانت تعمل الحزب وصحيفته من آن لآخر ، مما يعد خسارة لم يتسن للحزب أن يعوضها . وخلال العامين الأولين ، فقد الحزب حسن باشا عبد الرازق واسماعيل زهدى ، اللذين قُتلا على بابيه في ١٦ نوفمبر ١٩٢٢ ، ثم استقال منه محمد محب باشا ، ثم عدلى يكن الذى أعقبت استقالته في ١٧ يناير ١٩٢٤ ، استقالة كل من السيد بك على الرغاي والياس بك عوض ، ثم استقالة يوسف قطاوى

---

( ١١٥ ) الكتلة ٨ / ٢ / ٤٧ ، السياسة ٢١ / ٨ ، اول سبتمبر ٤٨ ، ( وكان عبد المجيد صالح قد استقال من وزارة النقراشي الثانية وعين بدلا منه عبد العزيز سيف النصر ) ، البلاغ ٢٠ / ٢ / ١٩٥٩ ، والنداء في نفس التاريخ .



ليشترك في وزارة زيور الأولى ( نوفمبر ١٩٢٤ ) ( ١١٦ ) . ويعود أن هزيمة الحزب في الانتخابات الأولى كانت وراء ذلك ، وقد عبرت « السياسة » عن ذلك بقولها أن الحزب لم ينفرد عقده ، لأنه لم يتألف للانتخابات وحدها ( ١١٧ ) . وفي سبتمبر من نفس العام قُرح المكتباني ( ١١٨ ) . وعندما تألف حزب الاتحاد ، انضم إليه فريق من حزب الأحرار على رأسهم منفي حزين ، وزكريا نامق ، وحامد العلالي ، ليصبحوا أعضاء في مجلس إدارة الحزب الجديد ، كما قُرح مدحت يكن الحزب وصحيفته في يناير ١٩٢٥ أيضا ( ١١٩ ) . ثم استقال الشيخ بخيت بسبب أزمة كتاب الشيخ على عبد الرازق بالاضافة الى استقالة توفيق دوس عقب الأزمة الوزارية التي أعقبت صدور الكتاب في نفس العام .

وخلال الفترة ١٩٢٦ - ١٩٣٧ ، توفي كل من : محمد باشا صالح ، حسين عبد الرازق ، عبد الحليم العلالي ، السيد البكري ، محمود عبد للرازق ، ونعمان الأعصر ( ١٢٠ ) . وعندما أقام اسماعيل صدقي نظامه ٣٠ - ١٩٣٤ ، انضم إليه من رجالات حزب الأحرار صليب سامي وعبد الفتاح يحيى وحافظ عيفى وعلى المنزلاوى وعبد العزيز نظمي ، وصالح الموم ووهيب هوس ، منهم من اشترك في وزاراته ومنهم من انضم لحزب الشعب ، كما استقال محمود باشا عبد الرازق في نوفمبر ١٩٣٦ لأن رئيس الحزب وافق

---

( ١١٦ ) عن مصرع زهدى وعبد الرازق ، السياسة ١٧ - ٢١ / ١١ / ٢٢ ، وعن استقالة محب ، السياسة ٢٠ / ٢ / ٢٣ ، ومنكرات سعد : ك ٤١ ص ٢٥٢٥ ، وعن قلاوى F. O. 407/223, Enc. in No. 3, 39 استقالة الرفاعي ، المقلم

٢٠ / ١ / ٢٤ ، وعن الياس عوض ، المحرسة ٢٤ / ١ / ١٩٢٤ .

( ١١٧ ) السياسة في ٢١ يناير ١٩٢٤ .

( ١١٨ ) السياسة في ٩ سبتمبر ١٩٢٤ .

( ١١٩ ) محافظ الأحزاب السياسية ، منطقة (٣) « حزب الاتحاد » ( وان كان بعضهم عائلانية لحظيرة الحزب ) .

( ١٢٠ ) بالترتيب : السياسة ١١ / ١ / ٢٦ ، السياسة ٢١ / ٩ / ٢٩ ،

للعلالي ، السياسة ٢٢/٥/٤ ، البكري ٢٣/٨/١٤ ، أبو حسين ٢٣/١٠/١٩٣٧ .

للأعصر ، روز اليوسف ٣ / ١١ / ١٩٢٧ .

على المعاهدة ، ( ١٢١ ) ، وترك كامل البندارى الحزب عام ١٩٢٨ ، لينضم  
للديوان الملكي ( ١٢٢ ) .

وفي أكتوبر ١٩٤٥ تحدث الدكتور هيكل في الذكرى الثالثة والعشرين  
لتأسيس الحزب ، عن الذين قضت ظروف الحياة باستقلالهم عن الحزبية  
ومنهم الدكتور على ابراهيم وحامد فهمي وغيرهم ، ثم نشرت السياسة «  
» لوحة الشرف والظود ، التي ضمت اسماء أقطاب الحزب الذين رحلوا حتى  
ذلك العام ، فذكرت الى جانب من ذكرنا اسماءهم من أعضاء مجالس ادارات  
الحزب اسماء : عبد الخالق مذكور - جعفر ولى - ابراهيم الهلباوى -  
محمد محفوظ - سيد خشبة - سلطان السعدى - كامل بطرس - غبريال  
سعد ( ١٢٣ ) . ثم توفي الشيخ مصطفى عبد الرازق في فبراير ١٩٤٧ ، والدكتور  
سامى كمال في يوليو ١٩٤٨ ، ثم زكريا مهران وابراهيم الطاهرى في فبراير  
ومارس ١٩٢٩ ( ١٢٤ ) . ولم يفصل الحزب احدا من اعضائه سوى عبد الجليل  
ابو سمرة ، الذى فصل بآراء اغلبية أعضاء مجلس الادارة « مخالفته حزبه  
والاحزاب المعارضة جميعا عند مناقشة المراسيم المعروضة على مجلس  
الشيوخ ، ( ١٢٥ ) . وهكذا فقد الحزب ما يقرب من خمسين من رجالاته  
المؤسسين وأعضاء مجالس اداراته وكبار ممولييه ، وهو عدد كبير نسبيا  
قياسا الى حجم الحزب كله باعتباره حزبا غير جماهيرى من ناحية ، وباعتباره  
حزب صفة يعتمد بالدرجة الاولى على تلك العناصر من ناحية اخرى . واذا  
كان ذلك مبلغ خسارته في « الرجال » وهو الذى كان يعير خصومه دائما

---

( ١٢١ ) اخر ساعة ١٥ نوفمبر ١٩٣٦ .

( ١٢٢ ) الموفد المصرى ، ٢٧ ابريل ١٩٢٨ ، ذكرت أن محمد محمود أبعده لجنوحه  
الى بعض الجهات العليا ( تقصد القصر ) .

( ١٢٣ ) أوراق الدكتور هيكل ، الملف الثانى ، نص الخطبة ، السياسة ٣١ / ١٠  
١٩٤٥ ( لوحة الشرف ) .

( ١٢٤ ) السياسة ١٦ / ٢ / ١٩٤٧ ، ١١ / ٧ / ٢ ، ١٢ / ٣ / ١٩٤٩ ( على  
الترتيب ) .

( ١٢٥ ) السياسة ٢١ / ٦ / ١٩٥٠ ، البلاغ ٢٠ / ٢ / ١٩٥١ ، ذكرت أنه فصل  
أرضاء للسحيين .

بأنه غنى برجاله وماله ، فهل استطاع أن يعوض هذه الخسارة بتدعيم نفسه وترميم كيانه ؟

لقد قبل عام ١٩٤١ أن للحزب بصدد تجديد شبابه ، وإعادة اصدار صحيفته وبالفعل ظهرت أسماء جديدة في مجلس ادارته وجمعيةته العمومية ، خلال عامي ٤١ - ١٩٤٢ ومن هذه الأسماء الشيخ رضوان السيد الأستاذ بكلية اللغة العربية وكان أحد نواب الحزب ثم جمال العبد ، الذي أصبح أميناً لصندوق الحزب ، ثم أسماء محمد عبد الرحمن نصير وعكاشة الدالي واحمد مفتاح معبد ومحمد رياض القيعي ٠٠٠ وغيرهم (١٢٦) . وعندما تولى الدكتور هيكل رئاسة الحزب قبلت العديد من طلبات الانضمام لعضويته ، فظهرت طبقة ثانية من الأسماء في عضوية الحزب منها عبد الفتاح أبو سحلي وعبد العزيز أبو سعدة ومحمود محمد عمر وعباس حزين ومنصور السلواوي وحسين عاشور ، كما قبل مجلس الادارة ضم أعضاء جدد للحزب منهم نيازي باشا - عبد السلام بك محمود - دكتور محمد بك صالح - محمد توفيق البرادى بك - حامد سلطان بك - طه رياض سيف النصر ٠٠ الخ (١٢٧) .

يتضح من الأسماء السابقة أن أصحابها لم يكونوا في معظمهم ، أصحاب

---

(١٢٦) وثائق عابدين : تقارير الأمن ، ٢ / ٤ / ٤١ ، ١ ، ١٢ ، ١٥ يناير ٤٢ ، مذكرة في ٢٠ / ١ / ٤٢ بعنوان « اجتماع الحزب المستورى » وردت بها أسماء محمد بك الفقى / محمود بك السيد / حسن بك خليل شنب / ابراهيم واكد / الشيخ عبد الوهاب سليم / أمين العلالى / خطاب الشواربى / صانع الدبيب / عبد الله عبد الاخر / الشيخ عيسوى سقر / محمد مصطفى / عبد الرازق وهبه القاضى خليفة مصود / سيد منصور / محمد خضر / طاهر المصرى بك / عابدين ابو نكرى / حسن اسماعيل / عبد الله الجيار / فكرى الصغير / عبد المجيد سيف النصر محمد يوسف العبد / محمد ابو عامر .

(١٢٧) الاهرام ٦ / ٤ / ٤٢ ، السياسة الاسبوعية ١٠ / ٤ / ٤٣ ( يوم عجيد في حزب الاحرار ) ، كما اقام الحزب حفل تعارف ظهرت فيه أسماء محمود ابو جازيه بك - محمد الجوهري بك - اسعد لطفي بك - وقد علق هيكل بقوله انه سعيد بهؤلاء العشرات الجدد أكثر من منعاقته بالالوف الذين كانوا يجيئون الى الحزب ابان تولى الحكم وينهضون بذهابه ( السياسة الاسبوعية ١٩ يونيو ١٩٤٣ ) .

مراكز اجتماعية متميزة ، كما يتضح من القابهم انهم لم يكونوا من ابناء البيوتات الكبيرة ، كما لم يظهر بينهم من يحمل لقب الباشوية - سوى واحد - بالاضافة الى خمسة يحطون لقب البكوية ودلالة هذا ان الحزب فعلا قد بدأت تزحف عليه عناصر من الطبقة الوسطى بعد التدهور الذي اصابه ، خاصة بعد تخفيض النصاب المالى لعضوية الحزب في عهد رئاسة عبد العزيز فهمى ، الذى ينتمى لهذه الطبقة ، ولعل ذلك الوضع كان يعكس تطورا طبيعيا للمجتمع المصرى •

وعندما استقرت رئاسة الحزب للدكتور هيكल طعم الحزب نفسه بعناصر ذات وضع اجتماعى متميز ، وفره لها مناصب الادارة ، كمحمد نيازى باشا ، الذى كان مديرا للشرقية وعبد السلام بك محمود ، الوكيل السابق لوزارة الوقاية ، وأسعد بك لطفى ، الذى كان نقيبا سابقا للموظفين ، ومحمد الجوهري بك، مدير أعمال سابق ، واللواء عبد الرحيم يوسف • الخ (١٢٨) • كما يلاحظ ان معظم هذه الشخصيات ممن خرجوا على المعاش وفرغوا من خدمة الحكومة ، وليسوا من العناصر الشاببة النشطة التى يمكن ان تثرى الحزب بالكفاءات ، ومن ثم كان امرا طبيعيا ألا يظهر من بين هذه الاسماء أعضاء ضمن قياداته خلال السنوات التالية •

وبالرغم من هذا التدفق لابناء الطبقة الوسطى داخل صفوف الحزب فان عناصرها لم تشغل مراكز هامة فى قيادات الحزب ، فلم يمثل الكثير منهم فى مجالس ادارات الحزب أو هيئته البرلمانية ، بالاضافة الى ان الحزب لم يرشح احدا منهم لمناصب وزارية ، وهذا يفسر كيف ظلت فكرة «الصفوة» تتحكم فى قيادة الحزب ذاته ، ولعل ذلك أيضا كان وراء اصدار الشباب الدستوريين لصحيفتهم فى مارس ١٩٤٥ لتعبر عنهم وتنطق باسمهم ، ومن ثم بدا الحزب كما لو كان منقسما الى فئتين من الشيوع والشباب ، وعلى أساس اجتماعى - او بمعنى آخر الذوات والأعيان والكبراء فى جانب وابناء

---

(١٢٨) روز اليوسف ٢٤ / ٦ / ٤٢ وعن عبد الرحيم يوسف ، انظر السياسة ١٢ ، ١٨ / ١٢ / ٤٤ وكان وكيلًا لمصلحة المسجون •

الطبقة الوسطى في جانب آخر - وكانت شكاية الشباب تتمثل في « قصر مناصب الحزب في الحكم وغيره على أعضاء معينين من رجاله القدامى بما يشبه الاحتكار ، بل لأنها أصبحت ملى للورثة أقرب منها الى الكفاية والانتاج على عكس ما هو متبع في الأحزاب المصرية الشعبية » ، (١٢٩) .

ولعل فكرة الوراثة هذه كانت وراء ظهور أسماء أبناء قادة الحزب ، والذين ظهروا في هيئة الحزب البرلمانية ، في اجتماع ١٥ ديسمبر ١٩٤٨ ، ومن أهمهم : محمد عبد العزيز فهمي - عادل محمد علوبة - محمد مراد البكرى - محمد رشوان محفوظ - محمد عبد الله أبو حسين - ابراهيم سلطان السعدى - رياض عبد العزيز سيف النصر ، كما ظهرت في قائمة ترشيحات الحزب في انتخابات ١٩٤٩ أسماء سعيد عيسوى زايد - عثمان أحمد عبد الغفار - شوقي عبد المنعم رسلان - على محمد على علوبة - ابو رحاب مصطفى أبو رحاب (١٣٠) . وهذا يمثل زخفا لابناء قادة الحزب ، في الوقت الذى عضدهم الحزب ليصبحوا نوابا ، على العكس من اسماء العناصر الشابة الأخرى الذين نطقت باسمهم صحيفة «صوت الاحرار» .

بالإضافة الى تلك العناصر الشابة التى كانت تضم المحامين والأطباء ، انضم للحزب العديد من « الكهول والشيوخ » ، وعندما عير من قبل خصومه بأنه فقد الكثير من كفاءات أصحابه اما لموتهم أو لانصرافهم عنه ، شرعت صحيفته في نشر أسماء الكفاءات التى انضمت اليه ، وضربت الأمثلة بأسماء مثل جمال العبد وخطاب الشواربى وأحمد خشبة وأحمد رمزى وزكريا مهران ، وعبد القوى أحمد وأحمد عطية وجلال فهمي ، وعبد الحميد رضا والكتور محمود ماهر (١٣١) ، ممن انضموا للحزب على امتداد تاريخه ولم

---

(١٢٩) صوت الاحرار ٢١ مارس ١٩٤٥ .

(١٣٠) السياسة الأسبوعية ٤ / ١١ / ٤٤ ( ضمت القائمة خمسين عضوا منهم ١٢ يعملون لقب بك ) ، السياسة ٣ / ٢ / ٤٦ حفل التعارف السنوى ، السياسة ١٥ / ١٢ / ٤٨ ، ١ / ١٢ / ١٩٤٩ .

(١٣١) السياسة ٢٤ ، ٢٦ / ١١ / ٤٧ ، ٨ / ١٢ / ٤٨ ثم ٢٣ / ١١ ، ٨ / ١٢ / ٤٩ ، وفي عام ١٩٤٦ انضم أحمد نجيب يراده - جمال الدين الهلابة - جورج توتيجنى - حسن عبد الوهاب - عبد الله المليجي ... الخ ( ٢ فبراير ١٩٤٦ ) .

يكفونوا من مؤسسيه • وهكذا لم تكن عمليات تجديد الحزب على قدر كبير من الأهمية ، كما ظلت فكرة الصفوة تحكم عقول قادته فيما يتعلق باحتكار المناصب ، فأصبحت عمليات تجديد الحزب نفسه من ناحية عناصره مسألة شكلية ، بالإضافة الى أنها لم تكن ترضى شيوخ الحزب من الأعيان •

ويتعلق بمسألة العضوية خروج بعض أعضاء الحزب عليه ، ثم عودتهم اليه ثانية مثل حنفي محمود ، الذي استقال من الحزب في يوليو ١٩٤٠ احتجاجا على موقف الحزب من الاشتراك في الوزارات ، ولم يلبث حنفي أن عاد الى حظيرة الحزب عام ١٩٤٦ عندما اختير وزيرا للمواصلات عام ١٩٤٦ ضمن وزراء الأحرار الدستوريين (١٣٢) • وقد فعل محمد علي علوبة شيئا كهذا عندما ترك الحزب في ديسمبر ١٩٣١ ، وأن لم يستقل منه رسميا الا في فبراير ١٩٣٤ ، بعد أن نبذ فكرة الاعتدال والتفاوض مع الانجليز واتخذ موقفا وطنيا متطرفا ، لا يتفق واسلوب حزب الأحرار الدستوريين ، وانقطع علوبة عن اجتماعات الحزب قبل استقالته بفترة انشغل خلالها بالقضايا العربية والإسلامية ، الى أن قدم استقالته معلنا فيها أنه « يؤمن بتضامن الجهود القومية بعيدا عن الخصومات الحزبية مما يتعارض مع بقائه في حزب من الأحزاب » (١٣٣) ، ولعل لانصراف علوبة عن الحزب منذ عام ١٩٢٩ ، صلة بعدم اختياره وزيرا في وزارة محمد محمود الأولى (٢٨) - (١٩٢٩) وكان من وزراء الحزب السابقين الى جانب كونه سكرتيه الأول ، ويؤيد ما نذهب اليه أن علوبة اشترك في وزارة علي ماهر ( ١٩٣٦ ) • كما أنه لم يعد للحزب الا في عهد رئاسة الدكتور هيكل ، حين اشترك في حملات الحزب الانتخابية في أواخر عام ١٩٤٤ ، غير أن عودته لم يصحبها نشاط فعال من جانبه ، كما لم يتول منصباً داخل الحزب ، وقد صرح في

---

(١٣٢) المصور ١٢ يوليو ١٩٤٠ ( ويبدو أن هناك صلة بين استقالته وعدم اختياره وزيرا في وزارة حسن صبري الاولى ) •

(١٣٣) السياسة ٢٧ / ١٢ / ٣١ ( حديث خضير لعلوبة باشا ) ، ٣٠ / ٤ / ٣٣ عن رحلاته الإسلامية ، و ٢٤ / ٥ / ٣٢ رأى في الموقف السياسي لعلوبة باشا و ٥ / ٢ / ٣٤ ( نص استقالته ) وهي بتاريخ ١٨ / ١ / ٣٤ •

يناير ١٩٤٦ ، أن وجود الأحزاب يسىء الى الحياة النيابية (١٢٤) ، ولذا يبدو أن اختياره في وزارة النقرأشى (٤٦ - ١٩٤٨ ) لم يكن بصفته الحزبية، بل بصفته الشخصية ، كما أن تزايد اهتمامه خلال الأربعينات بالقضايا العربية والإسلامية ، قد امتص كثيرا من نشاطاته مما أبعدته عن الحزب .

ويتصل بقضية الانتماء للحزب مسألة علاقة بعض للشخصيات السياسية به، ممن تحسبهم بعض المصادر اعضاء فيه ، أو يلعبون دورا في سياسته ، ولو من وراء ستار ، ومن هذه الشخصيات بعض الساسة وأصحاب المناصب كمحمد الخالقي ثروت وخصين رشدي ولطفي السيد واسماعيل صدقي . وبالنسبة لثروت فقد رؤى في البداية أن ينضم للحزب - هو وصدقي - لتكون وزارته حزبية ، ولكن محمد محمود عارض هذا الرأي ، ثم ذكرت بعض المصادر أنه قد عرضت عليه رئاسة الحزب ولكنه اعتذر ، وبعد الائتلاف كرر الحزب عليه العرض ولكنه أبى (١٢٥) . والواقع أن اختيار عدلي لرئاسة الحزب في البداية كانت مسألة محسوبة ، لأنه كان الشخصية الرئيسية في مواجهة سعد ، كما أن مركزه بين المجموعة التي ازمعت تأليف الحزب ، ومن بينها ثروت ، لا يسمح لأحد منهم أن يتخطاه ، و ثروت وإن لم يكن عضوا رسميا في الحزب الا أنه بالفعل أحد أصدقائه ومن كبار معاونيه ، عن مصلحة مشتركة ، كما أن اتجاهه السياسي هو اتجاه حزب الأحرار الدستوريين ، وبالرغم من ذلك كله لم يكن ثروت عضوا بالحزب ، حيث نأى بنفسه عن قيود الحزبية ، محتفظا لها بحرية الحركة السياسية منذ البداية .

أما حسين رشدي فرغم أن هناك من أشار الى أن الحزب عندما كان

---

(١٢٤) وعن علاقته السيئة بمحمد محمود ، انظر السوادى : البرلمان ص ٢٤١ ، وعن عونه للحزب انظر السياسة ٤ ، ٢١ / ١٢ / ٤٤ ، ١٨ / ١٠٤٥ . وعن تصريحاته ضد الحزبية ( الاخوان المسلمون ١٢ / ١ / ١٩٤٦ ) . (١٢٥) هيكل : منكرات ج ١ ص ١٤٥ ، المحرسة ٢١ ، ٢٥ / ١ / ٢٤ ، روز اليوسف ٢٤ / ٤ / ٢٨ ، ثم

في طور النأليف ، سوف يكون تحت زعامته هو وعدلى يكن ، وأنه لم يقبل رئاسة الحزب ، بل ان بعض المصادر تصفه بأنه نائب رئيس الحزب (١٣٦) .  
 الا ان رشدى لم ينضم للحزب على الاطلاق ، ربما حال مرضه الطويل دون ذلك ، والذي ألم به خلال مفاوضات عدلى ( ١٩٢١ ) والذي أبعد كثيرا عن الميدان السياسى ، حتى افضى الى وفاته عام ١٩٢٨ . اما لطفى السيد ، الذى كان من كبار مؤسسى الحزب ، ومحرر خطاب اعلانه ، فقيل ان وظيفته في دار الكتب حالت دون عضويته فيه ، في حين انه كان بوسعه ان يتفرغ للحزب ويستقيل من هذه الوظيفة ، ولكنه فضل موقعه من الحزب وهو دور الموحي له بالافكار والنظر له ، وربما لأن تجربته مع الأعيان أيام حزب الأمة ، قد جعلته يؤثر عدم التورط في الصراعات الحزبية بشكل مباشر ، ويبدو ان مشاركته لمحمد محمود وزارته الاولى ( وزيرا للمعارف ) قد جعلته ينضم رسميا للحزب ، فظهر اسمه في قائمة مجلس الادارة في فبراير ١٩٢٩ ، واستمر ظهوره حتى ابريل ١٩٣٠ (١٣٧) ، وكان ينوب عن رئيس الحزب في شرح مبادئ الحزب ، ويهاجم خصوم الحزب من منطلق حزبي ، كما شارك بعد ذلك في وزارتي محمود الثانية والثالثة ، وان لم يظهر اسمه بعد ذلك في جلسات الحزب او اجتماعاته ومؤتمراته خلال فترات ابتعاده عن ادارة الجامعة ، مما يجعلنا نعتقد انه انصرف عنه عقب وفاة محمد محمود .

اما اسماعيل صدقى فكان ضمن مؤسسى الحزب ، وان لم يكن على علاقة طيبة بمحمد محمود ، الذى اعترض على عضويته للحزب ، كما لم يكن على علاقة طيبة بعدلى يكن خلال مفاوضاته ( ١٩٢١ ) ، ومع ذلك بدا حتى عام ١٩٢٥ يعمل كما لو كان مستقلا عن الحزب ، في حين كان يتبنى نفس افكار ومواقف حزب الاحرار ، وكانت « السياسة » تنشر بياناته ومقالاته خلال المعركة الانتخابية وان لم يشير الى أنه من مرشحي الحزب ،

(١٣٦) F. O. 407/195, Enc. in No. 73, Aug. 6-13, 1922.

وانظر الأفكار ٥ سبتمبر ، ١٥ اكتوبر ١٩٢٢  
 (١٣٧) السياسة ١ / ٨ / ٢٨ ، ٢ / ٢٥ ، ٢ / ٤ / ٣٠ ، ١٤ / ٥ / ٢٠  
 خطبته في اجتماع الشبان الدستوريين وهجومه على الوفد . وليس صحيحا ما نكره مجيد خوري ( عرب معاصرون ص ٢٢٨ ) من انه لم ينضم رسميا للحزب .



كما قيل أن صدقي تولى إدارة شؤون الصحيفة المائية عندما حدثتها الأزمات، ومع ذلك ظل صدقي يعمل مستقلا « لكي يخدم أهدافه وغاياته البعيدة والممتدة » . وهو وإن بدا تعاطفه واضحا مع الأحرار الدستوريين إلا أنه كان يحتفظ لنفسه بحرية العمل من خلال تعاضده لأى حزب ، ( ١٢٨ ) . وكان أن استقال صدقي مع استقالة الوزراء الأحرار الدستوريين من الوزارة في سبتمبر ١٩٢٥ ، ثم مالبت أن انضم رسميا للحزب وكانت أول نشاطاته الحزبية أن التى في مجلس النواب كلمة الحزب في تأييد سعد زغلول ، ثم ظل اسمه يظهر في قائمة مجلس إدارة الحزب حتى إبريل عام ١٩٣٠ الى أن دعى الى تأليف الوزارة ، حيث ذكرت « الأحرار الدستوريون » أنه استقال من حزب الأحرار يوم أن تولى الحكم ( ١٢٩ ) ، وكانت التقطعة المعروفة بين صدقي والحزب منذ ذلك التاريخ .

يضاف الى فئة الساسة السابقين ، فئة من الكتاب والصحفيين ممن كتبوا وتولوا رئاسة تحرير صحف الحزب ، من أمثال محمود عزمى وترفيق دياب ، اللذين لم يكونا عضوين في الحزب برغم تحريرهما لصحيفته وكتابة مقالاته السياسية الحزبية ، وقد انسحبا من الصحيفة عقب انقلاب محمد محمود الدستورى عام ١٩٢٨ ( ١٤٠ ) . أما علاقة طه حسين بالحزب ، فيبدو

---

P. F, 371/10888, No. I, Henderson to Chamb. June (١٢٨)  
26, 1925, 407/201, No. II, July 20, 1925.

وعن صلته بصحيفة السياسة ، انظر المحرسة ٢٥ / ١ / ٢٤ ، وتقطة نشاطاته فى السياسة ٢ - ١٠ مارس ٢٥ ، وعن صلته بعلى ، يوسف نحاس : صفحة من تاريخ ص ٩٧ - ٩٨ ، ١٠٣ - ١٠٤ ( محاولته افضال مهمة الوفد الرسمى ) - خطبته فى تأييد سعد ( السياسة ١٨ نوفمبر ١٩٢٧ ) وعضويته بمجلس إدارة الحزب ( السياسة ٢٥ فبراير ، ١١ يونيو ١٩٢٩ ) .  
( ١٢٩ ) انظر البلاغ ٢٠ يونيو ١٩٢٠ ، السياسة ٧٠ - ٢٢ يونيو ١٩٣٠ ، الأحرار الدستوريون ١٠ يناير ١٩٣١ .

( ١٤٠ ) عن علاقتهما بالحزب انظر : توفيق دياب : الملمحات ، المقدمة ثم ص ٣١ ، محمود عزمى : خبايا سياسية ص ١١٨ - ١١٩ ، وإن كان دياب قد رشح نفسه كمرئى الدستورى عام ١٩٢٥ ( السياسة ٢ ، ٤ يناير ١٩٢٥ ) ، إلاهram ٢١ يوليو ١٩٢٨ ( لماذا انسحبت من تحرير السياسة لعزمى ، ومقال دياب : من الأعصاق ) .

انها كانت علاقة ثقافية فكرية ، و ببعض قياداته ، ولم تكن علاقة عضوية . كما لم يمارس نشاطا سياسيا لخدمة مصالح الحزب ، باستثناء ما تورط فيه وما انضمت اليه مكانته ضمن هيئة تحرير « السياسة » من كتابة بعض المقالات ذات الصبغة الحزبية السياسية ، حيث احتفظ لنفسه بمرونة الحركة بين المنابر الثقافية للأحزاب السياسية ، الامر الذي يفسر انتقاله بين صفوف أكثر من حزب ، وعدم ارتباطه بشكل تنظيمي بأى منها (١٤١) .

اما زكى عبد القادر الذى كان يميل للأحرار الدستوريين من ناحية أفكارهم ، وتأثر بدعوتهم التجديدية ، فقد التحق للعمل بصحيفتهم ، ملتصقا بالعمل وليس النضال الحزبى ، على حد تعبيره ، وقد بلغت مكانته فى الصحيفة أن كان يكتب افتتاحياتها وبالرغم من ذلك كله لم يكن حرا دستوريا ، ومن ثم لم يشارك كثيرا فى نشاطات الحزب السياسية العملية أو تنظيماته ، مكتفيا بالدفاع عن اتجاهاته بحكم اشتغاله بصحافته . أما حافظ محمود ، فقد دخل صحافة الحزب من واقع تتلمذه على الدكتور هيكل ، ومن ثم كان تعاطفه مع الحزب ، ذلك التعاطف الذى لم يدفع به ليكون عضوا به ، رغم توليه رئاسة تحرير صحيفة لفترة طويلة ، مع ما يعنيه ذلك من دفاعه اليومي عن سياسة الحزب وخوض معاركه الحزبية (١٤٢) . وهكذا يبدو أن الحزب لم يكن يكرمه أن يكون رؤساء تحرير صحفه أعضاء فيه ، ماداموا قد انزعموا بالدفاع عن سياسته وبنشر أفكاره ومتابعة نشاطاته ، حتى لو كانوا قد تولوا مراكزهم من واقع ممارستهم لحرفة الصحافة قبل أن يكونوا مؤمنين بمذهبه السياسى .

---

(١٤١) انظر رجاء النقاش : ابناء معاصرون ص ٢٩ ، طه حسين : الايام ج ٢ ص ١٥٠ ، ١٩٩ ومن كتاباته السياسية فى السياسة ٨ - ٢٢ نوفمبر ١٩٢٢ ثم ٢٩ ديسمبر ٢٢ ، جمال سليم : البوليس السياسى ص ٧٦ ، ٨٠ - ٨١ . (١٤٢) نشر زكى عبد القادر مجموعة صور من الريف فى « السياسة » قبل أن يجسها فى كتاب ، وقد قدم لها هيكل عندما صدرت عام ١٩٤٩ ، زكى عبد القادر : اقدام على الطريق ص ١١٧ - ١١٨ وفى حديث الاستاذ حافظ محمود معنا ( ٥ / ١٢ / ١٩٨٠ ) ذكر ان التقليد كان ان يتولى تحرير السياسة أحد أعضاء الحزب البارزين ولكن الدكتور هيكل حطم هذا التقليد وقال أن الصحافة للصحافيين واستطاع بتقوده أن يخيفه فى رئاسة التحرير .

وبشكل عام يمثل تاريخ الخلاف داخل حزب الأحرار الدستوريين ، تاريخ الخلاف في الرأي الناتج عن العلاقات السياسية من ناحية ، وتداخل المصالح وتشابكها من ناحية ثانية ، مما يحدث عادة بين الجماعة الحزبية لأننى لا يحكمها تنظيم قوى والتزام حزبي صارم إزاء هذا التنظيم ، وقد يتعدى هذا الخلاف حدود الرأي إلى التهديد بالانقسام والخروج على الحزب مما يمهّد لتفتته ، وقد ارتبطت أزمات الحزب بهذا الخصوص بمسائلتي ناليف الأحزاب الجديدة ، والاشتراك في الحكم ، بيد أن ما حدث من حالات خروج على الحزب ، لم يؤد إلى إقامة أحزاب أخرى ، بل كانت في معظمها انفصالات فردية وشخصية ، وحالات خروج من الحزب ثم عودة إلى صفوفه ، حيث لم يشهد الحزب طوال تاريخه حركة انشقاق جماعية ، يضاف إلى هذا كله أن بعض العناصر القوية داخل الحزب قد كونت لها أتباعا مهدت مع صراع الأجيال داخله ، للاخلال بتوازنه .

### \*\*\*

لعلنا الآن نقتسأل : إذا كان هذا هو تركيب الحزب ، فما هو مركز القوة السياسية فيه ؟ هل هو رئيسه أم مجلس إدارته ، أم جمعيته العمومية ، أو أنه يكمن في المعبرين عنه أى صحيفته وهيئة المحررين فيها ؟ ولدراسة هذه المسألة يلزم أولا تحديد الجماعة القيادية داخل الحزب ، لأنها هي التي تمتلك القوة السياسية وبالتالي تقوم بتوجيه الحزب وصنع قراراته ، ونظريا هناك ثلاث مجالات ومداخل أساسية للتعرف على تلك الجماعات ، وهي مدخل المناصب Position Approach الذى يفترض أن أولئك الذين يشغلون المناصب الرئيسية هم القادة وأصحاب القوة ، ومدخل السمعة Reputational Ap. أى أن من لهم سمعة سياسية هم أصحاب النفوذ الفعلى داخل الحزب ، ثم مدخل صنع القرار Decision Making Ap. الذى يعتمد على أن مجرد المشاركة في صنع القرارات الرئيسية داخل الحزب هو دليل على القيادة وامتلاك القوة السياسية ، وهذا يعنى ضرورة تحديد المشاكل المطروحة وتتبع عملية صنع واتخاذ القرارات ومعرفة من اشترك فيها فعلا ، وتحديد المشاكل التي أثيرت وصدرت قرارات بشأنها ، وكذلك التي

لم تثر ، لأن قتل فكرة في مهدها دليل اكيد على القوة (١٤٢) . ولكل مدخل من هذه المداخل الثلاثة مأخذه ومحاذيره ، ولكن يمكن الافادة منها جميعها على كل حال ، ومن خلال دراستنا تبين مبدئيا ان حزب الاحرار لم يكن مؤسسة شخصية ، تعتمد في بقائها وحركتها السياسية على قدرات شخص بعينه ، أو زعيم فرد ، وان بدأ أحيانا كذلك في فترة من فترات رئاسته محمد محمود ، كما لم يكن مؤسسة غير شخصية بمعنى الالتزام بالحزب ونظامه باعتباره هيئة سياسية قادرة على الاستمرار ، لقد كانت حركة الحزب تتحدد حقيقة بمقدرة « الصفوة المحركة أو الصفوة القائدة » داخل جهازه التنظيمي .

فبالنسبة لشخصية الرئيس ، فالمعروف أن الجماعة التي أسست الحزب قد لجأت الى عدلى يكن ليراسه ، أى أن الحزب « استعان » بشخصه في مواجهة سعد زغلول وطغيانه ، وبالتالي كانت حركة الرئيس تتحدد من خلال الاطار الذى توحى به الجماعة المؤسسة من قادة الحزب ، ثم ان عدلى عندما ترك رئاسة الحزب تخطى عنه نهائيا ، بالاضافة الى أن شخصيته لم تكن يتوفر فيها ما هو ضرورى للنضال الحزبى من قوة التأثير والمناورة والسيطرة ... الخ ، ولم تكن رئاسته للحزب عن اعتقاد أصيل يملأ نفسه وقناعاته ، والا لما ترك الحزب نهائيا ، وقد تكرر نفس الشئ مع اختيار عبد العزيز فهمى لرئاسة الحزب وهو شخصية محايدة تحظى باحترام عام ، وشكلى أحيانا من بعض القطاعات ، وقد لجأ الحزب اليه لأنه زميل سعد زغلول في لقاء ١٣ نوفمبر ١٩١٨ ، وربما يعنى هذا الاعتماد على مدخل السمعة ، كما لم يكن من مؤسسى الحزب ، يضاف الى هذا ان الحزب قد ضحى به على منبج الائتلاف مع الوفد عام ١٩٢٦ ، وكان فهمى راغبا عنه ، كما ان لبقاء الحزب بدون رئيس خلال عام ١٩٢٤ ، ثم بين عامى ٢٦ ، ١٩٢٩ ، امر له دلالاته بالنسبة لحجم وقوة هذه الرئاسة وأهميتها بالنسبة للصفوة القائدة داخل الحزب ، مما يعنى أن المنصب لم يكن ملحا تماما ، وان ضرورته ليست الا بقدر استكمال للنظام .

---

(١٤٢) محمد السعيد ابريس : حزب الوفد والطبقة العمالية في مصر ، ص

واختيار عبد العزيز فهمي لرئاسة الحزب للمرة الثانية عام ١٩٤١ ، تنافيا لأزمة الصراع على الرئاسة ، يعنى أن الصفوة القائدة قد فقدت توازنها خلال صراعاتها وخلافاتها المتكررة ، طوال فترة رئاسة محمد محمود على ما رأينا ، فلم تعد للصفوة القائدة منسجمة مع نفسها بالقدر الذى يجعل مسألة الرئاسة أمرا غير ذى بال . ولذا نستطيع القول بأن كلا من على يكن وعبد العزيز فهمي لم يشكلا ، بتوليتهما رئاسة الحزب ، مركز قوة سياسية مؤثرة داخله ، الا بقدر « تحريك » نظامه واستيفاء شكله ، ولم نعرف ، على مدرسنا ، ارتباط القوة السياسية بشخص رئيس الحزب الا خلال عهد رئاسة محمد محمود ، الذى رضخت الصفوة المحركة له ، وكان أكبر شخصية فيها ، لتوليته منصب رئاسة الوزارة أكثر من مرة ، ولهذا صلة وثيقة بمدخل المناصب ، فى حين لم يتول أحد من رؤساء الحزب الآخرين هذا المنصب طوال فترة وجوده فى رئاسة الحزب ، وخير ما يثبت رضوخ الحزب لقوة محمد محمود السياسية هو اذعانه لرأيه المتعلق بمعاودة ١٩٣٦ ، والذى كانت تعارضه أغلبية الحزب ، بينما كان قد عجز عن نشر مقال له بصحيفة الحزب بعد أن تحداه رئيس تحريرها عام ١٩٢٧ .

وخلال عهد الدكتور هيكل ، عاد الانسجام للصفوة القائدة داخل الحزب لما تميزت به شخصيته من اعتدال وديبلوماسية ، كما أن للحزب خلال الأربعينات كان قد فقد العديد من شخصيات هذه الصفوة العتيدة ، بالإضافة الى استخدام وسائل أكثر ديمقراطية بالنسبة لقرارات الحزب ، نتيجة حركة احياء محدودة لتنظيماته .

أما جمعية الحزب العمومية ، فالمعروف أن الحزب لم يكن يلتزم بدورات انعقادها ، وكانت قيادته لاتأخذ أو تعتد برأيها فى العديد من المسائل الهامة مثلما حدث عندما اتخذ الحزب قراره بشأن دستور صدقي بونما رجوع الى للجمعية حيث قيل يومها « ليست للجمعية التى يعهد اليها بمثل هذه المباحث الفقهية » (١٤٤) وعندما طوّل الدكتور هيكل بعقد الجمعية لمناقشة

الخلافات داخل الحزب ، رأى أن ذلك لا يجدى شيئا ، بل ربما اتسعت دائرة الخلاف ، وتكرر نفس الطلب من عبد العزيز فهمي لتوحيد كلمة الحزب ، ولم تحت استجابة (١٤٥) ، مما يجعلنا نعتقد أن هذه الجمعية لم تكن لها الفاعلية السياسية المؤثرة المعترف لها بها في قانون الحزب .

وكانت هيئة تحرير « السياسة » قوة سياسية يحسب حسابها ، وقد ترك لها في بداية الأمر حرية تقرير خطة الاعتدال أو العنف في مقاومة خصوم الحزب ، دونما تدخل من جانبه ، مما يحمل معنى الاعتدال برأى هيئة التحرير وعلى رأسها الدكتور هيكل وقد كان قوة متميزة داخل الحزب ، حتى أن الدكتور عفيفي ، همزة الوصل بين الحزب وصحيفته ، كان يسأله هل ستنشر خطبة فلان أم لا ، مما يدل على أن الحزب أحيانا لم تكن لديه خطة معينة لتوجيه صحيفته ، بحيث كان يسأل رئيس تحريرها عما سيفعل (١٤٦) ، وقد اتهمت الصحيفة ذات مرة بأنها لم تعد تمثل مجمرع الحزب فدافعت عن نفسها بأنها على اتصال مباشر بلجنة الحزب التنفيذية التي تؤيد الصحيفة في خطتها تماما ، وأنها تقوم بتنفيذ قرارات الحزب تمام التنفيذ ، وأنها قبل ترك الأحرار الحكم كنا أكثر استقلالا عن لجنة الحزب التنفيذية ، فلم تكن نستشيرها الا في الخطة العامة دون أن نسألها ما نسألها اليوم عنه من التفاصيل (١٤٧) ، وكانت الصحيفة مؤيدة من جانب رئيس شركتها الجديد محمد محمود الذي أبدى اغتباطه بما كتبتة الصحيفة خلال الأزمة الوزارية ( ١٩٢٥ ) ، وبالرغم من ذلك حدثت أزمة بين الصحيفة وبين رئيس شركتها ووكيل الحزب الأول القائم بعمل رئيسه ، عندما نشرت لرئيس تحريرها مقالا عن الائتلاف ، اعتبره محمد محمود لايمبر عن سياسة الحزب وأرسل كلمة « للسياسة » بهذا المعنى فرفض

---

(١٤٥) وثائق عابدين : تقارير الأمن ، تقرير في ٢٨ / ٢ / ١٩٤١ ، أول أكتوبر ١٩٤٢ .

(١٤٦) هيكل : منكرات ج ١ ص ١٥٠ ، ١٧٢ والخطبة كانت لمعلوبة مسكرته الحزب -

(١٤٧) السياسة : ١٨ سبتمبر ١٩٢٥ .

الدكتور هيكل نشرها مهيدا بالاستقالة ، ولا لم يكن بوسع الحزب الاستغناء عنه بحال من الأحوال ، رضع مصد محمود ونشر كلمته « بالاهرام » ( ١٤٨ ) .  
وان كانت المسألة قد سويت فيما بعد بنشر هيكل بياناً يفيد بالآ خلاف بين الحزب وصحيفته ، الا أن المسألة لها دلالتها الخاصة على اعتبار أن الصحيفة قد باتت قوة يحسب حسابها داخل الحزب ، وأن هيكل أصبح في مركز يستطيع أن يعبر من خلاله عن رأيه في أدق المسائل السياسية دون الرجوع الى الحزب ذاته ، ان لم يكن يتحداه وقد تعاظم دور الصحيفة حتى لقد ذكر أحد كبار محرريها أنه لم يعد يشعر بحزب الاحرار كعنصر فعال في الصحيفة أبداً ، وأن كان قد عاد ليرصد تطوراً جديداً يتمثل في اقحام الحزب نفسه على الصحيفة وتدخله بنفوذه في تحريرها ، حتى لقد استخلص الحزب مبنى الصحيفة لنفسه واستأجر لها شقة ( ١٤٩ ) ، في فترة كان الحزب يعاني خلالها من الانقسام الذي انعكس بدوره على الصحيفة ، كما بدأت الصحيفة تتخبط نتيجة عدم الاستمرار في تمويلها ، فهي على قوتها واقتدار القائمين بامرهما كانت تستمد قوتها من مراوطة الحزب على تمويلها ، ولم تلبث الحكومة ان عطلتها ، فلم تعد بعد ذلك تملك ما كان لها من شأن تقديم حيث تفرق معظم محرريها الأقوياء من أنصار الدكتور هيكل الذي ابتعد عن رئاسة تحريرها هو الآخر ، ثم انتقل فيما بعد الى رئاسة الحزب . وهكذا يبدو أن الصحيفة على قوتها لم تنفرد باتجاه سياسي مختلف الا مرة واحدة ، ذلك ان الصفوة القائدة داخل الحزب ، بتمويلها الصحيفة ، كانت صاحبة القرار في الاتجاه السياسي لها ، وبالتالي مصدر القوة السياسية ، وكانت هذه الصفوة تتمثل في مجموعة العناصر المحركة لجلس ادارة الحزب من كبار شخصياته من أبناء عائلات سليمان وخشبة وعبد الرازق وعبد القفار ، الذين كان يؤخذ الوزراء الذين يمثلون الحزب من بينهم .

---

( ١٤٨ ) السياسة ٢٠ / ١٢ / ٢٧ ، الاهرام ٢٣ / ١٢ / ٢٧ ، ثم الميمنة

٢٥ / ١٢ / ١٩٢٧ .

( ١٤٩ ) زكى عبد القادر : اقدام على الطريق ، ص ٢٥٣ - ٢٥٦ ، للشعب

١٠ - ١٣ ديسمبر ١٩٢٠ ، الاخبار ١٣ / ١٢ / ١٩٥٦ ( مقالة موت للكاتب ) .

لقد كان لدى العناصر التي الفت حزب الاحرار الدستوريين احساسا ووعيا بوضع اجتماعي متميز داخل المجتمع المصرى ، باعتبارهم اصحاب المصالح فيه ، ومن ثم يقع على عاتقهم امر سياسته وقيادته ، وقد انعكس هذا الاحساس على موقفهم من الجماهير ، فنظروا اليها على اساس واقمهم وموقعهم منها ، فنأت عنهم مما خلق لديهم « عقدة الأقلية » ، وما يستتبع ذلك من محاولة التماسك والاستعلاء تارة ومغازلة الجماهير تارة أخرى ، وان عاملوها بمنطق الصفوة في معظم الأحيان ولعل هذا المعنى يفسر على نحو ما التكييف الاجتماعى للحزب ، حيث كان تركيبه الاجتماعى يضم العناصر التي تنتمى لطبقة الأعيان المصرية من كبار ملاك الاراضى الزراعية، والتي يشتغل قطاع منها بشئون المال والتجارة والصناعة ، ورغم انها في معظمها أصبحت مصرية قحة ، الا انها ضمت عناصر تنتمى لأصول تركية أو شركسية ، كما ضمت هذه الصفوة جناحا متميزا من خاصة المثقفين المصريين وأرباب المهن الحرة . وقد انعكس منطق الصفوة على عضوية الحزب ونوعية الشخصيات المنتمية اليه ، فحصرت في فئات اجتماعية يعينها تحتل مراكز وفرتها لها وظائفها العليا في المجتمع . وعندما فقد الحزب الكثير من العناصر القوية من كبار رجال العائلات سواء بالخروج عليه أو بالوفاة ، لم يلجأ الى الجماهير ، وحاول الاستعاضة عنهم بعناصر من الطبقة الوسطى من غير أبناء العائلات ، بحكم تطور المجتمع ذاته ، ولم يكن بوسعهم أن يفسح للعناصر الجديدة مكان الصدارة في قيادته وأجهزته ، حيث بقيت قياداته التقليدية محافظة على « اصول » الحزب وانتماءاته ، فوقع الحزب في تناقض جديد ، جعل قياداته التقليدية في جانب ، والعناصر الشابة الطموحة في جانب آخر ، ومن نفس منطق الصفوة الذى ميز وضع الحزب بالنسبة للمجتمع المصرى ككل ، سيرت حركة الحزب ، فتمثلت لقوة السياسية داخله في « صفوة قائدة » تجاهلت كواد الحزب الأخرى وعناصر القوة الممكنة فيه .







## الفصل الثالث

### الحزب والقضية الوطنية

- القضية الوطنية ٢٢ - ١٩٢٩
- مفاوضات محمد محمود / هندرسن
- الطريق إلى المعاهدة - معاهدة ١٩٣٦
- اتفاق مونثرو ١٩٣٧ - اتفاقية الثكنات
- المعاهدة في التطبيق ٣٩ - ١٩٤٥
- مفاوضات صدقي / بيفن - تدويل القضية المصرية
- الحزب والاحلاف
- اتفاق خضبة / كامبل - إلغاء المعاهدة \*

شغلت القضية الوطنية ، بمعنى الجلاء العسكرى والأجنبى عن وادى النيل الحيز الأعظم من برامج الأحزاب المصرية ، وحدد الاشتغال بها مقدرة وتأثير قادة الحركة الوطنية المصرية ، بل وكل الساسة المصريين على اختلاف مشاربهم واتجاهاتهم ، وكانت المعيار الرئيسى لدى شعبيتهم ، كما كانت سببا فى سقوط معظمهم من مناصب الحكم ومن مسرح الأحداث وضياعهم فى زوايا التاريخ ، ومن هنا تكمن خطورة دراسة دور حزب سياسى تجاه القضية الوطنية ، ومدى إسهامه فى الاشتغال بها ، لارتباط ذلك ببقائه فى السلطة ، ووجوده السياسى وتغلظه فى صفوف الجماهير وبالتالي تسجيل دوره التاريخى \*

وقد اختلف مؤسسو حزب الأحرار الدستوريين مع زملائهم وهم يتفاوضون لحل القضية الوطنية ، وتحقيق استقلال مصر وإزالة الوجود البريطانى والأجنبى منها ، وأيا كانت أسباب خروجهم على التجمع الوفدى ، فببقي ثابتا أنهم خرجوا خلال الأزمة التى كانت تجتازها مفاوضات سعد

زعول مع اللورد ملنر ( ١٩٢٠ ) ، كما أنهم التفتوا حول على يكن في مقاروضاته الرسمية مع كيرزن ( ١٩٢١ ) ومنحوه العون والتضيد ، كما بدأ التكثير في تأليف الحزب لبيان هذه المفاوضات ، يضاف الى ذلك دورهم في استصدار تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ، الذى رأوا فيه فاتحة عهد جديد للقضية الوطنية ، يقتضى منهم تنظيم صفوفهم في شكل حزب سياسى يدافع عن الأوضاع الجديدة التى نشأت في ظله ، ويستعد لخوض مرحلة استكمال الاستقلال والخلص من التحفظات الواردة بالتصريح .

وهكذا كانت القضية الوطنية هى نقطة البداية ، بمعنى من المعانى ، في تكوين الحزب وتأليفه ، بل ونقطة البداية لدراستنا لحركة الحزب السياسية وربما كانت تسميتهم « بالاحرار » تحمل معنى أنهم طلاب حرية وتحرر ، الى جانب المعانى الأخرى ، وحين افتتح رئيس الحزب خطبة اعلانه أشار الى أن ماكسبته الأمة بتصريح فبراير يمثل نقطة ارتكاز هامة « تستعين بها على حل المسائل المحتفظ بها للمفاوضات حلا موافقا لمطالبنا القومية » ثم أضاف أن خطة الحزب بهذا الصدد ترجع الى مبدأ واحد وهو أن الاتفاق لا يجوز بحال من الأحوال أن يمس استقلال مصر ، ولم يشرح كيف يتم ذلك ، ولا مايمكن أن يفترض من حلول للمسائل المحتفظ بها ، على اعتبار أن الحيلة السياسية تقضى بذلك (١) .

وعندما تفاوض على يكن مع كيرزن ثبت أنه لم يكن هو المفاوضات المصرى المطلوب لتلك الجولة ، وكان المشروع الذى قدمه كيرزن يتضمن نفس النصوص ، بل والصيغ التى عرضت على الوفد عند بدء المفاوضات ولم يقبلها (٢) ، وأن المفاوضات لم تكن أكثر من مناورة لمعرفة أوراق المجموعة المتفاوضة التى انشقت على التجمع الوفدى ، ولتلى بات يعتقد أنها ستكون أكثر تسامعا في المطالب الوطنية ، ومن ثم لم يكن لدى كيرزن أكثر مما كان

(١) حزب الاحرار ، خطبة دولة الرئيس ص ٦ - ٩

(٢) جمهورية مصر ، القضية المصرية ١٨٨٢ - ١٩٥٤ ص ١٩٨ - ٢٠٠ نص المحاضر ، ثم يوسف نحاس : صفحة من تاريخ مصر ص ٩٦ ، وصحيفة الشباب ١٧ / ٢ / ١٩٣٦ .

لمدى ملخّر ، والا فبماذا نفسر كيف ان مشروع كيرزن كان ينبغي أساسا على مشروع سلفه ، كما تصرّح بذلك التقارير البريطانية ؟ وعموما رفضه الوفد الرسمي في ١٧ نوفمبر ١٩٢١ على اعتبار انه غير مقبول كلية (٣) .

وربما كانت النتيجة الأساسية لتلك المفاوضات هي اقرار فكرة التصريح البريطاني المعروف ، الذي اعُنت فيه الحكومة البريطانية انتهاء الحماية على مصر لتصبح دولة مستقلة ذات سيادة ، مع الوعد بإلغاء الأحكام العرفية ، والاحتفاظ بالنقاط موضع الخلاف الى مفاوضات مقبلة (٤) ، وقد تألفت وزارة ثروت في أول مارس ١٩٢٢ وحديث المفاوضات لم ينقطع ، وقد عبر عدنى يكن عن رغبته في الاسراع باستئنافها خلال حديث له مع أحد رجاء دار المندوب الاسامى ، الذى نقنه بدوره الى المندوب ، وكان محمد محمود حاضرا فذكر عدلى أنه « بعد أن ينعقد البرلمان في نهاية العام ، فمن الأفضل أن تتم المفاوضات في لندن وليس في القاهرة ، بعيدا عن ضغط الأحداث المحلية ، التى سوف تصعب من مهمتهم ... » وأن الجهود يجب أن تذل خلال الانتخابات لاحتراز الأغلبية المؤيدة للتسوية مع الحكومة البريطانية ، وابعاد العناصر المتطرفة عن البرلمان ... » (٥) وكان الحديث عن سعد والخفيين معه ، وهكذا يبدو أن عدلى طلب تدخلا ضمنيا من دار المندوب الاسامى لمساعدته وانصاره لاحتراز الأغلبية في البرلمان اذا ما كانت بريطانيا حريصة على انجاز التسوية معهم . وراحت صحيفة « السياسة » توضح أن ما جاء بالتصريح هو « استقلال قانونى له نتائج الحاضرة وله ما بعده خلال المفاوضات » ثم ذكر محمد محمود أننا لا نرضى باستقلال قانونى

---

F. O. 141/427, No. I'Egypt 1918-1925, p. R.LLA., 6, (٢)  
Great Britain and Egypt 1919-1951, p. 7.

(٤) وهناك رأى بأن المفاوضات لم تثمر شيئا بالنسبة للجانب البريطانى عند  
Nicolson, H., Curzon; The Last Phase, p. -78. مؤرخ كيرزن :

F. O. 141/681, Mohamed Mahmud Pasha Mr. Scotte, (٥)  
April, 30, 1922.

دون الاستقلال الفعلى ، ولكن التصريح خطوة كبرى خطتها الأمة للوصول الى غرضها الاسمى (٦) .

وعندما صرح اللنبي أن السياسة البريطانية كانت وماتزال ترمى الى السير بالبلاد نحو الحكم الذاتى ، استنكرت صحيفة الحزب ذلك ، وكررت أن التصريح لم يفض الخصومة بصورة نهائية وإنما اقر للمصريين حقوقهم التى لا تدعى انجلترا أن لها مصلحة فى الكلام بشأنها وعلق الباقي واستبقى الاحتلال الى أن يتحقق هذا الباقي (٧) . وأضافت مرة أخرى بأن التصريح نزول من جانب انجلترا عن حقوق لنا كانت تدعيها لنفسها فى مصر ومن غير أن تتحمل مصر فى مقابل هذا النزول شيئاً (٨) ، ولعل فى تعبيرات « النزول ، ومن غير مقابل » شىء من المبالغة قد لا تتطلبها لغة الدبلوماسية والدبلوماسية خاصة عندما يتعلق الحديث بحقوق وطنية .

وعقب فشل مباحثات زغول - ماكدونالد ، وإصدار الحكومة البريطانية كتابها الأبيض ، وإصدار حكومة السودان بلاغاً أعلنت فيه انفرداها بحماية الشعب السودانى (٩) رأى حزب الأحرار الدستوريين فى ذلك تخطياً من الحكومة البريطانية لاتفاقية ١٨٩٩ ، تلك التى لم ترضها الأمة المصرية ، ونقضا لما جاء فى تصريح فبراير ، الذى تقيدت فيه بالاحتفاظ بالحالة الحاضرة فى المسائل الملقة الى أن يتم الاتفاق بين البلدين ، وأن مصر قد ضيعت حقوقها وأهينت كرامتها ، كما أدان الحكومة القائمة ( حكومة سعد ) بالتقاعس والضعف (١٠) ، وعندما لقي السردار لى سناك مصرعه وتقدمت الحكومة البريطانية بمطالبها ، أصدر الحزب « احتجاجاً ونداء » ذكر فيه

---

(٦) السياسة ١ / ١١ / ١٩٢٢ مقال دياب ، ١ / ٧ / ١٩٢٣ خطبة محمد محمود

باصيوط .

(٧) السياسة ٢٣ / ١٠ / ١٩٢٣ خطبة اللنبي وتعليق السياسة .

(٨) السياسة ٢٨ / ١١ / ١٩٢٤ ( حديث اليوم بدون توقيع ) .

(٩) عن هذه التطورات انظر :

Markowe, J., *Anglo-Egyptian Relations*, pp. 268-271.

(١٠) بيان حزب الأحرار الى الأمة ( السياسة ٢٨ / ١٠ / ١٩٢٤ ) .

أن الانجليز انتهزوا الفرصة لجعل المسألة سياسية والاعتداء بجبروت القوة على استقلال مصر وسيادتها ، ولتغيير مصير المسائل المطقة للمفاوضات بين الدولتين ، ثم دعا الأمة للاتحاد لانقاذ استقلال الوطن وسيادته (١١) .

وقد أبدى عبد العزيز فهمى عندما تولى رئاسة الحزب ، تصوره لحل القضية الوطنية على أساس الاتفاق القائم على عدم تعارض المصالح بين مصر وانجلترا ، فبعد ان تحدث عن حق المصريين الذى لا تدعنه قوة ، وعن جيوشهم العزل التى لا قبل لها بمحاربة بريطانيا وضرورة احتياهم لبلوغ حقهم متى أعوزتهم القوة ، ذكر « هل مصلحة الانجليز فى الدفاع عن القنال وعن مصر تتنازع مع مصلحتنا ؟ اللهم كلا ٠٠ ان القنال لنا بعد قليل من السنين ، وان توافق المصلحتين لا يجعل الاتفاق مستحيلا ٠٠ والاتفاق هو جلاء الجنود الانجليز عن القطر المصرى كافة وتعهد مصر بان تضع فى منطقة القنال عددا معلوما من جنودها للمحافظة عليه ، ثم تحالف انطرفين على أن تشترك انجلترا فى الدفاع عن مصر ضد كل اعتداء عند طلب مصر ذلك فى مقابل أن تساعد مصر انجلترا اذا أشهرت عليها الحرب دولة أوروبية، مساعدة داخل الحدود المصرية بمقدار معلوم (١٢) وهكذا صورت المطالب المصرية بمنطق صاحب الحق ، المعترف لخصمه بالقوة والبطش وما يسندانه من مصالح ومطامع ، ويبدو أن استمرار ذلك الشعور لدى قيادات الحزب ، كان رد فعل لاختراق مباحثات سعد - ماكديونالد من ناحية، ومسلك الانجليز تجاه مصر ، والمجاوى لكل عدل ، عقب مصرع السردار ، فلم تكد الأزمة همة ، جديدة ، ولم تئس من الاتفاق .

ذلك هو الاعتراف الذى يغرى الخصم بالتشدد أكثر ، فكان طبيعيا أن يخطب جورج لويدي فى لجنة الدفاع الامبراطورية ، ويقر مجلس الوزراء البريطانى ماقاله ، من أنه يجب أن يحتفظ الانجليز بقوة بريطانية كافية على ضفتى القناة وأن تقوم قوة بحرية بالحراسة فى القناة ذاتها ، وأن يحتفظ على سبيل الاستثمار بقوة بريطانية فى القاهرة تحمى جنود القناة وسفن القناة ، والا

---

(١١) الاحتجاج ونداء حزب الاحرار فى ( السياسة ٣٠ / ١١ / ١٩٢٤ )

(١٢) نص خطبة عبد العزيز فهمى ( السياسة ١ / ٣ / ١٩٢٥ )

ينقص عدد الحامية الحاضرة وهو اثني عشر الفا من الجنود ، وقد انتفضت صحيفة السياسة من تطور المسألة العسكرية الى هذا الحد وراحت تذكر ماجاء بشأنها في مشروع ملحق ، وما أثارته من رفض ، وكيف أن عدلى يكن رفض هو الآخر مبدأ الاحتلال ، وأضافت : « أننا نقول أن مسألة الاحتلال هي مسألة المسائل ، وليس هناك مصرى يقبل التفاهم مع الانجليز على قاعدة الاحتلال وليست هناك حكومة مصرية ترضى عن طيب خاطر بمبدأ الاحتلال » (١٢) .

وبتولى اللورد منصب المتدوب السامى فى اكتوبر ١٩٢٥ ، أمّلت صحيفة السياسة أن يكون خبرا من سلفه ( اللنبى ) ، مما يجعل المصريين أشد ميلا للتفاهم (١٤) وكان ذلك فى ظل الائتلاف الوطنى وعودة الحياة الدستورية ، الذى رأت فيه صحيفة الحزب بداية عهد من الاستقرار يتيح جوا افضل للمفاوضة ، ولكن مالبثت أزمة الجيش أن أثيرت حين طالب وزير الحربية ادخال بعض الاصلاحات على الجيش المصرى ، رأى فيها لويد أن الحكومة المصرية تريد أن تستحوذ على الاشراف على الجيش ، ولم تستطع الحكومة المصرية لقناع الانجليز ، الذين ارسلوا ثلاث سفن حربية الى المياه المصرية على سبيل التهديد ، حتى كان لهم ما أرادوا على ما هو معروف (١٥) .

وعندما سافر ثروت الى انجلترا وأشنع انه سوف يتفاوض ، ذهبت « السياسة » الى القول بأنه سوف يستعرض الآراء فى المسائل المحتفظ بها ، فاذا ما قرب ذلك من وجهات النظر وتفاهم ثروت مع زملائه بعد عومته خدثت المفاوضات الرسمية ، ثم راحت تبرر التكتف الشديد الذى

---

(١٢) السياسة ٢٨ يوليو ١٩٢٥ ، ( اذن لتفاهم ماداموا يصرون على الاحتلال )  
بنون توقيع .

(١٤) السياسة ١١ / ١١ / ١٩٢٦

(١٥) رمضان : تطور الحركة الوطنية ١٨ - ٣٦ ص ٦٢٢ - ٦٣٠ ، غربال : تاريخ المفاوضات ص ١٧٠ ، احمد عبد الرحيم مصطفى : تاريخ مصر السياسى ص ١٧٣ - ١٧٤ .

ساد جو المفاوضات « حتى لا تحدث فرقة اذا لم تسفر عن نتيجة » ، ثم نبهت المصريين الى التفكير في مختلف الاحتمالات والخطا الواجب اتباعها اذا ما رفضت انجلترا ما يعتمده المصريون الحد الأقصى لما يمكنهم قبوله حيث تكون سياسة الاتفاق قد قضى عليها نهائيا (١٦) . واهبت صحيفة الحزب المفاوضات المصرى وظاهرته ، وبررت مسلكه وطالبت المصريين بالأنانة والصبر والايامن بالحق واحترام السرية التى اتفق عليها ثروت باشا مع وزير الخارجية البريطانى ، وفى اليوم السابق على عرض مشروع الاتفاق على مجلس الوزراء ، ذهبت الى حد التلميح بالدوامة التى ستدخل فيها القضية المصرية ، « وحدث احتكاك جديد مع انجلترا التى ستلجأ الى العنف فيرد المصريون عليه ، ثم تحدث محادثات من جديد . . . الخ » (١٧) ، وكأنها بذلك تروج للمشروع ، ولكن لم يلبث مجلس الوزراء ان رفض المشروع باغلبية ساحقة فقدم رئيس الوزراء استقالته (١٨) . وبالرغم من ابداء « السياسة » اغتباطها بقرار مجلس الوزراء الا انها راحت تعقد مقارنة دقيقة بين المشروع الجديد ومشروع ملنر (١٩) ، لتوضيح التقدم الذى احرزته هذه المفاوضات ، ووصفت اياها بأنها خطوة جديدة ولكنها لا تحقق الاتفاق « وان مصر فى هذا المشروع أصبحت حرة فى ان تحل مشاكلها مع الدول الأخرى بنفسها ولا تلجأ الى مشورة انجلترا الا حالة خلاف خطير مع دولة اجنبية لا يحل بغير السيف وفى حالة حدوث فتنة » ، فى حين ان المفارص الانجليزى قد سلب مصر مضمون هذه الحرية باشتراط موافقة انجلترا مما يجعلها مسئلة وهمية ، واعتبرت « السياسة » ان الخطوة الثانية الهامة « تتعلق بسيادة مصر الخارجية وكانت المشروعات السابقة تضع مصر تحت وصاية انجلترا مباشرة ، فلا تعقد اى اتفاقيات سياسية الا بجوافقتها » ، اما المشروع الأخير فكل ما طلب الى مصر هو

(١٦) السياسة ١٠ ، ٢٠ يوليو ، ١٢ اغسطس ١٩٢٧ .

(١٧) السياسة ١٥ / ١٢ / ٢٧ ، ١٧ يناير ، ٢٩ فبراير ١٩٢٨ .

R.L.I.A., Great Britain and Egypt, p. 19. (١٨)

(١٩) السياسة ٢ ، ٩ ، ١١ ، ١٢ ، ١٥ مارس ١٩٢٨ .



لا تعتد اتفاقا سياسيا يناقض المصلحة البريطانية ، (٢٠) وفي تقديرنا ان استبدال النص المقاطع الذي ورد في مفاوضات ١٩٢٠ ، على ضرره يهصر ، بذلك النص المرن ، يفقد أيضا هذه الخطوة مضمونها الحلي ، ولعل الجديد حقا في المشروع هو قبول انجلترا لمبدأ التحكيم عند الاختلاف على نصوص المعاهدة . وكانت ترفض هذه الفكرة دائما ، أما القوة العسكرية للبريطانية ، فقد قبلت انجلترا أيضا مبدأ تحكيم عصابة الأمم في موضع توأجدها وأماكن سحبها متى أمكن وإن يعهد لمصر بالمحافظة على المواصلات البريطانية . لقد أجهت صحيفة الحزب نفسها ، وقارئها معها في البحث عن مزايا للمشروع بعد أن تم رفضه ، وكان حريا بها أن توضح لماذا رفض وبما مدى قصوره عن تحقيق المطالب الوطنية . وفي مجلس الوزراء لم ير محمد محمود وزملاؤه المشتركين في الوزارة من الدستوريين ، مخالفة الوزراء الوفديين في رفض المشروع جملة ، مخافة أن يتهموا بالتهاون في حقوق البلاد ، (٢١) أي أنهم لم يرفضوا المشروع لذاته ، بل لمجرد التضامن الوزاري ، وحتى لا يتهموا بالتفريط في حقوق الوطن .

وعندما حدث التدخل البريطاني السافر في شئون مصر الداخلية بسبب قانون الاجتماعات ، الذي كانت الحكومة المصرية بصدد تقديمه للبرلمان ، ورات فيه بريطانيا مساسا بمسؤولياتها الناشئة عن تصريح غيزاير ، وما اعتب ذلك من تقديم انذار بريطاني للحكومة بمنع المشروع من أن يصبح قانونا ، واندلاع مظاهرات الاحتجاج في أنحاء البلاد ، لم يجتمع حزب الأحرار الدستوريين كعادته ويصدر بيانا برأيه في الأزمة

---

(٢٠) السياسة ١١ / ٨ / ١٩٢٨ ( وثائق المفاوضات ، خطوات جديدة ولكنها لا تحقق الاتفاق ) وكانت البلاغ قد انتقدتها في ١١ مارس ١٩٢٨ فندت عليها السياسة في اليوم التالي ، وحول مشروع ثروت - تشمبرلين انظر : غريال ، تاريخ المفاوضات من ١٧٠ - ١٩٢ ، محمود زايد : تمهيد لعقد معاهدة ١٩٣٦ ، الأبحاث سبتمبر ١٩٣٦ حر ٣٣٦ - والدستوري الوحيد الذي هاجم المشروع بحدّة وطالب برفضه تماما كان بسنوي اياطة ، في مقال له بالسياسة أول مارس ١٩٢٨ وقد ذكر فيه : أن قوة انجلترا لن تمنعنا من أن نناكس في وجهها سموت ويصلى الوطن .

(٢١) هيكل : منكرات ، ج ١ ص ٢٨٢ - ٢٨٤

ويحتج على هذا التدخل البريطاني السافر ، بل على العكس راحت صحيفته تدعو الى سياسة حسن التفاهم وتوكيد علاقات المودة بين الدولتين لاعتقادها « أن الحكومة المصرية لن تلجأ الى سياسة التحدى » ، (٢٢) ، والطريف انه عندما انتهت الازمة بتأجيل مناقشة القانون ، لامت « السياسة » رئيس الحكومة لابدائه الشكر للحكومة الانجليزية ورغبته في حسن تبادل العمل معها ، وتساعت : فيم تشكر الحكومة الانجليزية وفيم تامل وردها الأخير حول تأجيل القانون ليس فيه شيء من المجاملة أو أى معنى من معانى التفاهم (٢٣) وراحت تبدى تشددا تجاه الانجليز بنفس القدر الذى تلوم به الحكومة المصرية ، وكأما قد انقلبت الى النقيض من دعوتها الى حسن التفاهم فبدت أكثر تشددا من الحكومة ورئيسها !



وقد توالى الأزمات التى أدت الى استقالة الوزارة وفض الائتلاف ، وتولية محمد محمود رئاسة الوزارة فى يونيو ١٩٢٨ ، وعندما سئل عن نيته بخصوص المفاوضات ذكر أن الظروف الحالية لا تسمح مطلقا بمواجهة مثل هذا الموضوع ، وليس من المرغوب فيه أن تستأنف المفاوضات في الظروف الحاضرة . . . (٢٤) . وبعد عام من هذا الحديث اعتقدت خلاله الحكومة أنها ثبتت أقدامها وحقت الاستقرار فى غيبة البرلمان ، وصرح رئيسها خلاله « لهور » نائب المندوب السامى فى مصر ، فى أغسطس ١٩٢٨ ، بأن خطته فى المستقبل تتمثل فى تطهير الإدارة ، بإبعاد العناصر الوفدية ، وتحرير البلاد من سموم سياستها ، ومن ثم تمهيد الطريق لاجراء المفاوضات

---

(٢٢) السياسة ٥ ابريل ١٩٢٨ والهللواى هو الدستورى الوحيد الذى احتج على التدخل الانجليزى لأكراه مصر على أن تبرم عهدا لا يتفق مع استقلالها وكرامتها ( خطبته فى نقابة المحامين فى السياسة ٢٨ ابريل ١٩٢٨ ) .

(٢٣) السياسة ١٣ / ٥ / ٢٨ وينفس العدد تكتيب رسمى من الحكومة بأن رئيسها شكر الحكومة الانجليزية ولكنه طلب الى لويد تبليغ امتنانه لحكومته لتفهمها مواقف الحكومة المصرية .

(٢٤) السياسة ٤ يوليو ١٩٢٨

مع بريطانيا ، (٢٥) ، ولما اعتقد محمد محمود أنه حقق الخطوة الأولى ، وسرع في تبني سياسة اصلاحية ، كان عليه أن يواجه المسألة الكبرى وهي المفاوضات ، وألحق أنه كان مترددا في خوضها ، بل كان يخشى أن تفضي الى استقالة وزارته (٢٦) . ولكنه تحت ضغط القضية ، ولأنه لم يكن مجرد رئيس لوزارة ادارية ، بالإضافة الى ترقب خصومه وما أكثرهم ، وربما بالحاح من أحد رجال الائتدوب السامي ( سيسل كامبل ) ومراسل رويتر ( دلائى ) وغيرهما ممن أغروه بأنه سوف يحصل من حكومة العمال الجديدة على مالم يحصل عليه اسلافه (٢٧) .

وظف محمد محمود يتحسس خطواته نحو « تحريك الأمور » منتهزا فرصة وجوده في لندن لحضور حفل تقليده الدكتوراه الفخرية من جامعة اكسفورد والذي ربما يكون قد رتب لذلك خصيصا ، وأبدى رغبته للمسئولين في اجراء محادثات بشأن الامتيازات ، وأضافت « السياسة » أنه اذا وجد حلا مرضيا واستعدادا من جانب الحكومة البريطانية للتحدث في المسائل الملقة جميعها حلا يحقق مطالب المصريين فلن يترك الفرصة (٢٨) ، أى أنه أراد في البداية ألا تمتد جهوده لتسوية المسألة العسكرية كما أنه رغب في المحافظة على سرية المفاوضات فان نجحت فيها ، والا اعتبرت كأن لم تحدث (٢٩) ، ولعل هذا يفسر لنا كيف أنه لم يؤلف « وفدا رسميا » لاجراء المفاوضات ، يضم الخبراء الفنيين اللازمين لذلك ، فلم نجد بين معاونيه ، خلال جولات المفاوضات ، سوى عبد الحميد بدوى ، الذى استقدم لبحث وصياغة النصوص من الناحية الفقهية القانونية ، في الوقت الذى

---

F. O. 407/209, No. 196, Hoare to Henderson, Aug. (٢٥)  
2, 1919.

(٢٦) هيك : مذكرات ج ١ ص ٢٠١

(٢٧) المصدر السابق : ص ٢٠٢

Hamilton, M. A., Arthus Henderson, pp. 297-298. (٢٨)

يؤكد مؤرخ هندرسن أن محمد محمود هو الذى اتخذ الخطوة الأولى نحو المفاوضات (والسياسة في ١٢ يوليو ١٩٢٩ )

(٢٩) هيك : السابق ، ج ١ ص ٢٠٢

كان فيه الوفد البريطانى يضم مجموعة كبير من الخبراء والمستشارين يترأسهم  
 ارثر هندرسن وزير الخارجية البريطانية ، الذى كان يستشير من وقت  
 لآخر وزارة الحرب ورجال وزارة المستعمرات فيما دق من المسائل العسكرية  
 والاستراتيجية (٢٠) ، وقد ذكر محمد محمود أنه سئل عما اذا كان يشاطر  
 الحكومة البريطانية الرغبة والاستعداد لمعالجة المسألة برمتها فكان جوابه  
 بالاجاب ، ثم لفت نظره الى أن المشروع الذى تمخضت عنه مفاوضات  
 ثروت - تشمبرلين هو اقصى ما ترضاه الحكومة البريطانية ، وأن عليه أن  
 يبين مأخذه عليه ليدرس وينظر اذا ما كان ثمة سبيل للاتفاق ، فصور  
 محمد محمود للجانب البريطانى ما تريده الأمة ، وما تفهمه من استقلال  
 لا يختلط بالحماية أو الوصاية ، وقدم ملاحظاته كاملة ، وبعد مناقشات  
 طويلة وعسيرة ، اتفق على أن تعد وزارة الخارجية البريطانية مشروعاً  
 يتضمن جملة ما اتفق عليه بين الطرفين ، ورأى محمد محمود أن تتضمن  
 المعاهدة الأحكام الكلية للتسوية الجديدة وأن يترك البيان والتفصيل لكتب  
 تتبادل بين المفاوضين ، كما اشترط ألا يمس مصر اذى أو تضيق اذا لم  
 تثمر المفاوضات اتفاقاً مرضياً أو اذا رفضته البلاد ، وبالفعل أعدت الخارجية  
 البريطانية المشروع ( ١ ) بناء على الاتفاق الشفوى مع المفاوض المصرى .  
 وذلك خلال الجولة الأولى التى تمت فى آخر يونيو ١٩٢٩ ، ثم نوقش فى  
 الجولة التالية فى ٥ يوليى مناقشة قدم بعدها المفاوض البريطانى المشروع  
 ( ب ) ، حيث نوقش فى الجولة الثالثة ، واتفق على تعديله فى شكل المشروع  
 ( د ) متخذاً شكل « مقترحات » سلمت لرئيس وزراء مصر ليعود بها الى  
 بلاده فى أول أغسطس ١٩٢٩ .

وقد لاحظنا أن المفاوضات اعتمدت أساساً على شخص محمد محمود ،  
 من حيث قدرته الشخصية وكفائته ومدى ايمانه بمطالب بلاده وتمسكه بها  
 مع ما لذلك من اثر فى سيرها ومآلتها عنها ، كما لم تدون جولات هذه

---

(٢٠) انظر مثلاً F. O. 407-209, No. 197, War Office to F. O.,  
 Aug. 14, 1929, F. O. To War Office Aug. 20, 1929.

المفاوضات في شكل محاضر جلسات سوانح المصادر المصرية أو البريطانية<sup>(٣١)</sup>، مثلما يحدث عادة عند إجراء مفاوضات سياسية أو غيرها ، بل تمت شقويا وعلى أساس المشروعات المطروحة ، الأمر الذى ضيع علينا مصدرا هاما لدراسة مركز المفاوضات المصرى ، وحجم قدرته ومطالبه ورد الفعل لدى المفاوضات البريطانية ، وبالتالي التردود المحتملة والمتوقعة ، وبالتالي سوف يعتمد تحليلنا لهذه المفاوضات على استقراء واستيطان النصوص والفروق بينها ، بالإضافة الى الكتب المتبادلة بين الفريقين والمكملة للمشروعات ، كما ينبغي الإشارة الى ان وثائق المفاوضات لم تخرج في شكلها ومضمونها عن كونها « مقترحات » بريطانية تمثل أقصى ما يستطيع المفاوضات البريطانية ان يشير به على حكومته ، والتي ذكر المفاوضات المصرى انه سيعرضها على الشعب والبرلمان المصرى « واثقا تمام الثقة بان قبولها في مصلحة بلاده » (٣٢) . كذلك فان محمد محمود اذا كان قد ذهب الى لندن بهدف جزئى يتصل بالتفاوض في مسائل محددة ، ثم « سبق » الى التفاوض بشأن القضية المصرية كلها ، فان ذلك قد اثر في قدرته على « ترتيب أوقائه » قبل البدء في المفاوضات ، وقد تمثل هذا في أنه بدأ في التفاوض وليس لديه مشروعا محررا يمثل الحد الأدنى لما تطلبه بلاده ، والحد الأقصى لما يمكن ان تقبله من المطالب البريطانية . وبالتالي تمثلت نقطة البداية في مشروع كان قد رفض في مصر ومي بداية غير مباشرة على كل حال . وبخبط شديد صاغ الجانب البريطانى مشروعه في شكل « مقترحات » لا في شكل « مشروع » معاهدة جاهز للتوقيع ، مفسرا ذلك بأن المعاهدة ستعقد بين الدولتين بشرط ان تتولاها حكومة دستورية تستند الى برلمان قائم (٣٣) ، معنى هذا ان المفاوضات الانجليزية كان يدرك موقع محمد محمود بين أمته وبالتالي يدرك

---

(٣١) لم يرد أى شيء عن جولات ونصوص حوار جلسات المفاوضات في وثائق الخارجية البريطانية التى احتوت نصوص المشروعات فقط ، انظر : F. O. 407/209, Chapter III, Anglo-Egyptian Negotiations, Nos. 186-223, pp. 172-208.

(٣٢) نص كتاب محمد محمود الى هندرسن في ٣ اغسطس ١٩٢٩ ( القضية المصرية ص ٣٤٠ )

(٣٣) هيكال : ملكرات ج ١ ص ٢٠٦ - ٢٠٨ ، القضية المصرية ص ٢٥٤ .

مصير المشروع اذا ما صيغ في شكل معاهدة ، ومع هذا أصر على أن تعرض  
السألة على برلمان مصرى ، وهو يعلم ما يعنيه ذلك بالفتنة للوزارة  
القائمة .

يبينا المشروع (\*) بالنص على انتهاء احتلال مصر عسكريا (م - ١)  
ولم يكن الجانب البريطانى قد وافق على هذا المطلب بنص صريح منذ أن  
طلبه الوفد المصرى عام ١٩٢٠ (٣٤) ، كما نص في المقترحات على حرص  
مصر على عضوية عصبة الأمم ، على أن تعضدها بريطانيا في ذلك (م - ٣) ،  
وجاء النص الجديد في مقترحات هندرسن على النحو الذى طلبه محمد محمود  
ورآه يرضى كرامة مصر ، على أن ذكر ذلك جاء من جانب مصر على سبيل  
الخبر ومن جانب بريطانيا على سبيل التعمد بالتعصيد ، والواقع أن محمد  
محمود قد خلص النص من وساطة بريطانيا التى وردت بالمشروعات السابقة ،  
وجعله طلبا مصريا أصيلا .

وفى ما يتعلق بالمواصلات الامبراطورية البريطانية وقناة السويس ،  
فقد ووفق على الترخيص لبريطانيا بأن تضع في الأماكن التى يتفق عليها  
فيما بعد ، شرقى خط الطول ٣٢ ( شرقا ) من القوات ما هو ضرورى لهذا  
الغرض ، ولا يكون لهذه القوات صفة الاحتلال مطلقا ولا يخل بباى وجه من  
الوجوه بحقوق السيادة المصرية (م - ٩) (٢٥) ، وهذه في الواقع أهم نقطة  
وردت بالمشروع على اعتبار أنها حددت منطقة قناة السويس وحدها كطريق

---

(\*) انظر اصل هذه الدراسة التى قسمنهاها لكلية الاناب جامعة عين شمس ،  
بالمكتبة ، وذلك لمزيد من التفاصيل عن مقاضات محمد محمود - هندرسن (١٩٢٩) ،  
ص ١١٨ - ١٣٠ .

F. O. 407/209, No. 217, Note handed by Prime (٣٤)

Minister to Lindsay, Sept,

وانظر دراسة يوفان ليبب : الدبلوماسية الوفدية وعصبة الأمم ، السياسية الدولية  
يناير ١٩٧٦ ص ١٢٤ .

(٣٥) القضية الوطنية ، ص ٣٠٦ - ٣٢٢ ، وانظر تعليق أحمد عبد الرحيم  
مصطفى : مشكلة قناة السويس ص ٥٧ .

اساسى للموصلات الامبراطورية ، وليست مصر كلها ، بالاضافة الى انتقاء معنى أن يكون للقوات التي سترباط بالمنطقة ، أى غرض يمس ماعداها من أنحاء البلاد ، ولم يحصر ايا من المشروعات السابقة القوات البريطانية في هذه المنطقة ، ولهذا الغرض الذى يبدو محددا مثلما وردت بذلك المشروع .

وقد اثارَت هذه النقطة التي اعتبرت كسبا لمصر ، وزارة الحرب البريطانية التي أرسلت في ١٤ أغسطس ١٩٢٩ رسالة الى وزير الخارجية البريطانى ذكرت فيها ، أن تحرك القوات البريطانية الى شرقى خط الطول ٣٢ ( شرقا ) سوف يضعها في مركز يجعل تدريباتها العسكرية غاية في الصعوبة ، بالاضافة الى صعوبة تحريك مثل هذا العدد الهائل من القوات ، اذ سيكون ذلك مستحيلا لنعومة انرمال في الصحارى الحيطه بالاسماعيلية . كما أن الحياة داخل أو قرب القاهرة تختلف تماما عنها في الصحراء مما سوف يؤثر تماما على احتياجات الجيش الأساسية ، وأن مجلس الحرب يهيب بكم ان يستشيروه قبل ابرام أى اتفاق من مثل هذا النوع ( ٢٦ ) ، وقد ردت الخارجية البريطانية بأنه لو أن المعاهدة قد أصبحت حقيقة ، وتم التوصل الى الاتفاقية ، فان وضع وطبيعة الإقامة الجديدة للقوات سوف يستعان فيها بالحكومة المصرية ، ولن يتم اقرار ذلك الا بعد دراسته دراسة تفصيلية محلية وفحص خيارات أخرى ، وفي غضون ذلك ستوضع طلبات مجلس الحرب البريطانى نصب أعين السلطات المصرية ( ٢٧ ) . ومهما يكن فان المفاوضات قد تقدمت بالمسألة العسكرية خطوة مكسوبة لمصر ليس بالوسع انكارها .

أما مسألة الامتيازات الأجنبية ، فقد نصت المقترحات ( م - ١١ ) على أن نظامها لم يعد يلائم روح العصر والحالة الحاضرة بمصر ومن ثم تتعهد بريطانيا ببذل كل ما في وسعها من نفوذ لدى الدول ذوات الامتيازات

---

F. O. 407/209, No. 179, War Office to F. O. Aug. (٢٦)  
14, 1927.

F. O. 407/209, No. 199, F. O. to War Office, Aug. (٢٧)  
20, 1929.

في مصر للحصول بالشروط التي تؤمن المصالح المشروعة للأجانب ، على نقل اختصاص المحاكم القنصلية الى المحاكم المختلطة وعلى تطبيق التشريع المصري على الأجانب (٢٨) ، وكانت هذه المسألة احدى تحفظات تصريح فبراير ١٩٢٢ ، فجاء مشروع محمد محمود متضمنا لمطّبين محددين بخصوص الامتيازات وعما نقل اختصاص المحاكم القنصلية الى المحاكم المختلطة ، ثم تطبيق التشريع المصري على الأجانب •

ويتصل بهذه المسألة التحفظ الخاص بحماية الاقليات ، ولم ينص في المقترحات على شيء يتعلق بها ، واكتفى فيها بمذكرة بريطانية نصت على انه « من المسلم به أن هذه المسألة تكون في المستقبل من شئون الحكومة المصرية وحدها » فحسمت بذلك التحفظ الوارد في تصريح فبراير الخاص بذلك • اما مسألة حماية الأجانب ، ارواحهم وممتلكاتهم في مصر ، فقد جاء النص الخاص بها ( م - ٦ ) واضحا وقاطعا وجعلها ، شأن الاقليات ، مسئولية الحكومة المصرية وحدها بموافقة الجانب البريطاني ، بينما كان النص في المشروع السابق يتضمن مشاركة الحكومة البريطانية في هذا الأمر (٢٩) ، وفي ذلك ما يعنيه من غل يد الحكومة البريطانية عن التدخل في مسألة أخذتها الحكومة المصرية على عاتقها وحدها وكانت هي الاخرى ضمن تحفظات تصريح فبراير •

وبخصوص مسألة السودان ، فقد نص بشأنها ( م - ١٣ ) على انه « مع الاحتفاظ بحرية ابرام اتفاقات جديدة في المستقبل معدلة لاتفاقيتي ١٨٩٩ ، يتفق الطرفان المتعاقدان على أن يكون مركز السودان هو المركز الذي ينشأ عن الاتفاقات المذكورة وبناء على ذلك يظل الحاكم العام يباشر بالنيابة عن الطرفين المتعاقدين ، السلطات التي خولتها له الاتفاقات المشار اليها » (٤٠) وربما يكون محمد محمود قد نجح بذلك في اعادة الاوضاع التي

---

(٢٨) القضية المصرية ص ٢١٢ ، ص ٢٣٦ - ٣٣٨ نص المذكرة البريطانية الملحقه واقرأ نقدا ممتازا لهذه المسألة بكتاب محمد عبد البارى: الامتيازات الأجنبية ص ١٩ - ٢٢ بمقدمة السنهورى •

(٢٩) المصدر السابق ص ٢٤٠ ، ٢٧٢ ، ٢٣٢ ( للمقارنة )  
(٤٠) جمهورية مصر : السودان من ١٢ فبراير ١٨٤١ - ١٢ فبراير ١٩٥٢



كانت عليها علاقة مصر بالسودان قبل اخراج الجيش المصرى منه عام ١٩٢٤ ، وما ترتب على ذلك وماتت من إجراءات فصل السودان عن مصر عقب حوادث مصرع السردار (٤١) ، بينما كان المشروع النهائي للمفاوضات السابقة قد اتى خلوا من أى نص يتعلّق بالسودان ، بعد أن رفض الجانب البريطانى مطالبه المفاوض المصرى .

وقد ذكر محمد محمود في بيانه الخاص بالمفاوضات أنه حذف كلمة الحكم الثنائى Condominium من المقترحات البريطانية ، وإن العودة الى العمل بإحكام لاتفاقيتى ١٨٩٩ سيجتنب عليه عودة الجيش المصرى الى السودان ، كما اتفق على تسوية ديون مصر على السودان تسوية عادلة ، بينما ذكرت المذكرة البريطانية أنه اذا نفذت المعاهدة بالروح الودية ستكون الحكومة البريطانية مستعدة لأن تفحص بروح العطف الاقتراح الخاص بعودة اورطة مصرية الى السودان (٤٢) ، وكان محمد محمود قد سعى الى عدم ذكر اتفاقيتى ١٨٩٩ صراحة ، ولكن الجانب البريطانى رأى النص عليهما خشية أن تطرح مصر مشكلة السودان برمتها على الهيئات الدولية ، بكل ما يصحبها من ادعاءات ، تاريخية مصرية قد تقنع هذه الهيئات أما ذكر الاتفاقيتين فسيحصر مسألة التحكيم اذا حدثت ، حول تطبيقها (٤٣) .

أما مسألة المستشارين المالى والقضائى ، فقد قدمت مصر بشأنهما مذكرة وافق عليها الجانب البريطانى ، تنص على حاجة مصر ، لتحقيق برنامج للإصلاحات الداخلية بسبب التعديلات الجوهرية في نظام الامتيازات ، الى استبقاء اثنين من الرعايا البريطانيين ، أحدهما في وظيفة مستشار مالى والآخر قضائى بالاتفاق مع الحكومة البريطانية ، على أن تعينهما الحكومة المصرية باعتبارهما موظفين مصريين ، كذلك نصت المقترحات

---

(٤١) انظر Al-Sayyid-Marsot, Egypt's Liberal Experiment

p. 127.

حيث تقول ان مسألة السودان لم تمس .

(٤٢) جمهورية مصر : السودان من ٤٤ ، ٤٩

(٤٣) يونان ليبب : السودان في المفاوضات المصرية البريطانية ، ص ٣٩ - ٤٠

و كذلك : F. O. 407/210, Enc. in No. 149, Feb., 10, 1930.

( م - ١٠ ) على أن تجعل الحكومة المصرية القاعدة في تعيين الموظفين الاجانب من الرعايا البريطانيين . ويتصل بذلك مسألة البوليس التي تضمنتها مذكرة مصرية تتحدث عن نية الحكومة إلغاء الادارة الأوروبية للأمن العام ، مع استبقاء - لمدة خمس سنين - عنصرأ اوربيا في بوليس لندن تحت رئاسة ضباط بريطانيين ، كما استفسرت المذكرة عما اذا كان بوسع الحكومة المصرية ان تعتمد على بريطانيا في تنظيم بوليسها فاستجاب للجانب البريطاني لذلك كله مرحبا (٤٤) .

ثمة نقطة أخيرة تتعلق بتنفيذ المحالفة ومدتها ، وقد نصت المقترحات ( م - ١٦ ) على أنه يجوز بعد ٢٥ سنة من العمل بالمعاهدة ، تعديل أحكامها حسبما يرى ملائما في الظروف الجارية آنذاك باتفاق الطرفين (٤٥) وللجديد في هذا النص اجازة تعديل المعاهدة ، مع احتمال استمرارها أيضا ، وكان المشروع السابق قد أغفل جواز مثل هذا الأمر ، بل ان مشور عثروت الأول نصت مادته الأولى على « قيام محالفة تؤكد الى ماشاء الله قيام الصداقة والاتفاق ... » الخ (٤٦) ، واذا لم يكن بوسع محمد محمود أن يحصل على نص قاطع بانقضاء مدة المحالفة بعد انتهاء المدة المذكورة ، فان جواز تعديلها مسألة لم تكن واردة في مشروعات كيرزن وتشمبرلن التي كانت تنص على ابدية المحالفة ، ولا يخفى ما في النص الجديد من فتح باب تعديلها بما يتفق ومطالب مصر على ضوء ما يستجد من ظروف .

عاد محمد محمود بالمقترحات الى مصر وأصدر نداء للأمة أعلن فيه ثقته بعد مفاوضات طويلة شاقة قد وفق الى تسوية العلاقات بين مصر

(٤٤) - القضية المصرية : ص ٣٣٢ ، ٣٣٥ - ٣٣٦ .

(٤٥) نفس المصدر : ص ٣٣٢

(٤٦) انظر نص مشروع ثروت ، ص ٢٤٤ ( بالقضية المصرية ) والمشروع النهائي ص ٢٧٢ ، وقد جاء خلوا من الاشارة الى التعديل وان حلفت عبارة « الى ماشاء الله » .

وانجلترا على أساس الصداقة والتفاهم المتبادلين ، وكان قد صرح قبل  
 مؤتمره متبصرة انه لم يتصل على كل ما كان يريد ولكن هذا المشروع هو  
 أفضل ما قدم الى مصر حتى الآن ، وانه مطمئن الى انه سيقابل بالرضا  
 العام ، وانه اذا فحسن بوج طيبة سيحبه الناس يفضل جميع مشايير  
 المقاضيات التي تقدمته ، وفي خطاب آخر له ذكر ان المشروع يرمي في جملة  
 وتفضيله الى تحقيق معنى الاستقلال ، كما تفهمه كل امة في شؤونها  
 الداخلية والخارجية ، وانه اذا كان قد امن الحكومة البريطانية على بعض  
 مصالحها ، فقد جاء هذا التامين بالقدر الذي لا يعطل الاستقلال او يبطل  
 له صورة او معنى ، ثم راح محمد محمود يبرر ما يمكن ان يأخذه خصومه  
 على المقترحات ومقتضرت عن ابرلكه « فلتزال قولات مصر محدودة  
 لا يصلح ان يفتح أحد بابها تستطيع وحدها الاضطلاع بمهمة الدفاع عن  
 القناعة اذلك أم يكن هناك يد من قبول الاشتراك في القيام بها » (٤٧) .  
 وخطورة هذا التبرير ، على ما يحتوي من مغالطة ، تكمن في تحييد اشتراك  
 الانجليز في الدفاع عن مصر نتيجة عجزها ، مع اغفال ان ما تريده انجلترا  
 ليس الا وليد القوة القاهرة .

ورحلت صحيفة السياسة تروج للمشروع وتنتهي بالتعليقات الى  
 ان الاستقلال هو اساس المشروع ، وان لحباطه سيكون جناية على مصر  
 وسد لطريق التفاهم ، وتوافقت وقود من الاقاليم تهتفوا لمقتض مصر وبطل  
 استقلالها » (٤٨) ، توفي نواثر للحزب دعا مجلس الادارة لجانته العامة  
 والمركزية لدراسة المشروع وارسل رأيها لسكرتير الحزب ثم عقد اجتماعا  
 كبيرا في ٣٦ أغسطس ١٩٣٩ التي فيه تمخض مقرر خطتها ، اعتقه صدور  
 قرار الحزب بقبول مشروع المصالحة واعتباره فاتحة خير للصداقة المتينة

(٤٧) نداء رئيس الوزراء الى الامة (السياسة ٥ / ٨ / ١٩٣٩) ، ولله القوية  
 من ٢٥٨ ونص خطبته في كلية سان مارك في :

F.O. 407/209. Enc. No. 206, Speech by Egyptian  
 Prime Minister, pp. 190-198.

(٤٨) السياسة ، مقالات احمد زكي ، وعبد الله عنان ، وحسن المصطفى .

- ١٢ أغسطس ١٩٣٩ -

واللثة المتبادلة بين مصر وبريطانيا العظمى ، ودعا كل مصرى يقدر بلاده الى قبول هذا المشروع والعمل على تنفيذه ، كما سجل الشكر العظيم لحضرة صاحب الدولة محمد محمود باشا على ما بذل من جهود صادقة في سبيل رفعة بلاده وكرامتها ، (٤٩) ، وتالفت جماعة « الشباب الحر أنصار المعاهدة » للقرويچ للمشروع ، والتي اشتغل فيها حافظ محمود وأحمد حسين وغيرهما ممن أسسوا « مصر الفتاة » فيما بعد (٥٠) .

وقد أكدت صحيفة السياسة ، أن هذه المقترحات نهائية لا كلام فيها بعد اليوم ، وأن الحكومة التي تقبلها على أثر إبداء الأمة رأيها فيها إنما تقوم بتوقيعها حسب الطرائق الدولية المتبعة ، فالمقترحات ليست مجرد عرض من إنجلترا ولكنها نتيجة مباحثات طويلة وشاقة بين الحكومتين (٥١) . وفي الجانب البريطانى صرح هندرسن بأن هذه المقترحات هي اقصى ما يمكنه ان يشير به على حكومته ، كما أيدتها وزارة الحرب ، بتحفظات شديدة بشأن الاتفاق العسكرى واحتجت لدى هندرسن على ماورد به ، كما وقف المحافظون موقف المعارضة التقليدى واحتج من زعمائهم بلويين وتشيرشل وغيرهما واتهموا الحكومة بأنها اغضت عن مصالح الامبراطورية (٥٢) كما صرح تشيرشل في مجلس العموم بأن رحيل القوات البريطانية عن القاهرة سيكون حادثا خطيرا يزن صداه في جميع ارجاء آسيا ، ورد عليه مك دونالد لأزعيم العمالي بقوله : أرجو أن أن تسمح لى ببوصة واحدة أنتقدمها في تلك السياسة مع إبقاء في دائرتها (٥٣) . ويبدو أن هذا الموقف من جانب

(٤٩) السياسة ١ / ٩ / ٢٩ ( نص قرارى الحزب ) وانظر ايضا :

F. O. 407/200, Enc. in No. 200, Sept., I, 1929.

(٥٠) أحمد حسين : إيماني من ٤٢ ، رفعت السعيد : أحمد حسين ، كلمات

ومواقف من ٢٩ - ٢٣

(٥١) السياسة ٢٩ / ٨ / ٢٩ ( المعاهدة نهائية )

F. O. 407/200, No. 197, Aug. 14, 1920.

(٥٢)

والسياسة في ١٩ / ١٤ / ١٩٢٩ ، ٢ / ٦ / ١٩٣٢

(٥٣) ديفيدسون : تطور الحركة الوطنية ١٨ - ٣٦ من ٧١٢ ، مجلس الشيوخ :

قانون رقم ٨٤ لسنة ٣٦ من ١٨٤

حزب المحافظين ، يتصل بالمزايدات الحزبية أكثر من اتصاله بمصالح  
الامبراطورية البريطانية ، التي لم تكن حكومة العمال أقل حرصا عليها  
من المحافظين ، بالإضافة الى ان السياسة الخارجية لبريطانيا واحدة سواء  
تولت ادارتها هذا الحزب أو ذلك .

وفي مصر كانت علاقة الملك بمحمد محمود تسوء ، ولم يخف الأخير  
استيائه من موقف الملك لكونه يسعى لتحطيم مشروع المعاهدة منذ البداية ،  
وقد ذكر انه عندما أرسل لجلالته في باريس ترجمة فرنسية لمسودة المشروع ،  
افشأها الملك ليس فقط لصحيفة الأهرام ، ولكن أيضا لمكرم عبيد الذي  
كان يلعب دورا نشطا لتخريب المفاوضات في العاصمة الانجليزية (٥٤) ،  
ومن وزارة الخارجية البريطانية اتت تعليمات الى مستر هور - القائم  
بعمل المندوب السامي - بأن يلتقى مع محمد محمود قبل أن يلقي أى  
خطاب رسمي يتعرض فيه للمقترحات ، ويوضح له أن الأمور ينبغي أن  
تسير على النحو التالى : خلال الأسابيع القليلة القادمة فإن خطابه  
يجب ألا تستفيض في الحديث عن تفاصيل المزايا المنوطة لمصر في التسوية  
المقترحة ، كما ينبغي أن يسلك سلوكا مهيدا لحكومة ائتلافية برئاسة على  
ويحتفظ للوفد فيها بستة مقاعد واثنان للأحرار وواحد للاتحاديين ولو أمكن  
تأليف الوزارة على هذا النحو فإنها ستؤمن الطريق الى توقيع المعاهدة فور  
انقضاء البرلمان ٠٠ كما يجب حمل محمد محمود على أن يلعب الدور المخصص  
له بناء على الخطوط سالفة الذكر (٥٥) ويفهم من هذا وعي حكومة العمال  
بحقيقة مركز محمد محمود وأنه لن يكون بحال « رجل الساعة » الذى  
ستوقع معه المعاهدة وأن دوره قد تحدد بحمله المقترحات الى مصر ، بل  
ليس له أن يتوسع في شرح ما اعتقد أنه من إنجازاته لأنها تدرك أن ذلك

F. O. 407/209, No. 34, Loraine to Henderson, Sept. (٥٤)  
17, 1929.

Al-Sayyid-Marsot, Op. Cit., p. 128.

وانظر :

حيث ذكرت أن بنود المعاهدة تسربت من طريق الخارجية البريطانية .

F. O. 407/209, No. 13 Lindsay to Hoare, Aug. 21, (٥٥)  
1929.

سيكون ، إما كانت قيمته ، له رد فعل سيء في دوائر الوفد ، التي كانت تعارض منذ البداية اجراء محمد محمود المناوضة لأن حكومته غير برلمانية(٥٦) .

وكان الوفد قد أرسل مكرم عبيد في اثر محمد محمود ليقيم حملة دعائية واسعة في الصحف الانجليزية ويتصل بالساسة الانجليز خلال جولات المفاوضات ، وعندما وضعت المقترحات ذكر مكرم عبيد في حديث له مع بالتون ، أحد رجال وزارة الخارجية ، أن محمد محمود « سوف يقتل المعاهدة » لأنه سيجعل التوصل الى عقدها انتصارا شخصيا ينسبه لنفسه ولأنه سوف يستخدم كل وسائل الارهاب ضد خصومه السياسيين خلال حملة الانتخابات ، (٥٧) أما النحاس فيبدو أن الخارجية البريطانية قد سألت السير برسي لورين عن موقفه من المشروع فرد المندوب السامي بأنه كان قد طلب النسخة النهائية للمقترحات وكان من رايه أنها « تفتح بابا للتسوية » وإن الوفد عقد العزم كلية على ان يتوصل الى اتفاقية لانجاز المعاهدة في الوقت المناسب ، (٥٨) ، وهذا الرأي الذي أبدى في اواخر سبتمبر ١٩٢٩ ، يعد تحولا عن الموقف الذي اتخذه الوفد منذ البداية ازاء المقترحات ، حيث كان قد عقد اجتماعا في اوائل سبتمبر وكان الاتجاه العام لخطبائه رفض ابداء الراي في المقترحات قبل وجود برلمان منتخب وطلبوا بالفاظ كلها غف وقسوة الى محمد محمود أن يقدم استقالته في الحال (٥٩) ، ولعل تفسير ذلك يتصل بظهور فكرة استقالة الوزارة وتأليف وزارة انتخابات .

---

(٥٦) البلاغ ١٢ يونيو ١٩٢٩ وانظر ايضا عبد العظيم رمضان المرجع السابق ص ٧٠٢ ، لمزيد من التفاصيل حول موقف الوفد من المفاوضات وحملة مكرم عبيد لنسج .

F. O. 407/209, No. 192, Note of Conversation with (٥٧)  
M. Ebid, Aug. 7, 1929.

F. O. 407/209, No. 37, Lorraine to Henderson, Sept. (٥٨)  
28, 1929.

F. O. 407/209, No. 20, Lorraine to Hend., Sept. 2, (٥٩)  
1929.

وقد ذكر رئيس عبد القادر ( أقدم على الطريق من ٢٤٧ ) أن الوفدين إذا قابلوه  
المستوريين قالوا لهم « تحت القبة فيرد المستوريون - لا - خارج القبة » .

ولى استطلاع اجراء رجال دار المندوب الصامى ، - مور ، سمارت ،  
 بيترسون - حول مدى المقترحات ، لخصه لورين لوزير الخارجية البريطاني  
 في ١١ سبتمبر ١٩٢٩ ذكر فيه انه لو أن مصر استشيرت في اصدار مقترحات  
 المعتمدة على اساس « نعم أولا » فان غالبية المصريين سوف يوافقون ، ذلك  
 ان النسوية المقترحة تعطى لمصر الكثير ، لدرجة انهم لا يستطيعون رفضها ،  
 ولأن أولئك الذين سيعرضونها على اساس اعتقادهم بأن مصر لم تحصل  
 على ما تريد بدرجة كافية ، فهم اقلية ، ومن ناحية أخرى فان أحداً من  
 الأحزاب المصرية لم يفكر أو حتى لديه الرغبة في فحص النصوص التي  
 احتوتها المعاهدة وما تعنيه بالنسبة لمصر ، ولكنهم فقط سوف ينظرون اليها  
 من وجهة نظر سياسية حزبية وبالذات من زاوية السلطة والحكم ، وأن  
 محمد محمود أساء بينما النحاس رجل عظيم ، فاللغة الحزبية والشخصيات  
 السياسية سوف تسد الطريق بالفعل عند عرض المقترحات ومن ثم لن  
 يكون هناك رأى حقيقى واضح ... » (١٠) .

على أية حال لا سبيل الى انكار ان المقترحات كانت تتضمن دفعا  
 للقضية الوطنية الى الامام خطوة ، وأن محمد محمود قد بذل أقصى جهده  
 ليصل الى ما يمكن أن يصل اليه ونهايك عن ضبط الصياغات في المواد  
 التي سبق الاتفاق عليها خلال جولات المفاوضات السابقة ، بما يفل يد  
 انجلترا عن التدخل وتفسير النصوص حسبما تريد كلما عن لها ذلك ،  
 فليس من شك في أن أمورا استجدت ، دفعت بالقضية المصرية الى الامام  
 وكانت النصوص الخاصة بها واضحة وقاطعة ، كالنص على انتهاء الاحتلال  
 للمصرى البريطانى لمصر ، وتجمع القوات الانجليزية من أنحاء البلاد  
 وتركيزها في منطقة القناة ، ورغم ما قد يوجه لذلك من نقد يتعلق بعدم تحديد  
 الأماكن على وجه الدقة أو أعداد هذه القوات ، فقد ركزت حماية مواصلات  
 الامبراطورية البريطانية في مسألة الدفاع عن القناة وحدها ، ثم أصبحت  
 مصر وحدها معبولة عن حماية الأجانب والأمنيات .

إما السودان فلم تلت المفاوضات بشأنه بجديد ، سوى استعلاوة  
الوضع الذى كان لصر فيه قبل عام ١٩٢٤ ، وكانت قد فقتته تماما ، مع  
الإشارة الى امكانية الاتفاق بشأنه من جديد ، بالإضافة الى امكانية  
تعديل المعاهدة كلها بعد فترة من الزمن .

\* \* \*

ان صياغة الحكومة البريطانية للفتاوح المفاوضات مع محمد محمود  
في شكل « مقترحات » يعنى انها قابلة للتفاوض من جديد ، او انها تصلىح  
كاساس لجولة جديدة من المفاوضات ولن نذهب بعيدا فنقول ان الحكومة  
البريطانية تراجعت عن اعتبارها « مشروع معاهدة » ، نتيجة ملاصقتها  
فيه للمفاوض المصرى خلال جولات المناقشة الاولى ، ومن ثم استدركت  
ذلك بصياغتها في شكل مقترحات يسهل تفسيرها ، ان لم يكن تغييرها في  
جولة تالية ، فالثابت ان الحكومة البريطانية قد اعادت تقديم نفس  
المقترحات الى حكومة مصطفى النحاس ، التى شكلت عقب الانتخابات  
التي تلت عهد محمد محمود ، حيث صور رئيس الوزراء الجديد في خطاب  
العرش عند افتتاح البرلمان في ١١ يناير ١٩٣٠ ، آماله في ان تصل حكومته  
بالمفاوضات مع الحكومة البريطانية ، الى اتفاق ، وقد التفتت صحيفة  
الأحرار الدستوريين هذه العبارة واثبتت ان حكومة الوفد تقبل المقترحات  
كاساس صالح للمفاوضات (١١) .

بدأت المفاوضات الجديدة في مارس ١٩٣٠ واستمرت حتى مايو من  
نفس العام ، وانتهت الى الفشل بسبب عدم الاتفاق حول مسألة السودان  
كما هو ثابت ، وفي تقديرنا ان المسائل التي يمكن ان تكون هذه المفاوضات  
قد احرزت فيها تقدما ، فان منها ما يتصل بضبط بعض نصوص الوثائق والمضافة  
عبارات جديدة اليها ليسهل تفسيرها ، بما يرضى مطالب الوفد المصرى ،  
كلمضافة عبارة « دخول مصر كنبولة مستقلة ذات سيادة في عضوية عصبة

---

(١١) للسياسة ١٢ / ١ / ١٩٣٠ والملاحها على الحكومة لاجراء المفاوضات في  
اعدادها ٢٢ - ٢٨ يناير ١٩٣٠ .



الأمم ، وتجاهل مسألة تعصيد بريطانيا لها ( م - ٢ ) ، وكذلك ضبط المواد المتعلقة بالامتيازات والمخالفة ( م ٤ - ٨ ) ، أما الوجود العسكري الإنجليزي فقد نص في مقدمة المادة المتعلقة به على أن القناة جزء من مصر وطريق عالمي للمواصلات وأنه إلى أن يحين الوقت الذي يستطيع الجيش المصري بمفرده ، أن يكفل حرية الملاحة وسلامتها بها ، يرخص لبريطانيا بأن تضع بجوار الاسماعيلية في المنطقة المحددة بالذكر الملاحقة من القوات مالايزيد على العدد المتفق عليه في تلك المذكرة ، وذلك بقصد ضمان الدفاع عن القناة بالتعاون مع القوات المصرية ونقل منشآت الطيران من أبي قير إلى بور فؤاد ، وأنه عند نهاية مدة عشرين سنة ، إذا قام خلاف حول ما إذا كان وجود القوات البريطانية لم يعد ضروريا يجوز عرض للخلاف على عصبة الأمم ، مع تخفيض مدة النظر في المعاهدة إلى عشرين عاما ، وكذلك جواز الدخول في مفاوضات بناء على طلب أي منهما ، لإعادة النظر في المعاهدة ، بل يمكن أن يتم ذلك بعد مرور عشر سنوات من تنفيذ المعاهدة ( م - ١٤ ) ، وقد استحدث المشروع كذلك مادة خاصة بإلغاء الاتفاقات أو الوثائق القائمة التي يتنافى بقاؤها مع أحكام هذه المعاهدة ( م - ١٥ ) كما حذفت مسالما تدريب الجيش المصري بمعلمين بريطانيين وقصر توظيف الأجانب على الرعايا البريطانيين (١٢) .

وخلال المفاوضات في النص المتعلق بالسودان ، توصل الطرفان إلى نص ، لم يوافق عليه مجلس الوزراء البريطاني ولا حكومة السودان ، رغم أن الفريق المصري ذهب في سبيل الاتفاق إلى حد عدم التمسك بالاشتراك الفعلي في الإدارة ، وإلى حد الاعتراف باتفقيتي ١٨٩٩ ، على وجه انكرته الحركة الوطنية المصرية انكارا تاما طوال تاريخها (١٢) . وقد نبه حزب الأحرار الدستوريين إلى أن الاتفاق على أساس المشروع الذي انتهت إليه

(١٢) القضية المصرية من ٤٤١ - ٤٤٤ ، مجلس الشيوخ : قانون رقم ٨٠ لسنة ٢٦ من ٤٨١

(١٣) غريال : تاريخ المفاوضات من ٢٤٢ ، حول الخلاف انظر : يونان لبيب ، السودان في المفاوضات من ٥٢ - ٨٢ وبه تفسير لتراجع المفاوضات الإنجليزي .

مفاوضات محمد محمود - هندرسن ، يقرب مصر من مثلها الأعلى في كل المسائل ومن بينها للسودان ، ولهذا يرى في السعي لإحباط الاتفاق مع انجلترا على أساس المشروع الأخير واتخاذ السودان أو غير السودان وسيلة لهذه للغاية جريمة يجب السعي لإحباطها ، (٦٤) .

وعندما انتقلت أخبار تآزم المفاوضات الى مصر ، وزيدت بالقاء للتعبة على محمد محمود ، باتخاذ ما قبله هو حجة على الوفد المتفاوض ، وإن ما اتفق عليه بشأن السودان هو سبب الأزمة الحاضرة ، أصدر بياناً نفى فيه أنه طلب توقيع الاتفاق وتنفيذه ، بل طلب عرضه على الأمة لتبدي رأيه فيه ، وأضاف : أما مسألة السودان ، فإثناء مفاوضات قامت عقبة لم يحن الوقت للإقضاء بها لأن المفاوضات في هذه المسألة مازالت قائمة فإذا انتهت بالنجاح أو الفشل كاشفت الأمة بها ، (٦٥) . وقد أبدى حزب الأحرار الدستوريين أسفه لفشل المفاوضات ، وسجل على الوفد أنه ليس أشد تطرفاً في مطالبه من أكثر المصريين اعتدالاً ، وإن الاتفاق على حل المسائل الملقة في المفاوضات الأخيرة يتكافأ مع مشروع أغسطس الذي انتهى إليه محمد محمود مع بعض فوارق تفصيلية . . . ومعنى هذا بصراحة أن حزب الاستقلال التام أو الموت الزؤام ليس بينه وبين الأحرار الدستوريين بشأن مطالب مصر بازاء انجلترا أى فرق (٦٦) ، (٦٦) .

انتهت المفاوضات وسقطت الحكومة وحدث التقارب بين حزبي الأحرار والوفد لمحابتهما لوزارة صدقي ( ١٩٣٠ ) وخلال النصف الثاني من نفس العام أشارت عوامل التقارب بين الحزبين الى امكانية إقامة ائتلاف (٦٧) .

(٦٤) السياسة ٢٢ فبراير ١٩٣٠ .

(٦٥) نص بيان محمد محمود في ( السياسة ٥ / ٥ / ٣٠ ) ورد البلاغ عليه في ٢٠/٥/١٩٣٠ حيث وصف محمد محمود بأنه نجلاً

(٦٦) السياسة ١٢ / ٥ / ٣٠ ، وانظر تعليقا على موقف الأحرار في : نصيبي : حزب الوفد ٣٦ - ١٩٥٢ ص ٢٩ ، وقد نشرت السياسة مواد المشروع الجديد ومطالب سعد من مكثونالد ١٩٢٤ . ليقارن المصريون بينها وبين ما رضىه وفد الحكومة الحاضرة ، ( السياسة ١٢ / ٥ / ١٩٣٠ )

F. O. 407/212, No. 76, Lorraine to Hend., July 17, (٦٧)

1930.

وقد اُشيع أنه نتيجة لهذا الاضطراب ، سافر محمد محمود الى لندن صيف  
هلم ١٩٣١ ليقابل مع المسئولين الانجليز على المعاهدة وأنه سوف يعرض  
نقائج مباحثاته على الحزبين ، وعندما عقد الوفد لاجتماعا في ٢٤ أغسطس  
من نفس العام ، قيل أن سعيه مفاشاة ما جاء به محمد محمود وأنه قد  
بحث فيه بالفعل وأنه تم الاتفاق مبدئيا على قبول المعاهدة بعد تأجيل  
مسألة السودان ، (٦٨) . ولكن يبدو أن ذلك كله لم يخرج عن نطاق الاشاعة ،  
ذلك أن الحكومة البريطانية بعد فشل مفاوضات النحاس - مندرسن ،  
كانت راغبة عن فتح باب الحديث مرة أخرى في المسألة ، وكما هو معروف  
فانها كانت عازمة عن بدء مفاوضات أخرى مع النظام الجديد ، الذي لم  
يكن مؤيدا ممن أخذوا على عاتقهم إجراء المفاوضات معها - الوفد والأحرار  
الدستوريين - بالإضافة الى حاجتها الى فترة تتخسس فيها مستقبل  
القضية من جديد .

وكان حزب الأحرار قد هاجم حياد الا انجليز تجاه الانقلاب الدستوري  
الذي أحدثه اسماعيل صدقي ، وبخاصة عندما صدر التبليغ البريطاني في  
١٦ يوليو ١٩٣٠ ، والذي نص على عدم تدخل انجلترا الا اذا تعرضت  
مصالح الأجانب للخطر (٦٩) . وقد تعاضم عداء الحزب للسياسة الانجليزية ،  
ربما بسبب التقرب من الوفد ، فتغيرت لهجة صحيفة السياسة الى العنف  
لزاء الوجود الانجليزي ، حيث شنت حملة عداء عليه أشارت حتى دار الندوب  
السامي التي انارها انسياق محمد محمود في نفس التيار ، وكان يتجنب  
دائما أي قول أو فعل يمثل عداء للبريطانيين ، (٧٠) . وعندما أجرى اسماعيل  
صدقي مقابلته الوحيدة مع سير جون سيمون وزير الخارجية البريطاني في  
جنيف ، تمت بينهما محادثات تمهيدية ، قدم خلالها صدقي مذكرة في ٢١  
سبتمبر ١٩٣٢ ، ودون بها محضرا عشية نفس اليوم ، ولم يشأ حزب

(٦٨) وثائق عابدين ، تقارير الأمن العام ، تقريرين في ٨ يوليو ، ٢٥ أغسطس  
١٩٣١ .

(٦٩) هيكل وآخرون : السياسة المصرية والانقلاب النيجيوري ، ص ١٢٠ -  
١٢٦ .

(٧٠) F. O. 371/17009, Campbell to Simon, July, 28, 1933.

الأحرار أن يعطى رأيه فيها ، نظرا للسرية التي أحيط بها اللقاء وعم نشر وثائق عنه في حينها ، كما أن فكرة صدقي كانت مجرد تصور للتصميمات ، ولم تتضمن آراء أو اقتراحات محددة تتعلق بالقضية المصرية ، في الوقت الذي كانت فيه صحافة الحزب تتعرض للملاحظات من جانب الحكومة .

وفي ٢ يوليو ١٩٣٣ صدرت « السياسة » بمقال افتتاحي عبارة عن ترجمة لمقال نشره محمود عزمى في صحيفة « العالم العربى » ، التي تصدر في لندن ، ذكر فيه « انه يجب نبذ طريقة المفاوضة في المعاهدة مع حكومة حزبية والتصديق عليها من برلمان يقوم على انتخابات حزبية » ، لأن المسألة المصرية الأنجلزية تعتبر مسألة قومية ، تتطلب وزارة قومية للمفاوضة في المعاهدة وهيئة قومية للتصديق على النتائج .. على ان تؤلف من ممثلى كل الاحزاب والهيئات الادارية والقضائية والهيئات المنتخبة بالتصويت العام وفي تمثيل كل الوزراء السابقين بها ، تمثيل لكل الاحزاب المصرية .. الخ ، (٧١) .

واهمية هذا المقال تكمن في اشارته لامكانية عمل جبهة وطنية للمفاوض ، وهي الفكرة التي تم تنفيذها بشكل أو آخر ، بعد ذلك بعامين ، وخلال لقاء محمد محمود مع مايلز لامبسون في ١٠ أبريل ١٩٣٤ ذكر الأول انه يجب ألا تكون هناك مفاوضات على الأقل لمدة عامين ، ذلك أن أوضاع مصر الداخلية غير مهيأة للتفكير أو حتى مجرد الحديث عن اجراء مفاوضات (٧٢) ، ولكن رئيس الأحرار الدستوريين كان وإمما فلم يلبث ضغط الأحداث الدولية ، والتي منع بها اعتداء إيطاليا على الحبشة ، أن عجل بضرورة إعادة طرح المطالب الوطنية من جديد .

---

(٧١) عن السياسة في ٢ يوليو ١٩٣٣ ( العلاقات المصرية الانجليزية ، اقتراح على ) .  
 (٧٢) F. Q. 407/217, Enc. in No. 29, Lampson to Simon April, 10 1934.

وقد تبنت صحيفة الحزب اثاره مسألة الاستقلال وتقديمها على طلب عودة دستور عام ١٩٢٣ ، وكانت قبل ذلك تنادى بالبيت في مسألة الدستور قبل اى اتفاق مع بريطانيا ، لكنها الآن تهاجم وزارة نسيم بعنف ، لأنها لم تحدد ما الذى سوف تصنعه في حالة نشوب الحرب ودخول انجلترا اياها (٧٢) . وفي اواخر اكتوبر ١٩٣٥ ، أدلى محمد محمود بحديث للسكترتين الشرقي لدار المندوب السامي ، الذى نقله بدوره الى لامبسون ، ذكر خلاله ضرورة تعاون مصر باخلاص مع انجلترا في تلك الظروف في مقابل ان يحترم استقلالها ، وأن يسمح لها بزيادة وتطوير جيشها ، لتصبح في مركز يجعلها تشارك انجلترا في الدفاع عن مصر ، واضاف أن ذلك لا يتحقق الا بالحصول على المال بعد الغاء الامتيازات المالية للأجانب . اما فيما يتعلق بمسألة الدستور فقد ذكر محمد محمود أنه من الحماسة الحديث عنه في مثل تلك الظروف (٧٤) .

وخلال شهر نوفمبر ، ذلك الشهر الذى ارتفع فيه المد الوطنى وتفجرت موجات الغضب الجماهيرى هادرة منخرة بالثورة ، عقب تصريحات السير صمويل هور - وزير الخارجية البريطانى - بشأن عدم استحقاق مصر للدستور ، توالت نداءات محمد محمود مطالبة بضم الكلمة واتحاد الصفوف اجابة لداعى الوطن ، « فالوحدة هي سبيل الاستقلال والاستقلال سياج الدستور ... » وأن واجب السياسيين وأولى الراى ، بعد نهضة الشباب المتعلم ، هو أن يردوا للأمة وحدتها ، كما دعا النحاس باشا وجميع الهيئات أن يكونوا في هذه الأزمة العصبية يدا واحدة وقلبا واحدا لدفع التدخل الأجنبى في شئون مصر الداخلية ولاحاطة دستور البلاد بالسياج الوحيد الذى يكتل استقراره بأن تعلن انجلترا قبولها لمشروع المعاهدة التى انتهى اليها النحاس باشا نفسه ليعود الدستور وينعقد البرلمان فتبرم المعاهدة (٧٥) .

(٧٢) الأحرار الدستوريون ٤ يناير ١٩٣٦ ، السياسة ٢٦ أغسطس ، ١٠ ، ١١

سبتمبر ١٩٣٥

F. O. 407/218, No. 23; Lampson to Hoare, Oct., 28, (٧٤)

1935.

(٧٥) نصوص النداءات في « السياسة » ١٥ ، ٢٤ ، ٢٧ نوفمبر ١٩٣٥ .

ولما بدت بوادر الائتلاف الوطني تتضح على أساس تأليف جبهة وطنية ، عاد محمد محمود وصرح بأن معاهدة ١٩٣٠ جازمة للتوقيع وأنه متفق مع النحاس على تأجيل مسألة السودان منذ عام ١٩٣١ ، وأبدى استعداده للذهاب فوراً الى المنادى السامى البريطانى لطلب ذلك ، ومتى هُيئت إنجلترا فإن دستور ١٩٢٣ يعود ولا أرى بأساً من أن يعود ، اذا أراد النحاس باشا ، برلمان ١٩٣٠ وإن لم يكن فيه حر مستورى واحد ، ليبرم المعاهدة ، وأن يوقعها النحاس باشا ، (٧٦) ، وخلال مفاوضات تحقيق الوحدة بين الأحزاب المصرية كرر محمد محمود المعانى السابقة وذكر أن الأحرار الدستوريين لا يريدون مفاوضة مطلقاً لأن المعاهدة تمت بالفعل عام ١٩٣٠ وجاهزة للتوقيع ، وذكر مكرم عبيد ، الذى جاء ليخاطبه في مسألة الوحدة بأنه اتفق معه ومع النحاس منذ عام ١٩٣١ على تأجيل مسألة السودان الى مفاوضات مقبلة ، ولما ذكره مكرم عبيد بأن مسألة الطيران لم يتم الاتفاق عليها ، رد محمد محمود بأن مشروع المعاهدة اتفق فيه على الأماكن التى تعيرها مصر لانجلترا لأغراضها الحربية ، والطيران من بينها ، فالمكان الذى حددت للكنكات ستكون كذلك للمطارات فاقنع مكرم وعرض عليه أن يكتب لانجلترا باستعداد مصر لتوقيع المعاهدة ، وأن يكتب النحاس للملك لإعادة الدستور ، وأصدر الأحرار الدستوريون قرارهم بالموافقة على ذلك كله وعلى إقامة الوحدة على هذا الأساس (٧٧) . ورفضت الجبهة الوطنية كتابين أحدهما للملك والآخر للمنذوب السامى على ما هو معروف ، وعندما تطل وزير الخارجية البريطانى الجديد ، انطونى ايدن بجداسة تولية الوزارة والمشاكل الدولية المترابكة مما يقتضى زمناً قبل الإجابة على طلب مصر ، رأى محمد محمود في ذلك تسويفاً يفسد العلاقات المصرية البريطانية ، فليس هناك ما يحول دون اعلان إنجلترا قبولها ما طلبت مصر

(٧٦) تصريح خطير لصاحب الدولة محمد محمود باشا ( السياسة ٨ / ١٢

١٩٣٥ ) .

(٧٧) نص قرار الحزب حول أسس الوحدة القومية ومشروع الاتفاق عليها

» ( السياسة ٢٥ / ١٢ / ١١ ) وحول اتصالات مكرم بحزب الأحرار للمتتبع انظر :

F. O. 407/218, No. 40, Lampson to F.O. Dec. 10,

1935.

في المؤتمر ، فالنصوص التي تم الاتفاق عليها مقبولة من الطرفين لاجوز التودد الى النظر فيها ، ان مصر اليوم على غومة مركات وتريد ان تعرفه صئيرها ، ( ٧٨ ) .

وربما يفسر تقديم الحزب لسالة الاستقلال على عودة الدستور ولجوله الافتخايلات بان ذلك سيعيد الوفد الى السلطة ، الا ان هذا لاينفي بالفضل لن القضية الوطنية نتيجة المؤثرات الدولية ، وتصريحات الساسة الانجليز التي تعتبر تيجلا في اخص امور مصر الدلخية ، قد سخلت بالقضية الوطنية في منحنف قارنخي جدا معه ان مسالة الاستقلال وتحقيق الجلاء العسكري قد باتت أكثر الحاحا ، خاصة وقد كان مشروع النحاس - هندرسن ، المبنى اساما على المقترحات التي قبلها محمد محمود ، يحظى بموافقة معظم تطلعات الحركة الوطنية .

### \*\*\*

جاء الرد البريطاني على كتاب الجبهة الوطنية بفتح باب المناوضة من جديد ، وفي كل المسائل تقريبا ، على غير ما كانت تود الجبهة وبخلاف ما اراد الاحرار الدستوريون ، الذين لم يكونوا يريدون مفاوضات جديدة ولم يكن امام الجبهة المثلثة على توقيع المعاهدة الا الاستجابة ، فتألف وفد مصر في ١٣ يناير ١٩٣٦ ، ومثل محمد محمود فيه حزب الاحرار الدستوريين ، وقبل ان نتعرف على رأى الحزب وقراره ازاء مشروع المعاهدة ، نرى من الضروري ان نتعرف على دور رئيسه ، الرجل الثاني في هيئة المناوضة المصرية ، بعد رئيسها مصطفى النحاس ، وقد برز دور محمد محمود واضحا عند مناقشة الاتفاق العسكري وبالأذات في جلسة ٢٤ يوليو حيث نوقشت خلالها مسالة خطر الحرب الداهم والمفاجاة الدولية ، حيث لم يوافق محمد محمود على النصوص للخاصة بذلك واختالف مع زملائه وانسحب من الجلسة واشيع انه قدم لستقالته من الهيئة ( ٧٩ ) . وكتبت « السياسة » ان محمد محمود اقضى

---

( ٧٨ ) السياسة ٥ يناير ١٩٣٦ ، والتصريح للاعلام نقلته السياسة عنها .

( ٧٩ ) الامرام والبلاغ في ١٤ يوليو ١٩٣٦ .

لزماته بمسائل أربع قال عنها بنوع خاص إنها تتناقى مع استقلال مصر  
تفانيا صريحا ولا يمكن قبولها ، وأضافت أنها سألتها عنها فرد بأنه أصغر  
على عدم قبول الاتفاق العسكري وأنه طلب إلى النحاس تبليغ ذلك إلى  
لامبسون حتى تكون الحكومة البريطانية على علم تام بموقفه ، وأنهم  
انتصروا على النص الذى يبلغه النحاسى للامبسون وهو : يسرنى أن أخبركم  
أن زملائى وأنا موافقون على الاتفاق العسكري عدا دولة محمد محمود باشا ،  
فإنه غير موافق على الاتفاق المذكور ولكنه لا يمتنع عن الاستمرار مع  
زملائه فى المحادثات فى المسائل الباقية » ( ٨٠ ) .

ولما كثر لفظ الصحف حول موقف محمد محمود ، ذهبت صحيفة  
الأحرار الدستوريين ، ربما بإيعاز من محمد محمود نفسه ، تطل أوجه  
الاقتراض على الاتفاق العسكري فى المسائل الأربع المشار إليها ، وسوف  
نعرض محتواها لأنها تمثل رأى الحزب فى أهم جزء من أجزاء المعاهدة وهى :

أولا : أن المشروعات السابقة لابتداء من مشروع ملنر وحتى مشروع  
١٩٢٥ نصت على حدود محالفة مصر لانجلترا وما تقدمه من تسهيلات  
عسكرية تقتصر على حالة الحرب وخطر الحرب ، أما الاتفاق الجديد فيضيقة  
حالة جديدة تجب لانجلترا ، أن ترسل ما تشاء من قواتها إلى مصر ، وأنه  
تستخدم موانئها ومواصلاتها لأغراضها الحربية ، وهذه الحالة الجديدة هى  
حالة الاستعجال الناشئة عن مشكلة دولية متوقعة ، والحالات الدولية التى  
يفش عنها توقع الاستعجال كثيرة لاتدخل فى حصر .

ثانيا : أن النص العسكري الأخير نص على أمر لم يكن له نظير قط  
فى أى مشروع سبقه وهو تعهد مصر بأن تتشىء طرعا حربية تبليغ العشرة  
وتتعهد بصيانتها لتكون صالحة للأغراض الحربية على سبيل الدوام ،

---

( ٨٠ ) السياسة ٢٥ يوليو ١٩٣٦ وفكرت البلاغ فى نفس اليوم أن المنتوب الساميه  
قائل محمد محمود وأبلغه أنه علم برفضه المشروع العسكري واستمراره فى المحادثات  
مع ذلك وأعرب عن اغتباطه بالموافقة على المشروع .



وفضلا عن التكاليف فإن فرض مثل هذا التمهيد على مصر يضعف استقلالها وسيادتها .

ثالثا : مسألة الطيران التي لم يفكر الانجليز فيها الا في مفاوضات عام ١٩٣٠ ، ولم يقبلها المفاوض المصري ، أما الاتفاق الجديد فيجعل الاحتلال البريطاني للجوى لمصر مشروعا لا يحتمل الشك ، حيث نص على تعهد مصر بإنشاء مطارات برية ومائية لحاجة الطيران اليها .

رابعا : مسألة الثكنات ، ونفقاتها تتكلف عشرة ملايين من الجنيهات ، تخصص انجلترا بربعمها ، على أن تقوم مصر ببناؤها وأن تشرف انجلترا على التنفيذ ، وأن يكون لها حق التعديل دون بيان النفقات ، لأنها تركت لتكون موضع مناقصة ( وكانت مقدرة بنحو ٦ مليون جنيه في مشروع ١٩٣٠ ) ، بالإضافة الى ذلك كله أن مناورات الجنود الانجليز بعد أن كانت محصورة في منطقة الثكنات أصبحت في الاتفاق الجديد تتناول شبه جزيرة سيناء وأراضي غرب القنال من مثلث رأس القنطرة شمالا وتصل الى الماطة بجوار القاهرة جنوبا ( ٨١ ) .

وقد ووجه محمد محمود من قبل خصومه بحملة مؤداها أنه رفض في الاتفاق العسكري الجديد ما قبله عام ١٩٢٩ ، فبرت صحيفة الحزب بأن المسائل التي رفضها والتي تمس الاستقلال لم يرد لها ذكر في مشروع محمود - هندرسن ، وكررت حديثها السابق بشأن النقطة العسكرية ، وضربت مثلا بأن اتفاقية الثكنات اقتصر بشأنها في مفاوضات ١٩٢٩ على تعهد الحكومة المصرية على أن تقدم في منطقة القناة من الأراضي والثكنات ما يعادل ما تشغله القوات البريطانية في أرجاء البلاد ، كما لم يرد ذكر للرقابة على الحكومة المصرية عند بناء الثكنات ( ٨٢ ) . ومرة أخرى اتهم محمد محمود بالعمل على إحباط المفاوضات ، وأن حزبه انتقل « من التساهل

---

( ٨١ ) السياسة ٢٦ يوليو ١٩٣٦ ( افتتاحية عن الاتفاق العسكري ، بدون عنوان ) .  
( ٨٢ ) السياسة ٢٧ يوليو ١٩٣٦ ( مصلحة مصر الحقيقية ) .

المعروف عنه الى تشدد غريب المظهر فجائى الحوادث مما يبعث على الفزع بان هذه النغمة الجديدة لا يراد بها الا امر يؤمل أصحابه من ورائه خيرا \* ، كما اتهم محمد محمود بأنه « بعد أن رأى حيل المودة قد اتصل بين الوفد والانجليز أراد أن ينقلب زعيما قوميا متطرفا » (٨٢) .

ولسنا مع الذين يذهبون في تفسير موقف محمد محمود بانقلابه الى التطرف فجأة حين أرادت انجلترا التراجع عن الحقوق التي كسبتها مصر في مشروع ١٩٣٠، وفيما يتعلق بالأحكام العسكرية فيه، ويعطون ذلك بالصراع الحزبي والمزايدة من أجل الوصول الى الحكم (٨٤) ، فقد ذكر الدكتور أحمد ماهر أنه كان لتشدد محمد محمود أكبر الأثر في تذليل كثير من الصعوبات، ذلك أن المفاوضات الانجليزية كان اذا شعر أن ما يعرضه يقبل بسهولة أبدى تشددا ، أما حين كان يعلم أن محمد محمود يعارض ، وهو المعروف بالاتزان والاعتدال ، فإنه كان يخفف كثيرا من غوائه (٨٥) ، كما أن من المعروف أن محمد محمود كان قد رفض فكرة المفاوضات من جديد وطالب بتوقيع مشروع ١٩٣٠ ، بالإضافة الى أن التعليل السابق يهون من خطورة ما أرادت انجلترا احرازه من مكاسب عسكرية خلال المفاوضات الأخيرة ، حتى أن ذلك « لا ينبغي » أن يستتفر احدا من المفاوضات المصريين ، ثم لا يجب أن ننسى أن محمد محمود كان من بين هيئة المفاوضات - باستثناء النحاس وأعضاء الوفد منهم - قد خبر المفاوضات البريطانية وتعامل معه خلال عام ١٩٢٩ ، بالإضافة الى اعتباره نفسه الزعيم الثاني في البلاد ، ولعله كان يطمح في كسب انصار له داخل هيئة المفاوضات يستخدمهم وسيلة للضغط على الجانب البريطاني ، ثم أليس من حقه أن يرفض عام ١٩٣٦ ما كان

---

(٨٣) كوكب الشرق ٢٢ يوليو ١٩٣٦ ( المحاولون احباط المفاوضات ) وانظر حملة آخر ساعة على محمد محمود في ٢٦ يوليو ، ٣٠ أغسطس ١٩٣٦ حيث اسماه « محمد محمود بروتس » .

(٨٤) رمضان : تطور الحركة الوطنية ٢٧ - ٩٤٨ ( القسم الاول ) ص ٣٦ .  
٣٩ ، حشيشي : حزب الوفد ٣٦ - ١٩٥٢ ص ٥٧ - ٥٨ وكذلك :  
Youssef, A., Independent Egypt, p. 244.

(٨٥) قانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٣٦ ص ١٠٧ - ١٠٨ ( خطبة أحمد ماهر ) .

١٩٣٠

( م ١٣ - حزب الاحرار )

قد قبله عام ١٩٣٩ ، بغرض أنه حدث فعلا ؟ بينما المفاوضات البريطانية ذاته  
قد تراجع في عام ١٩٣٦ عما قبله عام ١٩٣٠ ؟ وفي تقديرنا أن ما يمكن  
أن يوجه لمحمد محمود من نقد في موقفه ليس لتطرفه في المطالب الوطنية ولكن  
لعدم نجاحه في تكوين خط معارضة واضح داخل هيئة المفاوضين المصريين  
ولعدم اتخاذ موقفًا عمليًا يتفق مع ما اعتقده .

وكان مجلس إدارة حزب الأحرار قد اجتمع قبيل عودة محمد محمود من  
أوروبا ، لينظر في المعاهدة ثم تبين أنه في حاجة إلى الوثائق والمستندات  
الرسمية فقرر مطالبة الوزارة بها ، وذكر أنه إذا كان لبعض أعضاء الحزب  
رأي معين في بعض قواعد المعاهدة فإن أكثرهم إلى جانب الرئيس (٨٦) ،  
وقد كثرت أرجاءات الحزب لمسألة إصدار قرار واضح بشأن المعاهدة ،  
متعللا بدراسة مشروعها دراسة مستفيضة ، أو بانتظار عودة محمد محمود .  
حتى لقد أصدرت كافة الأحزاب المصرية قراراتها ولم يفعل الدستوريون ،  
مما يوحي بأن ثمة خلافا داخل الحزب بشأن قبول المعاهدة ، وقد تأكد  
هذا الأمر من خلال القرار الذي أصدره الحزب في ٣٠ نوفمبر . ويبدو  
أن محمد محمود قد مارس ضغطا على من يرفضون المعاهدة من رجال حزبه  
لقبولها مادام هو قد وقعها ، حيث ذكر أنه يعتبر أن معارضة الحزب  
للمعاهدة عملا عدائيا بالنسبة له (٨٧) ، ويؤكد ذلك ابتعاد هيكل عن رئاسة  
تحرير السياسة التي كانت تعبر عن تشاؤم الحزب من المفاوضات « لكون  
الانجليز يتقدمون بمطالب لا يمكن لمصرى قبولها » (٨٨) .

وإثناء سير المفاوضات كان قد اتصل محمد محمود بعبد العزيز فهمي  
ومحمود عبد الرازق وهيكل وأطلعهم على آرائه في أسئلة العسكرية ، وأيدوه  
في اعتراضاته ، وهذا يفيد أنه لم يجمع مجلس الإدارة ليسمع آراء أعضائه  
ثم يتفقوا على خطة واحدة يسير بمقتضاها في التفاوض ، وإذا كان ثلاثتهم

---

(٨٦) الأهرام في ٢٣ أكتوبر ١٩٣٦ .

(٨٧) آخر ساعة ٢٥ / ١٠ ، ١ ، ٨ / ١١ / ١٩٣٧ .

(٨٨) الشباب ٣ يونيو ١٩٣٦ ( تعليق لمحمود عزمي )

قد طلبوا اليه الموافقة على المسألة العسكرية - بناء على اقتراح عبد العزيز فهمي - اذا ما وافق المفاوض البريطاني على إلغاء الامتيازات تماما وأن ينص على ذلك في صلب المعاهدة (٨٩) ، معنى هذا أنهم لم يكونوا رافضين للمسألة العسكرية أساسا ، على ما فيها من انتقادات شروحا لخصومهم ، ولا يبرر هذا ما ذكرته صحيفتهم من أنهم أبدوا رأيهم في المسألة العسكرية وأنهم لا يزالون متمسكين به (٩٠) . فقد كان عليهم تمسكا برأيهم ، أن يجتمع الحزب ويصدر قراره برفض المسألة العسكرية ويبلغه رئيسهم للمفاوضين ، ثم يرتب على ذلك موقفا عمليا بالانسحاب من هيئة المفاوضات ، ذلك هو الموقف العملي المتسق مع ما يعتقده رجال الحزب ، ولكن لا الحزب ولا رئيسه استطاع أن يتخذ مثل هذا القرار . كما أن مسألة الامتيازات لم تكن بنفس أهمية المسألة العسكرية ، والمكاسب التي أحرزها المفاوض الانجليزي ، لكن أليس ذلك شأن المفاوضات دائما ماداموا ارتضوها وروجوا لها منذ البداية ؟

لقد انعكس هذا التخطئ على موقف الحزب في اجتماعاته ، عقب توقيع المعاهدة ، فبات على من وقعها والذين يؤيدونه أن يدافعوا عنها ويبرزوا المكاسب ، المصرية فيها ، وقد حسمت الخلافات داخل الحزب . بتشكيل لجنة لدراسة المعاهدة وتقديم تقرير عنها الى مجلس الادارة ، على أن تتألف من هيكل وأبو سمرة والبنداري ، يترأسهم أحمد خشبة (٩١) . وبعد ولادة عصرة تمخضت عن قرار له مقدمة طويلة تحدد أوجه الخلاف الجوهري بين المعاهدة ومشروع ١٩٣٠ في مسائل تتنافى مع استقلال مصر ، - وهي نفس الاعتراضات التي أبدوها على المسألة العسكرية في البداية - وتوضح أن « نصوص الامتيازات جاءت تفصل ماجاء في مشروع ١٩٣٠ وما سبقه وإن لم تحقق لمصر ما كانت ترغب فيه من الغائها حالا ... وأنه لما كان التناحر الحزبي قد أدى الى الاحتكاك بين مصر وبريطانيا والارتداد بمصر عن مشروع ١٩٣٠ الى الاتفاق الحاضر ، ويخشى

(٨٩) السياسة أول فبراير ١٩٥٠ ، هيكل : منكرات ج ١ ص ٤١٤ .

(٩٠) السياسة أول سبتمبر ١٩٣٦ .

(٩١) الامرام ١١ / ١٠ / ١٩٣٦ ، آخر ساعة ٢٥ / ١٠ / ١٩٣٦ .

إذا ما عاد أن يرد مصر إلى ماثونه ، يقرر حزب الأحرار الدستوريين أن  
تقبل المعاهدة الحالية لا يعنى من العمل لتعديلها بأسرع ما يستطاع تعديلا  
يزيل منها ما يمس استقلال مصر ، وتبادل الثقة بين الطيفين خير عربون  
لهذا التعديل ، (٩٢) . ولنا لنكاد نحس من مقدمة القرار أنه سوف يكون  
بالرفض ، ولكن جاءت علة القبول هي خشية الاضطرار إلى قبول ما هو أسوأ  
لذا ما رفض المشروع . وعموما لم يكن بوسع الحزب رفض المعاهدة وقد وقعها  
رئيسه ، دونما توضيح بالرئيس ، وليست له القدرة على أن يفعل ذلك حقيقة ،  
ومن ثم لا تغير رغبته الأخيرة بشأن تعديلها من الأمر شيئا ، لأن هذا التعديل  
وارد في صلب المعاهدة وبشروط حددتها . وهكذا خرج قرار الحزب بشأن  
المعاهدة مضطربا بهذا الشكل لأنه لم يتخذ منذ البداية موقفا قاطعا وصارما  
يلتزم به رئيسه خلال المفاوضات .

وفي مجلس النواب ألقى محمد محمود كلمة باعتباره مؤيدا للمعاهدة  
وكان ذلك في جلسة ١٢ نوفمبر ١٩٣٦ ، وذكر فيها أن المعاهدة لا تحقق  
مطالب مصر المشروعة على وجه كامل وبصورة نهائية ، وأنها خطوة نحو  
تحقيق هذه المطالب ، وأن ما تجنيه مصر من مزاياها يفتح بابا لتسير  
منه لاستكمال مافاتها ، ولم ير محمد محمود في مزاياها شيئا يتحدث عنه  
سوى مسألة الامتيازات ، وانفتل إلى الحديث عن القيود العسكرية . . .  
ولم يخرج مضمون خطابه عن قرار الحزب كثيرا (٩٢) .

وفي مجلس الشيوخ انبرى الدكتور هيكل لتحليل المعاهدة على اعتبار  
أنها « صلح على الاحتلال والاستقلال معا » وانتقد المفاوضين المصريين  
لعدم التدقيق في بحث مشروعات المعاهدة المعروضة عليهم ، واكتفائهم  
بأنجل النظرى ، جدل المحامين وأساتذة الحقوق ، ثم تحدث عن حق  
مصر في إقامة جيش ، وتسأل : « كيف يتم ذلك ومن يموله بالأسلحة ،  
لأنها انجلترا ، فماذا إذا تباطأت ولم تف ونفدت الخيرة ؟ هذا ما كان

---

(٩٢) نص قرار مجلس إدارة حزب الأحرار الدستوريين وهيئته البرلمانية  
(السياسة ٣ / ١١ / ٣٦ )

(٩٣) مضايح مجلس النواب ، الهيئة السادسة ، جلسة ١٢ نوفمبر ١٩٣٦ ص  
٤٦ - ٤٨ ، وكذلك قانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٣٦ ص ٤٥ - ٤٦ .

واجبا أن يحتاط له المفاوض المصري ، وأضاف أن المعاهدة لا تترك لنا خيارا في خوض غمار الحرب أو الوقوف على الحياد ، وانتهى الدكتور هيكل من تحليله الى أن المعاهدة لا تحقق الاستقلال التام ، ولا تجعل مصر تتمتع بحقوق الممتلكات البريطانية المستقلة ( الدومينيون ) ثم ذكر في النهاية : « إذا كنتم تريدون تغيير الحالة التي سئمنها دون اهتمام بنتائج هذا التغيير ، لعل في الحركة بركة ، إذن فاقبلوا المعاهدة على أن تعدل بأسرع ما يستطاع ، وواضح أن هيكل كان معارضا للمعاهدة وإن لم يقل ذلك صراحة بل اكتفى بتحليلها على النحو السابق ، وعندما سئل هل هو معارض أم مؤيد أجاب : « لا أعرف ، ان المسألة مسألة تحليل أكثر منها تأييد او معارضة » (٩٤) . وقد اشترك الهلباوى مع هيكل في معارضة المعاهدة وذكر أن إيمانه بمبادئ زعيم حزبه لا يقتضى أن يكون خاضعا لرأيه واستدل على فكرة أن مشروع سنة ١٩٣٠ خير من المعاهدة ، بأن الجبهة الوطنية هي التي طلبته ولكن الانجليز هم الذين رفضوا وأن المعاهدة جعلت احتلال البلاد في يد الانجليز في كل وقت وأنه سيبقى الى الأبد (٩٥) .

وعند التصويت في مجلس النواب رفض المعاهدة من نواب الحزب . عبد الجليل أبو سمرة وهرون أبو سحى ( عدد الرفضين ١١ ) ، أما في مجلس الشيوخ فقد رفضها الهلباوى وأحمد خشبة ( عدد الرفضين ٧ ) ولم يحضر هيكل التصويت (٩٦) .

### \* \* \*

أقرت المعاهدة وطلبت الحكومة المصرية عقد مؤتمر لبحث مسألة الامتيازات في مونترو في ١٢ أبريل ١٩٣٧ ، تمثل فيه الدول صاحبة

---

(٩٤) قانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٣٦ ص ١٨٠ - ١٨٨ نص خطية هيكل في جلسة ١٨/١١/١٩٣٦ وقد وصفه عضو بأنه لم يقل رأيه وتركنا في الظلام واتبع سياسة سلبية ، ثم هيكل : مذكرات ج ١ ص ٤١٥ نقده للمعاهدة .

(٩٥) المصدر السابق ، ص ٢٠٥ - ٢٠٨ ( خطية الهلباوى ) وعن خطب وتحليلات المعارضين انظر : مصطفى الحفناوى : السفر الخالد ، المعاهدة المصرية - الانجليزية ، (٩٦) المصدر السابق ، ص ١٨٢ ، ٢١٥ وقد وافق الأعضاء ثلثاها من الدستوريين وهم ١٢ في مجلس النواب ، ٧ في مجلس الشيوخ ) .

الامتيازات وبالفعل انعقد المؤتمر وتمت اجتماعاته في الفترة من ١٢ أبريل حتى ٨ مايو ١٩٣٧ وانتهى إلى إعداد نص « اتفاق إلغاء الامتيازات في مصر وإصدار لائحة لتنظيم القضاء » (١٧) . والواقع أن قضية الامتيازات قد شغلت بال الأحرار الدستوريين طويلا ، منذ حصل محمد محمود عام ١٩٢٩ على تعهد من الحكومة البريطانية ببطل ما لديها من نفوذ لدى الدول خوات الامتيازات في مصر للتخفيف منها بعض الشيء ، ولم يكن بوسعها أن يحصل على أكثر من ذلك ، كما لم تنجح جولة مفاوضات عام ١٩٣٠ في الحصول على مزيد .

وقد اقترح محمد محمود بقاء جبهة المفاوضات المصرية حتى تعقد معاهدة إلغاء الامتيازات باعتبارها مكمل للمعاهدة ولكن الحكومة الوفدية لم تستجب لاقتراحه (١٨) . وماليت مجلس إدارة حزب الأحرار الدستوريين أن اجتمع في ٣ مارس ١٩٣٧ لمناقشة موقف الحزب إزاء المؤتمر المزمع عقده في مونترال ، واتفق أعضاء المجلس خلال الجلسة على أنه لا ينبغي إثارة أية متاعب للحكومة في الوقت الذي تقدم فيه على دخول المفاوضات ، ثم أصدر قرارات تتضمن التمنيات للحكومة بالتوفيق خلال المؤتمر ومنحها كل عون وتعصيد ، حتى تتوصل إلى تحقيق المطالب المصرية ، التي تتفق مع الأسس التي تم التوصل إليها خلال مفاوضات المعاهدة والتي في مقابلها وافقت مصر على قبول الشروط العسكرية الواردة فيها ، ومن ثم يجب أن يبنى الاتفاق الجديد على الأسس التالية : إلغاء الامتيازات التشريعية والمالية عقب توقيع الاتفاق مباشرة ، وأن يسرى التشريع المصرى على الأجانب من خلال تحديد اختصاصات المحاكم المختلطة في المسائل المدنية والتجارية والجنائية يلي ذلك فترة انتقال قصيرة يتم بعدها نقل اختصاصات

---

(١٧) الحكومة المصرية : الاتفاق الخاص بإلغاء الامتيازات في مصر ص ١١ وكان،  
النحاس باشا رئيسا للمؤتمر ورئيسا لوفد مصر الذي ضم أحمد هاجر وأصف  
بطرس ومكرم عبيد ، وعبد الحميد بدوي . ولزيد من التفاصيل عن الحزب وقضية  
الامتيازات انظر أصل هذه الدراسة بكتبة آداب عين شمس ص ١٤٢ - ١٤٣ .  
(١٨) الأوامر ١٤ نوفمبر ١٩٣٧ .

المحاكم المختلطة الى المحاكم الاملية مباشرة بدون حاجة الى مفاوضات جديدة ، ثم قرر المجتمعون تبليغ هذه القرارات رسميا لرئيس الوزراء .  
وصرح مخد محمود في محادثة له مع المستر هاملتون ان القرارات السالفة من اعدادها هو ، وانه سوف ينتظر ما يسفر عنه المؤتمر ليتولى قيادة الرأي العام وانه سوف يشن حملة في مايو بهذا الخصوص (١٩١) .

وعندما أصدر مؤتمر مونترو وثائقه اجتمع مجلس ادارة حزب الاحرار الدستوريين في ٢٩ يونيو ١٩٣٧ ، للنظر في الاتفاق ولائحة تنظيم المحاكم المختلطة الجديدة وقرر تشكيل لجنة ضمت الهلباوى وخشبة وهيكل والبنداوى لبحث الموضوع على ان تقدم تقريرها الى مجلس الادارة ، وكان مما اهتم له المجلس في مناقشاته المسائل المتعلقة بالهيئات الدينية والتعليمية والصحية وكذلك النصوص الخاصة بالأحوال الشخصية (١٠٠) . ولم يصدر الحزب قراره بشأن الاتفاق ، بل تولى رئيسه التعمير عن رأى الحزب داخل مجلس النواب ، وكان زعيما للمعارضة به ، كما اشترك معه في نقد الاتفاق وتطييله النائب الدستوري عبد المجيد صالح .

بدا محمد محمود بالحديث عما أراده المفاوض المصرى خلال مفاوضات ١٩٣٦ وحرصه على أن يكون الغاء الامتيازات تاما شاملا ، مع عدم قبول أى قيد على سيادة مصر القضائية أو التشريعية ، « الا هذا القيد المؤقت الذى اسميناه يومئذ فترة انتقال ، ترد بعده الى مصر سيادتها القضائية كاملة كما يجب ان ترد اليها سيادتها التشريعية كاملة منذ اليوم » وحرصنا على أن نستبعد نظرية الصالح الأجنبى من اختصاص المحاكم المختلطة استبعادا صريحا ، ولكنه رأى الآن من خلال وثائق المؤتمر أن ثمة تصريحات لبعض مندوبى الدول تتنافى وهذه المبادئ وأن بعضهم يفسر ما ألقاه مندوب مصر من تصريحات بانها اقرار لوجهة نظرهم « بل لأكد أحسن ان المادة

---

F. O. 407/221, No. 68, Lampson to Eden. March, (١٩١)  
10, 1937.

(١٠٠) السياسة اول يوليو ١٩٢٧ ( اجتماع الاحرار الدستوريين ) .



الأولى (١.١) من الاتفاق قيدت تماما بما تلاما من المواد وإن هذه المواد قد أُلحِت في الواقع نظاما محل نظام ، ثم انتقدت الحكومة لكونها لم تترك للمجلس الوقت الكافي لدراسة الوثائق ، وطلب إلى المجلس أن يوافق على أن « سيادة مصر لا يمكن ولا يجوز أن تمس بقيد بعد فترة الانتقال » ، مادّا انتهت هذه الفترة تمتعت مصر من السيادة بما تتمتع به أشد الدول غيرة على سيادتها وحرصا على استقلالها ودفاعا عنهما بكل ما تملك من الوسائل ، .

بينما ركز عبد المجيد صالح على أن آمال الشعب المصري أكبر مما طفر به المفاوضات وتساءل : هل تعرض الاتفاق لما تقوم به المعاهد الدينية من تبشير ؟ واتهم المفاوضات المصرية بمسايرة المفاوضات الأجنبية في المحافظة على ما لهم من حقوق وامتيازات ، ثم هاجم المعاهد الأجنبية وعدم قيامها بشيء يتصل بخدمة القومية واللغة والعقيدة المصرية ، وذكر أن مصر لا يمكن أن تقطن إلى هؤلاء ، كما أضاف أن التحفظات التي احتفظ بها الأجانب في فترة الانتقال تمكنهم من التغلغل في صميم الأعمال المصرية بسبب مانسيه عدم الإحاف بحقوق الأجانب « نحن نطمح في أن تكون مصر للمصريين حصص ، أن مصر لا تريد شركات أجنبية تضاف إلى مصيبتها بالشركات القائمة فيها فتدخل في بلادنا حقوقا والتزامات جديدة يتمتع بها رجال المال الأجانب . . . » .

وقد تقدم محمد محمود ومعه هيئة المعارضة باقتراح إضافة نص. الفقرة التي أنهى بها حديثه - والتي ذكرناها - ولكن رئيس المجلس اعتذر باللائحة الداخلية لا تسمح بذلك ، وعند أخذ الآراء وافق جميع النواب على الاتفاق عدا نائبين (١.٢) . وهكذا لعب الحزب بوره بشأن قضية

---

(١.١) نص المادة الأولى ( تعلن الدول المتعاقدة كل فيما يخصها قبول إلغاء الامتيازات في القطر المصري إلغاء تماما من جميع الوجوه ) الحكومة المصرية : الاتفاق الخاص بإلغاء الامتيازات ص ٢١ .

(١.٢) رفض رئيس مجلس النواب على أساس أن اللائحة الداخلية تنص على عدم تعديل أي نص من نصوص المعاهدات المعقودة مع الدول الأجنبية وإن للمجلس

الامتيازات بعد مفاوضات محمود - هندرسن ، وخلال الفترة التالية ، حيث أقام تشدهد في التقدم بالقضية خطوة كبيرة مهدت لمقترع مؤتمر مونترو أنذى أقر إلغاء الامتيازات تماما خلال فترة انتقالية مدتها اثني عشر عاما .

\*\*\*

وعند مناقشة مشروع ميزانية ٣٧ - ١٩٣٨ في مجلس الشيوخ طالب الدكتور هيكل بوضع سياسة دفاع عن مصر طويلة المدى معروفة النهاية مقررة الوسائل ، وقصد بالدفاع الناحيتين الحربية والسياسية معا ، وأضاف باننا أحسنا عملا يوم أن تحالفنا مع إنجلترا ولئن كانت هي أشد رغبة منا في المحالفة ، فلقد دفعنا إلى محالفتها أننا رأيناها تعترف باستقلالنا وتسحب جيوش احتلالها من بلادنا ولذلك رأينا أنها خير من يحالف . وتساءل : أريد أن أعرف هل ستكون سياستنا متجهة إلى سياسة امبراطورية كإيطاليا ، فنقتوسع ونضاعف جيشنا وطياراتنا ونقتوى إلى الحد الذي يتركنا فيه الانجليز وشأننا ؟ أو أن هذه السياسة تنحصر في أننا نستطيع بمفردنا أن ندافع عن القناة لنحقق الجلاء ؟ ، ( ١٠٢ ) . وتكمن أهمية هذه التساؤلات في أنها أثارت مسألة الجيش والدفاع عن مصر ومصير ذلك بعد عقد المعاهدة ، تلك المسألة التي شغلت حيزا كبيرا من اهتمام وزارات محمد محمود ( ٣٧ - ١٩٣٩ ) ، وقد أعرب هذا إلى السفير البريطاني في أول لقاء له معه منذ توليه الوزارة في ٣٠ ديسمبر ١٩٣٧ ، عن أولوية هذه المسألة على كل ماعداها في برنامجه ، وعندما تحدثنا عن العلاقات مع إيطاليا ، أوضح السفير مدى الحرص على تحسينها ، ثم ألمح إلى ضرورة الاستعداد للتعاون لمواجهة أي تهديد للتقليل من خطر وقوع أي حوادث ( ١٠٤ ) .

---

فقط أن يقبلها أو يرفضها . انظر مضايقات مجلس النواب ، الهيئة المساندة ، جلسة ١٩ يوليو ١٩٣٧ ص ٢٠٣٩ ، ٢٠٤٦ نصا خطبتي محمد محمود وعبد المجيد صالح ( والنائبان اللذان لم يوافقاهما فكرة اباطة وعبد الحميد سعيد ) .

( ١٠٣ ) مضايقات مجلس الشيوخ ، الانعقاد ( ١٣ ) جلسة ٢١ مايو ١٩٣٧  
F. O. 407/222, No. 2, Lamp., to Eden, Jan., I, 1938. ( ١٠٤ )

وكانت الأزمات الدولية وغيم سحب الحرب العالمية قد أفضت الى إجراء مفاوضات بين بريطانيا وإيطاليا في فبراير ١٩٣٨ انتهت الى وضع اتفاقية تنظم مصالح كل منهما في مناطق البحر المتوسط والبحر الأحمر وخليج عدن ومصر والصودان ٠٠٠ الخ (١.٥) ، وواضح أن مصر لم تكن لها في هذا الاتفاق درجة ما من المصالح التي تهم إيطاليا وإنجلترا ، فقد كانت هي نفسها « مصلحة مشتركة » وأرض نزاع بين الدولتين . وقد توهمت حكومة محمد محمود أن مجرد عرض بريطانيا صيغة الاتفاق عليها قبل عقده ، يعنى تأكيد بريطانيا للاستقلال والسيادة اللتين أصبحت مصر تتمتع بهما بعد عقد معاهدة ١٩٣٦ (١.٦) ، وقد استغل الوفد ذلك ، وكان في المعارضة ، فشهر بالحكومة على اعتبار أن إنجلترا قبلت الدخول في مفاوضات مع إيطاليا في مسائل تتعلق بمصالح مصر الحيوية وأسقطت استشارة مصر من حسابها (١.٧) .

ورغم ذلك فإن السفير البريطاني صرح بصدق نية حكومته نحو تنفيذ المعاهدة المصرية الانجليزية « وأن حكومة محمود باشا ليست أقل ولا ، من حكومة النحاس » ، وإن كانت الأولى تبدو أقرب الى رجل الأعمال ، أشد يقظة من سابقتها في الناحية الاقتصادية وأكثر تقديرا للأعباء المالية التي تترتب على تنفيذ المعاهدة ، كما أبدى تخوفه من أن ثمة صعوبات سوف تنشأ تتعلق بالمعاهدة مع النظام الحاضر أكثر مما كان ينتظر من حكومة النحاس (١.٨) ، وكانت نية بريطانيا الحقيقية أن تظل عمليا منفردة بالدفاع عن مصر وأن يظل دور الجيش المصرى قاصرا على الدفاع عن الجبهة الداخلية ، خاصة عندما بدأ الجرح الدولي يكفهر ، وبدأ لخصوم الوزارة أن البعثة العسكرية البريطانية تجاوز اختصاصها ، مما أوجد الرغبة لدى محمد محمود

---

R.L.I.A. Great Britain. pp. 53-54.

(١.٥)

(١.٦) عاصم العسوقي : مصر في الحرب العالمية الثانية ، ص ٢٠ .

F. O. 407/222, No; 42, Lampson to Halifax, April, (١.٧)  
13, 1938.

F. O. 407/222, No, 51, Lampson to Hali., May, 6; (١.٨)  
1938.

في تغيير وضع القوات البريطانية في مصر وتجميعها في المناطق التي حددت لها بالمعاهدة ، وكان هذا يعني بناء الثكنات التي اتفق عليها ، بالإضافة الى رغبته في تطوير الجيش المصرى بما يجعله قادرا على الدفاع عن مصر .

سافر محمد محمود الى لندن في أواخر يوليو ١٩٣٨ ليتفاوض مع اللورد هاليفاكس وزير الخارجية البريطانى ، وكان يحمل في جعبته مقترحات بهذا الصدد قدمها الى هاليفاكس الذى عرضها بدوره على زملائه ، وكانت تنبنى أساسا على ضرورة مشاركة الحكومة البريطانية بمقدار النصف في نفقات إقامة ثكنات الجيش البريطانى في منطقة القناة ، وقد أخبره الوزير البريطانى انه تداول في المقترحات مع زملائه في النواحي المالية ووافق عليها من حيث المبدأ ، ذلك أن موضوع الاتفاق يتصل بمراجعة بعض نصوص المعاهدة ، الذى أصبح أمرا ضروريا بالنظر الى ما تحدده نصوص المعاهدة من مسئوليات تتعلق بالمنشآت المدنية المتصلة بالثكنات التى ينبغى إقامتها، كما أخذ في اعتباره ما يتجه اليه محمد محمود من ضرورة وضع خطة شاملة تنجز بدون تأخير لتطوير ميناء الاسكندرية من الناحيتين التجارية والدفاعية، ثم أضاف هاليفاكس أن ثمة مذكرة تعد بخصوص عرض حكومة محمد محمود لمشاركة الخبراء البريطانيين الذين سيمثلون حكومة جلالة الملك مع القسم الفنى المصرى فيما يتعلق بإقامة الثكنات ، فأجابه محمد محمود بأنه قد رتب فعلا مع وزير الاشغال المصرى مسألة دعوة خمسة أو ستة خبراء بريطانيين لهذا الموضوع (١٠٩) .

واتفق الطرفان على إعداد مسودة مذكرة عن نصوص المعاهدة التى تحتاج الى مراجعة حتى يوافق عليها القسم المختص بالخارجية البريطانية ثم تقدم الى رئيس الوزراء المصرى لتحديد متى وأين يتم بحثها ، فأبدى محمد محمود رغبته ان يتم التوصل الى اتفاق يعلن قبل نهاية أغسطس (١١١) .

---

F. O. 407/222, No. 10, Halifax to Lampson, July, (١٠٩)  
27,, 1938.

F. O. 407/222, Loc., Cit.,

(١١٠)

وبالفعل تفاوض الطرفان ، وفوض الجانب البريطانى من جانب حكومته  
بإبلاغ رئيس الوزراء المصرى بالموافقة على طلبه من حيث المبدأ على المشاركة  
بمعدل النصف فى تكاليف إنشاء الشبكات وبالمثل فى المنشآت المدنية المتصلة  
بها (١١١) .

وكان المفاوضون المصريون قد خيروا أثناء مفاوضات معاهدة ١٩٣٦  
بين أمرين : أما أن تبني إنجلترا الشبكات فتدفع مصر نصف التكاليف ،  
وأما أن تبنيها مصر وتدفع إنجلترا الربع ، كما مر بنا ، وكانت التكاليف  
قد قدرت أثناء مفاوضات المعاهدة بخمسة ملايين من الجنيهات ، ولكن  
تقديرها جاء عام ١٩٣٨ بما يقرب من اثني عشر مليوناً من الجنيهات ،  
وانتهت المحادثات الأخيرة إلى تعديل ملحق المادة الثامنة من المعاهدة، ذلك  
التعديل الذى زيدت بمقتضاه نفقات إيواء القوات البريطانية فى المناطق  
القريبة من القناة ، وتعهدت الحكومة المصرية ، كما سبق أن تعهدت  
للمعاهدة ، بتقديم الأراضي والمعدات ومياه الشرب وغير ذلك ، على أن تدفع  
الحكومة البريطانية نصف التكاليف باستثناء وسائل المواصلات ومنشآت  
السكك الحديدية والخدمات الصحية وما يتعلق بها من الخدمات العامة  
اللازمة للمدنيين (١١٢) .

وكانت قد أثارت أزمة خلال المباحثات تتعلق بطلب الجانب البريطانى،  
للتوسع فى بناء أحواض السفن فى الاسكندرية التى سوف تكون ضرورية  
الغاية ، وقدرت تكاليفها هى والأراضى اللازمة لها نحو ٢٤ مليوناً من  
الجنيهات الاسترلينية ، بالإضافة الى مبالغ توصيل أنابيب البترول (١٦ مليون  
جنيه) الأمر الذى أزعج رئيس الوزراء المصرى ، حتى سويت المسألة بالاتفاق  
على تقديم قرض لمصر لهذا الخصوص (١١٢) .

---

F. O. 407/222, No. II Note by Secretary of State, (١٠١)  
July 28, 1938,

(١١٢) أنظر عاصم الدسوقي : مصر فى الحرب ص ٢١ - ٢٢ ، أحمد عبد  
الرحيم مصطفى : العلاقات المصرية البريطانية ص ٢٤ - ٢٨ .  
F. O. 407/222, Enc., in No. 23, Draft of Letter from (١١٣)  
M. Mahmud p. 22.

وقد روج محمد محمود للاتفاقية التي توصل اليها وما أنجزه على اعتبار أن إنجلترا صارت شريكة في نصف التكاليف بدلا من الربع ، فزادت التزامات إنجلترا المالية في تكاليف المستلزمات الفنية للقوات البرية ، وكذا المنشآت اللازمة للقوات الجوية وموارد المياه والكهرباء ووسائل الترفيه ومساكن المدنيين ، وكانت مصر ملزمة بكل هذه النفقات بحكم المعاهدة ، أما النفقات اللازمة لإنشاء وسائل المواصلات وأعمال السكك الحديدية والأعمال الإدارية الخاصة بالصحة والنفاه العامة ، فقد بقيت مصر هي الملتزمة بها وحدها لأنها وحدها صاحبة السلطان عليها (١١٤) .

وفي نفس الوقت الذي كان يتباحث فيه محمد محمود كانت صحيفة « المصري » الوفدية تهجمة وتتساءل : لماذا يضحي الانجليز بالملايين في سبيل انفرادهم ببناء الثكنات ؟ واتهمته بأنه نجح في « تسليم البضاعة » وقبول العرض الانجليزي ، كما وصفت الثكنات بأنها استحقاقات وتحولات حربية لا مجرد ثكنات (١١٥) ، والغريب أن اسماعيل صدقي هاجم الاتفاقية في مجلس النواب وطلب من الجانب المصري أن يتراجع عنها وذكر أن في استطاعة الحكومة أن تستعيز عن الثكنات التي تكلفنا حوالي عشرة ملايين من الجنيهات ، بأن تتفق مع إنجلترا على أن تخطي ثكنات قصر النيل والقلعة ونطالبها بأن ترابط وتقيم في ثكنات العباسية التي لا يقع نظر أحد عليها ! وقد رد عليه دسوقي بأبازة وذكر أن وجود الجيش في قلب البلاد وفي عاصمتها لا يتفق واستقلالها وكرامتها الوطنية ، ثم تسأل : أهذا من أجل المال ؟ فلماذا ضحينا إذن بأموالنا ودمائنا فداء للوطن ؟ (١١٦) .

ولعل الجديد ، الذي لم يدركه نقاد الاتفاقية ، والذين ينظرون الى الأرقام المجردة ، فيرون أن نصيب إنجلترا من النصف في الاتفاقية الجديدة

---

(١١٤) الدستور ٧ سبتمبر ١٩٢٨ خطاب محمد محمود في حفل تكريمه بالاسكندرية ،

السياسة الأسبوعية ١١ سبتمبر ١٩٢٨ .

(١١٥) المصري ٢٦ يوليو ١٩٢٨ .

(١١٦) مضايقات النواب ، الهيئة السابعة ، جلسة ٢٠ ديسمبر ١٩٢٨ ص

٢٦٥ - ٢٨٦ .

أكثر من نصيبها المثل في ربح التكاليف ، أنه لم يكن قد أُشير في التقديرات عند مفاوضات ١٩٣٦ إلى نصيب انجلترا في منشآت الطيران ، وما يتصل بها من اراضى وثكنات ومستلزمات فنية بما فيها توفير الماء ووسائل الراحة ومخيم النقامه ، بل وتكاليف انتقال القوات الى منطقة القناة ، الأمر الذى لم يكن قد بحث وقدرت تكاليفه عام ١٩٣٦ ولكن خلال هذه المباحثات طرحت هذه المسائل وقدرت فارتفع الرقم المقرر للتكاليف من خمسة ملايين الى اثني عشر مليوناً ، ومن ثم كان هجوم الوفد على الاتفاقية والذى يرجع الى اقتصار النظر الى المسألة من زاوية تعهد انجلترا بدفع ربح التكاليف المتعلقة بالقوات البرية فقط .



لم يكد محمد محمود يعود بالاتفاقية الى مصر في سبتمبر ١٩٣٨ ، حتى اكفهر الجو الدولى بعد ان اثيرت مشكلة السوديت ، وعقد اتفاق ميونخ - بعد اسبوع من اصدار هتلر في ٢٢ سبتمبر بالتدخل المسلح في تشيكوسلوفاكيا - الذى أجل اندلاع الحرب العظمى الثانية الى حين ، وقد ترتب على ذلك كله ارجاء تنفيذ اتفاقية الثكنات ، نظرا للتكاليف التى قد تحتاجها مصر في الدفاع فيما لو اشتعلت الحرب ، واتقاء للحوادث التى قد تصيبها من جرائها ، ولم تجد الاتفاقية سبيلها الى التنفيذ وظلت القوات البريطانية منتشرة في طول البلاد وعرضها والعالم يندفع نحو هاوية الحرب (١١٧) ، وكان الوزارة قد تحصبت لمسألة تطوير الجيش ووسائل الدفاع عن مصر ، فانتهز رئيسها فرصة وجوده في لندن أثناء مباحثات اتفاقية الثكنات وتقدم بطلبات الى وزير الخارجية البريطانى تتعلق بالحصول على معدات ومدافع لتطوير الجيش ووسائل الدفاع عن مصر ، ولكن الوزير البريطانى أمهله شهرا حتى يعود وزير الحرب البريطانى الى بلاده ليعرض عليه هذه الطلبات (١١٨) . وكانت مسألة اعلان مصر الحرب في صف انجلترا

F.O. 407/222 No. I Lamp. to Hali., July, 17, 1939 (١١٧)

F.O. 407/222, No., 15, Hali To Bateman, Aug., 4, (١١٨)

1939.

قد باقت أمراً مفهوما طبقا للمخالفة ، وتعاملت صيحات الأحرار الدستوريين بأن الوطن في خطر وأن الحرب لا تعرف المعاهدات ولا التمهيدات وإنما تتجاهلها ، وراحت صحيفتهم تحت الساسة على تعزيز القوات المسلحة وإنشاء جيش وطني ، ووضحت أن المعاهدة لا تقف مانعا دون تحقيق هذه الغاية « فقد ثبت من تعديل محمد محمود لها أنها ليست مقدسة انصوص وأن مصر لن تستطيع مخالفة ل إنجلترا بالعمل إذا لم يكن عندها مثل هذا الجيش » (١١٩) .

وبالرغم من هذا فإن الوزارة ، مع أن موقفها تجاه المعاهدة والتعاون بخصوص متطلبات الحرب كان كما رغبت بريطانيا - بشهادة السفير نفسه - إلا أن الخوف من التورط في الصراع العالمي قد أدى إلى بعض التردد فيما يتعلق بتعهدات مصر بشأن دخولها الحرب ، فأبدى السفير تخوفه « من أن تنشأ صعوبات أكثر تحول دون موافقة الحكومة على مشاركتنا في إجراءات الاعداد للحرب » (١٢٠) . وقد أشيع أن محمد محمود سوف يحاول مفاوضة الحكومة الإنبريطانية لتعديل المادة السابعة من المعاهدة خلال الزيارة التي سيقوم بها إلى لندن لحضور مؤتمر المائدة المستديرة ، ولما سأله السفير البريطاني عن نيته بخصوص هذا الموضوع ، وأبان له أن الحكومة البريطانية لاتوافق على أى تعديل للالتزامات الواردة بالمعاهدة ، نفى رئيس الوزراء صحة تلك الأخبار بطريقة توحي أنها صحيحة ، لذلك يمكن القول بأن اتجاه محمد محمود حينئذ كان الوفاء بالتزامات المعاهدة دون زيادة ، والتفكير في التفاوض أن تعديل تلك الالتزامات (١٢١) .

وقد صرح محمد محمود في مجلس النواب بأن الحكومة لا يمكنها أن تقبل إشراف سلطة أجنبية على هذه المرافق المصرية البحتة ، وأنه في حالة

---

(١١٩) السياسة الأسبوعية ١٧ ، ٢٤ سبتمبر ١٩٣٨ .

F. O. 407/222, No., 48, Lamp. to Hali., Nov., 7, 1938. (١٢٠)

(١٢١) المسدى وأخرون : مصر والحرب العالمية الثانية ص ٢٤ ، وكذلك :

F. O. Op. Cit., Dece, 22, 1938.



«مشارك جيوش حليفة في الحرب فان قيادتها سوف تسند لأكفاء القواد (١٢٣)» .  
 معنى هذا ان مصر لن تكتفى بمساعدة الحليفة داخل الاراضى المصرية ، بل  
 ستدخل الحرب الى جانب بريطانيا ، بل ومن المسلم به انها ستوضع  
 تحت تصرف القائد البريطانى ، وقد تأكد هذا المعنى حين صرح محمد محمود  
 بعد شهر بان مصر « تلقت تأكيدات متكررة من الحليفة بانها سوف تمدنا  
 بالقوات البرية والبحرية والجوية ، بما يجعل التعاون بين جيشنا وجيشها  
 كفيلا بالقيام بمقتضيات الدفاع عن البلاد (١٢٢) » .

ولم تكف حكومة محمد محمود عن اعداد خططها لتطويع الجيش ، عدده  
 وعقاده وأساليبه ، طبقا للأساليب العسكرية الحديثة ، فوضعت خطة خمسية  
 طموحة للدفاع الوطنى عرضت على مجلس الدفاع الأعلى في أكتوبر ١٩٣٨  
 وروى انها تتجاوز قدرة البلاد المالية (١٢٤) . وقد أشار لامبسون الى هذه  
 الخطط في تقاريره وأبدى اعتقاده بان تقديراتها غير سليمة وتشكك في امكانية  
 سماح الميزانية بتنفيذها (١٢٥) . وفي سبتمبر من نفس العام كان قد تم  
 تعيين ضابط اتصال مصرى وآخر بريطانى ليعملا كحلقة اتصال بين الجيشين ،  
 بل ووصل الأمر الى درجة المشاركة في التدريبات والمناورات وخطط  
 الدفاع (١٢٦) .

وقد حدثت مشادة بين رئيس الوزراء وأحد النواب حول المعاهدة

- 
- (١٢٢) مضابط النواب ، الهيئة السابعة ، جلسة ٢٨ مارس ١٩٣٩ ص ١٢٢٧ .  
 (١٢٣) مضابط الشيوخ ، الانعقاد (١٤) جلسة ٢٤ ابريل ١٩٣٩ ص ٦٦٥ .  
 (١٢٤) الاهرام ٢٢ / ١٢ / ٣٨ ، المسدى وآخران : مرجع سابق ص ٣١ - ٢٢ .  
 تفاصيل عن استيراد الاسلحة من دول اخرى غير بريطانيا ٠٠ الخ .  
 F. O. 407/222, No. 48, Lamp. to Hall., Nov., 7, (١٢٥)  
 1938.

(١٢٦) المسدى وآخران : مرجع سابق ص ٣٢ - ٣٣ . وضمن المشروعات  
 زيادة عدد الجيش الى حوالى ٥٠ ألفا وأن يتكون سلاح الطيران من ٢٨٠ طائرة  
 حربية ، ٤٧ للتدريب والبنده بأقشاء نواة للأسطول بتسع قطع حربية وأنشاء مصنعين  
 للذخيرة والأسلحة الصغيرة .

والبعثة العسكرية ، ذكر محمد محمود على اثرها انه لم يكن في الجيش المصرى انجليزى وقت تولي وزارته الحكم ، وليس به الآن منهم أحد « فاعضاء البعثة العسكرية البريطانية ليسوا من الجيش المصرى ، وانما يستخدمون لتدريبه ، وأن عدد أعضائها يتفاوت لذلك تبعاً لقوات جيشنا ، فإذا زاد عدد هؤلاء بسبب ازدياد الجيش ووحداته ، لم يكن في هذه الزيادة أى مجافاة لمقاصد المحالفة أو منافاة للاستقلال » ( ١٢٧ ) ، وقد ذكر على ماهر أن السلطات الانجليزية طلبت من محمد محمود تعيين حكام عسكريين انجليز للمناطق الرئيسية الثلاث ( الصحراء الغربية ، القناة ، الاسكندرية ) ولكنه رفض ذلك ، ولم يحدث أى اتفاق رسمى بينه وبينهم في هذا الصدد ، بل انه نشر في الصحف وقتها انه سيكون الحاكم العسكري العام ( ١٢٨ ) .

وقد ذكر السفير البريطانى « أن الدكتور احمد ماهر قد أبدى تعاطفا قويا مع الدول الديمقراطية وأنه يرى ضرورة خلق روح الثقة بانجلترا واعطائها حقوقا أكثر مما اعترف لها بها في المعاهدة ، وأن القائم برئاسة حزب الأحرار الدستوريين ( هيكل ) يشاركه وجهات النظر هذه » ( ١٢٩ ) . ويتسق مع هذا دعوة الأحرار الدستوريين الى نصره الدول الديمقراطية حيث لم يتخلوا عن ذلك طيلة فترة الحرب ، حتى في الظروف الحرجة التي واجهتها انجلترا خلال المعارك ، وخاصة معارك الصحراء ، وقد علقوا تحقيق الأهداف الوطنية على انتصار الحلفاء في الحرب بل وأكثر من ذلك راوا أن تعلن مصر الحرب على دول المحور ( ١٣٠ ) .

---

( ١٢٧ ) مضابط النواب ، الهيئة السابعة ، جلسة أول يونيو ٢٩ ص ٢٤٥٤ .  
( ١٢٨ ) لطفى عثمان : المحاكمة الكبرى ص ١٧٩ - ١٨٠ وانظر حول بقاء النفوذ البريطانى كما هو بعد المعاهدة ، محمد أنيس : السفير الذى ظل مندوباً سامياً ( الامرام ١١ / ٨ / ١٩٧٢ ) .

F. O. 407/224, No. 46, Lamp. to Hali. June, 12, ( ١٢٩ )  
1940.

( ١٣٠ ) عاصم الدسوقي : مصر في الحرب ص ١٤٧ ، وحول موقف وزارة على ماهر من الحرب انظر لاشين : أضواء على موقف وزارة على ماهر ، المجلة التاريخية ( ٢٧ ) ص ٢٢٥ - ٢٦٤

وعندما تقدم الوفد بمذكرته الى السفير البريطاني في أبريل ١٩٤٠  
والتي وردت مقدمتها مجوما على النظم الذى اقامه محمد محمود ، ولوما  
لبريطانيا لانها باركت انقلابه الدستورى « الذى اقصى فيه الشعب وحكومته  
عن ادارة البلاد » ، وطالبت المذكرة انجلترا بان تصرح منذ الآن انه عندما  
تضع الحرب اوزارها ويتم عقد الصلح ، تنسحب القوات البريطانية من  
الأراضي المصرية جميعا ، وأن تكون مصر طرفا في مفاوضات الصلح ،  
والاعتراف بحقوقها كاملة في السودان . الخ ، لم يكن في مضمون هذه  
المذكرة ما تستطيع قوة وطنية أن تعارضه ، بل لقد وصفها السفير البريطاني  
بانها « تطرف في المطالب الوطنية يستعيد بها الوفد هيبته وقدرته المزعجة ».  
وتعتبر نقطة تحول في تاريخ العلاقات المصرية البريطانية ، منذ عقد  
المعاهدة « (١٢١) » ، ومن ثم انصب النقد الذى وجه الى المذكرة على شكلها  
على أساس أنه لا يجوز للوفد أن يتقدم بمطالبه الى دولة أجنبية مدعى  
أنه وحده يمثل الشعب ، وأن الحكومة القائمة لاتمثله ، بالاضافة الى أن  
الوقت غير مناسب لمطالبة بريطانيا بشيء ، وعلى هذا الأساس كان انتقاد  
الأحرار الدستوريين لها ، وقد وصفها محمد محمود بانها Black-Mail  
أى محاولة الحصول على شيء بالتهديد ، أو الابتزاز ، وأنها ليست من  
حسن السياسة في شيء « (١٢٢) » .

وفي تقييم السفير البريطاني لعام ١٩٤٠ ذكر أن الأحرار الدستوريين  
والسعديين تشجعوا بالنجاحات البريطانية وطلبوا بتعصيد بريطانيا ،  
أملين بدون شك عودتهم للسلطة ، وأنهم جددوا نشاطهم لكي تتخذ الحكومة  
إجراءات أكثر حسما تتعلق بالمشاركة في الحرب (١٢٢) . وحتى تولى حكومة

---

F. O. 407/224, No. 32 Lamp. to Hali., May 4, 1940. (١٢١)

وانظر مذكرة الوفد في ( المصرى ٢ / ٤ / ١٩٤٠ ) .

(١٢٢) آخر ساعة ١٤ / ٤ / ١٩٤٠ ، السياسة ٥ / ٨ / ١٩٤٥ ، عاصم

الدسوقي : مرجع سابق ص ١٤٨

F. O. 407/225, Enc., in No., 3, Political Review of (١٢٣)  
Year 1940, p. 13.

٤ فبراير ١٩٤٢ الوفدية السلطة ، ظل حزب الأحرار على ولائه للمحالفه والخليفة وان كان هذا لم يمنعه من الاشتراك في الاحتجاج لدى السفير البريطانى لتدخله في شئون مصر الداخلية بما لا يتفق وأصول المعاهدة ولا السيادة المصرية التى ينبغى أن تكون موضع احترام الخليفة (١٢٤) . وقد اشار هيكىل في خطبة له بدار الحزب في ١٣ نوفمبر ١٩٤٢ الى موقف مصر بعد الحرب ، فذكر ان « المبادئ العظيمة التى قررها ميثاق الأطلنطى وخطب الرئيس روزفلت » تدعونا للتفكير فيما عسى أن يكون نصيبنا من التبعة ، وما عسى أن يكون نصيب الشعب من المتاع بالنتائج العظيمة التى تقررها في صراحة « (١٢٥) »

وبالرغم من أنه لم يعط تصورا لمطالب مصر على ضوء هذه المبادئ والتصريحات الا أنه طرح على الناس القضية برمتها ، ودعاهم للتفكير فيما عسى أن يكون نصيب مصر بعد الحرب . بيد أن المسألة اتخذت معنى أوضح عندما اشترك الحزب في ٣٠ نوفمبر ١٩٤٣ ، مع قادة الأحزاب المعارضة للوفد ، في تقديم مذكرة لقيادة الحلفاء بمناسبة اجتماعهم في القاهرة . وقد صيغت المذكرة بأسلوب الدكتور هيكىل ( ووجدت مسوداتها بين أوراقه الخاصة ) وتحدثت عن تضامن مصر مع الحلفاء ومساهماتها في الجهود التى أدت الى انتصاراتهم « وأن مصر لا يخالجها شك في أن يسلم لها بالاستقلال التام وسيادتها الكاملة على جميع أراضيها تسليما مطلقا ، وأن مصر على يقين بأن بريطانيا العظمى ستكون أول المبادرين بالتسليم بأن القيود التى أوجدتها معاهدة ١٩٣٦ يجب أن تزول ، ذلك أن القيود العسكرية الواردة فيها إنما جاءت وليدة لضرورات خطر العدوان الذى كان كامنا اذ ذاك والذى انقضى وجوده الآن تماما ، ولهذا أصبح لزاما أن تجلو عن مصر بعد نهاية الحرب جميع القوات الأجنبية التى بنازيها أيا كانت جنسياتها ، وأن

---

F. O. 141/855, No. 773, April, 18, 1943.

(١٢٤)

( وقد وقعه احمد ماهر وهيكىل ومكرم عبيد )

(١٢٥) أوراق الدكتور هيكىل : الملف الاول : ص ٢ - ٤ ( وقد منعت للحكومة

نشرها لأنها تنطوى على هجوم صارخ عليها فى ظل الاحكام العرفية )

تستعيد الرقابة المطلقة على قناة السويس ، وتقرر وحدتها على السودان  
حقيقة وحكما ٠٠ ، (١٢٦) .

وفي إطار جبهة الأحزاب المعارضة لحكومة الوفد ( ٤٢ - ١٩٤٤ )  
أنجحت مطالب حزب الأحرار الدستوريين نحو التطرف ، ويبدو أنه لم يكن  
بموقع أن تستمر حكومة الوفد في الحكم ، متمتعة بالتأييد البريطاني ، كل  
هذه المدة ، الأمر الذي يفسر ربطه الدائم بين معارضة الحكومة والهجوم على  
السياسة البريطانية في مصر ، وقد اتضح هذا من خلال تقرير سرى ورد  
للسفارة البريطانية حول اتفاق زعماء جبهة المعارضة على كتابة نداء مطول  
يحمل على الحكومة والانجليز معا حملة شديدة ، وقد ورد بالتقرير كذلك  
أنهم عهدوا الى الدكتور هيكل بكتابتها غاضبة بالفعل في ٢٦ يناير  
١٩٤٤ (١٢٧) ، وطبع النداء ووقعه رؤساء الأحزاب المعارضة وفيه ذكروا :  
« نحن اذن أمام السياسة البريطانية وجها لوجه وليس ثمة سياسة لمصر  
الا سياسة الجهاد والانضال ، وعلى هذا تتجه جهود الأحزاب المعارضة الى  
الأغراض الوطنية الآتية : ١ - رفع القيود السياسية والعسكرية التي ينوء  
بها استقلال مصر وكيانها كدولة ذات سيادة ٢٠ - تعديل المعاهدة المصرية  
الانجليزية تعديلا جوهريا يتفق مع مبادئ ميثاق الاطلسي ٣ - منع التدخل  
البريطاني في شئون مصر ورد حقوقها اليها والمبادرة بالغاء الأحكام العرفية  
واطلاق سراح المعتقلين ٠٠ الخ » (١٢٨) .

ولم تلبث الجبهة أن أصدرت نداء ثانيا يتحدث عن « السياسة  
الاستعمارية الانجليزية التي تعود سيرتها الأولى طمعا فيكم وكيدا لكم ٠٠

---

(١٢٦) المرجع السابق ، الملف الثاني : مفكرة من ثلاث صفحات في ٣٠ نوفمبر  
١٩٤٣ وقعها رؤساء أحزاب الأحرار والوطني والسعدى والكتلة .  
F. O. 141/937 Secret Report, Date 31/1/1944. B.E. (١٢٧)  
F. O. 141/937' Summary of the Statement. (١٢٨)

وقد وقع عن الدستوريين هيكل - خطاب الشواربي - أبو سمرة - رشوان محفوف  
أحمد عبد الفقار - نسوقى أباطة - جلال فهم - أحمد عطية - جمال العبد ،  
أحمد مفتاح معبد - زكريا راتب - عبد المجيد صالح .

والتي تريد ان تسدد ديون الحرب على حسابكم ، واختتم هذا النداء بدهوة المصريين الى انقاذ الوطن من الخطر ( ١٢٩ ) . ثم اعتبرت الجبهة الوطنية ذلك بنداء ثالث هاجمت فيه الحكومة البريطانية لتدخلها كتابة لمنع الملك من اقالة حكومة النحاس بحجة انها دافعت عن مصر خلال هذه الحرب وانها جلبت الرخاء ، واتهمت انجلترا بانها بذلك مزقت المعاهدة واحدرت كرامة مصر واستقلالها وردتها الى نظام شر من نظام الحماية ، ثم هتفت بالمصريين ليس منكم من يرضى لوطنه هذا الهوان أو الصبر عليه . ان الجبهة تدعو كل مصرى للقيام بواجبه في النود عن استقلال وطنه ، ( ١٤٠ ) .

وهكذا يبدو واضحا تحول موقف الحزب ازاء انجلترا خلال الحرب ، فقد كان مؤيدا لها داعيا للوقوف الى جانبها ، حتى لو تعدى الامر اطار المحاظة بينها وبين مصر ، املا في نيل مصر حقوقها بعد الحرب ، وتحت ستار ما اسماء بالانتصار للديمقراطية ، وقد ارتبط هذا الموقف من جانب الحزب بوجوده في السلطة خلال وزارات ٣٨ - ١٩٣٩ ، وامله في العودة اليها خلال وزارة على ماهر ( ٣٩ - ١٩٤٠ ) ثم اشتراكه في الحكم في وزارتي حسن صبرى وحسين سرى ( ٤٠ - ١٩٤٢ ) ، بيد أن الموقف قد انقلب الى النقيض خلال فترة وجوده في معارضة حكومة الوفد ، مما يوضح ارتباط مسألة الاعتدال والتطرف الوطنى لدى الحزب بمسألة وجوده في السلطة أو المعارضة .

وقد اشترك الأحرار الدستوريون في السلطة عندما تولى الدكتور أحمد ماهر رئاسة لوزارة في أكتوبر ١٩٤٤ ، وسئل رئيسهم هل تحتاج المعاهدة الى تعديل ؟ فاجاب بان حزبه قد سجل رايه عندما كان في المعارضة ، وذكر أن البنود التي يجب أن يشعلها التعديل هي الخاصة بالجلاء والسودان وقناة السويس ، والنقطة العسكرية « ومازلنا عند موقفنا لا نعيد عنه » ( ١٤١ ) .

---

( ١٢٩ ) اوراق هيكل : الملف الثانى ، نص النداء في ٢٣ مارس ١٩٤٤ .  
F. O. 141/937, Killearn to F. O. Desp. No. 581, May, ( ١٤٠ )  
I, 1944.

( ١٤١ ) السياسة ٢٦ يوليو ١٩٤٥ ( نحن عند موقفنا فى المطالب القومية ) .

ولكن صحيفة الحزب - بقلم حافظ محمود - رأت أن حصر المطلب القومي في تعديل المعاهدة « هو مجرد طلب محدود لا يعبر عن آمانياتنا ، وينبغي قيام المفوضية على أساس جديد وروح جديدة تتماشى مع التطور الذي يسير فيه انعام ، ولا بد من أسس جديدة للطف القائم بيننا وبين بريطانيا نعم لابد من تعديل الأساس ، وإن سمي المختصون هذا اتفاقا جديدا» (١٤٢) .

وما لبث الحزب أن أيد التصريح الذي أدلى به النقراشى عندما تولى رئاسة الوزارة ، حين ذكر في مجلس الشيوخ في ٦ أغسطس ١٩٤٥ أن مصر قبلت المعاهدة لأعلى أنها تحقيق كامل للأهداف الوطنية ، بل لاستيفاء ما بقى فيها غير محقق كما أن مصر حفظت العهد لطيفتها ونصرتها ، وهذا تبرير لإنهاء القيود التي أحاطت باستقلال البلاد وتحقيق مطالبها في الجلاء ووادى النيل (١٤٢) ، وأعد الدكتور هيكل مذكرة تفصيلية باسم حزب الأحرار الدستوريين للمطالبة بتحقيق الأهداف الوطنية جميعا ، وفي مقدمتها الجلاء وضمان استقلال وادى النيل ، وقد اطلع أقطاب الحزب على هذه المذكرة فوافقوا عليها ثم حملها دسوقي أباطة الى رئيس الوزراء (١٤٤) وصرح الوزير الدستوري حفى محمود بأن الحكومة تقوم بالاتصال المباشر مع الحكومة البريطانية عن طريق الممثلين السياسيين وأن المباحثات الشفوية ، التي لم تنقطع ، تضمنت تعديل المعاهدة وجلاء القوات الأجنبية عن مصر والبحث في مسألة السودان (١٤٥) . ثم صور الدكتور هيكل الأمانى القومية في معناها العام على أنها استكمال حرية البلاد واستقلالها ، وأن كل حد من هذه الحرية يجب زواله ، فالمعاهدة المصرية البريطانية بها قيود تحد من استقلال وحرية مصر ولا بد من زوالها ، وأن مسألة السودان يجب أن يكون لأخواننا السودانيين رأى في حلها « وأرى أن يكون بين مصر والسودان وحدة كالتى نشاهدها الآن في الولايات المتحدة » (١٤٦) . وصرح أحد أقطاب الحزب ،

---

(١٤٢) السياسة ٣٠ يوليو ١٩٤٥ ( ايضاح المطالب القومية )

(١٤٣) السياسة ٧ أغسطس ١٩٤٥

(١٤٤) السياسة ١٠ سبتمبر ١٩٤٥ ( هيكل باشا يتقدم بمذكرة )

(١٤٥) السياسة العدد السابق (تصريح لحفى محمود وزير الصناعة والتجارة) .

(١٤٦) السياسة ١٨ / ٩ / ١٩٤٥ ( حيث هيكل لمنوب المقطم ) .

عبد المجيد صالح ، « بأن حليفتنا هي أحب وأعز الأمم في نظرننا ، وإنى أود أن يكون لنا من هذه الأمة لا حلفاء فقط ، بل اصدقاء وأخوة ، ولكن لاصداقة بين عر وعر إذا كان خنجر احدهما لا يزال مغمدا في جنب أخيه ، ( ١٤٧ ) .

وفي خطاب العرش صرح النقراشى بأن حكومته تعمل على رفع كل قيد عن استقلال البلاد بجلاء الجنود الأجانب عنها وتأكيد وحدة وادى النيل، وأنها على اتصال مع الحكومة البريطانية في هذا الشأن (١٤٨) . وبالفعل بدأت الحكومة ، وكان الدستوريون يشاركونها الحكم ، اتصالاتها فقدمت مذكرة للخارجية البريطانية في ٢٠ ديسمبر ١٩٤٥ طلبت فيها الدخول في مفاوضات بين الدولتين لاعادة النظر في معاهدة ١٩٣٦ وجاء الرد البريطانى في ٢٦ يناير ١٩٤٦ ، يعلن بأن المبادئ الاساسية التى قامت عليها معاهدة ١٩٣٦ سليمة في جوهرها وأن سياسة الحكومة البريطانية هي تدعيم التعاون الوثيق الذى حققته مصر والامبراطورية البريطانية أثناء الحرب ٠٠ الخ فكان هذا الرد بمثابة صدمة للرأى العام ، الذى تجلّى رد الفعل عنده في شكل مظاهرات اندلعت في أرجاء البلاد تهتف بالجلاء وإزالة الوجود البريطانى ( ١٤٩ ) .

أما رئيس حزب الأحرار الدستوريين فصرح بأن أسلوب النقراشى كان أسلوب السياسى المجامل وأن بعض الناس قد أخذوا عليه هذا الأسلوب فلم يعدل عنه (١٥٠) . وبالرغم من هذا التصريح لم يستطع قادة حزب الأحرار الدستوريين اتخاذ قرار يتفق مع هذا التصريح ، كالانسحاب من

---

(١٤٧) السياسة ٢٢ / ٩ / ١٩٤٥ ( كلمة عبد المجيد صالح بنادى الحزب )  
(١٤٨) من نص خطاب العرض في افتتاح الدورة الثانية للمهيئة البرلمانية التاسعة ( السياسة ١٣ / ١١ / ١٩٤٥ ) ثم المذكرة المصرية والرد عليها في : القضية المصرية ، ص ٤٩٠ - ٤٩٢ ، الرافعى : في أعقاب ج ٣ ص ١٧٩ - ١٨١ ، وانظر تعليق أحمد عبد الرحيم مصطفى : العلاقات المصرية البريطانية ص ٥٧ - ٥٨ .  
وخلال جنازة أمين عثمان ذكر لامبسون أن سرى باشا أخبره بأنه ربما تكون المضحية القادمة هو هيكى باشا . Evans, T. (ed). The Killearn Diaries. p. 362.  
Marlow, J. : Anglo-Egyptian Relations. p. 335. (١٤٩)

(١٥٠) السياسة ٦ يناير ١٩٤٦ .



من هيئة الوزارة مثلا ، ماداموا غير راضين عن خطة الوزارة السياسية ، ولكن يبدو أن هذا للتصريح كان بتأثير الرأي العام ، وصدى لاستقالة زملائهم وزراء الكتلة الوفدية الذين شاركوهم الحكم ، ذلك أن موقف الحزب ورئيسه انزاء أسلوب الوزارة في معالجة القضية الوطنية كان متسقا منذ البداية .

وإذا للرماد في العيون ، أعلن الحزب أنه سيؤلف لجنة برئاسة هيكل لدراسة الرد البريطاني على ضوء المذكرة المصرية ونصوص معاهدة ١٩٣٦ وميثاق الأمم المتحدة ، ولكن لم يوفق الحزب الى الوفاء بذلك ، واكتفى بالإشارة الى قرار جمعيته العمومية التي انعقدت في ١٢ مارس ١٩٤١ . والذي تضمن تعقبا على مبادئ الحزب المتطقة بمسألة المفاوضات ، ينص على أن معاهدة ١٩٣٦ قد استنفذت كثيرا من موضوعها ، مع استبقاء باقى فقرات المادة والتي تنص على الاستمرار في العمل لاستكمال الاستقلال . . الخ (١٥١) . كما لم يتسن للحزب أن يتخذ موقفا راديكاليا بخصوص المعاهدة وأسسها ، باستثناء ما طالب به حافظ محمود ، الأمر الذى اوجد لدى الحكومة البريطانية تصورا بأن مطلب الأحزاب الحاكمة في مصر لايتعدى التفاوض في بعض مواد المعاهدة وأن الأمر لا يمتد ليبلغ أسس المعاهدة ذاتها، هذا بالرغم من أن أصواتا كانت مشهورة باعتدالها ، كلطفى السيد ، ارتفعت تنادى بأن المعاهدة غير ذات موضوع، كما طالب محمود عزمى بالتخلي عن فكرة تعديل المعاهدة الى فكرة الغائها (١٥٢) .

ومما يؤكد لدينا هذا الفهم أنه حين تقدم صبرى أبو علم باقتراح الى مجلس الشيوخ مؤداه أن المذكرتين ، المصرية والبريطانية ، لاتصلحان أساسا للمفاوضة ، التي الدكتور هيكل ، رئيس المجلس ، بيانا تفصيليا زخر بالحجج الدستورية والتفسيرات الفقهية ليؤكد في نهايته حق رئيس

---

(١٥١) السياسة ٢ ، ٥ فبراير ١٩٤٦ ( الاحرار والرد البريطانى ) وانظر تصريحه لجنة الجمهور اللبناني ( السياسة ١٥ / ٢ / ١٩٤٦ ) .  
(١٥٢) محمود عزمى : على هامش المفاوضات ص ٧٢ ، تصريحات لطفى للاهرام وفي مجلس النواب ، ثم خطاب عزمى للاهرام بنفس المصدر .

المجلس في الايطرح عليه اقتراحا من شأنه مناقشة حق الحكومة في تولي المفاوضة غير مقيدة بأى قيد أو الزام ، ومن ثم لم يطرح مجلس الشيوخ اقتراح الشيخ الوفدى للمناقشة (١٥٣) .

وعندما سئل الدكتور هيكل عن رأيه في عرض المسألة المصرية على مجلس الأمن دون اللجوء الى المفاوضات ، وطرح هذه المسألة كان على قدر كبير من الأهمية خاصة بعد الرد البريطانى حول أسس المعاهدة ، أجاب رئيس الأحرار الدستوريين بأن هناك بنذا خاصا يعرض الخلاف بين أمينين للمفاوضة المباشرة ، وإذا لم ينته الى نتائج مرضية يلجأ الى التحكيم و فلو فشلت المفاوضات فان مصر ستلجأ الى مجلس الأمن ، (١٥٤) .

قدم النقراشى استقالة وزارته نتيجة ردود الفعل والاضطرابات التى انارتها مسألة المفاوضات وتمزق الوزارة بعد استقالة رئيس الحزب الوطنى ووزراء الكتلة الوفدية منها ، فتألفت وزارة اسماعيل صدقى ( فبراير - ديسمبر ١٩٤٦ ) ، والتى اشترك فيها الأحرار الدستوريون أيضا ، وشرعت الوزارة الجديدة فى اتخاذ العدة للمفاوضات فالتفت وفدا فى ٨ مارس ١٩٤٦ يضم رئيس حزب الأحرار وبدأت ماعرف تاريخيا باسم مفاوضات (صدقى - بيقن ١٥٥) . هذا ولم نلمس تغيرا فى موقف الحزب ازاء القضية باستثناء صيحة أطلقها أحد اقطابه طالب فيها بنبذ عبارات التدرج والتطور والمساورة والمشاركة وغير ذلك من مستحدثات الأساليب الاستعمارية ، كما نبه الى أن الجلاء العسكرى لا خير فيه اذا بقيت مرافق البلاد تحت الاحتلال

---

(١٥٣) السياسة ١٣ فبراير ١٩٤٦ .

(١٥٤) السياسة ١٥ فبراير ، ١٤ أبريل ١٩٤٦ .

(١٥٥) اسماعيل صدقى : مذكراتى ص ٦١ وأعضاء الوفد هم : صدقى -

شريف صبرى - على ماهر - هيكل - عبد الفتاح يحيى - سرى - النقراشى -

لطفي انسيد ، الشمسى - مكرم عبيد - حافظ عفيفى - ابراهيم عبد الهادى .

الاقتصادي (١٥٦) ، وبإستثناء هذه الصيغة راحت صحيفة السياسة تبارك المفاوضات والتفاوضين ، رغم أن الأساس القديم لم يتغير ، ورغم أن اثر الخكرة البريطانية لم يكن قد أزيل ، ودأرت المفاوضات الجديدة حول الجلاء والدائرة قناة السويس ومستقبل السودان ، وقد قبلت الحكومة البريطانية بالفعل مبدأ الجلاء عن القاهرة والاسكندرية عام ١٩٤٧ ، وعن قناة السويس عام ١٩٤٩ ، ولم تكن الصعوبة خاصة بتحديد الوقت الذى يستغرقه الجلاء ، بل بمسألة تنسيق الاجراءات الدفاعية بواسطة لجنة للدفاع المشترك ، وكذلك مسألة السودان ، فكانت هاتان المسألتان العقبة الكأداء التى اعترضت نجاح المفاوضات .

وقد اقترح الجانب البريطانى ضرورة انشاء لجنة للدفاع المشترك ، بعد أن أشار الى متاعب الشرق الأوسط ، ولكن الجانب المصرى ، رأى قصر الدفاع المشترك على حالة الاعتداء على مصر أو احدى جاراتها المباشرة ، وقد انتزع من خلال النص الانجليزى للاقتراح أن أى عدوان يحدث على الشرق الأوسط يجعل مصر تتحول بصورة آلية الى قاعدة حربية (١٥٧) ، وقد ورد فى تقرير لجنة الشؤون الخارجية بمجلس الشيوخ عن المفاوضات ، أن الخلاف قائم فى جوهره على رغبة الجانب البريطانى فى أن ينص على أن جميع التدابير التى تقتضيها شؤون الدفاع المشترك عن مصر تكون فى صورة التزامات تفرض عليها فى المعاهدة سواء منها ما كان فى حالة السلم أو عند قيام الحرب ، وفوق ذلك أراد الجانب البريطانى أن تكون هذه

---

(١٥٦) السياسة ١٨ أبريل ١٩٤٦ ( وهو زكريا مهران ) .

R.I.I.A. Great Britain and Egypt. pp. 86-92. (١٥٧)

وكذلك القضية المصرية ص ٥٠٧ - ٥٢٢ ، وانظر تطبيقات أحمد عبد الرحيم ، مرجع سابق ص ٦٢ - ٦٤ ، طارق البشرى : الحركة السياسية فى مصر ص ١٢٢ وقد هوجمت الحكومة البريطانية من جانب المحافظين الذين اعتبروا فتح باب المفاوضات فى هذه الفترة بالذات يمثل خطأ استراتيجيا فاجشا أنظر :

Marlowe, J., Anglo-Egyptian R. p. 339.

الالتزامات محل تنفيذ في حالة خطر الحرب وعند قيام حالة دولية  
مفاجئة (١٥٨) .

وعندما تعثرت المفاوضات وأوقفها الوفد البريطاني لاستشارة حكومته  
في مسائل رآها خارجة عن حدود توكيله ، صرح هيكل بأن حبلها لم ينقطع  
وأشاد بروح حكومة العمال ومستتر بيغن الطيبة ، وذهبت السياسة توضح  
أن المفاوضات توقفت « بيدنا لا بيد عمرو » واستنكرت أن تطلب صف  
الوفد عرض القضية على مجلس الأمن « قبل أن تقع الواقعة بيننا وبين الانجليز ،  
حتى إذا ما ذهبنا كان مجلس الأمن بالنسبة لنا كساحة سباق الخيل .  
ليس كل من يدخله ضامنا كسب رهانه فيومئذ يعود الانجليز معنا سيرتهم  
الأولى ، (١٥٩) . وقد حدثت داخل هيئة المفاوضات المصرية أزمة صرح بها  
هيكل حين ذكر أنهم اتفقوا على صيغة مذكورة مصرية يلقيها صدقي على  
هيئة المفاوضات ، ولكن بعض الصحف نشرت مادار من مناقشة بين  
صدقي وعلى الشمسى حول صيغة المذكرة فرأى صدقي في ذلك اذاعة لسرية  
المفاوضات ، لذلك قدم استقالته الى الملك ، الذى لم يقبلها ، غير أن ما نشر  
بعد ذلك من جانب بعض أعضاء الهيئة خرج بالموقف عن طبيعته (١٦٠) .

ولكن الخلاف بلغ حدا تعذر معه الاتفاق بين أعضاء الهيئة ، فسافر  
صدقي وصحه ابراهيم عبد الهادى وزير الخارجية الى لندن ممثلين للوزارة ،  
لاهيئة المفاوضات ، وانتهيا هناك الى مشروع صدقي - بيغن ، ثم حل  
صدقي هيئة المفاوضات معلنا اكتفاءه بعرض المشروع على البرلمان (١٦١) .  
وصرح دسوقي بأبالة بأن صدقي تغلب على الخلافات الداخلية ، وأنه -  
أى أبالة - يرى عرض القضية على مجلس الأمن ولكن بعد قطع الأمل في

---

(١٥٨) السياسة ٢ يونيو ١٩٤٦ .

(١٥٩) السياسة ١٨ يونيو ١٩٤٦ .

(١٦٠) الأهرام ٤ أكتوبر ١٩٤٦ تصريح هيكل باشا - وقد قدم فى مذكراته

ج ٢ ص ٣٢٠ سببا آخر لاستقالة صدقي وهو الاختلاف بين أعضاء هيئة المفاوضات

عند بحث مسألة السودان .

(١٦١) هيكل : مذكرات ج ٢ ص ٣٢٠ - ٣٢٢ .

نجاح المفاوضات ، وقد صرح صدقي تصريحاً مشابهاً في ٢٢ أكتوبر ١٩٤٦  
وإن كان بيقن قد صرح في مجلس العموم بأن الخلافات السياسية الداخلية  
في مصر هي العامل الحقيقي في عدم بلوغ الغاية من المفاوضات الحالية (١٦٢) .

عندما عاد صدقي بالمشروع أيده الأحرار الدستوريون وأصدروا قراراً  
بتأييد الحكومة ، للسلوك بهذا المشروع إلى توقيع المعاهدة بين مصر  
وببريطانيا ، وإن كانوا قد طلبوا اشتراط الرجوع إلى مجلس الأمن (١٦٣) .  
كما راحت « السياسة » تشهر بموقف الخشقين على وفد المفاوضات « هؤلاء  
السبعة باشوات المستوزرين الذين يمثل كل منهم نفسه ٠٠ أن خمسة منهم  
يريد كل منهم أن يحل محل رئيس الوزراء وياخجلناه ٠٠ » وتمعجت من  
كونهم قلبوا مبدأ التحالف ولم يختلفوا إلا على نصوص بعض مواد مشروع  
المعاهدة (١٦٤) .

لم يشأ حزب الأحرار الدستوريين في البداية أن يقدم تحليلاً يوضح  
فيه رأيه بدقة في المشروع ، مع أن رئيسه اشترك في المفاوضات منذ بدايتها،  
واستمر حتى تولى صدقي وعبد الهادي إعداد صياغاتها النهائية ، وعموماً  
لم يشذ عن رأي الحزب سوى زكريا مهران الذي نشر رأيه في صحيفة  
« الإخوان المسلمون » ووصف فيه المشروع بأنه يجعل مصر قاعدة للدفاع  
عن الشرق الأوسط وأنه لذلك أسوأ بكثير من معاهدة ١٩٣٦ (١٦٥) .

وفي نفس الوقت كان مركز صدقي يتدهور ، بعد أن حل هيئة المفاوضات  
والتي انشقت أغلبية أعضائها عنها ، وما أثاره ذلك من تساؤلات وردود  
فعل استفادت منها المعارضة ، على اعتبار أن المشروع لا يحقق مطالب

---

(١٦٢) السياسة ٦ ، ٢٢ ، ٢٣ أكتوبر ١٩٤٦ تصريحات أباطة وصديقي وبيغن  
على التوالي

(١٦٣) السياسة ٢٥ ، ٢٦ نوفمبر ١٩٤٦ .

(١٦٤) السياسة ٢٧ ، ٢٩ نوفمبر ١٩٤٦ ( المرافضون هم : شريف صبري -

لطفي السيد وعلى ماهر - عبد الفتاح يحيى - حسين سرى - علي الشمسي

مكرم عبيد ) ونص بيانهم في كتاب مصطفى مؤمن : صوت مصر ص ٢٢٠ .

(١٦٥) الإخوان المسلمون : ١٨ يناير ١٩٤٧ .

مصر ، مما زاد من حرج موقف رئيس الوزراء ، الذى اشتد في معاملة الصحف في الوقت الذى ادرك فيه الانجليز استحالة ضمان تنفيذ المشروع لعجز صدقى عن مصارحة الرأى العام بحقيقة البروتوكول الخاص بالسودان ، ومحاولة اعطائه معنى لم يتفق عليه الطرفان ، فاراد بيقن أن يحسم المسألة بأن يدفع صدقى الى الاستقالة فأشار على حاكم السودان للدلاء بتصريحات لم يتفق بيقن مع صدقى على محتواها فجاء تورط صدقى في انكارها من أهم اسباب استقالته في ٨ ديسمبر ١٩٤٦ (١٦٦) .

وقبيل استقالة الوزارة بثلاث أيام حيث كانت مؤشرات سقرطها بادية للعيان ألقي هيكل خطابا في نادى حزب الأحرار أبدى فيه تحفظات الحزب على مشروع المعاهدة الجديدة ، وربما الذى دفع رئيس الحزب الى ذلك هو التحسب لما قد يطرأ على المسرح السياسى من تغير ، مع ملاحظة أن الحزب لم يتخذ موقفا عمليا خلال سير المفاوضات خاصة وقد كان هيكل يتابعها بنفسه وينيب الحزب عنه أحمد خشبة ، خلال فترات غيابه عن مصر ، ومن ثم يعتبر الحزب مسئولا عن نتائجها بشكل أو آخر .

على كل حال بدأ هيكل يكشف في خطابه عن حقيقة دور حزبه خلال فترة المفاوضات الأولى بالقاهرة ، والتي أشارك فيها بنفسه ، فذكر انه خلالها شكل الحزب لجنة لدراسة النصوص التى تم التوصل اليها فرات ما يأتى :

**أولا : -** رأت أن يضاف في ختام المادة الثالثة المتعلقة بالاعتداء على إحدى الدولتين المتحالفتين والتفسيق بينهما ، العبارة التى جاءت في ختام

---

(١٦٦) طارق البشرى : الحركة السياسية ص ١٢٩ ، أحمد عبد الرحيم : العلاقات ص ٩٦ - ٩٩ نص المذكرة الانجليزية ورد الحكومة المصرية في كتاب : السودان من ١٣ فبراير ١٨٤١ ص ١١٦ - ١٢٢ ، وبروتوكول السودان ص ١١٥ ، ورغم أنه ينص على اتفاق الطرفين بشأن السياسة التى ستتبع في السودان ونطاق وحدته مع مصر تحت ألتاج المشترك ، الا أن اتفاقيتى ١٨٩٩ ظلتا ساريتى المفعول ، وكذلك المادة الحادية عشرة من معاهدة ١٩٣٦ .

المادة الثانية ، وهي : ذلك الى ان يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة  
لإعادة السلم ، .

ثانيا : - تضاف الى المادة السابعة المتعلقة بالتصديق على المعاهدة  
ومدة سريانها ، فقرة نصها : « ومع ذلك فللطرفين المتعاقدين ، بناء على  
طلب أيهما إعادة النظر في نصوص هذه المعاهدة عندما يتولى مجلس الأمن  
سلطاته العسكرية والتنفيذية المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة ، وبعد  
أن يعقد مجلس الأمن اتفاقا مع مصر ، طبقا لنصوص الاتفاق المذكور ويكون  
الفرض من إعادة النظر تنسيق أحكام المعاهدة مع أحكام الاتفاق الذي  
يمتده مجلس الأمن مع مصر ، ، وأضاف هيكل أن الحزب اجتمع وناقش تقرير  
اللجنة وقرر المضي في المفاوضة على أساس المشروع وتقرير لجنة  
الحزب (١٦٧) .

وواضح أن واضعي المشروع النهائي لم يأخذوا برأي حزب الأحرار  
الدستوريين فجاءت صورته النهائية خلوا من تعديلهم الذي اقترحوه (١٦٨) .  
كما أن الحزب وافق على المشروع بصورته النهائية رغم ذلك ، بل وروج  
له كما مر بنا ، وعلى الرغم من تضمن المشروع على مسألة غاية في الخطورة  
تمثلت في مادته الثالثة التي تضمنت النص على وجود لجنة مشتركة من  
الدولتين ، تقدم توصياتها لحكومتيهما اذا تهددت سلامة إحدى الدول  
المجاورة لمصر من بلاد الشرق الأوسط ، وقد أثيرت ضجة كبرى حول هذه  
اللجنة واختصاصها ، وقد برر الدكتور هيكل وجودها ، فذكر أن بريطانيا لم  
تقترح وجود هذه اللجنة الا بعد علمها بأن المفاوض المصري لن يقبل بقاء  
قوات بريطانية على أرض مصر ، ومن ثم كان إعلانها في ٨ مايو أنها ستجلب  
بكل قواتها عن مصر برا وبحرا وجوا . . . . . كما أعلن وزير خارجيتها  
ضرورة « ملء الفراغ » الذي سيقرب على هذا الجلاء ، لأن الدول الكبرى

---

(١٦٧) نص خطاب الدكتور هيكل ( السياسة ٦ / ١٢ / ١٩٤٦ ) وقد ذكر في  
مذكراته ج ٢ ص ٦٩ ، أن النقراشي طلب إليه اعتبار هذه التحفظات رغبات ، لكنه  
ابى .

(١٦٨) القضية المصرية ، نص مشروع صدقي - بيغن ص ٥٢٤ - ٥٢٥ .

التي ألقى عليها ميثاق الأمم المتحدة مسئولية ملء هذا الفراغ مختلفة فيما بينها فلا بد لكل واحدة أن تتخذ الاجراء الذي يكفل السلام في المنطقة التي ترى سلامتها جوهريا لحياتها ومصالحها ، هذا هو الذي دعاها لاقتراح اللجنة المشتركة ، وأضاف هيكل انه قال ان انشاء هذه اللجنة لا يكون مقبولا الا اذا تم الاتفاق على جلاء القوات البريطانية عن مصر جلاء تاما ، وأن تكون قرارات اللجنة استشارية غير ملزمة الا بقرار من الحكومة المصرية وقرار مماثل من الحكومة البريطانية وأن تتبع مجلس اركان الحرب الذي تعينه الأمم المتحدة بعد تشكيكه وأن تخضع لقراراته في هذه المنطقة ، وانه اذا تألفت اللجنة في هذه الحدود وتم الجلاء لم يبق شمة خوف من وجودها (١٦٩) .

وواضح من سير المفاوضات أن الجانب البريطاني لم يصرح بالجلاء في ٨ مايو الا كمبرون ينتزع به موافقة المفاوض المصري على وجود اللجنة المشتركة ، والتي تتولى ملء الفراغ العسكري في الشرق الأوسط ، والتي ستربط مصر بنطاق الأحلاف العسكرية ، ومن ثم وافق معظم أعضاء الوفد المصري ، ومن بينهم هيكل ، على المسألة من حيث المبدأ ، ولا يغير كثيرا من قيمة النص ما طلبه المفاوضون المصريون من جعل قراراتها استشارية ، ثم ان صيغة النص جاءت في النهاية مما يجعل الطرف البريطاني ، الأقوى ، يستطيع تفسيرها ، بما يتفق ومصالحه ، لا في مصر وحدها ولكن في الشرق الأوسط جميعه .

وفيما يتعلق بمسألة السودان تبني هيكل تفسير صدقي للنص الخاص بمسألة اعداد السودانيين للحكم الذاتي وحق اختيار النظام الجديد في السودان ، على أن ذلك لا يعنى اعطاءه حق الانفصال عن التاج المصري ، وانما المقصود أن يعمل المصريون والانجليز للبلوغ بالسودانيين إلى الحكم

---

(١٦٩) تحفظات حزب الاحرار الدستوريين على مشروع المعاهدة ( السياسة ٦ / ١٢ / ١٩٤٦ ) وأنظر رد السياسة على مكرم عبيد دفاعا عن مجلس الدفاع المشترك في عديدها ١٨ يوليو ، ١٢ أغسطس ١٩٤٦ ( مكرم باشا ومجلس الدفاع المشترك ، هل مكرم باشا صلتان في وقت واحد ؟ )



الذاتى ليختاروا نظام الحكم الذى يلائمهم برلمانيا كان أو غيره فى نطاق وحدة مصر والسودان ، تحت تاج مصر المشترك (١٧٠) . وبالرغم من ذلك ، فإن بيثن نفسه قد أفكر إنهما على ذلك !

والمواقع ان الدكتور ميكل كان واقميا فى ايمانه بحق السودان فى تقرير مصيره ونظام حكمه حتى وان تعارض وحيثه مع مصر فى بعض الشئون كال دفاع والسياسة الخارجية ، فهذا لا يتنافى مع ايمانه بوحدة وادى النيل ، وقد بلور خلال حديث له مع مجلة « السودان الجديد » رأى الأحرار الدستوريين فذكر « نحن لا نطلب ضم السودان كمستعمرة ولا انتدابا أو وصاية ، وانما نريد أن يكون للسودان ما لمصر وعنى السودان ما عليها ولأن أهل السودان يعرفون من أحوالهم وظروفهم أكثر مما نعرف نحن لذا فهم حقيقون بأن يضعوا من النظم الكفيلة بتنظيم الاستفتاء لتقرير مصيرهم أكثر مما يستطيع غيرهم ٠٠ » (١٧١) ، ثم عاد ليؤكد أنه اذا أراد السودان أن يوثق أواصر الوحدة مع مصر وأن تكون حكومة مصر والسودان جميعا مقرها القاهرة تم ذلك بالاتفاق بين مصر والسودان ، أما اذا أراد أن يتخلص من وحدة الدفاع والسياسة الخارجية وجب أن تجارى حكومته ، حكومة مصر ، واذا رفضت مصر ورأى أهل السودان أن وحدتهم مع مصر تضرهم لسبب أو آخر ، وجب أن يلجأوا الى الهيئات الدولية (١٧٢) .

ولم يمنع ذلك هيكل من استنكار تصريحات الحاكم العام للسودان التى أدلى بها فى ٧ ، ٢٢ ديسمبر بعد عودته من لندن ، وطلبه إنهاء خدمة قاضى قضاة السودان ( المصرى ) فادان هيكل انجلترا كمسئولة عن هذه التصريحات ، ولدعتها للانفصاليين من أهل السودان وتشجيعها لهم ، واستثنائها بتوجيهه السودانيين الى المصير الذى تريده (١٧٣) . وفى ذكرى

---

(١٧٠) تحفظات الأحرار الدستوريين ( المياسة ٦ / ١٢ / ١٩٤٦ ) .  
(١٧١) نقلا عن المياسة ٢٢ / ١ / ١٩٤٦ .  
(١٧٢) المياسة ١٠ ، ١٢ ديسمبر ١٩٤٦  
(١٧٣) المياسة ٢ يناير ١٩٤٧ وقد عبر مصمد علوبة عن نفس المعانى فى حديث =

اتفاقيتي ١٨٩٩ ، جللت د السياسة ، صفحاتها بالسواد ، كما لو كانت هي الذكرى الأولى للاتفاقيتين وملأت أنهرها بالحديث عن المسألة السودانية ، وألقى محمد علوبة محاضرة عن الاتفاقيتين ، علق عليها اسماعيل الأزهرى في دار خريجي الجامعة ، وأدلى هيكل بحديث كرر فيه المعانى السابقة عن الحكم الذاتى للسودان وتقرير المصير ، والوحدة تحت التاج المصرى ، وفكرت د السياسة ، أن اتفاقيتي ١٨٩٩ لاتستحقان الاعتبار ، وأننا غير معترفين بهما ، وراحت تفضح أساليب الحكم الاستعمارى الانجليزى فى السودان وخاصة فى المسائل الاقتصادية والأوضاع الاجتماعية (١٧٤) .



ومن نقطة بروتوكول السودان ومسألة قاضى القضاة استأنف رئيس الوزراء الجديد ، محمود فهمى النقراشى ، مباحثاته مع السفير البريطانى رونالد كامبل ، وكان واضحا أن تفسيراته للمسألة كانت من وجهة نظر مصرية حتى أن السفير ذكر أنه « لم يستطع أن يتوصل معه لى تسوية لأن آراءه لا تتفق ورغباتنا ، وقد أوضح لى المتاعب التى يلقاها من جانب زملائه الأحرار الدستوريين ، وبالذات من الدكتور هيكل ، الذى يبدى عنادا أكثر ، (١٧٥) . وقد صرح بيثن فى مجلس العموم أنه عرض على الحكومة المصرية أن توقع اتفاقية تبادل المساعدة وبروتوكول الجلاء العسكرى

---

= له وتساءل : لم لا يكون سردار الجيش المصرى سودانيا ، بل لم لا يكون رئيس الحكومة سودانيا ويكون من بين أعضاء الوزارة سودانيون ؟ ( السياسة ٢٧/١/١٥ ) وأضاف أنا شخصيا لا أمانع فى انتماج اخواننا السودانين فى البرلمان المصرى ولكنى اشفق على نائب الابهى أو غيرها أن يتكبد مشقات السفر الى مصر ليحضر جلسات مجلس النواب .

(١٧٤) السياسة ٤٧/١/١٩ ، وحول السودان تحت الحكم الثانى انظر : كتاب التيجانى عامر يضم نفس العنوان نشره مركز الاهرام فى يوليو ١٩٧٨ ، ثم كتاب معشر عبد الرحيم : الامبريالية والقومية فى السودان ١٨٩٩ - ١٩٥٦ ، بيروت ١٩٧١ .

F. O. 371/62020, R. Campbell to F. O., Jan., 10, (١٧٥)  
1947.

وإرجاء مسألة السودان لمناقشتها خلال مؤتمر يعقد مع المصريين والسودانيين، وأضاف أنه لم يتلق أى رد بخصوص ذلك أو حتى مقترحات جديدة بشأن تقرير مصير السودان (١٧٦) .

وعندما وجد النفرأشى اصرارا من الجانب البريطانى على موقفه قطع المباحثات ، وقرر مجلس الوزراء فى ٢٥ يناير ١٩٤٧ عرض القضية على مجلس الأمن لينتقل بالقضية من نطاق الثنائية الى المحافل الدولية ، بعد أن لم يعد ثمة سبيل أمام المفاوض المصرى ليحقق نجاحا فى التفاوض المباشر ، أو بمعنى أدق حيث لم يبق له ، وأنصار المفاوضة ، من حجة يتعللون بها لكى يتبنوا لحل القضية أسلوبا جديدا ، وكانت مسألة الاحتكام الى مجلس الأمن قد طرحت وتناقلتها الألسن ، وسئل عنها الدكتور هيكل وطالب بها نسوى اباطة على نحو ما مر بنا ، وقد علقت صحيفة السياسة على قرار مجلس الوزراء « بأننا سوف نذهب الى المجلس محتكمين لامتحاصمين ، وأن الاحتكام ليس عملا عدائيا ، بل هو شرعى لمصر وبريطانيا وكل أمة » (١٧٧) .

وقد سبق اتجاه القضية المصرية تلك الوجهة حملة صادقة ضد بقاء للقوات البريطانية شنها الدكتور هيكل حين ترأس وفد مصر الى الجمعية العمومية للأمم المتحدة ، باعتباره رئيسا لمجلس الشيوخ حيث طالب بأن ينص فى ميثاق الأمم المتحدة على أن يكون للتحالف المزم لأحد الطرفين باطلا، فذلك أن أغلب المفاوضات التى تجرى لعقد المحالفات أو تجديدها يتم تحت ضغط صريح أو ضمنى بالقوات المسلحة أو الاحتلال العسكرية ، وأعلن باسم وفد مصر أن احتلال قوات أجنبية لبلد تتمتع بعضوية هيئة الأمم يعتبر

---

H. C. Deb. 5th ser. Vol. 434, 27 Jan, 1947. (١٧٦)

(١٧٧) السياسة ٢٦ ، ٢٧ يناير ٤٧ ، ونص بيان الحكومة فى البرلمان فى العدد التالى . وكان علوية قد صرح بأن المفاوضات قد أصبحت « مرطمة » ( السياسة ٣٥ يناير ١٩٤٧ ) وصرح نسوى اباطة بضرورة عرض قضية مصر والسودان كقضية غير مجزأة وصرح عبد المجيد صالح تصريحها شبيها .

تهديدا كبيرا لسيادة ذلك العضو . . وأنه لا ينبغي أن تقيم جيوش اجنبية في أية بلد من غير موافقة الشعب موافقة صريحة لا تحفظ فيها (١٧٨) .

وفي حديث لهيكل عن الهيئة الدولية التي ستعرض عليها القضية المصرية هل هي مجلس الأمن أو محكمة العدل الدولية ، ذكر أن هذه مسألة اختصاص يبحثها الفنيون المختصون في شؤون الأمم المتحدة (١٧٩) ، معنى هذا أنه لم تكن للحكومة المصرية خطة محددة تنفذها في حالة قطع المفاوضات ، ومن ثم نشأت مشكلة إلى أي الجهات تلجأ مصر ، استغرقت وقتا مضائعا على القضية المصرية ، اتاح لخصومها الانجليز إعادة ترتيب أوراقتهم ، وعكفت الحكومة المصرية خلاله على اعداد مذكرة فنية درست فيها مسألة بطلان معاهدة ١٩٣٦ واتفاقيتي ١٨٩٩ ، ونفى الأحرار الدستوريون أن ثمة خلافا بينهم وبين رئيس الوزراء - كما ادعت المعارضة - حول الهيئة التي ستتجه الحكومة إليها ، وأعلنوا أنهم ليس لديهم مانع من الاتجاه فوراً إلى مجلس الأمن (١٨٠) ، ورد النفرأشي على تصريحات بيغن التي أدلى بها في مجلس العموم ، وذكر أن مصر لن تقبل سريان معاهدة تتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة (١٨١) . وعندما فكرت المانتشستر جارديان أن الأحرار الدستوريين يبطنون الرغبة في المفاوضات ، ردت « السياسة » بأنه ليس في مصر أحد من الأحرار الدستوريين ولا غيرهم يجد من نفسه الاستعداد لمفاوضة الانجليز . وصرح كلا من عبد المجيد صالح وأحمد خشبة بأن مصر لن تعود إلى المفاوضات وقد أفسد جوها بيغن ، وأن الحكومة لاتعترف بقيام معاهدة ١٩٣٦ ، وأنها ستعلن ذلك حينما تحتكم إلى الدول ، (١٨٢) .

---

(١٧٨) هيكل : موجز عن طائفة من أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢٣ / ١٠ - ١٢ / ١١ / ١٩٤٦ ص ١٤ - ١٥ ، بهي الدين بركات : صفحات من التاريخ ص ١٨٨

- السياسة ٣ فبراير ١٩٤٧
- السياسة ٢٤ أبريل ١٩٤٧
- السياسة ١٩ مايو ١٩٤٧
- السياسة ٢٩ ، ٣١ مايو ١٩٤٧

وتألف الوفد الرسمي لمجلس الأمن واشترك من الدستوريين عبد المجيد صالح وأحمد رمزي ، بناء على طلب رئيس الحزب الذي اعتذر عن عدم الاشتراك بنفسه وقد أطلعه النقراشي على صيغة عريضة مصر الى المجلس فرأى فيها مناقشة قانونية دقيقة للمسألة المصرية ، ولكنها جاءت غفلا من الإشارة الى مفاوضات ١٩٤٦ التي ينبغي أن تكون محل نظر المجلس ، وأبدى هيكل ملاحظاته هذه للنقراشي ، وإن كان الأخير لم يأخذ بها في عريضة الدعوى التي أعدت في ٨ يوليو ١٩٤٧ ، وإن كان قد أخذ بها في خطابه أمام مجلس الأمن في ١٥ أغسطس ١٩٤٧ ، وقد طلبت مصر في هذه العريضة جلاء القوات البريطانية عن مصر والسودان جلاء تاما ناجزا وإنهاء النظام الإداري الحالي للسودان ، بعد أن أوضحت أن اتفاقيتي ١٨٩٩ ، كانتا أثرا من آثار القهر وأن معاهدة ١٩٣٦ قد استنفدت أغراضها ، وأصبحت مصر غير ملتزمة بها (١٨٣) .

ولعل من الغريب حقا أن تنتشر السياسة حديثا مع صدقي باشا سألته مندوبها خلاله عن الخطوة التالية في حالة فشل مسمى مصر في مجلس الأمن فتأجابه صدقي بأن المجلس اما أن يبحث القضية واما أن يقرر عدم اختصاصه فيصبح حلها بطريق آخر وقد يكون هذا الطريق هو الاتصال بين مصر وبريطانيا لتسوية المسألة (١٨٤) . وهكذا تطوعت السياسة بنشر هذا الحديث عن عودة المفاوضات الثنائية في صدر صفحاتها ، والقضية لا زالت بسبيلها الى المحفل الدولي ، وتكمن خطورة هذا الرأي

---

(١٨٣) حول تعيين احمد رمزي بدلا من هيكل الذي اعتذر أنظر :

F. O. 371/62973, Campbell, May, 27, 1947.

ويعول عريضة مصر الى مجلس الأمن أنظر : قضية وادى النيل : بيانات حضرة  
صالح الدرة محمود فهمي النقراشي ص ٣ ، د ، ص ٤ ، ٢٧ .

(١٨٤) السياسة ١٤ يوليو ٤٧ ولم تعلق السياسة على الحديث ، والمعروف  
أن صدقي كان من رايه الاستمرار في المفاوضات مع بريطانيا ، أنظر :

F. O. 371/62974, Campbell to F. O. 13-6-47.

حيث تحلل الوثيقة شعور النقراشي بالاحباط في الوقت  
الذي لم يكن بوسعه أن يتراجع فيه عن لجوئه الى مجلس الأمن .

في تلك المرحلة أنه نشر في صحيفة يشارك حزبها في مسئولية الحكم ، وتكاد تكون ناطقة باسم الحكومة ، كما أنه لواحد من السياسيين الذين لازالت في أنواعهم مرارة الفشل في المفاوضات ، ويربط هذا الحديث برفض رئيس حزب الأحرار المشاركة في وفد مصر الى مجلس الأمن، يصحح بوسعنا أن نتصور أن لدى الحزب ادراكا بأن اتجاه القضية هذه الوجهة غير مجد ، وأن مسألة التفاوض مع بريطانيا لازالت مطروحة ، مع ما يعنيه ذلك بالنسبة للجانب البريطاني .

وقد طلب الى هيكل أن يرسل برقية الى رئيس مجلس الأمن تاييدا للنقراشي فلايدى دهشته من ذلك لكونه رئيس حزب مشترك في الوزارة ، ولحزبه عضوان في وفد مصر لدى مجلس الأمن ، واعتبر ذلك مظاهرة جوفاء لا تليق برئيس حزب ، ولكنه لم يلبث أن استجاب لوساطة دسوقي اباطة ، ورئيس الديوان الملكي ولأن رئيس الحزب الوطني فعل ذلك ، فكتبها هيكل وهو مقتنع أنهالان تقدم ولن تؤخر (١٨٥) . وفي ٥ أغسطس ألقى النقراشي خطابا مطولا أمام المجلس ، فند فيه المزاعم الانجليزية ، وبلور المطالب المصرية وأوضح التطور التاريخي لقضية وادى النيل ، ورد عليه المندوب البريطاني الكسندر كادوجان ، بالمطالبة بحذف المسألة من جدول أعمال المجلس لأن معاهدة ١٩٣٦ سارية المفعول حتى عام ١٩٥٦ ، واتهم رئيس الوزراء المصري بأنه يشن هجوما لا ضابط له ، على أمة زميلة من الأمم المتحدة ، وذكر أن النقراشي أباط اللثام عن أن توقيع مصر لمعاهدة ١٩٣٦ لم يكن الا حيلة مؤقتة ، واننا لنرجو الا ينطبق هذا على توقيع مصر لميثاق للأمم المتحدة ، ، وقد رد عليه النقراشي في مساجلة تاريخية مشهورة دمج فيها خطاب كادوجان بأنه يدافع عن الاستعمار ووصف الانجليز بأنهم « ضيوف طغيليون » وأن وجودهم يثير مشاعر المصريين وسخطهم ، وأن الزمام سوف يفلت اذا فشلت المساعي السلمية ٠٠٠ الخ (١٨٦) .

---

(١٨٥) هيكل : مذكرات ، ج ٣ ص ٧٢ - ٧٦ ونص البرقية في السياسة  
٠ ١٩٤٧ / ٨ / ٤  
(١٨٦) السياسة ١٦ أغسطس ١٩٤٧ ، انظر خطبته في كتاب قضية وادى النيل،  
R.I.L.A., Great Britain pp. 102-104. ص ١ - ٦٥ ورد كادوجان في :

واستمرت خطب النقراشى ومناقشاته للمشروعات المقدمة من ممثلى بعض الدول فى المجلس الى أن قرر المجلس فى ١٠ سبتمبر ١٩٤٧ الاحتفاظ بالنزاع المصرى الانجليزى فى جدول الأعمال ، وبهذا لم يتوصل المجلس الى اتخاذ أى قرار . وقد أخذ على وفد مصر ورئيسه أنه ربط بين وجود القوات البريطانية فى مصر وبين مبدأ وحدة وادى النيل ، حيث اتخذ المندوب البريطانى من ذلك وسيلة للتشهير بمصر واتهامها بأنها تريد استعمار السودان . . . ، كذلك أخذ على الحكومة المصرية أنها تأخرت فى عرض القضية فلم تعرضها فى فبراير أو مارس ١٩٤٦ حين عرضت سوريا ولبنان وإيران قضاياها ، حيث كان المجلس فى بداية عهده والانتظار معلقة عليه ، كما لم يكن انقسام العالم الى كتلتين ، قد تبلور فى عام ١٩٤٦ . كذلك فان الكتلة الضالعة مع امريكا كانت أميل الى الكتلة الاستعمارية التقليدية والتي شكلت أغلبية فى المجلس ، بالإضافة الى احراج حزب الوفد للنقراشى وكان ضد الوزارة منذ البداية (١٨٧) ، بإرساله البرقيات لمجلس الأمن يذكر فيها أن رئيس الوزراء المصرى لا يمثل مصر ، مما اثر فى سمعة المصريين أمام الحفل الدولى . ولم يكن بوسع النقراشى إلغاء معاهدة ١٩٣٦ واتفاقيتى عام ١٨٩٩ قبل عرض المسألة مما أتاح للمندوب الانجليزى فرصة اتخاذها محورا لمناقشاته ومدافعة حجج وفد مصر .

وعموما بعد فشل القضية أمام مجلس الأمن ، خطب رئيس الحزب بأن طلب الحق وحده لا يكفى ، بل يجب أن نؤمن بما نطلب ، وأن من الايمان أن نستعد للتضحية ، وذكر سامعيه بالمؤمنين الأوائل وكيف قتلوا وحاربوا وحاربوا ثم قرر أخيرا ، بعد مناقشته القضية الوطنية فى مجلس الأمن ، أن المفاوضات مع وجود الاحتلال لا يترك للدولة المحتلة الحرية الكافية فى أن تعقد معها معاهدة كما ينبغى أن تكون المعاهدة (١٨٨) ، وما لبث وزير الدفاع اللواء أحمد عطية ، وكان دستوريا ، أن رد على تهديد الانجليز بالعودة الى الثكنات التى أدخلوها فى القاهرة والاسكندرية ، « بأننا لن

---

F. O. 371/62974, Campbell to F. O. June, 13, 1947. (١٨٧)

وسيد يونس : القضية المصرية فى مجلس الأمن ، بحث غير منشور ص ٤٧ - ٤٩ (١٨٨) خطبة هيكل باشا أمام شبان الاحرار ( السياسة ٨ / ٩ / ١٩٤٧ )

تتخلى عن شبر واحد من هذه التكتلات التى تسلمناها ، وسندافع عنها حتى آخر قطرة من دماءنا ، وأنه إذا صح هذا النبأ فإنه يعتبر بمثابة إعلان حرب من جانب بريطانيا ، ( ١٨٩ ) .

ووسط ضجيج رجال الحزب بأن مصر « لن تلتقى السلاح فى الحرب التى شنتها على الاستعمار الانجليزى » لم تختف تماما مسألة المفاوضات الثنائية ، فذكر عبد المجيد صالح ، أحد عضوى الحزب فى وفد مصر ، أن مفتاح نجاحها بيد الانجليز فاذا ارادوا احقاق الحق فليطعنوا بعزم وصراحة جلاء جنودهم عن مصر والسودان ، عندئذ يستطيع المصريون أن يفاوضوا الانجليز لأنهم اذا تفاوضوا واحتلالهم لا يزال واقعا كمن يمد يده بالسلام وفى يده خنجر ( ١٩٠ ) .

وقد اشترك الحزب فى مؤتمر ضم جماعات من الشبان والاخوان المسلمين وحزب مصر الفتاة فى ٢٥ أغسطس ١٩٤٧ ، دعا فيه الى اضراب عام ( ١٩١ ) ، كذلك طالب العضو الدستورى الآخر فى وفد مصر لمجلس الأمن ، أحمد رمزى ، باستخدام القوة ضد الانجليز « ويكفينا من القوة ماندفعهم به الى البحر » ( ١٩٢ ) وهكذا برغم الدروس التى تلقاها السياسة المصريون خلال جولات المفاوضات الثنائية ، ورغم الاحباط التى منيت به القضية الوطنية أمام مجلس الأمن ، ورغم التهديدات السابقة ، بقى أمر المفاوضة الثنائية واردا ، مما يقطع بأن مسألة تصور حل « ثالث » للقضية لم تكن راسخة فى نفوس السياسة ، وعلى رأسهم رجال حزب الأحرار ، مما يسهل التفاوض على هذا بالعودة الى نطاق المفاوضات أو حتى اللجوء ثانية الى مجلس المحافل الدولية .

---

( ١٨٩ ) نص تصريح اللواء أحمد عطية ( السياسة ١٤/٩/١٩٤٧ )

( ١٩٠ ) السياسة ٢٠ سبتمبر ١٩٤٧ .

( ١٩١ ) F. O. 371/62992. Cabinet Distribution, Aug. 25, 1947.

( ١٩٢ ) محاضرة أحمد بك رمزى بنادى الحزب ( السياسة ١٤/٣/١٩٤٨ ) .



وقد عهد الى الدكتور هيكل بأن يتراس وفد مصر لحضور الدورة الثانية العادية لهيئة الأمم المتحدة ، باعتباره رئيسا لمجلس الشيوخ ، وسافر بالفعل ثم اتى في ٤ أكتوبر ١٩٤٧ كلمة وفد مصر ، تحدث خلالها عن أن وجود القوات الأجنبية في أراضي الدول يمثل اعتداء على استقلالها ، ولم يشأ أن يعرض المسألة المصرية على الجمعية العامة مادامت معلقة أمام مجلس الأمن ، ولذا انتهاز فرصة عرض الاقتراحات الخاصة بحق الفيتو وأشار الى عجز المجلس عن حل المسألة المصرية ، وأن هذا الحق لم يثره أحد عند عرض المسألة مع أن الحق فيها واضح وأسهب في الحديث الى الحد الذي اتهمه فيه المخدوب الانجليزى ( هارتلى شوكرز ) بانتهاز الفرصة للدعاية لوطنه ( ١٩٢ ) .

ورغم هذه الجهود لم يتسن للجمعية العامة أن تتخذ موقفا تجاه القضية المصرية ، فعادت من المنظمة الدولية بغنيمة الاياب ، وراح أنصار الحكومة في مجلس النواب يعددون ماحصلت عليه مصر من دعاية لتقضيها التي أسمعتم للعالم كله ، ومن تطور خرجت به القضية من ربة الثنائية وحلقتها المفرغة وبدلا من أن يكتفى تقرير لجنة الرد على خطاب العرش بذلك ( ١٩٤ ) . راج يصور المطالب التي حصلت عليها مصر على أساس ما كان يمكن أن يقطه وفد إنجلترا في مجلس الأمن ولكنه لم يقدر عليه ، فكان مكسبا «سلبيا» للقضية المصرية ! .



ويتصل بتدويل القضية مسألة الانفتاح بها على معسكرى العالم ، وقد فكرت حكومة النقراشى في طلب المساعدة من الولايات المتحدة ، في

---

( ١٩٢ ) الدولة المصرية : مصر في هيئة الأمم المتحدة ، عام ١٩٤٧ تقرير أعمال الدورة العادية الثانية ( ١٦ / ٩ - ٢٩ / ١١ ) ص ١٩٢ ، ١٩٣ ، ١٩٩ .  
( ١٩٤ ) مضابط النواب : الهيئة التاسعة ، ملحق بجلسة ٢٩ / ١٢ / ٢٧ ص ٢٨٦ . وفيه « فلم يستطع الوفد البريطانى أن يحصل من المجلس على قرار برفض المطالب المصرية أو اخراج النزاع من جدول أعماله أو بإحالة الى محكمة العدل الدولية » الخ .

الشئون العسكرية من حيث المعدات والتدريب ولكن الخارجية البريطانية قطعت السبيل على الحكومة المصرية ، بأن أرسلت الى سفيرها في واشنطن بتوجيهات مؤداهما أن يطلع المسؤولين الأمريكيين على النصوص الواردة في معاهدة ١٩٣٦ المطلقة بتعهدات مصر ، بأن تختار الحربين العسكريين ومعدات جيشها من الجيش الانجليزي ، وأن الحكومة الانجليزية قد أخذت على عاتقها بالفعل تنفيذ ذلك وأن مصر تنهز من تعهداتها الواردة بالمعاهدة ، فاذا ما ساعدتها الولايات المتحدة فان هذا يكون خرقا لمعاهدة ١٩٣٦ ، يجعل بريطانيا تحتج لدى الحكومة الأمريكية على ذلك (١٩٥) .

وثمة محاولة أخرى قام بها الدكتور هيكل حين انتهز فرصة وجوده في نيويورك رئيسا لوفد مصر في الجمعية العامة ، حين التقى بوكيل الخارجية الأمريكية ، وذكر له أن انجلترا أقرت الجلاء برا وبحرا وجوا وأن الجلاء مطلب مصرى لاسبيل الى المساومة فيه ٠٠ فقاطعه الوكيل الأمريكى بقوله ان انجلترا قررت الانسحاب من فلسطين قبل ١٥ مايو ١٩٤٨ ، عند ذلك لا يتبقى لها نقطة ارتكاز في البحر المتوسط غير قناة السويس ، فحاجه هيكل بالوجود الانجليزي في جبل طارق ومالطة وقبرص ، فرد وكيل الخارجية الأمريكية بأن « هذه مسألة بينكم وبين انجلترا لانرى نحن ان نتدخل فيها » (١٩٦) .

ولم يكن هذا هو رأى الدكتور هيكل قبل ذلك اللقاء ، عندما صرح لوكالة الأنباء الفرنسية ، حين سئل عن الالتجاء الى روسيا اذا اضطرب الميزان السياسى بين العرب والطفاء ، بأن البلاد العربية يجب أن تعتمد على نفسها ، اما الالتجاء مرة الى دولة كبيرة ومرة الى دولة أخرى ، فأمر

---

F. O. 371/62974, F. O. to Washington, Secret, June, (١٩٥) 23, 1947.

(١٩٦) أوراق الدكتور هيكل : نص خطابه في عيد الجهاد في ١٢ نوفمبر ١٩٥١ ص ٧ - ٨ ، أنظر دراسة لحمد انيس عن الوفد وتحويل القضية المصرية بالانفتاح على روسيا وأمريكا ( الاهرام ٣ / ١١ / ١٩٧٢ ) .

لا يؤدي الى نتيجة مثمرة (١٩٧) . كما طرح هيكل مسألة موقع مصر من الصراع بين الكتلتين والحرب الباردة ، وكان الصراع محتدما في الأمم المتحدة عام ١٩٤٧ ، فتساءل : أتنضم مصر الى الكتلة الشرقية لأننا شرقيون ولأننا فقنا الأمريين من دول الكتلة الغربية ، أم ننضم للكتلة الغربية لأنها تقف في وجه الشيوعية وقوانيننا وتقاليدينا وعقائدنا تنافي الشيوعية ؟ ثم اتفق مع زملائه أعضاء وفد مصر على أن يكون موقف مصر موقف توفيق بين الكتلتين حفظا للسلام والا فان مصر ستؤيد ميثاق الأمم المتحدة سواء أكان تاييدها في جانب هذا الفريق أو ذلك (١٩٨) .

وقد ذكرت « السياسة » بأنه يحسن على الغرب أن يسعى الى التحالف مع العرب وليس العكس ، وكان ذلك في معرض تعليقها على حديث لمراسل وكالة الأنباء العربية قال فيه أنه يحسن على العرب اتباع سياسة ترمي الى عقد محادثات جماعية مع الغرب ، كما نددت « السياسة » بالاتحاد السوفيتي وسياسته ، وذكرت أنها ليست خطرا علينا وحدنا ، بل خطرها أكثر على الجبهة الديمقراطية ، وأن المنطق السليم هو أن تعمل الجبهة الغربية لتوحيد سياستها معها ، كما ذكرت فيما بعد أننا أقرب ما نكون الى الكتلة الغربية مادة وروحا ، والذي نريده أن تكون هذه الكتلة أقرب ما تكون إلينا عدلا وانصافا (١٩٩) .

وإزداد ميل رئيس الحزب نحو الكتلة الغربية وضوحا عندما سئل عن النقطة الرابعة من برنامج الرئيس الأمريكي ترومان ، المتعلقة بمساعدة الشعوب المتأخرة اقتصاديا ، أجاب بأنها لاتنطبق على مصر ، وأضاف أنه ربما كان التفكير في مشروع مارشال له ما يسوغه لو أن هذا الأمر عرض

---

(١٩٧) صوت الاحرار ١٥ يونيو ١٩٤٦ ( روسيا والبلاد العربية ورأى هيكل باشا ) .

(١٩٨) أوراق هيكل : الملف السادس ، خطابه بنادي الحزب في ١٤/١٢/١٩٤٧ ص ٣ .

(١٩٩) السياسة ٨/٩/١٩٤٨ ، ٢٣/٤/١٩٥٠ .

من جانب أمريكا ، ولو أن فكرة كفكرة حلف الأطلسي تناولت مصر كما كان الشأن حين التفكير في خلق مجموعة دول البحر المتوسط ، وغيرها من التكتلات ، (٢٠٠) . وإمام المؤتمر البرلماني الدولي المنعقد بدبلن في سبتمبر ١٩٥٠ أبدى تحسره لأن مصر لم يكن لها مكان بين دول حلف شمال الأطلسي ، وكان انضمام إيطاليا إليه وهي من دول البحر المتوسط قد شجعنا على هذا الاعتقاد ولكن شيئا من ذلك لم يحدث . ولم يحدث كذلك أن نفخت فكرة ميثاق يضم بلاد البحر المتوسط يكون مكملا لميثاق الأطلسي ، (٢٠١) .

وعندما أصبح حزب الأحرار خارج السلطة ، في معارضة حكومة الوفد ( ٥٠ - ١٩٥١ ) سئل رئيسه عن رايه بخصوص ميثاق الأطلسي ، أجاب بانه يتعين أولا أن تعرف مصر حقيقة الاعباء التي يجب أن تتحملها ، وثانيا إذا كان معنى هذا أن يذهب الاحتلال البريطاني ليفسح الطريق لاحتلال دولي فاني أفضل الأول ، وعندما هاجمته صحافة الوفد ، أنكر أن العبارة الأخيرة وردت على لسانه ، وأنه لا يمكن أن يفضل احتلالا على احتلال (٢٠٢) . وعموما لم يكن الدكتور هيكل وحزبه من أنصار الحياد ، فلم ير غرابة من قبول الانحياز ، بل انه حين كان يناقش في مجلس الشيوخ ما تنفقه مصر على التسليح في أواسط عام ١٩٥١ ، أشار الى أن مصر اذا قررت الانحياز الى أى من الكتلتين ، فان الكتلة التي ستتنضم اليها يكون عليها أن تقوم بتسليح مصر مثلما يحدث لايران وتركيا وغيرها (٢٠٣) .

وعندما تقدمت بريطانيا الى حكومة الوفد بمشروع الدول الأربع (انجلترا وفرنسا وأمريكا وتركيا ) الذي ينص على انشاء قيادة متحالفة للشرق

---

(٢٠٠) السياسة ٣ / ١٢ / ١٩٤٩

(٢٠١) أوراق هيكل : الملف السادس ، نص كلمته في ٩ / ٩ / ١٩٥٠

(٢٠٢) السياسة ٢١ يناير ١٩٥١ تصريح هيكل باشا لوكالة الانباء العربية في

باريس ثم استرداكه في عدد ٢٤ / ١ / ١٩٥١ ( وكافت السياسة قد نقلت الحديث بنصه أول مرة دون تكذيب أو تعليق ) .

(٢٠٣) مضابط الشيوخ ، الانعقاد ( ٢٦ ) جلسة ٢٩ / ٥ / ١٩٥١ ص ٢١٠٥

الأوسط ورفضته حكومة الوفد ، علق عليه الدكتور هيكل فعرض لمسألة جعل القاعدة الحالية في القناة قاعدة للقوات المتحالفة التي ترابط في مصر في وقت السلم استعدادا للدفاع عن الشرق الأوسط ، وذكر أن بريطانيا قد وافقت عام ١٩٤٦ على الجلاء عن مصر وافترت أن بقاء القوات لا تقتضيه المحافظة على المواصلات الامبراطورية ، الا الدفاع عن الشرق الأوسط ، ولم يحدث جديد يوجب العدول عن هذا الرأي ومن حق مصر أن تعترض على هذا الاقتراح - جعل القناة قاعدة للقوات المتحالفة - بالعرض المتقدم فان قبلت الدول الأربع هذا المطلب أمكن أن تناقش بروح الثقة ما جاء بمقترحاتها مناقشة تكفل اتفاق الجميع على ما يجب اتخاذه لسلامة الشرق الأوسط ، ثم تسأل : أفلا يقتضى المنطق والانصاف أن يوضع نظام للدفاع عن الشرق الأوسط على غرار ميثاق الأطنطى الشمالى فيحترم استقلال الدول المشتركة فيه ؟ (٢٠٤) .

وهكذا لم ير هيكل غضاضة في أن ترتبط مصر بحلف الأطنطى أو بالحلف الرباعى ، مع تحفظه ألا تصبح قاعدة عسكرية لهذا أو ذلك في وقت السلم في حين ان بريطانيا لم توافق على الجلاء عن القناة الا مشروطا بتحول قاعدتها فيها الى قاعدة للدفاع عن الشرق الأوسط ، وغنى عن التوضيح أن مجرد قبول مبدأ التحالف ، رغم التحفظ ، له مخاطره المحتملة في حالات التهديد بالحرب أو الطوارئ الدولية وغيرها مما سيحول مصر ، بشكل أو بآخر ، الى قاعدة ليست للدفاع عن مصالح بريطانيا وحدها ، بل عن مصالح الدول الأربع في الشرق الأوسط بأكمله . وهكذا كان انفتاح القضية المصرية على العالم يعنى ، في نظر حزب الأحرار الدستوريين ، الانحياز للكتلة الغربية واحلافها ، بحكم انتماءات رجال الحزب ، وهو موقف طبيعى على كل حال من أنصار فكرة التحالف ، ولأنهم لم يستطيعوا اتخاذ موقف رالديكالى وعملى تجاه الانجليز بخصوص القضية الوطنية ومن ثم كان

---

(٢٠٤) حول القيادة المتحالفة انظر احمد عبد الرحيم : الولايات المتحدة والشرق العربى ص ١٠١ ، صلاح الشاهد : تذكراى فى عهدين ص ٩٤ ، وموقف الدكتور هيكل : اوراقه الخاصة ، ( المرف الثالث ) خطبة عيد الجهاد ١٢ / ١١ / ١٩٥١ ص ١٧ - ١٩ .

البيديل لخروج مصر من الدائرة الثنائية ، هو الخروج الى دائرة حلف  
دفعلى او ميثاق جماعى تشترك فيه بريطانيا ايضا .



عادت القضية المصرية من مجلس الأمن ، ومصر متهمة ، دعائيا  
وادعاء ، بالرغبة فى استعمار السودان ، حيث صال المندوب الانجليزى وجال  
ليحول قضية وحدة وادى النيل ، بل وليطمس قضية الجلاء منها ، الى  
مادة للدعاية لصالح بلاده ، وليضع وفد مصر فى موضع الدفاع عن وحدة  
وادى النيل ، وبعد فشل القضية المصرية امام المجلس بيومين شرعت  
الحكومة البريطانية ، عن طريق الحاكم العام للسودان فى اعداد مشروعات  
تتعلق بايجاد جمعية تشريعية جديدة ومجلس تنفيذى للسودان ، بالاضافة  
الى عديد من الاجراءات السياسية والاقتصادية والتي سميت بعمليات  
« السودنة » (٢٠٥) ، وأبرق الحاكم العام بذلك للحكومة المصرية فى ١٣  
سبتمبر ١٩٤٧ ، مما رأت فيه الحكومة المصرية انتقاصا من حقوقها وسلطانها ،  
وانه لا ينبغى اتخاذ مثل هذه الاصلاحات دون مشاركتها فى الوقت الذى  
جعلت فيه الحكومة المصرية نصب عينها ان تمكن السودانين من ان  
يساهموا باكبر قسط فى حكومة السودان ، وأنه بالرغم من ذلك كله فان  
المقترحات قد أحلت محل الاعتبار ٠٠٠ الخ ، (٢٠٦) .

واجتمع حزب الأحرار الدستوريين لبحث مشروعات « السودنة »  
واصدار قرار بشأنها على أساس الحرص على جميع حقوق وأهداف أبناء  
وادى النيل فى السودان ، مع عدم الوقوف حجر عثرة فى سبيل تقدم  
السودانيين وتمتعهم بقسط أوفر من الحكم ، كما صرح دسوقي أباطة ،  
وقد ألف الحزب لجنة لدراسة الموضوع (٢٠٧) ، لم تلبث أن أصدرت تقريرها

---

R.I.A. Great Britain in Egypt, pp. 108-109. (٢٠٥)

(٢٠٦) نص برقية الحاكم العام والرؤى المصرى فى ١٦ / ١٠ / ١٩٤٧ بكتاب :

السودان من ١٣ فبراير ٠٠ ص ٢١٢ - ٢١٧

(٢٠٧) السياسة ٢٢ ، ٢٤ فبراير ١٩٤٨ .

بمقدمة عن اتفاقيتي ١٨٩٩ وما تبعهما تحت ضغط الاحتلال ، وتعدى انجلترا حدود المشاركة في الادارة الى السيادة ، واستنفادهما لأغراضهما بعد بطلانها ، ورأى أن في التطورات الأخيرة انكارا لضرورة موافقة مصر على النظام المقترح ، في حين أن الحاكم العام لا يملك ذلك ، كما أن النظام الجديد يتضمن تكوين سلطة تشريعية ومجلس تنفيذي في حين أن اتفاقيتي ١٨٩٩ لا تخلان انجلترا ذلك ، وكذلك مسألة الجنسية السودانية ومحاولة تحقيقها لفصل السودان عن مصر حتى يتم لها التهام السودان ٠٠ الخ ثم قرر الحزب :

**أولا :** أن تقف الحكومة المصرية في مفاوضاتها عند الحد الذي وصلت اليه بعد أن أظهرت حسن نيتها بالتعديلات التي حاولت ادخالها على المشروعات .

**ثانيا :** ان تضع للسودان من الآن نظاما دستوريا يلثم حاله وينفذ في ظل الانتخاب الحر ويؤدي به في النهاية الى حكم ذاتي كامل في نطاق وحدة وادي النيل (٢٠٨) .

وكان طبيعيا أن تقبل الحكومة البريطانية توصيات مؤتمر ادارة السودان وحاكمه العام ، أما الحكومة المصرية فزأت ادخال تعديلات عليها ، صاغت بعدها حكومة السودان هذه التوصيات في شكل مشروع قانون أرسلته الى الحكومة المصرية ، رأت أنه لا يتضمن التعديلات التي اقترحتها ، وشكلت لجنة ثنائية من وزير الخارجية المصري أحمد خضبة ( الدستوري ) والسفير البريطاني روفالد كامبل لينظروا المشروع معا ويرفعا توصياتهما لحكومتيهما ، واستمرت المباحثات ( ٦ - ٢٨ مايو ١٩٤٨ ) التي اتفق خلالها على عدم تناول قضية السودان ولا مصيره ، وإنما تتناول الإصلاحات الادارية والتشريعية (٢٠٩) .

---

(٢٠٨) تقرير حزب الاحرار بشأن المونة السياسية ٨ / ٣ / ١٩٤٨ ، ثم شرح الطليين بعد ١٤ مارس ١٩٤٨ .  
(٢٠٩) السودان من ١٢ فبراير ٠٠٠٠ ص ٢١٨ - ٢٣٦ عرض لوثائق المباحثات .

وتم التوصل الى اتفاق يضم النقاط التالية : تكوين لجنة مصرية انجليزية سودانية للأشراف على تقديم السودانين نحو الحكم الذاتى ، وتشكيل لجنة انجليزية مصرية للأشراف على انتخابات الجمعية التشريعية ، ثم تعيين عضوين مصريين فى المجلس التنفيذى ، ممن يعملون فى خدمة السودان ، وحضور كبار الضباط المصريين بالسودان اجتماعات المجلس التنفيذى عندما يناقش مسائل الدفاع واخيرا استمرار النظام الادارى فى السودان لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد (٢١٠) . وقد انتهت المحادثات بعد ان طلبت الحكومة المصرية ان يكون اشتراكها فى اعداد السودانين لتولى شئونهم على قدم المساواة مع الانجليز ، وتمسكت بان يكون المصريون فى المجلس التنفيذى مساوين للانجليز من حيث المركز والعدد ، فلم يوافق الجانب البريطانى (٢١١) .

وقد قدم خضبة باشا مشروع الاتفاق الى مجلس الشيوخ الذى رأى فيه استمرارا للحكم الثنائى وتجاهلا لمبدأ وحدة وادى النيل تحت التاج المصرى ، وكذلك تقوية سلطة الحاكم العام وخلق سلطات دستورية عليه (٢١٢) . وهكذا لم يستطع الوزير المصرى ان يحد من اطماع بريطانيا فى السودان عن طريق تكريسها لسياسة السودنة ومساندة الحاكم العام على السير فى اجراءات تقتضى وصلة مصر التاريخية بالسودان فى اطار وحدة وادى النيل ، بالاضافة الى ان الحكومة قد تجاهلت قرارى الحزب ، الذى كان له نصف عدد الوزراء مما يوضح حجم تأثيره داخل الوزارة ولم يغير من الأمر أن هيكل وبعض الدستوريين معه رفضوا سياسة خضبة فى المسألة السودانية ، الأمر الذى جعله يفكر فى الاستقالة (٢١٣) .



ورغم هذه التطورات ، وفى غضون عامى ١٩٤٨ ، ١٩٤٩ ، لم يستطع

---

H. C. Deb. 5th Ser. Vol. 542, June, 7, 1948. (٢١٠)

(٢١١) السودان من ١٢ فبراير ، ص ٢٢٧

(٢١٢) أحمد عبد الرحيم مصطفى : العلاقات المصرية البريطانية ص ١٠١ - ١٠٢

F. O. 141/1256, Memorandum, June, 28, 1948. (٢١٣)



حزب الأحرار الدستوريين أن يتخلى عن أسلوب المفاوضة بخصوص القضية الوطنية ، وعندما صرح تشابمان اندروز - القائم بعمل السفير البريطاني في مصر - بأن بلاده على استعداد لاستئناف المفاوضات ، إذا خطت مصر الخطوة الأولى ، تساهلت صحيفة الدستوريين عن كنه هذه الخطوة الأولى ، وطلبت الى بريطانيا أن تبدأ هي بها ، ودعا الدكتور هيكل الى استئناف المفاوضات على أسس جديدة ، منها أن تنظر إنجلترا الى دول الشرق على أنها دول لها كرامة مساوية لكرامة إنجلترا ، وعلى ضوء كفالة السلام العالمي وتحقيق المطالب القومية لهذا الشرق ٠٠٠ الخ (٢١٤) . بل لقد رأت صحيفة السياسة أن أية مفاوضة لمصر أمر ينطوي على شيء من القوة ، لأنه يعني أننا متشددون في التمسك بحقوقنا ، ثم فكرت وهي تصور الأسس التي تبني عليها المفاوضات « أننا لا نقول ذلك تعجلاً لمفاوضة وإنما نقوله لاصابة الأهداف المباشرة إذا كان الجانب البريطاني قد خلص النية في مباحثتنا من جديد » (٢١٥) .

وفي أواخر مايو ١٩٤٩ ، عندما كان وزير الخارجية المصري أحمد محمد خضبة ينتقل بين لندن وباريس ، أذيع أنه التقى بوزير الخارجية البريطانية بيثن لقاء ذكر عنه المتحدث البريطاني بأن الجانبين « استعرضا بروح التفاؤل أموراً ذات مصلحة مشتركة ولوحظ أن ثمة تقدماً كبيراً قد تم في سبيل تسوية المشكلات المتعلقة بالاتفاق المالي على مشروع مياه النيل ، وقد فهم أن الوزيرين لم يتناولا مسألة وضع معاهدة بين مصر وبريطانيا ، بينما أضافت « السياسة » أن الخارجية البريطانية صرحت بأنها ليست مستعدة لأن تتقدم بعرض من العروض ، ثم وصفت هذا التصريح بأنه نوع من « القتل السياسي » ، ويبدو أن مهمة خضبة كانت محاطة بالكتمان ، لجس نبض الخارجية البريطانية حول استئناف المفاوضات ، ولكن جاء التصريح البريطاني مخيباً للآمال ، الأمر الذي يفسر اشتداد لهجة « السياسة » إزاء التصريح ، ويزيد الأمر وضوحاً أنها في معرض اتهام

(٢١٤) السياسة ١٠ أكتوبر ١٩٤٨ : مقال لحافظ محمود وكذلك الزمان ١٧

أكتوبر ١٩٤٨ هيكل باشا يدعو لاستئناف المفاوضات .

(٢١٥) السياسة ١٣ مارس ، ٢١ أبريل ١٩٤٩ .

صحف الوفد للحكومة بالتهالك على المفاوضة ، تساطت السياسة في استنكار :  
هل يسمى خروجنا بقضية البلاد عن هذا الذي يسمونه ركودا ،  
تهالكا ؟ (٢١٦) .

وهكذا انعمت نية للوزارة على الخروج بالقضية من حالة الركود التي  
وصلت اليها بابداء الرغبة في استئناف المفاوضات ، فكان ما كان ، ومع  
ذلك ظل حزب الأحرار حتى أواخر عام ١٩٤٩ يروج لفكرة المفاوضة ، مؤكدة  
صحيفته أنها وسيلة قد تحقق الغايات القومية ، فإذا أضفنا إلى ذلك أن  
المفاوضة لن تنتهي إلا إلى مجرد مشروع سيعرض على البرلمان فما هي  
أسباب التخوف ؟ ، (٢١٧) .

وحين تولت حكومة الوفد الأخيرة السلطة في يناير ١٩٥٠ واستعيد  
حديث المفاوضة ، وكانت صحف الوفد تنمى على الحكومة السابقة مسعاها  
في هذا الصدد ، مع ذلك شرعت الحكومة الجديدة في إجراء سلسلة المحادثات  
التي مهدت لاستئناف المفاوضات ، والتي تمت بالفعل في الفترة من مارس  
٥٠ حتى نوفمبر ١٩٥١ ، وقد صرح سكرتير حزب الأحرار ، دسوقي أباطة ،  
بأن أهدافنا لم تتغير وهي طلب الجلاء ووحدة وادي النيل ، وأن الانجليز  
إذا قبلوا التصريح بذلك قبل المحادثات فيجب أن نفاوضهم فورا ، وأضاف  
أنه كرر ذلك مرارا عندما كان يتولى وزارة الخارجية ، ثم تحدث عن تحفظات  
الحزب على مشروع صدقي - بيغن ، ورأى أنه ليس ثمة ما يدعو إلى إقامة  
دفاع مشترك بين دولتين من أعضاء هيئة الأمم (٢١٨) ، رغم موافقة رئيس  
الحزب وبعض قاداته على ذلك كما مر بنا ، وما لبث أباطة باشا أن صرح  
بأن الأحرار الدستوريين يوافقون على تأجير قناة السويس (٢١٩)، ولأسنا ندرى  
من الذي طرح هذه المسألة على كل حال .

---

(٢١٦) السياسة ٢ ، ٤ يونيو ١٩٤٩ ، مهمة خشية ، متهاكون في خدمة  
الوطن .

(٢١٧) السياسة ١١ / ٩ / ١٩٤٩ .

(٢١٨) السياسة ١٨ / ١ / ١٩٥٠ .

(٢١٩) السياسة ١٠ / ٥ / ١٩٥٠ ( تصريح خطير لدسوقي باشا أباطة ) .

وخلال سير المفاوضات صرح الدكتور هيكل بأن القضية معقدة لانجاح فيها لمفاوضة او مباحثة ، بل على العكس يشعر كل مواطن انها رجعت القهقري واستنكر احاطة الحكومة المفاوضات بالسرية ، والتي جطت السياسيين المصريين لا يعلمون عنها شيئا الا من الصحف والتصريحات المختصرة (٢٢٠) . وعندما قدمت الحكومة خطاب للعرش في ١٦ نوفمبر ١٩٥٠ وسئل هيكل عن رايه بخصوص عدم صلاحية معاهدة ١٩٣٦ ، اجاب بان الحكومة لم تنفذ وعدما بالغاء المعاهدة ، وطالبها بالاستعداد لما سينجم عن ذلك من آثار ، واضاف انه اذا كان المقصود من الغائها النص على ذلك في معاهدة جديدة فهذا امر طبيعي ، اما اذا حدث الالغاء من جانب مصر وحدها وتمسكت انجلترا بها فستبقى الامور كما هي (٢٢١) . معنى هذا في تقديره ان الامور لن تتغير اذا آلفت مصر المعاهدة من جانبها ، وكان قد صرح قبل ذلك بان الباب مفتوح امام الحكومة اذا رغبت ، بتقديم مشروع قانون الى البرلمان لالغاء القانون الذي اقر به معاهدة ١٩٣٦ ، وأبدى احمد رمزي استعداده لاعداد مشروع قانون بهذا المعنى وتقديمه لمجلس الشيوخ معاونة للحكومة (٢٢٢) .

ولم يكف حزب الاحرار الدستوريين عن تذكير الحكومة بما أوردته في خطاب العرش من وجوب اعداد العدة لالغاء المعاهدة ، وعلقت صحيفته على عشروع الاتفاق في المقترحات الجديدة بأنه أريد به ان يحل محل معاهدة ١٩٣٦ ، لا في حل المسائل الملقة بين البلدين ، بل في استمرار المعاهدة الى نهاية مدتها الموقوتة عام ١٩٥٦ ، وتساعط : ما فائدة مصر اخذ من استمرار التزامات معاهدة ١٩٣٦ بصورة أخرى ولنفس مدتها وان تغيرت الألفاظ

---

(٢٢٠) المصور ١٢/١٠/١٩٥٠ والسياسة ٢٥/١٠ ، ٨/١١/١٩٥٠ ، وقد نشرت محاضر المحادثات في كتاب وزارة الخارجية الملكية « محاضر المحادثات السياسية مارس ١٩٥٠ - نوفمبر ١٩٥١ » .  
(٢٢١) اخبار اليوم ١٨ / ١١ / ١٩٥٠ وايضا عزة وهبي : تجربة الديمقراطية الليبرالية ص ٢٨٢ .  
(٢٢٢) السياسة ١٩ / ١١ / ٥٠ ( اجتماع الهيئة البرلمانية للاحرار في سبراميس في ١٦ / ١١ / ١٩٥٠ ) .

والبنود ؟ (٢٢٢) ، وراح رجال الحزب في مجلس الشيوخ يطالبون الحكومة بالأفصاح عن سير المحادثات في جلسة سرية ائارة للمجلس ، ورد وزير الخارجية بتأكيد حرص الحكومة على المطالب الوطنية وبيان أهمية دعم الالاء بتصريحات حرصا على المصالح الوطنية ، فرد عليه الدكتور هيكلم بأن الموضوع أثير فعلا في مجلس العموم ، وأنه فهم من مناقشاته أن المحادثات كان موضوعها الرئيسي الدفاع عن الشرق الاوسط ، وأن الجلا ووحدة وادى النيل كانا في المرتبة الثانية ، وأيده الشيخ الدستوري السيد أحمد أباطة حيث أكد أن الطرف البريطاني لا يتقيد بتكتم أخبار المحادثات (٢٢٤) .

وأثيرت مناقشات شبيهة في مجلس النواب ، اضطر معها وزير الداخلية الى اتهام المعارضة بأنها بدلا من هذا الكلام ، « الغفوف » لم تجد رأيا في الموضوع ، وأنه ليست هناك حكومة في العالم تعرض نصوص مقترحات لاتزال محل البحث ، فانبرى النائب الدستوري ، حامد العلايلي ، للحديث عن الروح الاستعمارية البريطانية وتثبيت أقدام الانجليز في مصر ، واستغلال الشعب ، والرغبة في جعل مصر نقطة ارتكاز في الحروب التي ينوى المسكر الانجلو أمريكي أن يشنها لتحقيق أطماعه الاستعمارية ، وانتقل الى الحديث عن تمادى مصر في مهادنته « حتى اضعف ججتنا وأذل قضيتنا ، وجاء كل مشروع عرضه علينا أسوأ من سابقه ، وإن واجب الأمانة لحاضرنا ومستقبل ابنائنا أن نعلن للأمة بوضوح أن سياسة المفاوضات قد فشلت وأن واجبنا أن نعلن بغير موارد الغاء معاهدة ١٩٣٦ . وأن نعلن للعالم أجمع أننا سنجاهد ما استطعنا للتخلص من كل تصرف يصدر عن بريطانيا في مصر والسودان » أن الشعب المجاهد لن يدعم الوسيلة ، نبدا بالتعاون حكومة وشعبا ثم نضع سياسة لعدم التعاون مع القوات المحتلة ، وتهيئة الجبهة الداخلية والرأى العام للكفاح ضد المستعمر ، وتنفيذ سياسة اشتراكية لرفع مستوى المعيشة ، والابتعاد

---

(٢٢٣) السياسة ٢٢ يناير ١٩٥١ ( هذه المقترحات ) .

(٢٢٤) مضابط الشيوخ ، الانقباد ( ٢٦ ) جلسة ١٩ مارس ٥١ ص ١٤١٢ -

١٤٢٦ ، عزة وهبي : مرجع سابق ص ٢٨٤ .

عن اطماع الكتلتين ٠٠ الخ ، (٢٢٥) ، وقد انتزع الملايلى تسفيق المجلس كله في شبه مظاهرة حماسية وطنية .

ورغم أن شتى الاتجاهات للوطنية ، بما فيها حزب الأحرار الدستوريين ، قد نددت بالمعاهدة وأعلنت بطلانها ، وطالب بعضها بالفائها ، إلا أن أحدا غير الوفد بشعبيته الواسعة وتثثيره في الجماهير ، لم يستطع اتخاذ هذه الخطوة ، فألغت وزارته معاهدة ١٩٣٦ واتفاقيتي ١٨٩٩ في ٨ أكتوبر ١٩٥١ ، ومن ثم أيدتها المعارضة تأييدا قويا وعبر عن رأى حزب الأحرار في هذه الخطوة ثلاثة من نواب الحزب ، حيث هناوا الحكومة « ممثلة في شخص رئيسها الوطنى العظيم » ، وأعلن هيكل تأييده غير المتحفظ للحكومة في قرارها ، واجتمع مجلس إدارة الحزب في ١٤ أكتوبر وأهاب بالأمة أن ترحب صفوها لتأييد هذا الإلغاء (٢٢٦) . ثم ذكر رئيس الحزب أنه « يجب ترك الأمر في مواجهة الخصومة للوزارة ، وكذا تنظيم القوى التى تتولى هذه المواجهة وتنفيذ الخطوات اللازمة لنجاح المقاومة ، يجب أن يترك ذلك كله للحكومة لأنها تمثل الدولة والشعب وهى التى تتحمل المسئولية » ، وبالرغم من ذلك انتقد الحكومة لأنها لم تكن قد أخذت للأمر أهبة ولأنها لم تنظم خطواتها العملية لمواجهة الإلغاء (٢٢٧) .

وما لبث حزب الأحرار بعد أن خفت دفقة الحماسة الوطنية التى أعقبت القرار ، أن عاد الى صفوف المعارضة « الحزبية » ، فذهب يضرب على نغمة عزم تخطيط الحكومة لرحلة ما بعد الإلغاء وعدم استعدادها لما قد يترقب عليه (٢٢٨) . ولم نجد في مصادر الحزب ما يفيد بأنه قام بعمل ما

---

(٢٢٥) مضايقات النواب ، الهيئة العاشرة ، جلسة اول مايو ٥١ ، ص ١٨ - ٢٠ وقرارات الحكومة فى جلستها السرية الخاصة بترتيبات ما بعد الإلغاء فى كتاب صلاح الشاهد ، ذكرياتى ص ١٧٠ .

(٢٢٦) أوراق هيكل ، الملف الثانى ، خطبة فى ١٣/١١/٥١ ص ١١ - ١٣ - مضايقات النواب ، العاشرة ، جلسة ١٨/١٠/٥١ ص ٩ - ١٤ ثم المصور ١٢/١٠/١٩٥١ . (٢٢٧) أوراق هيكل ، نفس المكان السابق ص ٢٥ - ٢٧ .

(٢٢٨) مضايقات النواب ، العاشرة ، جلسة ١٢/١٢/١٩٥١ . وكلمات النواب الدستوريين ص ١٥ - ١٨ ، ٢٧ ، ٢٤٨ .

في سبيل لقرار الوضع الجديد عقب إلغاء المعاهدة كالمشاركة في التصدي لمحاولات الانجليز تعزيز مركزهم في مصر وفيما تلا إلغاء المعاهدة من حوادثها يوضح أنه لم يكن ثمة سبيل أمامه ليعارض إجراءات حكومة الوفد ، ومن ثم اكتفى بتأييد « أفلاطوني » ، وراح يرقب وجود الوزارة في السلطة انتظارا لما تسفر عنه الأحداث . وكان هذا آخر عهد الحزب بالقضية الوطنية .



كانت القضية المصرية هي نقطة بداية الوجود السياسي للأحرار الدستوريين ، فكانوا أبطال تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ، الخطوة الأولى على طريق استقلال مجزأ ومرق ، فاعتبروه خطوة تقبلوها خطوات لاستكمال استقلال مصر وإن تعثرت هذه الخطوات وأدركها الفشل خلال جولات المفاوضات المصرية - البريطانية ورغم ما كان يفتاب بعض رجال الحزب من كسر أحيانا بأسلوب المفاوضة ، إلا أن ذلك كله لم يوجد لديهم ، أو حتى قيادات الحركة الوطنية الأخرى ، أسلوبا بديلا ، رغم أن الثورة المصرية عام ١٩١٩ لم تكن بعيدة ، حين فرض المصريون على الانجليز طرعا جديدا لمطالبهم الوطنية ، وأظهروا قوة وبطشا وتهديدا مباشرا للمصالح البريطانية . فاضطر الانجليز الى التفاوض ، بل وخططوا لأن تكون المفاوضات « رسمية » مع ما يعنيه ذلك من تورط الجانب المصرى في لعبة الصراع حول الحكم والسلطة .

لقد روج الأحرار الدستوريون لمشروع ثروت - تشمبرلن منذ البداية ، ولكن عندما رفضته أغلبية الوزراء ومن خلفهم الأمة ، صمتوا عنه . . . ودخل رئيسهم محمد محمود عام ١٩٢٩ جولة جديدة من المفاوضات ، ولعبة المفاوضة خطيرة ، لا تقتضى قوة الحق ووضوحه وحدهما ، ولا مقدرة الاقتناع وتفنيد حجج الخصوم وحدهما أيضا ، بل تقتضى أيضا أن ترتب الجبهة الداخلية بقوة التنظيم والمقدرة على حشد الحماسة الوطنية والاستفادة بها عند الضرورة ، وكسب تعضيد المعارضة الداخلية ، واحترامها ، مادامت الأهداف الوطنية القصوى واحدة ، كما تقتضى المفاوضة تنسيق أوراق اللعب

جيداً وترتيب بدائلها والاستعانة بالمستشارين والمتخصصين كل في مجاله منذ البداية ، ثم مى تتطلب أولاً وقبل كل شيء ، القدرة على حسم التجربة ككل على ضوء ما تسفر عنه ، ولم يقدر للمفاوض المصرى أن يضع ذلك موضع الاعتبار .

ورغم ذلك جاءت المقترحات التى قدمتها الخارجية البريطانية لمحمد محمود بمثابة دفع للقضية الوطنية خطوة الى الأمام على طريق « استكمال الاستقلال » ، وكان أهم مكسب حصل عليه هو موافقة الانجليز على تجميع قواتهم فى منطقة القناة بدلاً من أنحاء البلاد كما تخلصت مصر من تحفظ وارد فى تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ، يتعلق بحماية الأجانب والأغليات . وعندما اشترك رئيس الحزب فى مفاوضات معاهدة ١٩٣٦ اعترض على النقاط العسكرية الواردة بالمشروع ولكنه مال بـ أن تنازل عن اعتراضاته فى مقابل موافقة الجانب الانجليزى على طلبه النص على إلغاء الامتيازات الأجنبية فى مصر ، وكان موقف الحزب من المعاهدة متخبطاً بشكل انعكس على قراره بشأنها ، فأقرها على مضض ، ليس لكونها تتضمن نصوصاً تستحق أن ترفض لأجلها ، ولكن لانه قد بدا أن اقرارها فى النهاية سوف يحسب لخصومه الوفديين . ومع ذلك فقد أفاد تشدد الحزب تجاه قضية الامتيازات الأجنبية فى مصر فدفعها خطوة للأمام مهدت لالغائها ، وإن حسب ذلك أيضاً لخصومه .

وفى أواسط الأربعينات روج الحزب لمشروع صدقى - بيفن ، بعد أن اشترك رئيسهم فى المفاوضات التى أفضت اليه ، فى جولاتها الأولى ، ثم أقر ماتم فى جولتها الأخيرة ورغم تحفظات الحزب على المشروع ، التى ظهرت بعد أن بدا سقوط المشروع وصاحبه محتملاً . لم يكن يوسع الحزب إلا أن يكون أميناً مع أسلوبه ، وحتى عندما تقرر عرض القضية على مجلس الأمن ، لم تخف إمكانية العودة الى المفاوضات ، ثم مالت قياداته الى الدخول فى الأحلاف والتكتلات الدولية التى يقيمها الغرب ، على ما فى

ذلك من مخاطر ، أملا في حل القضية الوطنية بأسلوب جديد ، ولكن جهلت  
خطوة إلغاء المعاهدة في أكتوبر ١٩٥١ ، ولم يكن الحزب يتوقعها بينما كانت  
قياداته تبحث عن صيغ قانونية وشرعية لذلك . وهكذا تأخر استقلال  
مصر طويلا ، ولم يستكمل على مدى ثلاثين عاما ( ٢٢ - ١٩٥٢ ) كما أراد  
الأحرار الدستوريون ، ولم تتكافأ الخطوات المكسوبة لها نحو هذا  
الاستقلال ، مع ما ضاع منها وعليها ، خلال هذه العقود الثلاثة الحافلة .







## الفصل الرابع

### الحزب والحياة السياسية

- دستور ١٩٢٣ - الحياة النيابية ١٩٢٤ /  
١٩٣٠ - انقلاب محمد محمود الدستوري -  
دستور عام ١٩٣٠ - العهد الثاني للدستور  
١٩٢٣ وبرلماناته - برلمان ٤٥ - ١٩٤٨ - أزمة  
مجلس الشيوخ ١٩٥٠ \*

اتفقت مصادر حزب الأحرار الدستوريين ، على أنه من أهم الأسباب التي دعت الى تأليف الحزب الدفاع عن الدستور والعمل على سرعة إصداره ، وتنفيذه والحفاظ على الحياة الدستورية ، وتأكيذا لأهمية الدستور عند مؤسسي الحزب ، نعتوا أنفسهم باسمه ، وإن كانت هذه التسمية سوف تحمّلهم مسؤولية جسيمة . وقد نصت مبادئ الحزب على « تأييد النظام الدستوري والمحافظة على سلطة الأمة وحقوق العرش » وبالرغم من ذلك فإن الأصل في نشأة « حزب الأحرار الدستوريين » ، ليس هو الدستور ، فمشاورات تأليف الحزب تمت في غضون مفاوضات على - كيروزن صيف عام ١٩٢١ ، حين كانت مسألة إصدار الدستور في طي الغيب ، وإن كان قد ذكر فيما بعد أنه ما إن أتمت لجنة الدستور إعدادها ( أبريل - أكتوبر ١٩٢٢ ) حتى بات المناخ مهيئاً لإعلان الحزب عن نفسه ، للعمل على سرعة إصداره وصيانة استمراره وتنفيذه . \*

ولا ينبغي هذا أن علاقة مؤسسي الحزب بوضع الدستور الذي صدر عام ١٩٢٣ كانت أسبق من تأليفهم الحزب ، فقد نص برنامج وزارة علي يكن ( ١٩٢١ ) على أن يوضع لمصر دستور بواسطة جمعية وطنية تأسيسية ، وأن لم يتم تأليف مثل هذه الجمعية نتيجة الانتخابات التي دبت في

صنوف الحركة الوطنية ، وما أن تولت وزارة ثروت السلطة في مارس ١٩٢٢ حتى ألغت في ٣ أبريل لجنة لوضع مشروع الدستور وقانون الانتخاب (١) ، وصلة هذه اللجنة بالحزب الذي تألف بعد أن أتمت عملها بجمبوع ( ٢٩ أكتوبر ) معروفة ، ذلك أن معظم أقطابها اشتركوا في تأليف حزب الأحرار الدستوريين ، وكان أمرا طبيعيا أن يجيء مشروع هذا الدستور انعكاسا لنوعية الجماعة التي وضعته سواء فيما يتعلق بوضعها الاجتماعي أو بتكوينها الفكري .

اقترح عبد اللطيف المكباتي أن تقرر المبادئ العامة قبل تقسيم العمل داخل اللجنة واقترح كذلك أن تكون سلطة الأمة وسيادتها والمسئولية الوزارية ، بارزتين في هذه المبادئ ، وذكر ثروت أمام اللجنة أنه مهما تكن طريقة وضع الدستور وإصداره ، فإن استرداده بعد ذلك - بواسطة ولي الأمر أو الملك - محال ، إذ أنه بمجرد صدوره يصبح حقا مكتسبا للأمة (٢) وكان هناك خلاف داخل اللجنة حول مبدأ أن « الأمة صاحبة السلطات كلها » واستطاع رئيس اللجنة حسين رشدي ، أن يوفق بين المختلفين حوله ، مع مراعاة بعض الاعتبارات التي ترضى صاحب العرش ، خوفا من أن يعدل المشروع من أساسه ، إذا سلب الملك كل سلطة ، وحتى لا يفرض توقيعه ، فمنح الملك مثلا حق حل مجلس النواب من غير قيد أو شرط ، وعندما طالب بعض الأعضاء - محمد علوبة والمكباتي - بتقييد هذا الحق بموافقة مجلس الشيوخ ، ورغم احتدام المناقشة حول هذا الأمر ، وضع الجميع لرأي رئيس اللجنة (٢) ، وخطورة هذه المسألة تكمن في أنها منحت الملك سلطة أوتوقراطية بنص الدستور ، وأطلقت يده في أحداث

---

(١) هناك من يعتبر أن النظام الدستوري في مصر جاء نتيجة لتصريح ٢٨ فبراير انظر :

Merton A., Constitutionalism in Egypt, p. 2.

(٢) مجموعة محاضرات اللجنة العامة ، وجلسة الأولى ١١ / ٤ / ٢٢ من ٢ ، أحمد شفيق : حريات التمهيد ج ٣ من ١٥٤ .  
(٣) المصدر السابق جلستي ١٢ ، ١٣ / ٤ / ٢٢ من ٣ - ٩ ، رمضان : تطور الحركة ١٨ - ١٩٢٦ من ٣٧٤ ، هيكال : مذكرات ج ١ من ١٣٦ وكذلك : Arminjon L'expérience Constitutionnelle, p. 577.

الانقلابات الدستورية التي أسادت للحياة النيابية في مصر على امتداد تاريخها منذ عام ١٩٢٤ .

وعندما اقترح رئيس اللجنة النص على أن « الملك يباشرو سلطته مع مجلس وزرائه وبواسطته » اعترض المكباتى على كلمة « مع » حتى لا يراس الملك الوزارة ولتفادى تدخله ومنع تأثيره ، أى لنزع الملك من ممارسة سلطات تنفيذية هي من اختصاص الوزارة المسؤولة ، وقد لعب عبد العزيز فهمى دورا واضحا في تعديل النص حيث أثبت أن بقاءه سيجعل مجلس الوزراء آلة في يد الملك ، في حين أنه ينبغي أن يكون فوق الأحزاب ، يملك ولا يحكم فعملت المادة (٤) ، وبالرغم من ذلك فقد جاء الدستور ، كما وصفه عبد العزيز فهمى ، على أنه « تعاقد » بين الملك والأمة ، أى أنه كان اتفاقا بين خصمين ، ولكنه لم يكن اتفاق مصالحا بقدر ما كان صيغة منظمة للصراع بينهما ، وإن ما يكسبه أى من الطرفين إنما يكون أخذا من الآخر ، ومن هذا المخطط قامت السلطات الدستورية على محورين : الملك « السلطة الفردية » والبرلمان « سلطة الأمة » (٥) .

ويبدو أن اشتداد الصراع بين أنصار الديمقراطية وأنصار الأوتوقراطية داخل اللجنة ، وضغط الملك بواسطة أنصاره ، قد أفضى في النهاية إلى صدور النصوص المتعلقة بصلة الملك بالوزارة ، بشكل أجملى إجمالا مخلا ، فلم تحل نصوص الدستور مشكلة صلة الملك بوزرائه ، ومدى مسئوليتهم أمام مجلس النواب ، والتوفيق بين هذه المسئولية ومسئوليتهم أمام الملك ، وحقيقة إشرافهم على مصالح الدولة (٦) ، وعلى كل حال كان المناوون بتقييد سلطة الملك هم المخاضين بسلطة الأمة - وعلى رأسهم المكباتى وعبد العزيز فهمى ومحمد على علوية وعلى المنزلاوى وتوفيق هوس - تلك التي نادى بها حزب الأمة من قبل ، وكانت سلطة الأمة تعنى

(٤) محاضر اللجنة العامة لجلسات ٨ ، ١١ ، من ٢٩ / ٤ - ٥ / ٥ / ١٩٢٢ .

(٥) طارق البشرى : تاريخ المعارضة البرلمانية في مصر ، الإهرام ٢٠ - ٢١

يناير ١٩٧٦ وهي دراسة هامة جدا .

(٦) انظر مثلا نص المادتين ٢٩ ، ٤٨ من الدستور وتعارضهما في كتاب مجلس

النيابوت : الدستور والقوانين المتصلة به ص ٩ - ١٢ .

بالضرورة في مفهوم دعايتها ، سلطة ممثليها ، أو بمعنى آخر رؤساؤها وكبار عائلاتها وأوفرهم علما ومالا وأحقهم بالنيابة عنها ، أولئك الذين جاهدوا عند مناقشة قانون الانتخاب لتقتصر عضوية البرلمان عليهم ، حيث دارت المناقشات حول اشتراط نصاب مالي فيمن يصبح عضوا بمجلس النواب ، وذكر أحد الأعضاء أنه يجب ألا تساعد على ايجاد المتشدين والمتشردين في المجلس ، (٧) . ولم تغفل لجنة الدستور عن التعبير خلال المناقشات عن ايمان أصحابها بالمذهب اللبرالي أو الفردي ، الذي ارتبط سياسيا بمنظومة الحريات والحقوق الفردية المتعارف عليها واقتصاديا بعلاقات الانتاج الرأسمالية ، ولعل التزام الدستور بالمذاهب اللبرالي يكشف عن الاساس الاقتصادي للطبقة التي كانت وراء اصداره أو بالأحرى بالطبقة التي استفادت منه وحصدت ثمار تطبيقه (٨) . وعلى هذه الأسس من ابراز لسلطة الأمة ، وتحديد نوعية متميزة لمثليها في البرلمان ، وتأكيد المذهب اللبرالي سياسيا واقتصاديا ، دارت معظم مناقشات لجنة الدستور العامة ولجنته الفرعية ، وتراوحت اتجاهات الأعضاء في حدود هذه الأسس والمبادئ ، وصيغت في النهاية بشكل يعتبر انعكاسا لأوضاع أصحابها ، وإتمت اللجنة عملها في ٢١ أكتوبر ١٩٢٢ .

لم يتوان حزب الأحرار بعد اعلان قيامه عن متابعة أخبار الدستور والمطالبة بسرعة اصداره ، وذكر هيكل أن « كمال النصوص لا يزيد من حرية أمة اذا كانت لاتطبق الحرية ، وإن الواجب هو ليس أن نفكر في نقص مشروع الدستور أو كماله ولكن الواجب أن نفكر فيمن ننتخبهم للنيابة عن الأمة ، فليس في الامكان أبدع مما كان » (٩) ، والواقع أن الحوص على توقيع المشروع وإصداره وخوض المعركة الانتخابية على

---

(٧) محاضر اللجنة العامة لجلسات ١ - ٣ ، ١١ في ٩ - ٢١ أبريل ، ٥ مايو ١٩٢٢ ، البرت شقير : الدستور المصري ، ص ١٦٧ - ٢٤١ نقد الصحف المصرية له ، وأيضا حول نقد الدستور انظر الكتاب الهام لاجراهيم مكيور وآخر : الاداة الحكومية ص ٣٤ - ٣٥

(٨) على الدين هلال : السياسة والحكم في مصر ص ١٠٧ - ١٠٨ .

(٩) السياسة ٣١ / ١٠ ، ١ ، ٢ / ١١ / ١٩٢٢ - مقالتي دياب ومقالة هيكل

فلسفه وما يستتبعها ، بالإضافة إلى اقتناع أعضاء لجنة الدستور بالمشروع الذى صاغوه ، كل هذا جعلهم يعافون الخوض فى نصوصه وانتقادها ، فلن نصل إلى ما هو أبعد حتى نفوز إلا بما هو أقرب ٠٠ ، ومن ثم ارتفعت صيحات الأحرار الدستوريين ، الدستور سفينة النجاة فعملوا بإصداره ، وقد بدأت صحيفة « السياسة » ، حملة دفاع ضد ماوجه للمشروع من انتقادات ، وأبرزها عدم جعل الانتخاب مباشرا ، وجعله على درجتين ، فردت الصحيفة بأن اللجنة رأت أن ذلك غير صالح لمصر فى الوقت الحاضر لأن مستوى التعليم لايسمح للسواد بتصور الأفكار السياسية تصورا يقرب من الواقع ، (١٠) ٠

ويبدو أن صحيفة الأحرار الدستوريين كانت وحدها فى هذا الاتجاه حيث رأت أن الصحف الأخرى اكتفت بنقد المشروع وتوجيه اللوم للجنة ، ومن ثم دافعت عنه وذكرت ، أننا بذلك نلوم الأمة كلها ، بهيئاتها المختلفة للاستسلام للفوضى وهى تعلم أن الدستور موئل نجاتها ، (١١) ولم تكف الصحيفة عن الكتابة ، يوميا تقريبا ، مطالبة الوزارة بإصدار الدستور ، كما شفع الحزب ذلك بموقف عملى ، فأوفد من قبله مندوبين إلى ثروت باشا للاستفسار عن الدستور ، فأجابهم بأنه توجد عقبة بالنص الخاص بالسودان ، وأنه يرجو أن تزول ، فلما لم يطمئن الحزب إلى تصريح ثروت ، قرر مجلس إدارته فى ١٢ نوفمبر ١٩٢٢ ، المعارضة فى حذف النص الخاص بالسودان من المشروع ، كما يعارض الحزب فى المساس بأى حق من حقوق الأمة الممنونة بهذا المشروع ، وأبلغ رئيس الوزراء بهذا القرار مما أحرجه من قبل أصدقائه (١٢) ٠ وكان اللبى قد أرسل ملخصا لكيرزن عن أعمال لجنة الدستور تحدث فيه عن تلقيب الملك فؤاد فى مشروع الدستور بلقب ملك مصر والسودان ، واعتبار السودان جزءا من المملكة المصرية ، ورأى أن الحكومة

---

(١٠) السياسة ١٠ ، ١٥ ، ١١ نوفمبر ١٩٢٢ افتتاحيات هيكلم ومقالات نهاب

(١١) السياسة ٢٩ نوفمبر ، ٤ ديسمبر ١٩٢٢ ٠

(١٢) السياسة ٢٧ نوفمبر ١٩٢٢ وكذلك

Lloyd, Egypt Since Cromer II, p. 72.

الانجليزية لن تقبل هذا النص لأن السودان وارد ضمن تحفظات ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ، كما أنه لا يتفق مع اتفاقيتي ١٨٩٩ ، وأن هذا النص معناه الملك جورج ملك السودان أيضا ، ومن حقه اعتبار هذا البلد من أملاك البريطانيين أيضا ، (١٢) .

وفي الوقت الذي كان فيه ثروت على علاقة سيئة بالملك ، اشتدت أزمة نصوص السودان ، وتنبأ المندوب السامي « بسقوط ثروت ومعه كل الأهداف السياسية » وأضاف أن حزب عدلي يكن قرر سحب تأييده للوزارة إذا لم تقبلت رغبات الانجليز بخصوص نصوص السودان (١٤) ، وبحسب حقيقة الثروت أنه رفض أن يمس نصوص مشروع الدستور بأى تعديل قبل أن يقدم استقالته (١٥) .

وبعد شهر كرر حزب الأحرار الدستوريين محاولته مع نسيم باشا الذى خلف ثروت فى رئاسة الوزارة ، فأوفد اليه محمد محمود ومحمد علوية وعرضا عليه قرار الحزب فى ٢٥ ديسمبر والذى يؤيد فيه قراره الأول . وسألاه العمل على اصدار جميع المبادئ المدونة بمشروع اللجنة دون المساس بأى حق من حقوق الأمة (١٦) ، وكان مشروع الدستور يعانى أيضا من محاولة الانتقاص من سلطة الأمة لصالح الملك ، كما أن الملك لم يكن متحمسا لاصدار دستور يحد من سلطته المطلقة أو يقيد منها وقد عبر محمد محمود عن موقف الحزب حين صرح بأنه « ولو أن حزبهم سيكون مخلصا لك دستورى ، إلا أنه سيحارب حتى النهاية ضد الاستبداد ، فسيادة الأمة ينبغي أن تتحقق بواسطة البرلمان وسوف يستعرض الملك قوته للتحكم فى هذا البرلمان ، ومن ثم يجب ألا تكون سلطته مطلقة يتحكم بها فى منح الرتب والنياشين ، كما يجب ألا يكون زعيما اسلاميا ، لأن معنى ذلك أن يتحكم تماما فى مسائل الاوقاف وتعيين الرؤساء الدينيين » (١٧) .

١٢) F.O. 407/195, No. 34, Allenby to Curzon Oct. 25, 1922

١٤) F. O. 371/7739, Allenby, Nov. 29, 1922.

١٥) محمد على علوية : نكريات اجتماعية وسياسية ص ٤٢٢ .

١٦) السياسة ٢٦ نوفمبر ، ٢٧ ديسمبر ١٩٢٢ .

١٧) F. O. 141/681, M. Mahmud, 23/3/1923

ولما كانت وزارة نسيم قد عرضت المشروع بالفعل على لجنة استشارية تابعة لوزارة الحقانية ، وقدمت هذه عددا من التعديلات التي تتركس سلطة الملك على حساب سلطة الأمة ، كتبت « للسياسة » تحرض الأمة على الاحتجاج على ذلك وذكر سلامة موسى « أنه رغم أن هذا الدستور يبدو متوازنا ، إلا أن ما يشاع عن نية الوزارة الانتقاص من حقوق البرلمان وإزالة النص الوارد عن السودان ، يجعنا إزاء نكبة ستحل بالبلاد لانقل عن نكبة اعلان الحماية » (١٨) . وتسأل طه حسين : كيف ترضى الوزارة خلو الدستور من ذكر السودان ؟ أكانت حين فعلت ذلك متفقة مع الوفد عليه ؟ (١٩) ، وعندما صرح رئيس الوزراء الجديد يحيى ابراهيم بأن وزارته « ستبذل جهدا لتحقيق آمال الأمة وتصدر الدستور مطابقا » قدر المستطاع ، للنص الذى وضعته اللجنة « سألته صحيفة للسياسة : فهل لكم أن تحسنوا إلينا ببيان العقبات التى تحول بينكم وبين اصدار الدستور مطابقا » تمام المطابقة « لمشروع اللجنة ؟ (٢٠) .

ولم يلبث الحزب أن وجه نداء إلى بنى مصر ، أفرادا وهيئات ، يطالبهم فيه برفع الخطر عن الدستور « بوفوكم والسنتكم واقلامكم » (٢١) . ووجه عبد العزيز فهمى خطابه المفتوحين المشهورين ، على صفحات الجرائد إلى رئيس الوزراء حذره فيهما من تشويه الدستور ، وتحدث عن سيادة الأمة وكفالة الدستور لها « حيث أصبح سلطان الأمة فوق كل سلطان ، ثم انتقل إلى الحديث عن أن وزارة نسيم خففت من الوارد ما جعل الدستور منحة من العرش ، وما جعل للملك حق انشاء الرتب والنياشين كما يشاء بدون تدخل الحكومة ولا البرلمان ، وذكر أن فى هذا سلب جرى لحقوق البلاد » .

(١٨) السياسة ٤ ، ١٥ يناير ١٩٢٢

(١٩) حول المعركة مع الانجليز لحلف نصوص السودان انظر :

Hayter Sir. W., Recent Constitutional Development

in Egypt p. 41. ثم انظر مذكرته السياسية فى ٤ فبراير ١٩٢٢ .

(٢٠) السياسة ١٨ ، ١٩ مارس ١٩٢٢ .

(٢١) السياسة ٢٠ مارس ١٩٢٢ ( نداء إلى بنى مصر ) وانظر مقالات ٣٠

مارس ، ٤ ، ٩ أبريل ١٩٢٢ .



لا يتفق مع مصلحة البلاد ، ولا كرامة الجالس على العرش . . الخ وتحدث كذلك عما يشاع حول حق الملك في تعيين للضباط وعزلهم ، في حين أن ذلك من اختصاص السلطة التنفيذية ، وكذلك مسألة تعيين وإقالة المحصلين السياسيين ، مما سيجعل سياسة مصر الخارجية هي سياسة السراي لا سياسة الحكومة ، ويتصل بذلك المادة القاضية بأن تكون الصلة بين الملك ورئيس الوزراء رأسا وبالخلاص « ذلك أن حذف هذه المادة سيترك الباب مفتوحا لرجال السراي يضرّيون من أنفسهم نطاقا حول العرش ، ويستبدون بالشورى على صاحبه ، و أن الانجليز لم يعملوا استقلال مصر لسيادة سلطان مصر على شعبه ، وإنما تصرّحهم كان باستقلال مصر نفسها . . . وأن هذه التعديلات التي يراد إدخالها على مشروع لجنة الدستور هي سلب من حقوق مصر بالباطل وإضافة لجانب ملوك مصر ، » (٢٢) .

وصدر الدستور في ١٩ أبريل ١٩٢٣ ورحبت به صحيفة الأحرار الدستوريين « رغم ما قد يكون بينه وبين مشروع لجنة الثلاثين من بعض الفروق ، ولكن بينه وبين الدستور المسوخ الذي أراد نسيم باشا رفعه إلى جلالة الملك فروقا شتى ، فهو بعيد عن الدستور المسوخ قريب لمشروع لجنة الثلاثين . . » (٢٣) ، وعقد مجلس إدارة الحزب جلسة رحب فيها رئيسه بالدستور وشكر الملك الذي « أظهر أريحية جديرة بحفيد محمد علي » وانتقل المجلس إلى سراي عابدين لتقديم واجب الشكر (٢٤) أما صحيفة « السياسة » فقد تجاهلت نشر قرار الحزب السابق ، وأنشأت تحفل أوجه للنقص في الدستور الجديد في سلسلة مقالات افتتاحية بقلم الدكتور هيكل ، قارن فيها بين مشروع لجنة الثلاثين والدستور الصادر ، خلص منها إلى

---

(٢٢) نص الخطابين في الأهرام ١٧ مارس ، ١٦ أبريل ١٩٢٣ ، السياسة ١٨ مارس ، ١٧ أبريل انظر تعليق السياسة على الخطاب الأخير بمقال حاد للهجة ( ١٩ / ٤ / ١٩٢٣ ) وقد ذكر هيكل ( منكرات ج ١ ص ١٤٢ ) أن الناس قد تعودوا أن يسموا عبد العزيز فهمي ( أبا الدستور ) حيث كان في لجنة المبادئ العامة من أكثر الأعضاء درسا وتحصّنا و مناقشة ، وكان يأتي كل صباح ومعه طائفة من المؤيد صاغها أحسن صياغة .

(٢٣) السياسة ٢٠ / ٤ / ١٩٢٣ .

(٢٤) منكرات عبد الرحمن فهمي ، المحفظة (٤) ص ٢٢٦١ - ٢٢٦٤ ولم تنشر السياسة صيغة بيان مجلس الإدارة ، انظر تعليق الأخبار ٢٧ / ٤ / ١٩٢٣ .

أن التعديل قد مس أقدس الحقوق والحريات التي قررها المشروع كحرية الصحافة وحرية الاجتماع ، كذلك تناول التعديل حقوق الملك في السلطة التنفيذية ، التي هي في الواقع سلطة الوزارة لأن الملك يتولى سلطته بواسطة وزرائه ، حيث أن هؤلاء مسئولون أمام مجلس النواب ، كذلك بأن نص على أن يعين الملك خمسي أعضاء مجلس الشيوخ ، وكذلك رئيس المجلس ، مما يضعف سلطة المجلس ويجعله هيئة تشريفية (٢٥) .

كذلك انبرى محمود عزمي للدستور بالنقد من زاوية أن واضعيه لم يهتموا إلا بنصوص الدساتير الأجنبية ، وأن اللجنة عملت في البداية بغير جراءة كافية فيما يتعلق باستعمال الأمة سلطاتها كاملة ، وأن الدستور بات يحمل عيوباً جعلته مستحقاً لأن يلقب بالدستور « الهجين » ، وطالب بأن يكون حق الملك في حل مجلس النواب مقيداً بحالات معينة لا يستطيع أن يتعداها (٢٦) ، ووضح من انتقادات عزمي أنها تنصب أساساً على مشروع لجنة الثلاثين الأصلي لا على ما حدث فيها من تغيير فيما بعد ، فكانت آراؤه أكثر رديكالية من آراء أعضاء الحزب ورئيس تحرير صحيفته ، التي انصبت حول النص الذي صدر ومقارنته بنص مشروع لجنة الثلاثين ، على اعتبار أن مشروع اللجنة ليس في الامكان أبدع منه .

وصدر قانون الانتخاب ولم يسلم هو الآخر من التشويه ، ومنها اشتراطه سن الحادية والعشرين سناً للناخب بدلاً من العشرين مما يحرم عدداً غير قليل من الشبان من حق الانتخاب ٥٥ وكذلك أخذه بمبدأ الانتخاب للفردى التحديدي بدلاً من النظام التعددي بأن قرر فصل كل دائرة انتخاب محددة عن غيرها ، وادارها بأن تقتفى بانتخاب نائب واحد عنها ٥٥ كما لم يحتو شرط لاجادة القراءة والكتابة لعضوية مجلس النواب وكان منصوصاً عليه في لجنة الثلاثين (٢٧) .

---

(٢٥) السياسة ٢٢ - ٢٦ إبريل ١٩٢٢ سلملة مقالات أوجه النقض في الدستور

لهيكل .

(٢٦) السياسة ٢٠ - ٢١ أبريل ١٩٢٢ .

(٢٧) - أنظر السياسة ١ ، ٢ مايو ١٩٢٣ . ( نص القانون برقم ١١ لسنة ٢٢

في أحمد شفيق : حوليات التمهيد ، ج ٢ ص ٦٢٢ - ٦٢٦ ) .

وفي محاولة لابعاد الشبهة التي حاقت بالحزب حول رغبة اعضائه في حصر عضوية البرلمان في فئات معينة ، ذكرت صحيفته « ان البرلمان لا ينبغي ان يكون وقفا على طبقة من المصريين دون طبقة ولا على طائفة دون طائفة ، للمزارعين مصالح وللتجار مصالح ، وللمحامي والمهندس والطبيب والعامل مصالح .. اننا نتمسك بان يضم مجلسنا النيابي كل فروع الاختصاص من كبار رجال القانون والاطباء والمهندسين والمعلمين والماليين ورؤساء الصناعات والعمال ومن عشاق الإصلاح الاجتماعي ومن رجال الصحافة ورجال الدين ومن كل العناصر المستنيرة الراقية » (٢٨) . على كل حال رغم انتقادات صحيفة حزب الاحرار للدستور وابرازها لأوجه النقص فيه ، لم يتسن لها ان تذهب أبعد من ذلك ، خاصة وقد جاء قرار مجلس ادارة الحزب مرحبا بالدستور رغم كل ما حدث له ورغم أنه جاء خلوا من مواد السودان ولم يكن بوسع رجال الحزب اتخاذ موقف عملي رغم الانتقاص الواضح من سلطة الأمة ، فقد كان الانشغال بالمرحلة التالية ، مرحلة خوض المعارك الانتخابية وما يعقبها ، قد جعلهم يضرّبون صفحا الخوض كثيرا في الدستور، رغم دورهم في مشروع لجنة الثلاثين .



جاءت نتيجة اول انتخابات برلمانية مخيبة لآمال الحزب ، خيبة بلغت حد الفجيرة ، بل بلغت حد الكفر بالدستور الذي وضعوه ، وشوه ، وقبلوه على علاته ، لقد جاءت الانتخابات في صالح الوفد الذي منحته الأمة تأييدا بغير حدود ، فتزعزت ثقة الاحرار الدستوريين بالأمة بغير حد ، حيث اكتشفوا ان هذه الأمة بعيدة عنهم تماما (٢٩) ، ولعل تفسير هذا الفشل يرجع الى ان الأمة لم تزال تعتبرهم « خارجين » على الوفد وزعيمه ، الذي ارتبطت صورته في اذهان الناس « بالتشدد » في المطالب الوطنية ، والذي

(٢٨) السياسة ٧ ، ٩ مايو ١٩٢٢ .

(٢٩) انظر تطبيق هيكل في منكراته ، ج ١ ص ١٧٥ - ١٧٦ ، ونتائج الانتخابات وزعت من ثقتنا الى غير حد ، وتعليق محمد علوية ( تكرياته ص ٢٢٤ - ٢٢٥ )  
فذكر « ان الامية غاشية والتفصيل عام والحقائق مستورة حتى ان بعض القاصيين كانوا يقولون ان حزب الاحرار مكون من قادة بلا جنود وحزب سعد جنود بلا قادة .. »

صار رجاله ضحايا النفي والتشريد والاعتقال ، في الوقت الذي انصبت فيه حملة الأحرار الدستوريين الانتخابية على هؤلاء الضحايا ، وزعيمهم سعد ، مما جدد من تعاطف الجماهير معهم ويبدو أن الإدارة قد تدخلت ، بتوجيه الملك ، ضد مرشحي حزب الأحرار الدستوريين ، عقابا لهم على تجزؤهم على جلالته ومحاولتهم تحديد سلطاته عند وضعهم الدستور الأمر الذي لم يرضه بحال من الأحوال (٢٠) ، ولم ينجح من الدستوريين سوى ١١ مرشحا ( من مجموع ١١٢ ) ظهر منهم ثمانية ضمن هيئة المعارضة في مجلس النواب ، وقبل طعن قدم في صحة انتخاب محمد محمود ، وخرج الأحرار على الحزب (٢١) وقد أنحى الملك فؤاد على الأحرار الدستوريين باللائمة والشتمة لفشلهم ، وذكر أنه كان بوسعه أن ينقذهم ، ولكنه كان دستوريا في تدخله ، (٢٢) .

ولم ينجح نواب الحزب الثمانية في تشكيل معارضة لها وزن داخل برلمان ١٩٢٤ ، ولعل هذا يفسر اشتداد لهجة « السياسة » في معارضة الوزارة ، حيث التفت على عاتق الصحيفة المسؤولة الكبرى في المعارضة ، وخاصة عندما منع سعد زغلول مندوبيها من حضور حفل افتتاح البرلمان ، وكأنه كان حفلا حزبيا - على حد تعبير السياسة - أو كان البرلمان قد أصبح « بيت أمة » هو الآخر (٢٣) ، وكان قبول الطعن في انتخاب محمد

---

(٢٠) مذكرات الهلباوى ص ١١٨ حول مصادرة السراى والملك للحزب .  
 (٢١) الثمانية هم : عبد الحليم العلالي - أبو سمرة - محمود وهبة القاضي - محمود عبد الرزاق - محمد توفيق اسماعيل - عبد الله أبو حسين - الدكتور محمود عبد الرزاق - سلطان السعدي ، ثم محمد محمود الذي طعن في انتخابه ، أما الآخرون فهما : مدني حزين ويوسف قناتوى ( محمد خليل صبحي : تاريخ الحياة البرلمانية ج ٦ ص ٩٢ - ١٠٦ ، السياسة ٩ / ٦ ، ١٢ / ١١ ، ١٩٢٤ ، الرافعي : في أعقاب ج ١ ص ١٥٥ وليس صحيحا ما ذكره Quraishi من أن الدستوريين حصلوا على عشرين مقعدا في كتابه :

Liberal Nationalism in Egypt, p. 231.

F. O. 141/427, Historical Summary 1918-1925, Sept. (٢٢)  
 27, 1923.

(٢٣) السياسة ١٤ ، ١٦ مارس ١٩٢٤ .

محمود ، وكيل حزب الاحرار ، بمثابة صفة اخرى للحزب من جانب برلمان  
الأغلبية الوفدية ، الذى صوت على اسقاط العضوية بالانحداد بالاسم ،  
بما يعنيه من تغلب النزعة الحزبية (٢٤) .

ولعل العضو الوحيد من بين نواب الأحرار الدستوريين الذى ارتفع  
صوته معارضا فى المجلس كان محمد عبد الجليل أبو سمرة ، الذى طلب أن  
يتحدث عن حرية النواب ، التى هى أساس الحياة البرلمانية ، فتعالت  
الأصوات ضده وطلبت منعه من الحديث ، وقد استجوب أبو سمرة الحكومة  
عندما اعتدت احدى المظاهرات على جريدة الأخبار ، ثم كانت الضجة  
الكبرى للنائب حين تجرأ وسأل سعد زغلول عن نية حكومته بشأن  
المفاوضات ٠٠ عندئذ قوطع النائب دون أن يستكمل سؤاله (٢٥) ، فلم ير بدا  
من أن يقدم أسئلته لرئيس الوزراء على صفحات جريدة حزبه ، حيث  
أفصح كذلك على أنه قد حيل بينه وبين الاستيضاح وابداء الرأى (٢٦)  
وعندما صادرت الحكومة عددا من صحيفة السياسة ، وقدمت بعض محرريها  
الى المحاكمة بتهمة القذف فى حق المجلس - بمقالات حزب الستمئة - هاجم  
النائب الدستورى وهبة القاضى مسلك الحكومة واتهمها بمصادرة الحرية  
فاستهزا الاعضاء به فاضطر للانسحاب ومعه أبو سمرة (٢٧) .

وشنت صحيفة السياسة حملة استنكار شديدة ضد مجلس النواب  
« وتحكم الحكومة فى الأغلبية وجعلها آلة فى يدها مما يفسد الدستور ،  
فيكون ظاهر الحكم دستوريا نيابيا وباطنه دكتاتوريا استبداديا » (٢٨) ،

---

(٢٤) مضايقات النواب ، الهيئة الاولى ، جلسة ٢٠ أبريل ١٩٢٤ ص ٢٣٩  
والسياسة ٢٢ / ٤ / ١٩٢٤

(٢٥) المصدر السابق ، ص ٢٨ ، ٨٧ ، ٢٩٨

(٢٦) السياسة ٢٤ يونيو ١٩٢٤ .

(٢٧) المضيفة السابقة ، جلسة ١٨ يونيو ١٩٢٤ ص ٦١٢ - ٦١٣ ومقالات  
حزب الستمئة كانت تهاجم اقرار البرلمان لمكالفة الاعضاء وهى ستمئة جنيه  
سنويا .

(٢٨) السياسة ٢٥ أبريل ١٩٢٤ .

وبدا تخطط الحزب والمجربين عنه من خلال الحديث عن افلاس الدكتاتورية تارة ، وعدم كفاءة البرلمانات للديمقراطية ، مما يعتبر كفرا بالديمقراطية والنظام الدستوري . فذكرت السياسة « أن وجود البرلمان لا يكفل وجود الديمقراطية . . اما لأن البرلمان يستبد بالأمر ويمسرف في الاستبداد فتفقد الديمقراطية ركنها الاساسى الذى هو الحرية الصحيحة والمساواة الصحيحة أو لأن حزبا من احزاب البرلمان قد أتاحت له الكثرة وانتهى اليه الحكم فهو يستبد بالأمر دون القلة ويمسرف في الاستبداد . . اذن فقد زالت الديمقراطية زوالا تاما لأن حكم الجماعة لا وجود له . . ليست الأمة وانما الزعيم » (٢٩) .

لقد تصور الأحرار الدستوريون أن مجرد نضالهم في معركة الدستور سوف يكسبهم تأييد الجمهور ، ولم يحسبوا حسابا للملك وامكانية تدخله ضدهم ، فكانت الهزيمة غير المتوقعة ، وقد تصوروا كذلك أن وجود مجموعة ضئيلة من رجالهم داخل مجلس النواب سيكفى لاسماع صوتهم للشعب ، فاذا بالبرلمان الوفدى يحرهم من امكانية ذلك أيضا ، حتى آمنوا أن وجود البرلمان في حد ذاته ليس كفيلا لاقامة الديمقراطية والحكم النيابى ، وكان المأمول أن يكون البرلمان هو الكفيل لقيام الحكم الدستوري ، انهم لم يكونوا اشقياء لأنهم أعدوا الدستور ، كما قال سعد زغلول ، بل انهم صاروا اشقياء بهذا الدستور ذاته ابنهم الشرعى الذى عظمهم .

وعندما استقالت وزارة سعد ، سعى الأحرار الدستوريون لحل البرلمان حينما التقى وكيل الحزب الأول ورئيسه الفعلى - بعد استقالة عدلى يكن - محمد محمود بأحد رجال المندوب السامى ( مستر انتونى ) الذى نقل الحديث بدوره الى رئيسه وكان ذلك فى ٢٩ نوفمبر ١٩٢٤ ، حيث صرح له محمد محمود بأن « الحالة سيئة جدا ، وأن ابعاد ونفى من قبض عليهم نتيجة مصرع السردار ، سوف يقوى صفوف الوفد ، لأنه سيجعلهم ابطالا ، وليتهم يتركون الوفد وحيدا يحتضر من الخوف ، ذلك أن تحطيم الوفد

---

(٢٩) أنظر مقالات السياسة ١٦ مايو ( خطر ) ، ١٨ يونيو ( افلاس الدكتاتورية )

٢٠ يونيو ١٩٢٤ ( ديمقراطيتنا ) بدون توقيع .

ضرورة أولية لهذا البلد ، وإضافاً أنتوني أن الباشا قال له أن البرلمان الحالي يجب أن يذهب ، وتمنى إيجاد برلمان جديد (٤٠) . وبالفعل حل البرلمان في ٢٤ ديسمبر وأوقف العمل بالدستور ، ولم يكن البرلمان قد عمر عاماً كاملاً .

وجدير بالذكر أن الحزب لم يكن له وجود في مجلس الشيوخ ، رغم أن صحيفته كانت تهيب بالحكومة ألا تنسى رجال حزبها عند تعيينات الشيوخ ، فتختار أصحاب الكفايات من كل حزب من الأحزاب ٠٠ ، (٤١) ، ولكن عندما أجريت انتخابات المجلس في ٢٣ فبراير ١٩٢٤ لم ينجح دستوري واحد ، كما لم يعين دستوري واحد أيضاً ضمن تعيينات المجلس ، بل لم يعين سوى دستوري واحد ( على عبد الرازق ) خلال العهد الأول لدستور ١٩٢٣ ، أي حتى عام ١٩٣٠ .

بعد أن حل مجلس النواب بيومين ، شرع الحزب في تنظيم حملة دعائية قوية ، وحتى ٢ يناير ١٩٢٥ ، كان قد أصدر أربعة نداءات للناخبين ، امتلأت بالطعن على أعضاء البرلمان المحل الذين كانوا خاضعين في استخذاء أمام سعد ٠٠ الذي عهد بأموركم إلى الجاهلين والأغبياء ٠٠ الخ (٤٢) . ويلاحظ أن هذه البيانات قد انصبت على التشهير بخصومهم ولم يذكر في أي منها شيئاً إيجابياً لما ينوي الحزب ورجاله عمله في البرلمان الجديد أو إذا ما تولوا السلطة مما تحتويه المنشورات الانتخابية عادة . وقد بدا الاقتراب من معسكر الملك أمراً محتوماً ، وكانت قد ساءت علاقته بخصومهم الوفديين نتيجة صراعه مع سعد زغلول ، ولم يجد الأحرار الدستوريون في هذا الاقتراب غضاضة ، وقد تضمن أحد منشوراتهم أن « من أولى الواجبات التي فرضها الله على المخلصين من عباده طاعة أولى الأمر ولخلاص الولاء لذاته الكريمة ولعرشه المشرف ، فهما عنوان استقلال الأمة ٠٠ » (٤٣) .

---

٧. O. 141/681, M. Mahmud, 4544, 13, High Comm. (٤٠)  
Nov. 29. 1924.

(٤١) السياسة ٢٥ يناير ١٩٢٤ .

(٤٢) النداءات في السياسة ٢٦ ، ٣٠ ديسمبر ١٩٢٤ ، ٢ يناير ١٩٢٥ .

(٤٣) السياسة ١٢ يناير ١٩٢٥ .

وقد أدار اسماعيل صدقي المعركة الانتخابية ، وعداؤه للوفد قديم ، وأجريت الانتخابات على درجتين طبقا للقانون الأول الذي ألغاه برلمان ١٩٢٤ وأجمعت كل المصادر على أن صدقي بما أوتى من مكر قد أدار المعركة لصالح الأحزاب المعارضة للوفد ، فاشاع في البلاد جوا من الخوف والقلق ، بإيقاف العمدة ونقل ورفعت الموظفين والأغراء بالمناصب ٠٠ الخ (٤٤) ، وكان قد كون لجنة ترأسها بنفسه لمجابهة اللجنة الانتخابية للوفد ، وذكر أعضاء اللجنة أن مهمتهم منع ذئاب الوفديين من ولوج حظيرة حزب الاتحاد (٤٥) ، وكانت شكايات الوفد قبيل الانتخابات لها ما يبررها تماما ، لأن اتجاه صدقي نحو تأمين هزيمة المرشحين « الزغلوليين » كان واضحا ، كما ذكر اللبني الذي أضاف : أن أكثر من شخص ممن على صلة وثيقة بالوفد ، اتصل بي لجعل الحكومة محايدة ، والواقع أن هذه المسألة لا تهمني ، فلست راعيا في التقصى عما يفعل صدقي وكانت لممارساته سوابق مع بعض الاختلاف ، وذلك في الانتخابات التي أجريت في مطلع عام ١٩٢٤ ، (٤٦) ، بل إن الدكتور هيكل قد اعترف بأن صدقي كان حريصا على أن تسفر نتيجة الانتخابات عن أغلبية بمجلس النواب ضد الوفد (٤٧) .

وقد تقدم للترشيح من الأحرار الدستوريين ١١٠ مرشحا فنجح منهم ٤٠ مرشحا (٤٨) بينما نال الوفد ١١٦ مقعدا ، مما أخاف الأحرار ، وما

(٤٤) محافظ الأحزاب السياسية ، المحظية (٣) تقرير مندوب الأمن العام في  
٤ / ٥ / ١٩٢٥ والرافعي : في أعقاب ج ١ ص ١٠٩ .  
F. O. 407/201, No. 19, Henderson to Chamb, 24/8/ (٤٥)  
1925.

F. O. 407/200, No. 48, Allenby to Chamb. May, 4, (٤٦)  
1925.

(٤٧) هيكل : مذكرات ج ١ ص ٢٢١ ، حسن الشريف ، الرجال أسرار ص  
٤٤ - ٤٥

(٤٨) السياسة ٤٠٤ ٥ يناير ١٩٢٥ وقد كسبت الأحزاب الحكومية ١٠٣ مقعدا  
F. O. 407/200, No. 48, بينما كسب الوفديون ١٠٢ مقعدا ، أنظر :  
Allenby To Chamb. May, 4, 1925.

وحول أسماء الناجحين أنظر السياسة ١٣ مارس ١٩٢٥ ، محمد خليل صبحي :  
المصدر السابق ، ج ٦ ص ١٠٧ - ١١٩ وأنظر كذلك :  
Quraishi, Liberal Nationalism. p. 231.



أن اجريت انتخابات رئاسة مجلس النواب حتى فاز بها سعد زغلول ، وهكذا لم يختلف سعد من ميدان السياسة ، كل ما حدث أن تغير موقعه من رئاسة الوزارة الى رئاسة مجلس النواب ، فكانت الفجيرة الثانية لحزب الأحرار ولم يكد البرلمان الجديد ينعقد وينتخب سعد لرئاسة المجلس حتى قدمت الوزارة استقالتها في نفس اليوم ، ورفض الملك قبولها فأشارت الوزارة عليه بحل المجلس ، فأصدر مرسوماً بالحل بعد تسع ساعات من انعقاد المجلس (٤٩) ، وكان مفهوماً أن يبقى المجلس المنتخب وتقبل استقالة الوزارة أن لم تفل ثقته ، بل كان الأصوب أن تعرض الوزارة على رئيس الأغلبية ، ولكن شيئاً من ذلك لم يحدث ، فكان في ذلك مخالفة صريحة للدستور ، الذي حل مرتين لسبب واحد ، وكان المفروض أن يتقدم وزراء حزب الأحرار الدستوريين ، الذين كانوا مشتركين في الوزارة آنئذ ، باستقالاتهم من الوزارة حفاظاً على الدستور ، ولكنهم بدلاً من هذا اشتركوا مع هيئة الوزارة في استصدار الأمر الملكي بحل مجلس النواب ، وقد اعترفوا بذلك ، حين ذكر رئيسهم عبد العزيز فهمي في ١٧ مارس بأن في هذا الدستور حق مقرر لجلالة الملك وهو حل المجلس في كل وقت ومتى أراد ومتى رأى في ذلك مصلحة للبلاد (٥٠) ، وكانت مسئولية الأحرار الدستوريين عن هذا الانقلاب واضحة ، وأكثر من سواهم ، ولم يكتفوا بمسلكهم بل راحوا يبررون ما حدث فقالت صحيفتهم : نحن نعلم أن حل المجلس من أنواع العلاج التي لا يصح الالتجاء إليها في الظروف العادية الا لأسباب خطيرة ولو أن الحال عادية لما وافقنا على تلك الخطوة الخطرة ، ولكن الحال التي بدت من يوم الانتخاب الى اليوم ، وهذا الذي ظهر به سعد وشيعته وما نحن فيه من أزمة سياسية ، وتبعه هذا كله يجعلنا نرى أن الوزارة لم يكن لها سبيل ، بعد رفض الملك استقالتها ، غير هذه السبيل الحاسمة ، (٥١) .

وكان عبد العزيز فهمي قد رأى عقوق الدستور لوضعيه للمرة الثانية

- 
- (٤٩) السياسة ٢٤ مارس ١٩٢٥ خطاب العرش ونص استقالة الوزارة ومرسوم محل مجلس النواب .
- (٥٠) السياسة ١٨ مارس ١٩٢٥ .
- (٥١) السياسة ٢٤ مارس ١٩٢٥ حل مجلس النواب وعلى من تقع تبعته .

يظهر نتائج الانتخابات ، وانتخابات رئاسة المجلس ، فادلى بتصريح خطير ، ظل ومعه مؤيدوه وانصاره يتحايلون على تفسيره ويبررونه طوال تاريخ الحزب ، حيث صرح بالحرف الواحد - في غرفة المحامين بمحكمة الاستئناف في ١٧ مارس ١٩٢٥ - « بأننى اشتغلت بلجنة الدستور وكنت أعتقد أن الدستور مناسب لبلدنا ، ولكن العمل به أظهر أنه ثوب ففاض ، وبالرغم من هذا الذى أظهره العمل سنحافظ عليه ونرعاه » وأفتى خلال تصريحاته بحق الملك في حل مجلس النواب وأضاف « لن نلتمس من جلالة الملك أن يستعمل هذا الحق الدستورى ، ولكننا نرى مع الأسف أن بعض الهيئات تفسد الحياة الدستورية .. » (٥٢) . وذكر فهمى خلال نفس التصريحات أنه دخل الوزارة مرغما ، ولا ندرى سر أو سبب هذا الارغام والمسألة تتعلق بمسئولية تولى سلطة وليس بينها وبين الجامعة صلة ، وقد دافع عنه الدكتور هيكل مصورا فجيعة في الدستور بعد الانتخابات الأولى ، وتطور المسألة الى ضيقة الأمل « فلم تسعفه نفسه الثائرة من الصبر بما يقنعه بأن الحياة البرلمانية في الظروف التى تتخطاها مصر تبدأ بمسرحية ديمقراطية مؤمنين بأن التمثيل المسرحى سينقلب يوما الى تمثيل نيابى ، لقد كان لعبد العزيز عذره عن هذا التطور الذى امتلات به نفسه ففاض على لسانه .. » (٥٢) .

ومهما يكن من تبرير لما فاه به رئيس حزب الأحرار ، فالأهم من ذلك أنه أفتى بحق الملك في حل المجلس في ١٧ مارس ، وقد حل المجلس فعلا بعد ذلك بأسبوع ، كما أنه ليس لنا أن نفترض أن الرجل الذى كان له القدح المملئ في وضع الدستور ، سيظل مؤمنا به مدافعا عنه ، حتى لو ثبت له بالتجربة أنه سوف يجحد أبوته . وليس يعفى عبد العزيز فهمى من المسئولية تبريره لحل المجلس ، والذي افتقر الى دليل ، بالقاء المسئولية على الانجليز « الذين غضبوا لنتيجة الانتخابات وبعثوا انذارا للملك يطلبون فيه حل مجلس النواب فوراً .. فاضطرت الوزارة الى حله تفاديا من وضع

---

(٥٢) السيامية ١٨ مارس ١٩٢٥ نص تصريحاته ، عبد العزيز فهمى : هذه حياتى ص ١٤٩ دفاعه عن نفسه ، السيامية ٢٢ يونيو ١٩٢٥ دفاع السياسة عنه .  
(٥٣) أوراق الدكتور هيكل : المجلد الاول ص ١٠ - ١١ .

الانجليز يدهم بالقوة على جميع المصالح ، فلم نعثر في أوراق المتدوب السامي  
السرية ما يؤيد هذا الادعاء ، بل على العكس لم يتدخل كما مر بنا وكان  
بوسعهم ان يفعل لاسقاط الوفديين (٥٤) .

وحين ادعت صحيفة الاتحاد ان عبد العزيز فهمى ذهب وحده الى  
الملك وافتي بجل المجلس ، ونصح به ، نشر عبد العزيز فهمى خطابا مفتوحا  
لزيور باشا رئيس الوزراء يذكره فيه بأن كل الوزراء الدستوريين والاتحاديين  
كانوا في النصيحة بجل المجلس سواء (٥٥) ، بل لقد اعترفت « السياسة »  
بمسئولية الأحرار الدستوريين وحدهم في أحداث هذا الانقلاب ، فذكرت « أن  
الأحرار وجدوا أن من واجبهم أن ينهبوا الأمة في شجاعة وجراة ، فقال  
وزراؤهم في صراحة ان البرلمان قد يحل ، وأنهم قد يسعون الى هذا الحل  
محافظين منهم على كيان البلد ، وصوتا لنظامه الدستوري مفضلين أخف  
الضررين : ضرر حل المجلس وضرر إلغاء النظام النيابي جميعا ، وقد كان  
لوزرائنا شرف الاعراب بصراحة وشجاعة واقدام عما كان يخالف افتداه  
الناس » (٥٦) .

وذهب محمود عزمى في فلسفة الانقلاب حدا بلغ به ان التى محاضرة  
في نادى الحزب عن الديمقراطية ، حيث أخرج من سجلها « ما كان مفهوما من  
استعمال كلمة « الشعب » ومن الدعوة الى سيادة الشعب ، وأن ذلك كان  
يوم كانت الأمم مشطورة الى شطرين : اشراف وعامة ، وليس في أمم اليوم  
شطر شعب وشطر أصحاب امتياز ، والديمقراطية الصحيحة ، تريد أن توجه  
نظر المتحمسين الى أن المساواة المطلقة والعدل لا وجود لشيء منها .. » ،

---

(٥٤) عبد العزيز فهمى : هذه حياتى ص ١٥١ ولم ينكر المتدوب السامى فى  
وثائقه شيئا عن تدخله ، انظر تقريره عن الشهور الاربعة الاولى من عام ١٩٢٥  
والانتخابات وسيرها ومعركة الرئاسة فى :

F. O. 407/200, No. 13, 36, 37, 48, Allenby to Chamb.

Jan-April. 1925.

(٥٥) خطاب عبد العزيز فهمى الى زيور فى السياسة ٢٩ ديسمبر ١٩٢٥ ورز  
زيور ببلاغ رسمى فى عدد ٣١ ديسمبر ، وانحاء جريدة الاتحاد بعدها ١٢/٢٦/١٩٢٥  
(٥٦) السياسة ١٥ سبتمبر ١٩٢٥ ( تملوا تحاسب ) .

وتحدث عن أنه لابد لكل مجموع حيوى من تحكم طائفة من عناصره في الطوائف الأخرى ، وإن هذه الحقيقة ستبقى خالدة مادامت الطبيعة مفرقة بين أفراد الناس في خلقهم وأذهانهم .. وإن النضال اليوم يدور بين تحكم الجهلاء وتحكم المتعلمين ، هي ديمقراطية ولكنها تدعو الى نوع من الارستقراطية ، ارستقراطية العاملين المنتجين في جماعات اليوم : عامل الثقافة وعامل المال .. هذه هي الديمقراطية المنتجة التي نتشرف بأن نكون أحد فاعلي قواعدها .. ، ( ٥٧ ) .

وقد طالب قادة الحزب بتعديل قانون الانتخاب « حتى لا يتساوى العالم والجاهل ، فاننا نريد أن يكون الخيار للعقل لا للجهل والفوضى » ، وشكلت لجنة بالفعل لتعديله ضمت صدقي وعبد العزيز فهمي ومحمد علوبة وتوفيق دوس ، وقيل أنها طلبت رفع سن الناخب الى خمس وعشرين ، كما بات واضحا أنها ستعيد النص بإجراء الانتخابات على درجتين ( ٥٨ ) ، وكانت مقاومة « طفيان » الوفد وراء ذلك كله ، والحق يقال أن صحيفة السياسة وهي تغطي أنباء اجتماعات اللجنة ، هاجمت فكرة انعقاد النية على اشتراط حدود مالية للمرشح للنيابة ، واعتبرت أن ذلك سيعطى خصوم الوزارة فرصة يصمونها فيها بالرجعية ، بالإضافة الى استغلالهم لذلك خلال الحملة الانتخابية المقبلة ( ٥٩ ) .

وفي سبتمبر ١٩٢٥ كانت الأزمة الوزارية قد بلغت مداها فانقسمت الوزارة واستقال منها وزراء حزب الأحرار ، ووجد الحزب نفسه في المعارضة، ومن ثم كان طبيعيا أن تعود نغمة المطالبة بعودة الحياة النيابية « فهي في أحسن صورها خير من الحكومة المطلقة ولو كانت محسنة » ( ٦٠ ) واجتمع مجلس إدارة الحزب في ٢٠ أكتوبر ، وحدث أعضاؤه عن اللقائ لسا تبديده

---

( ٥٧ ) نص محاضرة محمود عزمي ( السياسة ٢٠ مارس ١٩٢٥ ) .

( ٥٨ ) السياسة ١٨ ، ٢٠ مارس ١٩٢٥ .

( ٥٩ ) السياسة ١٤ يوليو ١٩٢٥ .

( ٦٠ ) السياسة أول سبتمبر ، ٧ أكتوبر ١٩٢٥ ، وانظر السياسة ٢١ أكتوبر

١٩٢٥ ( قرارات المجلس )

الحكومة من مطاولة في إصدار قانون الانتخاب وفي تحديد ميعاد انعقاد البرلمان ، والحواء في سرعة عودة الحياة النيابية ، حتى ولو اقتضى ذلك أن تتم الانتخابات على مقتضى قانون عام ١٩٢٤ ، (١١) - وهو قانون الانتخاب المباشر الذي صدر في عهد حكومة سعد والذي سبق لهم مقاومته - وهكذا تغير موقف الحزب بتغير موقعه من السلطة ، في حين أن احداً من رجاله لم يطلب عودة الحياة النيابية منذ حدث الانقلاب الدستوري في أواسط مارس ، وحتى خروجهم من الوزارة ، كما تبعت موافقة الحزب على قانون الانتخاب المباشر ، موافقته على شرعية البرلمان الذي افتي بجله !

وعندما خطب عبد العزيز فهمي في الاحتفال بعيد صحيفة السياسة في ٣٠ أكتوبر دعا الى وجوب التمسك بالدستور وتحدث عن تلقي الوزارة الأوامر من السراى وعن الفساد وعودة الحكم المطلق وطلب بالحفاظ على الدستور ، بقطع النظر عن كل اعتبار ، فمقام الأمة فوق كل مقام ٠٠ ، كما هاجم القصر في شخص رئيس الديوان حسن نشأت ، هجوماً لازعاً مرا (١٢) ٠ وفي ٢٠ نوفمبر اجتمع مجلس ادارة الحزب وأصدر بياناً اعترف فيه بشرعية البرلمان المنتخب في شهر مارس وشرعية اجتماعاته وهاجم حيولة الحكومة دون ذلك ، وطلب اليها اجلاء القوة المربطة حول دار البرلمان (١٣) ، وفي اليوم التالي اجتمع البرلمان بالفعل في فندق الكونتنتال ( وهي فكرة أحمد عبد الغفار ) ذلك الاجتماع المشهور الذي تم رغم أنف الحكومة ، وجمع شيوخ ونواب الأحزاب الثلاثة ( الوفد والأحرار والوطني ) الذين انتخبوا سعد زغلول رئيساً ، ومحمد محمود وعبد الحميد سعيد وكيين ، وأصدروا عدة قرارات صاغها عبد العزيز فهمي ودسوقي أباطة وعبد الرحمن الرافعي ، تنص على عدم الثقة بالوزارة والاحتجاج على

---

F.O. 407/210, No. 28. Hend. to Chamb. Sept 14, 1925 (٧١)

لقد أصبح رأى الحزب هو منح حق الانتخاب لكل مصرى بالغ الرشده دون النظر الى السن أو الثروة أو الثقافة .

(١٢) خطبة فهمي في السياسة ٣١ أكتوبر ١٩٢٥ .

(١٣) السياسة ٢١ نوفمبر ١٩٢٥ ( اجتماع مجلس ادارة الحزب ونوابه )

والرافعي : مرجع سابق ص ٢٣٥ - ٢٤٤ .

تصرفاتها المخالفة للدستور واعتبار اجتماعهم بالفندق اجتماعا قانونيا ،  
واقسم الجميع على أن يموتوا فداء للدستور (٦٤) .

وهكذا انشقت هيئة الوزارة ، التي أعلنت حل البرلمان ، والذي اجتمع  
من تلقاء نفسه وسحب الثقة منها ، كما تكثلت أكبر الأحزاب المصرية في  
جبهة واحدة استعدادا لحسم الصراع بين مؤسسات الدستور ، واللى  
الأحرار الدستوريون أنفسهم في معسكر الجبهة الوطنية المستندة في شرعيتها  
الى عضوية البرلمان ، أو بمعنى أدق التي تستمد وجودها وصلاحيات حركتها  
من خلال الدستور .

اضطرت الوزارة الى اصدار قانون الانتخاب الجديد في ٨ ديسمبر  
١٩٢٥ وضيق فيه حق الانتخاب وجعلته على درجتين ، وفي هذا عودة  
للقانون القديم الذى وضعه الأحرار الدستوريون (٦٥) ، واشترطت شروطا  
مالية في المندوبين الناجحين وشرعت في اعداد جداول الانتخابات الجديدة .  
في نفس الوقت الذى دعت فيه الأحزاب المؤتلفة الحكومة لاجراء الانتخابات على  
اساس قانون الانتخاب المباشر ( ١٩٢٤ ) وهددت بمقاطعة الانتخابات ان  
لم تستجب الحكومة ، التي لم ترددا من الانعاز فاصدرت في ٢٢ فبراير  
١٩٢٦ مرسوما باجراء الانتخابات طبقا للقانون سالف الذكر وحدد يوم  
٢٢ مايو موعدا لاجرائها . وقد حدثت بعض التفاع بين الأحزاب المؤتلفة ،  
بسبب تقسيم الدوائر والترشيحات ، حين اراد الأحرار الدستوريون ترشيح  
٥٦ منهم بموافقة الوفد ، وكانت نية سعد تتجه الى عدم ترشيح احد ممن  
اشتركوا في تعطيل الحياة النيابية ، وهذا يصدق على عبد العزيز فهمي  
واسماعيل صدقي وتوفيق دوس ومحمد علوبة (٦٦) ، لكنه لم يلبث أن تراجع  
أمام تشديد الدستوريين ، وانتهت الخلافات على كل حال ، بأن قرر حزب

---

(٦٤) السياسة ٢٢ نوفمبر ١٩٢٥ وصف تفصيلي للاجتماع ونصوص الخطاب

والقرارات .

Merton, A., Constitutionalism in Egypt, p. 3.

(٦٥)

(٦٦) مذكرات سعد ، ك ٥٢ ص ٢٩٦٥ .

الأحرار دخول الانتخابات بعد أن ترك له الوفد ٤٥ مقعداً (٦٧) ، ويبدو أن الحزب لم يجد أكثر من ٤٣ عضواً ليرشحهم ، وبالفعل تقدم هؤلاء للانتخابات ونجح منهم ٢٥ عضواً (٦٨) ، والطريف أنه خلال احتفال الأحزاب المؤتلفة ، خطب إبراهيم الهلباوى واعترف بأن التنافس بين المرشحين لم يكن قائماً بين برامج سياسية ، بل كان يدور أولاً وبالذات حول معرفة أى المرشحين أقرب لثقة الرئيس من الآخر ! (٦٩) .

ويبدو أن الأقلية التى مثلت حزب الأحرار داخل مجلس النواب لم تكن تلقى اكتراثاً كبيراً من جانب الأغلبية الوفدية ، الأمر الذى دفع صحيفة السياسة إلى القول بأنه « لوحظ أن الكثرة قد تقر قراراً وهى لا تزيد عن الأقلية إلا واحداً أو بضعة أفراد ، وقد يكون من الغائبين أو المحتنعين عن التصويت من لو أعطى صوته لانتقلت الكثرة قلة والقلّة كثرة » . نقول هذا رداً على تلك النغمة التى تريد أن تقيم دكتاتورية تشريعية بدل الدكتاتورية التنفيذية ، (٧٠) .

وعندما انعقد البرلمان بدأ نواب الأحرار الدستوريين يمارسون نشاطاً نيابياً واضحاً نسبياً ، وكان فارس المعارضة البارز منهم أحمد عبد الغفار الذى يقدم سؤالا لوزير الحفانية - أحمد زكى أبو السعود - حول مرتبات شيخ الأزهر والتى تعددت مصادرها وبلغت حداً كبيراً إلى جانب الأوقاف المرسومة له مع أن فى علماء الأزهر وطلابه من الفقراء من لا يجدون كفايتهم ، وبعد أن تلقى إجابات مستفيضة من الوزراء المختصين الذين حاولوا إقناعه أن المهام الملقاة على عاتقه كثيرة ، علق على ذلك متألماً مما أصاب الأزهر ومما دفع إليه بواسطة كبار علمائه ومن تأثر بعض رجاله بتلك

---

F. O. 141/427 Egypt 1925-1926, April, 4, 1927. (٦٧)

(٦٨) انظر اسماء المرشحين فى ٥ ، ١٨ إبريل بالسياسة ( الوفد فاز بـ ١٥٥ مقعداً ) وقد سقط الدكتور هيكل فى دائرة الجسالية ، انظر كذلك : محمد خليل صبحى تاريخ الحياة النيابية ج ٦ ص ١٢٠ - ١٢٩

(٦٩) السياسة فى ٤ يونيو ١٩٢٦ .

(٧٠) السياسة فى ٢٧ يونيو ١٩٢٦ .

المرتبات التي تكاد تكون رشوة لهم ، ثم أضاف - وكان يغمز القصر - لا نريد أن يكون الأزهر تحت إرادة انسان كائنا ما كان ، ولا نريد أن يتدخل في السياسة فيفسدها وتفسده ، ثم قدم اقتراحات محددة لاصلاحه ، تنطلق بضبط مصادر الدخل ومواعيدها ، وسن قانون جديد ينظم المعاهد الدينية وعلاقتها بالحكومة ، ولم يلق عبد الغفار أى تأييد من زملائه الدستوريين ، بل على العكس تدخل الهلباوى طالبا تأجيل النظر في الاقتراحات لحين النظر في ميزانيتي المالية والاوقاف (٧١) .

ومن أخطر المسائل التي أثارها نواب الحزب خلال هذه الهيئة البرلمانية مسألة الصدام مع القصر بسبب مخصصاته الملكية ، وقد بدأت إثارة المسألة باقتراح قدمه : احمد عبد الغفار وعبد الرحمن عزام وعبد الخالق عطية ، رأى فيه أصحابه أن المصروفات الملكية نمت بسرعة في السنوات الأخيرة وبلغت فوق ما تتحمله خزانة الدولة ولا يناسب حالة البلاد من الثروة ، ومع ذلك رأى أصحاب الاقتراح أنه اعترافا بمقام الجالس على العرش ألا يخفض المجلس شيئا بنفسه بل يلجأ الى جلالة لى يلقى على هذه المصروفات نظرة من عدالته تخفف عن خزانة الدولة وقد علق النائب الدستورى ومبة القاضى بان طلب من المجلس تقليل هذه المخصصات بينما ذكر عبد الغفار أنه يرى ألا يحدث تدخل هذا العام والاكتفاء بتوجيه نظر الملك حتى تجيء ميزانيته معتدلة في العام القادم (٧٢) . وخلال دور الانعقاد التالى أثار عبد الغفار المسألة من جديد وتحدث عن « امتعاض » المجلس من زيادة المخصصات الملكية حيث لم يحدث بها أى تغيير يمس المبدأ الذى بنيت عليه ولا المبالغ الكبرى التى تضمنتها « ذلك أن خطابا أتى من رجال السراى يقول : لا شأن لكم بميزانية السراى ، وفكر أن ميزانية السراى هذا العام ٧٤٣٤٧٨ جنيها من مجموع إيرادات الدولة وهى ٣٦ مليوناً من الجنيهاً ، بينما ميزانية ملك انجلترا لا تتجاوز ٥٦٣٠٠٠ جنيه من مجموع إيرادات دولته البالغ ٨٠١ مليوناً من الجنيهاً » هناك إذن اسرف لا يرضى

---

(٧٧) مضابط النواب ، الهيئة الثالثة - جلسة ١٤ / ٨ / ١٩٢٦ ص ٤٤١ ،

٤٥٨ ، ٤٥٦ .

(٧٨) المصدر السابق : جلسة ١١/٨/١٩٢٦ ، والسياسة فى ١٢/٨/١٩٢٦ .



جلالة الملك ، وانما هي تصرفات الحاشية ، ان السراى تريد أن يفهم الناس أن بها حكومة أخرى ، وهذا امر لا ترضاه الأمة بعد اعلان الدستور ، لقد أصبح للأمة حكومتان ، حكومة للأمة وحكومة للسراى ، يتبعهما جيشان ، جيش للأمة وجيش للسراى وهو الحرس وله قائد خاص ومدفعية خاصة بها أسلحة ليست موجودة في الجيش ، ولا أعلم ماذا يريدون بهذا الجيش ٠٠ ، واستمر عبد الغفار قائلاً : السفراء يعينون بإشارة من وزير الخارجية بعد عرض الأمر على جلالة الملك بدون الحاجة الى أخذ رأى مجلس الوزراء ، يضاف الى هذا أن مجلس التأديب الخاص بهم يرأسه رئيس اندبوان لا وزير الخارجية ٠٠ لقد سنحت لنا الفرصة لنعلن بصراحة ما يدور بخلدنا حتى يطلع الجالس على العرش على ما يدور بخلد كل مصرى ٠٠ ان حاشية ضالة مضلة تسعى بين العرش وبين الأمة بالفساد ، هذه الروح التى تملأ اتصال موظفى السرايات بالهديرين مباشرة ٠٠ ثم قوطع عبد الغفار بضجة هائلة (٧٢) بعد أن انتقل من الحديث عن مخصصات القصر الى اشارة تدخل الملك وديوانه في السياسة والادارة بشكل يهدد الدستور ، فثار مسألة حسن نشأت وامثاله حين اخرج حزبه من السلطة عام ١٩٢٥ ، وكانما كان عبد الغفار يريد ، محتماً بأغلبية المجلس الوفدية وبسعد ، أن يصفى حساباً قديماً لحزبه مع الملك ، ولكن الذى يدعو للدهشة حقاً أن أحداً من نواب حزب الاحرار الدستوريين لم يتصد لتأييد عبد الغفار والدفاع عن موقفه ، وعصوماً يسجل هذا الموقف للحزب الذى لم يعدم من وقف في وجه استبداد الملك وتدخلاته ، حماية للدستور ودفاعاً عنه وإن كان قد احتمى بإطار الائتلاف الوطنى وفي ظله .

ومن أهم المسائل التى أثارها نواب حزب الاحرار في برلمان الائتلاف مسألة إلغاء الموقف الأعلى وحل الموجود منه ، وكان محمد على علوبة قد تقدم بمشروع قانون بهذا الخصوص ، ثم تبعه أحمد رمزى ويوسف الجندى بمشروع آخر ، فاحيل الى لجنة الأوقاف بالمجلس ، ثم لقي المشروعان معارضة شديدة من جانب حسن صبرى ، وعبد الرازق القاضى ، واعتبرا مخالفين للشريعة الاسلامية ، ولكن الهلباوى انبرى للدفاع عن مشروع علوبة ، وذكر

---

(٧٢) مضايقات النواب ، الهيئة الثالثة ، جلسة ١٦ مايو ١٩٢٧ من ٩٧٢  
 ٢٩٥ وخطة عبد الغفار طويلة مما يدل على أن المجلس تركه ليقول كل ما أراد .

فن لاوقف من الاعمال الدنية المحضة ، وان حبس الاوقات ورصدها على المستحقين قيد لا يتفق مع العدل ، بينما دافع علوية عن مشروعه مطلقا بتطهير الدين من هذه المفاصد ، وجعل الحكومة رتيبة على طرق الخير ، وفكر ان رصد اموال على جهات خيرية في غير مصر يعتبر بيما لمصر ٠٠ ثم كيف تخالف احكام كتاب الله في شأن الموارث ٠٠ ان قواعد الاسلام خمس ليس الوقف من بينها ٠٠ وليس من الدنيا ٠٠ ، (٧٤) واغلقت المناقشة حيث لم تكن ثمة معارضة ، ولكن يبقى ان نواب الحزب لم يتفقوا تماما حول الدفاع عن مشروع سكرتير الحزب بل ان منهم من عارضه من النواب الدستوريين ، الذين ظهروا متعارضين تقريبا خلال مناقشة مشروع قانون لفتح مجالس المديرية فقد طلب عبد المجيد صالح اقتراح نص بانتخاب عضوين عن كل دائرة بدلا من عضو واحد ، بحجة اعطاء البلاد فرصة للتدريب على الحياة النيابية ، ولاتساع المجال لعدد كاف من الاعيان لبحث المسائل المتعلقة بشئون مديرياتهم ، عندئذ عارضه أحمد عبد الغفار ، وذكر انه كلما كان العدد اقل تمكن المجلس من تادية مهمته حتى لا تزداد المناقشات وتتعطل الاعمال ، وايده دسوقي اباطة ، بينما عارضهما محمود وعبه القاضي معصدا راي عبد المجيد صالح (٧٥) .

ودلالة هذا الاختلاف بين نواب الحزب تكمن في انهم لم يدرسوا ، كهيئة برلمانية لحزب ، خطة معالجة الموضوعات قبل عرضها ومناقشتها داخل مجلس النواب ، فالمعروف ان الهيئة النيابية من واجبها دراسة وترتيب المناقشة فيها بما يكفل التعبير عن راي الحزب داخل المجلس ، باعتبارها هيئة ممثلة له ، ولكن معالجات نواب الحزب للمسائل كانت تتم عرضا ودون سابق اتفاق ، ومن خلال مواقف فردية .

ويؤكد لدينا المعنى السابق انه عندما نوقشت مسألة السخرة او دفع

(٧٤) المصدر السابق ، جلسة ٢٨ ديسمبر ١٩٢٧ من ١٦٣ - ١٧٢ .

(٧٥) مضايقات النواب ، الهيئة الثالثة ، جلسة ٢١ يناير ١٩٢٨ من ١٩٨ ، ٢٠٠ .

لجنة لخسارة جصور النيل ، ذكر أحمد عبد الغفار أن تلك الخسارة من الاعمال العمومية التي يجب على كل مصرى أن يقوم بها بلا مقابل ، واعترض على دفع اجرة لذلك ، حتى لا تنفق أموال الدولة ذات اليمين وذات اليسار ، وطالب بتعديل قانون السخرة بحيث ينفذ على المصريين بدون تمييز ، وقد أيد الهلباوى هذه الآراء (٧٦) ، بينما لقيت معارضة شديدة من جانب آخرين ، ولم تبد هيئة الحزب البرلمانية كمجموعة ولادة لها رأى محدد تم الاتفاق عليه .

وكانت الجولة الأخيرة لنواب الأحرار الدستوريين داخل هذا البرلمان عندما حدثت مشادة بين بعض نواب الحزب الوطنى ونواب الأغلبية الوفدية ، تقدم على اثرها يوسف الجندى بطلب تعديل اللائحة الداخلية للمجلس ، لأنه ليس بها ما يسلمح المجلس بالسلطة الكافية لوقف مثل هذه الحوادث ، فرد عليه الهلباوى بنالا ضرورة لذلك ، ولكن صبرى أبو علم أصر على ضرورة التعديل واتهم المعارضة بالاساءة الى كرامة المجلس ، فاضطر نواب الحزب الوطنى الى الانسحاب من الجلسة ومعهم نواب حزب الأحرار ، وبثقت وساطات فى الجلسة التالية لانتهاء الازمة من جانب محمد محمود ، حرصا على الائتلاف ، ورغم توالى كلمات نواب حزب الأحرار للمطالبة بتأجيل المسألة ، الا أن نواب الأغلبية أصروا على مناقشة تعديل اللائحة ، مما أدى الى انسحاب المعارضة مرة أخرى ، وطرح التعديل للاقتراع فأقرته الأغلبية (٧٧) .

وكانت هذه الازمة آخر ما تعرض له نواب حزب الأحرار ، ومعهم نواب الحزب الوطنى ، الامر الذى عكس ، ضمن عوامل أخرى ، تدهور الائتلاف ، وانذر بتفجر الصدام من جديد بين مؤسسات الدستور ، وجدير بالقنويه أن صحيفة السياسة أخذت على عاتقها حث نواب الحزب على

---

(٧٦) المصدر السابق ، جلسة اول مايو ١٩٢٨ ص ٨٦٨ .

(٧٧) مضابط لنواب ، الهيئة الثالثة ، جلسة ١٦ ، ١٧ مايو ١٩٢٨ ص ١٠٢٨ ،

١٠٣١ - ١٠٣٥ ، ثم انظر السياسة ١٧ ، ١٨ مايو ، ١٠ ، ١١ يونيو ١٩٢٨ وصلتها على الأغلبية ، وانظر كذلك وجهة نظر الوفد فى مقالات كوكاب الشرق ١٨ ، ٢٩ مايو ١٩٢٨ وجميعها على جريدة السياسة .

قيادة معارضة حقيقية داخل المجلس وأخذت في تنوير النواب وتبصيرهم بحقيقة مهمتهم داخل المجلس ، وضربت أمثلة بالاستجابات والأسئلة وكيفية الاقتراع على الثقة بالوزارة ، وإن كانت قد أبدت ياسها من امكانية حدوث المسألة الأخيرة في مصر ، لأن الوزارة التي تلى الحكم انما تليه معتمدة على أغلبية مجلس النواب ، ومادام الأمر كذلك فمسألة طرح الثقة بها هي في أغلب الأمر شكلية ، ومع ذلك فالفائز الذي يستجوب الحكومة ، رغم أنه سيهزم عند الاقتراع على الثقة بها ، فيكفيه أن يوقف الجمهور على وجهة نظره ، حيث يكون في تأييد الجمهور له ما يضعف مركز الوزارة ، ( ٧٨ ) ، وينبغي الإشارة أخيرا الى أن نواب الحزب لم يقفوا موقفا جماعيا ايجابيا خلال برلمان الائتلاف ( ٢٦ - ١٩٢٨ ) إلا خلال هذه الجولة الأخيرة ، وكان لطيفيان أغلبية المجلس الوفدية أثر كبير في ذلك ، حيث شن النواب الدستوريون حملتهم ، وأعلنوا أنهم يمارضون « دكتاتورية الأغلبية التي تعتمد على الدستور والتي لم تجاملهم باصرارها على تعديل اللائحة الداخلية » ، ولم تلبث عوامل التصدع أن دبّت في كيان الائتلاف وأفضت في النهاية الى استقالة الوزيرين الدستوريين من هيئة الوزارة .



قيل نهاية هذه القطورات انشأت صحف الأحرار الدستوريين تتحدث عن « افلاس الديمقراطية » ، وبرزت في ثنايا حديثها مسألة تحبذ الدكتاتورية فنقلت حديثا لبرنارد شو مع أحد الكتاب الانجليز ذكر فيه أن العالم كله قد سئم الديمقراطية وثار عليها وضرب أمثلة بما حدث في روسيا في عهد البلشفيك وإيطاليا في عهد الفاشست وأسبانيا تحت سلطة بريمو دي ريفيرا ، وأضاف أن الديمقراطية تساعد على بروز الطبقة غير المتعلمة وتقلدها زمام الحكم ، وأن تعريف الديمقراطية بأنها حكومة الشعب بواسطة الشعب لأجل الشعب ، محض هراء ٠٠ ، كما نشرت « السياسة الاسبوعية » ، حديثا للإمبراطور غليوم الثاني حول فشل الديمقراطية والحكم النيابي ،

---

(٧٨) السياسة ١٤ يناير ١٩٢٧ ( البرلمان والعمل التشريعي ) ثم ١٧ فبراير ١٩٢٧ ( الأسئلة الاستجابات في البرلمان ) .

وتفضيل حكم الفرد ، ولعلقت بأن الامبراطور يرى أن الحاكم المستبد العادل خير وأن العامة ، الرعايا في الأصل ، لا ضمير لها (٧٩) .

وعندما انسحب نواب حزب الاحرار من مجلس النواب في جلسته الأخيرة اتهمتهم صحيفة كوكب الشرق الوفدية بأنهم يحصلون المآول لهمم الائتلاف ، وإن ثمة مؤامرة على الدستور تدبر هدفها وزارة الشعب ، ثم سألت صحيفة المياسة : هل تعرفين أن كبيراً من رجالك رفع تقريراً إلى جهة معينة عن الحالة الدستورية أراد به هدم البرلمان ؟ (٨٠) ، وطفقت « الكوكب » تتحدث عن سوابق « مكائد الاحرار الدستوريين للدستور » وأعادت نشر حديث عبد العزيز فهمي عن الدستور الفضااض ، ثم كتب العقاد مؤكداً أن وزيراً لاتجهك « السياسة » تقدم إلى جهة عالية بعريضة يتبرم فيها بالحياة النيابية ويشير بالغائها ويحمل على عاتقه تبعة هذا الأمر الجسيم (٨١) .

وقد أكدت الأيام التالية صحة هذا الاتهام ، فما إن قدمت وزارة النفاس استقالتها في ٢٥ يونيو حتى كلف محمد محمود بتأليف الوزارة في نفس اليوم ، وبعد ذلك بثلاثة أيام أصدرت الوزارة الجديدة مرسوماً بتأجيل انعقاد البرلمان شهراً ، ولم يكن بوسع محمد محمود عندما تولي السلطة ، أن يتفادى مثل هذا الاجراء التمهيدى لخطوة تتلوها ، فهو يعرف سلفاً أن وزارته لن تحظ بثقة برلمان أغلبيته من الوفديين ، بل إن إحدى صحف الوفد قد تحدثت أن يفعل ذلك (٨٢) . وقبل أن تخطو الحكومة الخطوة التالية إزاء البرلمان المؤجل ، راحت صحيفتها تخاطب النواب بتصوير الحياة النيابية على أنها كانت مهزلة استخدمت للمآرب الذاتية (٨٣) .

---

(٧٩) السياسة الاسبوعية ١٢ مارس ١٩٢٧ ، ١٩ مايو ١٩٢٨

(٨٠) كوكب الشرق ١٢ يونيو ١٩٢٨ وكذا ١٥ ، ١٨ يونيو ١٩٢٨

(٨١) البلاغ ١٩ يونيو ١٩٢٨ ( المؤامرة تتكشف ) ، كوكب الشرق ٢١ يونيو

١٩٢٨ ( وزير الثوب الفضااض ) .

(٨٢) كوكب الشرق ٢٩ يونيو ١٩٢٨ ( وزارة محمد محمود مثل وزارة زيور )

(٨٣) السياسة ٥ يوليو ١٩٢٨ ( الحكم النيابى على لا استقلال ) .

وقد روى الهلباوى فى مذكراته كيف أنه سعى لدى أصدقائه الوفديين حتى لا يتعرضوا للوزارة عند اجتماع البرلمان ، بمعنى ألا يطرحوا مسألة الثقة بها حتى تتم الاعمال الباقية الى ميعاد العطلة البرلمانية ، ولهم بعد ذلك ان يتصلوا بناخبيهم وأن يتعرضوا للوزارة واسقاطها ان شاءوا فربما تكون هناك مساع للصلح بين الوزارة والوفد ، ولكن الهلباوى وجد اصرارا على الرفض من جانب النقراشى ، ممثلا عن الوفد ، فعلق الهلباوى بان الوزارة ستكون اذن مضطرة الى تعطيل البرلمان ، فرد النقراشى : مليكن (٨٤) .

وكانت نية رئيس الوزراء ، بالاتفاق مع الملك ، نحو حل انبرلمان قد اتضحت منذ البداية حين ذكر للمندوب السامى البريطانى فى ٦ يوليو . ان حكومته سوف تحل البرلمان وتعلق الحياة النيابية لمدة عامين وربما ثلاثة ، وانها سوف تصدر اعلانا بذلك تفسر فيه تصرفها قبل ان يتم شهر التجايل ، وقد عاق لويد بان رئيس الوزارة علل ذلك بالرغبة فى مواجهة "الاساليب الثورية للاغلبية الوفدية ، وايقاف بذاءاتها فى البرلمان ، الذى تستخدمه لأغراضها الشخصية ، بالاضافة الى الحاجة الملحة لاقرار مشروعات الرى المتعلقة منذ بدء الحياة النيابية فى مصر ، وان حكومته خلال فترة التعطيل سوف تدرس امكانية اعدادنظام حكم نيابى أفضل يتفق وحاجات الناس ، ثم علق لويد على ذلك بان ثمة صعوبات حول الاعتقاد - ازاء ما اعلنه سابقا فيما يتعلق بالدستور - بان بوسعه اتخاذ مثل هذه الخطوة الهامة ، وان كان الملك ليس لديه شك فى امكانية اتخاذها ، (٨٥) .

واطلع محمد محمود المندوب السامى على المذكرة التفسيرية لمرسوم حل البرلمان وتجايل الحياة النيابية عملا بالمادة ٨٩ من الدستور بعد أن أجرى عليها تعديلات مع الملك ، الذى وقع القرار وسلمه لمحمد محمود ليصدره وقتما يريد ، وقد طلب منه لويد نسخة من المذكرة بعد تنقيحها فوعده

---

(٨٤) مذكرات الهلباوى ص ٣١٩ - ٣٢١ ، وانظر احمد شفيق ، الحولية

المستلمة من ١٥٨٣ .

F. O. 407/207, No. 5, Lloyd to Chamb. July, 7, 1928. (٨٥)

بذلك (٨٦) . وراحت صحيفة السياسة تهون المسألة بالتاكيد على فكرة أن الحياة البرلمانية القائمة في مصر الآن لا تمكن أحدا من القول بأن لدينا كثرة دستورية وقلة دستورية ، بل كل ما يمكن تصوره كثرة عديدة وقلة عديدة لا تصدر كليهما عن مذاهب تشريعية مميزة ، . ثم تسالت في استخفاف : هل كان يجب على محمد محمود أن يتقدم الى البرلمان في الحال ليسمع حكمه بعدم الثقة بالوزراء مهما كان البرنامج الذي تتقدم به . . . . . أكان يجب عليه أن يسمع حكم البرلمان ويخرج منه مستقيلا تاركا الحكم للنحاس وأعوان النحاس ؟ (٨٧) .

لعله قد انتضح أن نية محمد محمود بشأن حل البرلمان وتعطيل الحياة النيابية كانت مبيتة منذ بداية قبوله رئاسة الوزارة ، وأنه كان متفقا عليها مع الملك وليس مع المندوب السامي ، وكانت قضيته بالدرجة الاولى هي تولي الحكم فليس بوسعه قبوله الا على انقراض البرلمان ، الذي يؤلف خصومه اغليته ، فلم يكن امامه خيار ، اما قبول السلطة وحل البرلمان ، أو التضحية بالنصب الخطير ، وهكذا دفع محمد محمود ثمنا غاليا لتوليته السلطة على انقراض الدستور مما يمثل انتكاسة شديدة للحياة الدستورية في مصر . لقد انعدت نية الاحرار الدستوريين على تعطيل الحياة النيابية منذ البداية ، ولم يكن تأجيلها شهرا لاتاحة الفرصة لتغلب حكمة النواب كما ادعت صحيفة السياسة ، كما لم تكن المسألة امتحانا للفكرة الديمقراطية في حد ذاتها (٨٨) ، لأن الدستوريين كانوا يؤمنون بديمقراطية من وجهة نظرهم أو بمعنى يتفق وتوليهم سلطة الأمة ، وإذا كانت السلطة قد عرضت عليهم فما حاجتهم للحديث عن الديمقراطية إذن ؟ . ولم يكن بوسع محمد محمود أن يجري انتخابات جديدة تلعب فيها ادارته دورها ، لأن تجربة صدقي عام ١٩٢٥ لا زالت ماثلة ، حيث أنتت نتيجتها مخيبة للأمال رغم كل شيء .

F. O. 141/516, Fil No. 14431, July, 14, 1928.

(٨٦)

(٨٧) السياسة ١٨ ، ١٩ يوليو ١٩٢٨ .

(٨٨) السياسة ٢٢ يوليو ١٩٢٨ ، رمضان : تطور الحركة الوطنية ١٨ - ١٩٢٦

على كل حال حدث الانقلاب الدستوري واستصدر محمد محمود الأمر الملكي رقم ٤٦ لسنة ١٩٢٨ بحل مجلسي النواب والشيوخ وإيقاف تطبيق بعض مواد الدستور مدة ثلاث سنوات ، على أن يعاد النظر فيها عند انقضاء المدة لتقرير الانتخابات أو التأجيل زمنا آخر ، أما السلطة التشريعية خلال هذه الفترة فستتولاها الحكومة طبقا للمادة ٤٨ من الدستور وذلك بمراسيم تكون لها قوة القانون (٨٩) ، وأرغقت الوزارة بالأمر الملكي مفكرة تفسيرية تبرر هذا المسلك وتحدث عن « فئة قليلة هيأت لها المصادفة للحضة مكان الزعامة من حزب الأكثرية وأفسدت الحياة العامة ووسعت نطاق الانقسام في الأمة ، وجعلت الحياة النيابية أداة طغيان لها واستبداداً ٠٠ حتى عجزت الحياة النيابية عن تنفيذ أخص ما يرجى فيها من انفاذ الإصلاحات المختلفة في مرافق البلاد ٠٠ لذا وجب ألا يكون البرلمان عقبة في سبيل الأخذ بالأسباب الموصلة لهذه الإصلاحات ٠٠ كذلك ترى الوزارة أن ينظر في قانون الانتخاب وما يتصل به من أحكام الدستور لتعديل ما قد يكون في تعديله إصلاح الحالة ، على أن النظام النيابي والمسئولية الوزارية لن يمسهما التعديل ، (٩٠) » .

وراحت « السياسة » تروج للسياسة الجديدة وتطمئن الناس على الدستور وتهون من المسألة التي لا تعدو أن تكون من وجهة نظرهما « سوى تسريح لجماعة من النواب والشيوخ، وأن حل البرلمان كان هو العلاج الذي لا مفر منه لصيانة الدستور عن أن يمسح فيصبح شرعا خاصا لطائفة معينة » ،

---

(٨٩) نص الأمر الملكي في كتاب اليد القوية ص ٢٨ - ٣٩ ، السياسة ٢٠

٧ / ١٩٢٨ .

(٩٠) نص المفكرة الوزارية في كتاب اليد القوية ص ٣٦ - ٣٨ والمواد المتعلقة من الدستور هي ٨٩ ، ١٥٥ ، ١٥٧ ثم الفقرة الأخيرة من المادة ١٥ وهي التي تقتض على إجراء الانتخابات وعدم جواز تعطيل أحكام الدستور إلا زمن الحرب وعدم جواز تعديله إلا بقيود تحددها المواد ، ثم الفقرة التي تمنع أنذار الصحف وإيقافها بالطريق الإداري ٠ ( الزافعي : في أعقاب ج ٢ ص ٥٩ - ٦٢ نص المواد ) وقد نكر طارق البشري ( الحركة السياسية ص ٢٨ ) أن الذي أعد هذه المفكرة هو عبد الحميد بدوي وهو الذي وضع أسس دستور صنفى عام ١٩٣٠ .



وإضافت أن حزبها هو أهل الدستور وقبيله ، فيهم نشأ وفي رعايتهم ترعرع  
ومن أجله كان حزباً وله سمياً (٩١) .

وليس من الصعوبة بمكان تنفيذ هذه المزاعم وبخضدها ، كما أنه  
ليس من السهل الدفاع عن مسلك الوزارة أيا كانت مقالات صحيفتها وتبريراتها  
رجحاً فكلها تدخل في باب الجدل « البيزنطي » الذي يهدف إلى الدفاع عن  
النفوس أكثر مما يدخل في قناعات تتصل بصيانة الدستور والحفاظ عليه  
واقامة حكمه بالفعل . ومن ثم سنضرب صفحا عنها جميعا ونستشهد  
بإعتراف بطل الانقلاب نفسه ، محمد محمود باشا ، حين ذكر في كلمة له  
أمام أحد الوفود المؤيدة « أن هذا الدستور إذا كان قد هدم فهم الذين هدموه  
وحدهم وعليهم وحدهم تقع تبعة ما حدث » ( يقصد الوفديين ) ، وصرح  
في كلمة أخرى « نحن الذين وضعوا الدستور ونحن الذين جاؤوا بالحياة  
البرلمانية أولا وثانيا ٠٠ » (٩٢) ولسان حاله يقول : نحن الذين نجى به  
ونحن الذين نذهب به .

وذهبت صحيفة السياسة تؤكد حق الملك في حل البرلمان وصيانة  
الدستور وتساءلت في دهشة : ألا يباح للملك ما يباح لأقل فرد من أبناء  
الأمة من حق الدفاع عن الدستور وصيانته من كل ما يراد به من عبث .  
فهل تنكروا على الملك ما تبيحونه لأنفسكم ؟ (٩٣) ، وكان الذي حدث بالفعل  
كلت صيانة للدستور وحفاظا عليه ، ثم إن وعد الحكومة بتعديل قانون  
الانتخاب معناه انعقاد الفية على الائتيان بنواب يؤيدون النظام القائم .  
وغنى عن التوضيح أن بوسع هؤلاء النواب تعديل الدستور بشكل يتفق مع  
النظام ٠٠ بشكل دستوري ، وقد أيد الدكتور هيكل هذه السياسة ووافقت  
عليها معه هيئة تحرير « السياسة » ، باستثناء محمود عزمي وتزريق دياب  
اللذين انسحبا من تحرير الصحيفة واختصما النظام والحزب بسبب ذلك .  
وقد كتب هيكل بأن مصر جميعا تؤيد السياسة التي لم يكن هناك بد من

(٩١) السياسة في ٢٥ يوليو ١٩٢٨

(٩٢) البريد القوي ص ٥٧ كلمته في ٦ ، ٩ أغسطس ١٩٢٨

(٩٣) السياسة في ٢٦ يوليو ١٩٢٨

اتباعها لاصلاح حياة البلاد وتقويم الخلق السياسى فيها ، سياسة تعطيل الحياة النيابية بمجلسيها ، حتى يتسنى للحكومة تنفيذ سياسة انشائية سليمة من جهة وحتى يوضع نظام للانتخاب يجعل الحياة النيابية ممثلة للبلاد تمثيلا صحيحا ، وهذه السياسة التى عرفها قلم تحرير السياسة ووافق عليها قبل صدور المرسوم بها هى السياسة التى ايدناها ونؤيدها (٩٤) ، وشبه محمد علوبة الدستور بالبنادق فى يد الحراس ، فاذا ما كونوا عصاة تمعيت بالامن افليس من الواجب جمع السلاح من ايديهم ومعاتبتهم ؟ وفكر الهللاوى أن تعطيل الدستور كان حكما تهديديا يشبه الحكم الذى يصدره القاضى على شخص بالغرامة كل يوم عشرة جنيهات ان لم يقيم بكيت وكيت (٩٥) .

ورغم أن مصادر الحزب ادعت أن محمد محمود ما فعل ذلك الا صيانة للدستور والديمقراطية ، الا أن كتابه راحوا يدعون لامة الدكتاتورية ويتغنون بالنظم الدكتاتورية فى ايطاليا واسبانيا وتركيا ، وشدة حاجة الشعوب الآن لامنال حكامها وهم مؤيدون من الشعب ، لان الدكتاتور عادة هو نابغة قومه وهو فى هذا العصر غيره فى العصور السابقة لانه يقدم مصلحة وطنه على كل اعتبار ، كما وصفت صحيفة السياسة الحكومات الوطنية التى قامت فى أعقاب الحرب بانها حكومات دكتاتورية فى الواقع ، دستورية فى الظاهر لكنها تعمل باسم الامة (٩٦) ، وقد امعنت السياسة فى اتهام خصومها وتقييس الناس من الحياة البرلمانية ، بالانطراف فى الحديث عن الاتجار بالنيابة فى البرلمان ، والحديث عن « دكتاتورية الاصلاح والاستنارة » ، التى تنفذ البلاد من « دكتاتورية الفوضى والنصب السياسى » ، وابتدعت أيضا

---

(٩٤) السياسة ٣٠ اكتوبر ٢٨ افتتاحية هيكل ، وكان لطفى السيد استاذ وزيراً بطس الوزارة حيث صدر مرسوم الحل مهوراً بتوقيعه ضمن هيئة الوزارة وقد عاد الدكتور هيكل فى عام ١٩٤٩ ليلذكر ان محمد محمود استعاض عن البرلمان بالاتصال بالشعب مباشرة عن طريق الاجتماعات العامة والخطب فى الاقاليم وكان هذا طبيعياً . الخ ( السياسة ٢ فبراير ١٩٤٩ ) .

(٩٥) السياسة ١٤ نوفمبر ١٩٢٨ ، ٨ ديسمبر ١٩٣٥ .

(٩٦) السياسة الاسبوعية اول سبتمبر ١٩٢٨ ، السياسة ٢٣ نوفمبر ١٩٢٨

الفاظا جديدة ، كالديمقراطية الجاهلة والديمقراطية المثقفة .. والظريف  
انها كانت تتحدث عن « هيمنة مجلس للوزراء على شؤون الدولة ، وكذلك  
أوامر الملك التي لاتخلى الوزراء من المسئولية في حال من الاحوال » ولم تذكر  
امام من ستكون هذه المسئولية ، ومن الذى سيحاسبها عليها ، كما اتهمت  
خصوم الحكومة بانهم حين يطمنون في صفة الوزارة فانهم ينافزون الرئيس  
الأعلى - الملك - حقه ويمطنون انهم خارجون على نظام الدولة ويتمردون  
ويثورون عليه (١٧) .

واستمرت « السياسة » تضرب على نفس الوتيرة ، فذكرت انهم  
اخترعوا ما سموه للرأى العام أى الجمهور ، ولا يخفى أن الجمهور لا رأى  
له في المسائل العامة ، حتى في البلاد المتقدمة، وأبدت اعتقادها بأن الديمقراطية  
كلمة تنطوى على مجموعة من المبادئ والقواعد للنظرية في عالم الحقيقة وقد  
اضمحل نظامها وحان سقوطه (١٨) . وهكذا راحت الصحيفة تتخبط في  
التخريجات والتفسيرات تارة ، وتتمسح بالاعتاب اللكية وتتهم خصومها  
بالتمرد والثورة تارة أخرى ، وهى التى طالما أغرقت صفحاتها بالحديث عن  
الدستور والحياة الدستورية ، والحكم النيابى وفلسفة الديمقراطية .

وجدير بالذكر أن اجراء رئيس الوزارة لم يلقى معارضة داخل حزب  
الاحرار الدستوريين ، فلم نعرف أحدا من رجال الحزب خرج عليه أو احتج  
على تعطيل الحياة النيابية واقامة حكم اشبه بالدكتاتورى منه بأى نظام  
آخر ، باستثناء احتجاج وانسحاب محمود عزمى وتوفيق دياب من صحيفة  
السياسة (١٩) . وعندما اشتد حرج مركز الوزارة نتيجة اصرار الانجليز

---

(١٧) السياسة ٧ يناير ١٩٢٩ ( نكتاتورية الاصلاح - بدون توقيع ) ثم  
أول يوليو ١٩٢٩ ( الديمقراطية الجاهلة - بدون توقيع ) .  
(١٨) السياسة ١١ يوليو ١٩٢٩ ( الديمقراطية المجهولة لشمس الدين طراف ،  
١٦ يوليو ، مقالة أخرى له بنفس العنوان ، وخطبة هيكى فى النادي المصرى  
بلندن ، السياسة ١١ / ٧ / ١٩٢٩ ) .

(١٩) أصدر عزمى ودياب بيانا نكرا فيه انهما انسحبا حين اعتدى على  
الدستور ، واصبحا فى صفوف المعارضة حين اشتركا فى تحرير صحيفة وادى  
النيل التى كانت تهاجم الوزارة يعنف شديد . انظر وادى النيل ١٩ - ٢١ ، ٢٦ ،  
سبتمبر ١٩٢٨ افتتاحياتهما ، ثم الاهرام ٢١ يوليو ١٩٢٨ ، محمد توفيق دياب :  
الملامحات ، ص ٢١ .

على أن يكون الاتفاق حول القضية الوطنية مع حكومة نيابية ، في الوقت الذي بدأت فيه الوزارة تضيق ذرعا بتدخل الملك وأوتوقراطية ، وقد عانت كذلك من هجوم الوفد وصحافته ، فقد تكاثفت العوامل التي أدت إلى تقديسها استقالته في ٢ أكتوبر ١٩٢٩ . واختير عدلى يكن لتأليف وزارة محيطة تجرى الانتخابات وتعيد النظام النيابي ، وكان على الحزب أن يقرر موقفه من التغييرات الجديدة ، وهل سيدخل الانتخابات الجديدة أم لا ، في الوقت الذي عجز فيه عن الالتئام وكان يمانى من خلافات داخلية تفجرت عقب خروجه من السلطة ، فلم يكن ، وهذه حاله ، بقادر على خوض المعركة الانتخابية ، كما لم يتغير قانون الانتخاب بجمله على درجتين كما أراد قائده ، من ثم فإن إجراء الانتخابات بقانون الانتخاب المباشر سوف لا يضمن للحزب مجرد أقلية محترمة ، ولذلك يبدو صحيحا أن الحزب قرر عدم الاشتراك في الانتخابات خشية سقوطه سقوطا فاحشا ، كما أراد إظهار البرلمان في صورة برلمان ينتخب « لغاية خاصة » ، وهى إبرام المعاهدة حتى يتيسر لهم المطالبة بحله إذا ما فشلت المفاوضات الجديدة (١٠٠) .

وقد ذكر الدكتور هيكل في تقرير امتناع الحزب عن دخول الانتخابات أنه كان سيخوضها على أساس المشروع الذى انتهت إليه مفاوضات محمد محمود - هندرسن باعتباره خير ما يمكن الوصول إليه في ذلك الوقت ، ولكن حزبه أراد ألا يقيم عقبه في سبيل حصول الوفد على أكثر مما حصل عليه رئيس حزبه (١٠١) ، ولكن الواقع أن قيادات الحزب كانت تقدر سلفا موقف خصومهم منهم ، كما يقدرون قيمة مقترحات «محمود - هندرسن» ، مما سوف يخللهم إذا ما طرح على الراى العام على رأس برنامج انتخابي .

ولما أجريت الانتخابات وظهرت نتيجتها لصالح الوفد ، تشككت السياسة في قيمة نجاحه ، ومدى تمثيله للأمة ، وفكرت أن البرلمان لا يمثل

---

(١٠٠) المراسى : فى اعقاب ، ج ٢ ص ١١٣ ، البلاغ ٢٤ / ١٠ / ١٩٢٩ ، رمضان : تطور الحركة الوطنية ١٨ - ١٩٣٦ ص ٧١٥ ، نبى بيومى : الحياة البرلمانية ص ٣١٤ - ٣١٦ .  
(١٠١) هيكل : مذكرات ، ج ١ ، ص ٣١١ .

الامة تمثيلاً حقيقياً ، لأن عدد الذين اشتركوا في الانتخابات ضئيل جداً بالنسبة لمن لهم حق الانتخاب ، ولأن عدد الفاجسين من مرشحي الوفد لا يتناسب مع ما أعطى لهم من أصوات (١٠٢) . وعموماً ضرب الاحرار الدستوريون بامتناعهم عن دخول الانتخابات ومقاطعتها ، أول سابقة في تاريخ مصر البرلماني ، وقد نجح خصومهم في استخدام هذه المسألة فامتنعوا عن خوض انتخابات أجراها الاحرار الدستوريون وغيرهم فيما بعد مما أثر في الحياة النيابية المصرية تأثيراً بالغاً . وقد دلتنا تجربة الانقلاب الدستوري الأخير على أن الاحرار الدستوريين لم يصدروا في كتاباتهم عن ايمان عميق وأصيل بالحياة البرلمانية ، وإنما اتخذت شكل استظهار للثقافة الحديثة ، باعتبارها من عناصر الوجاعة الاجتماعية ، كما اتصلت بمواقف تكنيكية تتعلق بحركة الحزب السياسية ، نفس اتصالها بمفهوم ضيق لعنى الأمة وسلطة الأمة ، باعتبارها أسلوباً يحقق مصلحة « أصحاب المصالح الحقيقية » .

### \*\*\*

توالت الاحداث التي أفضت الى استقالة وزارة النحاس الثانية بسبب صدامها مع الملك وفشل مفاوضات رئيسها مع هندرسن فقدمت الوزارة استقالتها في ١٩ يونيو ١٩٣٠ وكلف اسماعيل صدقي بتأليف الوزارة في نفس اليوم ، وبدأ بتأجيل البرلمان شهراً ، ولما ثارت عليه الصحف الوفدية ، دافعت عنه صحيفة السياسة فذكرت أن ذلك حق دستوري للملك لا مطعن عليه من الناحية الدستورية ، ووصفت موقف الوفد من الحكومة بأنه موقف غاد وسخف لأنه لا يدري ما تعتزمه (١٠٢) ، لقد دافع الحزب عن مسلك الوزارة وفي ذهنه أنها تعتزم أمراً ، لأن هذا ما حدث بالضبط عندما كلف محمد محمود بتأليف وزارته ، بينما كانت أغلبية مجلس النواب من خصومه وقبل أن ينتهى أمد التأجيل ، أصدرت الوزارة قراراً بفض الدورة البرلمانية ، ودافعت « السياسة » أيضاً عن هذا الاجراء ، واعتبرته صحيحاً من الناحية

(١٠٢) السياسة ٢٣ ، ٢٩ ديسمبر ١٩٢٩ .

(١٠٣) السياسة ٢٣ يونيو ١٩٣٠ .

الدستورية وانتهت الوفد بالحزبية العمياء (١.٤) . ولما أحس الحزب بما تعتزمه الوزارة ازاء الدستور ، اجتمع مجلس ادارته في ١٩ يوليو ١٩٣٠ واسمى بقرارين ينصان على أن المضار الاجتماعية والاقتصادية والنظامية التي وقعت للحياة الحزبية ليس منشؤها الدستور حتى يمكن التفكير في تغيير قواعده ، بل منشؤها طغيان كثرة برلمانية تحكم البلاد على خلاف مبادئ العمل والدستور ، وأن الحزب ليصرح بحفاظته على عدم المساس بأسس الدستور ، مثل الحريات العامة وأن الامة مصدر السلطات والمسئولية الوزارية ، كما يستمر الحزب في تأييده للحكومة الحاضرة في القضاء على الفوضى والاضطراب وإعادة النظام والسكينة (١.٥) .

وفي ٢٩ سبتمبر اجتمع مجلس الادارة وأعلن تمسكه بقراريه السابقين وأضاف قرارا جديدا ينص على أن يكون تنفيذ الانتخابات المقبلة كفيلة للناخبين بحرية ابداء الرأي لكي تمثل الامة تمثيلا صحيحا ، مع تفويض رئيسه ومن يختارهم من أعضاء مجلس الادارة لتنفيذ هذه الخطة (١.٦) . وبذا كان الحزب يرى أن العيب ليس في الدستور ، وإنما في قانون الانتخاب ومن ثم رفض المساس بأسس الدستور بينما أقر تعديل قانون الانتخاب الذي كان الحزب يعانى منه ، وقد وعدته الوزارة بأنها لن تمس أسس الدستور كما لن تعدل قانون الانتخاب الا بعد أخذ رأيه في ذلك ، ولكنها في الواقع أحاطت عملها بمسايح من الكتمان ، فلما بدت نذر تعطيل الدستور تظهر تدخل الأحرار الدستوريون لديها لصرفها عما أرادت (١.٧) . ويبدو أن هذا

---

(١.٤) السياسة ١٤ يوليو ١٩٣٠ .

(١.٥) محضر جلسة مجلس ادارة الحزب في ١٩ يوليو ٣٠ في السياسة

٢١ / ٧ / ١٩٣٠ .

(١.٦) نص محضر جلسة ٢٩ / ٩ / ٣٠ ( السياسة ٢٠ / ٩ / ٣٠ ) ،

هيكل وآخرون : السياسة المصرية والانتقال الدستوري ص ١٦ .

(١.٧) هيكل وآخرون : السياسة المصرية ص ٢٨ - ٢٩ ، ضياء الدين الرئيس :

الدستور والاستقلال ج ١ ص ١١٦ ، وانظر رواية صديق ونفله عن موقفه ازاء

مواقف الدستوريين منه في الإهرام ١ / ١١ / ١٩٣٠ ، سنينة قراعة : نمر السياسة

المصرية ص ٢٨٩ - ٢٩١ .

« الكتمان » هو ما ضايق الحزب بالفعل ، وقد ذكر هيكل « أن صدقي لم يجاملنا مجاملة الصديق ، ولم يفكر أثناء وضعه الدستور الجديد أن يطلعنا على شيء من أمره فكان لذلك أثره في نفوس الكثيرين منا » ( ١٠٨ ) . ثم مالبت الحزب أن سحب تأييده للوزارة « بعد أن بذل كل ما استطاع من مجهودات لكي لا تمس أسس الدستور ، ومع ما عدلت الحكومة عنه من الآراء ، فإن ما ظلت متمسكة به يناقض سلطة الأمة ويشل البرلمان ويجعل الحياة النيابية معطلة في أهم خصائصها » ( ١٠٩ ) .

وكان الحزب قد اشترك بالفعل مع الوزارة في مراجعة قانون الانتخاب ، وقبلت الوزارة طائفة من ملاحظاته ولم تقبل طائفة أخرى ، ولكن بدا إصرار صدقي على تغيير الدستور برهته عندما أرسل إليه الحزب وفدا يطلب إليه ، باعتباره حرا دستوريا قديما ، عدم المساس بأسس الدستور ، فأبلغهم أنه لا يستطيع ، ذلك أن حكومته اعتزمت إصدار الدستور الجديد غدا ( ٢٣ أكتوبر ١٩٣٠ ) ( ١١٠ ) ، وما أن أصدرت الوزارة الدستور الجديد المعروف بدستور عام ١٩٣٠ حتى شن حزب الأحرار الدستوريين عليها حملة قوية ، فصرح محمد محمود لمراسل الدبلي تلجرف أنه يفضل أن يدفن على أن يكون في المركز الذي فيه صدقي باشا اليوم ، كما صرح بأن دستورا يعطى للأمة تحت خوفات رجال البوليس وبناقد الجيش لهو دستور يخوب بين يوم وليلة ، وأعلن أن حزبه سيرفع راية الجهاد حتى يعود دستور الأمة كاملا . . . « نعم سيعود دستور الأمة ومن أنذر فقد أنذر » ( ١١١ ) .

انتقل الحزب إلى معسكر المعارضة ، مع أعداء الامس ، الوفديين . وأصدر قراره بعدم الاشتراك في الانتخابات « لأن الوزارة ألغت دستور الأمة

---

( ١٠٨ ) هيكل : منكرات ج ١ ص ٢٢٢

( ١٠٩ ) محضر مجلس إدارة الحزب ( السياسة ٢٢ / ١٠ / ٢٠ ) وانظر

سنية قراءة : نمر السياسة المصرية ص ٢٩٠

( ١١٠ ) السياسة ٢٢ أكتوبر ١٩٣٠ .

( ١١١ ) السياسة ٢٢ ، ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٧ ، ٢١ أكتوبر خطاب محمد محمود باشا

في الوقت .

بجرة قلم واستبدلت به دستورها فأصدرت سلطة الأمة ، وأصدر محمد محمود بياناً باسم حزبه يعاهد فيه الأمة على العمل لرد دستورها إليها وإعلان شأن الحريات جميعاً ، وبررت « السياسة » قرار الحزب بأن للأمة الحق في أن تسلك هذه الطريق السلبية المشروعة لاحتباط ما يريد صدقى لحرياتهما من كيد (١١٢) . واشترك حزب الاحرار مع الوفد في مقاطعة الانتخابات وتآلفت بينهما لجنة اتصال لتنفيذ ومتابعة قرار المقاطعة .

ومكذا انقلب الحزب على الوزارة التي لم تأخذ بملاحظاته جميعاً حول قانون الانتخاب وما يتصل به من نصوص للدستور ومن هنا حنقه عليها لكتماها وتضليلها لياه ، ولعله كان يطمح أن يعدل قانون الانتخاب بما يجعل الحزب - مع توجيه الادارة للانتخابات ذاتها ، في مقابل تعضيده للوزارة - يفوز بأغلبية ذات تأثير في البرلمان المقبل ، مما يتيح له فيما بعد تبادل الحكم مع صدقى ، بعد أن ضاعت عليه فرصة تأليف الوزارة ، يضاف الى هذا أن الحزب لم يكن رافضاً لفكرة تعديل الدستور منذ البداية ، فتضيدهم للمسائل التي لا ينبغي أن يمسهما التعديل يعنى الموافقة على تعديل ما سواهما ضمناً مع تجاهلهم أن تعديل الدستور لا يتم الا طبقاً للنصوص الواردة به وأنه لا يعدل بلجنة حكومية ، ففى ذلك مخالفة صريحة لنصوص الدستور ذاته ، وهذا كله يحملنا على الاعتقاد بأن الخلاف حول تعديل الدستور كان هو السبب الرئيسى للصدام مع وزارة صدقى .

والطريف أن صحف الحزب راحت تتحدث عن « الدستور ورجل الشارع » . ذلك الذى تصبح حقوقه وديعة في يد القضاء بعد الانتخابات ، والذى يعود الجميع ليحتكموا الى لوائته واختياره . . . انه كتلة بطيئة ولكنها وطيدة وكذلك الحق . . . قد يستخف بها الذين يحسبون أنهم من طراز المتفوقين ولكنهم لا يستطيعون أن يتقدموا خطوة من غير هذه الكتلة . . . كما ذهبت صحف الحزب الى حد القول بفشل النظام الدكتاتورية ، وذكرت

---

(١١٢) الاحرار المستويون ١٢ ، ١٥ ، ١٧ يناير ١٩٢١ ، ومعرض مجلس الادارة في السياسة ٧ نوفمبر ١٩٢٠ وكذا نص نداء محمد محمود .



أن الحكم المطلق وسيلة خطيرة لحكم الشعوب المستنيرة ، وإن للتقيصرية  
سحقت في روسيا والمانيا والنمسا وانهارت دعائم الديكتاتورية (١١٣) .

وكان أخطر ما في مقاومة الأحرار الدستوريين لصنقي ودستوره هو  
استبعاد إنجلترا وللتلميح بإمكانية تدخلها في هذه المسألة الداخلية البحتة  
فذكرت صحيفتهم « أن نظام صنقي لا يتفق مع ما تعلمه السياسة الإنجليزية  
على أنه مقصدها من علاقاتها مع مصر ، ولن يكون هناك اتفاق مع إنجلترا  
إلا في ظل دستور ١٩٢٣ مادامت إنجلترا حريصة على إتمام الاتفاق » (١١٤) .

انصبحت اعتراضات حزب الأحرار الدستوريين على الدستور الجديد ،  
حول كونه قضى على كل الآثار المترتبة على مبدأ أن الأمة مصدر السلطات ،  
وإن استبقى نص هذا المبدأ ، بعد أن أصبح مجلس النواب لا يملك أن  
يقترح على الثقة بالوزارة أثناء نظر الميزانية ولا عقب استجواب يقدم من  
أحد أعضائه ، بل يجب لطرح مسألة الثقة أن يقدم طلب من ثلاثين عضوا  
يحددون فيه الموضوع المراد طرح الثقة على أساسه ، على ألا يكون الاقتراح  
بعد المناقشة بيومين ، ولكي تستقبل الوزارة يجب أن يكون عدد المصوتين  
ضدها نصف عدد أعضاء المجلس جميعا زائدا واحدا ، كما فرض لطلب الاعتقاد  
غير العادي شروطا جعلته مستحيلا ٠٠ كما أنه ليس للبرلمان حق اقتراح  
القوانين المالية مما تملكه الحكومة وحدها في غيبته فإذا جاء البرلمان ولم  
يوافق على عمل قامت به ، كانت عدم موافقته منصبه على المستقبل وحده  
غير منصرفة إلى الماضي ، يضاف إلى ذلك كله أنه احتوى نصا لكبح جماح  
الصحافة ، وقد فسر الدكتور هيكل الدافع الحقيقي من وراء الدستور بأنه  
لم يكن التفكير في الإصلاح بقدر ما كان تغليب السلطة التنفيذية على حقوق  
الشعب وممثليه في البرلمان (١١٥) .

---

(١١٣) السياسة الأسبوعية ٢٧ / ١٢ / ١٩٣٠ ( الدستور ورجل الشارع  
للمازني ) ، ثم السياسة ٢٨ يونيو ١٩٣٢ ، افتتاحية بعنوان توقيع .  
(١١٤) السياسة الأسبوعية ٣ يناير ١٩٣١ ( دستور الأمة . علاء لامحلة  
لهيكل ) .

(١١٥) هيكل وآخرون : السياسة المصرية ، ص ٣٠ - ٣٢ ، هيكل : مذكرات  
ج ١ ص ٢٣٣ وكان يسمى دستور ١٩٢٣ بدستور الأمة ودستور صنقي بدستور

ونتيجة لقرار الحزب بمقاطعة الانتخابات لم يضم مجلس النواب الجديد ( عهد دستور ١٩٣٠ - ١٩٣٤ ) أحدا من الاحرار الدستوريين ، سوى نسوقى أباطة الذى خرج على قرار الحزب ورشح نفسه ، ونجح باعتباره حرا دستوريا مستقلا ، كما لم يفز أحد منهم بعضوية مجلس الشيوخ سواء بالتميين أو الانتخاب (١١٦) وقد واصل الحزب مقاومته لنظام صدقى ودستوره متعاوناً ومنسقا مع الوفد ، فامتدت نشاطاته وتحركاته الى الاقاليم ، كذلك لم تكف صحيفته عن المطالبة بعودة دستور الأمة ، وخاصة خلال عهد وزارة نسيم ( نوفمبر ٣٤ - يناير ١٩٣٦ ) (١١٧) ، الى أن استصدرت الوزارة امرا ملكيا ( رقم ٦٧ لسنة ١٩٣٤ ) بإلغاء دستور ١٩٣٠ ، وذلك فى ٣٠ نوفمبر ١٩٣٤ ، وقد تضمن هذا الأمر كيفية تولي السلطة الى أن يوضع النظام الدستورى الذى يحل محل النظام المشار اليه (١١٨) ومن ثم لم تتقرر عودة دستور ١٩٢٣ ، ومن هنا تعالت صيحات الحزب مطالبة بعودة دستور الأمة اليها . وقد عقد الحزب اجتماعا كبيرا فى ٧ نوفمبر ١٩٣٥ ، وألقى رئيسه خطبة مشهورة هاجم فيها الوزارة صراحة « لأنها جعلت إعادة الدستور والحكم النيابى لمصر رهنا بمشيئة الانجليز » (١١٩) ، وبعد أكثر من شهر ارتفع المد الوطنى خلاله واندلعت المظاهرات فى أرجاء البلاد اثر تصريح لوزير الخارجية البريطانى ، فى ٩ نوفمبر ، اعتبر تدخلا فى شئون مصر الداخلية ، فاصبحت البلاد على شفا ثورة قومية ، ثم تالفت الجبهة الوطنية من الاحزاب المصرية فى ١٠ ديسمبر ، وانبثقت منها لجنة - مثل فيها الدكتور هيكمل حزبه - وضعت صيغة كتاب لرفعه للملك بطلب إعادة دستور ١٩٢٣ ورفع

---

= الحكومة . وحول نقد دستور ١٩٣٠ انظر : الرافعى ، فى أعقاب ج ٢ ص ٧٥٣ - ١٥٥ ، على اللذين هالل : السياسة والحكم ص ١١٣ - ١١٨ ، الرئيس : المستور والاستقلال ج ١ ص ١٢١ - ١٢٦ .

(١١٦) محمد خليل صبحى : تاريخ الحياة النيابية ج ٦ ص ٢٢٤ - ٢٤١ حيث توجد أسماء الأعضاء .

(١١٧) السياسة ، ٢٨ مايو ، ١٠ يونيو ١٩٣٥ ، هيكمل : مذكرات ج ١ ص ٢٣١ (١١٨) نص المرسوم فى كتاب الرئيس : الدستور والاستقلال ج ١ ص ١٩٨ ، انظر : محصور عزمى : الايام المائة ، ص ٤٠ - ٤١ (١١٩) هيكمل : مذكرات ج ١ ص ٢٨٠ - ٣٨١ .

الكتاب بالفعل الى الملك في ١٢ ديسمبر ١٩٣٥ ، فاصدر امره الملكي عشية نفس اليوم بإعادة الدستور .



استقالت وزارة نسيم وألف على ماهر وزارة غير حزبية لتجرى الانتخابات ولم تتفق الأحزاب على توزيع المقاعد مثلما حدث عام ١٩٢٦ . ومن ثم دارت المعركة الانتخابية في أبريل ١٩٣٦ عنيفة ، تقدم لها الاحرار الدستوريون باثنين وأربعين مرشحا ، نجح منهم خمسة عشر فقط (١٢٠) . فكانت نتيجة مخيبة لآمال الحزب ، ولم يفز من كبار قادته الدكتور ميكل وحامد وأمين الملايلي وإبراهيم الطاهري وعبد السلام عبد الغفار وسيد خشبة وغيرهم ، كما أعادت اليهم أغلبية الوفد الساشقة ( ١٩٠ نائبا ) ذكرى نتيجة عام ١٩٢٤ ، وشبح الدكتاتورية البرلمانية .

وبتتبع نشاط نواب الحزب داخل مجلس النواب ، سوف ينبغي لنا ما اذا كانوا قد شكلوا خلال هذه الهيئة مجموعة برلمانية معارضة فعالة أم لا . وقد تولى محمد محمود زعامة المعارضة ، حيث بدا نشاطه عندما عرض على المجلس مشروع القانون الخاص بإلغاء الامتيازات الأجنبية ، فألقى من صفوف اليسار خطبة تحليلية دقيقة على نحو ما مر بنا وشاركه في هذه المسألة النائب الدستوري عبد المجيد صالح وقد رد عليهما مكرم عبيد وذكر ان الحكومة كانت تنتظر من المعارضة « ان تتقدم لها بالمديح كي توصف بالتقدير » فعلق صالح بقوله : ان المديح ليس من عمل المعارضة ولكنه شغل الاغلبية . وان وظيفة المعارضة أن تسمع الجرس الأخير (١٢١) .

وقدم دسوقي أباطة استجوابا لرئيس الوزراء حول فرق القمصان

---

(١٢٠) السياسة ٢٩ / ٣ / ٢٦ قائمة بالمرشحين ، ثم ٤ - ٨ مايو النتائج ، وانظر أيضا : Quraishi, Liberal Nationalism, p. 132.

عزة وهبي : تجربة الديمقراطية ص ١٣٦ .

(١٢١) مضابط النواب ، الهيئة السادسة ، جلسة ١٩ يوليو ١٩٣٧ ص ٢٠٢٩ -

الزرقاء الوفدية معرضا بمسلكها وإعمالها غير المشروعة التي لا يقرها القانون<sup>١</sup> وطلب إلى الحكومة وضع حد لهذه الفوضى وحل هذه الفرق التي يقتضى وجودها مع الحياة النيابية ، وقد تهربت الحكومة من الرد على هذا الاستجواب بتأجيله من وقت لآخر ، ومالبت بأبالة أن قدم استجوابا آخر عن السياسة الحزبية بين الطلبة ومعاملة البوليس لهم بالجامعة ، وسجل على الحكومة سعيها لاشتغال الطلبة بالسياسة ، مستدلا بخطبة مكرم عبيد عن المعادة التي القاها في الجامعة ، واجتماع رئيس الوفد بالطلبة الوفديين في النادي السعدي وتسميتهم « بجنود سعد » ( ١٢٢ ) ، ولم تحر الحكومة جوابا فاثبت النائب عليها صحة ما اتهمها به . وقد كثرت استجوابات النواب الدستوريين خلال هذه الهيئة ، مما أزعج الحكومة وأقلقها وجعلها تتهرب كثيرا بتأجيل مناقشة الأسئلة والاستجابات .

وقد اتهم أحمد عبد الغفار للوزارة في نزاعها ، حين استجوبها بشأن تصرفاتها بخصوص مشروع توليد الكهرباء من خزان أسوان ، ووجود عصابة من الشركات الأجنبية التي وضعت خططا في الداخل والخارج وعهدت بتنفيذها إلى عثمان محرم وظل هذا الاستجواب يؤجل دون جدوى ، حتى اقترح محمد محمود أن توقف الحكومة المضي في المشروع حتى يصدر المجلس قراره بهذا الشأن ، وطلب بيانات مفصلة عن المشروع والأدوار التي مر بها ، وكذا انتداب لجنة من الخبراء العالمين لفحصه وتقديم تقرير عنه ، وقد لقيت هذه الاقتراحات موافقة عامة ( ١٢٣ ) ، وتسجل مناقشة هذا الاستجواب وعيا برلمانيا :

---

( ١٢٢ ) المصدر السابق ، جلسة ١ / ١١ / ٢٧ من ٢٠ - ٢٢ نصومر .  
استجوابات أباطة باشا ، وفي جلسة ١٠ / ١١ / ٢٧ قدم سؤالا لوزير المالية عن استثناءات لرجال الإدارة وقدم كشفا مدعما بالأرقام اتهمها فيه بمحاباة انصارها على حساب خزانة الدولة .

( ١٢٣ ) المصدر السابق ، جلسة ١ / ١١ / ٢٧ من ٢٠ - ٢٢ وحس ٦٨٢ ،  
وانظر استجواب الحكومة عن قصورها مع الأماشي في حادث ميت عباس حيث أرسلت المعارضة وفدا للحصول على المعلومات من الأماشي ، وسجل نواب الحزب على الحكومة امتناع استعمال سلطتها واستيحاء الحريات ( جلسة ١٢ / ٥ / ٢٧ من ١٧٧٩ - ١٧٨٩ ) .

طلبا على كل حال . وربما كانت المرة الوحيدة التي سقط فيها استجواب  
 قدمه نواب الحزب ، بعد اجابة مفحمة من رئيس الوزراء مصطفى النحاس -  
 عندما تقدم النائبان الدستوريان عبد الرزاق القاضى ومبنى حزين باستجواب  
 حول رفض مجلس الوزراء لقامة حفل تتويج دينى للملك ، فما هى الأسباب  
 مع ان الدين الاسلامى دين الدولة وان مصر متصدرة لزعامه الامم الاسلامية  
 فى الشرق ، مع ما فى هذا الحفل من احياء للدين الاسلامى وتقدير لرجاله ؟ ،  
 غرد رئيس الوزراء بان الدستور ينص على أن الملك يحلف اليمين الدستورية  
 قبل مباشرة سلطته وان هذا هو الاجراء الوحيد الذى اشترط فى مباشرة جلالته  
 لسلطته الدستورية ، وأنه لا يجب اقام الدين فيما ليس منه (١٢٤) .

ويبدو ان هذا الاستجواب كان محاولة للاصطياد فى الماء العكر بين  
 للوزارة والملك ، ورغم أن احدا من نواب الحزب الآخرين لم يجرؤ على تأييد  
 صاحبيه الا ان موقف الحزب كان فى صف الملك فى صراعه العنيف مع الوفد ،  
 وعندما رفع الملك اسم يوسف الجندى من قائمة المرشحين لتولى منصب وزارى  
 علقت السياسة ، بان سلطة الملك الدستورية يمكن أن تتسع وتضيق دون  
 مساس بالدستور من الناحية النظرية فللملك من هذه الناحية حقوق متزامنة  
 الأطراف ، وحسبك أن تذكر أنه هو الذى يعين الوزراء ويقيلمهم وهو الذى  
 يحل مجلس النواب . ان الحقوق التى له بالدستور وديعة استودعتها  
 الامة لياه ليستعملها فى مصلحتها ، فما دام وجه المصلحة ظاهرا لم يكن  
 لأحد أن يعترض باسم الحدود الفعلية لسلطة الملك الدستورية ، (١٢٥) .  
 وغنى عن التعليق أن الصحيفة كانت تدافع عن حق الملك بتفسير نصوص  
 الدستور بما يتفق وتوسيع سلطاته رغم ما فى هذا الأمر من خطورة شديدة .

ويتصل بذلك كله مهاجمة الدكتور هيكل لفكرة جعل وظائف الديوان  
 الملكى والخاصة الملكية خاضعة لاشراف الوزارة وان حركة الوزارة التى ترمى  
 الى تنظيم السلطة الملكية تنظيما يجعل القصر تابعا لوزارة ، ترمى بذلك

---

(١٢٤) المصدر السابق ، جلسة ٢١ / ٧ / ٢٧ ص ٢٢٢٠ - ٢٢٢٢ .  
 (١٢٥) السياسة الاسبوعية ٢١ / ٨ / ٢٧ ( الحقوق الدستورية لسلطة الملك -  
 افتتاحية بدون توقيع ) .

الى تعديل النظام الملكى من أساسه بجعل سلطان الملك وحقوقه داخليين في نطاق المسؤولية الوزارية ، ، وقد وصف ذلك بأنه عمل غير دستوري لأن « سلطة الملك مستقلة ، وهو رئيس السلطات وله في نفس الوقت حقوق ذاتية معدلة لأعمال السلطات المختلفة ، كحق تعيين الوزراء وإقالتهم ، وطبعي أن يكون له مثل ما للبرلمان وللوزارة من مظاهر السلطان في استعمال حقوقه ، وأن يكون له مثل حريتهما في تعيين موظفي ديوانه » (١٢٦) . وواضح أن الحديث ينطوي على مغالطة واضحة لأن الملك ليست له سلطة مستقلة في الدستور حيث أنه يتولى سلطاته بواسطة وزرائه ، ويفسر ذلك على أي حال بأن الحزب قد أخذ جانب الملك في صراعه مع الوفد ، أملا في حسم الصراع وسقوط الوزارة ، مما قد يتيح لرجاله تولي السلطة ، وهو ما حدث بعد ذلك بشهرين .

وقد ذهب كاتب الحزب الأول لأبعد من ذلك حين تحدث عن حقوق الملك في الدستور ، ووصف مسألة أن الملك يملك ولا يحكم بأنها سفسطة يساويها القول بأن ثقة الأمة برجل معناها خضوع لكل لرائه . أن القول بأن الملك يملك ولا يحكم معناه أن يكون صورة تشريعية خاضعة لرأي السلطة التنفيذية حتى في الحقوق الذاتية التي له ، لكي يراقب عدم اعتداء هذه السلطة على غيرها أو على الحقوق العامة ، فكلما كهذا لا يدخل العقل ، (١٢٧) .

وعموما لا تفسير لذلك كله إلا بموقف الحزب من الصراع الدائر بين الملك والوزارة ، وكانت العريضة التي قدمها محمد محمود الى الملك بمثابة السمار الأخير في نعش الوزارة ، حيث اتبعها ببيان استعدي فيه الملك عليها واتهم النحاس باشا وأصحابه بأنهم يقيسون للدستور والحياة القياضية

---

(١٢٦) البلاغ ٢٥ / ١٠ / ٢٧ ( تضيق حقوق الملك - هيكل ) ، وكانت البلاغ قد استقلت في هذه الفترة عن الوفد .  
(١٢٧) السياسة الأسبوعية ٢٠ / ١٠ / ٢٧ ( الحقوق والسلطات الدستورية - هيكل ) .

بأصواتهم ، وإن الدستور لذلك محصور في انتخاب أغلبية يرشحونها للبرلمان  
فتتيح لهم تولي الوزارة (١٢٨) .

وبالنسبة لمجلس الشيوخ فالمعروف أن الحزب لم يكن له وجود داخله  
خلال العهد الأول لدستور ١٩٢٣ ( ٢٤ - ١٩٣٠ ) ولستمر الحال كذلك  
خلال عهد دستور صدقي ( ٣٠ - ١٩٣٤ ) ، ولكن عندما أعيد دستور ١٩٢٣  
وأجريت انتخابات مجلس الشيوخ لم ينجح سوى دستورى واحد وهو  
عبد السلام عبد الغفار مما حدا بالحكومة الى مجاملة الحزب في التعيينات،  
فعينت تسعة من رجاله أعضاء بالمجلس (١٢٩) ويكاد يكون الدكتور هيكل هو  
الناطق الرئيسي باسم الحزب في المجلس ، فلم يتعاون زملاؤه معه في إثارة  
معارضة قوية ، حتى لقد بدت نشاطات شيوخ الحزب فردية ومحدودة  
الناثير (١٣٠) .

طلب الدكتور هيكل الى المجلس عند مناقشة الرد على خطاب العرش  
إضافة فقرة تنص على ضرورة اتمام التشريع الدستورى بوضع القوانين  
الناقصة التى أشار اليها الدستور ، ولكن المجلس رفض هذه الاضافة ، فحاول  
هيكل لفت نظر المجلس الى الفرق بين السؤال والاقتراح ، وطالب بوضع  
قواعد واضحة للفرقة بينهما حتى لا يوضع سؤال لا ضابط له أو يحول سؤال  
الى اقتراح بغير حق (١٣١) ، كذلك قدم اقتراحا بمشروع قانون بإلغاء المحاكم

---

(١٢٨) نص بيان محمد محمود فى الاهرام ٢٤ / ١١ / ٣٧ - أما العريضة  
المرقوعة للملك ، انبلاغ ١٧ ، ١٨ نوفمبر ٣٧ - وعن الصراع بين الملك والوفد  
وتاريخه ، انظر : السياسة الاسبوعية ١٨ / ١٢ / ٣٧ .  
(١٢٩) محمد خليل صبحي : المصدر السابق ص ٢٤٢ - ٢٥٣ ، الشيوخ هم :  
هيكل - المهلباوى - أحمد وسيد خشبة - محمد علوبة - سيد عبد الغفار - عبد الرازق  
القاضى - على عبد الرازق - محمد زايد جلال .  
(١٣٠) مثلا تكلم المهلباوى مرتين ( جلستا ١٩/٩/٣٧ ، ٢٦/٧/٣٧ )  
وعبد الغفار مرة واحدة ( جلسة ١ / ٦ / ٣٧ ) .  
(١٣١) مضابط الشيوخ ، الانعقاد ( ١١ ) ، جلسة ٢٣ / ٦ / ٣٦ ص ٤٦ -  
٤٧ ، جلسة ١٥ / ٨ / ٣٦ ص ١٠٧ .

المختلطة ، ولكن الوكيل البرلماني للحقانية ( أبو علم ) طلب أرجاء النظر فيه حتى يتم توقيع اتفاق إلغاء الامتيازات ، وعند مناقشة لجنة الميزانية هاجم ميكل الحكومة لأنها ليست لها سياسة اقتصادية خاصة ، لا سياسة فردية ولا سياسة اشتراكية ، ولكنها تتوخى في كل عام ما يوحى به إليها جو هذا العام . . . وطالب بالكف عن سياسة توظيف الأجانب إلا في حالات استثنائية ، وكان الشيخ الدستوري يقاطع دائما ويحاصر من جانب شيوخ الوفد الذين كانوا يطالبون بإرجاء هذه الملاحظات حتى كف ميكل بالفعل ، وان كانت لجنة المالية قد وافقته على أن تطلب ما اقترحه بشأن توظيف الأجانب (١٣٢) .

والطريف أن الهلباوى الذى هاجم الاوقاف الاملية عام ١٩٢٧ في مجلس النواب واعتبرها ليست من الدين في شيء ، ولا تتفق وقواعد العدل العامة عاد فغير رأيه بعد عشرة أعوام فذكر أن هذه الاوقاف كانت موجودة قبل الاسلام وأن الاسلام أقرها حتى أوشكت جمهرة المسلمين على الاعتقاد بأنها أصل من أصول الدين وأضاف أن القول اليوم بإلغاء هذا الأصل ومحوه فيه خطر كبير على نظام المجتمع الانساني، ولذا يجب تنظيمه ، لا إلغاؤه (١٣٣) . ولم يكن بوسع ميكل ، رغم ما أثاره من قضايا وما قام به من جهد كبير داخل مجلس الشيوخ ، أن يكون مؤثرا وحده ، حيث لم ينشط معه شيوخ الحزب الآخرين لإدارة دفة معارضة فعالة بالمجلس .

لم يقيض للوفد في صراعه مع العرش أن ينتصر بعد توالى الأزمات بينهما والمتعلقة بقسم الجيش أو يمين الولاء للملك ، والتقصان الزرقاء ، كما فشل في تحقيق رغبته بإلغاء وزارة القصر ، وكان الوفد يعاني من صراع داخلي أفضى في النهاية إلى خروج حزب جديد من كيانه وهو حزب

---

(١٣٢) المصدر السابق ، جلستى ٥ ، ١٩ / ٨ / ١٩٣٦ من ١٨٥ ، ٢١١ ، ٢١٧ ، ٢٢٢ و ٢٣٧ ، كما طالب ميكل بإصلاح القضاء وتوحيده لازالة تضارب المقتضاه بين جهاته ( جلستى ١٦ / ٩ / ٣٦ من ٤١٤ ) .  
(١٣٣) المصدر السابق : جلستى ٢٦ يوليو ١٩٣٧ من ٧٩٩ .



للهيئة السعوية (١٢٤) ، وقد مهدت كل العوامل السابقة للانقلاب السياسي واتقالة حكومة النحاس ، وتكليف محمد محمود بتأليف الوزارة في ٣٠ ديسمبر ١٩٣٧ ، وكان السفير البريطاني قد اقترح قبل ذلك بيوم أنه في حالة وجود حكومة أقلية فإن عليها تعطيل البرلمان ، على أن تجري انتخابات بعد ثلاثة شهور ، تعتمد نتيجتها على ما قد يحدث خلال هذه الشهور ، وأضاف « واعتقد شخصيا أن محمد محمود أو أى شخص يقوم بهذه المهمة سيكون شجاعا جدا » (١٢٥) وكان على ماهر رئيس الديوان قد أشار بذلك على الملك اذا ما رفض النحاس الانصياع للقصر ، وقد أخبر على ماهر أمين عثمان بذلك ، وابلغ الأخير ذلك للسفير (١٢٦) .

ولم تقل شاخصة أمام بصر رئيس الوزراء الجديد الفتاح المفزعة لايقاف وتعطيل الحياة النيابية ابان وزارة اليد الحديدية ( ٢٨ - ١٩٢٩ ) ، لذا لم يكن بوسعه تكرار التجربة ، وقد بدأ بتأجيل مجلس النواب ذي الأغلبية الوفدية لمدة شهر ، وهذا إجراء تقليدى له ما يعقبه ، ولما كان يبدو من الاستحبال اكتساب ثقة هذا المجلس ، رغم ما قيل من أن الدكتور أحمد ماهر مع مؤيديه في المجلس بوسعه أن يرجح كفة الثقة بالوزارة ، وكانت نية البرلمان عند انعقاده في الثالث من فبراير أن يطرح مسألة الثقة بالوزارة للتصويت ، فاذا لم يكن بوسع الوزارة تأمين ذلك لصالحها ، فإن الوفد سيسعى لطلب حكومة محايدة تجرى انتخابات جديدة ، والا فإن الوزارة الحالية سوف « تطيح » الانتخابات (١٢٧) .

ولما كانت مسألة تأمين ثقة البرلمان بالوزارة غير مضمونة لم يكن أمام

(١٢٤) حول صراع الوفد والملك انظر

F. O. 407/221, No. 83, Lamp. to Eden Dece. 20,

وعبد العظيم رمضان : الصراع بين الوفد والعرش من ١٤٢ - ١٤٥. 1937.

Evans, T., The Killearn Diaries; p. 91.

(١٢٥)

F. O. 407/221, No. 89, Lamp. to Eden, Dece. 29. (١٢٦)

1937.

F. O. 407/222, No. 2, Lamp. to Eden, Jan. 31, 1938, (١٢٧)

p. 13.

للوزارة الا حل مجلس النواب ولجراء لانتخابات جديدة « موجبة » تضمن لها ولائصارها اأغلبية معقولة ، حيث لم يكن أمام رئيس الوزارة بد من هذا الاختيار . وفي ٢ فبراير صدر مرسوم بحل المجلس فعلا وتحديد يوم ٢ أبريل لانعقاد المجلس الجديد ، ولم تشأ الوزارة أن تنزل عن مركزها لوزارة محايدة تجرى الانتخابات ، ولم يأبه الملك لطلبات الوفد بهذا الشأن . لقد كان هناك تصميم داخل مجلس الوزراء على أن مجلس النواب الذى أيد وزارة للنحاس يجب أن يشارك الوزارة مصيرها (١٢٨) .

قررت الوزارة اجراء الانتخابات فى الوجه القبلى قبل الوجه البحرى بيومين على خلاف العادة ، ليس للاطمئنان على قدرة الحكومة على حفظ الأمن والنظام ، فتلك « حجة رسمية » كما وصفها الدكتور ميكل ، ولكن لأن الحكومة كانت تعرف أن انصارها فى الوجه القبلى سوف يفوزون بأغلبية مما يمثل دعاية لها فى انتخابات الوجه البحرى ، وقد أسبقت الحكومة ذلك باجراء تعديل للدوائر الانتخابية بما يوصلها الى هدفها ، بالإضافة الى أن الملك أنعم على وزيره الأول بقلادة فؤاد الأول ، فصار « صاحب المقام الرفيع » كما أنعم ببنياشين النيل على عبد العزيز فهمى ولطفى السيد ، وبرتبة الباشوية على بقية الوزراء ، وكان الهدف من ذلك منح عطف الملك وتأييده للوزارة أمام أعين الناخبين .

كانت تلك أول اجراءات وزارة « الحكم الصالح » كما نعتتها مصادرها . وكما ردها بسخرية خصومها ، وقد جندت الوزارة أجهزة الدولة الادارية للفوز بأغلبية محترمة فى الانتخابات . ويبدو أن الاتهام الذى وجهه الوفد اليها بهذا الصدد كان صحيحا ، وقد ذكر أحد كبار الاحرار الدستوريين ، أن رجال الادارة « بشر لهم كرامتهم وقد شهدوا فى حكم النحاس المتشردين وأصحاب السوابق يأمررون وينهون » (١٢٩) . وقد أسفرت النتيجة عن فوز ١٠٥ من « المرشحين القوميين » ( من ١١٩ مرشحا ) يضمون انصار الاحرار

(١٢٨) ميكل : مفكرات ج ٢ ص ٦٧ ، وانظر الرفاعى : فى اعقاب ج ٣ ص.

الدستوريين والحزب الوطني وحزب الاتحاد الشعبي ، كما فاز من السعديين ٨٧ مرشحا ، أما الوفد فقد فاز منه ١٤ مرشحا فقط ( من ٢٢٢ مرشحا ) .  
وقد سقط في الانتخابات مصطفى النحاس ومكرم عبيد ، كما فقد كل أعضاء الوزارة السابقة مقاعدهم ، وقد ذكر السفير البريطاني أن كل التقارير تشير إلى الضغوط التي تمارس على الناضحين لتأييد الحكومة ، ومنعهم من التصويت لصالح الوفد (١٤٠)، وبالرغم من تساوى عدد النواب السعديين ، والدستوريين من حيث القوة تقريبا إلا أن السعديين يزيدون قليلا من حيث العدد وبالتالي يمثلون أقوى الأحزاب داخل المجلس ، تليهما قوة المستقلين ( ٥٨ نائبا ) وكانت كثرة هؤلاء تمثل رصيда للقصر بإمكانه أن يستخدمها ضد الوزارة عندما يريد ، ولم يكن الوفديون يمثلون قوة داخل المجلس الجديد ، بينما هم في مجلس الشيوخ يعتبرون قوة لها شأنها حيث أن لهم أغلبية واضحة (١٤١) .  
ونتيجة لهذا أثيرت مسألة مجلس الشيوخ ومصيره ، بين البقاء والإلغاء ، فقليل ان في مواقفه ما يعرقل الأعمال التشريعية بعد ان تتجاوز مرحلة الاقرار من مجلس النواب (١٤٢) ، وكانت هذه حجة لتبرير ما سيحدث للمجلس ، الذي لم يكن حتى هذه الفترة ( ١٥ أبريل ) قد جنح إلى موقف يؤدي إلى بحث مصيره على هذا النحو .

وكان الملك مهتما بالبرلمان وبصفه خاصة بما يجرى في مجلس النواب، وذلك من خلال على ماهر ، وقد ذكر أن الملك كان يحضر بعض الجلسات متفكرا مما كان يحق رئيس الوزراء ، الذي جادله في عدم شرعية مسلكه ،

---

F. O. 407/222, No. 34, Lamp. to Halifax, April. 4, (١٤٠) 1938.

F. O. 407/222, No. 51, Lamp. to Hall., May; 6. (١٤١) 1938.

ومن استعراضنا لاسماء أعضاء المجلس وجدنا منهم من الدستوريين المعروفين ١٦ حضوا فقط وفي الهيئة النيابية السابقة أبريل - أغسطس ٣٩ ، انظر خليل صبحي : الحياة النيابية ج ٦ ص ١٧٥ - ٢٥٨ .  
(١٤٢) السياسة ١٥ أبريل ١٩٣٨ .

فاضطر الملك الى الانصياع (١٤٢) ، كما انه ولأول مرة في تاريخ مصر النيابي  
تحضر الملكة حفل لفتتاح البرلمان (١٤٤) .

واللفت للنظر في هذا البرلمان أن نواب حزب الاحرار الدستوريين سوف  
ينشقون ، خلال هذه الهيئة النيابية ، من صفوف أنصار الحكومة الى صفوف  
معارضيه ، حين يتولى رئيسهم محمد محمود قيادة المعارضة بعد استقالته  
وتولى على ماهر السلطة، وكان ذلك خلال الدور الثالث لامتقاده (١٤٥) ، وطبعي  
أن يكون دور النواب الدستوريين خلال الدورتين الأولين تأييد الحكومة والدفاع  
عن سياستها وتبريرها ، بينما وقع عبء المعارضة على نواب الوفد القليلين،  
وبالذات عبد الحميد عبد الحق وسليمان غنام ، فاتهما الحكومة بالفشل في  
سياستها المالية وإتباعها أساليب دلولب في وزارة المعارف ، وكذلك الزج  
بالطلبة في غمار الحياة السياسية والحزبية ، وهو نفس الاتهام الذي وجهه  
نواب حزب الاحرار لحكومة الوفد ( ٣٦ - ١٩٣٧ ) . وقد رد الوزير المختص  
على هذا الاتهام بأن ذلك يعتبر قليلا بالقياس لما كان يحدث في الاعوام  
السابقة ، وألقى بالمسئولية على النظار والعمداء (١٤٦) .

ورغم المقاطعات والمعارضات المستمرة من أنصار الحكومة ، فقد أثار  
نائبان وفديان مسألة غاية في الخطورة أصبحت فيها نزاهة الحكم موضع  
لتهام ، وهى تتعلق بمخالفات قانونية ومالية ارتكبت في مزاد بيع ثمار  
مزروعة الجبل الأصفر واتهما الحكومة بتضييع أموال الدولة ، وقد قوطع  
النائبان أكثر من مرة من جانب أنصار الحكومة، الى أن أغلق باب المناقشة (١٤٧) .

---

(١٤٣) مصطفى أمين : ليالى فاروق ، ج ١ ص ١٤٩ - ١٥٠ وقد نكر محمد  
محمود للملك ، أن حضوره للبرلمان يعتبر إهانة للوزارة لأنها تمثلك في البرلمان ،  
F. O. 407/222, No. 41, Lamp. to Hali. April 13, (١٤٤)  
1938.

(١٤٥) مضابط النواب ، الهيئة السابعة ، ١٢ الانعقاد (٣) جلسة ٢٠ / ١١ / ٢٩  
ص ١٠ - ١١ كلمة المعارضة لمحمد محمود .

(١٤٦) المصدر السابق ، جلسة ٢٢ فبراير ١٩٣٩ ص ١٠٦٤ - ١٠٦٩ .  
(١٤٧) المصدر السابق ، جلسة ١١ ابريل ١٩٣٩ ص ١٥٧٧ - ١٦٠٤ وأنظر  
أيضا مناقشة اتفاقية الشككات والتراتيق حول معاهدة ١٩٣٦ بين رئيس الوزارة =

وخلال فترة وجود نواب حزب الاحرار الدستوريين في صفوف المعارضة بعد  
تولى على ماهر ، لم يثر اى منهم قضية أو مسألة لها قيمة مما يتصل بالنشاط  
النيابي ، باستثناء نائب واحد تقدم بسؤال للحكومة عن الغلاء (١٤٨) .

اما في مجلس الشيوخ فقد اتهم الدكتور هيكل رئيس الحكومة السابقة -  
مصطفى النحاس - بأنه عقد مع الانجليز لتفاتيحية عن المواصلات اللاسلكية  
وبسببائه في تعويض الموظفين الاجانب بغير اطلاع أعضاء الجبهة الوطنية، ورائ  
هيكل في ذلك خيانة فانبرى حسين الجندي - الشيخ الوفدى - للرد عليه ،  
وتطورت المناقشة الى أن تدخل الدكتور احمد ماهر ملتصا المخرة، ومبررا عبارة  
الشيخ الدستوري (١٤٩) ، كما تولى عبد السلام عبد الغفار الدفاع عن وزير  
الزراعة ( رشوان محفوظ ) ، عندما اثبتت مسألة مزرعة الجبل الأصفر داخل  
هذا المجلس (١٥٠) .

وحين أصبح شيوخ الاحرار الدستوريين في صفوف المعارضة ، انتهزوا  
فرصة طلب الحكومة عقد البرلمان في دور غير عادى لا بلاغه بمرسوم اعلان  
الأحكام العرفية ، وعارض منهم أحمد خشبة هذا الاجراء، وذكر أن السلطات التي  
تمنح للحاكم العسكري واسعة المدى ، فرد عليه النقراشى بأن مصلحة البلاد  
لقتضت ذلك (١٥١) ، وربما كانت هذه هي المسألة الوحيدة التي عارض فيها  
شيوخ الحزب وزارة على ماهر ، مما لا يعتبر معارضة حقيقية ، وقد ارتبط  
ذلك باشتراك السعديين في الوزارة وهم أصدقاء الاحرار الدستوريين بالإضافة

---

= ونواب الوفد بجلستات ٢٦ ديسمبر ١٩٣٨ من ٣٦٥ ، ٢٨٥ ، أول يونيو ١٩٣٩ من  
٢٤٥٤ وكذا المعركة بين التقليد والعثمانية ، جلسة ٣٩/٦/٥ من ٢٤٧٨ .  
(١٤٨) المصدر السابق ، جلسة ١٩ مارس ١٩٤٠ من ١١٢٩ والنائب الدستوري  
هو جمال العيد .

(١٤٩) مضايقات الشيوخ ، الانعقاد (١٣) ، جلسة ٢٥ يوليو ١٩٣٨ من ٥٩٦ -  
٥٩٨ .

(١٥٠) المصدر السابق ، الانعقاد (١٤) ، جلسة ١٢ يونيو ١٩٣٩ وما بعدها ،  
التأجيلات من ٣١٨ ، ٥٧٩ ، ٦٧٤ ، ٨١٣ .

(١٥١) المصدر السابق ، جلسة ١٦ أكتوبر ١٩٣٩ من ٥٢ - ٥٤ .

الى أن السعديين كانوا يتمتعون بالكبر أغلبية داخل مجلسي البرلمان ، وعموما جاء برلمان ١٩٣٨ بنواب يؤيدون الحكومة ، يبررون مسلكها ولا يوجهونها توجيه الاغلبية البرلمانية الصحيحة ، بالإضافة الى وظيفتهم كصمام أمان يحمي الحكومة في مراجعة نواب الوفد والمستقلين .

وعندما تولى عبد العزيز فهمي رئاسة الحزب للمرة الثانية في أوائل عام ١٩٤١ قام بزيارة لرؤساء الاحزاب ، وكان لقاءه مع مصطفى النحاس ، فحثة الأخير عن ضرورة حل البرلمان للقائم واجراء انتخابات حرة تجريها وزارة محايدة للاتيان ببرلمان يمثل الأمة اصدق تمثيل ، فعارضه عبد العزيز فهمي وذكر أن الوفد اذا انتصر طعن خصومه واذا انتصر هؤلاء طعن الوفد ، وأن الطريقة التي تمنع مثل ذلك أن « يؤلف » مجلس لا أن ينتخب ، وكانت حجته « أن مجلس النواب الحالي وكل مجلس انما هو مؤلف من اعيان البلاد ومن المحامين والمهندسين والاطباء وغيرهم ، فلماذا لا نحاول تمثيل هؤلاء جميعا بطريقة لا تقبل الطعن فناخذ مثلا من كل مديرية جميع الذين يملكون خمسة أفدنة فما فوق ونطلب اليهم أن يفتحوا من بينهم من يمثلهم من الأعيان ، ونطلب كذلك الى النقابات أن تنتخب من يمثلها ، وهذه الهيئات لا يمكن لأية حكومة أن تؤثر فيها أو تضغط على حريتها في اختيار من يمثلها » . وقد رد عليه النحاس بأن هذه طريقة فاشستية ، ورفض ذلك . وقد سئل عبد العزيز فهمي عما اذا كان هذا يعبر عن رأى الاحرار الدستوريين فاجاب بالنفي ، وعندما قيل له أن ذلك مخالف للدستور ضحك وقال : أعلم هذا لانى أحد الذين وضعوا الدستور ! (١٥٢) .

وقد أثار هذا الحديث ضجة كبيرة لأنه صدر عن « أبى الدستور » والذي كان له الحظ الاوفر في صياغة قانون الانتخاب ، وزعيم الحزب « الدستوري » ، وهو على كل حال حديث ليس بمستغرب من الذى أعلن

---

(١٥٢) السياسة الاسبوعية ٢٢ مارس ١٩٤١ عن الاهرام ، والحديث ادى به عبد العزيز فهمي الى مصطفى امين وكاتيل المشناوى ، كما كرد نفس الماثل في حديث له بالاھرام في ٥ مايو ١٩٤١ وحول رد الفعل انظر آخر ساعة ٢٣/٤/١٩٤١ .  
الوفد المصري ٦ / ٥ / ١٩٤١ .

عام ١٩٢٥ أن الدستور ثوب فضفاض تتعثر الأمة في أنياله ، وفي تاريخه وتاريخ حزبه بعد ذلك مع الدستور والحياة النيابية ما يفيد هذه المعاني ، الأمر الذي جعله يفكر في إلغاء قانون الانتخاب على هذا النحو ويقترح مجلسا نيابيا مؤلفا ، ينتفى فيه معنى الديمقراطية ويمهد إليه بتطبيق الدستور وإقامة حياة برلمانية .

وجاءت وزارة ٤ فبراير ١٩٤٢ الوفدية واستصدرت مرسومها بحل مجلس النواب ، ولما أشيع أن لها اتجاها خاصا أزاء مجلس الشيوخ ، حاول حزب الأحرار التفاهم معها على أساس أن تترك للمعارضة ثلث مقاعد النواب ، لترشح فيها من غير منافسة ، فلم يقبل النحاس ذلك حرصا على الأغلبية المقررة في الدستور ، حتى يضمن الحرية الكاملة لنواب حزبه ، وحتى يصبح هناك تهديد لأي نائب باستقاط عضويته إذا ما حاول إثارة ما حدث يوم ٤ فبراير ١٩٤٢ ، وعاد الأحرار الدستوريون واقترحوا عليه رفع الأحكام العرفية ، أثناء الحركة الانتخابية وفي حدودها ليقول المرشحون ماشاءوا ، وضربوا مثلا بالحديث عما حدث في ٤ فبراير ولكن النحاس رفض ذلك أيضا بغير تردد . وكرر هيكمل محاولة شبيهة فأرسل لرئيس الوزراء كتابا يطلب إليه فيه التصريح بحرية الخطابة والنشر والاجتماع ، وإذاعة ما يريد من الآراء خلال فترة الانتخابات ، فلقيت محاولته نفس المصير (١٥٢) .

وعلى ضوء هذا قرر الحزب مقاطعة الانتخابات - وكذلك فعل السعديون - وبرغم هذا لجأت الوزارة إلى تعديل الدوائر الانتخابية تعديلا يلائم انصارها، كما لم يفتها فصل العمد والمشايخ والموظفين الذين يؤازرون خصومها (١٥٤). مثلما تفعل كل حكومة حزبية تجرى الانتخابات عادة ، ولم تكن الوزارة بحاجة لذلك ، وقد خلا لها جو الانتخابات بانسحاب خصومها من الحركة .

---

(١٥٢) السياسة ٢ ديسمبر ١٩٤٥ ( نص كتاب هيكمل باشا في ١٢ فبراير ١٩٤٢ لمصطفى النحاس ) .  
(١٥٤) هيكمل : مفكرات ج ٢ ، ص ٢٥٠ - ٢٥٢ ، الرافعي : في أعقاب ج ٣ ص ١٠٩ .

وقد استصدرت الوزارة مرسوما بالفاء التعميمات التي أجرتها وزارة سرى مجلس الشيوخ في ٧ مايو ١٩٤١ ، بحجة أن التعمين مكمل للانتخاب ، وأنه لذلك يجب أن يتم بعده لا قبله ، فإذا لم يجر انتخاب وجب ألا يجرى تعيين ومن ثم حرمت الأحزاب اللائقية كثيرا من مقاعد مجلس الشيوخ التي نالتها بمرسوم ٧ مايو ١٩٤١ . ولم يعد للأحرار الدستوريين ببرلمان ١٩٤٢ سوى ثمانية شيوخ بتقديمهم للدكتور هيكل (١٥٥) ، ولم يستطيعوا أن يلعبوا دورا مؤثرا في معارضة الحكومة ، وقد اعترف بذلك الدكتور هيكل نفسه حين ذكر أن ما أداه للمعارضة من خدمات في بضعة أشهر أثناء اشتغاله بالصحافة يفوق ما استطاع أن يؤديه كعضو برلمانى في بضعة سنين (١٥٦) .

### \* \* \*

كلف الدكتور أحمد ماهر بتأليف الوزارة في أكتوبر ١٩٤٤ . واشترك معه الأحرار الدستوريون ، ولما كان البرلمان القائم وفديا ، أخضت الوزارة على عاتقها إجراء انتخابات جديدة بعد حل مجلس النواب ، وخلال شهر ديسمبر هارت المعركة الانتخابية التي انسحب منها الوفد وتركها لأحزاب الحكومة وانصارها ، وبدأ التنسيق بين حزبي الوزارة وانصارها بشأن الترشيحات وتقسيم الدوائر ، وقد اعترفت صحيفة السياسة بأن المرشحين ليسوا هم كل الأكفاء في حزبهم وإنما هو تنسيق رغبات الأحزاب جميعا (١٥٧) ، ولم

---

(١٥٥) وبقية شيوخ الأحرار هم : جعفرولى - عبد الرازق القفاصى - حفصه مصمود - عبد المجيد صالح - أحمد خشبة - عبد القوى أحمد - عبد الحميد سليمان .  
انظر مضابط الشيوخ ، الانعقاد (١٩) جلسة ١٨ / ١١ / ١٩٤٣ ص ١ - ٣ .  
(١٥٦) روز اليوسف ١ / ٤ / ١٩٤٣ ( الدكتور هيكل يقول هذه هي المعارضة ) .  
وقد استجوب هيكل الحكومة حول بيانها فى موضوع الكتائب الأسود واتهمها بمخالفة المبادئ الدستورية ومبدأ فصل السلطات ورد عليه النحاس بأن البحث فى تصرفات الوزراء من اختصاص البرلمان وحده الذى تسال امامه المسئولية السياسية واللجانة ( الحكومة المصرية : بيانات الحكومة وقرارات مجلسى البرلمان بالكتاب الأبيض ص ٣٦ ، ٤٤ ، ٤٦ ) .  
(١٥٧) السياسة ٥ ديسمبر ١٩٤٤ .



تكن هذه المسائل من الأهمية بمكان لأن الحكومة سوف تضمن أغلبية مطلقة من رجالها أيما كانت درجة كفاءتهم . وقد فاز ١٦ دستوريا بالتزكية ، وعندما اعلنت النتائج الرسمية حصل للدستوريون على سبعين مقعدا في مجلس النواب (١٥٨) ، ولم تكف الإدارة بترجيح الانتخابات لصالح أنصار الحكومة فقط ، بل تدخلت أكثر لصالح حزبها ، وقد اعترف الدكتور هيكل بذلك ، حين اتهم الحكومة بأنها كانت في صف مرشحي الهيئة السعدية أكثر ، كما اتهمت صحف الوفد الحكومة بتزيف الانتخابات (١٥٩) .

عين الدكتور هيكل رئيسا لمجلس الشيوخ وأعلن أنه عند أبواب مكتبه بالمجلس ستخفى الحزبية تماما .٠٠ وأنه سيكون عادلا ومتسامحا ، كما صرح بأن مجلس الشيوخ وجد ليحد من المشروعات الثورية ومن الطفرات التي يدفع إليها تطرف الآراء باسم التقدم (١٦٠) ، ولم تلبث الحكومة أن أجرت انتخابات جديدة لمجلس الشيوخ ، فاز على أثرها أربعة عشر من الدستوريين (١٦١) .

وخلال تلك الهيئة النيابية - التاسعة - بدأ النواب الأحرار الدستوريون يمارسون نشاطا يتصل بالقضايا التي تهمهم مباشرة ، ومنها على سبيل المثال مسألة التعديلات التي ادخلت على مشروع قانون العمد والمشايخ ، وكان رئيس لجنتها المختصة رشوان محفوظ ، وقد طالبت بحصر حق التشريع للنصب في فئة معينة ممن يدفعون ضرائب لا تقل عن عشرة جنيهات سنويا عن أراض زراعية أو يكون المرشح مستحقا لمعاش شهري ٠٠ الخ ، وفي النهاية تمت الموافقة على المشروع ، وعندما طلب إلى وزير الزراعة ( أحمد

---

(١٥٨) المياسة ١٤ ديسمبر ١٩٤٤ ، ١٥ يناير ١٩٤٥ ، وقد أعطى Quirach op. cit., p. 233. نتيجة مختلطة ، للأحرار ( ٧٥ مقعدا ) .

(١٥٩) هيكل : مذكرات ج ٢ ص ٢٠١ ، المياسة في ١٠ / ٩ / ١٩٤٥ .

(١٦٠) المياسة ٢٥ / ١ ، ٤ / ٢ / ١٩٤٥ ، طارق البشري : الحركة

السياسية ص ١٩٦ .

(١٦١) المياسة ٢٩/٤/١٩٤٦ ( نشرت الأسماء جميعا ) .

عبد الغفار ) تخفيض الكميات التى تستولى عليها الوزارة من القمح لتغذية المدن ، وذلك لنقص المحصول ، أيد النائب الدستورى عبد الحميد صالح للطلب ، لأن الضرر واقع على صغار الزراع أكثر من كبارهم ، وطلب الاستيلاء على قمح كبار الملاك أيضا (١٦٢) ، وعموما لم يلعب نواب الحزب خلال هذه الهيئة النيابية دورا يحسب لهم أكثر من تأييدهم الحكومة ، كما لم تكن ثمة معارضة تذكر مما يقتضيه توجيه الحكومة وإرشادها فاختفت المناقشات وكثرت الاستفسارات والاستيضاحات وقد امتلأت مجلدات المضابط بعرض مشروعات القوانين الجديدة ونصوصها .

أما فى مجلس الشيوخ ، فقد طالب محمد خطاب الوزارة باستثمار موارد الدولة ، وتوزيع الأطنان على صغار المزارعين لكبارهم ، والعمل على تحقيق العدالة الاجتماعية ، فرد عليه رئيس الوزراء ( الفقراشى ) بأن حكومته ستولى هذه المسألة عنايتها ، وعلق الشيخ الدستورى عبد السلام عبد الغفار متحدثا عن العدالة الاجتماعية فى مصر ، وذكر أن النص على جعل التعليم الابتدائى بالمجان حبر على ورق وطالب بتدبير المال اللازم لذلك ، بالإضافة الى تغذية التلاميذ وتعميم الملاجئ بدلا من فتح النوادى الرياضية لابناء القادرين ٠٠ الخ (١٦٢) ، وفى جلسة تالية طالب الشيخ الدستورى عبد المجيد صالح بإنشاء ست محطات كهربائية كبرى فى الوجهين القبلى والبحرى ، وطالب بإخراج قانون محاكمة الوزراء الى حيز التنفيذ ، وكذلك تقديم قانون مجلس الدولة لحماية الموظفين ، بالإضافة الى استكمال سلسلة التشريعات العمالية التى تضمن حق العامل فى جميع نواحي النشاط (١٦٤) . وفى جلسة أخرى قدم نفس الشيخ اقتراحا بأن يؤخذ بنظام الضرائب التصاعدية كمبدأ فى النظام الاقتصادى من الوجهة الدستورية ، وقد قدم الشيخ تقريرا بذلك ووافق المجلس عليه فأحيل الى وزارة المالية (١٦٥) . ويبدو أن التغير

---

(١٦٢) مضابط النواب ، الهيئة التاسعة ، جلسة ٢ / ٧ / ١٩٤٧ من ٣٣٢٠

٠ ٣٣٢٧

(١٦٣) مضابط الشيوخ ، الانطاد (٢١) جلسة ٢١ / ١ / ١٩٤٦ من ٢١٦ -

٠ ٢١٩٤

(١٦٤) المصدر السابق ، جلسة ٢٣ / ١ / ١٩٤٦ من ٢٥٠ - ٢٥٢ .

(١٦٥) المصدر السابق ، جلسة ٢٤ / ٦ / ١٩٤٦ من ٨٠٤ .

الذى اصاب المجتمع المصرى فى نهاية الحرب العالمية الثانية ، ومحاولة الحزب تجديد نفسه بتبنى قضايا اجتماعية ذات طابع اصلاحى ، كان وراء ظهور هذه الافكار والاتجاهات الجديدة داخل البرلمان ، والتي قدمت كلها فى شكل رغبات واقتراحات وتطبيقات على مناقشات .

لقد عمر هذا البرلمان دوراته الخمس كاملة لأول مرة فى تاريخ مصر النيابى ، ويبدو صحيحا ما فسر به أحد الكتاب هذه الظاهرة ، بأن الديت صار اعدا ، لا لشيء الا لأن قسما كبيرا من قاطنية قد هجرة ، ولاتكاد تظهر معارضة الا من قلة قليلة (١٦٦) واعتقد حزب الاحرار الدستوريين أنه استعاض عن النشاط النيابى المؤثر داخل برلمان ٤٥ - ١٩٤٨ بمحاضرات قادته التى القيت فى ناديه وكانت تدور حول الديمقراطية والحكم النيابى . وكانما كان استتباب الحزب فى السلطة وضمانه ، مع خفائه فيها ، الاغلبية داخل البرلمان ، قد أعفاه من الفشاط النيابى . وقد ألقى حفنى محمود محاضرة عن النظام النيابى فى مصر على قدر من الأهمية ، تحدث فيها عن انتقال الديمقراطية الى مصر فى صورتها الغربية ، دون نظر الى ما يتفق وما لا يتفق من ألوانها وظلالها مع أحوال مصر ، وانتقد الذين وضعوا الدستور ، لعدم موافقتهم بين ما ينقلونه وظروف مصر ، كما انتقد قانون الانتخاب وذكر أنه لم يحط بالسياج الذى يكفل حرية التصويت وكفالة السرية التامة مما يجعله مستقلا عن تدخل السلطة التنفيذية وصار فى وسع السلطة التنفيذية أن تلون كل انتخاب باللون الذى تراه ، واتهم الأحزاب المصرية بالمزايدة على المثل الأعلى الواحد ، فكانت كل معارضة تتهم البرلمان الذى تعارضه بأنه لا يمثل الأمة « فإذا كانت هذه التهم صحيحة فإن رأى الأمة لا يكون قد مثل منذ أدخل النظام النيابى فى مصر ، ان مصر لم تشهد برلمانا أسقط حكومة بل شهدت الحكومات تحل البرلمانات » (١٦٧) .

---

(١٦٦) طارق البشرى : تاريخ المعارضة البرلمانية فى مصر ، الاهرام ٣٠ - ٣١ يناير ١٩٧٦ ) .

(١٦٧) نص محاضرة حفنى محمود فى « المسيسة » ، ٣ مايو ١٩٤٥ وتعقيب الدكتور ميكل عليها .

وبمنطق الصفوة عاد المحاضر ليلقى محاضرة ثانية عن « تمكين المتعلمين من التوجيه السياسى للبلاد » تحدث فيها عن قوة المثقفين في توجيه النشاط العام ، وضرورة حفظ الأمة لهم الصفوف الأولى في موكبها ، وطالب بضرورة أن ينص قانون الانتخاب على شروط معينة لممارسة الحقوق السياسية ، تجعل للناخب المتعلم وزنا أكبر و « القضاء على فكرة المساواة المطلقة بين الناخبين وذلك بمنح الناخب المتعلم عددا أكبر من الأصوات » (١٦٨) .

وقد ذكر حنفى في محاضراته أن الذى يساعد على ذلك هو جعل الانتخاب بالقائمة ، وهذه الفكرة قديمة وكانت مطروحة أثناء مناقشات لجنة الدستور عام ١٩٢٢ ولكنها لم تلق قبولا ، ثم شخص داء الانتخابات في مصر تشخيصا دقيقا حين ذكر أن الانتخاب في مصر يقوم على دعامتين هما : العصبية الإقليمية ، والتأييد الإدارى ، وليس غير ، فلا يرسل النائب الى البرلمان ناخبه الذى اختاره ، وإنما يرسله المالك ورجل الإدارة ، ويتقاضيان الثمن . ثم جاء العلاج على لسانه بمنطق الصفوة المتعلمة ورغبتها في احتواء التجربة وحدها ، حتى لو أدى ذلك الى صدامها مع صفوة كبار الملاك ، ولعل حنفى كان مدفوعا الى ما قال بحماسة فئات من الشباب المثقف الذين تدفقوا على دأر حزبه أخيرا والذين لا ينتمون في معظمهم الى طبقة كبار الملاك ، بالإضافة الى اقتناعه الشخصى ، كاستاذ عبد العزيز فهمى ، بأن اطلاق الحرية كاملة للترشيح والانتخاب لم تؤت الثمار المرجوة منها ، ومن ثم لم ير بأسا من إعادة طرح افكار مر عليها ما يقرب من ربع قرن .

أما الدكتور هيكل فقد ألقى هو الآخر محاضرة عن الديمقراطية والنظام البرلمانى ، تحدث فيها عن تطور نظم الحكم في العالم ، وصور الحرية الفردية كأساس للديمقراطية ، وتساءل فيها : « هل تستطيع الديمقراطية أن تعيش من غير احترام تام للحرية الفردية ؟ هذه هى الازمة التى تتخطاها الانسانية الآن » ، ثم انتقل الى الحديث عن الصلة بين الديمقراطية والحياة النيابية ، وذكر أنه يجب أن يحكم الشعب بطريق التصويت المباشر ، وأن الحياة

---

(١٦٨) السياسة ٣١ / ١٢ / ١٩٤٥ نص للمحاضرة الثانية لحنفى محمود .

للبرلمانية يجب أن تقوم على تقديس الحريات الانسانية في وقتنا الحاضر ، وان يصبح حق التمثيل للجميع ودفع الضرائب على الجميع أيضا (١٦٩) ، وقد ربط هيكل مرة بين تطور الحياة البرلمانية في مصر وبين احوال المفاوضات المصرية - البريطانية ، وتتبع سقوط البرلمانات مع فشل جولات المفاوضات ليدلل على فكرته (١٧٠) ، والذي يدعو للدهشة حقا أن الحزب ظل حتى عام ١٩٤٨. يعتقد أن الدستور كان منحة من الملك ، وقد توجه وفد من رجالاته الى ضريح الملك فؤاد ، ووضع اكليلا من الورد تقديرا «لما منح الدستور للشعب المصري الكريم» ، كما أن مصادره تصف الملك فاروق دائما بأنه حامى الدستور وراعاه (١٧١) .

وخلال عهد وزارة ابراهيم عبد الهادي ( ديسمبر - يوليو ١٩٤٩ ) كان الخلاف قد بدأ يظهر بين حزبي الوزارة ( السعديين والدستوريين ) حول تقسيم الدوائر الانتخابية وذلك عندما اقترب موعد انتخابات مجلس النواب الجديد وقد تشكك الاحرار الدستوريون في مسلك الوزارة عند تقسيم الدوائر ، بل لقد حدد هيكل بأن الوزارة اذا استمرت في خطتها فلن يدخل حزبه الانتخابات ، ومع تعدد الخلافات بين الحزبين ، ضعف مركز الوزارة ، وسقطت في ٢٥ يوليو ١٩٤٩ ، وكلف حسين سرى بتأليف وزارة قومية ، اشتركت فيها كل الأحزاب ، وكان القصر يرغب في ألا تأتي نتيجة الانتخابات بأغلبية حزبية في البرلمان ، وفشل حزب الاحرار في التفاهم مع الوفد حول تقسيم الدوائر بين الاحزاب ، وظل يطالب باحترام الدستور في أمر تعديل الدوائر ، وذلك بأن يصدر قانون يقره البرلمان بهذا الصدد ، ثم قرر الحزب أخيراً أن يدخل الانتخابات مستقلاً بنفسه غير مرتبط بأي حزب من الأحزاب (١٧٢) ، وعندما أجرت الحكومة الانتخابات في يناير ١٩٥٠ اتهمت « السياسة » مسلك الوفد بالارهاب والاعتداء على البوليس وعلى خصومه ،

(١٦٩) السياسة ١٧ يناير ١٩٤٨ نص محاضرة هيكل .

(١٧٠) أوراق الدكتور هيكل : المجلد (٤) خطاب ١٥ مارس في عيد الدستور .

(١٧١) السياسة ٢٢ ، ٢٤ أبريل ١٩٤٨ ( اسماء لجنة زيارة الضريح ) .

(١٧٢) هيكل : مذكرات ج ٢ ص ٢٤٧ ، بيان الهيئة البرلمانية للحزب (السياسة

١٠ أغسطس ١٩٤٩ ) ثم بيان سكرتارية الحزب ( السياسة ٥ أكتوبر ١٩٤٩ ) .

وقد تقدم من الدستوريين ١٠٤ مرشحا فاز منهم ٢٦ مرشحا فقط ، « ورغم كل مقاومة » - كما تقول صحيفتهم ، التي ذكرت فيما بعد أن النواب الدستوريين أصبحوا ثلاثين نائبا بعد انضمام بعض النواب اليهم (١٧٣) .

وقد تولى زعامة المعارضة خلال هذه الهيئة النيابية ( العاشرة ) حامد الملايلى - الذى ألقى كلمتها - وقد شاركه فيها دسوقي أباطة ، مع ملاحظة أن النواب الدستوريين الثلاثين لم يؤلفوا - كالعادة - مجموعة برلمانية. معارضة موحدة ، ومن المسائل التي تعرض لها نواب الحزب خلال هذه الهيئة النيابية ما أثاره عبد الغنى أبو سمرة ، حين قدم سؤالا لوزير الحربية والبحرية يطلب اليه ان يأمر باجراء تحقيق يكشف عن الاخطاء والمخالفات. اثناء معركة فلسطين لتحديد المسئولية ، وقد رد عليه الوزير بأن ديوان المحاسبة قد أبدى ملاحظات بهذا الشأن وهي الآن موضع بحث (١٧٤) .

كما أثار دسوقي أباطة مسألة الاستثناءات « البغيضة وغير المشروعة. التي أساسها المحاباة والحزبية والمحسوبية ، والتي دأبت حكومة الوفد على القيام بها ، وضرب أمثلة لكبار الموظفين الذين شملتهم الاستثناءات منذ تولت الوزارة ، بالإضافة الى بيان قدمه عن عينتهم الحكومة على درجات. وهم بغير مؤهلات ٠٠ وقد أيده يسار المجلس ، وعضده بعض نواب الحزب. الوطنى ، وقد رد وزير المالية مدافعا عن مسلك الحكومة وذكر أنه كان يمكنها ان تجرى هذه الاستثناءات دون الرجوع الى المجلس (١٧٥) . وعند مناقشة التشريعات المعدلة لقانون مجلس الدولة هاجم أباطة الحكومة التي حصرت تفكيرها في المساس بمجلس الدولة ، تاركة توحيد الجهود لمقاومة الانجليز « حتى لقد أتبع لكثيرين أن يقولوا أن البريطانيين يعتدون على استقلال.

---

(١٧٣) السياسة ٤ - ٦ يناير ١٩٥٠ ( متابعتها للمعركة الانتخابية ) ثم عدد ٧ يناير أسماء الفائزين ، وقد علقت بأنهم حصلوا على ربع الاصوات وأن هذا يؤكد عم القاطل بين عدد الفائزين بالنسبة لعدد المصوتين لهم ، وفى عددى ١٨ ، ٣١ يناير أسماء النواب المنضمين .

(١٧٤) مضايقات النواب ، الهيئة العاشرة ، جلسة ١٥ مايو ١٩٥٠ ص ١١٧

(١٧٥) المصدر السابق ، جلسة ٢٠ فبراير ١٩٥٠ ص ١٣ - ١٨ .

مبلادنا والحكومة تتعدى على استقلال قضائنا ، ، ولما تحدث اباطة عن الموظفين المنصولين بسبب المصوبيات ، قاطعه الوزير واتهمه بأنه استغل منبر المجلس للدعاية السياسية ، وأضاف وزير التجارة والصناعة بأن اباطة باشا عضو بهذا المجلس منذ سنتين لم يتكلم خلالها مرة واحدة ، ولكن الفئات استكمل انعقاده لتعديل قانون مجلس الدولة ، وضرب الامثلة بالقضايا التي عرضت على القاضي المفرد في القضاء المستجبل ، والتي كانت نتائجها افضل من تلكها امام خمسة قضاة ، وأضاف ان الاشراف المقصود على مجلس الدولة يمس القضاء ويمس الدستور ذلك ان القضاء هيئة مستقلة قائمة بذاتها ملحقة بوزارة العدل وأن كلمة « ملحقة » لا تفيد معنى الاشراف والتبعية (١٧٦) .

وحين قدم أحد النواب استجوابا لوزير الخارجية عن السياسة التي يتبعها للوصول الى حقوق وادى النيل في الجلاء ، بلاقيده ولا شرط ووحدة وادى النيل ، وطلبت المعارضة بالحاح شديد مناقشة هذا الاستجواب ، رد وزير الداخلية بأن الحكومة ترحب بدلا من ان تسمع هذا الكلام « الكفوف » بأن تسمع رأيا في هذا الموضوع ، عندئذ انبرى حامد العلالي متحدثا عن الروح الاستعمارية التي تحكم السياسة البريطانية ، وعاجم أسلوب المفاوضات ، وطلب بالغاء المعاهدة ، وقدم برنامجا وطنيا لمقاومة الوجود البريطاني ، وللكفاح ضده ، بالإضافة الى برنامج للإصلاح الاجتماعي والاقتصادي ، على ما مر بنا في الفصل السابق ، وقد تبني نفس النائب ملاحقة الحكومة بالأسئلة عن الإصلاحات الاجتماعية في مجال قوانين العمل وعقوده ، والعلاقة بين العمال وأصحاب الأعمال ، وعن أصحاب الدخول الكبيرة من المولدين ونسبة دخولهم إلى الدخل القومي العام ومقدار ما يدفعونه من ضريبة الدخل للعام (١٧٧) .

---

(١٧٦) المصدر السابق ، جلسة ١٧ ديسمبر ١٩٥١ من ٢٢ - ٢٦ .  
(١٧٧) المصدر السابق ، جلسة ١ / ٥ / ١٩٥١ من ١٩ - ٢٠ وكان صاحب الاستجواب هو حنفي الشريف ووقف معه من نواب الاحرار الدستوريين زكي حمادى - على خشبة - حسن رشوان محفوظ - أحمد مفتاح معبد - وبحول أسئلة العلالي الأخيرة انظر جلسة ١٣ يونيو ١٩٥٠ من ٧ وجلسة ٢١ / ٥ / ١٩٥١ من ٤ .

وخلاف هذه القضايا المتعلقة بالاستثناءات ومجلس الدولة والقضية الوطنية وبعض المسائل الاجتماعية ، دارت نشاطات نواب الحزب حول مسائل اقليمية ومحلية ، كما كثرت الاستفسارات والاقتراحات ، وكثيرا ما تغيب عن معظم الجلسات كبار نواب الحزب بعذر وغير عذر مثل أحمد عبد الفغار وحفي محمود وعبد الجليل أبو سمرة وغيرهم (١٧٨) .

أما في مجلس الشيوخ الذي كان يضم ثلاثين شيخا دستوريا ، فكانت الأزمة الكبرى التي أثارته استقالة محمود محمد محمود رئيس ديوان المحاسبة ، والتي قدم مصطفى مرعي سؤالا عن سببها لرئيس الوزراء ، كما اطلع الدكتور إبراهيم بيومي مذكور رئيس المجلس على قصاصات من تقرير ديوان المحاسبة الذي لم يكن قد تم طبعه ، ورد بها أن كريم ثابت المستشار الصحفي للملك ، قد تقاضى خمسة آلاف جنيه من مستشفى المواساة ، كما ورد بها حديث عن مخالفات مالية تتعلق بالانفاق في حملة فلسطين ، وذكر الدكتور مذكور أن الوزارة طلبت رفع العبارة المتعلقة بكريم ثابت من التقرير فأبى رئيس ديوان المحاسبة وقدم استقالته ، وكان مصطفى مرعي قد فجر المسألة في شكل سؤال في البداية ، فلما لم تقنعه اجابة الحكومة حوله الى استجواب ، ثم أدار مع مذكور المناقشة التي فضحت تصرفات رجل الحاشية ، وإثناءها تدخل من شيوخ حزب الاحرار الدستوريين كلا من عبد الجليل أبو سمرة والسيد أحمد أباطة ، مضتفسرين بما يجلو الاستجواب ، ومدافعين ضد مقاطعات الأغلبية ووزير الداخلية المستهرة ، بل ان رئيس المجلس ، الدكتور هيكل ، قد تدخل ليحصر المناقشة حول ما جاء بالاستجواب .

وانتقل مصطفى مرعي بعد ذلك الى الحديث عن نفقات حملة فلسطين وفصائح لجنة شراء الأسلحة الفاسدة للجيش ، وكان يؤيده زمينه الدكتور مذكور ، مدعما حديثه بالأرقام وضبط الوقائع ، بينما لم يكف وزير الداخلية عن مقاطعتها ، حتى طالب مرعي بتأليف لجنة للتحقيق في هذه المسائل .

---

(١٧٨) انظر أسماء الفائزين في الهيئة العاشرة ، الانطفاك الثاني ص ٢

جلسة ١٦ / ١١ / ١٩٥٠ على سبيل المثال .



وقد أثار الاستجواب والمناقشات التي استتبعته غضب الحكومة على نواب المعارضة بالمجلس ورئيسه ، حتى لقد ذكر وزير الداخلية « ان هذا المنبر - يقصد منبر الرئاسة - قد اعتز امتزازا عنيفا لفرط ما خولفت تقاليد هذا المجلس والائحة الداخلية ، حيث بنى الاستجواب على مجرد ظنون وتخمينات » ولتهم الوزير المعارضة بالرغبة في التشهير وإثارة الغبار ، فرد عليه أبو سمرة بأن المعارضة تشعر بأن هناك سرقات وفضائح كبرى في حملة فلسطين لم تحقق وكرر طلب إجراء التحقيق بواسطة لجنة برلمانية ، واستمرت المناقشة تغفها وتصعدا المعارضة ، وخاصة شيوخ الاحرار الدستوريين ، ثم أقفل باب المناقشة وأجل نظر الاقتراح بتأليف لجنة التحقيق الى الجلسة التالية (١٣٩) .

ولم يكن القصر راضيا عما دار داخل المجلس ، ولا عن رئيسه ، فلم يقبل الملك استقالة كريم ثابت ، كما لم يدع رئيس مجلس الشيوخ لتناول الغداء عند دعوته للوزراء ورئيس مجلس النواب ، مما جعل هيكل يفكر في الاستقالة ، كما جاءت صحيفة البلاغ وهاجمته متهمة إياه بأنه ترك المناقشات تدور في إطار غير دستوري ، وصرح سراج الدين للأهرام ، بأن موقف هيكل بإشأ كان ضعيفا ، فريد « السياسة » ولتهم الوزير بأنه يطلب لحزبه برئاسة مجلس الشيوخ ، وفكرت أن ردود سراج الدين لم تتناول أية جزئية فيها نفى شيء مما ورد في الاستجواب ووصفته بأنه يقيم من نفسه حكما على إجراءات المجلس التشريعي دون أن يحتكم الى المجلس نفسه (١٨٠) .

ولم تلبث الحكومة أن أصدرت عدة مراسيم في ١٧ يونيو تقضي بإخراج الذين عينوا بمرسوم يناير ١٩٤٥ من عضوية المجلس ، ومعظمهم

---

(١٣٩) وقائع الاستجواب كاملة في مضابط الشيوخ ، الانعقاد (٢٥) جلسة ٢٩ / ٥ / ١٩٥٠ ص ١١٦٧ - ١٢٢٢ ، هيكل : مفكرات ج ٢ ص ٨٨ - ٩٨ ، انظر تعليقات فتحي رضوان ( الاخبار ٨ يونيو ١٩٧٨ ) ، سيد مرعي ، أوراق سيامية ج ١ ص ١٦٧ - ١٧١ .  
(١٨٠) السياسة ٢ يونيو ١٩٥٠ .

من المعارضين ، والمستوريين على وجه الخصوص ، ثم تعيين زكي العرابي باشا رئيسا لمجلس الشيوخ ، وتعيين شيوخ جدد مكان الذين اخرجوا . وكان رد فعل ذلك أن اجتمع قادة المعارضة ، وامتنعوا عن حضور الجلسة التالية احتجاجا على صدور هذه المراسيم ، ولم يفكروا في مقاطعة المجلس كلية ، ثم استقر رأيهم على تقديم مشروع بعدم دستورية المراسيم وحين شرعوا في تقديمه في اليوم التالي قوطعوا من رئيس الجلسة فلم يروا بدا من الانسحاب ، ثم أرسلوا يطلبون تسجيل ذلك في مضبطة الجلسة فتجاهل الرئيس طلبهم أيضا ، وقد اعترف الدكتور ميكل بأنهم لم يكونوا أكثر جرأة ، وأنه شخصا لم يتخذ موقفا ايجابيا يدفع الآخرين الى اتخاذ موقفه مثله ، وأنه كان يجب عليه الاستقالة من المجلس احتجاجا على هذا الاعتداء الصارخ على الدستور (١٨١) .

وكان واضحا أن الوزارة الوفدية قد أرادت عقاب المعارضة في مجلس الشيوخ بابعادها عن المجلس والاتيان بأناصرها ، وإن كانت قد بررت تصرفها بمبررات قانونية ودستورية ، ذلك أن صف الوزارة كانت قد نفت في ١٩ يناير ١٩٥٠ نية الوزارة اجراء تعيينات في مجلس الشيوخ ، لافي الحاضر ولا في المستقبل ، ولانه كان هناك ضغط من جانب بعض أعضاء الوفد الذين لم يكن لهم نصيب في مقاعد الوزارة أو النواب ، لتعيينهم في مجلس الشيوخ ، (١٨٢) ، كل هذا حدا بالوزارة الى اتخاذ خطوات الجريئة للدستورية ، والتي جمعت خصومها ازاء ذلك يتخبطون عاجزين عن

---

(١٨١) هيكل : مذكرات ، ج ٢ من ١٩٦ - ٢٠٥ ثم نص بيان المعارضة واسماء موقعيه في السياسة عدد ١٢ فبراير ١٩٥١ .

(١٨٢) المصري ١٩ / ١ / ١٩٥٠ ، عزة وهبي المرجع السابق من ١١٧ - ١١٨ .  
وقد حاول سراج الدين الدفاع عن مسلك الوزارة مؤخرا ( الاخبار ١٩٧٨/٣/٢ )  
وادعى « أن المراسيم كانت لنوع دستورية ذلك أن التعيين تم قبل اجراء الانتخابات وهذا يخالف روح الدستور ، ونكر أن الوفد كان منطقيا مع نفسه حين صحح هذا الخطأ عند توليه عام ١٩٥٠ - والمواقع غير ذلك لان الوفد اتخذ هذا الاجراء بعد توليه السلطة ستة اشهر ، كما كان يمكنه الانتظار حتى يحين موعد التجديد المنصوص عليه للمجلس في مارس ١٩٥١ ويجري انتخابات وتعيينات جديدة اذا شاء . »

اتخاذ موقف أكثر حزماً • وقد تولت لجان اجتماعات حزب الاحرار الدستوريين واتخذ قرارا بامتناع اعضائه عن حضور جلسات البرلمان مؤقتا لحين التنسيق مع قطاعات المعارضة الأخرى ، وسجل احتجاجاته على الحكومة لاربابها المعارضة واعتدائها على الدستور اعتداء صارخا، وفي ٢٤ يونيو أصدرت المعارضة بيانا تحث فيه على إصدار المراسيم ، وأكدت خلاله أن التخلص منها وقع ردا على استجواب مصطفى مرعي تنكيلا بها وفارلا من كشف الحقائق ، وسالت الحكومة لماذا لم تقبل اجراء تحقيق برلماني في مآسى الاسلحة والخيرة ، وأضاف البيان أن الذي يجري في الادارة يجري في السوق المالية وسوق القطن ويجرى في القضية الوطنية (١٨٢) • ولم يشهد المجلس نشاطا للشيوخ الاحرار الدستوريين خلال الفترة التالية للأزمة ، حيث كثر تغييبهم عن حضور الجلسات ، ولم يساهم من حضر منهم بنشاط يذكر يتصل بمسألة الغاء معاهدة ١٩٣٦ التي عرضت على المجلس • وفي أعقاب الغاء هذه المعاهدة طرح على ماهر فكرة تكوين جبهة سياسية لمعاونة الحكومة ، وقد قوبلت الفكرة برفض بارد فعل مختلفة ولكن هيكل اعترض اعتراضا دستوريا، خلاصته ألا ضرورة لقيامها لان النظام يدعو الى تركيز التوجيه والتنفيذ في يد الوزارة والبرلمان وألا تقوم هيئات عرفية مقام البرلمان ، وأعلن الدستوريون فيما بعد ضرورة حل مجل الثواب واجراء انتخابات وتطهير الاداة الحكومية كشرط للانضمام للجبهة (١٨٤) •

ولم تمنع الازمة الدستورية التي نتجت عن صدور المراسيم رئيس الحزب فيما بعد عن معاودة نشاطه النيابي ، حيث قدم اقتراحا بمشروع

---

(١٨٣) قرار الهيئة البرلمانية لحزب الاحرار ( السياسة ٢٠ يونيو ١٩٥٠ ) ثم نص بيان المعارضة بالسياسة أيضا في ٢٤ يونيو ١٩٥٠ وقد وقعه هيكل وحافظ رمضان وابراهيم عبد الهادي ومكرم عبيد •

(١٨٤) انظر مضايقات الشيوخ ، الانعقاد (٢٥) على سبيل المثال جلسات ٧ أغسطس ، قوائم الغائبين والمعتنزين ، وكذا جلسة ٢٨ أغسطس ١٩٥١ ص ٢٤٥٠ ، وحتى في الجلسة التي ألغيت فيها المعاهدة في ٨ أكتوبر ١٩٥١ تغيب من قيادات الحزب أحمد علوية - أحمد عبد الغفار - أحمد خشبة ، ولم يتحدث أحد من شيوخ الحزب الحاضرين عن الغاء المعاهدة ، ولم يشتركوا في الاقتراح على شكر الحكومة . انظر عزة وهبي : تجربة النيسوقراطية ص ٩٥ - ٢٩٦ ، ٢٩٨ ، الاساس ٢٢ ١٩٥١ / ١٦ •

قانون بإلغاء المادة ١٩٣ من قانون العقوبات وكان ذلك في ٢ ديسمبر ١٩٥٠ ، وهي المادة التي تتعلق بمقوبة جرائم النشر المتصلة بتحقيقات جنائية قائمة ، وذكر أن مثل هذا التشريع لا يوجد في تشريعات أي دولة ديمقراطية ، وأن التجربة أثبتت ما فيه من تضيق على حرية الصحافة ، ثم تحدث هيكل عن دور الصحافة في ضمانات الحرية الشخصية وسرعة وسلامة التحقيقات ، كما تقدم بعد ذلك بيومين بمشروع قانون خاص بتعديل المادتين ٥٩ ، ٦١ من قانون الانتخاب، المتصلتان بخطأ ممارسة الاعضاء لنشاط نيابي في مجلس البرلمان ما قبل الفصل في صحة العضوية ، واستمرار عضو مجلس المديرية أو البلدية في تادية وظيفته رغم انتخابه الى أن يحين وقت الاختيار النهائي بين الوظيفة أو عضوية البرلمان (١٨٥) ، وقد سجل الدكتور هيكل بذلك وعيا برلمانيا على درجة من الكفاءة والمراس .

### \* \* \*

رحلة طويلة ومضنية تلك التي قطعها حزب « الدستوريين » مع الدستور والحياة النيابية ، مقدارها ثلاثين عاما منذ خرج الدستور من صلبهم ، وتسموا باسمه ، وجاء انعكاسا لوضعهم الاجتماعي وتكوينهم الفكري . فارتبط في البداية بالسمى لتحقيق سلطة الامة ، التي هم رؤساؤها ، والتي لم يؤمنوا - بمنطق الصفوة - بمساواتها لهم ، ولكن الدستور شب عن الطوق ، وجاءت نتيجة الانتخابات البرلمانية الاولى مخيبة لآمالهم ، فانكروا الدستور وانكروهم ، وتيقنوا بان الامة لم تكن معهم ومن ثم حاولوا تعديل قانون الانتخاب أكثر من مرة أملا في الفوز بمقاعد أكثر ، ولكن دون جدوى ، واشتركوا في الانقلابات البرلمانية - عدا انقلاب صدقي عام ١٩٣٠ - وسجلوا في تاريخهم انهم عطلوا الحياة النيابية وعطلوا العمل ببعض مواد الدستور لسنوات ثلاث قابلة للتجديد ، وساهموا في النهاية في جعل تاريخ الحياة النيابية في مصر تاريخ انقلابات أكثر منه تاريخ نظام مستقر .

وقد لعبت العصبية العائلية ، وتدخلات الادارة ، دورهما في تحديد

---

(١٨٥) اوراق هيكل ، الملف (١) ، نصوص الاقتراحات ومذكراتها التفسيرية .

نوعية ممثلهم داخل البرلمان ، واستنوا سنة الامتناع عن خوض الانتخابات،  
عندما وثقوا من الخسران ، فاستخدموا غيرهم مما اثر في تاريخ الحياة  
النيابية في مصر . كما لم يحصلوا على اغلبيه ذات وزن الا عندما ادار  
رئيسهم المعركة الانتخابية من مكتب رئاسة الوزارة عام ١٩٢٨ . فكانوا  
اقلية ضئيلة في كل برلمان ومن ثم لعبوا دورا هامشيا ، باستثناء بعض  
المواقف للبرلمانية الشجاعة والتي بدت مواقف فردية أكثر منها جماعية ،  
فقد انتفت في جماعة ممثلهم ، نوابا كانوا أم شيوخا ، صفة الهيئة  
البرلمانية لحزب سياسى ، وفي النهاية طبعت علاقتهم بالدستور والحياة  
النيابية بطابع مأسوى ، فلم تنقذ الحياة النيابية من مجرد مسرحية -  
كما وصفها آخر رئيس لهم - الى تمثيل نيابى حقيقى كما تمنوا بالفعل .

\*\*\*

## الفضل الخامس

### الحزب بين السلطة والمعارضة

#### القسم الأول ١٩٢٢ - ١٩٣٩ (١٩٢٢)

- الأحرار في المعارضة ٢٢ - ١٩٢٤
- في الحكم ( مارس - سبتمبر ١٩٢٥ )
- الائتلاف مع الوفد ٢٦ - ١٩٢٨
- قيادة اليد الحنينية ٢٨ - ١٩٢٩
- الأحرار في المعارضة ٣٠ - ١٩٣٧
- وزارات محمد محمود ٣٧ - ١٩٣٩
- الحزب والتجمعات السياسية المعاصرة

قبل أن ننشئ في تتبع حركة حزب الأحرار الدستوريين من خلال وجوده في السلطة أو المعارضة يجدر بنا أن نشير إلى ثلاث نقاط تحدد مسار تلك الدراسة ، لاتصالها لاتصالا عضويا « بالوجود السياسي » للحزب من ناحية وبتاريخ تعامل الحركة الوطنية المصرية مع قضية السلطة من ناحية أخرى،

---

(١٩٢٢) اشرنا هذا التقسيم لنقف بالقسم الأول من الدراسة عند عام ١٩٣٩ وهو العام الذي شهد نهاية أخروازة ألفها حزب الأحرار ، كما أن رئيسهم وأقوى شخصية في الحزب توفي بعد ذلك ( ١٩٤١ ) مما أضعف شوكتهم ، انظر : F. O. 407/225, No. 8, Lamp. to Eden, April, 29, 1941.

ويؤكد هذا تلجر أزمة الرئاسة ، ثم اشتراك الحزب كحزب أقلية بعدد من الوزراء خلال الفترة ٤٤ - ١٩٤٩ ، بينما بات رئيسه الدكتور هيكل مقلدا كاتباً أكثر منه سياسياً صريحاً ، بالإضافة لفتنان الحزب المعتمد من قياداته المؤسسة وكبار مماليه مما يجعلنا نعتقد أن هذه الفترة ٢٩ - ١٩٥٣ كانت تمثل فترة مختلفة في حياة الحزب . ( انظر هيكل : منكرات ج ٣ ص ٢٢١ - ٢٢٢ ) .

على أن ذلك ليس من قبيل رصد النتائج قبل عرض المقدمات • وأول هذه النقاط هي أن مسألة الوصول إلى السلطة والصراع من أجلها ، ثم البقاء فيها ، قد استهلك الكثير من طاقات الوزارات الحزبية ، بل وطاقات الأحزاب المصرية تقريبا ، فاضاع عليها ، وعلى مصر ، الكثير مما كان يؤمل أن تقوم به ويتصل بشئون الحكم في نواحيه التنفيذية والإنشائية ، مما يمكن أن يحسب لها أو تحاسب عليه ، وقد لا نعبء الصواب إذا قلنا أن وجود الأحزاب المصرية في السلطة أو خارجها ارتبط بفوعة الصراع المشار إليه أكثر من ارتباطه بسياسات وزارية تنفيذية ، أو ببرامج حزبية ، فهذه الأحزاب وهي في المعارضة تريد أن تبلغ دست الحكم ، بما يعنيه ذلك من تورط في تبني أساليب حزبية ضيقة لا تتفق كثيرا ومصالح الوطن العليا ، ثم وهي في دست الحكم تستهلك الكثير من طاقاتها في محاربة خصومها ، وتثبيت مكانتها من مصادر السلطات وأسنادها •

والنقطة الثانية ، وهي تتصل بالأولى ، أن الأحزاب وهي « تناضل » في سبيل الوصول إلى السلطة وتثبيت وجودها فيها ، تركز محور حركتها وعلاقاتها الديالكتيكية حول مراكز القوة السياسية المثلثة في الملك وممثل إنجلترا في مصر ، ثم حزب الأغلبية ، والنقطة الثالثة هي أن القضية الرطنية قضية للجلاء الأجنبي عن مصر ، ووحدة وادي النيل ، قد فرضت نفسها على الأحزاب المصرية وهي تمسك بأزمة الحكم ، فوجهت الكثير من مجهوداتها السياسية هذه الوجهة بل كانت « مصارع الوزارات » في معظم الأحيان مما أثر على فترة بقاء هذه الأحزاب في الحكم ، وبالتالي على سياساتها الداخلية الإصلاحية ونحوها •

وفيما يتعلق بحزب الاحرار الدستوريين فإنه من بين اثنتين وأربعين وزارة حكمت مصر منذ وزارة علي يكن الأولى - مارس ١٩٢١ - وحتى سقوط وزارة نجيب الهلالي الثانية بقيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، اشترك الحزب في عشرين وزارة منها ، وتولى رئيسه تاليف أربع وزارات من بينها - هذا بخلاف وزارتي علي وثروت الأوليين ( مارس ٢١ - نوفمبر ١٩٢٢ ) - اللتين ألفتا قبل اعلان الحزب رسميا - وقد حكمت هذه الوزارات جميعها - حزبية ومحيدة أو ادارية ، لدى وثلاثين عاما وأربعة شهور ، كان نصيب

حزب الاحرار الدستوريين منها اربعة عشر علما وسبعة شهور تقريبا ( بنسبة ٤٥ ٪ من فترة الحكم ) وهى فترة كبيرة بالنسبة لحزب ليس هو حزب الاغلبية أو لحزب غير جماهيرى ، يعتمد بالدرجة الاولى على شخصيات مؤسسية ونفوذهم .

ويبدأ الوجود الحقيقى لحزب الاحرار الدستوريين داخل السلطة تغيير اعلان الحزب رسميا ، وبالتحديد عند تولي وزارة عدلى يكن الاولى ( مارس - ديسمبر ١٩٢١ ) والتي تشكلت في معظمها من الشخصيات التي ألقت حزب الاحرار الدستوريين في العام التالي ، وقد كانت مهمة هذه الوزارة بالدرجة الاولى مهمة سياسية تتعلق باجراء المفاوضات الرسمية لحل القضية المصرية ، ومن ثم استغرقت الشهور الاولى من حياتها في اجراء الترتيبات التي أدت الى تأليف الوفد الرسمى ، ثم استغرقت المفاوضات ذاتها شهورا اربعة ( يوليو - نوفمبر ١٩٢١ ) وفشلت ليعود عدلى ويقدم استقالته .

وقد ألف عبد الخالق ثروت وزارته الاولى ( مارس - نوفمبر ١٩٢٢ ) ، وكانت تضم اسماعيل صدقي وجعفر ولى من مؤسسى حزب الاحرار ، وقد تمت اجراءات تأسيس الحزب واعلانه خلال عهد هذه الوزارة ، وقد اتفقت مصادر عديدة (١) على أن هذه الوزارة قد منحت الحزب الوليد تأييدها وتعضيدها بأجهزتها الادارية على نحو مامر بنا ، وكان تأييد رجال الحزب الجديد لهذه الوزارة في البداية تأييدا تكتيكيا تقتضيه مصلحتهم في مرحلة التكوين ، ولنا نتصور أنهم عرضوا على ثروت أن ينضم للحزب ، وأنه فضل البقاء مستقلا محتفظا بصدافتهم في الوقت الذى كان هو فيه في حاجة اليهم في مواجهة عداء الملك والوفد له ، وتكشف الوثائق البريطانية كيف ان رجال الحزب الجديد لم يكونوا يرغبون في بقاءه ، وكان محمد مصوود يشعر بالفيرة منه ، وقد أبدى رغبته لدار المندوب السامى في تولي عدلى

---

(١) انظر : F. O. 141/427, No. I, Egypt 1918-1925, p. 7, F. O. 407/195 No. 30, 15-10 22.

ثم صحيفة الافكار ٢٨ / ١٠ / ١٩٢٢ ، منكرات سعد ، له ٤١ ، ص ٢٤٩٢



الوزارة من جديد (٢) ، كما طوّحت مسألة وجود حكومة « أغلبية » برئاسة  
عديلي يكن ، على أن يحصل ثروت وصديقي وربما توفيق نسيم تحت  
رئاسته (٣) .

وقد استمر موقف رجال الحزب المعلن من ثروت فاستعان بهم في  
إعداد الدستور ، وكانوا ياملون أن تنجح وزارته في استصداره من الملك  
ثم تجرى الانتخابات وتوجهها بما يرجح كفة أنصارها ، وعلى رأسهم  
عديلي ، الذي سيتولى حينئذ الوزارة البرلمانية الأولى ، ولكن الرياح أتت  
بما لا تشتهي السفن حيث وقعت الوزارة في خلافات حادة مع القصر نتيجة  
لنصوص الدستور الخاصة بسلطة الأمة ، ووقوف الوزارة ضد رغبات القصر ،  
وعدم تصريحها بعقد اجتماع لتأييد الملك ، وتعطيلها لصحيفة اللبرتيه التي  
كان يستخدمها القصر في أغراض الدعاية (٤) ، في الوقت الذي فقدت فيه  
الوزارة التأييد البريطاني ، لتعدد عمليات الاعتداء على الشخصيات البريطانية ،  
والخلاف بين ثروت واللنبي حول تعويض الموظفين الأجانب ، بالإضافة إلى  
الازمة التي أثارت حول النصوص الخاصة بالسودان في مشروع الدستور  
والتي لم يوافق عليها المندوب السامي ، وقد روى الهلباوي كيف أن اللنبي  
عرض على ثروت استعداده لأن يصدر كتاباً رسمياً يبلغه فيه أن خذف هذه  
المواد لا يكسب إنجلترا أي حق على السودان ، ولا يعد تسليماً من الحكومة  
المصرية بأي حق لاتجلترا في مقابل خذف النصوص ، ومناصرة اللورد  
للوزارة في طلب إصدار الأمر الملكي الخاص بالدستور دون تعديل أي نص  
منه يتعلق بسلطة الأمة ، وعرض ثروت المسألة على عديلي الذي عرضها بدوره  
على مجلس إدارة الحزب ، فانقسم بشأن قبولها ، حيث تزعم الهلباوي  
لفريق القائل بقبول هذا العرض ، بينما عارض فريق آخر على رأسه محمد  
محمود ، ورأى أن الوزارة يجب أن ترفض طلبات اللورد ، ولأنها إذا قبلتها

F. O. 141/681, Mohamed Mahmud, No. 9544, April, (٢)  
13, 1922.

F. O. 141/681, Op. Cit., April, 15, 1922. (٣)

(٤) يونان ليبب : تاريخ الوزارات ص ٢٤٦ - ٢٤٧ ، أقبال على شاه : فؤاد  
الأول ص ١٢٢ - ١٢٣ ، ميكل : مذكرات ج ١ ص ٧٥٥

فسوف يتخلى الحزب عن تأييدها ، وكانت الأغلبية مع الفريق الأخير (٥) . وهكذا فقصت الوزارة تأييد حزب الاحرار ، الذى اتخذ قرارا في ٢٦ نوفمبر ١٩٢٢ بايقاف مساندته لها لذا استجابت لطلب المقدوب للسامى ، وبعد يومين اتصل ثروت باللنبي ليخبره برغبته في تقديم الاستقالة الى الملك في ٣٠ نوفمبر ، حيث ان علاقته به قد اصبحت مستحيلة ، وذكر ان الملك لم يسر الى الوزارة فقط ، بل لم يترك فرصة لاضاعفها الا واحتلها ، كما تعاون مع العناصر المعادية لها - يقصد الوفديين - فسأله اللنبي عما يفعل اذا منحه تأييده الكامل فاجاب ثروت باستحالة ذلك ، لأن صحافة القصر ، لو ارغم على توقيع الدستور ، سوف تلقى بمسؤولية حذف نصوص السودان على عاتقه وحده ، ثم علق اللنبي على ذلك بان ثروت كان مدفوعا بثلاثة عوامل ، اولها القرار الذى اتخذه حزب عدلى منذ يومين بأنه لن يؤيده الا اذا وقف ضد رغباتنا المتعلقة بالنصوص ، وثانيها تعاطف النقد لطريقة تعامله مع حكومتنا فيما يتعلق بمراجعة معاهدة سيفر ، وثالثها تقشى حوادث القتل السياسى في الآونة الأخيرة (٦) .

كما يمكن أن يكون وراء سحب تأييد الحزب للوزارة ما تعرض له من غضب عام من جانب الجماعات المتطرفة ، والذي ادى الى مصرع لثنين من رجاله (٧) وعموما بدأت نفمة جديدة ازاء الوزارة تظهر على صفحات جريدة الحزب ، فكانت تلح عليها أن تظهر نواياها بخصوص مؤتمر لوزان ، وعندما قدمت وزارة ثروت استقالتها ، تحدثت السياسة ، عن المشاكل القديمة المتشعبة التى وردت في برنامجها ولم تنفذها ، وذكرت أن حزب الاحرار كان محايدا مع الوزارة المستقلة ، لا يناصرها اطرادا ولا يعارضها اطرادا ، ثم انشأت تنقذ الوزارة بشدة واتهمتها بالمساومة طامعة في البقاء حتى يصدر الدستور ، ولم تجد الصحيفة في انجازات الوزارة شيئا تذكره أكثر مما ورد في كتاب استقالتها (٨) ، وكان هذا شأن حزب الاحرار مع وزارة ثروت ،

(٥) مذكرات الهياوى : ص ١٩٨ - ١٩٧ .

F. O. 407/195, No. 98, Allenby to Curzon, Nov. 29, 1922. (٦)

Wavell, Allenby in Egypt, p. 92. (٧)

(٨) السياسة ٦ ، ٧ ، ٣٠ نوفمبر ، اول ديسمبر ٢٢ مقالها حول لوزان والوزارة ، والوزارة المستقلة مالها وما عليها .

ليدهما في البداية حين كان رجاله في أشد الحاجة إليها والحزب لا يزال جديداً ، وعندما خرج إلى الدنيا وشب على قدميه ، في الوقت الذي كانت الوزارة فيه مؤيدة من المندوب السامي ، ولم تكن قد اضطمت بالملك بعد ، فأمل الحزب أن تتجح في استصدار الدستور وإجراء الانتخابات ، ولكن عندما احتلت موازين السياسة ، واضطمت الوزارة مع مصدرى القوة السياسية ، انتفض الحزب فرصة الإزمة المتلطة بنصوص السودان في الوقت الذي بدت فيه الوزارة تتخذ سبيلها إلى السقوط ، وسحب الحزب تأييده وراح ينقدها .

وقولت وزارة توفيق نسيم الثانية ( ٣ / ١١ / ٢٢ - ٩ / ١٢ / ١٩٢٣ ) ، في الوقت الذي بدا فيه الملك يبدي ميلا نحو « الزغوليين » ، (٩) الرافضين لتقرير ٢٨ فبراير ، والمهاجمين للجنة الدستور « الاشقياء » ، بينما كانت علاقة الملك بالاحرار الدستوريين تمر بمرحلة سيئة ، بدأت منذ وقف رجاله موقفهم من سلطته في لجنة الدستور ، وعبر الملك عن ضيقه بقيام حزبهم عند ثانيه لمديرى المديرية الذين استخدموا نفوذهم لصالح الحزب (١٠) . كل هذه المؤشرات تحدد موقع الحزب من الوزارة التي ألفها رئيس الديوان الملكي ، وعلى هذا شرع الحزب منذ البداية في انتهاج خطة المعارضة الصريحة ، فسألت صحيفته الوزارة عن برنامجها ، حيث جاء كتاب تاليها خلا من الإشارة إليه ، مما يخالف التقاليد الدستورية ، واثبتت عجزها عن ذلك وسخرت من تسميتها « بوزارة الشعب » ، وطالبتها بإيقاف الاحكام العرفية حتى يعود النفيون ، كما أبدت عطفها على قضية سعد زغول والمعتقلين معه ، وحاولت استعفاء اللورد على الوزارة وعندما استقالت الوزارة شيعتها « السياسة » بقولها ان اسمها سيظل مقرونا بهذه الكارثة الوطنية الكبرى ، وهي حذف نصوص السودان من الدستور ، كما ذكرت انها لم توفق الى فعل شيء (١١) . وهكذا كان الحزب يعارض الوزارة ويحاول الإيقاع بينها وبين اللورد ، بعد ابداء تعاطفه مع قضيته .

---

F. O. 407/195, No. 98, Allenby to Curzon, Nov. 29, (٩)  
1922.

F. O. 407/195, Op. Cit., Oct. 15, 1922. (١٠)

(١١) السياسة ١ - ٨ ، ١٨ / ١٢ / ١٩٢٢ ، مقالات اين برنامج الوزارة ، وزارة بلا برنامج ١٩ يناير ، ٥ فبراير ١٩٢٢ الوزارة واللورد ، ١١ فبراير ١٩٢٢ ( ان قد استقالوا ) .

استدعى الملك عدلى يكن وعرض عليه تاليف الوزارة الجديدة ولكن عدلى اشترط ليتولى المنصب ان يصدر عفو عن المسجونين السياسيين فى مختلف الاماكن ثم ايقاف العمل بالأحكام العرفية ، والغاؤها عشية صدور قانون التضمينات ، وقد رفض الملك هذه الشروط فى البداية ، على أساس ان الاحرار الدستوريين يريدون خلعه ، ولكنه عاد فى ١٩ فبراير وقبل تولي عدلى ، الذى نظر الى الامر بحذر شديد خاصة بعد ان بدأت صحيفتا الوفد اللتين كانتا واقعتين تحت تاثير الملك - للبرتيه والبلاغ - فى الهجوم عليه بعنف (١٢) ، وقد ذكرت « السياسة » ان عدلى اعتذر عن عدم تاليف الوزارة بما تعانيه البلاد من الانقسام ، وان من الخير ايجاد وزارة ترضى عنها الأحزاب المختلفة ، وقد عرض عدلى يكن على مجلس ادارة الحزب تبريره بان « بواخر الحال قد اظهرت ان استعداد بعض الهيئات السياسية المصرية لايزال غير صالح للعمل المنتج والتضحية بالفروق الحزبية » فقرر مجلس ادارة الحزب تأييد خطة رئيسه ، مع العمل على اتباع سياسة الاتحاد والوئام (١٢) .

ولعل عدم تعضيد المندوب السامى لعدلى كان وراء اعتذاره عن عدم قبول الوزارة ايضا ، فقد ذكر اللنبى « ان عدلى الذى كان على صلة مستمرة بى خلال الازمة كان يأمل أن يضم الى وزارته ، اذا قبل تاليفها ، عناصر من للوزارة الاخيرة ليشكل منها ائتلافا » ثم عاد اللنبى بعد ذلك ليؤكد انه مع توالى الضربات الاخيرة - يقصد حوادث اغتيال العسكريين الانجليز - يبدو انه يصبح امرا مثاليا للغاية الاستعانة بتولى عدلى السلطة ! (١٤) . ويبدو صحيحا ما ذكره سعد زغلول فى مذكراته من أن عدلى أراد أولا أن يؤيده الوفد ولكن أخفق مسعاه « (١٥) ، ويؤيد هذا بالفعل اشتراطات

F. O. 141/427, Egypt 1918-1925, May, 15, 1926. (١٢)

(١٢) السياسة ١٨ / ٢ / ٢٢ . محضر مجلس ادارة الحزب فى ٢٥ / ٢

٢٢ ، مذكرات عبد الرحمن فهمى ، المحفظة (٤) ص ٢٢٠٠ .

F. O. 407/196, Nos. 93, 109, Allenby to Curzon, (١٤)

Feb, 19, Mar, 5, 1923.

(١٥) مذكرات سعد ، ك ٤١ ص ٢٥٧٢

على الإفراج عن المعتقلين والتقييين - وهم سعد وانصاره - وتخفيف السياسة حدة عدائها وخصومتها لأنصار سعد خلال فترة المشاورات ، ثم توالى دعوة الصحيفة إلى الاتحاد والوثام ، ودعوة الأحزاب إلى الاتفاق على أساس المبادئ ، التي أعلنها الحزب في ٢٤ فبراير (١٦) ، ومع ذلك كله فإن تدافع موجات السخط وتوالى حوادث اللقاء القنابل على الانجليز وتهديدات اللنبي بالقبض على بعض قيادات الوفد ، كل هذا قد أوجد جوا غير صالح ، ليس للاستجابة لدعوة الحزب ، بالاتفاق مع انصار سعد فقط ، ولكن لاستمرار رجاء الحزب في تعضيد اللنبي لرئيسه وقبول شروطه ، ولم يكن أمام عدلى من سبيل سوى التخلي عن فكرة تأليف الوزارة نهائيا وهو ما حدث بالفعل في أوائل مارس ١٩٢٣ (١٧) .

واستمرت تجربة القصر في الحكم ، فاختر الملك وزير المعارف في الوزارة المستقلة ، يحيى باشا إبراهيم ، ليترأس الوزارة الجديدة ، واختار له وزراء أيضا وتألقت الوزارة بالفعل في ١٥ مارس ١٩٢٣ ، بعد أن ضمت أربعة وزراء من الوزارة السابقة ، ومن ثم تعتبر بشكل أو آخر امتدادا لسابقتها . واستقبلت صحيفة حزب الاحرار الدستوريين الوزارة الجديدة استقبالا ليس فيه شيء من المجاملة على الإطلاق ، كما يقول المندوب السامى (١٨) ، وتلقف عبد العزيز فهمي رئيس الوزارة الجديد بخطابه المفتوح في اليوم التالي لتوليهِ مهام منصبه ( وقد ثناه ب خطاب آخر في منتصف ابريل ) ، ثم اجتمع مجلس ادارة الحزب في ١٩ مارس وأيد قراراته التي أصدرها في ٢٤ فبراير بخصوص إصدار الدستور كاملا ، ورفع الاحكام العرفية وعودة التقييين . الخ وقرر تبليغ هذه القرارات لرئيس الوزراء ، ولما تكذ تبليغ هذه القرارات أسمع الوزارة حتى قرر الحزب - بعد يومين

(١٦) السبائة ٣٥ - ٢٧ / ٢ / ٢٣ ، ٢ - ٣ / ٣ / ٣٣ ، ولم يوافق

سعد على البعثة ( منكرات ك ٤٩ ص ٢٥٥٨ .

F. O. 141/247, No. I, Egypt 1918-1925, May, 18, (١٧)  
1926, p. 8.

F. O. 141/247, Op. Cit., p. 9.

(١٨)

من قراراته الأخيرة - عم تأييد الوزارة لأنها لم تحقق شيئاً مما طلبه ا (١٩) .

وعندما أصبح أن الملك سوف يوقع الدستور ، شاركت « السياسة » في الاحتفال بعيد ميلاد الملك « الذي سيكون أول ملك دستوري » وما لبث الدستور أن صدر واجتمع مجلس إدارة حزب الاحرار للترحيب به ورفع آيات الشكر للملك « الذي أظهر أريحية جديدة بخفيده محمد علي الكبير وديمقراطية خليفة بملوك القرن العشرين » وقرر المجلس الانتقال بكامل هيئته الى السراى لتقديم واجب الشكر لجلالة الملك (٢٠) ، ولم يتحدث احد عن الانتقاص من سلطة الامة في الدستور وتنشويه لأن الحزب شرع « يسوى علاقاته » تمهيدا لخوض المعركة الانتخابية وصولا الى الحكم ومن ثم كانت المعركة التالية للحزب مع أنصار سعد ، فاغرقت صحيفته أثيرها بالتشهير بالوهية هذا الزعيم أو ذاك ، وسألتهم عن برنامجهم الذي يتقدمون به للناخبين ، « فالسعدية لا تعنى الصراط المستقيم » وقد اتهمت « السياسة » الادارة بأنها قامت بحركة « تنظيف » ارضاء لانصار سعد ، وهاجمت الوزارة لمحابتها الاقارب في الوظائف العمومية في وزارتي المواصلات والمعارف، وعبثها بأموال الدولة في تعويضات الانجليز ، وتدخلها في شئون النشاطات والاجتماعات الانتخابية عن ضعف ومحاباة ، وذهبت الصحيفة تضرب على نغمة عدم حياد الوزارة بنشر صور من تعليمات مبلغة من وزارة الداخلية بشأن مساعدة أنصار سعد (٢١) .

ولم يخل عدد من أعداد « السياسة » من انتقاد مسلك الوزارة لعدم نزاهة الحكم ، وعدم الحياد في ادارة الانتخابات ، وفشلها في معالجة الأزمة النفطية وما أصاب مصر من خسائر نتيجة عدم تمثيلها في مؤتمر لوزان وقد

---

(١٩) مذكرات عبد الرحمن فهمي : المحظية (٤) ص ٢٢٠٠ نص المحضر ،  
السياسة في ١٨ ، ٢١ مارس ١٩٢٢ .  
(٢٠) السياسة ٢٧ مارس ( عيد جلالة الملك ) ونص من حضر اجتماع الحزب  
الى السياسة ( ٢٣ أبريل ١٩٢٢ ) .  
(٢١) السياسة ١١ - ٢٣ مايو ، ٢ ، ٢٠ يونيو ، ٨ يوليو ١٩٢٢ ( مقالات  
حياد الحكومة ، الوقيديون والادارة ، قانون التضمينات الخ ) .

استأثرت عودة سعد زغلول ، والمركة الانتخابية ، بما بلغته من عنف ومهاترة وتراشق بالخيانة وممالأة الانجليز ، والتي تضمنتها خطب ومقالات السياسة والحزبيين والكتاب من الدستوريين والوفديين على السواء ، استأثر ذلك كل باهتمام ونشاط الحزب وصحيفته خلال النصف الثاني من عام ١٩٢٣ ، باستثناء دفعهم محاولة من جانب خصومهم للإيقاع بينهم وبين العرش ، حتى اضطرت الصحيفة لأن تبالغ في الحديث عن التفاف الأحرار الدستوريين حول البيت العلوي وجلالة الجالس على العرش . ووصف توفيق قديوس العرش بأنه مقدس وإن الجالس عليه مقدس ، واتهم محمد علوية سعد زغلول « بخيانة مليكه الذي نفتديه بأرواحنا » ( ٢٢ ) .

ورغم كفالة الوزارة لحرية النشاطات الانتخابية ، على اختلافها ، وحيادها الذي يوضحه سقوط رئيسها ذاته في الانتخابات ، ويوضحه كذلك توالى اجتماعات الأحرار الدستوريين وعن حملاتهم ، رغم ذلك كله فقد اتهمت الوزارة بالضعف وانها تركت الفوضى تضرب بأطرافها في البلاد ( ٢٣ ) .

وجاءت نتيجة الانتخابات انتصارا ساحقا للوفد فألف سعد وزارته في ٢٨ يناير ١٩٢٤ ، وظل الأحرار الدستوريون في صفوف المعارضة . وقد رحبت صحيفتهم بتولييه الحكم واعتبرت ذلك دالا على التقدم وحسن التقدير من جانب زعيم يمسك بيده زمام الأغلبية ( ٢٤ ) . ولعل الصحيفة كانت تدرك أن السلطة ستكون المختبر الحقيقي للزعامة ، كما أن قبول سعد الحكم في ظل تصريح ٢٨ فبراير ، يعتبر بشكل ما ، ومن وجهة نظر الأحرار الدستوريين ، قبولا ضمنيا لأسس هذا التصريح ، ومثل ذلك موقفه من الدستور الذي أعده « الأشقياء » - بتعبيره - ودخوله الانتخابات وتولييه السلطة على أساسه .

---

( ٢٢ ) السياسة ٢٧ / ٨ / ٢٣ ( العرش والأحرار ) ، ٢٩ / ١٠ ( خطبة نوس باشا ) نكريات علوية ص ٣٧٨ .

( ٢٣ ) السياسة ٢٢ / ١٠ / ١٩٢٣ ( أحياء أم ضعف ) .

( ٢٤ ) السياسة ٢٨ يناير ١٩٢٤ .

شجعت « السياسة » أسلحة المعارضة وما أن أعلن سعد أن وزارته ستشتغل بالمسائل السياسية ثلاثة وعشرين قيراطا والمسائل الاقتصادية قيراطا واحدا ، ذكرت الصحيفة أن هذا التقسيم الحسابي إذا جاز لسعد رئيس الوفد فإنه لايجوز لسعد رئيس الحكومة ، وتحدثت عن ضرورة وجود برنامج للإصلاح الاقتصادي والمالي يحقق التوازن بين عناصر الاقتصاد المصري وذهبت تحتاج سعدا بأن الحكومة قد صارت في يده ، وأنه كان يتعمل وهو في المعارضة بأنها لم تكن في يده (٢٥) ، وقد تورطت « وزارة الشعب » فيما تورطت فيه الوزارات السابقة من اضطهاد للموظفين من خصومها السياسيين ومحاباة أنصارها فجعلت تفصل وتعين وترقى في أجهزة الدولة ماشأت لها الحزبية ، فاحالت العديد من المديرين ووكلائهم ومأموري المراكز الى المعاش من أنصار الاحرار الدستوريين،بالإضافة الى العديد من الاستثناءات الصارخة التي أجرتها لصالح أنصارها في مجال القضاء ، وقد اعترف سعد بذلك في مذكراته متجاهلا قوى المعارضة التي كان ينظر إليها على أنها طائفة هزيلة تكونت ممن تنكبوا حظيرة الوطنية (٢٦) .

وقدم سعد برنامج حكومته الى البرلمان ، واجتمع حزب الاحرار ، وأثبت على الحكومة إقرارها للدستور « الذى أسس برلمانا على أحدث الجيادى » العصرية ، وافتقد البرنامج لانه لم يشير الى اصلاح المسخ الذى أصاب الدستور بخصوص نصوص السودان ، واقتصاره فيما يتعلق بالقضية الوطنية على التعبير عنها « بالامال القومية لمصر والسودان » ، ثم وصفت السياسة سعدا بأنه « دكتاتور وليس رئيس وزارة » حين أقدم على انذار

---

(٢٥) السياسة ٢٦ يناير ، ١٨ فبراير ١٩٢٤ ( منضم مجلس ادارة الحزب  
 ( السياسة ١٧ / ٢ / ١٩٢٤ ) .

(٢٦) السياسة ١١ ، ١٤ فبراير ( وبها ثبت بأسماء الشخصيات التى عينها سعد ومقرباتهم ثم من أشعلوا على المطاش ، انظر أيضا لاشين : سعد زغول ج ٢ ص ٢٠٩ ، رمضان : تطور الحركة ١٨ - ١٩٣٦ ص ٥٩٢ ثم  
 Youssef, A., Independent Egypt, p. 137.

وفي عدد السياسة ٦ مارس وصفت البرلمان بأنه تكية للوفيين ،  
 ١١ أبريل وصفت الوزارة بأنها وزارة للشهوات لا وزارة للشعب .



مجلس النواب لذا تضمنت لجنة الرد على خطاب العرش على تعديله ، وحاولت الصحيفة الإيقاع بين سعد والمجلس ، وفكرت أن النواب لا ترحمهم صور التهديد بارسال الجنود الى منازلهم وتسيير المظاهرات في الطرقات ، وكانت النطاسة الكبرى يوم أن تجرت صحيفة الاحرار المستوريين ووصفت النواب بأنهم عباد سعد وعباد للحكومة وعباد المال ، حيث كان اول عمل تشريعي لهم أن أقرروا لانفسهم جعل مكافأة النواب ستمائة جنيه في العام ، فكتبت مقالها للشهير « حزب الستمائة » ، فاضطر مجلس النواب الى اصدار قرار بسحب ترخيص حضور مندوب السياسة لجلسات المجلس ، « لنشرها مقالات تتضمن طعنا وقذفا موجها لهيئة المجلس وأعضائه وتخطيها حدود النقد المباح » ، ثم قدمت رئاسة تحرير الصحيفة للنياحة ، فحكم الدكتور حافظ عفيفي وتوفيق دياب في القضية رقم ٣٨ ( جنح قسم السيدة عام ١٩٢٤ ) ، وتوالت ملاحقات الحكومة للسياسة ومحرريها ، فوجهت اليهم تهم القذف في حق سعد زغول والحض على كراهية النظام ، وردت الصحيفة بأن سعدا موظف عمومي ، أعماله قابلة للنقد ، وأعلنت تمسكها بكل حرف كتبته وهددت بأن خصوصيتها « لحزب الستمائة » لن تهدأ ، وأثناء التحقيقات أعلن الدكتور هيكل مسؤوليته عن كل ما نشر في الصحيفة ، وكان محور دفاعاته كلها أن المقالات لم تتعد حدود النقد المباح (٢٧) ، ولم تجد النيابة بدا من مصادرة اعداد السياسة ( ١٠ - ١٢ يونيو ١٩٢٤ ) ، بعد اقتحام أبوابها وأغلاق مطبعتها ، وإن كان القضاء قد ألغى هذه الاجراءات واعتبرها مخالفة للقانون ، وترافع عن جريدة الحزب كبار المحامين من أعضائه ( دوس وعلوبة والهلباوي والبنداري ) وكانت القضية فرصة للحزب حيث حولها الى قضية سياسية تدور حول الدستور والحريات ، واطهار الحزب في ثوب شهيد الحرية والدستور ، بما يعنيه ذلك من كسب عطف الراى العام ،

---

(٢٧) السياسة ١١ مايو ١٩٢٤ نص قرار مجلس النواب بحرمان السياسة والمقالات التي حوكت الصحيفة لاجلها وهي في الفترة بين ٣١ / ٣ - ١٣ / ٥ / ١٩٢٤ ومطالبة السياسة في ٢ مايو ، ١ - ٢ يونيو نص قرار الاتهام ، ومضطر التدقيق في عدد ١٩٢٤/٦/٩ .

وقد صدر قرار المحكمة في النهاية بتبرئة عفيى ودياب وتغريم هيك ٣٠ جنيها فقدم الأخير طعنا قبلته محكمة النقض ، وبرأته تماما (٢٨) .

لقد اتاحت وزارة سعد ، وهي صاحبة الأغلبية الساحقة ، هذه الفرصة لخصومها ، وهم اقلية ، فنتيجة مسلكها الحزبي ، وكان من الممكن أن تنأى بنفسها عن ذلك كله ، وتوجه نشاطها وجهة أخرى تجدر بوزارة دستورية اختارها الشعب . لقد طالبت « السياسة » للوزارة بعمل جدى في سبيل سياسة انشائية ، واستحدثت مجلس النولب على فخص أبواب الميزانية لوضع سياسة مالية واقتصادية صحيحة ، ووضع سياسة قومية للتعليم ، ونظام ثابت للرى والصرف والقامة شبكة للمواصلات . . الخ ومرة أخرى تولت موجات لفتقاد للوزارة حتى قدم الدكتور هيك الى المحاكمة بنفس التهم السابقة تقريبا . وعندما فشلت مباحثات سعد زغلول مع مكرونالد بشأن القضية الوطنية ، وسالت صحف اللورد المعارضة أن تبين لها الخطة التى ينبغى السير عليها بعد ذلك ، تعجبت « السياسة » من ذلك وذكرت أن سعدا أول من طالب عدلى بالاستقالة حين قطعت مفاوضات عام ١٩٢١ وسخرت من فكرة الانتظار لرجولة أخرى في الصيف التالى ، وأضافت « معنى ذلك أن يسافر رئيس الوزراء كل صيف للنزهة » (٢٩) ، والطريف أن الوزارة بعد فشل المباحثات اخذت على عاتقها - كما جاء في خطاب العرش التالى - تقديم برنامج للإصلاحات الداخلية يتضمن الشئون المالية والاقتصادية وبعض المسائل الاجتماعية ، فاخذت عليه صحيفة السياسة هذه المرة أيضا دلسابه في سرد تفاصيل مسائل داخلية تنبىء عن عجز الحكومة وتخبطها وياسها (٣٠) .

---

F. O. 407/198, No. 229, Allenby to Macdonald, June, (٢٨) 14, 1924.

وانظر قضية تعطيل السياسة كاملة في عددها ١٢ يونيو ١٩٢٤ ثم سلسلة مقالات : قضيتنا امام محكمة الجنائيات ١٧ - ٢٤ يونيو ، الحكم وحيثياته ٢٤ يونيو ، ٢ يوليو والطن ٩ - ١٠ يوليو ١٩٢٤ .

(٢٨) للسياسة ٣٠ ، ٣١ يوليو ، ٤ ، ٥ أغسطس ٢٤ ، دعوة اتهام السياسة في ١٠ / ٩ / ١٩٢٤ .

(٣٠) السياسة ١٦ / ١١ / ٢٤ ، هيك : مذكرات ج ١ ص ٢٠٨

وهناك من يرى أن موقف الامة من ابداء رغبتها في استمرار سعد رغم فشله في تحقيق رجائها بحل مشكلتها القومية يفسر برغبتها في تحاشي قيام حكومة أخرى يتولاها الاحرار الدستوريون أو اصدقاء الملك ، ورغبة الامة في اتاحة الفرصة للحكم الوطني الخالص لتحقيق ما جاء في برنامجها من اصلاحات (٢١) . وفي تقديرنا انه انما يفسر موقف الامة من الوزارة بنجاح الوفد ومقدرته في الحفاظ على تأييد الامة له ، وجعل محور اهتمامها يتركز في شخصية « الزعيم » - ولدى الامة استعداد لذلك - ومن معه في جهاز الحكم أكثر من اهتمامها بقضية البلاد القومية .

وفي الواقع كان في أقوال رئيس الوزارة ومسلك وزارته الكثير مما وجد فيه الاحرار الدستوريون مجالاً للمعارضة التي تتصل بما وعدت به الامة وما كانت تنتظره منها ، أكثر من اتصاله بنشاط ايجابي قامت به فعلاً ، مما يفسر تجاوز الصراع بين الوزارة وحزب الاحرار ، حدود النقد البناء وسعة الصدر ، الى حدود المهاترة والاضطهاد ، وبفشل الوزارة في حل القضية الوطنية ، وصداماتها مع السلطات الانجليزية خلال وبعد حوادث مصرع السردار « لى ستاك » ، اتجهت « السياسة » برجائها الى الملك أن يضع حقوقه الدستورية موضع التنفيذ ، فالامة بحاجة الى حكمة سامية للنجاة من هذا المأزق وليس أمامها أكبر من جلالتها (٢٢) ، ولم تكف أقلام الحزب عن الوزارة حتى قدمت استقالتها في ٢٤ نوفمبر ١٩٢٤ .

### \*\*\*

ألف أحمد وزير الوزارة في نفس اليوم ، وكان وغدى الميول ، بل كان رئيساً لمجلس الشيوخ في برلمان الوفد ، كما ضمت وزارته من الوفدين أحد خُشبه وعثمان محرم ، ومن ثم ثبت في روع الاحرار الدستوريين أن تجربة الوفد في الحكم مازالت قائمة ، فراحوا يعارضون الوزارة الجديدة ويسألونها عن برنامجها - وكانت مسألة البرامج بيت التصيد عندهم دائماً ! - وعن معنى قول رئيسها ان الوزارة سوف تنفذ ما يمكن انقاذه (٢٣) ، ولكن باستقالة

(٢١) رمضان : تطور الحركة الوطنية ١٨ - ١٩٣٦ ص ٤٥٥ - ٤٥٦ .

(٢٢) الميلاسة ٥ / ١١ / ١٩٢٤ .

(٢٣) السياسة ٢٧ نوفمبر ، ٢ ديسمبر ١٩٢٤ .

الوزيرين الوفديين من الوزارة في أول ديسمبر احتجاجا على قبولها للمطالب الإنجليزية ، ثم تعيين خلفين لهما من المستقلين ، وتعين اسماعيل صدقي - صديق الاحرار الدستوريين - وزيرا للدخالية في ٩ ديسمبر (٢٤) ، بدا واضحا أن الوزارة انتقلت الى معسكر خصوم الوفد ، وقد نصح المنسوب السامي ، زيور بأن يستعين بالاحرار الدستوريين أكثر لتدهيم وزارته ، ومحاربة الوفد (٢٥) ، فأعادت الوزارة رشوان محفوظ وبعض الدستوريين الذين كانوا قد فصلوا الى مناصبهم ، وتوقفت « السياسة » عن انقضاء الوزارة التي بدأت بتقديم « عربون » الوفاق لها بتبرئه الدكتور هيكل مما رفع ضده من الدعاوى (٢٦) ، وتقدم الاحرار الدستوريون الى مساعدة زيور بعد مشاورات أجريت بين الملك ورشدي وثروت وصدقي ومحمد محمود ، وحتى حافظ رمضان رئيس الحزب الوطني الذي أبدى استعدادا للنضال ضد الوفد (٢٧) ، ومع ذلك أكدت « السياسة » بأن الوزارة القائمة مجرد وزارة ادارية لاجراء الانتخابات وأنها لا تتمتع بثقة حزب من الاحزاب ولا تطمح في ذلك (٢٨) ، ولم يكن مسلك الوزارة كذلك ، لا من حيث حشد لها لخصوم الوفد فحسب ، ولكن من حيث مسلكها الاداري اثناء الانتخابات ، وفي نفس الوقت راحت صحيفة الاحرار الدستوريين تكثف الحديث « الولاء للعرش

---

(٢٤) نكر صدقي في مذكراته ( ص ٢٠ ) أنه قبل الحكم ليساهم في انقاذ البلاد من ورطتها وصيانة استقلالها وأضاف اللبني أن الوفديين أدركوا مغزى تعيين صدقي في وزارة الدخالية فهاجموه ونكروا أن خائن عام ١٩٢٢ قد عاد مرة أخرى لخدمة الانجليز و « أننا قررنا استخدامه هو والاحرار الدستوريين لنضع نهاية لحرية مصر ، وقد اقترحت إحدى صحفهم مازحة أنني يجب أن اعرض الرئاسة الشاغرة في حزب الاحرار عليه » .

F. O. 407/200, No. 13, Allenby to Chamberlain Feb. 2, 1925

Lloyd Egypt Since Cromer II, p. 109. (٢٥)

(٢٦) السياسة ، ١٤ ، ٢٦ ديسمبر ١٩٢٤ .

F. O. 141/327, No. 1, Egypt 1918-1925 Dece. 1924, (٢٧)  
p 15.

(٢٨) السياسة ٣٠ ديسمبر ١٩٢٤ انظر تصوير هيكل ابتهاج الاحرار الدستوريين بتعيين صدقي ( مذكرات ، ج ١ ص ٣١٢ - ٢١٣ ) .

ومركزه الذى هو قدس كرامة الأمة ومجدها وشرفها ، واتخذت من اتهام الوفد بالتحريض على الثورة والائتثار بالعرش (٢٩) ، وسيلة للاعتاب الملكية . وقد اقترح صدقى على الملك لىخال بعض الاحرار الدستوريين فى الوزارة ولكنه رفض (٤٠) .

وفى ١٠ يناير ١٩٢٥ تآلف حزب الاتحاد وكان حسن نشأت وكيل الديوان الملكى وراء تأليفه كما هو شائع ، وكان الهدف من تأليف الحزب الجديد مزدوجا فى رأى المندوب السامى : أن يكون مأوى للمرتدين عن الوفدية والذين يفتقرون الى ماوى ، وامداد القصر بمجموعة منظمة مخصصة ذات لون محافظ ، وبالفعل كان الحزب الجديد يضم عديدا من الشخصيات التى انتزعت من الوفد ، وكانت تنطق باسمه ثلاث صحف هى الاتحاد والشعب المصرى والبريتيه (٤١) ، وقد عين القصر يحيى ابراهيم رئيسا له فى اوائل مارس ، وسخرت الادارة لحشد الاعضاء له فانضمت اليه العديد من الشخصيات خوفا وطمعا ، وتأسس حزب على أساس الولاء للعرش ، معناه أن العرش لم يكن يثق فى ولاء الاحزاب الموجودة ومن بينها حزب الاحرار الدستوريين ، ورغم ذلك لم يحظ الحزب الجديد باى تأييد الا من حزب الاحرار الذى استقبله استقبالا طيبا ، ونقلت « السياسة » عن التيمس قولها بأنه لا فرق بين حزب الاتحاد وحزب الاحرار الا من حيث الاشخاص فاذا نجح اعضاء حزب الاتحاد فى الانتخابات فان الحزبين سيتحدان فعلا ، وقد نقلت السياسة ذلك دون تعليق (٤٢) ، وقد قبل عبد العزيز فهمى العضوية الشرفية التى عرضها حزب الاتحاد عليه وأعلن أن وجود حزب الاتحاد لا يمس مطلقا بالحزب

---

(٢٩) « السياسة » ٦ ، ٨ يناير ١٩٢٥ ولاؤهم ، الأمة بعد العرش .

FO. 141/424, Op. Cit., Feb. 1925, p. 16. (٤٠)

FO. 141/819, Unionist Party, Feb. 1925. : ملك حزب الاتحاد : (٤١)

FO. 407/200, Nos. 5, 12, Allenby to Chamb. Jan. 5, Feb. 2, 1925.

وبرنامج الحزب لى محافظت الاحزاب السياسية رقم (٣) دار الوثائق القومية ، الاتحاد فى ١١ يناير ١٩٢٥ وبالمعد وثائق الحزب .  
(٤٢) « السياسة » ١١ يناير ١٩٢٥ وبمقتضى المعد تغطية كاملة لاعلان الحزب واجراءات تنظيمه وبرقية التيمس .

الدستورى ، « فان مبادئه معقوله ونحن للدستوريون نسلم بها وهى واردة  
صرلحة وضمننا فى برنامجنا ٠٠ ولا شك أن الفريقين ممتزجان عاجلا أو  
آجلا » (٤٢) .

ولعل حزب الاحرار تورط فى البداية مندفعاً بارضاء الملك ، وطعها فى  
كسب الانتخابات لصالح انصاره ، ولكن ما لبث أن ادرك أن الملك أولد  
بحزبه أن يقف موقفاً وسطاً بينهم وبين الوفد ، وأن الكثيرين من  
الدستوريين قد انضموا الى المؤسسة الملكية الجديدة ، مما يهدد حزب  
الاحرار ذاته . ولم يكن بوسع القصر أن يعتمد على الاحرار الدستوريين  
منذ البداية ، لأنه كان يشك فى صدق ولائهم منذ اشتغالهم فى لجنة الدستور،  
بالاضافة الى موقفهم من وزارتي نسيم ويحيى ابراهيم ، اللتين كان القصر  
يحركهما . وعموماً فى إطار هذا الصراع الخفى بين حزب الاحرار وحزب  
الاتحاد ، ستسير العلاقة الظاهرة يحركها العداء للوفد أكثر مما تتحرك  
بالنقطة وحسن النية أو التنصت بالمبادئ .

وفى اليوم التالى لبدء الانتخابات فى ١٢ مارس ١٩٢٥ قدمت الوزارة  
استقالتها فطلب الملك الى رئيسها تأليف الوزارة الجديدة ، وكان الأحرى  
أن ينتظر نتيجة الانتخابات حتى يؤلف الوزارة صاحب الاغلبية ، ولكن  
النية كانت مبيتة على دعوة الاحرار الدستوريين للاشتراك فى الوزارة  
الجديدة ، الذين قبلوا ولما تكد تعلن نتيجة الانتخابات .

وتألفت وزارة زيور الثانية فى ١٣ مارس ١٩٢٥ ليشترك الاحرار  
للدستوريين فى الحكم لأول مرة منذ قيام الحزب . وقد فسر محمد علوبة  
مسألة اشتراك الحزب فى الحكم بأنه كان عليه أن يختار بين الولاء للملك  
والولاء لسعد ، كما خشى أن يؤدى تباعد حزبه عن الملك الى ارتماؤه فى  
احضان الانجليز وأن مطامع الملك مطامع فرد ، لاتصل الى طغيان سعد

---

(٤٣) خطبة الرئيس الاستاذ عبد العزيز قهصى بدار الحزب ( السياسة ١٥  
٢ / ١٩٢٥ ) .

وشيعته (٤٤) ، وهكذا بات الدستوريون في الحكم مؤتلفين مع حزب الملك  
 ظاهريا ، مؤثرين بكتاتوريته على طفيان سعد ، وقد اشتركوا في الوزارة  
 بثلاثة وزراء هم : عبد العزيز فهمي - رئيس الحزب - ( اللقائية ) \*  
 محمد علوبة ( للأوقاف ) ثم توفيق دوس ( للزراعة ) ، وقد استمر صدقي  
 وزيرا للداخلية في الوزارة الجديدة ، وكان باقي الوزراء من الاتحاديين  
 والمستقلين ، ومن ثم كانت وزارة من حزبين وليست ائتلافية بالمعنى القومي ،  
 بمعنى انها لم تكن مؤيدة من كل أحزاب البرلمان .

وقد ذكرت صحيفة السياسة ان اشتراك الدستوريين في الحكم يقصد  
 به تأييد مبادئ الحزب التي أعلنها يوم تاليفه وأن مبادئه لم تتغير وأن  
 الوزراء من أعضائه يقررون ذلك (٤٥) \* وأصبحت السياسة إحدى صحف  
 الحكومة ، تدافع عنها وتتولى درء هجمات خصومها من الناحيتين الحزبية  
 والحكومية ، ولها في الناحية الأولى سابق درة هجمات خصومها من الناحيتين الحزبية  
 وقت لآخر أن تقدم فروض الطاعة والولاء للأعتاب الملكية ويبدو أن مسلك  
 الوزارة خلال إدارة الانتخابات ، لصالح مرشحي حزب الاتحاد قد بعث الشك  
 في نفس حزب الاحرار ، الأمر الذي تؤكد مصادره الوفد وحديثها عن « العدوين  
 الخفيين » وذكرها استيلاء الاتحاديين على وزارة المالية صاحبة الرأي في  
 الترقيات والعلوات والتصرف في الرتب والنياشين \* الخ \* وقد المحت  
 مصادر الاحرار الدستوريين أيضا الى وجود خلاف بين وزراء حزبهم وزملائهم  
 في الوزارة (٤٦) ولم يكن محمد محمود وحافظ عفيفي على اقتناع بالائتلاف  
 مع الاتحاديين منذ البداية ويودان لو انسحب حزبهما من الوزارة ولتحد  
 مع الوفد (٤٧) \* وقد عبرت المصادر البريطانية عن المخاوف المتبادلة بين

---

(٤٤) محمد علوبة : ذكريات اجتماعية وسياسية ص ٢٥٠ ، وعبد العزيز  
 فهمي ( هذه حياتي ص ١٥٠ ) ذكر أن علي وثروت وصدقي جتموا عليه بغول  
 الوزارة وكان عازفا .

(٤٥) السياسة ١٥ مارس ١٩٢٥ .

(٤٦) احمد شفيق : الحولية الثانية ص ١٢٧ - ١٢٩ ، ص ٤٠٨ ، البلاغ

٦ مايو ١٩٢٥ ( مقال العقاد ) .

(٤٧) مذكرات سعد ك ٥٠ ص ٢٨/١٢ ( تصريحات حفي لسعد ، وحافظ عفيفي

لامين يوسف ) .

صدقى والدستوريين من جهة والملك من جهة ثانية فذكرت أنه ، رغم أن صدقى كان مستعدا للتصادم مع رغبات الملك إلا أنه كان ينتظر اليوم الذى يستطيع فيه كبح جماحه ، وكان الاحرار الدستوريون يشاركونه وجهة النظر هذه ، بينما كان الملك يتطلع الى اليوم الذى تسمح فيه الفرصة ليستغنى عن خدمات الاحرار الدستوريين وصدقى ، (٤٨) ، وكان الدكتور هيكل ساخطا على اشتراك الحزب فى الائتلاف مع الاتحاديين وقد أبدى رايه بأنه اذا فاز حزبهم فى الانتخابات فإن من مصلحته أن يتولى وحده الوزارة ، يؤيده نواب حزب الاتحاد أو يتولى حزب الاتحاد مؤيدا من النواب الدستوريين (٤٩) ، وقد اقترح صدقى على الملك أن يستبعد العناصر الضعيفة فى الوزارة وأن يشغلها بالاحرار الدستوريين الذين لديهم كفاءة ، ولكن الملك لم يسلم بهذا الاقتراح (٥٠) ، وهكذا كان الجور الذى تولت فيه الوزارة، تسوده تيارات صراع خفى مما سيؤثر على نشاطها .

على أية حال مضى وزراء الحزب الثلاثة يمارسون شئون الحكم خلال شهرى مايو ويونيو ، وحتى أواخر يوليو كانت أسباب الصدام بين حزبي الوزارة قد تكاثرت وتطامنت وانخرت بالعاصفة ، الأمر الذى جعل نشاط وزراء الحزب داخل الوزارة محدودا للغاية ، لم يتجاوز حدود التصريحات . فبالنسبة لوزير الزراعة ، دعا الأهالي لتكوين شركات للتعاون ، كما حدثهم عن حقول التجارب التى تنوى وزارته أن تتفحصها (٥١) أما علوبة فلم ينشط لأكثر من زيارة مرافق وزارته للتعرف على أوجه النقص ، وصرح بأنه سيحل مشاكل المستاجرين لأراضى الاوقاف وأنه سوف يوجد رقابة خاصة لاستثمار هذه الاوقاف وإملاكها الخيرية ، وأن الوزارة بسبيلها لاتخاذ سياسة للتمهير (٥٢) . أما عبد العزيز فهمى فقد جدت وزارته عقد عمل المستشار

---

FO. 407/200, No. 48, Allenby to Cham. May 4, (٤٨)  
1925.

(٤٩) أوراق الدكتور هيكل ، يوميات باريس ، المجلد الثالث ، ص ٢٠  
FO. 407/200, Op. Cit., p. 50. (٥٠)

(٥١) السياسة ١٢ مايو ١٩٢٥ ( خطبة موصى فى ملفوط ) .

(٥٢) السياسة ١٣ يوليو ١٩٢٥ .



القضائي الانجليزى ، وعينت المستر برسيفال خلفا لايموس الذى انتهت خدمته واقام له المحامون من الدستوريين والاتحاديين ، حفل تكريم خطب فيه عبد العزيز فهمى ودوس والهلباوى ، بالرغم من أنه كان بوسع الوزير رفض تجديد العقد مثلما فعلت وزارة سعد زغلول (٥٣) .

والأعجب من ذلك خفا أن أصدرت وزارة الحقانية فى ٩ يوليو مرسوما بتعديل قانون العقوبات فى المواد الخاصة بجنح الصحافة والنشر ، مما يضيق من حرية الصحف ، بتوسيع دائرة الاتهامات التى يمكن أن توجه اليها والذى يدعو للدهشة أن عبد العزيز فهمى ، وكان رئيسا للجنة التشريعية التى يمر عليها هذا التشريع قد ذكر أن الملك « بواسطة زملائنا من حزب الاتحاد قد طلب هذا التعديل لحماية بعض كبار الموظفين من رجال السراى وأنه - أى الوزير - بصر اعضاء اللجنة بالخطا فيما لو ساروا فى التعديل المطلوب ٠٠ حتى خرج التعديل لايفنى ولايسمن » (٥٤) وقد أنكرت صحيفة السياسة فى ٦ يوليو نية الوزارة حول هذه المسألة ثم عادت لتثقت نظرها الى مخالفة لندستور اذا تمت هذه التعديلات وعندما صدرت التعديلات فعلا أبدت الصحيفة أسفها وعلقت بأن هذه التعديلات « أخف بكثير مما كان مقترحا ، وأن أكثر المسائل الواردة فيها قد أقرتها احكام القضاء من قبل » (٥٥) ، وعندما ثارت ثائرة الصحف المعارضة للحكومة ضد مشروع القانون الجديد بادر عبد العزيز فهمى الى سحبه من سكرتارية مجلس الوزراء ولكن قيل له أنه لا يسحب الا بصفة رسمية ، فلما احتج مجلس

---

(٥٣)الرافعى : فى اعقاب ج ١ ص ٢٢٣ ، احمد شفيق : الحولية الثانية ص ٤٣٥ - ٤٣٧ .

(٥٤) عبد العزيز فهمى : هذه حياتى ص ١٥٢ - ١٥٣ ، الرافعى : فى اعقاب ج ١ ص ٢٢٥ ، وقد نكر لاثين : المرجع السابق ص ٢٥٩ ، ان نشأت هو الذى قام بالتعديلات الجديدة رغم معارضة الوزير الذى اعترض تقديم استقالته نتيجة لذلك ولكن علوية ودوس أرجعاه عنها .

(٥٥) السياسة ٦ ، ٩ يوليو ١٩٢٥ ، احمد شفيق : الحولية ص ٢٥٦ من رد فعل القانون الجديد .

الوزراء تم الاقتراع على المشروع بالفعل وصدر (٥٦) .

وكان ضياع ولحة جقيوب من السيادة المصرية مسئولية هذه الوزارة أيضا، حيث بدأت إجراءات استبدال الواحة بقطعة من الأرض على خليج السلوم والهبضة التي تطلوها ، ولم يحتج الاحرار الدستوريون على ذلك ، بل وقفت صحيفتهم موقفا اتهمت فيه من المعارضة بأنها تتقنى وجهة النظر الانجليزية لتنفيذ اتفاق قديم بين انجلترا وايطاليا ( اتفاق ملنر - شالوييا ) . وهكذا كانت حقوق مصر تتسرب تحت سمع وبصر وزراء حزب الاحرار ولكن عندما خرج الحزب من الحكم هاجم الوزارة لتنازلها عن سيادة مصر على جقيوب ، بعد أن اتمت الاتفاق في ٦ ديسمبر ١٩٢٥ ، ووصفت السياسة ذلك بأن الحكومة قد آتت أمرا ادا (٥٧) .

كان ذلك حصاد اشتراك الحزب في الحكم خلال ما يقرب من الشهرين حيث لم تمهله الاحداث وصراعات القوى ليختبر اختبارا حقيقيا ، ولقد شخص هندرسن - القائم بعمل المندوب السامي - أزمة الاحرار الدستوريين حينئذ بأنهم كانوا فقط يدركون أن ثمة حاجة مبدئية لهم لتحطيم الوفد ، وانهم في حركتهم كانوا مهدين بشيئين : الاستبداد من جانب الملك ، أو الديماجوجية من جانب الوفد (٥٨) .

وكان حزبا الوزارة يتربص كل منهما بالآخر الدوائر حيث فشل حزب الاحرار في تقوية مركزه داخل الوزارة نتيجة لرفض الملك ولم يكن كل من محمد محمود وحافظ عفيفي والدكتور هيكل راضين عن وجود الحزب في الحكم مع الاتحاديين على نحو مامر بنا ، يضاف الى ذلك أن خلافا وقع

---

(٥٦) محافظ الاحزاب السياسية ، المعلقة (٢) تقرير مكتب وزير الداخلية ٩ يوليو ١٩٢٥ .

(٥٧) السياسة ١٨ ، ١٥ أبريل ١٩٢٥ ، ٢ ، ٨ ديسمبر ١٩٢٥ - انظر تقرير صطفى في مذكراته ص ٢٢ بعدم فائدة الواحة لمصر ١ وحول مفاوضات ملنر - شالوييا انظر محسن محمد : سرقة واحة مصرية ص ٤٦ - ٥٢ .

FO. 371/40688, Hend. to Chamb., July 20, 1925. (٥٨)

بين على ماهر ، وكيل حزب الاتحاد ، وبين عبد العزيز فهمي ، أدى الى تطاول بعضها على بعض ، وقد أشيع أن محمود ومعه نحو ١٥ مستوريا يريدون الانضمام الى الوفد وأن حفنى محمود يتردد على سعد زغلول لهذا الغرض ، كما أن محمود باشا سليمان تدخل للضغط على ولديه للانضمام لسعد (٥٩) وعندما خلا مكان ابراهيم باشا سعيد في مجلس الشيوخ بوفاة أراد الدستوريون تعيين الهلباوى مكانه وأراد الاتحاديون واحدا منهم ، وكانت هذه المسألة موضع خلاف ، الى جانب رغبة الدستوريين في فوز الهلباوى بالباشوية (٦٠) . كذلك وقع خلاف بين عبد العزيز فهمي وحسن نشأت وأشيع أن الاول سيقدم استقالته لأن الأخير طلب الاطلاع على تعديلات قانون الانتخاب ليوافى الملك بها ، ولكن رفض عبد العزيز فهمي فرجع نشأت غضبانا حاقدا وسعى لاجراج عبد العزيز فهمي ، حتى اذا مارفع استقالته كان هناك استعداد لقبولها (٦١) ، ويبدو أن خلاف عبد العزيز ونشأت كان أقدم من ذلك ، فقد ذكر سعد في مذكراته في ٢٤ يونيو ، أن حفنى محمود أخبره بأن حزب الاحرار عقد لاجتماعا وطلب الى عبد العزيز فهمي أن يستعفى فاستمهله أسبوعين لأنه يريد أن يثير الغبار على نشأت وأن حفنى ذكر لسعد أن الضرورة تقضى بتأليف جمعية وطنية تحت رئاسته (٦٢) . معنى هذا أن أخبار الخلاف بين الاحرار الدستوريين من جهة وبين رجال القصر وحزب الاتحاد من جهة أخرى قد تواترت في الفترة التى بدا فيها قطاع من الحزب ، كان راغبا عن التعاون مع الحكومة ، يتجه نحو سعد زغلول ويتصل به ويصل الى حد عرض أحدهم على سعد أن تتألف جبهة من حزبيهما برئاسة سعد ، مما يسجل تاريخيا جنور الائتلاف الوطنى بين الأحزاب الثلاثة ( الوفد والاحرار والوطنى ) .

---

(٥٩) وثائق الاحزاب السياسية ، المجلد الثالث - تقارير الأمن في ٧ ، ١٥ ، ١٦ ، أبريل ١٩٢٥ .

(٦٠) مصر ٨ سبتمبر ١٩٢٥ .

(٦١) وثائق الاحزاب ، المجلد الثالث ، تقرير أمن في ٢٧ يونيو مكتب وزير الداخلية ومذكرات سعد ك ٤٩ ص ٢٨٤٠ في ٨ مايو ١٩٢٥ .

(٦٢) مذكرات سعد ك ٤٩ ص ٢٨٤٩ - ٢٨٥٠ .

ولقد لعبت دار المندوب السامي من خلال الوسطاء دورا في ذلك حين اشارت على سعد بضرورة الاتفاق بين الوفد والاحرار الدستوريين (٦٢) فلعبت تلك الوساطات ، ورغبة سعد في تخريب الائتلاف الوزاري القائم ، دورها في ازدياد تملل حزب الاحرار من بقائه في السلطة ، ومن ثم كثرة شكائاته ومضايقاته لهيئة الوزارة فوضع الحزب تقريرا عن اضطهادات الادارة لافرادهم وتلى عبد العزيز فهمي هذا التقرير في جلسة مجلس الوزراء في ٥ يونيو ١٩٢٥ (٦٤) ، وقد زاد من حدة الازمة تزايد سخط الملك على الاحرار الدستوريين بسبب ما اثاره نشأت بالاضافة الى موقف وزراء الحزب من رغبة الخاصة الملكية في استبدال ٢٧٣٥ فدانا في تفتيش بشبيش بسرأي الزعفران ، وقد عارض الوزراء الدستوريون في المجلس ، مما احق الملك عليهم وخاصة على عبد العزيز فهمي « لخشونته وقلة ادبه » (٦٥) وزاد من تآزم الأمور ذبوع اخبار اتصالات الحزب بسعد زغلول ، وانباء الخلاف بين اعضاء الحزب وانفسهم ، ولم يكن ذلك كله خافيا عن أعين القصر ومسامعه ، خاصة وتقارير الأمن التي تفيد بهذه المعلومات كانت ضمن محفوظات القصر الملكي ، مما يفسر نشاطات الادارة لتدعيم حزب الاتحاد ، والتي كانت تدار من مكتب حسن نشأت ذاته ، في مواجهة التقارب المنتظر بين الدستوريين والوفديين .

وفي غياب زيور باشا رئيس الوزراء ، حاول القائم بعمله يحيى ابراهيم أن يؤكد سيطرته على مجلس الوزراء ، باتخاذ موقف لمواجهة الوزراء البرمين ، حتى لو أدى الأمر الى اقالمتهم ، رغم أن الملك لم تكن لديه النية لذلك . وقد لخص هندرسن ، القائم بعمل المندوب السامي ، مركز الوزارة بالنسبة للملك ، فتحدث عن كراهية الملك العميقة للوزراء الدستوريين « لأنهم يكونون عداا واضحا لنشاطاته الاوتوقراطية واننى - هندرسن - أشك أن لديه رغبة حالية في طرد الوزراء الثلاثة وقد أكد لى أنه سيبقى زيور

(٦٣) لاشين : سعد زغلول ، ج ٢ ص ٤٥١ - ٤٥٣ .

(٦٤) مذكرات سعد ، د ٥٣ ص ٢٩٠١٠ .

(٦٥) المصدر السابق ص ٢٩١١ - ٢٩١٢ بتاريخ ٤ - ١٩ يونيو ١٩٢٥ وادراق ،

هيكل ، يوميات باريس ، المجلد الثالث ص ٢١ .

رئيسا للوزراء حتى تجرى الانتخابات الجديدة وأنه سيتجذب أحداث اى تعديل فى الوزارة حتى ذلك الوقت واذا كان جلالته مخلصا فيما يقول فلا شك أن لديه دوافع انتهازية » (٦٦) ، ثم صور هندرسن لانتباطه بأن توفير دوس ومحمد علوية قد مالا الى جانب الملك لكثير ، وأن دوس قد اعترف له مؤخرا أن الحزب الوحيد القادر على هزيمة الوفديين فى الانتخابات هو حزب الاتحاد وذلك لكون الملك ورائه ولأن الوزراء يروحون ويجيئون والملك باقى كما أنه مصدر الرتب والنياشين والمراكز والامتيازات وقد شاركه هندرسن هذا الرأى معلقا بأن البرامج الانتخابية فى مصر محدودة القيمة وأن ليس ثمة فارق بين برنامج الاتحاديين وبرنامج الدستوريين ، وأن الفارق بين برنامجيهما وبين برنامج الوفد ضئيل ولكنها الشخصيات والمسائل الشخصية هى التى يحسب حسابها ، فليس هناك شخصية يحسب حسابها فى مواجهة سعد سوى الملك (٦٧) .

وقد ذكر هندرسن أنه فى أوائل يوليو ، حضر وفد من قادة الدستوريين لاسكندرية ، وطالبوا وزراء حزبهم باتخاذ موقف نهائى ضد تدخل الملك ، أو ترك الوزارة أو الانفصال عن الحزب ، وأن محمد محمود وكيل الحزب كان أكثرهم سخطا وأندفاعا ، لعدم حصوله على منصب وزارى ، ولكن الوزراء الدستوريين نجحوا فى اقناع ممثلى الحزب بأن نشاطهم لم يكن مناقضا لسياسة الحزب ، وبهذا تأجل حسم الأزمة نسبيا ، وإن كان هناك اصرارا على عقابهم بالبت (٦٨) .

واخيرا جاءت القشة التى قصمت ظهر البعير فى شكل الأزمة التى فجرها كتاب الشيخ على عبد الرازق « الاسلام وأصول الحكم » حيث أراد حزبا الوزارة لها أن تتخطى حجمها كمعركة فكرية تتعلق بحرية الرأى لتعجل بالصدام الذى خرج حزب الاحرار بسببه من الحكم وهو مكروه ، حين تحولت

---

FO. 371/10888, Henderson to Chamberlain, July 20, (٦٦)

1925.

F.O. 371, Loc. Cit.

(٦٧)

F.O. 407/201, No. 11, Hend to Chamb, July 20, 1925.

(٦٨)

الى ازمة سياسية اتخذت طابعا دراميا، لقد كان الاتحاديون بعد ان استخدموا  
الدستوريين في ضرب الوفد ، يبدلون بأثارة الخلاف في كل مرة بدءا بازمة  
التعيين في مجلس الشيوخ ، ومرورا بمسألة قصر الزعفران وقانون العقوبات  
وحتى ازمة الكتاب الأخيرة وكان رأيهم نافذا دائما ، ولكن هذه الازمة الأخيرة  
بلغت بروح الدستوريين الى الحلقوم (\*) .

والكتاب موضوع الازمة الجديدة باختصار شديد ألفه الشيخ على  
عبد الرازق القاضي الشرعى بمحكمة المتصورة والذي يفتى لأسرة عبد  
الرازق ، احدى عمد حزب الاحرار الدستوريين ، وهو بحث في الخلافة وأصول  
الحكم تعرض فيه مؤلفه لصلة الخلافة بالاسلام واثبت ان لاخلافة ولا استخلاف  
في الاسلام وكان الملك فؤاد طامعا في تول المنصب على ما هو معروف بعد  
الغاء الخلافة في تركيا عام ١٩٢٤ وجاء هذا الكتاب كما لو كان موجها  
لاطماع الملك ومن ثم أوعز الى هيئته كبار العلماء بمحاكمة الشيخ على وفصله  
من منصبه كقاض وعضو في هيئة العلماء ومصادرة الكتاب . وبات على  
وزير الحقانية رئيس الاحرار الدستوريين ان ينفذ هذه الاحكام ضد واحد  
من كبار ابناء بيت عبد الرازق !

وكان القائم بعمل المندوب السامى « هندرسن » قد ابلغ في اواخر  
اغسطس بواسطة اسماعيل صدقى وحافظ عفيفى بان حزب الاحرار سوف  
يقف ظهيرا للشيخ على عبد الرازق لو انه حوكم محاكمة جائرة ، وقد رد  
عليهما هندرسن كما ابلغ يحيى ابراهيم وحسن نشأت ، بان القضية دينية  
محضة ، وأضاف بان عبد العزيز فهمى سوف يستقيل دون شك قبل ان  
يوقع هذه الاحكام الصادرة ضد الشيخ على ، وان استقالته لا بد وان  
تجر معها استقالة وزيرى الاحرار الدستوريين الآخرين ، توفيق دوس ومحمد  
علوبة وربما اسماعيل صدقى (١٩) .

ولم يلبث عبد العزيز فهمى ان اتيل بالفعل في ٥ سبتمبر ١٩٢٥ نتيجة

---

(\*) سوف نتعرض لهذه الازمة من وجهة غير سياسية في الفصل الاخير من  
هذا الكتاب ومن ثم سنكتفى هنا بعرضها من الناحية السياسية .  
F.O. 141/819, No. 1, Henderson to Chamberlain (١٩٨)  
Aug. 15, 1925.

لمحايلته في تنفيذ حكم هيئة كبار العلماء ، وكان يحيى ابراهيم قد طلب اليه ان يقدم استقالته ، ولم يفلح تدخل هندرسن الذى اعرب عن رغبته في ان يتمكن يحيى ابراهيم من تجنب ذلك لأنه سوف يصدر الوزارة (٧٠) ، وفى اليوم التالى لم يذهب علوبة ودوس الى مكتبيهما وصرح يحيى ابراهيم بعد ذلك بأنه ارسل حكم هيئة كبار العلماء الى وزير الحقانية لتنفيذه فكان واجبا عليه تنفيذه ، والا يلجا الى أخذ رأى قلم القضايا ، وان التجاء هذا هو الذى اثار الخلاف الذى جملة يقدم استقالة وزارته الى الملك والذى رفضها فلم يكن امامه بد من اقالة وزير الحقانية (٧١) . وقد روى هندرسن مدارا في مجلس الوزراء حيث نجحت مجموعة من الوزراء في اقناع وزير الحقانية بسحب أوراق القضية من قلم القضايا ولكن يحيى ابراهيم الذى كان قد حصل على موافقة الملك باقالة وزير الحقانية ، كان في حالة هياج شديد ورفض قبول أى تسوية للموقف وأصر على أن يرسل الوزير استقالته فرفض الوزير أن يفعل ذلك فاقاله وأرسل القرار الى الملك الذى وقعه في الحال (٧٢) . واكمل توفيق دوس الصورة فذكر أن يحيى ابراهيم قال لعبد العزيز فهمي يجب أن تستقيل أو أتيك ، وكان ذلك نتيجة سوء التفاهم السابق بينهما بسبب رفض عبد العزيز تعيين ابراهيم نجل يحيى باشا رئيسا للنيابة المختلطة ، كما رفض تعيين أحمد بك نظيف مستشارا بالاستئناف مما أدى الى هذه النتيجة السيئة (٧٣) .

F.O. 407/201, No. 20, Henderson to Chamberlain, (٧٠)  
Sept. 6, 25.

ومرسوم اقالة عبد العزيز فهمي في السياسة ١٩٢٥/٩/٦ .  
(٧١) السياسة ٨ سبتمبر ١٩٢٥ ، المقطع بنفس التاريخ حديثه مع رئيس الوزراء حول الأزمات ومقاتلي كوكب الشرق بنفس التاريخ وكلها تصف عبد العزيز فهمي بأنه اساء نخولا واساء خروجا ووصف بأنه قصير النظر جاهلا بالسياسة والساليينها .

F.O. 407/201, No. 25, Hend. to Chamb. Sept. (٧٢)  
12, 1925.

(٧٣) وثائق عابدين - تقارير الأمن عن الاحزاب والنقابات ، اجتماع الاحرار في ١٩٢٥/٩/٩ .

وقد ذكرت صحيفة مصر أن للاحرار الدستوريين شروطاً لتفريج الأزمة اولها عمل ترضية جديدة بكرامة الحزب، وبالتالي بكرامة عبد العزيز فهمي حيث رأوا الحادث امانة كبيرة يجب غسلها ، وأن من بين مطالبهم اقالة يحيى باشا وتعيين وزيرين دستوريين (٧٤) ، وأضافت تقارير المندوب السامي أن ثمة محاولات قد بذلت لاحتواء الأزمة والابقاء على وحدة الحزبين داخل الوزارة وذلك من خلال عرض احوال وزير دستوري للحقانية محل عبد العزيز ولكن دون جدوى ، وأنه رغم الصدع الذي كان لابد أن يحدث ، فإن مشاعر الأسف عظيمة ، ذلك أن تجانس الوزارة لم يكن كافياً لمحاربة الزغوليين (٧٥) .

اجتمع مجلس ادارة الحزب واستمع الى علوبة ودوس ، وتناقش في تطورات الأزمة وأصدر قرارات محتواها الثقة التامة بعبد العزيز فهمي وزميليه واستقالتهم من الوزارة والاحتجاج على التصرف المخالف للدستور والتقاليد الدستورية واستنكار أن المسألة دينية (٧٦) . وقد ذكرت تقارير الأمن ان صدقي ارسل برقية يستنكر فيها جعل المسألة دينية وطلب بقاء الوزراء في مناصبهم مع ترضية الحزب وبقاء للوزيرين الدستوريين حتى يعود ، كما ذكرت أن على ماهر وحطى عيسى أرادوا حضور الاجتماع لتسوية المسألة ولكن رفض طلبهما وأن خلافات بين الدستوريين وبعضهم البعض ، فهناك فريق يضم محمد محفوظ باشا وسيد خشبة ودسوقي أباطة والطاهري واحد الشيخ وابراهيم عبد العال ، يميلون الى عدم استقالة الوزيرين مع طلب الترضية وطلبوا استدعاء الحزب برمته للفصل في هذه المسألة الخطيرة ولكن تم التغلب على آراء هذا الفريق وصدرت القرارات المشار اليها (٧٧) .

وفي ٩ سبتمبر وامتنالاً لقرار الحزب ارسل دوس وعلوبة استقالتيهما

(٧٤) مصر ٨ سبتمبر ١٩٢٥ .

F.O. 407/201, No. 21, Hend to Chamb., Sept. 9, 1925. (٧٥)

(٧٦) محضر مجلس ادارة الحزب في السياسة ٩ سبتمبر ١٩٢٥ .

(٧٧) وثائق عابدين تقارير الأمن عن الاحزاب - الداخلية - نمرة ٤٤٢ سرى

من سليم زكى ٩ / ١ / ١٩٢٥ ثم تقرير بعنوان اجتماع الاحرار الدستوريين لمدير عموم الأمن .



الى مجلس الوزراء الذى تلكا فى قبولها املا فى بقائهما برغم قرار الحزب وكان ذلك ممكنا بالفعل لو أن عمدا كافيا من اعضاء الحزب خرجوا على القرار وايدوهما . وقد ابرق تشمبرلن وزير الخارجية البريطانى الى هندرسن يطلب تفاصيل كاملة عن الازمة وبالأذات عن الدور الذى يلعبه الملك فيها وتساءل : هل ارغم الملك وزير الحقانية على تقديم استقالته (٧٨) ؟ هذا بينما كان هندرسن يبذل جهوده للتوصل الى ترتيبات تجعل دوس وعلوبة يقبلان البقاء فى الوزارة ، لأن خروجهما سوف يمنح الوفد حيوية جديدة وقد شجعه على هذا أن علوبه كان مؤيدا بقطاع من رجال الحزب أكثر اعتدالا ومع هذا أبدى خشيته من أن تنتهى الازمة ليس بتصدع الوزارة ولكن بتصدع حزب الاحرار نفسه (٧٩) ، وقد ذكر هندرسن كذلك أن الملك يرحب بقرار حزب الاحرار باستقالة وزيريه « وانه قد بدا ذلك من خلال رسالة بعثها الى عن طريق نشأت ليوحى بأنه لا يفعل شيئا غير مرغوب فيه من جانبى » ، وان كان هندرسن قد فكر فى أن يوضح لنشأت أن هذه مسألة داخلية بحته لاتهم دار المندوب السامى بأكثر من الملاحظة والمتابعة (٨٠) . وقد أجرى توفيق دوس محاولة لتسوية الازمة عن طريق الاتصال بهندرسن وطلب تدخله قبل اصدار الحزب قراره بيوم واحد (٨١) ، ومحاولة أخرى أقدم عليها نشأت باشا عن طريق استخدام حلمى عيسى لدى علوبة ليسحب استقالته وأوضح له أن دوس مستعد لأن يفعل ذلك ، ولكن علوبة أجابه بأن ذلك لا يتفق مع كرامة الحزب (٨٢) .

---

F.O. 407/201, Nos. 22, 23 Between Hend. and (٧٨)  
Chamb. Sept, 10, 1925.

وقد ارسل فعلا هندرسن تقريراً بتفاصيل الازمة بنفس المجموعة ص ٤٢ وصف فيه عهد العزيز فهمى بأنه رجل مريض شديد التفتيق ومصدر ضيق لزملائه لكنه أمين وحى الضمير .

F.O. 401/201, No. 24, Hend. to Chamb., Sept. 11, (٧٩)  
1925.

F.O. Op. Cit., Sept. 12, 1925. (٨٠)

F.O. Loc. Cit. (٨١)

(٨٢) محمد على علوبة : تذكريات اجتماعية وسياسية ص ٤٥٨ .

وعموماً فشلت محاولات لحتواء الأزمة أو تسويتها ، وكان قرار الحزب قاطعاً وحاسماً ، فرفض محاولات الملك كما رفض محاولات الاتحاديين ، خاصة بعد أن استقال اسماعيل صدقي متعاطفاً مع قرار حزب الاحرار (٨٢) . الأمر الذى يفسر حقق الملك عليه من جديده وتمانيه في عدائه وحملته عليه خلال حديث له مع مندرسن حيث أبدى عدم ثقته في الاحرار الدستوريين ، الذين بذلوا تأييدهم للشيخ على مؤيدين بقطاع من المثقفين المرتدين renegades الذين لا يمثلون في رأى - الملك - أى خطر بانضمامهم للوفديين ، وقد اضاف مندرسن أن جلالتة كان يكرر أن هذه المجموعة من المرتدين سيكونوا السبب في تحطيم حزب الاحرار وخرابه (٨٤) .

ولكن تقدير الملك لم يكن صائفاً ، لأن مشاورات الوفاق مع الوفد وإجراءاته كانت قد بدأت تدفع الحزب فعلاً صوب معسكر الوفد قبيلاً تفجر الأزمة الأخيرة ، كما أن اصرار حزب الاحرار على رفض محاولات التسوية وتشده لم يكن لحرصه على كرامة رئيسه الذى ضحى به على مذبح الائتلاف مع الوفد بعد ذلك بشهور كما أن الوزيرين الآخرين لم يكونا راغبين في الاستقالة حيث ظلا يلتصقان بالبقاء في الوزارة (٨٥) ، انما لأن الحزب ادرك - وأن متأخراً بعض الشيء - أن وجوده في الحكم كان مجرد أداة للصراع مع الوفد، وأنه ليس مرغوباً فيه لذاته ، وأن استبداد القصر ومناصرة الحزب له ، وتأييده المستمر ببقائه في الحكم ، رغم اهاناته المتكررة له عن طريق نشأت وحزب الاتحاد ، سوف يوقع الحزب في تناقض خطير يفقده أى رصيد له عند مؤيديه .

وجعلت السياسة ، تحت الوزراء الباقين على الاستقالة ، وتساعت : كيف يرضى وزير لكرامة المنصب الذى يجلس فيه ولكرامة الدولة التى يخدمها أن يكون عرضة للذلة والمهانة على هذه الصورة الشائنة ؟ ثم صورت الأزمة على أنها أزمة دستورية امتحن فيها الدستور ، قبل أن نكون أزمة

---

F.O. 407/201, No. 34, Hend. to Chamb. Sept. 21 1925. (٨٣)

F.O. 371/10888, Hend. to Chamb. Oct. 19, 1925. (٨٤)

Fo. 141/427, Egypt 1918-1925, Sept. 9, 1925. (٨٥)

حزبية ، وراخت للصحيفة تتباكي على الدستور ، وأزمة مارس ليست ببعيدة حين اشترك حزبها في اثارها ، ولربما لو كان البرلمان قائما لاتخذت الازمة الجديدة وجهة أخرى . ورغم أن الصحيفة اعترفت بأن الحزب كان يفضى العين على التقى وأنه قبل الكثير على مضى (٨٦) . فان ذلك لا يبرر ساحته بحال ، ناهيك عن عدم قيامه بانجاز ببرر ذلك كله .

تقدم دوس استقالته من الحزب وفشلت محاولات اثناؤه عن ذلك ، حيث لم يستجب للوساطات ، وكان الحزب قد علقها املا (٨٧) في رجوعه لحظيرته ، ولكن دوس لم يستجب وانقطع عن حضور جلسات الحزب ، وان ظل محتفظا بعلاقات طيبة مع رجاله وهكذا خرج حزب الاحرار من الحكم خروجاً غير كريم ، وأصبح في صفوف المعارضة وبدأ في انتقاد الوزارة التي رفقت الفتق الذى أصابها بخروجه فصار « اتحادية » تماما وحين ذكرت صحيفة الحزب أن الوزارة لاتعتمد على ثقة الأمة ولا قوتها (٨٨) ، كانت تغمز الملك بشكل غير مباشر الى أن صرح بذلك عبد العزيز فهمي في خطبة شهيرة له أبدى فيها تطرفا غير معهود منه ولا من حزبه وقلب فيها أوراق الوزارة التي اشترك فيها وظل « يصانع مرة ويغاضب مرة أخرى » ثم حاول تبرئه ساحته مما لحق به من جراء تعديل قانون عقوبات النشر وهاجم قانون الجمعيات السياسية وتحدى الوزارة أن تثبت أن له سابق علم به ثم انتقل بالحديث الى قانون القنصليات وكيف أنه عارض أن يكون تعيين القناصل بأمر الملك بناء على ما يعرضه وزير الخارجية واقترح اشتراك مجلس الوزراء في اختيارهم وتعيينهم ، وان كان اقتراحه لم يحظ بموافقة

---

(٨٦) السياسة ١١ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٥ سبتمبر ١٩٢٥ مقالاتها عن الازمة الوزارية ، والوزراء المستقيلون مجمل لتاريخ الاحرار في الحكم ستة اشهر وتصفية حساب وترقيات ابن وصهر يحيى إبراهيم .

(٨٧) F.O. 141/427, Egypt 1918-1925, Sept. 20, 1925.

المقطم ٢٧ ، ٢٩ سبتمبر ١٩٢٥ منكرات الهلباوى ص ٢٤٧ .  
(٨٨) السياسة ٢٨ اكتوبر ١٩٢٥ وانظر تعليق سعد زغلول على خروج الدستوريين من الحكم حيث اعتبرها سابقه محمود ( وثائق عابدين محافظ وزارة الداخلية من رسل الى نشأت ) .

مجلس الوزراء ثم ذكر ان يحيى ابراهيم لم يكن الفاعل الاصلى لكل ذلك ، وانما أخذ الامر على عهده ظلما وسترا للفاعل الحقيقي ، وانتقل الى نشأت فقال انه انتهز فرصة وجوده في خدمة الملك وامتد بنفوذه الى كل الوزارات والادارات واستفحل امره حتى انه اراد الحكومة ظاهرها دستوري وباطنها اوتوقراطي وهتف به : « حنانيك ياننشأت باشا ، رفقا بقومك » (٨٩) وكان واضحا للجميع ان عبد العزيز فهمى يهاجم الملك هجوما بينا في شخص نشأت الذى ابعد عن الديوان واصبح وزيرا مفوضا وعين توفيق نسيم خلفا له .

### \* \* \*

وعلى جبهة التقارب مع الوفد كانت الأمور تتخذ مسارا آخر فكانت الاتصالات بين الدستوريين وسعد زغلول في اواسط يوليو ١٩٢٥ قد بدأت تكثف وتؤتى ثمارها على صفحات الجرائد في شكل دعوة لعقد مؤتمر عام من الاحزاب وتشكيل حكومة ائتلافية ونحو ذلك (٩٠) . وقد لعب الحزب الوطنى دورا في جمع شمل حزبي الوفد والاحرار الدستوريين ، وعندما اصبحت السياسة صحيفة معارضة هئاتها صحف الوفد وباركت لحزبا « تيقظه بعد طول سبات » (٩١) . ولكن يبدو ، ان الشكوك القديمة ومعارضة قطاع من حزب الاحرار قد عطل اتمام الاتفاق بعض الوقت رغم ان حافظ عفيفى تعهد لبعض الوفديين الذين نقلوا حديثه الى سعد زغلول بأن السياسة لن تكتب كلمة ضد السعديين، وأن تدعو لأن يكون الانتخاب على حسب القانون الذى اقروه برلمان ١٩٢٤ ، وقد علق سعد على ذلك فيما بعد بأن عفيفى نفذ وعده الأول أما الثانى فلم يزل يراوغ فيه (٩٢) .

---

(٨٩) خطاب عبد العزيز فهمى في اجتماع الاحرار ( السياسة ٢١ / ١٠ / ١٩٢٥ ) ،

(٩٠) لاشين : المرجع السابق ، ص ٤٥٨ - ٤٥٩ .

(٩١) وثائق عابدين محققة تقارير الامن عن الاحزاب تقرير في ٧ سبتمبر ١٩٢٥ ثم F. O. 407/201, No. 28, Hend. to Chamb Sept. 14, 1025

(٩٢) مذكرات سعد ، ك ٥٠ ، ص ٢٨٨٠ ، ( ١٩٢٥/١٠/٢٦ ) .

ولم تنقطع اتصالات حفنى محمود بسعد وقد عرض عليه أن يزوره  
شقيقه محمد محمود فقبل سعد ، وزاره وكيل الاحرار اكثر من مرة كما  
زار مصطفى النحاس جريدة السياسة في ٤ نوفمبر واجتمع بهيكل ومحمود  
عزى وكان الحديث حول ايجاد طريقة يقضون بها على قانون الجمعيات  
السياسية وفي اليوم التالي نشرت السياسة نصوص احتجاجات الأحزاب  
الثلاثة على القانون (٩٢) مما يؤكد ان الاتصالات قد اثمرت خطوة نحو اتفاق  
المواقف السياسية وفي الوقت ذاته فشلت مجهودات اللورد لويد للاتاحة  
بالتآلف الجديد عن طريق سحب الاحرار الدستوريين ومحاولة ترضيتهم  
للتعاون مرة أخرى مع الوزارة (٩٤) .

وكان محمد محمود بطل الاتجاه الجديد في حزب الاحرار على نحو ما  
تمتلي به مذكرات سعد زغلول ، ولهذا صلة بقوليه الوزارة مع الوفد فيما  
بعد ، نيابة عن الحزب ، وكانت الخطوة التالية هي دعوة سعد زغلول لاجتماع  
الأحزاب الثلاثة الى حفل شاي بالنادى السعدى في ١١ ديسمبر خطب فيه  
سعد ومحمد محمود وعبد الحميد سعيد وامتلأت خطبهم حماسة للأئتلاف  
على ما هو معروف (٩٥) . وخلال النصف الاول من يناير ١٩٢٦ كان الائتلاف  
بين الاحزاب الثلاثة الوفد والاحرار والوطني - قد بات امرا واقعا وتآلفت  
لجنة تنفيذية لتنظيم جهود الاحزاب اصدرت قراراتها بمقاطعة الانتخابات  
التي تجريها الحكومة وعقد مؤتمر لجميع الشيوخ والنواب وذوى الراى  
لبحث الحالة . واجتمع المؤتمر بالفعل في ١٩ فبراير بمنزل محمد محمود  
وقرر الاحتجاج على تصرفات الحكومة ودعا الأمة للانتخابات بقانون  
الانتخاب المباشر ( ١٩٢٤ ) وتآليف وزارة موثوق بها من الأمة . الخ ،  
فانصاعت الحكومة وقد نجحت الوساطات في الجمع بين سعد زغلول وعدلى في

---

(٩٣/ المصدر السابق ، ك ٥٢ ص ٢٩٢١ ، ووثائق عايدى ، المحفوظة المسابقة ،

تقرير فى ١٩٢٥/١١/٤ .

Lloyd, Egypt Since Cromer II pp. 151-152.

(٩٤)

(٩٥) السياسة ١٢ ديسمبر ١٩٢٥ مذكرات سعد ك ٥٢ ، ص ٢٩٥٢ ، المرافعى :

فى اعقاب ج ١ ص ٢٥١ .

منزل محمد مصود (٩٦) واتفقت الاحزاب على الترشيحات بعد لاي ثم خاضت الانتخابات وفازت ولم يحصل الاتحاديون على أكثر من خمسة مقاعد .

وتألفت وزارة عدلي يكن الثانية ( ٧ / ٦ / ٢٦ - ١٩ / ٤ / ١٩٢٧ ) ولم تضم هذه الوزارة من الدستوريين سوى محمد محمود (٩٧) رغم انها وزارة ائتلافية من الوفديين والدستوريين وقد تولي محمد محمود وزارة المواصلات ولسنا ندرى هل تعتبر ائتلافية بهذا الشكل ، أم هي ائتلافية على أساس تأييد نواب حزب الاحرار لها واعتبار محمد محمود ممثلاً للحزب . وقد سميت الوزارة الجديدة « وزارة اندماج » لأن سعدا تبني فكرة اندماج الاحزاب المصرية ، وتوحيدها في حزب واحد ، وقد ردد هذه الفكرة أمام عدلي أكثر من مرة ، ثم جاهر بها في مجلس النواب في ١٠ يونيو ١٩٢٦ (٩٨) . وربما يكون سعد قد أراد بذلك بعد أن ضم حزب الاحرار تحت جناح حزبه الكبير أن يوازن باعتدال رجاله المجموعة الشابة المتطرفة في الوفد ، وهي مجموعة الدكتور ماهر والنقراشي وكذلك الاستفادة بكفاياتهم اللازمة ، بالإضافة الى ضمانه سحبهم نهائيا من معسكر الملك . وعموما لم يقدر للاحزاب أن تندمج أو تكون هذه الوزارة وزارة اندماج كما أراد سعد ، ذلك أن عوامل الخلاف والاختلاف بين القطاعات التي اشتركت في تأليفها ، قد توارت الى حين ، كما لم يسع أحد هذه القطاعات بشكل جدى لتحقيق هذا الاندماج ، ربما لان سعدا عنى به اندماج الاحزاب الأخرى في حزبه ،

---

(٩٦) منكرات سعد ك ٥٢ ص ٢٩٥٤ ، السياسة ٣١ ديسمبر ١٩٢٥ وعن الائتلاف انظر كنكك مصطفى أمين : الكتاب المنوع ج ٢ ص ٣١٥ الجزيري : سعد زغلول ، نكريات تاريخية ص ١٥٨ ، ١٦٢ ، السياسة ١٧ و ٢٩ يناير ١٩٢٦ ، وتغطية كاملة لمؤتمر الائتلاف الوطني بالرافعي المصدر السابق ص ٢٥١ ، ٢٥٢ . (٩٨) تذكر المصادر أن الحزب مثله في الوزارة ثلاثة ، هم عدلي وثروت ومحمود ، وهذا ليس دقيقا تماما فقد دخلها الاولان مستقلين ( هيكل : منكرات ج ١ ص ٢٦١ ) .

(٩٨) لاشين : جريدة الكشف ص ٢١٤ - ٢١٦ ، منكرات سعد ك ٥٢ ص ٢٩٧٦ ص ٢٩٨١ ثم اقبال شاه : فؤاد الاول ص ١٥٩ .

وتحت زعامته ولم يكن هذا المعنى يغيب عن اذهان المستقلين والدستوريين ومن ثم يحق لنا أن نقول أننا أمام وزارة وفدية أساسا يترأسها مستقل ويؤيدها الدستوريون والمستقلون والوطنيون ، ويشترك فيها الأولون بوزير وصفه لويد بأنه « الحصان الأسود » في الوزارة (١٩) ، كان قد حظى بتأييد القطاع الأكبر من حزبه الذي ضحى بالرئيس عبد العزيز فهمي في سبيل الانضواء تحت جفاح سعد .

وبالرغم من أن هذه الوزارة قد اتسم تكوينها بطابع سياسى ، ويترأسها مفاوض سابق ، ويشترك فيها رجال لهم ماض حافل في التعامل مع القضية الوطنية إلا أنها لم تضع لنفسها خطة بخصوص القضية ، ورغم أن خطة العرش تحدثت عن « الثقة المتبادلة وحسن العلاقة وتهيئة الجو نحو التفاهم لتمكين البلاد من التمتع باستقلالها التام » الخ ، (١٠٠) . فلم تشرع هذه الوزارة في تحريك القضية مما يثير الغرابة في موقف ( المؤتلفين ) من القضية الوطنية ، هل لأن زعماء الائتلاف - سعد وعدلى وثروت ومحمد محمود - شاعوا وهم يضعون أسسه، ألا يكذبوا صفوه بالتخطيط لحل القضية؟

وعموما لم تهتم صحيفة حزب الاحرار بذلك وركزت كتاباتها على سياسة الحكومة الانشائية وطالبتها بالاقتصاد في الانفاق في وزارتي المعارف والخارجية والتدخل لحل الازمة القطنية (١٠١) ، وقد تهددت الوزارة بالانقسام بسبب هذه المسألة الاخيرة ، رغم نفى صحفها لذلك ، فقد قيل أن الوزراء الوفديين يميلون لدخول الحكومة سوق القطن مشترية ، بينما رأى رئيس الوزراء أن تصدر الحكومة قرارا بالتسليف على القطن حلا لازمة السوق ، وأن كانت المسألة قد سويت بالموافقة على رأى الرئيس (١٠٢) . ولم نسمع عن جهود خاصة قام بها الوزير الدستوري في وزارة المواصلات سوى قيامه

---

Lloyd, Egypt since Cromer II p. 175.

(١٩)

(١٠٠) نص خطاب العرش في افتتاح البرلمان ( السياسة ١١ / ٦ / ١٩٢٦ )

(١٠١) السياسة ١٢ ، ١٥ يوليو ١٩٢٦ ( الاقتصاد في وزارة المعارف -

سياسة الانتشاء ١ ، ٢ ، ٨ نوفمبر مقالات للتسليف على القطن .

(١٠٢) السياسة ٢٤ أكتوبر ١٩٢٦ ( خرافة الازمة الوزارية ) .

بافتتاح كوبرى بدسوق (١٠٢) وإن كان هذا لا يعفيه من مسؤوليته التضامنية عما تقوم به الوزارة ككل ، ما دام ممثلا فيها ، واهم لنجازات هذه الوزارة استكمال تأسيس الجامعة المصرية ، وقيام بنك مصر وشركاته بتنمية الاقتصاد القومى ، ومعالجة الازمة القطنية ٠٠ الخ (١٠٤) .

ولم تلبث الوزارة ان اصطلحت بالندوب السامى ، وكان على يضيق باللورد لويد الذى تجاهل رد زيارته له ، رغم لفت على نظره الى ذلك ، بالإضافة الى رفضه طلبات لويد الخاصة بتجديد عقود وزيادة مرتبات بعض الموظفين الأجانب (١٠٥) ثم جاءت رغبة وزير الحربية والبحرية فى اصلاح الجيش المصرى ، مما اعتبره المندوب السامى تخطيا لحود تصريح ٢٨ فبراير ، ففسد جو « التفاهم » الذى كانت تمهد له منذ تولت الحكم ، هذا فى الوقت الذى لم تحظ فيه بتأييد الملك والذى اثير اللفظ فى مجلس النواب حول مخصصاته ، مما اساء الى القصر والاهم من ذلك كله ما فسرتة تقارير المندوب السامى ويتعلق بالأزمة التى اطاحت بالوزارة فتحدثت عن اجتماع تم بين على وسعد ووزير الحربية ، وبنح فيه للوزير رئيسه لاعلانه رفض المقترحات الخاصة بالجيش فى حضرة الملك ، كما تعرض رئيس الوزراء كذلك لندد شديد من جانب جماعة من متطرفى الوفد يتزعمهم احمد ماهر والنقراشى ، وقد صرح على على اثر ذلك بان ثمة خلافا بينه وبين الوفد حول قانون العمد وقانون التجنيد ومسألة الجيش ومساعدة فى قوة الدفاع السودانية كما برز الخلاف مرة أخرى عندما اصر متطرفوا الوفد على ضرورة تنفيذ المقترحات الخاصة بالجيش بوسيلة أو بأخرى ، سواء بمساعدة الحكومة البريطانية أو بدونها ، الا ان على اصر على الرفض ولجأ الى سعد يبرجوه

---

(١٠٣) السيامية ١٢ فبراير ١٩٢٧ .

(١٠٤) حول انجازات الوزارة ونقدها : الرافعى ، فى اعقاب ج ١ ص ٢٦٥ ،

٢٦٧ .

(١٠٥) Lloyed, op. cit., II, pp. 177 178. وسعيد عزمى ، خبايا

سياسية ص ٦٦ ، ٦٧ .



اتخاذ موقف ضد اتباعه ، ولكن الأخير أبى ، بل على العكس أيدهم ، وأبدى اعتقاده بمجز الحكومة البريطانية عن اتخاذ موقف بسبب حرجها الفاشئ، عن الموقف في الصين ، ونتيجة للازمات الدلخية التي تعاني منها . وعلى هذا أعلن رئيس الوزراء عزمه على الاستقالة ، ورفض محاولة الوفد نسوية الموقف معه في اليوم التالي ، الأمر الذي جعل الوفد يقرر خلال اجتماع له ببيت الامة ، إحراج عدلي بإثارته داخل البرلمان ، بكثرة الاسئلة والمقاطعة واتخاذ اجراء ما معه لسحب الثقة (١٠٦) .

وبالفعل حين قدم اقتراح في مجلس النواب بشكر الحكومة لتعضيدها بنك مصر ، اعترض نائب وفدى على ذلك ( عبد السلام جمعه ) وأيدته الاغلبية في رفض الاقتراح فانسحبت هيئة الوزارة من الجلسة ورات في ذلك عدم ثقة بها وأعد رئيسها خطاب استقالته على الفور وقدمه للمجلس ، وعلق محمد محمود على ذلك بقوله ان الحكومة لو حازت ثقة المجلس بدون الاحترام فان ذلك يحول دون تمكنها من أداء مهمتها (١٠٧) . وكان لدى بقية نواب الوفد تصورا بأن ما سيقومون به مجرد « تهوئش » حيث أسخل في روعهم أن هذا العمل لن يعد أن يكون إجبارا لعدلي يكن على أن يجثو على ركبتيه أمام المجلس ، ولكن خابت المحاولة عندما عرفوا اصرار رئيس الوزراء على الاستقالة ، الأمر الذي ازعجهم فقاموا بحركة لاغرائه واثنائه عن عزمه وفسروا موقفهم بأن رفض الاقتراح لا يعنى عدم الثقة بالوزارة (١٠٨) ولكن هون جدوى ، وأصرت الوزارة على الاستقالة التي قبلت بالفعل .

ولأن الأزمات التي انضت الى استقالتها لاتتصل بالائتلاف بين حزبها بل بخلاف رئيسها المستقل مع اغليبيتها الوفدية أو بمعنى أدق برفض الوفديين رئاسة عدلي لهم الذي كان حرا دستوريا في نظرهم ، لهذا تجاهلت

F.O. 407/204, No. 19, Lloyed to Chamberlain, April (١٠٦)  
21, 1927,

(١٠٧) السياسة ١٩ أبريل ١٩٢٧ ( إعلان الوزارة استقالتها أمام مجلس

النواب )  
F.O. 407, Op. Cit., p. 43. (١٠٨)

صحيفة الأحرار الدستوريين ذلك كله ورلحت تعزف على نغمة أن الخلاف ليس حزبيا ، وليس خلافا داخل الحكومة ، وأنه مجرد خلاف بين الوزارة ومجلس النواب ، ومن ثم رأت أنها أزمة سهلة الحل ، غالبا ما تقع في البلاد النيابية وتنتهي إلى تشكيل وزارة جديدة كثيرا ما تتخذ برنامج الوزارة المستقيلة برنامجا لها (١٠٩) . وفي حين أن الإزمة لم تكن كما صورتها السياسة والا لتغيرت الوزارة المغضوب عليها من مجلس النواب برمتها ، لأن الذي حدث هو إبعاد رئيسها على يكن وتكليف عبد الخالق ثروت وزير الخارجية بتولى الرئاسة . وقد تغير موقع محمد محمود فأصبح وزيرا للمالية بعد تولي وزيرها ( مرقص حنا ) وزارة الخارجية كما دخلها دستورى جديد هو جعفر باشا الذى تولى وزارة الحربية والبحرية (١١٠) ، التى نقل وزيرها ( أحمد خشبة ) إلى المواصلات . ويعنى ذلك كله استعمار تجربة الائتلاف الحاكم أو الوزارة الوفدية التى يؤيدها الدستوريون الفين يشتركون هذه المرة بوزيرين فيها .

لم يكتمل تأليف وزارة ثروت الثانية ( ٢٧/٤/٢٥ - ١٦/٣/١٩٢٨ ) ، إلا بعد يومين من تكليفه بها كانت خلالها أزمة تعيين وزير « دستورى » للحربية أن تعصف بها فقد رشح الدستوريون حافظ عفيفى للمنصب وقبله ثروت وسعد ولكن الملك رفض فأصدر حزب الأحرار قرارات تضمنت الاحتجاج على مخالفة التقاليد الدستورية بالمدول عن تعيين مرشح فى منصب وزارى بعد أن تم ترشيحه على الطريقة الدستورية باتفاق رئيس الاغلبية ورئيس الحكومة وحزب الأحرار (١١١) ، وقد روى اللورد لويد تفاصيل الأزمة وذكر أن ثروت حث الملك بالحاح على إعادة النظر فى قراره موضحا لجلالته أن عفيفى هو وكيل حزب الأحرار وأنه معتدل فى اتجاهاته وله ثقل ، إلى جانب أنه المسيطر على صحيفة السياسة وأنه يتمتع بعلاقات طيبة مع

(١٠٩) السياسة : ٢١ ، ٢٢ أبريل ١٩٢٧ .

(١١٠) مرسوم تأليف الوزارة فى يونان ليبي ، تاريخ الوزارات ص ٣٠٦ -

٣٠٧ : مؤاد كرم : المنظارات والوزارات ص ٢٨٨ .

(١١١) قرارات حزب الأحرار السياسة ( ٢٧/٤/١٩٢٧ ) .

دار المندوب السامي وعلى ذلك سيكون ذا فائدة عظيمة باشتراككم في الوزارة الجديدة الا ان الملك اصر على موقفه ونكر انه على استعداد لقبول اى شخص سواء لانه يضمير العداء لجلالته وراجعه ثروت بان بوسعه - اى الملك - ان يكسبه الى صفه ، وانه من غير الحكمة توجيه مثل هذه الضربة اليه ، الا ان الملك لم يثن عن تصميمه وصاح بالفرنسية « اننى احب للصراع ! » وقد فسر لويد موقف الملك بان عفى لعب دورا كبيرا في الاحداث التى أدت عام ١٩٢٣ الى اجبار الملك على توقيع الدستور وبان صحيفة السياسة كانت تتحدى دائما اتجاهات جلالته الرجعية ، وعفى هو ممثل الحزب في توجيه الصحيفة ومن ثم انصبت كراهية الملك عليه بوجه خاص يضاف الى ذلك ان عفى شأنه شئ. ببقية الاحرار الدستوريين كان يضمير كراهية عميقة للملك وربما لم يكن حريصا على اخفائها بدرجة كافية (١١٢) .

تساور ثروت مع سعد ثم استسلم على مضض لمطلب الملك وعين جعفر ولى وزيرا للحربية وقد تم ذلك دون الرجوع الى حزب الاحرار الامر الذى جعل الحزب يوفد وفدا من قبله للاحتجاج لدى رئيس الوزراء ولكن الاخير اطلع الوفد على الظروف والملايسات التى أدت الى ذلك وأوضح له ان ولى، حر دستورى هو الآخر وانه قد استخلفه بوطنيته ان يقبل المنصب لان جلالته الملك يريد ذلك (١١٣) . ولكن الحزب لم يقتنع بذلك فقرّر في اجتماع له في ٢ مايو وبأغلبية الاعضاء ان يستقيل جعفر ولى اعتراضا على تصرفات الملك ولم يكن محمد محمود حاضرا هذا الاجتماع وقد وصف قرار حزبه بالخطا اذ كيف يطلب ذلك بعد ان اتفق ثروت مع ولى ومع الملك على ذلك ؟ كما ان جعفر ولى نفسه ، لم يكن راغبا في الاستقالة واجاب على قرار حزبه بانه جندى يعمل مع رئيس الوزراء الذى يملك وحده حق اتخاذ القرار (١١٤) .

F.O. 407/204, No. 41, Lloyed to Chamb. May 6, (١١٢)

(١١٣) (الاهرام ٢٨ ابريل ١٩٢٧ ) (مسألة الوزير المستقيل ) .

(١١٤) ملف حافظ عفى :

F.O. 141/819, Dr. H. Afifi, May 6, 1927.

وعجز الحزب عن تنفيذ قراره ، وتراجع نتيجة وعد من ثروت بارضاه عفيفي وانصاره داخل الحزب بالضغط على الملك لتعيينه وزيرا للصحة عندما تنشأ لها وزارة في الخريف كما افهم الحزب أن الوفد كان يلح للحصول على وزارة الحربية اذا ما استقال جعفر ولي (١١٥) ، وقد وضع الحزب في اعتباره رفض ولي نفسه الاستقالة وتأييد محمد محمود له مما يهدد وحدة الحزب خاصة ولويد يذكر أن محمد محمود قد ابتعد عن الحزب وانضوى - مع ثروت - تحت الجناح اليميني للوفد ، كذلك اطل محمد عبد الرازق والمارضين للائتلاف الحاكم برؤوسهم مطالبين بتأليف حزب أكثر استقلالا (١١٦) . وهكذا أمين الحزب من الملك في شخص وكيله وكان بوسعه الانسحاب من الوزارة منذ البداية ولكنه تلقى اللطمة مكتفيا بالاحتجاج وحتى هذا الاحتجاج شفع بتأييد الوزارة واعلان الثقة بها في نص قرارات ١٩٢٧/٤/٢٧ - ، ثم حاول الحزب الضغط على وزيره الجديد ليستقيل لكنه فشل في ذلك أيضا ولم يلق تأييدا لا من رئيس الوزراء ولا من حلفائه الوفديين في الوزارة والذين كان لعابهم يسيل للمنصب ولم يتدخلوا لاعتداء الملك على الحق الدستوري لوزيرهم الاول .

ولم يغير من الأمر شيئا أن تتحسس صحيفة الحزب اللطمة بين الحين والآخر وتكتب انه لا يجوز لجلالة الملك الاعتراض في حدود الدستور على حق رئيس الوزراء في اختيار زملائه ، يضاف الى هذا معاودة نواب الحزب الحديث عن تزايد مخصصات ديوان جلالة الملك (١١٧) ، وفي ١٨ سبتمبر ١٩٢٧ كتب محمود عزمي مقالا بعنوان « يجب وضع حد لهذه التدخلات والا صار الدستور حبرا على ورق » تحدث فيه عن تدخل الملك في الحركة القضائية بشكل لا يتفق مع الدستور وطلب الى الوزارة أن توقف بحزم دون ذلك (١١٨) . ورات النيابة بايحاء من القصر في هذا الحال

(١١٥) نفس الملف السابق .

F.O. 407/204, 41, Lloyd to Chamb. May 6, 1927. (١١٦)

(١١٧) السياسة الاسبوعية ١٧/٥/١٩٢٧ سلامة الائتلاف واحتجاج الاحرار .

والسياسة نفس التاريخ ( منقصات ديوان جلالة الملك ) .

(١١٨) اسياسة ١٨ سبتمبر ١٩٢٧ .

عيباً في الذات الملكية وقدم عزمي إلى محاكمة تراجع فيها عن لقواله واعترف باحترام وجلال الجالس على العرش وترافع عنه للهابوي وعلوية ومكرم عبيد وحكم عليه بالحبس ستة شهور مع إيقاف التنفيذ ثم قبل طعنه واكتفى بتخريمه عشرون جنيتها (١١٩) .

وفيما يتطرق بالوزارة فقد انشغلت عن القيام بعمل تنفيذي جاد ، بينما استغفلت المفاوضات والحرص على سلامة الائتلاف والدفاع عن بقائه الشيء الكثير من جهدها . ولم تجد صحيفة الاحرار الدستوريين ما تهتم به من اعمال الوزارة سوى دعوتها للتدخل لضمان حسن توزيع المياه توزيعاً عادلاً (١٢٠) ، بعد أن حددت البلاد بأزمة رى بدا أنها ستؤثر على كبار الملاك .

فجر اللورد لويد الأزمة المعروفة بأزمة الجيش حين تقدم في ٣١ مايو ١٩٢٧ بمذكرة خطيرة إلى ثروت طلب فيها الموافقة على مجموعة من الاجراءات تستهدف استبقاء الاشراف البريطانيين على الجيش المصري واقتربت هذه المذكرة بمظاهرة عسكرية توجهت خلالها الطرادات البريطانية إلى الاسكندرية ، حتى اضطرت الوزارة إلى التسليم بكل مطالب اللورد (١٢١) ، ولم يشأ جعفر ولي وزير الحربية أن يوقف موقفاً خاصاً بينما راحت صحيفة الاحرار الدستوريين تدافع عن بقاء الائتلاف بكل ما لوتيت من منطق وبلاغة رغم تعرضه للهزات وفقدان الثقة من الجانبين (١٢٢) . وعندما توفي سعد زغلول اغرقت انهرها بالدمع السخين على واضع أسس الائتلاف . وأكدت حرص حزبها على بقائه واستمراره . . وكان ذلك يؤخر تمزق الائتلاف إلى حين ، وكانت أشهر هزة تعرض لها الائتلاف ، عندما كتب الدكتور هيكل مقاله الشهير « نريد ائتلاقاً خالصاً وأساس الائتلاف الخالص الصراحة » تحت

---

(١١٩) السياسة ٩ أكتوبر ١٩٢٧ ( التحقيق مع السياسة ) ١٦ أكتوبر ( نص قرار الاتهام ) ، ٩ نوفمبر ( نصوص المرافعات ) .  
(١٢٠) السياسة ٢٤ يوليو ، أول أغسطس ١٩٢٧ .  
(١٢١) يونان لبيب : تاريخ الموزارات ٢٠٠٩ .  
(١٢٢) انظر مقالات السياسة في ١٤ ، ١٩ أغسطس ، ٢٠ ديسمبر ١٩٢٧ .

فيه عن وجود طائفة قليلة نشطة في الوفد تجره الى سياسة ياباها الحريصون على الائتلاف ودافع عن ثروت ضد مسلك الطلبة الوفديين معه وأبدى أسفه لسير رئيس الوفد الجديد - النحاس باشا - في هذا الطريق ثم ختمه بقوله « ان حرصنا وحدنا لا يكفي لبقاء الائتلاف قويا سليما بل يجب ان يكون من الجانب الثاني مثل هذا الحرص » (١٢٣) .

ويبدو أن ميكل كان على اتفاق في خطة المقال مع عفيفي وصديقي ومحمود عبد الرزاق ، فقد نشر محمد محمود بيانا في الاهرام في ٢٣ ديسمبر ذكر فيه ان مقال هيكل لا يعبر عن رأى الحزب وكان هيكل قد رفض نشر هذا البيان له بصحيفة السياسة مهددا بالاستقالة على نحو ما روى في مذكراته (١٢٤) ، وقد ذكر لويد أن ثروت هو الذى أوحى لهيكل بالمقال كتخثير للمتطرفين من الوفديين وأن تبرؤ محمد محمود من المقال بفشر بيانه في الاهرام كان مبادرة شخصية لم يوافق الحزب عليها ، حيث اصر الحزب على عدم التبرؤ مما جاء في المقال . وقد اجتمع الحزب في ٢ يناير ١٩٢٨ لاتخاذ قرار في المسألة اجتماعا لم يحضره محمد محمود وصديقي ومن ثم تأجل القرار ، مع العلم بأن استنكار الحزب لمقال السياسة سيجعل الاحرار راغبين في استمرار الائتلاف وقد رفض النحاس باشا التسوية وأصر على أن يعلن الحزب صراحة ما اذا كان موافقا على اتجاه صحيفته أم لا ؟ .. وان ثمة شعورا قويا بين الاحرار ضد محمد محمود الذى اتهم بالكيد لثروت على أمل ان يكون رئيس الوزراء المقبول من الوفد ودار القنوب السامى ، التى لم تكن رابعة في النحاس باشا (١٢٥) .

ويبدو واضحا أن معاناة الحزب من الائتلاف قد باتت معاناة داخلية فمهدد استقالة عبد العزيز فهمي من رئاسته ، ظل المنصب شاغرا ، وكان محمود محمود يقوم بعمل الرئيس وكان ميله صوب الوفد قويا وواضحا ،

---

(١٢٣) انسياسة ٢٠ ديسمبر ١٩٢٧ ، هيكل : مذكرات ، ج ١ ص ٢٧٩ .  
(١٢٤) الاهرام ٢٣ ديسمبر ١٩٢٧ بيان محمد محمود باشا ، هيكل : السابق ص ٢٨١ ثم تعليقه على بيان محمد محمود في السياسة ٢٥ ديسمبر ١٩٢٧ .  
F.O. 407/206, No. 10, Lloyd to Chamb, Jan 6, 1928. (١٢٥)

لذا نشأت رغبة قوية في صفوف الحزب لوضع نهاية د لكونه يقاد برئيس وفدى اكثر منه دستورى ، (١٢٦) ولكن الاقدام على اجراء ما معه سوف يجطه يستقيل من الحزب مما يعرض الحزب لأزمة جديدة لا تقدر نتائجها وهكذا وقع حزب الاحرار الدستوريين بين نارين : الائتلاف الذى يؤيده محمد محمود بكل قوة ظمعا في رئاسة الوزارة وبين الوقوف ضد الائتلاف صراحة مضحيا بوكيله القائم بعمل الرئيس ، وهو ليس مجرد فرد بذاته ! على كل حال جاء فشل مفاوضات ثروت وتقديم استقالته في ٤ مارس ١٩٢٨ ، بمثابة طوق النجاة لخروج الحزب من ازمته وصرحت « السياسة » بأن الوزارات الائتلافية لا يمكن أن تكون متجانسة تجانسا يسمح باستمرار تفاهم اعضائها تفاهما صريحا ٠٠ كما انها لاختلفت الاحزاب التى تختسب اليها واختلفت مطالب كل حزب وآرائه تعيش دائما في جو من المساومات مما يضعف عمل السلطة التنفيذية (١٢٧) وقد واجهت دار الخدوب السامى الازمة الوزارية بثلاثة خيارات : أ - حكومة وفدية صرفة ، ب - حكومة ائتلافية أخرى من الوفد والاحرار الدستوريين ورئيس غير وفدى ، ج - حكومة غير وفدية بالمرة ، ولكن لويد استدرك بأن الحكومة الاخيرة لو تولت فمعنى ذلك حل البرلمان على وجه السرعة بسبب الاغلبية الوفدية فيه وذكر انه اذا كان الاحرار الدستوريون قد قرروا الا يعضدوا تأليف وزارة وفدية « كما علمت من ثروت باشا » ٠٠٠ فان الخيار الثانى سوف يصبح حقيقة (١٢٨) أما الحزب ذاته فقد انقسم تجاه هذه المسألة الى فريقين : فريق محمد محمود يؤيده جعفر ولى والهلباوى يرون الاشتراك في الوزارة على أساس أن العهد كله عهد ائتلاف وإن البرلمان ائتلاف وبرر الهلباوى ذلك بقوله : كيف يعقل أن يرفض حزب الاشتراك في وزارة ائتلافية ثم يعد بتأييدها في البرلمان ؟ أما الفريق الآخر فكان فريق هيكى وعفيفى ومحمود

(١٢٦) انظر تعليق الهلباوى في مذكراته ص ٣١١  
F.O. 407/206 Loc. Cit., (وبها تفصيل للخلاف داخل الحزب )

(١٢٧) السياسة ٦ مارس ١٩٢٨ ( بنون توقيع )  
F.O. 407/206, No. 36, Lloyd to Chamb. Mar. 9, 1928. (١٢٨)

عبد الرزاق وصديق وعبد الفتاح يحيى واحمد عبد الغفار ويقول انصاره برفض الاشتراك في الوزارة ، وتكليف رئيس الأغلبية البرلمانية بتأليفها من حزبه ، معنى هذا أن انصار هذا الفريق يريدون فض الائتلاف والانتقال بنفولهم الى صفوف المعارضة ، على كل حال حصلت المسألة بعرضها للتصويت على مجلس ادارة الحزب فتم التصويت لصالح الاشتراك في الحكم وتأييد الائتلاف ، وكان ذلك بأغلبية محدودة تعدت نصف الحاضرين بصوت واحد (١٢٩) ولم يكن جناح الدكتور ماهر والنقراشي ومؤيديهما في الوفد راعيا في اشراك الدستوريين في الحكم وقالوا « لقد شعبنا منهم ، كما ذكر أن هناك فريقا في الوفد يرى اسناد الوزارة لـ محمد محمود اذا أعلن انضمامه للوفد واستقال من حزبه بشرط أن يبقى النحاس زعيما للوفد ولجلس النواب (١٣٠) . وسعى النحاس للتغلب على نزعات بعض اعضاء حزبه ونجح في تأمين اشتراك الاحرار معه في الحكم وإطالة عمر الائتلاف وكان ذلك عملا شاقا لعدم قناعة الاحرار بمركزهم المتواضع في الوزارة كما لعب محمد محمود دوره هو الآخر في تحقيق ذلك وقد وصف لويد دوافعه لذلك بقوله انها « دوافع شخصية صرفة شأن كل السياسيين المصريين ، فهو طموح لأن يصبح الرئيس المقبل للوزارة ويقترب من تحقيق امله كلما نجح في جرجرة الاحرار الدستوريين وراءه الى معسكر الوفد حيث يستطيع ان يكون قطبا كبيرا أكثر من وجوده في حظيرة الاحرار الدستوريين » (١٣١) . وهكذا قدر لحزب الاحرار أن يستمر في الاشتراك في الوزارة الجديدة التي ألفها مصطفى النحاس في ١٦ مارس ١٩٢٨ وبوزيريهم السابقين في

(١٢٩) مذكرات الهلباوى ص ٣١١ - ٣١٤ ، هيك : مذكرات ج ١ ص ٢٨٤ ،

السياسة ١٥ مارس ١٩٢٨ ( قرار الحزب ) وكذلك :  
F.O. 407/206, No. 62., Lloyd to Chamb. Mar. 23, 1928.

ذكر أن التصويت كان ليله ١٤ وأن المعارضة داخل الحزب كانت تضم القيادات الفكرية له .

(١٣٠) وثائق عابدين تقارير الامن ، المكشاف ١٥ مارس ١٩٢٨  
F.O. 407/206, No. 62, Lloyd to Chamb., Mar. 23, (١٣١)

1928.



نفس وزارتهما ، وقد وصف لويد التشكيل الوزاري الجديد بأنه يمثل اندحارا لحزب الأحرار الدستوريين (١٣٢) ، لذا لم يكن متوقعا أن يدوم شهر الصل بين الحزبين طويلا وبالفعل قدم محمد محمود استقالته من الوزارة في ٣ مايو ١٩٢٨ ولم يهدأ حال الوزارة ، حتى اتفقت عقب تجاوزها لأزمة المذكرة البريطانية المتعلقة بقانون الاجتماعات والمظاهرات ، والتي كانت قيادة الأحرار تعتقد أن فشل الوزارة في حلها سوف يكون فرصة لانتزاع زعامة الوفد بعد وفاة سعد ومن ثم قدم محمد محمود استقالته التي بناها على أسباب صحية وذكر لويد أنه ربما تبعه وزيراً الحربية والقنانية (١٣٣) ولكن محمد محمود لم يلبث أن سحب الاستقالة بعد ما لقيه من عطف الملك وحرصه على بقاءه في الوزارة (١٣٤) .

وتاجلت الأزمة الى حين وإن ظلت صحيفتا السياسة والبلاغ تتراشقان بالاتهامات ، وكانت استقالة محمد محمود بمثابة الضوء الأخضر للسياسة ، للهجوم على الوفد ورئيسه ، وقد توالف هذا مع اتخاذ نواب الأحرار الدستوريين في البرلمان اتجاها معارضا ظهر ذلك خلال تأييدهم لنواب الحزب الوطني عندما أثيرت مسألة تعديل اللائحة الداخلية وكان يبدو أمرا واضحا أن الأحرار الدستوريين يسعون نحو تحطيم الائتلاف تماما (١٣٥) وذكرت « السياسة » أن حزبها خسر ببقائه في الائتلاف وذعبت الى حد أن طالبت من النحاس أن يحسم الأمر « لأن حزب الأحرار سيكون سعيدا لو استعاد حريته التي هي أضمن من كل مصلحة حزبية » (١٣٦) وفي ١٧ يونيو قدم محمد محمود استقالته للمرة الثانية فقبلها النحاس وفي اليوم التالي

F.O. 407, Op. Cit., p. 95.

(١٣٢)

F.O. 407/206, No. 97, Lloyd to Chamb., May, 4, (١٣٣)

1928,

(١٣٤) السياسة ٦ مايو ١٩٢٨ .

F.O. 407/206, No. 119, Lloyd to Chamb. May 19, (١٣٥)

1929.

(١٣٦) السياسة ١٤ و ١٥ يونيو ١٩٢٨ ( الكلمة الآن للنحاس باشا ) .

استقال جعفر ولي وبعد ايام استقال الوزير الوفدى أحمد خشبة ، وتبعه  
لإبراهيم فهمي وزير الاشغال المستقل (١٢٧) ، الذي كان محمد محمود قد  
طلب ادخاله للوزارة واستجاب له النحاس (١٢٨) .

وخلال ذلك كله كانت السياسة ، تصرح بأن في الاتفاق الوزاري أزمة ،  
وكان الحديث عن حركة ادارية رشحت فيها الوزارة عددا من الشخصيات  
لم يوافق الملك عليها فاضطر النحاس الى سحب المشروع وهو في حضرة  
الملك فتعقد الموقف بين الأخير ووزيره الأول بينما كان قد ادخل في روع  
الملك ان الوفد بقيادته الجديدة يترسم خطى سعد وانه يسعى بخطى ثابتة  
لا ستصدار تشريعات تهدف الى تحديد سلطاته (١٢٩) ، وقد جعل ذلك  
الملك يقرب اليه محمد محمود ، حيث أوحى الأخير لصحيفة حزبه ان تصور  
الأزمة كاملة بين الملك والنحاس وانه - أي محمد محمود - اعترض على  
مسائل تتعلق بالميزانية لتصور الصحيفة محمد محمود في ثوب البطل الذي  
حاول منع الوزارة من التردى في مهاوى الفشل دون جدوى (١٣٠) ، وفي نفس  
الوقت تفجرت قضية الامير سيف الدين التي كان النحاس وجعفر فخرى  
وويصا واصف قد تولوا الدفاع فيها باتعاب خيالية وجدت فيها «السياسة»  
فرصة لتلويث سمعة رئيس الوزارة واتهمته بأنه يستخدم منصبه لصالح  
موكله وتعرضت لنزاعته (١٣١) وجاء تفجير القضية بنشر وثائق تدين  
النحاس والتي ثبت أنها مزورة فيما بعد ، بمثابة المسمار الأخير في نعش  
الوزارة التي وجد الملك مسوغات اقالتها في ٢٥ يونيو ١٩٢٨ .

---

F.O. 407/206, No. 129, 125, 128 Lloyd to Chamb (١٣٧)

May 12-23, 1928.

Ibid, No. 62, Mar. 23, 1928.

(١٣٨)

(١٣٩) السياسة ١٧ و ١٨ يونيو ١٩٢٨ ثم

F.O. Op. Cit., No. 97, May 4, 1928.

(١٤٠) السياسة ١٩ ، ٢٤ يونيو ١٩٢٨ .

(١٤١) السياسة ٢٤ و ٢٥ يونيو ١٩٢٨ ( صور زكوغرافية لوثائق القضية ثم ) :

Yousef, Independent Egypt, p. 160.

وهكذا تداعى الائتلاف ، أو بمعنى آخر ضحى الاحرار الدستوريون  
بمركزهم - للهامشى - فيه طمعا فيما هو اكبر وكان حلفاؤهم الوفديون  
طامعين ايضا في ان تخلص لهم الوزارة باعتبارهم اصحاب الاغلبية ولولا  
تدخل الانجليز لترأس سعد الوزارة عام ١٩٢٦ ومن ثم قبلوا رئاسة عدلى  
على مضض وكان في نظرم حرا دستوريا ثم قبلوا رئاسة ثروت ولم يكن  
حرا دستوريا تماما الى ان خلصت رئاسة الوزارة لهم بالفعل وكان لديهم  
احساس بان اشتراك الدستوريين معهم في الحكم بل وفي البرلمان هومنة  
منهم وكان لدى الدستوريين وعى بذلك كله لكنهم كانوا يودون ان يخفوا  
الوفد في رئاسة الوزارة سواء في اطار استمرار الائتلاف أو على انقاضه اذا  
ما قدر للوفد ان يصطدم بالملك وكان هذا امرا واردا دائما ولم يكن الائتلاف  
سوى مدنة مؤقتة للصراع الحزبى الشرس ، لجأ اليه طرفاه لالتقاط الانفاس  
ولواجهة القصر وحزبه ومن ثم لم يكن اساسه سليما ولم يتخلص من  
جراثيم فئائه التى ظلت تحركها الرغبة في الانفراد بالحكم لدى طرفيه ، مما  
اتاح للملك وللمندوب السامى ان يرتكبا مخالفات تتنافى مع الدستور ومع  
الكرامة الوطنية وأن يحركا قيادات الحزبين ماشأت لهما الحركة في اطار  
لعبة محسوبة بين مؤسسات الدستور ولدت تغييرات مستمرة في الجهاز  
التنفيذى مما أفقده دوره الحقيقى • وصدق الشاعر المعاصر لذلك - أحمد  
الكاشف - حين قال :

أيحرس الشاة اصحاب لها اقتتلوا .. وهم وشأتهم في قبضة الخيب ؟



اعتبل محمد محمود فرصة تازم الوزارة النحاسية وبدأ تحركاته صوب  
القصر تارة والمندوب السامى تارة ثانية يعرض خدماته ويطلب تعصيد اللورد  
لويدي له ، قبل ان تسقط الوزارة بشهر ، وكان الملك في الأيام الأخيرة للوزارة  
يغازل الاحرار الدستوريين وتكشف الوثائق عن ذلك حين وصف لويدي  
موقف الملك باللبس والغموض لانه كان في اعماقة يكره الدستوريين ويتمنى  
لو ان حكومة الوفد اعترفت بسيادته وعملت على استرضائه حيث لم يبد

الاحرار ميلا لذلك قبل الآن ، كما كان يخشى ان يفضى تحطيم وزارة للنحاس الى قيام وزارة من اكبر الدستوريين نفوذا وتأثيرا ٠٠ د (١٤٢) وبالفعل لم يجد الملك بدا من اللجوء اليهم فاستقبل محمد محمود في اواخر مايو ولخبره انه اتخذ الترتيبات للتخلص من الوزارة خلال اسابيع وانه سيدهوه لتأليف الوزارة الجديدة وعندما افضى محمد محمود الى المنسوب السامى بما دار بينه وبين الملك ، عبر لويد عن دهشته وتساؤل عن دوافع الملك وراء ذلك فاراد محمد محمود التلميح باهمية ما سيحدث بالنسبة لانجلترا حتى يكسب تأييده وابان له أن الملك بات مقتنعا بأن للنحاس سوف يلزم جانب المتطرفين في حزبه ببعث قانون الاجتماعات والمظاهرات في نوفمبر وأن أزمة جديدة مع انجلترا سوف تتفجر ، وأن الملك لا يحب أن يسمح بتقوية مركز الوفد بمرور الوقت لأنه يتوجس خيفة من الصراع الدستورى معه ولأن الوفد راغب في حرمانه من سلطاته وكبح جماحه فيما يتعلق بالتشريعات، ثم سأل لويد محمد محمود عما اذا كان يعتقد أن بوسع الملك طرد وزارة مؤيدة بأغلبية ساحقة في البرلمان ، فأجابه بأنه ليس هناك من يستطيع أن يتأكد تماما من نوايا الملك وأنه شخصا يعتقد أن هذا هو اتجاهه وأنه على حق إزاء هذا الموقف الشائك الذى لا خيار له فيه (١٤٢) .

وقد أبدى محمد محمود موافقته للملك على تأليف الوزارة وأضاف : لو أن البرلمان رفض تأييده فسوف يحل في الحال ، ولكن يبدو أن لويد لم يكن مقتنعا تماما بما سيحدث ومن ثم كرر له محمد محمود ما سوف يفعله وسأل لويد النصيحة والتأييد فأجابه لويد بأن الملك عبر عن عدم رضاه عن سياسة النحاس ولكن احاديثه كانت غير صريحة وأنه - أى لويد - لم يكون رأيا حول هذه المعركة المفترضة وطلب اليه بشكل شخصى اخباره

---

F.O. 407/206, No. 101, Lloyd to Chamb. May 9, (١٤٢)  
1928,

F.O. 407/206, No.110, Lloyd to Chamb. May 26, 1928, (١٤٣)  
p. 166,

بتطورات الوضع (١٤٤) . هكذا اراد الاحرار الدستوريين السلطة حتى ولو  
حل البرلمان بأغلبيته الوفدية وللذى لن يؤيدهم بالقطع . قبلوا السلطة  
اذن بانقلاب سياسى ودون انتخابات برلمانية ، بعد ان ذاقوا مرارة الائتلاف  
جولتين ، ولنا ان نتصور ان الملك قد دفع بمحمد محمود ليتعرف على رأى  
لويد في الازمة ويختبر مدى موافقته على ترشيح الملك لياه ، وان محمد محمود  
لم يجد اعتراضا على كل حال . وعندما اتى الملك النحاس اجتمع لويد به  
وسأله عن سידعوه لتأليف الوزارة فأجاب الملك بأنه صدقى أو محمد محمود  
وانه يريد كليهما في الوزارة وان كانت ثمة صعوبة سوف تنشأ من ان  
احدهما لن يقبل العمل تحت رئاسة الآخر (١٤٥) .

ولكن كان واضحا ان الملك قد عقد النية على محمد محمود ولكنه لم  
يكن قد تلقى رايًا قاطعا من لويد ، فترك الباب مواربا امامه ليفاضل بين  
محمد محمود وبين صدقى ، ولم يكن لويد بحاجة ماسة للتدخل ، لادراكه  
حقيقة الصراع بين خصوم بلاده جميعا فتركهم يدمرون بعضهم البعض (١٤٦) .  
وقد عبر لويد عن هذا المعنى بوضوح في وثيقة سرية بعثها لوزارة الخارجية  
البريطانية ، ذكر فيها انه « في فوضى الصراع الداخلى لا مصلحة لبريطانيا  
حتى تتورط بشكل مباشر ، واننى ارى الوقوف بعيدا حتى عن مجرد بذل  
النصح لاي حزب من الاحزاب المعنية واقتراح لتظل هذه الفرقة ان ندع  
الامور تأخذ مجراها الطبيعى ، فإى تدخل من جانبنا في هذه المكائد الشرقية  
سيورطنا في صراع لا يعنى شيئا بالنسبة لمصالحنا في الوقت الحاضر » (١٤٧) .

Ibid. p. 167.

(١٤٤)

FO. 407/206, No. 136, Lloyd to Chamb., June 26, (١٤٥)

1928.

(١٤٦) ليس بنا حاجة الى تصور معركة دارت للمفاضلة بين صدقى ومحمد محمود  
وان لويد تتدخل لغرض الاخير أو ان القصر رأى اخيرا ان محمد محمود يفضل  
صدقى لاسباب عديدة . الخ كما يذكر عبد العظيم رمضان في كتابه تطور الحركة  
الوطنية ١٨ - ١٩٣٦ ص ٦٧٦ - ٦٧٧ ويونان لبيب : تاريخ الوزارات ص ٣٢١ -  
٣٢٣ .

F.O. 407/207, No. 3, Lloyd to Chamb. June 29, 1928. (١٤٧)

وعندما كلف محمد محمود بتأليف الوزارة في ٢٥ يونيو ١٩٢٨ عرض على الوفد الاشتراك فيها بوزراء أربعة لكنه رفض كما بذلت محاولة لاسخال وزير وفدى للوقوف دون جوى (١٤٨) ، وكان محمد محمود يعلم أن الوفد الذي أتى رئيسه لن يقبل الاشتراك معه ، ولذا كان هذا العرض محاولة لاحتراج الوفد . وعموما صدر التشكيل الوزاري بعد ثلاثة أيام وقد صنفه لويد على أساس حزبي فذكر أنه يضم وزيرين من الاحرار الدستوريين هما محمد محمود ( للرئاسة والداخلية ) وحافظ عفيفي ( للخارجية ) وآخرين من الدستوريين المستقلين أي ليسوا اعضاء بالحزب وهما جعفر ولي ( للحربية والبحرية ) ولطفي السيد ( للمعارف ) ووزيرين من حزب الاتحاد هما علي ماهر ( المالية ) ونخلة المطيعي ( الزراعة ) بالإضافة الى وزيرين مستقلين من الفنيين هما ابراهيم فهمي ( الاشغال ) وعبد الحميد سليمان ( المواصلات ) ثم وفدى سابق وهو احمد خشبة ( للحقانية ) وكان هذا الأخير قد فصل من الوفد لخروجه من الوزارة الأخيرة (١٤٩)

وهكذا اشترك حزب الاحرار مع حزب الاتحاد مرة اخرى في الحكم وان تغيرت المواقع ، ولم تكن تجربة اشتراكهما عام ١٩٢٥ بعيدة ، ويبدو أن الملك كان وراء ذلك ، حين اشار على محمد محمود أن يشكل وزارته ائتلافية، ولم ينجح الا في اشراك الاتحاديين معه كما أن الوزارة أصبحت اغلبيتها دستورية بعد انضمام خشبة وعبد الحميد سليمان للحزب وبذا لم يكن فيها من غير الدستوريين سوى ابراهيم فهمي وعلي ماهر ونخلة المطيعي . ويبدو أن ثمة تخوفا من محاولة الوفد احداث اضطرابات ، ويستدل على ذلك من اصدار الامر ، في اليوم التالي لتكليف محمد محمود بتشكيل الوزارة ، الى سيارات بلوك الخفر للتجول في الشوارع الرئيسية بالعاصمة ، على أن يربط بعضها امام البرلمان كما كان رسل باشا يتفقد الوضع بسيارته ، ثم اصدرت

F. O. Op. cit, p. 5

(١٤٨) الاحرام ٣٠ يونيو ١٩٢٨ ، ثم

F.O. 407/207, No. 3, Lloyd to Chamb. June 29, 1928. (١٤٩)

الأوامر الى وزارة الحربية بتوزيع أوطرط من الجيش على الاقاليم لمعاونة البوليس في صيانة الأمن العام (١٥٠) .

قدم محمد محمود عرضاً مجملاً لبرنامج وزارته خلال رده على خطاب التكليف ردد فيه النقاط الاساسية لبرامج الوزارات الائتلافية السابقة من المسمى لتمكين البلاد من التمتع باستقلالها التام وأن يظل الدستور في حمي جلالة الملك وأن تكون الحياة النيابية صورة صحيحة لحاجات البلاد ، وأجراء العدل وتثبيت الحريات ، مع أخذ الجميع في غير موادة بالتزام مارسمه القانون من الحدود ٠٠ الخ ، (١٥١) والعبارة الأخيرة أرادت بها الوزارة أن تكشف عن انيابها لخصومها الذين هم في المعارضة أقوى منهم في السلطة .

وكانت الصحف الانجليزية تلمح الى أن الحكم بدون برلمان يقتضى وجود شخصية قوية يستطيع صاحبها أن يكون حاكماً دكتاتوراً وقد نفى مصطفى النحاس لمراسل الديلى تلجراف في مصر أن في استطاعة محمد محمود أن يكون دكتاتوراً كموسولينى أو كروميل لانه ينتمى لحزب سياسى مكروه جدا وليس له انصار (١٥٢) أما الوزارة فقد راح رئيسها يتوعد ويهدد بأنه سيضرب بيد من حديد كل عايب بالأمن ، عامل لاضطراب النظام ، وانه لن يتسامح مع من يفرط فى أداء واجبه من المديرين ، وعندما توالى عليه وفود المهنيين ، توالى تصريحاته امامهم على نحو ما سجل للكتاب الذى أصدره الحزب بعنوان « اليد القوية » ركز فيها على أن وزارته ستسعى لا ستتباب الامن واصلاح شئون البلاد وتخفيف الازمة الاقتصادية والعناية بالفلاحين والعمال وبيع الحكومة لاراضيها لصغار المزارعين باثمان متهاودة على اقساط بعيدة المدى ٠٠ الخ (١٥٣) .

---

(١٥٠) السياسة ٢٧ يونيو ١٩٢٨ ( ورسلاً باشا هو حاكم العاصمة ) .

(١٥١) نص مرسوم الامر الملكى ورد محمد محمود عليه ، فؤاد كرم : النظارات والمؤازرات ص ٢٩٩ - ٣٠٠ .

(١٥٢) انظر آراء صحف الديلى تلجراف والمورنج بوست وسكوتسمان فى السياسة ( ١٩٢٨/٦/٢٩ ) وتصريح النحاس نشر ايضا بالسياسة اول يوليو ١٩٢٨ . (١٥٣) حزب الاحرار : اليد القوية ص ١٨ ، ٢٠ تصريحات محمد محمود فى ٢ ، ٣ يوليو ١٩٢٨ كتاب وزير الداخلية للمعبرين ( السياسة ١٩٢٨/٧/٥ ) وقد طبع هذا الكتاب بالانجليزية وحمله محمد محمود الى لندن عندما ذهب ليتفاوض .

وقبل ان يفتهى شهر التاجيل للبرلمان لم يخف محمد محمود قلقه للمندوب الصامى بشأن ما سيواجه به الراى العام فراح يحدثه عما سيقوله عن فشل النظام البرلمانى ، حتى فى انجاز موضوعات ادارية بسيطة ، وكيف تسبب فى تعطيل امداد البلاد بحاجياتها من المياه وكيف كانت الديمقراطية مهزلة تحت ادارة الوفد وقد وعده لويد بالتأييد اذا ما نفذ بدقة السياسة التى أعلنها (١٥٤) . وعقب اصدار محمد محمود قراره بحل البرلمان وتطبيق الحياة النيابية شرع فى حلة دعاية مكثقة تبرر مسلكه وما سوف يقوم به من اصلاح وتكررت احاديثه حول هذه المعانى للدبلى اكسبرس ، والمقطم والاجيبشن جازت والتاخيدر وموس الجورنال ديتاليا وغيرها وكذلك ما تحدث به الى زرافات الوفود التى كانت تأتى من الاقاليم لمبايعته وذلك خلال شهرى يوليو واغسطس ١٩٢٨ ثم ما صرح به خلال خطبه اثناء جولاته فى الاقاليم فى شهر سبتمبر (١٥٥) ، وكثرت احاديث وتصريحات رئيس الوزراء للمصحف والمحافل والوفود ، حتى ليخيل للمرء انه اراد الاستعاضة بذلك عن وجود البرلمان وراحت « السياسة » وقد صارت لسان حال الحكومة الاول تتحدث عن الدكتاتورية ونجاحها ، كما ذهبت تخرض الحكومة على صف المعارضة وتتهمها بانارة الفتنة فى البلاد (١٥٦) .

وفى نفس الوقت دارت معركة عنيفة بين السياسة وصحف الوفد ( البلاغ وكوكب الشرق وروز اليوسف ) بلغت حدا خطيرا حين نشرت مقالا بعنوان « حزب التسعة » رات فيه صحف المعارضة تفريقا بين عنصرى الامة (١٥٧) . وازاء تحركات الوفد لم تر الحكومة بدا من منع اجتماعاته وكان

---

F.O. 407/207, No. 6, Lloyd to Chamb. July 8, 1928. (١٥٤)

(١٥٥) انظر نصوص احاديثه وكلماته فى : اليد القوية ص ٤٠ - ٧٤ .  
(١٥٦) السياسة ١٢ و١٣ يوليه ١٩٢٨ هذه بعض فضايلكم ، الغرض لا بد ان تضرب .

(١٥٧) السياسة ١٣ يوليه ، البلاغ ١٤ يوليه ١٩٢٨ ثم رد السياسة فى ١٦ يوليه وانظر مقالات العقاد : يد من حديد فى نزاع من جريد ، منشورة بكتاب عامر العقاد : صكحات من محارك العقاد السياسية ص ١٧٥ - ١٩٢ .



ذلك بدلية لسلسلة من الاضغوط التي مورست ضد المعارضة للتضييق عليها  
لاظهار القبضة الحديدية للوزارة وصرح محمد محمود انه لن يكون ظالما  
مستبدا ولكنه سيكون « بكتاتورا صالحا » اذا دعت الضرورة وان حكومته  
تعد تشريعا جديدا لمخالفات الصحف (١٥٨) . وكانت تتوالى الانذارات على  
صحف المعارضة ، بل لقد انذر للنحاس باشا نفسه على يد محضر ، كما منعت  
اجتماعات الوفديين ونوابهم في الوقت الذي اطلق فيه العنان لصحيفة  
السياسة في مهاجمة هؤلاء الخصوم الذين اسماهم « بالنحاسيين والروزيوسفيين »  
وقد نشرت سلسلة مقالات بعنوان « اغلاط الوفد السياسية » حلت فيها  
تاريخه واساليبه وصلته بالانجليز من وجهة نظر حزبية مخضة (١٥٩) .

ولم يلبث مجلس الوزراء ان اصدر عدة قرارات بتعطيل وإيقاف وانذار  
« بعض الصحف المشاغبة » في ١٥ سبتمبر ١٩٢٨ ومع هذا لم تكف تحركات  
الوفد ، الذي ارسل الى لجانه في مديريات الوجه القبلي للاحتجاج على  
زيارات رئيس الوزراء ومنع استقباله وقرر رفع قضية ضد الوزارة باسم  
اصحاب الصحف المعطلة (١٦٠) . وفي الوقت الذي سمحت فيه الوزارة بتشكيل  
لجان للشبان الدستوريين من الطلاب وغيرهم لتأييد الحكومة اصدر مجلس  
الوزراء قرارا في ١٣ يوليو بحل لجان الطلبة للمباعدة بينهم وبين  
السياسة (١٦١) وقد سبق ذلك ببيان للطفى السيد دعا فيه الى حل لجان  
للطلاب حدد فيه عقوبات رادعة بفصل المشتغلين بالعمل السياسي بالكتابة  
أو الاضراب أو التظاهر (١٦٢) . وقد اثارت كل هذه الاجراءات القائم بعمل

(١٥٨) السياسة ٢٠ ، ٢٢ ، ٢٧ يوليو ١٩٢٨ .

(١٥٩) السياسة ٨ ، ١٦ ، ٢٠ أغسطس نصوص انذارات الصحف ثم سلسلة

مقالات اغلاط الوفد وهي ١١ حلقة في السياسة ٢٦ يوليو - ١٢ أغسطس ١٩٢٨ .

(١٦٠) تعطيل صحف ومجلات الحياة الجديدة ، السيف ، الناس ، والفنون

تعطيلًا نهائيا ، تعطيل البلاغ وروز اليوسف اربعة شهور وانذار كوكب الشرق .

انظر وثائق عابدين تقارير حكيمارية اليوكليس ١٣ سبتمبر و ١١ أكتوبر ١٩٢٨ .

(١٦١) السياسة ١٦ و ١٣ و ٢٥ يوليو ١٩٢٨ لجان الشباب الاحرار .

F.O. 407/207, No. 106; Hoare to Cushendun, Aug. (١٦٢)

1928.

ونص المذكرة في السياسة ١٩٢٨/٧/٢٤ .

للقيوب السامى الذى تختب عن « اختفاء المعارضة المؤثرة لزعامه محمد  
مجدد داخل حزب الاحرار ٠٠ مما اضعف مركزه واضطره تحت وطأة النقد  
ان يستمر فى سياحاته فى مصر العليا ليشرح سياسته فى ضوء نواحي  
وتعليقات القصر ، (١٦٢) ٠

ويبدو ان بقاء الحكومة كان رهنا بمقدرتها على متابعة مقاومة الوفد -  
الذى ابدى شراسة فى المعارضة حشد لها كل رصيده الشعبى - أكثر من  
مقدرتها على تبني وتنفيذ سياستها الاصلاحية وهذا يفسر سلسلة اجراءات  
التضييق وكثرة المراسيم والقوانين والتشريعات ٠ وقد طالبت صحيفة  
السياسة الى الحكومة ، وهى تضع قانونا لعقاب الصحفيين ، ان تضم الى  
هؤلاء « الخطباء ايا كانت منزلتهم من الزعامة والقيادة » (١٦٤) كما أصدرت  
الحكومة فى ٣٠ يناير ١٩٢٩ تعديلات لبعض نصوص القانون لتحظر على  
الموظفين والمستخدمين ان يشتركوا فى اجتماعات سياسية أو ان يبديوا  
علانية آراء ونزعات سياسية ، واستكمالا لاجراءات الصحافة بعثت الحكومة  
قانون المطبوعات القديم ( ١٨٨١ ) حيث عطلت ٩٢ صحيفة يومية وديورية  
و ٢١ مجلة سياسية وأدبية « لأن المعارضة لم تتعفف عن الكذب والتشويه ،  
وفى ٢٠ مارس ١٩٢٩ صدر مرسوم بقانون يضيق الاحكام الخاصة  
بالاجتماعات والمظاهرات فى الطرق العمومية ويشترط الحصول على تصريح  
مسبق من السلطات بشأنها ٠ يضاف الى ذلك كله اصدار مرسوم بقانون  
يفرض عقوبة الحبس والغرامة أو كليهما لكل من يحرض على كراهية النظام  
أو الازدراء به (١٦٥) ٠

وبشكل عام فانه بقدر غف المعارضة وتحركاتها كان جهد الحكومة فى

---

F.O. 407/207, No. 39, Hoare to Cushendun, Sept. (١٦٣)  
28, 1928.

(١٦٤) السياسة ١٦ و ١٩ اكتوبر ١٩٢٨ ٠

(١٦٥) السياسة أول فبراير ٢٩ نص بيان الحكومة فى عدد ٩ أبريل ٢٩ وقانون  
كراهية النظام رقم ٢٩ لعام ٢٩ يكتاب مجلس الشيوخ : الدستور والقوانين ٢٤٤ ٠

استصدار التشريعات المصادرة للحريات ، وقد استطلعت الحكومة ذلك في غيبة  
 للبرلمان . وتكمن خطورة ذلك في أن ما تصدره كان تشريعات وقوانين سوف  
 يبدر لها أن تستمر ويعاني منها حزب الاحرار الدستوريين وغيره فيما  
 بعد مالم تجبها تشريعات وقوانين أخرى مما أفقد القانون احترامه وهيبته .  
 وليس لنا أن نؤمن بأن سياسة الإصلاح الداخلية التي اتخذتها الحكومة على  
 عاتقها تشفع لها عن هذا التردى مع المعارضة الى تلك الاجراءات التي سجلها  
 خصومها وانصارها ، الذين عجزوا عن تفسيرها وتبريرها ، تلك الاجراءات التي  
 تفاضت وعميت عنها صحيفة السياسة التي طالما تغنت بالحريات وكفالة  
 حق المعارضة عندما كانت في صفوفها لقد تفاضت عنها ، ساكتة عن الحق ،  
 تارة ومفسرة مبررة ومحرضة تارة أخرى .

وقد تمادت الوزارة فذهبت تعين انصارها في المناصب الهامة فعينت  
 عبد العزيز فهمي ، وكان قد رفض منصبا وزاريا ، رئيسا لمحكمة الاستئناف  
 في منتصف أكتوبر ١٩٢٨ وقد أثار هذا التعيين استياء عدد من المستشارين  
 لعدم تعيين أحد العاملين في سلك القضاء في المنصب (١٦٦) كما اصدرت  
 الوزارة حركة ترقيات دفعت خلالها برجالها الى مناصب وكالة وزارات  
 الداخلية والزراعية والاشغال ، وهذه الاجراءات ليست كثيرة على كل حال وقد  
 تفسر بأن الحكومة أرادت الاستعانة بانصارها لتنفيذ سياستها أو انها  
 أرادت ارضاءهم وتعويضهم عما لحق بهم في عهد الحكومات السابقة ولكن  
 الذي لا يقبل تفسيراً حقاً ان الحزب الذي ظل ينادى بالاستغناء عن الموظفين  
 الانجليز وعدم تجديد عقودهم قد سبق لأن يفعل وهو في الحكم عكس ما  
 كان ينادى به وهو في المعارضة وخير مثال على ذلك تعيين المستر هولز

---

(١٦٦) وثائق عابدين . حكومية البوليس ، تقارير عام ١٩٢٨ ، سرى سياسي  
 ١٩٢٨/١١/١٤ حول احتجاجات المستشارين ثم عبد العزيز فهمي : هذه حياتي ص  
 ١٦٠ - ١٦٢ حيث روى قصة قبوله واستقالته من المنصب وقد روى لورين أن مرشبه  
 الوظيفة كان على عهد زغلول ٢٠٠٠ رجبها سنويا صار في عهد الدكتوروية ٢٠٠٠  
 جنيه انظر :

F.O. 407/210, No. 90, Lorain to Henderson, Feb. 25, 1930.

الذى كانت قد انتهت مدة خدمته ، نائبا عموما لدى المحاكم المختلطة خلفا  
لفان يون بوش ، ورد المستر برلون مدير مصلحة البساتين الى وظيفته .  
بعد أن كان قد استعفى وأخذ تمويضا (١٦٧) .

وفيما يتعلق بسياسة الحكومة الانشائية فانها شرعت في تنفيذ  
سياسة اصلاحية تدور حول الأسس الآتية : ردم البرك والمستنقعات وتعميم  
المياه الصالحة للشرب في القرى ، تحسين حالة العمال بإنشاء مساكن صحية  
لهم بأجور زهيدة وإقامة ١٥٠ مستشفى في القرى والمراكز بالإضافة الى  
مشروعات الري والصرف والتي تشمل تعليية خزان اسوان وإنشاء خزان  
جبل الاولياء ٥٠ الخ . وقد شكلت ، الحكومة بالفعل اللجان والأجهزة  
المخصصة وشرعت بعد اعداد الاعتمادات المالية في إقامتها وتنفيذها بخطة  
زمنية (١٦٨) ، ويؤكد ذلك كله ضخامة نفقات ميزانية عام ١٩٢٩/١٩٢٨ في  
وزارة الأشغال والتي بلغت ثمانية ملايين من الجنيهات من جميع مصروفات  
الميزانية كلها البالغة ٤٠١٧٠٠٠٠ جنيه وقد ختمت ميزانية نفس العام  
بفائض احتياطي قدره ٢٦٢٣٨٠٠٠ جنيه (١٦٩) وهو فائض كبير نسبيا  
إذا ما أخذنا في اعتبارنا بؤاسر الازمة الاقتصادية العالمية .

وقد أخذت الحكومة نفسها بالسير نحو تطبيق اللامركزية في الحكم  
وأصدرت بذلك تفويضات في شكل منشورات دورية وكان الهدف من ذلك  
هو توسيع اختصاصات السلطات المحلية لما لذلك من صلة بمصالح الحزب  
ورجاله في الأقاليم ، وكان وراء ذلك أيضا الرغبة في السير بتجربة الحكم نحو

---

(١٦٧) انظر أسماء الذين رفقتهم في احمد شفيق : المولية الساسمة ص ٢٦٦ -  
٢٦٧ ، المقطم ١٢ و ١٣ إبريل ١٩٢٩ واشاعة تعيين هيكل وزيرا مفاوضا في  
بروكسل ( روز اليوسف ١٠ يوليو ١٩٢٨ ) وعن تعيين الانجليز . انظر البلاغ ٣٠  
مارس ١٩٢٩ الرفاعي : في أعقاب ج ٢ ص ٨٤ .  
(١٦٨) وثائق عابدين محافظ مجلس الوزراء رقم (١) نصوص معاصر الجلسات  
جلسه ٣ يناير ١٩٢٩ والاعتمادات المقرره خلالها .  
Dept. of Overseas Trade, Economic and Financial (١٦٩)

Situation in Egypt. June 1929, p. 10.

لجبرالية واضحة تحد من سلطات الحكومة ، وقد عبر رئيس الوزراء عن ذلك حين وصف تدخل الحكومة بأنه اسراف ، حيث تغفل سلطاتها داخل بيوت الافراد ، نحن نريد توسيع ميدان عمل الافراد والجماعات ، ( ١٧٠ ) .

اما سياسة الحكومة في شئون الري فقد خطت لبرنامج طموح يتضمن اقامة خزان جبل الاولياء وشق قناة لتحويل مجرى النيل في منطقة للسود و اقامة خزان بحيرة البرت وتعلية خزان اسوان ولكن لم يقدر لذلك ان يتم . على ما فيه من أهمية لمصر عموما ولكبار الملاك بوجه خاص ورغم بدء الحكومة في وضع تصميمات المشروعات ودراستها من الناحية الفنية فقد سافر وزير الاشغال في ١٣ أغسطس لمفاوضة الحكومة البريطانية في هذه الامور كما هو ثابت في وثائق الخارجية البريطانية ( ١٧١ ) الا انه لم يقدر للحكومة ان تنجز شيئا خلاف اتفاقية مياه النيل التي صيغت في شكل رسالتين متبادلتين بين محمد محمود والمندوب السامي وقد ذكر الراقى أن اساس هذه الاتفاقية كان قد وضع في عهد وزارة زيور ( ١٩٢٥ ) وأن وزارة الاشغال أنفذ علقته الى أن صيغ في شكل اتفاقية في عهد هذه الوزارة ( ١٧٢ ) وقد تمت الاتفاقية بعد سلسلة محادثات مع المسؤولين الانجليز خلال يناير وفبراير ١٩٢٩ بلور على أثرها الجانب المصرى مطالبه وصاغها رئيس الوزراء في شكل وثيقة ارسلها لدار المندوب السامي تتضمن اعطاء المفتش العام لمصلحة الري المصرية أو معاونيه ، حرية التعاون مع المهندس المقيم في خزان سنار لقياس ما خصص للسودان من المياه وألا تقام بغير اتفاق سابق مع الحكومة المصرية اعمال رى أو توليد قوى وألا تتخذ اجراءات على النيل وفروعه في السودان أو غيرها يكون من شأنها انقاص المياه التي تصل الى

---

( ١٧٠ ) خطبة محمد محمود في ١٠ يونيو ١٩٢٩ أحمد شفيق الحولية السادسة

ص ٤١١

F.O. 407/207, No. 116, Macgregor to Murray Aug. ( ١٧١ )  
28, 1928 pp. 131-136.

واليد القوية ص ٩٥ حول خطط الحكومة ص ٢٢٢ نص الاتفاقية .

( ١٧٣ ) المرافعى : في اعقاب الثورة ج ٢ ص ٨٩ - ٩٤ ( نص الاتفاقية ونقدها ) .

مصر أو تعديل توليها مما يلحق الضرر بمصر ، على أن تلقى الحكومة المصرية كل التسهيلات اللازمة لدراسة ورصد الابحاث المائية للنيل في السودان مع تعهدا ( مصر ) بالاتفاق مقدما مع السلطات المحلية في السودان اذا ما قررت اقامة اعمال على النيل في السودان ، على ان يكون انشاء هذه الاعمال وصيانتها وإدارتها من شأن الحكومة المصرية وحدها وتحت رقابتها وقد رد لويد بتأييد هذه القواعد مع تأكيد الاعتراف بحق مصر الطبيعي والتاريخي في مياه النيل (١٧٣) .

وقد نشرت الوثيقتان في ٦ مايو وأصدر حزب الاحرار قراره بتأييد الحكومة وشكرها وإشاد محمد محمود بتلك الاتفاقية وذكر ان حافظ عفيفي قيل له في لندن من بعض اعضاء حكومة العمال « نحن لا نستطيع أن نقبل باكثر من ذلك لمصر على الاطلاق » . وحين اطلع رئيس الوزراء احد رجال دار المندوب السامي ( المستر مفرى Maffry ) على نيته السفر الى السودان في العام التالي لوضع حجر الاساس لسد جبل الاولياء ، نقلت الرغبة للمندوب السامي الذي ذكر أن ثمة صعوبات سوف تنشأ في سبيل ذلك وإضاف « مفرى » احمد محمود : اذا ذهبت للسودان فستكون ضيفا على الحكومة السودانية فوافق عندئذ ووصفته بالحكمة (١٧٤) !

وعموما تعتبر الاتفاقية انماما لحل مسألة نجمت عن اجراء الحكومة البريطانية في اعقاب مصرع السردار عام ١٩٢٤ كسبت مصر بموجبها اعتراف الحكومة البريطانية بحقوقها في مياه النيل وازالة العقبات التي يمكن أن تقوم في سبيل قيام مصر بانجاز مشروعات الري الكبرى ، ورغم ما يوجه للاتفاقية من نقد الا أنه ينصب أساسا على المسألة السودانية ككل باعتبارها جزءا من القضية الوطنية .

---

(١٧٣) انظر تطور المباحثات وصلته بتقرير لجنة مياه النيل عام ١٩٢٥  
F.O. 407/208, No. 155 Lloyd to Chamb. June 18,  
19, 1929, p. 251.

(١٧٤) ملف محمد محمود باشا :  
F.O. 141/681, M. Mahmud, 9544/25, 1929.

وفيما يتعلق بالسياسة الخارجية فقد انضمت مصر الى ميثاق السلام المعروف ، باسم « ميثاق كيلوج » الذي يتعهد فيه موقعوه بتسوية مشكلاتهم بالوسائل السلمية وكانت الحكومة البريطانية قد نصت عند توقيعها على الميثاق في باريس في ٢٧ أغسطس قد أبدت تحفظا يتعلق بحرية العمل في بعض المناطق التي لها فيها مصالح خاصة - وكانت تعنى مصر - وقد عرضت الولايات المتحدة على مصر الانضمام الى دول الميثاق عن طريق المستر « نورث ونشوب » القائم بأعمال مفوضية الولايات المتحدة في مصر في ٢٧ أغسطس فقبلت مصر ووقعت الميثاق في ٣ سبتمبر مع تحفظها بأن هذا الانضمام لا يعنى التسليم بأى تحفظ أبدى بشأن ذلك الميثاق - تقصد التحفظ الانجليزي - واعتبرت صحيفة الحكومة ذلك حدثا تاريخيا عظيما حيث زجت مصر بنفسها في الحضيرة الدولية وأخذت مكانها بين أمم العالم المعترف لها بالاستقلال والسيادة (١٧٥) .

وفي ٢٨ نوفمبر عقدت الحكومة معاهدة صداقة بين مصر وإيران تقضى بالمساواة التامة في المعاملة بين رعايا الدولتين وتمتعهم ومصالحهم بالحماية، وقد زال بهذه المعاهدة كل ما يتمتع به الايرانيون في مصر من امتيازات خاصة وتعتبر هذه المعاهدة خطوة في سبيل الغاء الامتيازات (١٧٦) . وفي مارس ١٩٢٩ اتفقت الحكومة مع الحكومة البريطانية على تسوية الجزء المتبقى من القرض العثماني لسنة ١٨٥٥ وتقسيمه (١٧٧) ، وعموما ليس لنصف أن يفط الحكومة حقها في تحقيق هذه المسائل التي تمثل في الواقع تخلصا من بعض قيود الامتيازات الاجنبية بالاضافة الى محاولة ابراز مصر في حلبة السياسة الدولية .

---

(١٧٥) السياسة ٣٠ أغسطس ١٩٢٨ نص الوثيقة الامريكية ٥ سبتمبر نص رد الحكومة المصرية بتوقيع حافظ عفيفي وانظر مقالات السياسة في الترويج للميثاق ونحوها الحكومة ٥ ، ٦ ، ١٤ سبتمبر ١٩٢٨ وتعليق الرافعي : في أعقاب ، ج ٢ ص ٨٠ .

(١٧٦) اليد القوية ص ١٨٢ ، الرافعي ج ٢ ص ٨٦ - ٨٧ .

(١٧٧) اليد القوية ص ٢١٩ .

ولسقوط وزارة محمد محمود جذور تاريخية تتصل بعلاقتها بالملك  
بقدر اتصالها برفض مقترحات هندرسون تبدأ هذه الجذور منذ تولي حزب الاحرار  
الدستوريين السلطة على مضض منه على نحو ما مر بنا . ولم تكن الوزارة  
تمارس نشاطها حتى اصطلحت باوتوقراطية ، ففي ٢٨ أكتوبر ١٩٢٨ ذكر  
القائم بعمل المندوب السامي ( هور ) أن محمد محمود بعث اليه برسالة  
ذكر فيها أنه قد وصل الى نقطة قطع العلاقات مع الملك لانه يريد أن يكون  
اوتوقراطيا عندما رفض قرارا بتعيين صدقي رئيسا لديوان المحاسبة وتدخل  
لدى مجلس الوزراء ليوقف اتخاذ اجراءات تتعلق بإدارة اوقاف الأمباط وذكر  
محمد محمود ان الملك لو اراد ذلك فانه يكون مع وزارة اتحادية صرفة ،  
ذلك أن حزب الاحرار الدستوريين يعضد رئيس الوزراء بصلاية ، ثم أضاف  
أنه لو فشل في الحصول على توقيع الملك فسوف يقوم بتقديم استقالته ولكن  
هور استمهل حتى يعود المندوب السامي وعلق « لانه لن يستطيع ان يتمكن  
من الملك بدون تعضيد المندوب السامي » ( ١٧٨ ) وبالفعل عاد لويد الى مصر  
من اجازته له واتصل بالملك وأبدى له رغبته في استقرار الامور بينه وبين  
رئيس وزرائه حتى لا يستغل النحاس باشا واتباعه خلاف الراى بينهما  
فراجع الملك مؤكدا أنه لن يعطيهم هذه الفرصة وأضاف : صحيح أن لمحمد  
محمود طبيعة مزاجية ولكنه في الحقيقة شخص مقنع ووزارته مستقرة ، ( ١٧٩ ) .  
ولم تلبث أن اثيرت مسألة تعيين حافظ عفيفي وزيرا مفوضا في لندن ثم  
ترشيح وزراء جدد للخارجية والوقاف والصحة - وكانت الحكومة تزعم  
أنشاء الوزارة الأخيرة - فأراد الملك تعيينهم من الاتحاديين ولكن رئيس  
الوزراء رفض وذكر للويد أنه لم يعد يدرى هل تدار البلد بواسطة الحكومة  
أم القصر وعدد محمد محمود - وكان يرقد في فراشه محموما - بأن الملك

---

F.O. 407/207, No. 45, Hoare to Cushendun Oct. 29, (١٧٨)  
1928.

F.O. 407/207, No. 63, Lloyd to Cuah, Nov. 18, 1928. (١٧٩)



لو استمر في التدخل في شئون الوزارة فإنه سوف يعيد البرلمان ثانية (١٨٠) ، واستمرت العلاقة تسوء بين الملك ورئيس الوزراء ، زاد من سوءها أن الملك عندما كان في أوروبا ، اتجهت نيته نحو تعديل الدستور ، ولم يوافقته محمد محمود بضغط من حزبه ، فما كان من الملك إلا أن رفض أن يمنح محمد محمود لقب « قائمقام ملك » وكان محمد محمود قد طلب منه ذلك وطلب منه أيضا منحه اللوشاح الأكبر من نيشان محمد علي وأفهمه أن الانجليز يزكون هذين الطالبين لتعزيز نفوذه وشد أزره عند رجوعه بمشروع المعاهدة لكن الملك رفض ذلك وقال أن نزوله عن العرش أسهل عنده من تعيين محمد محمود قائمقام ملك (١٨١) .

وجاءت محاولة الشيخ المراغي اصلاح الأزهر على اساس الانتقاص من سلطات الملك وتدخله في شئون الأزهر والمعاهد الدينية (١٨٢) ، جاءت لتضيف رصيда لعداء الملك للوزارة وكانت صلابة محمد محمود في الرأي وجفافه من عوامل الصدام كذلك . وقد شهد هندرسن في مذكراته بأن الاحرار الدستوريين كانوا يريدون يقبلوهم انشاء جمهورية وكان شعارهم أن الملك يجب أن يذهب King Must Go (١٨٢) ولم تفلح محاولات الحزب تملق الملك بمنح لطفى السيد لياة الدكتوراه الفخرية في ديسمبر ١٩٢٨ أو كثرة إشادة صحيفة السياسة بفضله (١٨٤) ، ومنذ عاد محمد محمود من لندن يحمل مقترحات هندرسن في اوائل اغسطس ١٩٢٩ دخلت وزارته في دور الاحتضار خاصة

---

F.O. 407/207, No. 74, Lloyd to Chamb., Dece. 22, (١٨٠)  
1928.

(١٨١) مذكرات كريم ثابت ، الحلقة الاولى ، الجمهورية ١١ يونيو ١٩٥٥ ويبدو ان الملك استجاب للطلب الثاني فقط ( السياسة ١٧/٨/١٩٢٩ ) وعن اوتوقراطية الملك انظر شهادة مؤرخه اقبال شاه : فؤاد الاول ص ١٥٥ ، كيرك : موجز تاريخ الشرق الاوسط ٢٦٠ .

(١٨٢) فخر الدين الظواهري : السياسة والأزهر ص ٦٦ - ٧٠ .

(١٨٣) مذكرات هندرسن ، آخر ساعة ٢ يناير ١٩٥١ .

(١٨٤) كريم ثابت : الملك فؤاد ملك النهضة ص ٦٥ - ٦٦ ، السياسة ٢٩ يناير

٧ مارس ١٩٢٩ .

الخارجية البريطانية الى « مور » ، تطلب اليه أن ينبه على محمد محمود وقد استقال لويد في أواخر يوليو وكان عضده ، وقد أتت تعليمات وزارة أن يتجنب التورط في الحديث عن قانون الانتخاب والانتخابات القائمة « حتى يتسنى لنا أن نفصل أنفسنا عنه ، ونلتزم للوفد العذر في المطالبة بإجراء الانتخابات » ، وقد صورت نفس التعليمات مزايا وجود وزارة ائتلافية تحت رئاسة عدلى ، اما اذا لم يكن ذلك ممكنا فلا مفر من وزارة ادارية تجرى الانتخابات وتكون عودة الوفد حلا وحيدا (١٨٥) .

ويبدو أن محمد محمود قد تحرك فعلا داخل هذا الإطار يفهم ذلك من نفي « السياسة » لما ذكرته المقطم في ٢٨ أغسطس من أن محمد محمود عرض خمسة مقاعد وزارية على الوفد وما ذكرته في ٤ سبتمبر من أن الملك قد عرض رئاسة الوزارة على عدلى يكن (١٨٦) وما فتئت الصحيفة تقدم كشف حساب الدستوريين في الحكم ثم طلبت أن توضع نهاية للالزمة الوزارية الى أن قدمت الوزارة استقالتها في ٢ أكتوبر ١٩٢٩ بعد فترة احتضار قاربت الشهرين وبعد ان استمرت في السلطة خمسة عشر شهرا . وصرح محمد محمود في أواخر عهده بأنه فشل في أن يكون دكتاتورا وأضاف « ذلك اننى لست فعلا احكم كدكتاتور بعد أن أصبحت البلاد كلها وراثى وتؤيد حكومتى .. لنفى دستورى ديمقراطى بطبعى » (١٨٧) . وقد صدق محمد محمود في وصف نفسه بالفشل في أن يكون دكتاتورا ذلك أن الدكتاتور لا يكون مطاردا بملك لوتوقراطى النزعة أو معتمدا على مساندة مندوب سام كما أن تشديد قبضته ضد خصومة في غيبة البرلمان ، الذى علقه ، وكثرة تلويحه باليد الحديدية لا تصنع وحدها دكتاتورا بل تصنع تجربة لمعد غير دستورى تختلف عن عهد دستورى تزيف فيه الانتخابات ، وتجعل صاحبها في حاجة دائمة لمطاردة خصومه الذين يمنحون فرصة لمقاومته ، ويظل في حاجة مستمرة الى تبرير

---

F.O. 407/209, No. 13, Lindsay to Hoare Aug. 21, (١٨٥)  
1929.

(١٨٦) السياسة ٢٩ أغسطس ، ٤ سبتمبر ١٩٢٩ .  
(١٨٧) الامرام ٢٨ يوليو ١٩٢٩ ( كان التصريح لشركة الصحافة المسمومة

يلتكن ) .

سياسته كما تجعله بعد حصاد التجربة عاجزا عن الدفاع عن نفسه حين  
تمخل التجربة في حساب التاريخ .

\*\*\*

تشاور المندوب السامي الجديد « السير برسي لورين » مع الملك في  
شأن التعليمات التي سبق أن وردت من خارجية بلاده وذكر أنه يوجد  
ثلاثة اختيارات للخروج من الازمة هي : أ - استمرار الوزارة القائمة ب -  
تأليف وزارة ائتلافية تضم ممثلين عن الوفد تقوم بإجراء الانتخابات ،  
ج - وزارة قومية صرفة ، فذكر الملك أن الموافقة على رقم ( أ ) تفضي الى  
نهاية مميتة ، ثم نبذ جلالته (ج) من غير تعليق ، ثم قال بإمكانية تنفيذ  
( ب ) ولكنه قال ان ثمة اصواتا هامة يجب ان يسمع لها لكون الموضوع  
في غاية الدقة كما أن هناك استحالة تتمثل في موافقة الوفد على أن يمثل  
في وزارة تضم محمد محمود (١٨٨) . على أية حال انتهت المشاورات بالفعل  
الى ترشيح عدلى يكن فالف الوزارة في ٣ أكتوبر سنة ١٩٢٩ على أن تكون  
إدارية محايدة تجرى الانتخابات ورحب الاحرار الدستوريون برئيس الوزراء  
الجديد الذى « لا ينسبون عهد رياسته المجيدة لحزبهم » . حيث انه سيتولى  
إعادة الدستور كاملا وإقامة الحياة النيابية على صورته صحيحة ، (١٨٩) .

ورغم ان الحزب قرر مقاطعة الانتخابات الا أن الوزارة لم تسلم من  
انتقاده بشأن إجراءات سير الانتخابات واتهامها بالتحيز للوفد « حيث مضى  
الزمن الذى كان يرشح فيه الوفد الحجارة ويجب على الأمة انتخابها » .  
وقد انتهت مهمة الوزارة بانتهاء الانتخابات فقدمت استقالتها في ٣١ ديسمبر  
١٩٢٩ لفتتولى الاغلبية ممثلة في الوفد ، وألف مصطفى النحاس وزارته الثانية  
( أول يناير - ١٩ يونيو ٣٠ ) وفدية خالصة وأصبح الاحرار الدستوريون  
مرة أخرى في صفوف المعارضة ولكنها معارضة تمارس من خلال صحيفة السياسة

---

F.O. 407/209, No. 22, Lorraine to Henderson, Sept. (١٨٨)

(١٨٩) السياسة « أكتوبر ١٩٢٩ » .

ومن خلال جهود رئيسهم حيث لم يكن لهم نواب في البرلمان الجديد وبالفعل رأت « السياسة » أن كثيرا من مشروعات الاصلاحات التي وردت في خطاب العرش هي نفسها التي سارت فيها وزارة محمد محمود بالفعل شوطا لا يأس به ثم انشنت الى انتقاد سياسة الوزارة الادارية ، وتحريكها بعض الوزارات الى « وزارات عائلية » وقد سارت الوزارة بالفعل في التعيينات والترقيات سيرة حزبية لاثحت « للسياسة » فرصة كبيرة لانتقادها فاحالت الحكومة ثمانية مديرين من غير انصارها الى المعاش ، وكذلك عزلت العديد من عمد من انصار الاحرار الدستوريين ، الذين اقيم لهم حفل تكريم خطب فيه انقطاب الحزب وفضحوا سياسة الحكومة (١٩٠) .

وكان صدام الوزارة مع الملك نتيجة اصرارها على تقديم مشروع محاكمة الوزراء الى البرلمان ورفض الملك توقيع مرسوم بهذا المعنى ثم الخلاف بين الوزارة والقصر بسبب تعيينات الشيوخ كان ذلك كله فرصة كبيرة لتحرك الاحرار الدستوريين وكانما افتابتهم « الحمى الدستورية » - على حد تعبير المصحفة الوفدية « اليوم » ، وذكرت روز اليوسف أن الدستوريين قدموا تقريراً اذاعوه في لندن واتصل خبره بالقصر ، قالوا فيه ان الوفديين يعدون العدة للثورة العامة وانهم يريدون الاطمئنان الى تأييد الشعب المصري ولهذا السبب قرروا احالة مائة من كبار ضباط الجيش الى المعاش وتعيين وفديين معظم (١٩١) ٠ وفي ٢٧ مايو ١٩٣٠ اجتمع مجلس ادارة حزب الاحرار واستعرض وضع الوزارة القائمة « التي تولت الامر لفاية خاصة ، ولم تعرف لاحكام الدستور وما كفه من حريات اى سلطة » وقرر المجلس الالتجاء الى « صاحب الجلالة حامى حمى الدستور والحريات العامة

---

(١٩٠) السياسة ٢٢ و ١٩٠٨ ديسمبر ١٩٢٩ ( هجومها على وزارة على ) محمد شفيق ، الحولية الصابغة ص ١٤٢ تعليق الحزب على خطاب العرش .

وهن تكريم الحزب للمفسولين :  
F.O. 407/210, No. 26, Loraine to Hend. June 25, 1930.

(١٩١) اليوم ٣٠ مايو ١٩٣٠ مقال توفيق دياب ( الدستوريون في النزاع الأخير )  
شم روز اليوسف ٢٠ مايو ١٩٣٠ ( موسيه ) .

بان يرغموا الى مقامه عريضه بكل ما حدث في البلاد لكي يتلافاه بحكمته ،  
ووقع الاعضاء عريضة واوغدوا بها محمد محمود الى الديوان الملكي (١٩٢) .

وذهبت صحيفة الحزب تذكر الملك بتهديد الوفديين بقولهم « سعد  
او الثورة » ورددت عبارة العقاد في مجلس النواب « بان المجلس على استعداده  
لسحق اكبر رأس في البلاد في سبيل الدستور » واتهمته بالتهديد بالثورة  
على العرش (١٩٢) ويتصل بذلك كله سعى الشيخ المرافى ، صديق الاحرار  
الدستوريين ، لدى المندوب السامى وتوضيحه له أهمية عدم اسقاط الاحرار  
الدستوريين من حسابه خلال الازمة وحديثه عن ان البلاد مهددة بحرب أهلية  
« وان الجيش البريطانى في القاهرة والاسكندرية هو القادر على منع حدوث  
ذلك » وكذلك اتصال حامد الملايلى ، الحر الدستورى ، بالسكوتير الشرقى  
لطلب تدخل دار المندوب السامى ضد « ظلم » الوفديين مديريته (١٩٤) ولم  
ينته الصراع بين الدستوريين والوزارة ، الا عندما بلغ صراعا مع القصر  
نهايته بتتديم الوزارة استقالتها في ١٩ يونيو ١٩٣٠ .

كلف الملك اسماعيل صدقى بتأليف الوزارة في نفس اليوم واذا ماتذكرونا  
ان صدقى كان يأبى العمل تحت رئاسة محمد محمود عندما ألف وزارته  
فمعنى هذا ان محمد محمود يرفض ان يكون مرؤوسا لصدقى خاصة اذا  
تصورنا ان محمد محمود كان يعتقد انه سيخلف النحاس ، وشعوره بالفيرة  
الشديدة منه (١٩٥) . وقد ذكرت « السياسة » ان صدقى خاطب عند تشكيل  
وزارته بعض المنتمين الى احزاب بصفاتهم الشخصية ، لا بصفاتهم الحزبية  
فاما الذين ذهبوا الى التمسك بحزبيتهم فاعتذروا اما الذين رأوا ان في

---

(١٩٢) السياسة ٢٨ مايو ١٩٣٠ ، حزب الاحرار يعرض شئون البلاد للحكمة  
جلالة الملك ونص العريضة في السياسة ٢٩ مايو ١٩٣٠ .

(١٩٣) السياسة ٣٩ مايو ١٩٣٠ ( يغزعون من هول جرائمهم ) و ٢٥ يونيو  
( اثورة مدبرة على العرش ) و ١٨ يونيو نائب وهدى يهدد بالثورة .

(١٩٤) F.O. 407/210, No. 55, Lorraine to Hend. June 7, 1930.

1930.

ويونان لبيب : تاريخ الوزارات ص ٣٤٦ .

F.O. 407/212, No. 76, Lorraine to Hend. July 17, 1930.

1930.

وسمهم ان يفرقوا بين أشخاصهم وحزبيتهم فقبلوا (١٩١١) غارادت الصحيفة بذلك أن تشير الى أن صدقي لم يعد خرا دستوريا من ناحية وإن من يقبل من الدستوريين الاشتراك في وزارته فانه لم يعد دستوريا . وقد ذكرت مصادر المندوب السامي أن صدقي عندما كلف بتأليف وزارته اتصل بالأحرار الدستوريين ولكنه لم يجد اللون الصالح المأمول منهم وأنه لذلك عبر عن استيائه من اتجاه محمد محمود الذي منح الحزب كلية من التعاون معه وذكر انه لم يتخذ مثل هذا الموقف الكريه عندما كان محمد محمود رئيسا للوزراء عام ١٩٢٨ (١٩٧) ومع ذلك فقد أعلن الأحرار الدستوريون انهم سيمضون الوزارة من غير مشاركة فعلية فيها وعلى هذا فإن حافظ عفيفي الذي تولى وزارة الخارجية قد استقال من الحزب أما عبد الفتاح يحيى الذي تولى الحقانية فكان قد استقال من الحزب في بداية عام ١٩٢٩ وقد حاول صدقي ان يعين محمد علوبة وزيرا للأشغال لكن هذا رغم رغبته في دخول الوزارة لم يكن بوسعهم ان يفعل ذلك في تلك الظروف امتثالا لقرار حزبه (١٩٨) .

ولم يشأ للحزب أن يعلن موقفه الحقيقي من الوزارة منذ البداية فأثر هذا الموقف غير الواضح ، عدم الاشتراك فيها وتأييدها ، وظل يتحين الفرصة لإعلان موقفه العدائى الصريح منها ، وحتى يمكنه تحسس موقعه من الوفد اذا ما قدر له ان يكون معه في المعارضة ويفهم هذا من محاولة حزب الأحرار الاتصال بالوفد سرا عن طريق كامل عبد الرحيم ، سكرتير محمد محمود ،

---

(١٩٦) السياسة ٢٠ يونيو ١٩٣٠ ويبدو ان صدقي قد أوهم الدستوريين انه سيميل لحسابهم ( انظر زكى عبد القادر : أقدم من ٢٤٩ وحول رفضهم التعاون معه انظر

Abul-Fadle., The Sidqi Regime, p. 59. F.O. 407/212, No. 10, Lorraine to Hend. June 27, (١٩١٧)

1930.

وانظر رواية صدقي في ( منكراتى ص ٧٩ ) .

F.O. 407/212, Loc. Cit.,

(١٩٨)

ثم السياسة ٢٢ يونيو ١٩٣٠ ، سنية قراة : نمر السياسة المصرية ص ٢٥٥ تذكر ان موس كان دستوريا اشترك في الوزارة وانصحيح انه لم يعد كذلك منذ عام ١٩٢٥ .

الذى اتصل بالنقراشي لهذا الغرض - وكاننا صديقين - ولكن النحاس رفض  
الليد التى مدها الأحرار الدستوريون (١٩٩) .

ويؤكد هذا الفهم ايضا دفاع « السياسة » عن صف الوفد تحت  
ستار حرية الصحافة وانتقادها الوزارة لتعطيل تلك الصحف (٢٠٠) .

وقد تأجل الصدام العلنى بين الوزارة وحزب الأحرار حين ذكر محمد  
محمود للسكرتير الشرقى لدار المندوب السامى أنه قد توصل الى تسوية  
علاقات حزبه مع صدقى على أساس أن الأخير لن يحدث تغييرا فى أسس  
الدستور ، كما وافق صدقى على إعادة العديد من الموظفين والعمد والمشايع  
الذين كانت الادارة قد فصلتهم فى عهد النحاس فى مقابل تعضيد الحزب  
للوزارة واصداره بياناً بهذا المعنى (٢٠١) . ولعل مطلب الحزب الأخير هو  
الذى حدا « بكين بويد » الى أن يصف موقف الأحرار الدستوريين من  
الحكومة : بأنه موقف ابتزاز (٢٠٢) . وهكذا كان حزب الأحرار يضرب فى  
اتجاهين فى وقت واحد يعرض على الوزارة مطالب تتعلق بمصالح رجال  
الحزب وبخل المساعى لتمهيد الظروف لعودة العلاقات بينه وبين الوفد حتى  
إذا ما قدر له أن يقف موقف المعارضة الصريحة لعدم استجابة الوزارة لما  
يطلب كان له حلفاء أقوىاء بالاضافة الى ماسيكسبه من عطف الرأى العام .

ولم يلبث الحزب أن سحب تأييده للوزارة وأصدر قراره فى ٢١ أكتوبر  
١٩٣٠ ، معللاً ذلك بأن الوزارة مست أسس الدستور - على نحو ما ذكرنا  
فى الفصل السابق - وهاجم صدقى قرار الحزب مبدياً أسفه لأن المعارضة  
جاءت من حزب صديق ، فردت عليه السياسة وقد حملته « أكفان صداقة  
سياسية » وأكفان ماضى سياسى لم تشبه شائبة العبث بحقوق الأمة

---

F.O. 407/212, No. 76, Loraine to Hend. July 17, (١٩٩)  
1930.

(٢٠٠) السياسة ١٧ يوليو ، ١٨ أغسطس ١٩٣٠ .  
F.O. 407/212, No. 78, Loraine to Hend. July 23, (٢٠١)  
1930.

F.O. 407/212, No. 105, Hoare to Hend. Sept. 27, (٢٠٢)  
1930.

لدفنها ، (٢٠٢) • وهكذا بات الصراع وشيكا وسافرا بين الحزب والوزارة وبدأ بالفعل بتقليب كل منهما أوراق صاحبه ، صدقى يقول ان الدستوريين يتباكون على الدستور بعد ان عطلوه والدستوريون يقولون ان صدقى خطب بين ايدى محمد محمود مهتلا ومباركا للدكتاتورية لحرصه على التعيين فى منصب رئيس ديوان المحاسبة ، حتى عوضته الوزارة بإدارة شركة كوم امبو • • وظلت العلاقة على هذه الوتيرة ولهجة صحيفة الدستوريين تشتد. وتعنف حتى اغلقتها الوزارة (٢٠٤) •

ولعل اهم ما دلت عليه المواقف الجديدة هو تفكير صدقى فى تأليف حزب سياسى بعد أن خاب أمله فى تأييد حزب الأحرار - على حد قوله - وربما كان يطمح فى احداث انشقاق داخل حزب الأحرار بانضمام بعض فئات منهم لحزبه ، ولعله كان يقدر هذه العناصر سلفا مثلما حدث عام ١٩٢٥ عند قيام حزب الاتحاد وقد علل صدقى قيام حزبه الذى ألفه بطريقه فوقية وهو على رأس الجهاز التنفيذى للدولة برغبة الوزارة فى الاستناد لأغلبية برلمانية • وفى ١٧ نوفمبر اجتمعت الهيئة التأسيسية التى أعلنت قيام « حزب الشعب » برئاسة صدقى وإصدار صحيفة تحمل اسم الحزب ، الذى تم تنظيمه باستخدام مهارة الاجهزة الادارية (٢٠٥) • وقد انضم لجمعيته التأسيسية بعض اعضاء مجلس إدارة حزب الأحرار الدستوريين ، مثلما كان مقدرا ، وهم : صالح اللوم وقلينى فهمى ومحمد مقبل وعيسوى زايد والياس عوض وأحمد رمزى وأحمد جاد الرب (٢٠٦) ، وعموما لم يكن منهم أحد من قادة الحزب البارزين أو ممن يوجهون سياسته • وما أشبه برنامج

---

(٢٠٣) انسياسة ٢٢ اكتوبر ١٩٢٠ ، وتصريحات صدقى لندلى تلجراف •  
(٢٠٤) أنظر خطب صدقى فى وغود المؤقية والمأمين ، أحمد شفيق : الحولية السابعة ص ١٢٤١ - ١٢٨٦ ثم السياسة ٢٦ و ٢٩ اكتوبر ١٩٢٠ •  
Abul-Fadle, M., The Sidqi Regime in Egypt p. 180. (٢٠٥)  
(٢٠٦) صدقى : منكراتى ص ٤٥ - ٥٧ ، هيكل : منكرات ج ١ ص ٢٤٧ ، يونان لبيب : الاحزاب المصرية ص ٧٠ - ٧٢ ، اسماء المؤسسين فى المقطع ١٩ نوفمبر ١٩٢٠ •



الحزب الجديد ببرنامج حزب الأحرار حين نص على تأييد النظام الدستوري والمحافظة على سلطة الأمة وحقوق العرش والعمل على تحقيق استقلال مصر والمحافظة على سيادتها على السودان ٠٠٠ الخ (٢٠٧) ، مع بعض اختلافات في الصيغ فيما يتعلق بالمسائل الاجتماعية والاقتصادية ٠ وبشكل عام لم يأت الحزب في برنامجه بجديد مما جعل تأليفه معتمداً على سلطة الحكومة ومساندة القصر أكثر من اعتماده على تقديم سياسة جديدة ٠

وقد استقبل حزب الأحرار الحزب الجديد بالدهشة وشبهه بحزب الاتحاد - وكان الدستوريون قد احسنوا استقباله ! - وأسقطه صحيفته بحزب إلياس وحزب الهشيم وحزب المصالح الشخصية ٠٠ الخ ٠ وتساءلت : أى شعب هذا حزبه أهو للشعب الذى يرون أن تسعة منهم يرجحون بأربعة عشر مليوناً ؟ ثم اتهمت الحزب الجديد بأنه « سرق بعض مبادئ حزب الأحرار السامية » (٢٠٨) وتواكبت هذه الممارك مع استئفاف المفاوضات بين الأحرار الدستوريين والوفديين وكثفت الاتصالات بالفعل خلال النصف الثانى من أكتوبر حتى نجحت في تحقيق التعاون بينهما لإدارة دفة المعارضة ٠ وفى ٢٤ نوفمبر تآلفت لجنة الاتصال بين الحزبين توصلت الى عقد ميثاق حدد اسس التعاون بين الحزبين ومقاومة الوزارة وانتخاباتها وعطلت الحكومة « السياسة » وصادرت « السياسة الاسبوعية » وعطلت وطارت أى صحيفة فطلعت باسم الأحرار الدستوريين بعد ان تطورت الممارك الى القرائش بالاتهام في نزاهة الحكم (٢٠٩) ٠

وقد تفتق ذهن الدكتور هيكل بعد ان اوقفت الحكومة صحف الحزب تماماً ، عن فكرة تصنيف سفر تاريخى ينشر بين الناس ، وبالفعل

---

(٢٠٧) البرنامج فى المقلم ١٩ نوفمبر قارنه ببرنامج حزب الأحرار وانظر تعليق زكى عبد القادر : تقدم ص ٢٧٠ ٠

(٢٠٨) السياسة ١٨ - ٢٠ نوفمبر سلسلة مقالات ضد الحزب ، ١ - ٢ ديسمبر ١٩٣٠ خطبتا محمد منصور وهيكى فى فارسكور ورد الشعب فى ٩ - ١٢ نوفمبر ، (٢٠٩) السياسة الاسبوعية ٣١ يناير نص معضد مجلس إدارة حزب الأحرار ، للولادى ١ ، ٤ ، ٦ ، ١٢ مارس ١٩٣١ افتتاحيات هيكل بها ٠

نأعده هيكل بالاشتراك مع المازني وعنان يعنون ، السياسة المصرية والانتقال  
 للدستور وما أشبه ذلك بإصدار الحزب على النقيض منه كتاب « اليد  
 القوية » الدعاية لوزلته وعموما لم يترك الكتاب الجديد صغيرة ولا كبيرة  
 للوزارة إلا لحصلاها فسرود تاريخ علاقة صبقى بالدستوريين منذ البداية  
 وسياسة الحكومة الإدارية واستقلالات العمد والمشايخ ومحاكماتهم واثبت عجز  
 الحكومة عن تخفيف آثار الأزمة الاقتصادية وعن تحقيق الأمن ولختيارها  
 شركات أنجليزية في مناقصاتها لكسب تأييد اللواتر المالية للبريطانية  
 واحتلال إيطاليا لواحة الكفرة تحت سمع وبصر الحكومة (٢١٠) الخ وطبع  
 الحزب من كتابه عشرة آلاف نسخة صادرتها الحكومة ثم أفرجت عنها بعد  
 ذلك .

وفي ٣١ مارس عقد ائتلاف بين الوفد والاحرار الدستوريين سمي « عهد  
 الله والوطن » اتفق فيه أصحابه على مقاطعة الانتخابات والعمل على إعادة  
 النظام الدستوري لتتولى الاغلبية الحكم ، وزيارة الأقاليم وعقد المؤتمرات  
 فيها لكن الحكومة كانت بالمرصاد فتدخلت أجهزتها لمنع تحركات المعارضة  
 بالقوة ، على نحو ما صور الدكتور هيكل تصويرا دراميا شيقا في  
 مذكراته (٢١١) . ومع ذلك ظل التنسيق بين الوفد والاحرار مستمرا حتى  
 قيل أن محمد محمود سافر الى لندن لاتقناع الانجليز بعودة الوفد الى  
 الحكم (٢١٢) ، كما ذكرت المصادر البريطانية أن محمد محمود قد بذل مساع  
 لدى دار المندوب السامي لاسقاط الوزارة حيث سال السير برسي لورين  
 مسؤولا محمدا : هل لدار المندوب السامي أن تتدخل لطرد صدقي من الحكم  
 أم لا ؟ وأن لورين رد عليه بأنهم ليست لديهم سوى إجابة واحدة وهي أنهم

(٢١٠) هيكل وآخرون : السياسة المصرية والانتقال الدستوري صفحات ٢٨  
 و٣٢ و٤٣ و٤٥ - ٤٦ - ٦٣ - ٦٧ - ٨٢ - ٩٩ - ١٠٣ .

(٢١١) هيكل : مذكرات ج ١ ص ٣٣٠ - ٣٣٥ نص الميثاق في الرافعي : في  
 أعقاب ج ٢ ص ١٦٥ - ١٦٧ .

(٢١٢) وثائق عابدين محافظ الأحزاب السياسية ، المصطفة الأولى تقرير ك / ٢٠ /  
 ٣١ / ٩

أن يغيروا اتجاههم وهو عدم التدخل في شئون مصر (٢١٢) ثم عاد محمد محمود ليقترح على أحد رجال الدار المنسوب السامي (سيميل كامبل) تأليف وزارة قومية وأن كان قد أُجيب إلى أن للتوصل إلى مثل هذه الوزارة ينبغي أن يكون بفعل المجهودات المصرية وليس بالتدخل للبريطاني (٢١٤) . وهكذا تحرك رئيس حزب الأحرار لاسقاط الوزارة تحركا خطيرا لدى دار المنسوب السامي ولكن خاب مسعاه ربما لأن الانجليز بكتيادهم الضيقت كانوا يخشون عودة الوفد في تلك الظروف ولثقتهم بأن محمد محمود لن يكون بوسعه إقناع الوفد باشتراكه في وزارة يؤلفها هو وهكذا لم تر قيادة الحزب غضاضة في طلب تدخل الانجليز للاطاحة بالوزارة ، مما يسجل أن للقيادة كانت تستيعج مصالح الوطن وكرامته في لعبة الصراع على السلطة .

وثمة محاولة أخرى بذلها حزب الأحرار لدى الملك ، شبيهة بمحاولته إزاء وزارة انحناس عام ١٩٣٠ ، حيث اجتمع مجلس إدارة الحزب في ١٦ يونيو ١٩٣٢ ، وقبر بالاجماع رفع خطاب إلى الملك يطلب إليه فيه « تأليف وزارة قومية تتولى حل الازمات الدستورية والاقتصادية والسياسية والخطية مما زجت هذه الوزارة البلاد فيه » ، وتوجه محمد محمود بالخطاب فعلا إلى الديوان الملكي ورفع لجلالته (٢١٥) . ولم يكن إرسال هذا الخطاب قد تم في إطار التضييق مع الوفد ، كما جرت العادة منذ عقد الحزبان ميثاقهما مما يوحي بأن التقارب مع الوفد قد بدأ يمر بأزمة ارتبطت بفكرة تأليف الوزارة القومية من ناحية ، وبعدم مجازاة محمد محمود للوفديين ، في إصدار بيان معاد للانجليز من ناحية ثانية (٢١٦) .

F.O. 371/15408, Loraine to Simon, Nov. 28, 1931. (٢١٣)

F.O. 371/15408, Loraine to Simon, Dec. 19, 1931. (٢١٤)

وليس دقيقا ماذكره ميكل (ملكرات ج ١ ص ٣٢٧) من أن فكرة الوزارة القومية خرجت من فكر المنسوب السامي وأن صاحبها لورين .

(٢١٥) نص الخطاب في الميمنة ١٧/١٩٣٢/٦ . انظر تطبيق صحيفة الشعب

عليه ٢٩/١١/١٩٣٢ .

F.O. 371/16109, Loraine to Simon, June, 23, 1932. (٢١٦)

وقد ذكر الخندوب السامي أن معلومات وصلته بشأن حدوث تسوية بين محمد محمود وصدقى خلال مقابلة شخصية تمت بينهما ، ولكنه أكد أن ذلك لم يستتبعه مصالحة بين حزبه وبين الوزارة (٢١٧) ، ويبدو أن المسألة كانت مبادرة شخصية من جانب صدقى ، لأن محمد محمود عاد ليذكر « ألا فيلطم صدقى باشا أننا نرفض يده لأننا لا يسعنا أن نتعاون مع من أساموا لبلادهم » (٢١٨) .

ولسنا نبالغ في الاعتقاد بأن خلاف الوفد الداخلى ، الذى أدى إلى خروج ثمانية من قاداته على الحزب ، كان بسبب عدم قبولهم فكرة الوزارة القومية برئاسة عدلى يكن ، التى روج لها الأحرار الدستوريون ، فعارضى الثمانية زعامة حزبهم ممثلة فى مكرم عبيد والنحاس (٢١٩) ، ذلك لأن اعتماد حزب الأحرار عن الوفد قد تم قبل بداية أزمة الوفد الداخلى فعلا ، ولعدم ثقة الوفد فى تحركات محمد محمود منذ البداية ، كما أن عدلى يكن نفسه كان قد رفض الفكرة ، بالإضافة إلى أن محمد محمود قد بذل وساطات مخصصة للصالح بين فريقى الوفد (٢٢٠) .

وقد وقع خلاف بين الأحرار والوفد على صيغة الخطاب المزمع إرساله إلى الملك، صرحت به صحيفة حزب الأحرار، وقد ردت عليها صحيفة الوفد بأنهم يريدون الوزارة أولا وأخيرا ، ولصلحتهم لا لمصلحة الوطن (٢٢١) ، وبدأ جو الوفاق بين الحزبين يتسم ، وقد زاد هذا وضوحا عندما حضر قادة للدستوريين حفلا أقامه الخشخاشون عن الوفد فى ١٢ يناير ١٩٣٣ ، ومع تزايد تباعد الحزبين تكثر الإشاعات باقترب الأحرار الدستوريين من الوزارة أو من « الجهات العليا » ، وأن رئيسهم سوف يصبح نائبا لرئيس الوزارة ،

---

F.O. 371/16109, Loraine to Simon, June, 24, 1932. (٢١٧)

- (٢١٨) السياسة ١٠/١٠/١٩٣٢ ، خطاب محمد محمود فى منزل عبد الرزاق .  
(٢١٩) الرافعى : فى اعقاب ج ٢ ص ١٩٥ - ١٩٦ ، هيك : مفكرات ج ١ ص ١٢٢ ، رمضان : تطور للحركة الوطنية ١٨ - ١٩٣٦ ص ٧٥٥ - ٧٥٧ .  
(٢٢٠) السياسة ٢٨ أكتوبر ١٩٣٢ .  
(٢٢١) السياسة ٢٧/٢/١٩٣٢ : كوكب الشرق فى ٢٦/٢/١٩٣٢

الى جانب وزير دستورى للمالية ، وانهم يصطادون في الماء للعكر ، لينجلى الصدا عن اليد الحديدية (٢٢٢) . وتصالح محمد محمود مع صدقى بسمى على ، وصرح صدقى انه لم يكن يريد العداء خاصة وهو مريض ولكنه أكد ان الصلات الشخصية لاتعنى بالطبع الاتفاق في وجهات النظر السياسية ، وقد طلب منه كامبل - وكان يقوم بعمل المندوب السامى - أن توقف الوزارة حملتها ضد محمد محمود ، فوافق صدقى (٢٢٢) ، بل لقد تنازل صدقى عن دهوى كان قد رفعها ضد محمد محمود لعبارات كان قد تفوه بها واعتبرها صدقى مخالفة للقانون ، وسبا لرئيس الوزارة (٢٢٤) وخفت لهجة صحيفة حزب الاحرار ضد الوزارة ، بل لقد ذكرت أن « الرجل الذى خاصفاه لم ينجر للنضال نضالا ظاهرا أو مستترا ، فمن الحق علينا أن نمهله ، (٢٢٥) . وبالفعل أمهله الحزب وصحيفته حيث كان مريضا يعالج في أوروبا ، وكانت تصل الى مسامعه تدخلات القصر الخطيرة في شئون الحكم ، مما جعله يقدم استقالته عند عودته في ٢٧ سبتمبر ١٩٢٣ .

وتألفت وزارة عبد الفتاح يحيى في نفس اليوم وقد ضمت أعضاء الوزارة السابقة نيمًا عدا ثلاثة وزراء ، واستمر الاحرار في المعارضة وقد أسست صحيفتهم الرئيس الجديد «بالرجل الطيب» ، وذكرت أن كل شئ، جهز له وكان حاضرا لامضائه ، وأنه كسب في زيارته الاخيرة لاوروبا من العزم والذبوغ والعبقرية ما جعله قديرا ! (٢٢٦) ، والطريف ان هذه الوزارة التى أعلن رئيسها انها وزارة مستقلة لاصلة لها بالاحزاب ، كان رئيسها ووزيران معه ( على المنزلاوى وصليب سامى ) اعضاء في مجلس ادارة حزب الاحرار خلال العشرينات ، ثم تركوا الحزب ، وقد استقبل محمد محمود للوزارة الجديدة

---

(٢٢٢) الصريح ٣١/٩ ، ٢٠/٤/٢٢ ، روز اليوسف ٢٠/٤/١٩٢٣  
 F.O. 407/217, No, 483, Campbell to Simon, May, (٢٢٢)  
 20, 1933.

(٢٢٤) السياسة ٢٦/٥/١٩٢٣ ( القضية جنة. رفعها صدقى ضد محمد محمود ،  
 (٢٢٥) السياسة ١٤/١٠/١٩٢٢ ) .  
 (٢٢٦) السياسة ١٣/٩/١٩٢٣ ، ٢٨/٤/١٩٢٣ .

ببيان وصفها فيه بأنها ضعيفة ، والضعيف لا سياسة له ، وإن برنامجها خال من الإشارة إلى شيء ايجابي ، رغم أن رئيس الوزراء قد مد يده للحزب ، وكان يرسل إليه موظفا يتردد عليه وينقل أحاديثه وتقديره ومودته لقائته (٢٢٧) ، وربما كان محمد محمود مدفوعا في هجومه بدافع شخصي ، حتى أن البيان جاء بلسانه وحده ، لأن الأيام الأخيرة لوزارة صدقي قد أعطته احياء بأنه رجل الساعة ، خاصة عندما رأى أزمة الانشقاق تهدد الوفد ، ويؤيد هذا اتصاله بالندوب السامي الجديد ، ما يلز لامبسون ، في ٢٤ يوليو ١٩٣٤ ومحاديثه له بشأن الاوضاع الوزارية والانتعاش السياسي الذي سيعقب تحسن أسعار القطن عند انقشاع آثار الأزمة الاقتصادية العالمية ، حيث سأل لامبسون عن تصوره اذا أجريت انتخابات جديدة خلال عام ونصف وهل سوف يقاطعها الوفد فأجابه محمد محمود بأن الوفد سيقاطعها بالتأكيد . ذلك أن لديه اعتقادا وهو حق فيه ، بأن أي حكومة سوف تجرى الانتخابات سوف لاتعطي الوفد أي فرصة للفوز ، كما أنه لن يدخل الانتخابات بموجب الدستور القائم ، وقد سأل محمد محمود عن رأى زعماء الوفد فأجابه لامبسون بأنه لم ير احدا منهم بعد (٢٢٨) .

وقد شنت صحيفة السياسة حملة موفقة ضد الحكومة اثارت فيها قضية نزاعة الحكم ، والتي بداتها باثارة مسألة كورنيش النيل وحكاية « دانتمارو » والعطاء بغير مناقصة وطالبت الحكومة باماطة اللثام عن الحقائق المستورة ، ثم اثارت الصحيفة بعد ذلك تحت عنوان دائم « نزاعة الحكم » سلسلة من انتساؤلات حول عطاءات عهدت بها الحكومة بغير مناقصة لشركة ثور نيكروفت لاقامة خطوط كهربائية قيمتها ربع مليون جنيه ، كما اثارت مسألة تعامل مقاولين محدودين مع الحكومة ، وأعمال تمت بغير مناقصة ايضا اعطيت لشركة عبود وسيمنز ، وشراء وزير الزراعة لمنتجات وزارته ، وكان تركيز هذه الحملة على ابراهيم فهمي كريم ، وزير الاشغال السابق ( المواصلات الحالي ) وعلى المخزلاوى وزير الزراعة ، وقد تراشق الوزراء والمحاوون بالاتهامات وكانت قضية مثيرة شغلت الرأى العام زمنا ، وشكلت

---

(٢٢٧) السياسة ١٩٣٢/٩/٢٨ ، بيان محمد محمود ( السياسة ٢/١٠/٣٣ ) ، وعن تومند رئيس الوزراء للحزب ، هيكل : مفكرات ج ١ ص ٢٥٥  
F. O. 371/17978, Lamp. to Simon, July, 27, 1934. (٢٢٨)

على اثر ذلك لجان للتحقيق فيما اثارته مقالات « السياسة » وقدم رئيس تحرير الصحيفة ، حفي مصطفى محمود ، الى المحاكمة ، وكانت قضية الموسم ، انتهز خلالها حفي ومحاموه الفرصة لانتقاد العهد كله ووصفه بعدم النزاهة ، واستمرت مرافعات النيابة والدفاع ما يقرب من ستة عشر شهرا استقدمت خلالها الملفات من الوزارات والمصالح ، وحكم فيها في النهاية ببراءة حفي محمود ( في مايو ١٩٣٥ ) وعندما طمنت النيابة بالنقض رفض هذا الطعن ( ٢٣٩ ) . ولم تزل « السياسة » بالوزارة حتى استقالت في ٦ نوفمبر ١٩٣٤ ، فشيعتها بقولها ان هذه الاستقالة كانت ختام عهد بغيض من وزارات غير مسئولة ، لارقيب عليها الا زكى الابرأشى ( ٢٤٠ ) .

وتولت وزارة نسيم في ١٤ نوفمبر ١٩٣٤ فذهبت صحيفة الحزب تلاحقها بطلب للغاء الامتيازات والقوانين الاستثنائية ، وتستأنف خطتها وبرامجها ، وقد أبدى محمد محمود اعتقاده للامبسون أن الوفد اذا وافق على العمل بوزارة ائتلافية فلن تصمد هذه الوزارة أكثر من شهر ، اما اذا لم يشترك الوفد فان من الممكن أن تؤلف وزارة ائتلافية من العناصر السياسية الأخرى على أساس سياسة معلنة ، ولم تكف اتصالات محمد محمود ، فعاد يكرر حديثه على لامبسون في ٧ فبراير ١٩٣٥ ، ووصل الى حد أن اقترح أن يقدم نسيم استقالة وزارته ثم يؤلفها من جديد على أن تضم عناصر قومية من كل الأحزاب . وأكد للامبسون أنه هو واصدقاءه مستعدين للمساهمة في تنفيذ هذه الفكرة ، وقد علق لامبسون على ذلك بعد أن غادره محمد محمود « ان محمود باشا يبدو الآن في صحة جيدة ولديه طاقة ، واننا يجب أن

---

( ٢٢٩ ) السياسة ١١/٢٠ / ١٩٣٣ ، مقالات نزاهة الحكم ١١ - ١٦ مارس ١٩٣٤  
محسن محمد : حكايات صحفية من ١٤٤ - ١٧٠ وقد اعاد نشرها بكتابه « عندما يموت الملك » من ١٩٠ ، وانظر تعليقا مصطفى المنزلاوي ( المصور ١٦/٦ / ١٩٧٨ )  
ذكر فيه ان محكمة النقض قبلت النقض المقدم من والده في ٢٤/٢ / ١٩٣٦ بعد ان ثبت لها خطأ الحكم قيمة نسب اليه .  
( ٢٣٠ ) السياسة ١١/٧ / ١٩٣٤ .

نعمد عليه في المستقبل كرئيس لوزارة ، فهو مستقيم ومقتنع ، (٢٣١) ، وقد  
رشح لاميسون محمد محمود لحكومة بلاده بالفعل وزكاه بقوله انه قوى ومعتدل  
وله اتباع اقوياء ، وان كان - لاميسون - قد أبدى تخوفه من رفض الملك .  
« فسوف تكون مخاطرة أن نتركه يواجه الملك الذي لن يؤيده في الوقت الذي  
سيكون الوفد فيه معارضا » (٢٣٢) .

ويبدو أن الحزب في استعجاله والحاحه على الوزارة ليعرف رأيها في كل شيء ،  
كان يريد أن يعرف على وجه التحديد حقيقة موقفها من الوفد فقد بدأ يحس  
ميلها نحوه بوضوح ، خاصة عندما عقد بعض أعضاء الوزارة اجتماعا في  
حديقة منزل نسيم باشا اشترك فيه بعض زعماء الوفد ، وشكلت على اثر  
ذلك لجنة اتصال بين الوزارة والوفد ، فاعتبرت « السياسة » ذلك ظاهرة  
طيبة تقضى على سياسة الصمت والكتمان وغمرت الاجتماع بقولها « ان  
هذا الاجتماع يقيد أعمال الحكومة ويحدد مسؤوليتها أمام الحزب الكبير الذي  
تعتمد عليه » ، ووصفت رئيس الوزارة بأنه سكت دهرًا ونطق كفرا ، وأنه  
أهدر حقوق مصر ، بتصميمه على « تنسيم الناس » ، لتغيير السياسة  
النسيمية ، (٢٣٣) .

وقد كتب كيلي - القائم بعمل المندوب السامي - الى وزير الخارجية  
البريطانية في ١٦ سبتمبر ١٩٣٥ ، مبرا عن مخاوفه من الاعتماد على رجل  
مثل محمد محمود « لانه لا يمكن الاعتماد عليه ، في كل الاحداث الدولية الحرجة  
ولعدم انقياده في المسائل الادارية » ، كما أن لورين كان يعتقد أن فرض محمد  
محمود على الملك في قمة معارضة الوفد مسألة على قدر كبير من المخاطرة ،

---

F.O. 407/218, Uo. 18, Lamp. to Simon, Feb. 8, 1935, (٢٣١)

371/17978, Lamp. To Simon, July, 27, 1934.

F.O. 407/218, Enc. in No. 19, Note of a Conversation; Feb. 9, 1935, and No. 27, Lamp. to Simon, May, 18, 1935.

(٢٣٢) السياسة ٢ يونيو ، ٤ أغسطس ، ١٦ سبتمبر ١٩٣٥ .



ثم ان ثمة احتمال بان تتحول وزارة محمد محمود الى « استعراض الرجل الواحد One Man's Show » بسبب قوة شخصيته (٢٣٤) وعلى الاسس السابقة استجابات الخارجية البريطانية ، وتم استبعاد محمد محمود من المرشحين لتولى الوزارة .

ولم يكف هجوم الحزب على الوزارة الصديقة للوند ، وكان هذا الهجوم يهدف كسب شعبية على حساب الوند ، من خلال دمج الوزارة الصديقة له بالتواطؤ مع التجليز ، ومن خلال حشد الاحزاب المعارضة له للاستماع الى خطب قادة الاحرار الدستوريين ، وبتحريك الطلاب ، وتحريضهم على استمرار ثورتهم (٢٣٥) ، في الوقت الذى لتجهت فيه مساهم الطلاب نحو التوفيق بين الزعماء ، الأمر الذى انتهى الى تأليف الجبهة الوطنية ، وقدمت الوزارة استقالتها في ٢٢ يناير ١٩٣٦ لاخلأ الطريق امام وزارة قومية تتولى المفاوضات . ولم يتوان محمد محمود عن اغتنام الفرصة فقدم هو وصديقى كتابا الى على ماهر - الذى عرضه على لامبسون - يعرضان فيه الخدمة تحت رئاسة جبهة وطنية ، على ان يترك الباب مفتوحا لبعض الوقت ، فربما يغير الفحاس باشا رأيه ويحل محل على ماهر فى الرئاسة ، أما اذا ظل على غداه ، حينئذ تجرى الانتخابات ، التى سوف يكون اجراؤها امرا ميسورا ضد الوند (٢٣٦) ، ولكن الوند لم يقبل ذلك كله ، وانتهت الازمة بتولى على ماهر تأليف وزارة محايدة تجرى الانتخابات ، وشكلت فعلا في ٣٠ يناير ١٩٣٦ ، وفى عهدها تألفت هيئة المفاوضات ، واجريت الانتخابات التى فاز فيها الوند بأغلبية ساحقة ، ومع ذلك كالت صحيفة السياسة المديح لوزارة على ماهر « التى كان حكمها قصيرا ، وانتاجها وغيلا فانشأت وزارة الصحة وجمعية الصحافة والمجلس الاعلى للتعليم ، واتمت قانون الازهر ، وحقت للجامعة

---

F. O. 407/218, Kelly to Hoare, Sept. 12, 1935. (٢٣٤)

F.O. 407/219, Enc. in No. 13, Note on the Student Movement, Jan 23, 1936. (٢٣٥) اشر

F. O. 407/219, No. 22. Lamp. to Eden. Jan, 27, 1936 (٢٣٦)

الكثير من ألاما نلها ومكنت لهلئة للمافاضات ومهدت للسبيل لقيامها بمهمتها .  
لنخ ، ( ٢٢٧ ) .

تولى مصطفى النحاس الوزارة فى ٩ مايو ١٩٣٦ ، ولم يعد للاحرار الدستوريين من أمل سوى المعارضة الساخرة ، فربما تؤتى ثمارها اذا ماقتصر لصراع الوزارة المحتمل مع مصدرى السلطة - الملك والمندوب السامى - ان يبلغ حد المواجهة الساخرة ، خاصة وأن ظروف تولى الوزارة لم تكن مطمئنة لكليهما ، فى الوقت الذى استعرض فيه الوفد عضلاته ، الى جانب الشرعية الدستورية ، بتحريكه قطاعات من للشباب الذين البسهم قميصا أزرقا ، وكون منها « جيشا شعبيا » لخدمة مصالح الحزب ( ٢٢٨ ) .

ومعارضة الحزب للحاكم مسألة ليست صعبة تماما على كل حال . قد يستعان فيها بعدد من النواب والشيوخ ذوى مقدره خاصة ، وصحيفة اشتهرت بكفاءة رجالها ، وقيادة قوية متمرسه ، تستطيع باتصالها بمصدرى السلطة أن تحصن استغلال الفرص ، وحزب الاحرار الدستوريين لديه هذه الانوات جميعا ولكن معارضة الحزب للوزارة تأخرت بعض الوقت وذلك لاشتراك رئيسه فى هيئة المفاوضات ، فى إطار الجبهة الوطنية وتحت رئاسة النحاس باشا ذاته . ثم مالبت الموقف أن تغير عندما أصبح توقيع المعاهدة قاب قوسين ، مما سيسجل نجاحا للوفد اكثر من غيره ، عندئذ تعجلت « السياسة » الصدام مع الحكومة ، وكان قد اعلن رئيسها أن لاحزبية بعد اليوم ، فاتهمته حينئذ بالفاشية واتهمت حكومته بالظلم فى توزيع اعلاناتها على الصحف ، وإيثارها الوفديين فى الحركات الادارية والترقيات ، ثم ذكرت « أن كان يراد بمصر أن تسير نحو الدكتاتورية الفاشستية ، وهى اقرب للنظم الى الدكتاتورية الشيوعية ، فاننا نتقدم للحكومة بالمشورة ، أن تغير الدستور الحاضر ليتفق مع الانظام الفاشيستى ( ٢٢٩ ) » .

---

( ٢٢٧ ) السياسة ٢٢ أبريل ، ٨ مايو ١٩٣٦ ، محمود عزمى : وزارة المائذ يوم والكتاب يؤرخ لعهد الوزراء وانجازاتها .  
( ٢٢٨ ) حول النقصان الفزق انظر : يونان لبيب : اصحاب النقصان الملونة فى مصر ، المجلد التاريخى ( ٢١ ) عام ١٩٧٤ ثم  
Jankowski, The Egyptian Blue Shirts, M.E.S., Jan. 1970

( ٢٢٩ ) السياسة ٢ اغسطس ١٩٣٦ .

• بيد أن توقيع المعاهدة جعل « السياسة » تطرح العلاقة مع الحكومة على نحو جديد ، فتسارعت عن تنفيذ المعاهدة وهل سيقع على عاتق الجبهة الموقعة لها أم تتولاها حكومة الوفد ، ثم نبخت المسألة الأولى ، ورات عودة النظام البرلماني « الى صورته الطبيعية » الى أن يتطور بما يحقق التعاون بين الهيئات السياسية (٢٤٠) ملحة بذلك الى أن النظام القائم ليس برلمانيا بشكل طبيعي ، وقد رأت مجلة آخر ساعة في ترويج « للسياسة » لهذه المسألة اجترارا لفكرة الوزارة القومية ، التي يكون للدستوريين فيها نصيب « ولو نصيب الثعلب في وليمة الاسود » (٢٤١) وقد زاد الامر وضوحا أن ادلى هيكل بتصريح لمجلة المصور ذكر فيه أن البلاد أصبحت في عهد جديد يقتضى التفاهم والتعاون فيما تناولته المعاهدة ، وأن هذا التفاهم لا يمكن أن يتم مادامت الاحزاب المصرية على حالها من عدم الثقة والاخلال للمصلحة العامة لذا يجب أن يعاد النظر ، في تكوين الاحزاب حتى يمكن أن تتفاهم وتتعاون (٢٤٢) ، ولكن لم يلقى الدستوريون استجابة لذلك كله من جانب الوفد ، بل على العكس سارت وزارته في الحكم سيرة حزبية يرضى بها أنصاره في الاقاليم ، ويدعم نفوذه في أجهزة الادارة ، ففصلت الكثير من العمد والمشايخ ، المختمين للاحرار للدستوريين ، كما أحالت بعض الضباط المواليين لهم الى المعاش وأعدت على أنصارها رتبا لا حصر لها لابتهاجا بالمعاهدة (٢٤٣) • ولذا تراجع حزب الاحرار عن فكرة الوزارة القومية ونكرت صحيفته « أن الحكمة تابی أن يطلب رجل الاشتراك في الحكم بدعوى تنفيذ المعاهدة ، كما أن في ذلك انكارا لحق المعارضة في الوجود .. » (٢٤٤) •

• (٢٤٠) السياسة ٣١ أغسطس ١٩٣٦

• (٢٤١) آخر ساعة ٦ سبتمبر ١٩٣٦

• (٢٤٢) المصور ٩/٢٥/١٩٣٦

• (٢٤٣) هيكل : منكرات ج ١ ص ٤١٨ - ٤١٩ ، خطبة محمد محمود في السياسة

الاسبوعية ١١/١٣/١٩٣٧

• (٢٤٤) السياسة ١٠/٢٠/١٩٣٦ ، الوزارة القومية لامل لها ، الاهرام ٢١/١٠/

١٩٣٦ ، آخر ساعة ١/١١/١٩٣٦

وكما مر بنا ، أثار الحزب مسألة مشروع توليد الكهرباء داخل مجلس النواب كجزء من خطة المعارضة ، واتهم الحكومة بتصرفات تنافى نزاهة الحكم في الوقت الذى كان الوفد قد خرجت منه مجموعة المناقش وأحمد ماهر لتخلف جرحا عميقا في كيان الحزب ، كما عين على ماهر رئيسا للميول الملكية ، وبدأ القصر يتأهب للصراع من جديد ، عندئذ بات الخطر يحدق بالوزارة من كل جانب ، ولتقرب الاحرار الدستوريون من القصر ، على ما وصف هيكل في مذكراته بأنهم « رأوا اتجاها جديدا في سياسة القصر ، ورأوا رئيس حزبهم يدعى لمقابلة الملك ، وسمعوه يتحدث عن الملك الشاب حديثا رطبا متفائلا ، وشجع الاحرار رئيسهم على متابعة الاتجاه الجديد » ، وتبع ذلك ارسال الحزب برقية للملك الشاب أعرب فيها عن « ولائه وإخلاصه لذاته الطيبة وتهنئته بخطبته الميمونة » (٢٤٥) ، وفي نفس الوقت راح الحزب مع بقية عناصر المعارضة ينسق أساليبه بتدبير خطط مختلفة للهجوم على الوزارة ، وكان منها الاتفاق على الانسحاب من البرلمان (٢٤٦) ، وقدم قادة الحزب التماسات الى الملك امتلأت بالشكوى من فرق القمصان الزرقاء ، وكتب هيكل في السياسة الاسبوعية « ومن عجب أن يقال أن هذه الميليشيا وجدت لحماية الدستور ٥٠ فمن ذا الذى يريد أن يعتدى على الدستور ٥٠ ان احدا لا يستطيع أن يغير الدستور الا جلالة الملك ، وهو لا يغيره الا بان يضع نظاما محله سواء أفعل ذلك من طريق دستورى أم من طريق الانقلاب » (٢٤٧) ، وكانت أزمة تعيين عضو في مجلس الشيوخ بين الوفد والقصر ، حيث أورد

---

(٢٤٥) هيكل : مذكرات ج ٢ ص ٤٤ - ٤٥ وانظر كذلك السياسة ٢٣/١٠/٣٧ ،  
والسياسة الاسبوعية ٢٣/١٠/٣٧ ، وعن فساد الوفد انظر :  
Kirk, G. The Corruption of The Egyptian Wafd, M. E. Affairs,  
Decs. 1963, p. 30.

وعبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية ٣٧ - ١٩٤٨ القسم الاول  
ص ٤٧ ، ومجلة التشريع الاسلامى : القاهرة ١٩٣٩ عدد خاص بعنوان النحاس  
باشا ناظرا لوقف .  
F.O. 407/221, No. 12, Lamp. to Eden, July; 28, 1937. (٣٤٦)

(٢٤٧) السياسة الاسبوعية ١٩٣٧/٩/٤

الوفد تعيين عضو وفدى وأرك القصر تعيين عبد العزيز فهمى ، فكانت في الواقع أزمة بين الوفد من ناحية والملك والاحرار الدستوريين من ناحية أخرى ، فمجدد العزيز فهمى رئيسهم السابق ، ولعل القصر كان على علم بمقدرة الرجل على المعارضة وكفائته لخصومة الوفد ، وقد رفضت الوزارة طلب للقصر ، ملله ذلك بأنه خصم لها (٢٤٨) .

وسخرت السياسة من « الزعامة الوفدية » وتسلطت عن وظيفتها بعد أن أصبح للبلاد ممثلوها الرسميون في الداخل والخارج وأصبحت مملكة دستورية على عرشها ملك دستوري ، وكتب هيكل مقالا استعرض فيه « أسطورة الزعامة أو مشيخة الطوق السياسية ، وكيف أنها تفاوضت عام ١٩٢٤ ، ١٩٣٠ ولم تحقق لمصر شيئا » ، وفي مقال آخر ذكر أن لنظام حزب الاغلبية زعامة كالزعامة الفاشستية (٢٤٩) .

وقد تولى محمد محمود حشد الاحزاب المعارضة للوفد في داره وانتقوا على أن يدعو كل حزب منهم أعضاء مجلس ادارته وهيئته النيابية للتشاور ، ثم اجتمع مع صدقي وحلمى عيسى وحافظ رمضان في نادى محمد على في ١٦ نوفمبر ١٩٣٧ ، حيث استأنفوا بحث الحالة السياسية ، وامضوا عريضة لرفعها للملك حملها محمد محمود الى ديوانه (٢٥٠) ، وقد بلغ من تراشق الحكومة وحزب الاحرار بالاتهامات ، ان اتهمت الحكومة محمد محمود وأشياعه بأنهم يعملون على إثارة الشغب ، وأنهم وزعوا لذلك النقود علانية ، وان الحكومة لديها ما يثبت هذا ، وقد رد محمد محمود بان ذلك افتراء يتولى القضاء امر تصفيته ، وفي المقابل اتهم هيكل الحكومة بأنها تحرك الجماهير نحو أعمال العنف ، وانها بحمايتها للتأثيرين انقلبت من حكومة الى عصابة

---

F.O. 407/221, No. 25, Lamp. to Eden, Dece. 25, (٢٤٨)

1937.

(٢٤٩) السياسة الاسبوعية ١١/٩/١٩٣٧ ( مقالنا وفديون وزعاسيون ثم اسطورة الزعامة ) و ٢٠/١١/١٩٣٧ ( أزمة مصر السياسية لهيكل ) .  
(٢٥٠) السياسة ١٧/١١/١٩٣٧ ، الاهرام والمصرى ١٩/١١/١٩٣٧ .

وهكذا ارتبط صراع الحزب مع الوزارة الوفدية بمعاملين اساسيين :  
اولهما صراعها مع الملك ، ذلك الصراع الذى استهلك جزءا كبيرا من نشاطها  
وجعلها باستمرار فى حالة دفاع عن بقائها باسم الدستور ، وثانيهما ،  
انشقاق الحزب الذى تآلفت منه ، ذلك الانشقاق الذى آذن بخروج مجموعة  
أحمد ماهر والنفقراشى ، وصراعها مع القيادة الوفدية ، فهذان الصاملان  
قد أغنيا حزب الاحرار من عبء الانفراد بمعارضة الوزارة •

\*\*\*

لقد بذلت محاولات من جانب القصر عن طريق على ماهر للضغط على  
النحاس باشا لتأليف وزارة ائتلافية دون جدوى ، ومن ثم سمم الملك على  
اقالة وزارته وأن يعهد الى محمد محمود بتأليف الوزارة الجديدة ، وقد اعتبر  
لامبسون هذا الامر انقلابا من جانب القصر (٢٥٢) ، وبالفعل لم يكن هناك  
مرشح لتولى الوزارة أهم من محمد محمود، لأن تجربة صدقى لم تزل ماثلة  
للأذهان ، بالإضافة الى أن الدكتور ماهر لم يحظ بالتأييد المطلوب داخل  
الهيئة الوفدية ، التى أيدت النحاس تأييدا ساحقا • ألف محمد محمود  
وزارته فى ٣٠ ديسمبر ١٩٣٧ وقد ضمت كل العناصر اللاوفدية والمستقلة  
الناوثة للوفد ، وهكذا عاد الاحرار الدستوريون الى الحكم بعد غياب دام  
ثمانى سنوات وثلاثة اشهر ، عادوا ليجمع الحكم ما تفرق من أصحابهم ،  
وليبيت الحياة فى صحيفتهم ، وليبد لهم من بعد ضعفهم قوة ، وقد ضمت  
الوزارة الجديدة ستة عشر وزيرا من كبار الشخصيات السياسية فتولى  
محمد محمود وزارة الداخلية الى جانب الرئاسة كما ضمت من كبار الدستوريين  
أحمد خشبة ( للحقانية ) ، عبد العزيز فهمى ولطفى السيد والدكتور هيكل  
( وزراء دولة ) ثم محمد كامل البندارى ( الصحة ) ، يضاف الى ذلك اسماعيل

(٢٥١) الأهرام ١٩٣٧/١١/٢٥ بلاغ رسمى ورد محمد محمود عليه ، السياسة

الاسبوعية ٢٧/١٢/٢٥ ( ان الحكم اليوم لهيكل ) •

F.O. 407/221, No; 87, Lampson to Eden, Dec., 28-29, (٢٥٢)

صدقى وعبد الفتاح يحيى ، من رؤساء الوزارات السابقة ، وكذلك رئيس الحزب الوطنى حافظ رمضان ، لى جانب عدد من المستقلين . وكان الهدف من هذا الحشد اجراء الانتخابات الجديدة التى تستطيع الوزارة من خلالها ، بتوجيه الادارة ، حرمان الوفد من أية اقلية محتملة ، وهو ما حدث بالفعل .

وفى اول لقاء لمحمد محمود مع السفير ذكر الاخير عنه انه كان متشجعا وأن محمد محمود أكد له أنه سيكون متعاوناً ، ولأننا التقينا كصديقين قديمين وأكد لى تصميمه وعزمه على أن نظل أعظم الأصدقاء ، تربطنا أخلص العلاقات ، وأضاف السفير أنه ذكر له أن مسألة الدفاع عن مصر ستكون فى الحل الاول من برنامج وزارته كما ذكر أن وزير الخارجية - عبد الفتاح يحيى - لسوء النظر رجل لا نصيب له من الذكاء ، من ثم اقترح أن اظل على اتصال مباشر به . وعلاقته بالملك طيبة ولكنه قرر أن يوقفه عند حده اذا ما حاول تجاوز سلطاته الدستورية أو وظيفته ، ( ٢٥٣ ) .

وقد أبدى محمد محمود اعتقاده أن الملك فاروق سوف يكون متعاوناً معه تعاوناً تاماً ذلك أنه سلس ، ومن ثم لن تثار مثل تلك العقبات التى كان يثيرها والده الملك فؤاد فى وجه وزارته السابقة ( ٢٥٤ ) وكانت المهمة الاساسية لهذه الوزارة هى اجراء الانتخابات ولكن محمد محمود رأى أن يتمهل بعض الشيء لاعتقاده بأن مرور فترة قصيرة من الحكم الصالح سوف تضمن لحكومته اقلية محترمة ( ٢٥٥ ) ، وخلال الشهور الثلاثة الاولى من عمر الوزارة قامت بحركة تنقلات داخل الجهاز الادارى للدولة أحدثت بها عمليات فصل واسعة النطاق للعناصر الوفدية وأطحت الموالين لها مطهم ، حتى لقد شهد السفير بأنه بات واضحاً أن الانتخابات سوف « تطبخ » بواسطة الحكومة ( ٢٥٦ ) .

---

F.O. 407/222, No; 2, Lamp. to Eden, Jan, I, 1938. (٢٥٣)

F.O. 407/222, Enc. in No. 7, Conversation between the Egyptian Prime Minister, Kelly and Smart. (٢٥٤)

F.O. 407/222, Enc. in No. 7; Loc; Cit. (٢٥٥)

F.O. 407/222, No. I, Lamp. to Eden. Feb. 8, 1938. (٢٥٦)

وكان الخارجون على الوفد يتزعمهم الدكتور ماهر والقراشي قد كوفروا « وفداً مسعياً » أو الهيئة للسعدية كما سميت فيما بعد ، ولم تنشر الهيئة برنامجاً لها باعتبارها حزباً سياسياً جديداً لأن رجالها لم يعتبروا أنفسهم خارجين على الوفد ، بل رأوا أن الزعامة الوفدية هي التي خرجت عن مبادئه الأصلية (٢٥٧) ، وعموماً وجد هؤلاء أنفسهم في معسكر خصوم الوفد الأصلي ومن ثم دخلوا الانتخابات مع حزب للحكومة على أمل الفوز بمقاعد لها وزن ، وهو ما حدث بالفعل ، وعقب ظهور نتيجة الانتخابات قدمت الوزارة استقالتها إلى الملك في ٥ أبريل ١٩٣٨ ، ولكن الملك استبقاها ثلاثة أسابيع مطلقة في جو أزمة وزارية حددت الأحرار الدستوريين أكثر من مرة في الوقت الذي افتتح فيه البرلمان وألقى محمد محمود خطاب العرش الذي وصفه السفير بأنه ليس له لون يميزه عن غيره (٢٥٨) . كل هذا واستقالة الوزارة مطلقة مما يثير الدهشة والاكتيف يتقدم بخطة حكومته إلى البرلمان واستقالته مطلقة أمام الملك أن شاء قبلها وإن شاء رفضها ؟

وكما تنبأ لامبسون بأنه يحتمل ألا يترك على ماهر محمد محمود يتمتع بمنصبه دون أزعاج وإن المتاعب لن تلبث أن تحدث بين القصر ورئيس الوزارة (٢٥٩) ، فلم يلبث الملك أن كلف محمد محمود بتأليف الوزارة وطلب إليه كشفاً بأسماء الوزراء ثم استبقاه وطلب كشفاً ثالثاً ورابعاً وخامساً ، وقيل في تحليل ذلك أن اسم البنداري لم يكن وارداً بها بحجة أنه رجل على ماهر الذي ينقل إليه ما يجري في مجلس الوزراء ، ثم قدم محمد محمود كشفاً أخيراً وبه اسم البنداري ، ومع ذلك لم تحل الأزمة فبات واضحاً أن السبب هو إحراج محمد محمود وقد تسأل هيكل : هل أريد بذلك لقناع محمد محمود أو غيرهم بأنهم لا أمل لهم إلا أن ينزلوا عن إرادة القصر ؟ (٢٦٠) ، وكان على

(٢٥٧) يونان ليبب : الأحزاب المصرية ص ٦١ ، هيكل : مفكرات ج ٢ ص ٨٥ .

المصباح ١٩٣٨/٢/٤ .  
F.O. 407/222, No; 41, Lamp. to Hafi, April, 13, 1938. (٢٥٨)

E.O. 407/222, No. 7, Lamp to Eden, Jan. 7, 1938. (٢٥٩)

هيكل : مفكرات ج ٢ ص ٨٧ - ٩١ ( يري تفاصيل الأزمة ) .



ماهر في الايام الاولى للوزارة قد عرض على محمد محمود المضي في فكرة التحكيم بين القصر والوزارة فيما يتعلق بسلطات الملك الدستورية ، بغرض ترسان احكام تؤكد حق الملك في ان يحكم ويملك مما ، ولكن محمد محمود تخلص من الاستجابة لذلك وفكر لملى ماهر ان الامور بيننا لن تكون في حاجة الى تحكيم وان للعمل سيستمر في حدود التعاون والوثام ، ففهم على ماهر عن ذلك معنى التسليم بحكم القصر ولكن محمد محمود لم يكن يرمى الى هذا المعنى (٢٦١) .

وثمة سبب آخر للالزمة قدمه السفير مؤداه ان محمد محمود اضطر بحكم القانون الحزبي ان يرشح بعض اعضاء حزبه لمناصب وزارية ولكن على ماهر لجابة بعدم موافقة الملك على ذلك (٢٦٢) ، على اى حال لم يحسم الصراع بين محمد محمود وعلى ماهر ، الذى تؤكد العديد من المصادر انه كان ظامعا في تولي الوزارة بنفسه ، وانه ترك محمد محمود يرث مصطفى النحاس الى حين (٢٦٣) ، وبالرغم من انتهاء الازمة مؤقتا ، بعد ان استطاع عبد الفتاح يحيى اعادة جسر العلاقات بين القصر ورئيس الوزارة (٢٦٤) ، فقد قبلت استقالة الوزارة وكلف محمد محمود بتأليف الوزارة الجديدة في ٢٧ أبريل ١٩٣٨ ، ولم يكن البندارى بين اعضائها حيث عين وكيله للديوان الملكى ، مما يجزم بان المسألة لم تكن تتعلق به ، بل هي سلطة القصر ورغبة على ماهر في تدعيمها من ناحية والاستعانة بها ليتمكن من تولي الوزارة بنفسه كما ذكرنا ، خاصة وكان قد صرح للامبسون في ٢٥ يناير ١٩٣٨ انه بذل

---

(٢٦١) عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية ٣٧ - ١٩٤٨ ، قسم اول من ٣١٨ - ٢١٩  
F.O. 407/222, No. 39, Lamp. to Hali. April, 22, 1938. (٢٦٢)

يلاحظ ان الوزارة قد ضمت رشوان محفوظ ومصطفى عبد الرازق من الدستوريين ايضا .

F.O. 407/222, No. 51, Lamp. to Hali May, 6, 1938. (٢٦٣)

وسمى النحاس : من سرار السياسة والسياسة من ٢٠٢  
F.O. 407/222, No. 43, Lamp. to Hali April 27, 1938. (٢٦٤)

جهده ساقا لتأليف هذه الوزارة ، وذكر أن القصر كانت له اليد الطولى في تأليف جميع الوزارات في مصر وهكذا رضى محمد محمود لما أرادته القصر وعلى ماهر مدفوعا بالحرص على تولي السلطة خاصة وقد بذل أقصى جهده لتأمين فوز حزبه وأنصاره بالأغلبية المطلوبة في الانتخابات . ولو أن هذه الأزمة قد حلت رسميا ، كما يقول لامبسون ، إلا أنها قد أحدثت هوة عميقة بين القصر ورئيس الوزراء ، حتى بات متوقعا ألا يمر طويلا وقت قبل حدوث صدام آخر يتخذ مناسبة لإخراج محمد محمود من الحكم ، وأضاف لامبسون أنه لو أن على ماهر كان حكيما فإنه سيتمنع الحكومة الحالية للوقت الكافي ، وسعيد لها الحبل الذى تشنق به نفسها ، كما هو سبيل كل الحكومات المصرية ، ويمكن أن يقال بعد الأزمة الأخيرة أن على ماهر قد القى بالقفاز متحديا محمد محمود بتعيين الجندارى وكيلًا للديوان الملكى (٢٦٦) . ولم يلبث على ماهر أن قدم استقالته من رئاسة الديوان في ٨ مايو ١٩٣٨ ، ذكرا فيها أنه بعد تجاوز الصعوبات المتعلقة بالأزمة الوزارية ، فإن الظروف العملية تقتضى منه أن يقدم استقالته ، ولكن الملك رفضها بمبارات كلها اطراء مما أوحى لدى الكثيرين بأنه كان يهدف بهذه الاستقالة تقوية مركزه داخل وخارج القصر (٢٦٧) .

وهكذا سنح الأحرار الدستوريون في الحكم ما يقرب من الأربعة شهور ، لم يقوموا خلالها إلا بالإجراء التقليدى الذى تتبعه كل وزارة حزبية في مصر بشأن الحركات الادارية مما يخدم أنصارها ومؤيديها من ناحية ، وبما يخلصها من خصومها الذين فعلت بهم الحكومة السابقة نفس الشيء ، كذلك استصدرت هذه الحكومة مرسوما في ٨ مارس ١٩٣٨ يحظر وجود الجمعيات أو الجماعات التى لها صورة تشكيلات شبه عسكرية (القمصان الملونة) (٢٦٨) .

---

F.O. 407/222, No. 10, Lamp. to Eden ( Jan. 25, 1938. (٢٦٥)

F.O. 407/222, No. 51, Lamp. to Hali, May, 6, 1938. (٢٦٦)

F.O. 407/222, No. 49, 50, Lamp. to Hali, May, 9, 11, 1938. (٢٦٧)

F.O. 407/222, No. 12, Lamp. to Eden, Jan. 26, 1938. (٢٦٨)

ويحسب لهذه الوزارة أيضا انها استصدرت مرسوما بتخفيض فواتر الديون التي ٥٪ في المولد المدنية و ٦٪ في المولد التجارية ، وقد شكلت هذه الحكومة لجنة برئاسة عبد العزيز فهمي لتضع تقريرا حول الاستثناءات التي تمت في عهد الوزارة السابقة ، ولكن اللجنة رأت مما اطلعت عليه من مستندات ان في عهود الوزارات السابقة وفي مقدمتها وزارتي محمد محمود وصدقي ، فضائح مخزية فامتنت مهمة اللجنة الى عهود تلك الوزارات ، وقدمت تقريرها لمجلس الوزراء وان كان قد ابقى في طي الكتمان (٢٦٩) .

وقد انجزت هذه الوزارة مهمتها الاساسية وهي اجراء الانتخابات ، وذلك لاسباب وجودها الشرعية المطلوبة ، فحاربت الوفد ارضاء للقصر رغم ان رئيس ديوانه اراد ان يرغم أنف رئيس الوزارة ، تمهيدا للتخلص منه عندما تحين الفرصة ، بينما تصور رئيس الوزراء وحزبه ان الاغلبية النسبية التي حصل عليها في الانتخابات تؤهلهم للحكم « بشكل دستوري » ، يرغم القصر ورئيس ديوانه ، ولكنه كان واحدا فلم يكذ يتخلص من الوفد حتى ووجه بخضم جديد .

خرج التشكيل الوزاري الجديد وقد استبعد من الوزارة السابقة كل من عبد العزيز فهمي وكامل البنداري وبهي الدين بركات وحسين رفقي وحافظ رمضان ، ودخلها دستوريان جديدان هما رشوان محفوظ ( الزراعة ) ومصطفى عبد الرازق ( الاوقاف ) ، ويبدو من ذلك ان الوزارة قد دعمت بالدستوريين أكثر ، وكذلك ضحى الحزب برئيسه القديم ، ولم يلبث اسماعيل صدقي وزير المالية ان قدم استقالته في ١٨ مايو ١٩٢٨ ليتولى وزارته محمد محمود بنفسه تاركا وزارة الداخلية للطفي السيد ، كما تخلصت الوزارة الجديدة من وزراء الدولة الاربعة ، وقد قدر لهذه الوزارة ألا تهر أكثر من شهرين ( ٢٧ أبريل - ٢٤ يونيو ) لنقضيا في صراع مرير بين محمد محمود وعلى ماهر ، وكان الاخير قد قوى مركزه بمفاوضة الاستقالة ، كما اطلق القصر جماعة مصر الفتاة وصحيفتها ، التي كان يديرها كامل البنداري من داخل القصر فلقه لتهاجم الوزارة بحرية تامة (٢٧٠) ، ونتيجة لهذا كله لم تستطع

---

(٢٦٩) الرازي : في انقلاب ج ٢ ص ٦٤ ، المص ١٩٢٨/٧/٢٧  
(٢٧٠) E. O. 407/222, No. 54, Lamp. to Hali. May, 20, 1938.

الوزارة أن تنفذ شيئاً من برنامجها ، كما يعترف بذلك الدكتور هيكل الذي ذكر أنه قد ترك لكل وزير حرية القيام بإصلاح مايراه من شئون وزارته ، ولم يتبادل مجلس الوزراء الرأي في تنسيق شيء ( ٢٧١ ) . ونتيجة لصراعها مع الوفد فكر محمد محمود في الاستفادة لدخل الوزارة بالهيئة السعدية ، والاعتماد على أغليبتها البرلمانية لمواجهة دسائس علي ماهر ، وقد أطلع لامبسون على تفكيره هذا وقال أن السعديين سوف يقبلون ذلك بالارتياح ، على أن يمثلهم أحمد ماهر والنقراشي ووزيرين آخرين ، كما أن هناك هدفاً آخر يمكن في ألا يترك السعديون يلعبون لعبة خاصة بهم ، فوصف لامبسون هذه الفكرة بالمهارة ثم سأله : هل تعتقد أن أحمد ماهر سيعمل ضد أخيه فأكد محمد محمود بأنه سيفعل ذلك وأضاف أنه إذا رفض الملك فسوف تنتهي المسألة بقولي على ماهر الوزارة على انقراض النظام البرلماني ( ٢٧٢ ) ، وهكذا أراد محمد محمود أن يضرب في اتجاهين في وقت واحد : مقاومة علي ماهر ، وجذب السعديين إلى معسكر الوزارة حتى لا يشتغلون لحسابهم معتمدين على أغليبتهم في مجلس النواب ( ٨٠ مقعداً ) ، وقد عرض محمد محمود فكرته على الملك فاستحسنها في البداية ، وأبدى رغبته في أن يظل في الحكم ثلاث سنوات ولكنه أبدى تخوفه من وجود النقراشي في الوزارة لأنه سوف بسبب المتاعب إن عاجلاً أو آجلاً ، ولكن محمد محمود طمأنه بأنه سيقبضه إن لم يلزم حدوده ، وفي نفس الوقت لم تخف عيني علي ماهر عن تحركات رئيس الوزارة فقبل حديث الأخير مع الملك بأسبوع كان علي ماهر قد ذهب إلى النحاس في بيته وذكر له أن الوزارة الحالية ليست محللاً للرضا وإنها سوف تسقط ، وسأله عما يجعله يتخلى عن الماضي ، فرد النحاس بطلب وزارة محايدة تجري الانتخابات وتعيد الحكم إلى الأغلبية ، ورشحاً حافظ

( ٢٧١ ) هيكل : مذكرات ج ٢ ص ١٢٤

F.O. 407/222, No. 57, Lamp. to Hali, June, 15, 1938. ( ٢٧٢ )

وليس بقيقاً ماذكره هيكل ( مذكرات ج ٢ ص ١٢٤ ) من أن محمد محمود لم يشارك الهيئة السعدية معه في الحكم في وزارته الثالثة لأنها كانت جديدة لم يصورها الزمن حيث أن هذه الهيئة كان لها من المقاعد في النواب مثلما كان للأحرار الدستوريين تقريباً ، بالإضافة إلى ماضي رجالها السياسي .

عفيفي وعبد الفتاح يحيى للوزارة المقترحة ، وقد استنتج لامبسون من هذه الدوايات أن على ماهر يعمل نون حصاب لسلطة الملك فاروق نفسه (٢٧٢) ، على أى حال لم يرحب أحمد ماهر بالاشتراك في الوزارة لتأييد محمد محمود ضد محاولة اضعاف مركزه من جانب أخيه ، وفرض مكتاتورية للقصر وأن كان قد أراد فيما بعد أن يتولى السعديون وزارتي المالية والداخلية (٢٧٤) ، وقد أبيت صحيفة البلاغ ، وثيقة الصلة بالقصر آنئذ ، ترحيبها بذلك . لاستقرار الحكم لان السعديين إذا ألفوا الوزارة وحدهم فسيكونون في نفس المركز الذي توجد فيه الوزارة حاليا ، إذ لا الاحرار وحدهم ولا السعديون وحدهم قادرون على الحكم الثابت المستقر (٢٧٥) .

وبالفعل أعلن التشكيل الجديد للوزارة ، وزارة محمد محمود الرابعة والاخيرة ( ١٩٣٨/٦/٢٤ - ١٩٣٩/٨/١٨ ) وقد تضمن خمسة مناصب لكل من الدستوريين والسعديين ، وثلاثة للمستقلين وكان للسعديين ما أرادوا فحصلوا على وزارة المالية التي تولاها الدكتور ماهر ، والداخلية وتولاها النقراشي (٢٧٦) .

وكان أول عمل لمجلس الوزراء الجديد تقديم واجب الشفاء والشكر للملك الذي اختار تأييد اشتراك الحزبين في الوزارة رغم ارادة على ماهر ، كما قرر مجلس الوزراء اطلاق اسم الملك فؤاد على المنشآت العامة التي أنشئت في عهده (٢٧٧) . وقد طرح محمد محمود سياسة وزارته في أكثر من

---

F.O. 407/222, No. 58, Lamp. to Hali. June, 24, 1938. (٢٧٢)

ولم يكن على ماهر هو الذي أراد تقوية وزارة محمد محمود باشتراك السعديين كما يقول رمضان ، تطور الحركة الوطنية ٣٧ - ١٩٤٨ القسم الاول من ٢٤٢ .

F.O. 407/222, No. 59, Lamp. to Hali. June, 24, 1938. (٢٧٤)

(٢٧٥) البلاغ ٢٨/٦/٢٢ ، المقلم ٢٨/٦/٢٢ .

(٢٧٦) انظر تعليق يونان لبيب ، تاريخ الوزارات من ٤١٦ - ٤١٧ .

(٢٧٧) هيكال : منكرات ج ٢ من ١٤١ ، واضاف انه اقترح ان يطلق اسم فاروق على جامعة الاسكندرية فوافق جميع الوزراء ( وفي عهد هذه الوزارة عاد لطفي السيد مديرا للجامعة - قصة حياته من ٢٠٠ ، أصبح علوية تقريبا للصحامين ، انظر تكميلاته من ٤٩٢ ) .

مناسبة لولها خطاب قبوله تاليف الوزارة ثم خطابه في ذكرى ١٣ نوفمبر ١٩٣٨ ، وكذلك خطاب العرش في ١٩ نوفمبر من نفس العام . وقد تضمنت هذه السياسة ماتضمنته برلمج للحكومات السابقة من استكمال وسائل الدفاع وتقوية دعائم الديمقراطية والأخذ بأسس الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي . الخ ، وإن كانت مسألة الجيش والدفاع قد حازت قدرا أكبر من المألوف ، ويرتبط ذلك بأوضاع مصر بعد المعاهدة ، حيث بدأت أبواب الكلية الحربية تفتح للطلاب وأقبل الشباب عليها مع زيادة وحدات الجيش ومضاعفة العناية بسلاح الطيران واتخاذ عدة لاتشاء قطع بحرية لاستكمال الدفاع عن السواحل ، وأنشئت مدرسة أركان الحرب العالية وقواعد مدرسة الضباط العظام . الخ كما تم اعداد تعديلات لقانون التجنيد تكفل المساواة بين الافراد والطوائف (٢٧٨) ، وفي مجال الإصلاح المالى أصدرت الوزارة كادرا جديدا للموظفين اقره مجلسها في يناير ١٩٣٩ ، كما قدمت للبرلمان مشروع قوانين الضرائب والتي صارت بعد اقرارها الحجر الاساسى للنظام للضرائب الجديد وتضم ضرائب الايرادات على رؤوس الاموال المنقولة والارباح التجارية والصناعية وكسب العمل ورسم التلغة ورسم الايلولة على التركات ، وكانت الضرائب محصورة على العقارات فقط مما يتنافى مع العدالة الاجتماعية فاوجدت القوانين شيئا من التوازن بين الممولين في تحمل الأعباء وأشركت الاجانب في تحمل نصيبهم من الضرائب ، مما أمد الميزانية بموارد مالية زادت من قدرتها على مواجهة مشروعات الإصلاح (٢٧٩) . وقد أبدى السفير البريطانى اعتقاده بأن ايرادات الدولة لن تستطيع أن تحقق المشروعات انطوحة والعسكرية خاصة ، برغم مقترحات الضرائب الجديدة ، والتي لا يحتمل - في رأى السفير - أن تمثل مصدر ايرادات كبيرة لفترة طويلة ، بالإضافة الى نقص ايرادات القطن هذا العام بسبب الظروف

---

(٢٧٨) فؤاد كرم : النظارات ج ١ ص ٣٧٤ ، أوراق هيكل : الملف (١) ، خطبة ١٣ نوفمبر ١٩٣٨ ، المستور ١٩٣٨/٩/٦ .  
 (٢٧٩) انظر مضايح الشيوخ ، الانقطاع (١٤) مجلد نوفمبر ٢٨ - اغسطس ٣٩ ، الرأى فى اعقاب ج ٣ ص ٦٤ - ٦٩

الجوية وبوابة القطن وغيضان النعيل (٢٨٠) ، ولكن لم تكن تكهفات السفير دقيقة ، ذلك ان ميزانية ٣٨ - ١٩٣٩ اختتمت باحتياطي قدره ٢٣١٢٠٠٠ ر.جنيها مصريا (٢٨١) ، رغم بدء الحكومة في التنفيذ الفعلي لتمهلاتها الناشئة عن المعاهدة فيما يتعلق بمسألة النفاء عن مصر وتطوير جيشها .

وقد روى لطفى السيد كيف طلب منه محمد محمود أن يعود مديرا للجامعة وأنه قبل مشروطا ألا يتصل رجال الحكومة بالطلبة ، ولكن ذلك لم يحدث ذلك أن الجامعة أصبحت مجالا لاضطرابات طلابية شاركت فيها أحزاب الحكومة هي الأخرى ، كما تقرر إنشاء جامعة الاسكندرية في عهد هذه الوزارة ، وكانت نواتها بالفعل إنشاء كليتا الآداب والحقوق اللتين أصبحتا نواة لجامعة فاروق (٢٨٢) ، وقد روى الدكتور هيكل بالتفصيل نشاط وزارة المعارف فيما يتعلق باقرار نظام اللامركزية والتوسع في التعليم الإلزامي وإنشاء المكتبات المدرسية وتمصير الإدارة ، وقد أثبتت في عهد وزارته الازمة المعروفة بين دار العلوم والمعاهد الدينية بشأن وظائف تدريس اللغة العربية، ولم يتم التوصل الى تسوية لها الا قبيل استقالة الوزارة بقليل (٢٨٣) .

وقد حدث في عهد هذه الوزارة ما اعتبرته المعارضة ماسا بنزاهة الحكم حين حدث نزاع بين وزارة الزراعة وأحد كبار تجار الفاكهة حول شرائه ثمار مزرعة الجبل الأصفر ، حيث اضطرت الوزارة أن تضع يدها على المزرعة بقوات بلوك الخفر لمنع التاجر من استغلالها بعد أن اتضح أن هناك إجراءات مريبة في المزاد اتصل أمرها بوزير الزراعة رشوان محفوظ ، خال محمد محمود ، فأبلغ وزير الداخلية رئيسه بذلك وطلب اليه استقالة الوزير

---

F.O. 407/222, No. 48, Lamp. to Hali. Nov. 7, 1938, (٢٨٠)  
p. 73.

Dept. of Oversea Trade, Report on Economic and (٢٨١)  
Commercial Condition in Egypt, June, 1939, p. 11..

(٢٨٢) لطفى السيد : قصة حياتي ص ١٩٩ ، هيكل : منكرات ج ٢ ص ١١٩ .  
(٢٨٣) أوراق الدكتور هيكل : الملف (٧) منكرة مرفوعة لمجلس الوزراء في  
١٩٣٨/١٢/٢٣ .

حفظا لسلامة التحقيق كما طلب القصر نفس الطلب حفاظا على نزاهة الحكم فاستقال محفوظ بالفعل ، ولثيرت المسألة في مجلس الشيوخ والنواب على نطاق واسع وأودعت أورلقها في المجلسين حتى لقد شهد أحد النواب بأن التحقيقات تسير بشكل طبيعى خال من المؤثرات ، وإن تحدث عن محاباة الوزير للتاجر ، وقد دافع الهلباوى عن الوزير المستقيل دفاعا حول به اتهام الوزير في نزاعته الى مجرد خطأ فقال : وهل ما أخطأ فيه رشوان بلغ ما بلغه من أخطاؤا قبله ؟ ، انفا جميعا عرضة للخطأ ، فهل من أجل ستة آلاف جنيه - كانت نتيجة خطأ الوزير - تحاسبونه هذا الحساب العسير ؟ وكان شيوخ الحزب يطلبون الاكتفاء ببيان وزير الزراعة بالنيابة ، الذى كان يتحدث عن بعض الاضطرابات في القواعد الدواوينية بالوزارة والتي كشفت التحقيقات عن أمور ستعنى بها الوزارة ، ولكن انتهى مجلس الشيوخ الى التصويت الى جانب اقتراح نصه أن تصرفات وزير الزراعة السابق التى تناولها الاستجواب تنطوى على اخلال خطير بمقتضيات واجبه ومسئولياته كوزير ، ( ٢٨٤ ) وإذا علمنا ان الوزير قدم استقالته في ١٢ ديسمبر ١٩٣٨ ، فقد كان مأمولا الا تثار المسألة ولكن المعارضة كانت متيقظة فالتقطت الخيط للتبريض بنزاعة الحكم واعتبرت حكم مجلس الشيوخ صادرا على هيئة الوزارة بجملةتها لاعلى شخص الوزير ، لان الوزارة كلها اقرت مسلكه ، ولم يكن منطق الحكومة قويا في دفع حجج المعارضة داخل مجلس البرلمان بل حاولت تبسيط المسألة على ما ظهر في بيان وزير الزراعة بالنيابة ، الذى أرجع المسألة لسوء الادولة في ديوان الزراعة لا الى شخص الوزير الذى لم يسفر التحقيق عن ادانته ، كما يبدو واضحا أن ذلك وقف بثقله خلف الوزارة فطلب استقالة الوزير عن طريق سرى باشا الذى انتدب للقيام بمهامه ، كما انتدب مستشارا ملكيا للتحقيق الذى لم يدين الوزير ، ثم عين هذا المستشار وزيرا للزراعة .

---

( ٢٨٤ ) مضابط النواب ، الهيئة السابعة ، جلسة ١٩/٤/١٩٣٧ ص ١٥٧٧ .  
 الشيوخ ، الانقضاء ( ١٤ ) جلسات ١٢ ، ١٣ ، ١٩ يونيو ١٩٣٨ ص ٩٢٦ - ١٠٠٣ .  
 المصرى ١٥ ، ٢٠ يونيو ١٩٣٨ ( فضيحة مزرعة الجبل الاصفر ، وهزيمة الوزارة ) .  
 وقد اعتبرت السياسة الاسبوعية ( ٣٩/٨/١٩ ) أن استقالة الوزير من مفادير المعهد فلم يقبل رئيس الوزراء الا أن يكون زملاؤه فوق الشبهات .



والواقع أن هناك عوامل أخرى ، لى ما انتاب سمعة الوزارة على هذه النهى ، كانت تضرب فى جسدها منذ أواخر عام ١٩٣٨ بما يبذل على عهده استقرارها : وقد أجعلها لامبسون فى تقرير الى حكومته فى ١٦ يناير ١٩٣٩ ذكر فيه أن خشبة باشا وزير المالية قد وقع تحت تأثير القصر ورئيس ديوانه ، بالإضافة لى استقالة رشوان محفوظ ، واصطدام حسن صبرى وزير الحربية مع القصر من ناحية ومع زملائه فى الوزارة من ناحية أخرى ، وكان صدامه مع الملك لرغبته فى تعيين مدير عام لإدارة الحدود ضد رأى الملك ، ثم تهديده بالاستقالة إذا طبق كادر الموظفين الجديد على الجيش ، فلم يقبل وزير المالية هذا الأمر ، وأخيراً لأن القصر ، ممثلاً فى شخص على ماهر ، ظل يعمل على إضعاف مركز محمد محمود بتدخله فى شئون الإدارة تارة ، وبتشجيعه للعناصر المناوئة للوزارة تارة أخرى ، يضاف إلى هذا كله تزايد أعباء الوزارة المالية (٢٨٥) .

ولعل الذى حمى الوزارة من التداعى كل هذا الوقت هو استمرار التعاون بين حزبها والعمل فى انسجام بين محمد محمود وأحمد ماهر (٢٨٦) ، حتى لقد ذكر أن ثمة مفاوضات جرت لإدماج الحزبين رغبة فى تقوية الوزارة . ولكنها لم تنجح بسبب معارضة الفقلشى وبعض السعديين على اعتبار أن الإدماج سوف يقوى الوفد بإضعاف ادعاء السعديين بأنهم اتباع سعد زغلول ، الذى لم تزل معاركه العنيفة مع الأحرار الدستوريين حية فى أذهان الناس (٢٨٧) ، ولكن هذا الانسجام لم يطل على أية حال فقد اختلف السعديون والدستوريون عند مناقشة مسألة انضمام مصر إلى ميثاق سعد آباد (٢٨٨) .

F.O. 407/223, No. 4, Lamp. to Hali, Jan., 16, 1939. (٢٨٥)

F.O. 407/222, No. 52, Lamp. to Hali, Nov. 30, 1938. (٢٨٦)

كما صرح هيكى لصحيفة الدستور (١٢٨/٩/١٩٣٨) بأنه لم يشعر أن هناك سعدياً وحراً دستورياً منذ اشترك أخواننا الوزراء السعديين فى الحكم .

F.O. 407/223, No. 28, Lamp. to Hali. May, 12, 1939. (٢٨٧)

ورمضان : الصراع بين الوفد والعرض من ٢٦٨ .

١٥٠ هيكى : مفكرات ج ٢ من ١٥٠

ومع ضعف صحة محمد محمود وتخلفه كثيرا عن حضور جلسات مجلس الوزراء ، لنا أن نتصور أن الدكتور ماهر قد بات يعتقد أنه الوريث الطبيعي لمنصب للرئيس ، مما قد يؤثر على نشاط مجلس الوزراء ، يضاف الى ذلك كله ما يمكن أن تبغى به عادة وزارات الائتلاف (٢٨٩) .

اما بالنسبة للسفير البريطاني ، فقد أوقع رئيس الوزارة بين فكي صراعه مع الملك الشاب ، وقد بدا هذا خلال أزمة حرس الموتوسيكلات ، الذى اعتاد السفير البريطانى أن يحيط به موكبه ، مذ كان مندوبا ساميا ، وكانت حكومة الوفد قد تركته له بصفة استثنائية بعد المعاهدة ، ولكن فى عهد هذه الحكومة طلب الملك من رئيس وزرائه إلغاء هذا التقليد ، وكان محمد محمود يسوف الى أن أصر الملك على طلبه ، مما اضطر محمد محمود الى أن يلح على السفير ، ولم يزل به فعلا حتى قبل رفع هذا الحرس (٢٩٠) ، كما طلب للسفير الى رئيس الوزارة أن يبعد كبير مهندسى القصر (فيروتنشى) ، الايطالى ، وقد طلب رئيس الوزراء ذلك من الملك فعلا وأخبره بأن هذا المهندس كان منحرفا فى سلوكه ، غير أن الملك أخبره بأن تعيينه فى القصر سيكون مؤقتا وأنه سيختفى بشكل تدريجى (٢٩١) . كذلك روى أن النقراشى وزير الداخلية قدم تقريراً سرى عن اتصال الملك بالايطاليين ، وتردده معهم على المقامى ، الامر الذى رأى محمد محمود أنه سيغضب السفير فطلب من الملك إبعادهم أيضا ، كما قيل أن محمد محمود قد عنف الملك لائقائه خطابا سياسيا فى الاحتفال ببدا السنة الهجرية ، وطلب اليه ألا يفعل ذلك بغير أن يعرض الأمر على رئيس الوزراء (٢٩٢) .

ويبدو صحيحا أن تدهور صحة رئيس الوزراء باستمرار ، الامر الذى يهتم السفير له كثيرا بما امتلات به تقاريره (٢٩٣) ، كان أحد أسباب عجز

---

Lugol Jean, Egypt and World War II, p. 16. (٢٨٩)

(٢٩٠) رمضان : تطور الحركة ، ٢٧ - ٤٨ القسم الاول من ٢٤٢ - ٢٤٤  
Evans, T., (ed.), The Killearn Diaries p. 102. (٢٩١)

(٢٩٢) مصطفى أمين : ليالى فاروق ج ١ ص ٩٠ - ٩٦ وانظر :  
F.O. 407/223, No. 1, Lamp. to Hali, July, 13; 1939.

F.O. 407/223, No. 28, Lamp. to Hali. May, 12, 1939. (٢٩٣) انظر

رئيس الوزارة عن القيام بمهام منصبه وأعبائه ، لزاء صراع الملك والسفير من جهة ، والقدرة على مواجهة التغييرات التي سوف تدم مصر من جراء الحرب العظمى من جهة ثانية ويكمل للصورة انه خلال فترة غياب على ماهر عن مصر لحضور مؤتمر المائدة المستديرة في لندن ، راجت شائعات عن فكرة الدم الجديد في الوزارة ، ونظرية النظام الاسلامي في الحكم والاصلاح للدكتاتورى ٠٠ الخ مما جعل الدكتور ميكل يرى أن على ماهر لم يكن بعيدا عنها وعن تشجيعها (٢٩٤) ، وازاء ذلك قدم محمد محمود استقالة وزارته الى الملك في يوليو ١٩٣٩ معتذرا بظروفه الصحية ، ولكن الملك استمهل وطلب الى زملائه تحمل الاعباء عنه ، بينما كانت اشاعة تأليف على ماهر للوزارة قد باتت على كل الألسن ، وقد قيل عندئذ أن الملك يود التخلص من نفوذه بابعاده عن القصر ، حيث لن يطول مكثه برئاسة الوزارة (٢٩٥) .

وفي تلك الآونة روت صحيفة المصرى أن نفرا من الاحرار الدستوريين قد اتصلوا بعلى ماهر بصدد تأليف وزارته ولكنه رفض أن يملوا عليه ارادة لهم وذكر انه يجب أن يؤلف وزارته كما يريد (٢٩٦) ، وازاء ذلك كله ، عاد محمد محمود في ١٢ أغسطس ١٩٣٩ وقدم استقالته مرة أخرى ، وإن كان هناك من ذكر أن الملك أوفد اليه سعيد ذو الفقار - كبير الامناء - يطلب اليه تقديم استقالته حرصا على صحته (٢٩٧) ، أما المصادر البريطانية فذكرت أن محمد محمود قدم استقالته الى الملك وتوسل اليه أن يقبلها على أساس أن صحته تمنعه من الاستمرار في تولي منصبه ، وقد علقت هذه المصادر بانه كان معروفا منذ وقت أن رئيس الوزراء رجل مريض ، ولكن قراره بالاستقالة بدأ كما لو كان قد اتخذ فجأة مما اتاح فرصة لشائعات على غير أساس (٢٩٨) .

(٢٩٤) ميكل : منكرات ج ٢ ص ٥٦

F.O. 407/223, No. 1, Lamp. to Hali. July, 13, 1939. (٢٩٥)

(٢٩٦) المصرى : ٢٩/٨/٣ ( هل تواد وزارة على ماهر وهى جئين ؟ ) .

(٢٩٧) المرافعى : فى أعقاب ج ٣ ص ١٩ ، ميكل : منكرات ج ٢ ص ١٦٢

وقد ذكر ميكل أن رجال القصر قالوا بهذه الرواية ، ولم ينقها هو .

F.O. 407/223, No. 11, Batman to Hali., Aug, 25, 1939. (٢٩٨)

وهكذا خرج الاحرار الدستوريون من الحكم بعد ان شكل رئيسهم وزارات ثلاث لم تكمل عشرين شهرا ، شغلت اولاما شهورا اربعة قضت معظمها في اجراء الانتخابات ، واستمرت الثانية لمدة شهرين انقضيا في صراع مع علي ماهر داخل القصر ، وخصومها الوفديين خارجه ، فدعمت نفسها بالهيئة السعدية التي شاركتها الحكم طوال عهد وزارة محمد محمود الاخيرة ، التي استمرت اربعة عشر شهرا ، لم يتج لها خلالها الا القيام ببعض الاصلاحات المالية المتعلقة بالضرائب بالاضافة الى عقد اتفاقية الثكنات ، والبدء في مهمة تطوير الجيش ، مما اعتبر خطوة نحو اقامة جيش وطني املت ان ينهض بعبء الدفاع عن مصر بعد اتمام انسحاب الانجليز من المناطق التي وردت في معاهدة ١٩٣٦ .

وهكذا كانت التجربة الثانية لحزب الاحرار ، شأنه شأن كل الاحزاب المصرية خلال فترة الدراسة ، استهلك الصراع مع القصر تارة ومع احزاب المعارضة تارة أخرى ، جهدا كبيرا من حكوماته ولم يتسن لها الاستقرار الذى تتطلبه مهمة تنفيذ سياسة انشائية كما وعدت في خطب رئيسها وفاء « للحكم الصالح » الذى نادى به ، وخرج الحزب من السلطة وقد انهدم رئيسه الصراع والرض . وكان المأمول أن تدخل مصر بعد عقد المعاهدة عصرا جديدا ، بعد أن شغلت القضية الوطنية حقبة كبيرة من تاريخها واستنفدت الكثير من قواها ، وصرفت احزابها عن تبني سياسة اصلاحية ، والفروض انه قد القى على عاتق وزارات محمد محمود مسئولية الاتجاه للجديد بمصر ، وهذا يفسر صدور العديد من « الكتب - البرامج » ( ٢٩٩ ) ، التى وضعت خططا للاصلاح السياسى والاقتصادى والاجتماعى ، مما تعتبر في صميمها من عمل الساسة ورجال الحكم والاحزاب ، ولكن عدم الاستقرار السياسى ، كما رأينا ، جعل الوزارات الثلاث الاخيرة عاجزة عن القيام بتنفيذ برنامج

---

(٢٩٩) انظر : مريت غالى : سياسة الوفد (١٩٢٨) ، حافظ عفيفى : على هامش السياسة ( ١٩٢٨ ) ، عبد الحميد مطر : التعليم والمتعلمون ( ١٩٣٩ ) ، محمد على علوبة : مبادئ فى السياسة المصرية ( ١٩٤٢ ) .

للاصلاح والتقدم وذلك لسرعة للتقلب السياسى وتعدد المشاكل وعدم تمرس  
للمساسة الحزبيين بالخبرة الكافية لممارسة شئون الحكم ، الامر الذى ابعث  
بهم عن الاهداف التى علقها مصر عليهم وما وعدوها به فى خطب العرش .



قبل ان نختتم هذا القسم من الدراسة نرى لزاما علينا ، وقد استعرضنا  
من خلال الحكم والمعارضة موقف الاحرار الدستوريين من الاحزاب المعاصرة  
له وعلى رأسها حزب الوفد ثم حزب الاتحاد والشعب كل فى حينه ، نرى  
ان نستكمل صورة العلاقات الحزبية بمحاولة رصد موقف الحزب من  
الاحزاب والتجمعات السياسية والعقائدية الاخرى التى لم تشترك فى الحكم -  
باستثناء الحزب الوطنى - والتى عاصرت وجود حزب الاحرار وهى : الحزب  
الوطنى - مصر الفتاة - الاخوان المسلمون .

اما علاقة حزب الاحرار بالحزب الوطنى ، فهى قديمة - تجاوزا -  
ولعل الفرق بين فلسفتى الحزبين واسلوبيهما فى العمل الوطنى قديم قدم  
حزب الامة وخاصة فيما يتعلق بالتعامل مع القضية الوطنية ومسألة تولي  
السلطة فى ظل الوجود الاحتلالى . فكان حزب الاحرار الدستوريين ، وريث  
حزب الامة فى الاعتدال والتدرج والمفاوضة ، على النقيض من الحزب  
الوطنى (٢٠٠) ، الذى ظل متمسكا بمبادئه بعد ثورة عام ١٩١٩ وخلال  
ظروف نشأة حزب الاحرار ، وكان الحزب الوطنى فى تلك المرحلة قد تحول  
الى حزب من احزاب الاقلية ، بعد أن فقد قياداته وصحفه وورث الوفد  
رصيده الشعبى . وقد لاحظنا خلال دراستنا لنشأة حزب الاحرار ان عددا  
من قادته قد تربوا فى أروقة الحزب الوطنى وتعلموا على مصطفى كامل  
ومحمد فريد ، بل ان منهم من كان عضوا رسميا بالحزب ، ومن هؤلاء

---

(٢٠٠) انظر دراسة مفصلة لعلاقة الحزب الوطنى بحزب الامة وفلسفة كل منهما  
واسلوبيه فى كتاب احمد زكريا الشلق : حزب الامة وبوره فى السياسة المصرية  
ص ١٦٨ - ١٩٣ .

كامل القندلرى ، على الخزلاوى وصانق اباطة (٢٠١) . وكذلك محمد على  
علوبة والقبكاتى واسماعيل صمقى ، بالاضافة الى حافظ عفيفى ويسموى  
اباطة وغيرهم (٢٠٢) .

ويبدو ان الظروف التاريخية التى امت بالحزب الوطنى بعد رحيل قيادته  
عن مصر كان لها كبير سخل فى لنصراف هؤلاء عن الحزب بالاضافة الى تشديد  
قبضة السلطات العسكرية الانجليزية لىبان الحرب العظمى الاولى ، قد اخمد  
انفاس الاحزاب جميعا والتى لم تبدأ فى التناهلها الا بعد ان وضعت الحرب  
اوزلها ، حيث صهر تجمع الوفد وقيادته للحركة الوطنية الكثير من هذه  
القيادات فى اتونه ، مما اعاد تشكيل الحياة الحزبية فى مصر على نحو  
جديد ، وعلى حساب الحزب الوطنى بشكل كبير ، فانضم هؤلاء المشار  
اليهم ، وغيرهم ، الى التجمع الكبير ثم انتقلوا الى الجماعة التى الفت حزب  
الاحرار فى نفس الظروف التاريخية التى خرجت بها فثاته على قيادة الوفد  
مؤلفة الحزب عام ١٩٢٢ ، فى الوقت الذى أصبح فيه الحزب الوطنى « ضعيفا  
مفككا ، فقد فاعدته الشعبية واصبح مكسور الجناح ، وتضاصر على محاربته  
بضراوة المحتل وعملائه فلافرة من مال ولا كثرة من رجال ولا ناد يجمع  
شمل الاعضاء او صحيفة تنطق بلسانه » (٢٠٢) . وجدير بالذكر انه خلال  
عهد وزارة على ( ١٩٢١ ) قررت السلطة العسكرية نفى على فهمى كامل  
وكيل الحزب لارساله لتغرافا للخديو السابق ، كما قرر مجلس الوزراء تعطيل  
جريتى الحزب ( اللواء الوطنى والامالى ) لستة أشهر (٢٠٤) وكان امرا  
طبيعيا الا تحسن صحف الحزب الوطنى لستقبال حزب الاحرار عندما اشيعت  
اخبار تكونه ، وفكرت ان اصحابه لن يكونوا خيرا من اصحاب الحزب الحر

---

F.O. 407/183, No. 166, Winget to Balfour Dece, (٢٠١)  
11. 1918.

- (٢٠١٣) محمد علوبة : لكريات ص ١٥٤ ، الرافعى : ثورة ١٩١٩ ص ١٣٦ .  
(٢٠١٣) عبد العزيز على : الثائر الصامت ص ٢٨ - ٣٠  
(٢٠٤) الرافعى : فى اعقاب ج ١ ص ٢١

المستقل وجمعية مصر المستقلة ، ولأن يكونوا أبقي من حزب الامة (٢٠٥) وبالرغم من ذلك تابعت صحيفة السياسة اخبار الحزب الوطنى بجياد ظاهر واحتفلت مع المحتفلين بذكرى مصطفى كامل ومحمد فريد ، ووصفت خطايا مصطفى الشوربجي هاجم فيه الهيئات السياسية في مصر بأنه « كال لجميع الاحزاب والوزارات بكيل واحد في غفاف وضبط للنفس ، كذلك نشرت بيانات سكرتارية الحزب المتعلقة بانتخاب حافظ رمضان رئيسا له وأبدت اعجابها بنداؤه المتعلقة بالمعركة الانتخابية في النصف الثاني من عام ١٩٢٣ ، ولعل ذلك يتصل بعداء الحزبين مما للوفد في ظل اجتياحه المعركة الانتخابية مما يقرب عادة بين احزاب الاقلية ، ويؤكد ذلك ما استتبعه من ازدياد التقارب بين الحزبين ، عندما أصبحت في معارضة وزارة سعد ( ١٩٢٣ ) ، ذلك التقارب الذى تناست معه صحيفة السياسة الاختلاف بين الحزبين وفشرت بيانا للحزب الوطنى يهاجم فيه أسس تصريح ٢٨ فبراير وتحفظاته ، وصف فيه الحزب الوطنى ذلك التصريح بأن الامة قد أجمعت على انكاره واستنكاره وأن المفاوضات التى ترمى اليها انجلترا انما هى ضرب من ضروب المساومات الاستعمارية (٢٠٦) ويتصل بذلك أيضا اتفاق مواقف الحزبين من الحكومة داخل مجلس النواب من منطلق العداء لها ، فذكرت جريدة السياسة أن الحزب الوطنى يقول بنظرية عدم المفاوضات ونقول نحن بضرورة المفاوضات لتحديد مركز مصر تجاه انجلترا ، ولكن قول الحزب الوطنى وقولنا لا يعجب الوزارة (٢٠٧) ، وعندما ألغى القضاء امرا باقفال مطبعة « السياسة » وقفت صحيفتا الحزب الوطنى ، الاخبار والواء ، موقفًا مشرعا في الدفاع عن حرية الراى وحرية الصحافة (٢٠٨) □

- 
- (٢٠٥) الامة : ١٤/١٠/١٩٢٢ ، وانظر ذكرى سليمان بيومى : الحزب الوطنى ١٢ - ١٩٥٢ ، ماجستير غير منشورة بأداب عين شمس ، ص ١١٦ - ١١٧ .
- (٢٠٦) السياسة ٢٧/٢/٢٤ ، وانظر نصوص خطب حافظ رمضان فى ١/٢/١٩٢٤ .
- (٢٠٧) السياسة ٢٠/٩/١٩٢٤ ( لاتجهزوا ) ، ذكرى فريد فى ١٦/١١/٢٤ ومصطفى كامل فى ١٢/٢/١٩٢٥ ، وتأيين عبد اللطيف الصوفاتى بعدى ٢٦/٥ ، ١٩٢٥/٦/١٤ .
- (٢٠٨) السياسة ١٢/٦/١٩٢٤ ( السياسة والمصطفى ) .

ولكن الامر اصبحت مختلفا عندما شرعت الاحزاب الثلاثة - الوفد والاحرار والوطني - تنسق للمعركة الانتخابية في اوائل ١٩٢٦ ، ورأى الحزب الوطني ان اتفاق الدستوريين والوفديين على ما بينهما من تقارب في الرأي السياسي، سيؤدي الى عدم استجابتهما لمطالب الحزب الوطني الخاصة بالترشيحات، حتى لقد اشيع ان الوفديين والدستوريين متفقون على ابعاد رجال الحزب الوطني عن البرلمان لانهم متهمسون (٢٠٩) ، حينئذ بدأ جو العلاقات بين الحزبين يكفهر ، مما يؤكد ان تقاربهما كان مجرد تقارب يقتضيه تنسيق المواقف في مواجهة خصم واحد لا يلبث ان يزول جزوال تلك الخصومة، خاصة اذا كان هذا الخصم اقرب بكثير لحزب الاحرار في معتقداته وطرأته السياسية. وخير دليل على ذلك هجوم صحيفة حزب الاحرار على حافظ رمضان رئيس الحزب الوطني عند انسحابه من لجنة الرد على خطاب العرش في مجلس النواب ، عند مناقشة حل المسألة المصرية بالتفاهم مع الحكومة البريطانية، كما اعترض نواب الحزب الوطني الخمسة عند التصويت على خطاب العرش ورغم ان ذلك الموقف من جانب نواب الحزب الوطني يتسق وفلسفة حزبهم ومبادئه ، الا ان ذلك اغضب الاحرار الدستوريين ورأوا ان الفرصة غير مناسبة للمعارضة لانها ستقوى صفوف الرجعيين وخصوم الدستور (٢١٠) ، وعندما كانت جرثومة الانهيار تضرب في أعماق الائتلاف ، رأينا كيف اثبتت مسألة تعديل اللائحة الداخلية لمجلس النواب لمحاسبة نواب الحزب الوطني لتطرفهم ، ووقف النواب الدستوريين مؤيدين لنواب الحزب الوطني وانسحبوا معهم احتجاجا على ذلك . وعندما تولى محمد محمود رئاسة الوزارة ، ذهبت صحيفة الاخبار تهاجمه الى حد أن تحدثت عن صداقته لكرומר ، ووصفت وزارته بأنها « وزارة تسليم على طول الخط » ثم انبرت للهجوم عليه بعنف شديد حينما عطل الحياة النيابية ، التي كانت متنفسا أساسيا للحزب الوطني.

---

(٢١٠٩) وثائق عابدين ، تقارير الامن ، ديوان جلالة الملك ، مذكورة في ٢/٢٢

١٩٢٦ .

(٢١١٠) السياسة الاسبوعية ١١/٢٠ ، السياسة ١٩٢٦/١١/٣٠ وانظر الاخبار ٨/١٦ ، ١٩٢٧/١١/٢١ ( هجومها على وزارة ثروت ومعاوضاته ) .



وقد ربت عليها جريدة السياسة فتصاقلت : ما هذه الحياة الليبية التي كانت في مصر وتستحق أن تفكر بأسف ؟ إن الحزب الوطني يعلم ما كان يجري بين ذوابه وحزب الطغيان (٢١١) ، وبالرغم من محاولات تعلق السياسة بالحزب الوطني بالحديث عن مؤلفات رجاله وتقريرها أو الاحتفال بذكرى أنطابه (٢١٢) ، إلا أن ذلك لم يثن صف الحزب الوطني عن مهاجمة الوزارة وإن كان رئيسه قد أدلى بحديث إلى مندوب السياسة بمناسبة مشروع المعاهدة الذي أتى به محمد محمود ، ذكر فيه أنه مع حرصه على مبادئه ، يعترف بأن هذا المشروع يفضل جميع المشروعات التي تقدمته ، واقترح أنه في حالة موافقة مصر على المشروع فإنه يطلب أن ترسل مصر جنودا إلى منطقة القناة لتخفيف للشرط العسكري وليكون ذلك مطابقا لروح معاهدة الصداقة والتحالف ، مع وضع برنامج وطني لتقوية الجيش (٢١٣) .

وبرغم ذلك كان موقف الحزب الوطني من معاهدة ١٩٣٦ واضحا ومتسقا مع مبادئه حيث هاجمها ورفضها ، في الوقت الذي ظلت فيه علاقته بحزب الاحرار تسير على نحو طيب منذ استقال محمد محمود عام ١٩٢٩ وحتى عودته إلى السلطة في عام ١٩٣٧ . وكان أول اشتراك للحزب الوطني في السلطة قد تم في وزارة محمد محمود الثانية ( ٣٧/١٢/٣٠ - ٢٧/٤/١٩٣٨ ) عندما أختير حافظ رمضان وزيرا للدولة مما كان مصدر خلاف كبير داخل الحزب الوطني ، إذ كان اشتراكه قد تم بغير قرار لجنة الحزب الادارية ، فلما فوجئ في ذلك اعتذر بأن الوقت لم يكن يتسع لانعقاد اللجنة قبل تأليف الوزارة ، فسكتت اللجنة حتى استقالت الوزارة ولم يشترك حافظ رمضان في الوزارة التي خلفتها (٢١٤) .

---

(٢١١) السياسة ٢٩/٣/٧ ( الحزب الوطني والحالة الحاضرة ) ، زكريا سليمان : المرجع السابق ص ١١٨ ، الاخير ٢٢ ، ٢٨ يوليو ١٩٢٨ .  
 (٢١٢) مثلا السياسة ٣٩/١/٩ ، ٢٧/١/١٩٢٩ ٠٠ الخ .  
 (٢١٣) السياسة ٢٩/٨/١٠ ( رأى الحزب الوطني في مشروع المعاهدة ) .  
 (٢١٤) عبد الرحمن الرافعي : مفكراتي ص ١١٢ .

ويعد اشتراك حافظ رمضان في وزارة محمد محمود بمثابة تطور في موقف الحزب من حيث اشتراكه مع الاحزاب التي آمنت بالمفاوضة ولتخفيفها وسيلة لحل القضية الوطنية مما يمثل تناقضا مع مبادئ الحزب ينسره البعض بفقدانه لقواعده الشعبية الامر الذي دفع به الى معسكر القصر (٢١٥) ، ويمكن ان نضيف الى ذلك العلاقة الطيبة التي ربطت بين قيادات الحزب الوطني وحزب الاحرار الدستوريين والتي مهدت لاشتراك حافظ رمضان في الوزارة ، ثم ان هذا الاشتراك الذي تم في البداية على اساس انه موقف فردى من جانب رئيس الحزب ، لم يلبث ان كسب له انصارا ، داخل قيادات الحزب ، ممن خرجوا مع الرئيس على موقف الحزب التقليدي وجعله يتأرجح بين قبول الاشتراك في الحكم تارة والاعراض عنه تارة اخرى .



اما عن علاقة حزب الاحرار الدستوريين بمصر الفتاة ، فقد بدأت حين ظهر أحمد حسين في معسكر وزارة محمد محمود ، باشتراكه في تأليف جماعة « الشباب الحر أنصار المعاهدة » التي ألفها الحزب للترويج لمشروع محمود - هندرسن من ناحية ولتغلغل بها في صفوف الشباب من ناحية ثانية ، وقد كانت هذه الجماعة تنشر بياناتها في « السياسة » خلال أغسطس ١٩٢٩ ، مدعية أنها لا تنطق بلسان حزب من الاحزاب ، وما لبث ان تطور اتجاه أحمد حسين من الترويج لمشروع المعاهدة الى مطالبة رئيس الوزارة بان يتقدم « لبعث مصر باعتبارها الزعيم العامل الذي ينحدر من دم فرعونى تنساب فيه كريات رمسيس ومينا ، وطالبه بان يكون لمصر كموسولينى في ايطاليا (٢١٦) ، وكان أحمد حسين يحاول ان يرضى في رئيس الوزارة مانزع اليه من نعت حكمه

---

(٢١٥) انظر عبد العزيز على : اللوائح الصامتة ص ٢٩ - ٣٠ ، يوفان لبيب : الاحزاب المصرية ص ٧٩ .

(٢١٦) أحمد حسين : ايمانى ص ٦٦ - ٦٨ ، خطبة أحمد حسين بالسياسة في ١/٩/٢٩ ثم على شلبي : مصر الفتاة ، ماجستير غير منشورة ، ص ٣٧ - ٣٩ ، وانظر :

Jakowski, J., Egypt's Young Rebels, p. 9.

بالحكم البكناتورى الصالح ، من ناحية ، ويحاول أن يجد لا يمانه الشخصى متنفسا من ناحية ثانية ، ذلك الايمان القائم على بعث مجد مصر الفراعنة على يد زعيم يتحدر من اصلاهم ، ولكن لم تفلح استعانة محمد محمود بتلك الجماعة كما لم يفلح في أن يكون ذلك الزعيم الذى اراده أحد حسين .

بيد أن الجماعة تطورت تطورا آخر ونشطت بعد انتهاء حكم محمد محمود وأصدرت صحيفتها « الصرخة » في مارس ١٩٣٠ وشرعت في الترويج لمشروع القرش على ماهو معروف ، وقد رأت صحيفة السياسة في ذلك حركة مباركة ليث روح التعاون بين الشباب وراحت تروج للمشروع وتضرب أمثلة للصناعات التى يمكن أن يقيمها (٢١٧) .

ولم يبخل رجال الحزب على مصر الفتاة بالمال فكان محمد على علوبة ومحمد محمود من الذين كانوا يدعمونها به من وقت لآخر ، وربما بمرتبات شهرية لتتمكن من الظهور السياسى (٢١٨) ، وهكذا ظل الاحرار الدستوريون على صلة بنشاط أحمد حسين ومصر الفتاة ، وقد ازدادت هذه الصلة توثقا في عهد حكومة الوفد ٣٦-١٩٣٧ نتيجة عدائهما المشترك لها فاحتضنت «السياسة» مرة أخرى رجال مصر الفتاة ونشرت بياناتهم وشارك بعض رجال الحزب في اجتماعاتهم، وقد باركت شعارهم « مصر فوق الجميع» بمقال افتتاحي (٢١٩)، وعندما قدم النائب الدستورى هرون أبو سحلى استجوابه عن موقف الحكومة ازاء وقف نشاط الجمعية ويرر رئيس الحكومة ذلك بعمالة الجمعية لحساب دولة أجنبية ، طالبت السياسة مع الجمعية بالتحقيق في ذلك متبينة قضيتها، مدافعة عنها ضد اعتداءات أصحاب القمصان الزرقاء ، وعندما تعرضت الجماعة لمحنة قاسية اثر حادث الاعتداء على النحاس باشا ، رأى الدستوريون أن من واجبهم أن يتولوا شؤونها ورعايتها والعمل على تلافي أثر الضربة التى

---

(٢١٧) السياسة ١٦/١١/١٩٣١ (حركة مباركة) .

Jankowski, J., Op. Cit., p. 19.

(٢١٨)

(٢١٩) السياسة ٢/٢/٣٦ ( بيان ونداء لفتى رضوان ) ، ٢/٦ خطبة لفتى

رضوان ، ٢/٧ مقال مصر فوق الجميع ، ٢/١٦ شكر ونداء من احمد حسين .

وجهتها لديها وزارة الوفد فتولى احمد عبد الغفار عقد اجتماعات مصر الفتاة والاشراف عليها (٢٢٠) .

وعندما تولى محمد محمود الحكم في ديسمبر ١٩٣٧ استقبلته صحيفة مصر الفتاة مؤلفة الخير على يديه واسمته وزير الاخلاق والفضيلة ، وقد انبجعت في صفوف الجمعية ، بعد أن تحولت الى حزب ، روحا جديدة ، فاعادت تنظيم نفسها على اساس تشكيل مكتب للشئون الخارجية في مارس عام ١٩٣٨ واعتبت ذلك باحد عشر مكتبا آخر ، تختص بشتى الاوضاع في مصر لتطبيق برنامج الحزب من خلالها ، وقد اعتبر البعض هذه المكاتب بمثابة وزارة ظل تصبح على استعداد للقفز الى السلطة عندما تتاح الفرصة (٢٢١) ، وعندما أصدر محمد محمود قانون تحريم وجود التنظيمات غير البرلمانية في مصر على أثر تفجر اعمال العنف بين جماعتى القمصان الزرقاء والخضراء ، رغم أن هذا القرار لقي احتجاجا الا أن حزب مصر الفتاة اعاد تشكيل تنظيماته واصدر بيانا اكد فيه أن جماعات قوى القمصان الخضراء لن تحل (٢٢٢) ، معنى هذا أن قانون الحكومة لم يسر على تنظيمات مصر الفتاة ، وعموما ارتبطت علاقة مصر الفتاة الطيبة بالوزارة ارتباطها بالقصر ، ذلك انه عندما بدأت تتدهور علاقة الوزارة بالقصر ورئيس ديوانه ، اطلق القصر العنان لصحيفة مصر الفتاة ، وكانها تكاد تنطق بلسانه آنئذ على ما مر بنا ، فسرعت تحاسب الحكومة عما أنجزته من برنامجها ، ولما تكذ تمكث في الحكم شهرا بعد اعادة تاليفها ، كما هاجم احمد حسين رئيس الوزراء ، الذى كان صديقى الى عهد قريب ، ووصفه بانه غير قادر على الاضطلاع باعباء الامور (٢٢٣) ، والطريف أن احمد حسين اقترح أن تؤلف حكومة ائتلافية برياسة على ماهر ، ولكن داما وقد اخذ محمد محمود بنصف اقتراحه واشغل السعديين في وزارته ، فانه ابدى ترحيبه بالوزارة الجديدة ، مع

---

(٢٢٠) على شلى : مصر الفتاة ص ٢٨٢ - ٢٨٢ (نقلا عن تقارير البوليس

المسياسى )  
Jankowski, J., *Egypt's Young Rebels*, p. 36.  
(٢٢١)

( وقد نقل الرأى عن هيوآرث ن )  
Jankowski, Op. Cit., pp. 26-27.  
(٢٢٢)

(٢٢٣) مصر الفتاة ١٩٣٨/٥/٢٠ .

تأكيديه على فكرة أن على ماهر هو الذى جعل محمد محمود بطل الانقلاب  
سياسة الانشاء وصيرها على منوال الوزارات السابقة ، وقد طالب أحد  
الاخير (٢٢٤) . ثم توعد مصطفى الوكيل الوزارة بالحرب بعد عجزها في  
حسين الوزارة بالاستقالة لأنها برهنت « عن عجزها المخيف » ، وكان ذلك  
في معرض دفاعه عن حقوق الفلاحين ، ونتيجة قيام مصر الفتاة بتحطيم  
أماكن اللهو والمراقص وغيرها ، قبضت السلطات على أحمد حسين وأودعته  
المسجن ، ثم منعت اجتماعا لشعبة الاسكندرية في ٢١ مايو ١٩٣٩ (٢٢٥) ،  
بينما كانت صحيفة السياسة تنتقد محاربة الحكومات السابقة لمصر الفتاة  
فيما سبق ، ولم تنته معارك مصر الفتاة مع وزارة محمد محمود الأخيرة  
الا باستقالة الوزارة فلم تعد مصر الفتاة ترى ضرورة للنضال مع حزب  
قد ترك السلطة في الوقت الذى تولاه فيه على ماهر صديق مصر الفتاة  
وعضدها .

### \* \* \*

أما عن العلاقة بين حزب الاحرار الدستوريين وجماعة الاخوان المسلمين،  
فلسنا نبالغ كثيرا اذا قلنا أن المنطلق الفكرى لهذه الجماعة ولحزب الاحرار  
كان واحدا ، بحكم انتمائهما في البداية لتيار الشيخ محمد عبده ، والذي  
انتهى الى اتجاهين أساسيين أحدهما اختار الطريق العلماني الصرف والذي  
بدأ بحزب الامة وانتهى الى حزب الاحرار ، والآخر سار في اتجاه سلفى دينى  
بدأ برشيد رضا وجماعة المنار انتهى الى الاخوان المسلمين . ولكن هذين  
الاتجاهين بلغا حد الصدام في مرحلة من مراحل تاريخ مصر المعاصرة ،  
ولعل عودة مفكر حزب الاحرار الاول ، الدكتور هيكل ، منذ الثلاثينات الى  
الاتجاه الدينى الذى تمثلت في دراساته الدينية التى عالج فيها تاريخ وتراث  
الاسلام معالجة عصرية ، هو الذى شجع الشيخ حسن البنا على أن يطلب  
من مؤلف «حياة محمد» - وقد التفتيا في رحلة حج على ظهر باخرة عام ١٩٣٦ -  
أن يعضد جماعة الاخوان المسلمين بل أكثر من هذا طلب اليه أن يقبل

(٢٢٤) المصدر السابق ٤ ، ١٩٣٨/٧/٧ ، ١٥ ، ١٩٣٨/٩/١٩ .

(٢٢٥) على شلبي : مصر الفتاة ، ص ٢٨٨ - ٢٩٠ ، مصر الفتاة ٩ ، ١٤ يناير

رئاستها ، وإن كان هيكـل قد اعتـذر له بأن أعماله في التـأليف وفي النـيـاسـة لاتـعد له مجـالا لقبول ذلك (٢٢٦) ، ولعل السبب الرئيس في ذلك أن لتجـاه هيكـل وزملائه في معالـجة المـوضـوعات الدينيـة كان يـخـتـلـف تـمـامـا عن لتجـاه الجماعة ، من حيث الإيمان بالثقافة المعصرية والمؤثرات والمناهج الأوروبية في الفكر وغير ذلك ، وربما كان البنا يطمع في أن يجذب هيكـل الى جماعته ولكنه لم ينجح على كل حال . ومنذ تكونت جماعة الإخوان المسلمين عام ١٩٢٨ وحتى عام ١٩٣٨ لم يهتم حزب الاحرار أو صحفه بالجماعة على اعتبار أنها مجرد جماعة دينية لاتتصل بالعمل السياسي من قريب،بالاضافة الى أن هذه الفترة كانت بمثابة ، « عقد التكوين » والاستقرار بالنسبة للجماعة ، وإذا كان الاتجاه السياسي للإخوان قد انتابته تغييرات عديدة مما جعل أحد الكتاب (٢٢٧) ، يعتقد أنهم انصرفوا عن أهداف تنظيماتهم وأفكارهم التي طرحوها ، فإن في ذلك شيء من المبالغة لان التغير الذي انتابهم حقا منذ عام ١٩٣٨ أنهم أرسلوا تنفيذ ذلك من خلال الاتصال بالدوائر الحاكمة .

ولعل أول مرة ذكرت فيها أخبار الجماعة في صحيفة حزب الاحرار الدستوريين كانت في ١٣ أبريل ١٩٣٨ ، عندما غطت الصحيفة أخبار مؤتمر الجماعة و حضره زهاء ثمانمائة نفس وألقى فيه الاستاذ البنا كلمة قيمة وتبعه الطالب الاديب عبد الحكيم عابدين وتلى على الحاضرين اقتراحات وطلب اليهم اقرارها وهي : ان الشريعة الاسلامية اصلح قانون عالمي ومن ثم سوف تطالب الحكومة بالعمل على تنفيذها ، وكذا مطالبتها بإلغاء البغاء الرسمي ومحاربة السرى منه ، وتحريم الخمر وأعمال الترخيص بمحالها ومقاومة التبرج ، ثم مطالبتها بجعل التعليم الديني مادة أساسية في معاهد التعليم ، وتدريب الشبان الموظفين عسكريا في اوقات فراغهم (٢٢٨) .

---

(٢٢٦) هيكـل : مذكرات ج ١ ص ٤٠٢ ، عن علاقة الإخوان بتراث محمد عبده انظر : Mitchell, R., The Society of Muslim Brothers pp. 321-323 and Harris, Ch. Ph, Nationalism and Revolution in Egypt pp. 127-137.

Harris, Nationalism and Revolution in Egypt; p. 179. (٢٢٧)

ويضيف أن العديدين من الساسة تبوأوا استخدام الجماعة في أغراضهم ضد خصومهم . (٢٢٨) السياسة ٢٨/٤/١٣ ( اجتماع الإخوان المسلمين ) .

وقد تبع ذلك نزول الاخوان المسلمين الى ميدان العمل السياسى بشكل مباشر ، حين اصدروا مجلة النذير - السياسية - فى مايو ١٩٣٨ ، أى فى عهد محمد محمود ، وقد دعا الشيخ البنا فى عددها الاول الى مخاصمة جميع الاحزاب فى الحكم وخارجه مخاصمة شديدة « ان لم يستجيبوا لكم ويتخذوا تعاليم الاسلام منهاجا يسيرون عليه ، فاما ولاء واما عدا » (٢٢٩) ، وقد نفى البنا أن لجماعته أية صلة بالاحزاب أو الجماعات السياسية ، وقد قيل ان النحاس ومحمد محمود حاول كل منهما أن يجذب الجماعة الى حزبه (٢٣٠) ، لقد رأت الجماعة بعد أن استكملت تنظيماتها وأجهزتها وعرضت أفكارها ، أن تثبت لها « وجودا سياسيا ، يحقق أهدافها وبرامجها ، ومن ثم كان طبيعيا أن يذكر البنا أن « لهم فى جلالة الملك المسلم ايده الله املا محققا ، ولم تن النذير عن التفكير بأن الاخوان ليسوا حزبا من الاحزاب يؤيد أو يعارض تبعا لمصلحة حزبية أو جريا وراء منفعة شخصية ولكن الاخوان دعوة اسلامية محمدية (٢٣١) ، وهناك من يفسر هذا الموقف على اعتبار نظرة الاخوان للاحزاب النابعة من اعتبارات علمانية ، ترى ان هذه الاحزاب وقياداتها تمثل ادوات للاستعمار الثقافى (٢٣٢) هذا بالإضافة الى أنها رأت أن ارتباطها بأى حزب سياسى سوف يجرها الى عجلته مما يبعداها بالفعل عن أهدافها ، لكن هذا لايعنى أن الجماعة كانت تستنكف التعامل مع الاحزاب القائمة ، أو أنها قاطعتها ، بل راحت تتصل بمن فى السلطة منها لتطالبه بتحقيق برامجها ، ولعل مهادنة الجماعة لوزارة محمد محمود ( ١٩٣٨ ) يرجع الى أن هذه الوزارة حين استصدرت قانون حظر الجمعيات السياسية ذات التشكيلات العسكرية فى مارس ١٩٣٨ وكذا اصدارها قانونا بتحريم انتماء «الكشافة الى الجماعات السياسية ، فان ذلك كله لم يمس جولة الاخوان المسلمين ، الامر الذى شجع الجماعة على الاستمرار فى اتجاهها

(٢٢٩) حسن البنا : مذكرات الدعوة والداعية ص ١٤٦

(٢٣٠) زكريا سليمان بيومي : الاخوان المسلمون ص ٨٩

(٢٣١) البنا : المصدر السابق ص ١٤٧ ، ٢٥٨ ، وتضيف Harris عاملا

جديدا لاشتغال الاخوان بالسياسة يتمثل فى حوادث فلسطين ٢٧ - ١٩٣٩ ، انظر : Harris, Nationalism and Revolution in Egypt, p. 179.

Mitchell, R. Op. Cit., pp. 218-219.

(٢٣٢)

الجديد ومن ثم شرعت النذير في مطالبة الحكومة بتنفيذ ااهداف الاخوان المسلمين ، وقد انتقد صالح عسماوى خطاب العرش ، الذى لم نسمع فقره واحده به عن الاسلام ، ولم نظفر بتصريح أوتلميح عن اصلاح اجتماعى ، ونو باسم الفضيله ، كما انتقد تصريح الحكومة باقامة مدينة للملاهي عمادها الخمر والميسر ، وسأل رئيس الوزارة الذى « نشأ فى صعيد مصر المحافظ على عاداته وتقاليده والحاج ميكل باشا صاحب حياة محمد وفى منزل الوحي ، كيف رضى بهذا الفجور ؟ » ثم لم يلبث الاخوان أن قدموا الى رئيس الوزراء مذكرا تتضمن مطالبهم المتعلقة بمنع الحفلات الخليعة التى يختلط فيها النساء بالرجال ، وامتناع الوزراء وكبراء الدولة عن ارتياد الملاهي والاندية وإن يكفوا عن نشر صور سيداتهم فى الجرائد والمجلات ، وأن يصلحوا منابع الثفاقة العامة وهى المدارس والصحف والمطبوعات والسينما وأن يعملوا على صبح القانون بالفكرة الاسلامية ٠٠ الخ (٢٢٢) . ولما لم تصخ الحكومة سمعا لمطالب الاخوان ، حيث كانت منشغلة بصراعها مع على ماهر ، أبدى الاخوان ياسهم منها واتهموا رئيسها بأنه ماكاد يجلس على كرسى الحكم حتى تتكرر آمال المسلمين وأنه لايهمه الا أن يفوز بثقة الاجانب واليهود والانجليز، ولما دخل السعديون وزارة محمد محمود وأشيع أن حزب الاحرار سيتحد مع الهيئة السعدية هاجم الاخوان ذلك وكتب صالح عسماوى بأنه قد اتحدت أحزاب الشيطان فمتى يتحد أنصار الله ؟ (٢٢٤) ، وواصلت النذير هجومها على وزير المعارف ، الدكتور ميكل ، فتحدثت عن خروج الطالبات عن حد الاحتشام اللائق بكرامة معاهد العلم ، وعن الاتحاد الفكرى بالجامعة المصرية، وذكرت أن جاء المنصب أنسى الوزير ما عاهد الله عليه ، وأبدت خيبة أملها فى اصلاح التعليم على يديه واتهمته بأنه ترك لطف حسين « المريض العقلية » كل شىء يتفق بمناهج التعليم فأخذ يبدل ماشاعت له شهوراته وأطامعه (٢٢٥)،

---

(٢٢٣) النذير ، عدد ٢ فى ٦ ربيع الثانى ١٣٥٧ هـ ثم ٢٦ فى ١٤ ربيع الثانى

١٣٥٧ هـ .

(٢٢٤) النذير ، عدد ٩ فى ٢٧ جماد اول ثم عدد ٢٦ فى ٢٩ رمضان ١٣٥٧ هـ

(٢٢٥) النذير عدد ٤ فى ٢٢ محرم ١٣٥٨ هـ ( بناتك يا ميكل ، ) عدد ٦ فى

٦ صفر ١٣٥٨ هـ ( حول الاتحاد الفكرى ) عدد ٢٢ فى ٢٩ جماد اول ١٣٥٨ هـ =



ولم تكف صحيفة النذير يدها عن وزلة محمد محمود الى أن استقالت  
 فشيعتها غير آسفة لانها لم تحقق « الحكم الصالح ولم تف باغلب وعودها  
 للتمكين من الاسلام ، ولم يكن لحكومة يتولى الأمر فيها وزراء شيوخ ،  
 تنقصهم جرأة الشباب وروعة الفتوة تربوا في أحضان الاستعمار ، أن تفعل  
 أكثر مما فعلت ، وإن كانت قد حميت للوزراء حين كانت تنفقدهم أنهم لم  
 تأخذهم العزة بالاثم وأنهم كانوا يستحون من الحق (٢٢٦) وهكذا لم يحقق  
 حكم الأحرار الدستوريين ما أراده الإخوان ، ولم يكن بوسعهم أن يفعلوا  
 ذلك حقا ، والذي يتولى شئون تلك المطالب في الوزارة رجل يرى الإصلاح  
 من طريق يبدو مناقضا لما أراده الإخوان . بالإضافة الى أن الإخوان المسلمين  
 في تلك الفترة قد انصقت بهم شعبة الاتصال بعلى ماهر (٢٢٧) عدا الأحرار  
 الدستوريين آنئذ ، الأمر الذي قد يفسر ، من وجهة نظر الدستوريين ، تورط  
 الإخوان في المسائل السياسية بشكل مباشر ، على انه ربما يكون دسيسة  
 من جانب القصر وعلى ماهر ، كذلك فإن تعجلهم الإصلاح الخلقى للمجتمع ،  
 بمنطقهم ، لم يكن ليؤتى ثماره بالسرعة التي أرادوها ، وفي شكل قرارات  
 حكومية ، فذلك امر يحتاج الى مدى أبعد من ذلك .

\* \* \*

---

= ( هيكال بين الامس واليوم ) وبحول مواقف الإخوان من وزير المعارف ، انظر :  
 زكريا سثيمان : المرجع السابق ص ٦٥ - ٢٦٦ ،  
 Mitchell, Op. Cit., pp. 285-286.

(٢٢٦) النذير عدد ٢٧ في ٦ رجب ١٣٥٨ هـ  
 Heyworth-Dunne, J. Religious and Political Trends (٢٢٧)  
 in Modern Egypt, p. 27.

## الفصل الخامس

( للتصميم الثاني : ١٩٣٩ - ١٩٥٣ )

- بين المعارضة والحكم ٣٩ - ١٩٤٢
- في معارضة حكومة الوفد ٤٢ - ١٩٤٤
- في حكومات الائتلاف ٤٤ - ١٩٤٩
- في المعارضة ٤٩ - ١٩٥٢
- الحزب وثورة يوليو ١٩٥٢ -

كان من الخطى الا يفكر الاحرار الدستوريون في الاشتراك في مشاورات  
تأليف وزارة على ماهر ، وقد عهد اليه الملك بذلك في ١٨ أغسطس ١٩٣٩  
ولكن يبدو أن أغليبيتهم في البرلمان قد دفعت بهم الى الدخول معه في مسالمة  
حول المناصب الوزارية ، مما يؤكد حرصهم الشديد على البقاء في السلطة ،  
وكان على ماهر يدرك هذه الحقيقة لديهم حتى انه اراد ان يملأ عليهم  
ارادته ، فطلب الى احمد خشبة ان يقبل وزارة الصحة ، وكان دائما وزيرا  
للعدل ، ففهم الاحرار من ذلك ان على ماهر راعب عن مشاركة خشبة في  
الوزارة (١) ، ثم عرض عليهم ان يشترك عبد القوى احمد وزيرا للاشغال ،  
ولم يكن آنئذ حرا دستوريا فلم يفتنوا ، كما انه رفض ترشيحهم لاحد  
عبد الغفار : فرفضوا هم ايضا ترشيحه لهيكل وزيرا للدولة لشئون مجلس  
الشيوخ (٢) ، واخيرا عرض عليهم ان يشترك الهلباوى وعبد المجيد صالح ،  
ولم يكونا قد اشتركا في وزارة من قبل ، حينئذ رأى الحزب ان ذلك ينطوى  
على تجريح للوزراء الدستوريين في الوزارة السابقة ، بالاضافة الى عدم  
قناعتهم باشتراك اثنين فقط منهم في الوزارة على اعتبار ان ذلك لا يعتبر

(١) هيكل : منكرات ج ٢ ص ١٦٤

(٢) المصرى ٢٩/٨/١٨ ( لماذا رفض الاحرار ؟ )

تمثيلاً للحزب (٢) • وعلى هذا قرر الاحرار الدستوريون بعد غنت الا يشتركوا في الوزارة ، وكان محمد محمود قد نصحهم بذلك منذ البداية ، بعد أن لمسوا اصرار على ماهر على أن يحتفظ بالوزارات الرئيسية لمرشحيه (٤) ،

وبالرغم من اعلان الاحرار الدستوريين في اول الامر أنهم سيتعاونون مع الوزارة فإن موقفهم غير المعلن كان على العكس من ذلك لانهم لم ينسوا عداوة على ماهر بالاضافة الى استهانتهم بهم عند مشاورات تأليف الوزارة ، لذا رفضوا التعاون معه ، بل وقفوا ضد وزارته في مجلس الشيوخ وأكثر من ذلك تقريبوا للوفد بهذا الخصوص ، وخير دليل على ذلك اخراج الحكومة بالالاحاح عليها لتطلب من الحكومة البريطانية شراء القطن المصرى كله ، وكان يمثل مشكلة بالنسبة لمصر (٥) • وكذلك كان شأن معركة رئاسة مجلس النواب حيث أيد الاحرار الدستوريون ترشيح بهي الدين بركات ، بينما كان الدكتور ماهر هو مرشح الحكومة للرئاسة ، والذي فاز بتأييدها بالفعل مما عجل بظهور الخلاف بين نواب الحزبين الدستوري والسعدى ، ودفن بمحمد محمود الى الاتصال بالوفد للاتفاق معه ، وقد حدثت بالفعل مشاورات وان لم يتم خلالها التوصل الى اتفاق ، فقد رفض الوفد تماماً أن يشترك في أيه وزارة ائتلافية (٦) • وهكذا بدأ حزب الاحرار يتقرب للوفد لقائمة وزارة على ماهر ويؤكد هذا الامر رسالة بعثها محمد محمود الى السفير البريطانى - وقد فعل النحاس باشا نفس الشيء - يطلب اليه فيها أن يختفى على ماهر على وجه السرعة ، وقد علق لامبسون على ذلك لحكومته بقوله « أنه ليس هناك ادنى شك في أن على ماهر غير متعاون ولا يصح الاعتماد عليه ولا يمكن بقاءه في الوزارة أكثر من ذلك (٧) ، فما لبث السفير أن فوض من قبل حكومته

(١٧) هيكل : منكرات ج ٢ ص ١٦٥ •

F. O. 407/223, No. 11, Bateman to Hali, Aug. 25, (٤)

1939,

انظر تعليق صحيفة الوفد المصرى فى ١٨/١/٤١ عن عدم اشتراك الاحرار فى الحكم  
F.O. 407/223 No. 43, Lamp. to Hali. Nov. 8, 1939. (١٥)

وهيكل : منكرات ج ٢ ص ١٧٢ ( ويرى قصة مضايقة الحكومة بشأن اعلان الاحكام العرفية ) •

F.O. 407/224, No. 12, Lamp. to Hali, Feb. 7; 1940. (١٦)

F.O. 407/224, No. 51, Lamp. to Hali, June, 15, 1940. (١٧)

للتشاور مع محمد محمود والنحاس من خلال وسيط ، فيمن سيخلف على ماهر ، ثم استقر رأى السفير أخيرا على أن ينصح الملك بالتشاور مع محمد محمود ، باعتباره زعيم المعارضة البرلمانية ، والنحاس باعتباره زعيم أكبر حزبى شعبى ، وإن يتبع نصيحتيهما (٨) .

وهكذا أدى موقف على ماهر بالدستوريين الى التآمر على قلب نظامه حتى ولو بدا على ماهر معارضا لرغبات السفير فيما يتعلق باجراءات الحرب ومطالب انجلترا من مصر بشأنها ، كما أن نجاح على ماهر فى جذب السعديين الى وزارته قد دفع بالدستوريين الى معسكر الوفديين ، وهم خصوم الأمم ، الامر الذى يفسر الاطار الذى كانت تتحرك فيه معارضة حزب الاحرار ، وعلى أى أساس كانت تقوم محالفاته ، بالاضافة الى المفارقة التى استبانت باعلان الحزب تأييده للوزارة غداة تأليفها ، ثم عجز نوابه عن تأييدها ، بل ومعارضتها ، وبقائهم فى المجلس ليجرؤن على اتخاذ الموقف الذى يتفق مع موقف حزبهم الحقيقى من الوزارة .

ازاء توالى الضغط البريطانى لاجراج على ماهر من الحكم قبل الملك استقالته فى ٢٧ يونيو ١٩٤٠ وكلف فى نفس اليوم واحدا من الذين رشحهم السفير لرئاسة الوزارة وهو حسن صبرى باشا ، فالفها من حزبى البرلمان ، ووافق الدستوريون على العودة الى الحكم فخرجوا بذلك عن الموقف المتناقص الذى وقفوه من وزارة على ماهر ، ودخل أربعة وزراء من الاحرار فى الوزارة الجديدة ، وإن لم يتولوا مناصب وزارية هامة ، وهم هيكى وزيرا للمعارف ، أحمد عبد الغفار وزيرا للزراعة ، مصطفى عبد الرازق وزيرا للاوقاف ، ثم عبد المجيد صالح وزيرا للدولة ، ولما كانت مراكز الوزراء السعديين الاربعة تتفضل مراكز زملائهم الدستوريين فقد أثار الاخيريون أزمة وطالبوا رئيس الوزارة بامعاد الفقرات عن وزارة الداخلية واسنادها الى وزير مستقل ، اذا ما اراد أن يحتفظ بالدستوريين فى وزارته فوعدهم بذلك (٩) ، وبالفعل

---

F.O. 407/224, No. 54, Lamp. to Hali, June, 16, 1940. (٨)

وحول موقف الانجليز من وزارة على ماهر انظر : لاشين ، اضاء على وزارة على

ماهر ص ٥٢٥ - ٢٦٤ .

(٩) هيكى : منكرات ج ٢ ص ١٩١ - ١٩٢ ، وقد استقال حفى من الحزب على

الثر عدم اشتراكه فى تلك الوزارة .

طالب الى الانقراضى أن يتولى وزارة الدفاع غابت الهيئة السعدية التى طلبت نقله الى وزارة المالية ، فلم ير حسن صبرى بدا من الاستجابة (١٠) ، ولم يشأ رئيس الوزراء لئلا يسوقى لباطلة فى وزارته نتيجة موقف قديم بينهما منذ انتخابات عام ١٩٣٨ (١١) .

وهكذا قبل الدستوريون ، ولهم أغلبية نسبية فى البرلمان ، الاشتراك فى وزارة يرأسها مستقل ، ويمثل المستقلون نصف أعضائها تقريبا مما يجعلها فى الواقع وزارة غير برلمانية ، وإن حظيت بتأييد البرلمان ، كذلك لم يشترك رئيس الاحرار الدستوريين فى هذه الوزارة لأنه كان يصارع المرض . ولم يقدر لهذه الوزارة أن تستقر فى الحكم منذ تولت ، حتى لقد أشيع أن رئيسها قدم استقالته الى الملك فى ٢٦ أغسطس ١٩٤٠ ، وأشيع كذلك أن للنحاس باشا سوف يظهر فى الصورة من جديد (١٢) ، وقد لعب الدستوريون - بموافقة السعديين - نفس اللعبة لاسقاط حسن صبرى فكتب محمد محمود ، بحضور أحمد ماهر ، رسالة الى السفير البريطانى فى أول سبتمبر عام ١٩٤٠ ذكر فيها أن الدستوريين والسعديين سوف لا يستمران طويلا فى تلك الوزارة وإن حسن صبرى اذا اراد أن يظل فى منصبه فإن عليه أن يواجه البرلمان الذى لن يقرر الثقة بوزارته ، ومن ثم سيكون بين خيارين : اما أن يطله ويجرى انتخابات جديدة ، أو أن يحكم بدون برلمان ، وفى الحالة الاخيرة سيكون مؤيدا من جانب الملك ، مما يخلق وضعا خطيرا فيما يتعلق بالشئون الخارجية حيث ستتعامل السفارة البريطانية مع رئيس وزراء غير برلمانى (١٢) ، ولكن يبدو فى تقديرنا أنه كان للوزراء الدستوريين

---

F.O. 407/224, No. 112, Lamp. to Hali. Aug; 27; (١٠)  
1940.

(١١) من حديث الاديپ ثروت اباطة لنا حيث ذكر أن حسن صبرى طلب الى والده ترشيح أحد اقربائه ولكنه اعترض لان هناك مرشحان احدهما دستورى والاخر سعد على نفس الدائرة فاسرها حسن صبرى فى نفسه .

F.O. 407/224, No. 112, 114, Lamp. to Hali, Aug. 27, (١٢)  
29, 1940.

F.O. 407/224, No. 116, Lamp. to Hali., Sept. 2, 1940. (١٣)

اتجاهاً يختلف عن اتجاه رئيسهم فقد رفضوا الاستجابة لطلبه حين امرهم بالاستقالة من الوزارة، بعد أن نسق هذا الامر مع الدكتور ماهر الذي كان طامحاً في تولي الرئاسة بعد اسقاط الوزارة ، نتيجة لموقفها من مسألة اعلان الحرب على المحور (١٤) ، وبينما كان ذلك موقف رئيسا الحزبين فان الثقة لم تكن متوفرة بينهما تماما ، فقد غضب السعديون لنقل للنقراشي ارضاءً للدستوريين، ثم جاءت مناسبة عدم استجابة مجلس الوزراء لاعلان الحرب طبقا لرغبة الوزراء السعديين ، الذين انسحبوا من المجلس وقدموا استقالاتهم فلم يابه بذلك الوزراء الدستوريون ، ولا رئيس الوزارة الذي استصدر امرا في ٢١ سبتمبر ١٩٤٠ بقبول استقالة السعديين محدثا به تعديلا في الوزارة ، وكان نصيب الدستوريين منه نقل عبد المجيد صالح الى وزارة التموين ، وطلب رئيس الوزراء الى الدكتور هيكل كتابة مشروع خطاب العرش فاعده (١٥) ، ثم ذهب به حسن صبرى الى البرلمان حيث كان ينتظره قدومه ، فلما يكد يشرع في تلاوته حتى فاجأته نوبة قلبية انتقل على اثرها الى الرفيق الاعلى .

رشح القصر حسين سرى باشا لتأليف الوزارة ، بموافقة السفير ، فالفها في ١٥ نوفمبر ١٩٤٠ بنفس وزرائها السابقين تقريبا ، عدا بعض تعديلات طفيفة ، ودخل هيئتها وزير دستوري خامس هو محمد عبد الجليل أبو سمرة ( وزيرا للشئون الاجتماعية ) وكان هذا ضجرا لفشله في الحصول على منصب وزارى ، ويعتبر دخوله الوزارة - كما قال لامبسون - نهاية للانقسامات الحادة داخل حزبه ، الامر الذى يجعله مؤيدا قويا للوزارة (١٦) ، وعموما كان اختياره يمثل ارضاء لاجلبية حزبه في البرلمان التى أصبحت الحكومة تعتمد عليها وحدها ، وقد حاول الدستوريون كسب رئاسة مجلس

(١٤) هيكل : منكرات ج ٢ ص ١٩٣ ، آخر ساعة ٢٩/٩/٤٠ ( السعديون يطعمون في تأييد الدستوريين ) .

(١٥) هيكل : منكرات ج ٢ ص ٢٠٢

F.O. 407/224, No. 159, Lamp. to Hali. Nov. 16, 1940. (١٦)

وقد نكرت المنصور في ٢٢/١١/٤٠ أن الدستوريين طلبوا ادخال وزيرين جديدين ورشحوا ستة ليختاروا منهم وهم خشبة - رشوان - نسوقى ابناطة - أبو سمرة - حلقى محمود - حامد الحلايلي .

النواب فرسحوا بسوقى أباطة ضد احمد ماهر ، ولكن فاز بها الاخير ( ١٣٠  
الى ١٠٩ صوتا ) ، ويبدو ان سرى باشا قد مد يده للسعديين ، عن طريق  
المستقلين من انصاره سرا ، حتى يبدأ صفحة جديدة مع النواب السعديين ،  
وقد عبر عن سروره من النتيجة (١٧) ، مما اغضب حزب الاحرار الذى  
لاحظ عن قرب ان سرى بدا يتقرب من السعديين .

وبتوالى الأزمات على الوزارة من جراء تعقد الموقف الدولي واقتحام  
القوات الألمانية - الإيطالية للحدود المصرية خلال ابريل ومايو ١٩٤١ ، الأمر  
الذى خلق لدى الأحرار الدستوريين احساسا بأنهم قد أصبحوا وحدهم في  
مواجهة التيار ، ومن ثم طالبوا بعمل قومي أو بتحقيق وحدة قومية ، وإن  
اشترطوا الا يكون هناك محل للحديث عن الاغلبية أو الاقلية (١٨) . وقد دعا  
الملك زعماء الاحزاب لتشكيل حكومة قومية وكان رد الوفد على هذا بأن طرح  
مصطفى النحاس اختياريين ، أولهما : تشكيل حكومة ائتلافية تحت رئاسته  
وثانيهما حكومة محايدة تحت رئاسة سرى أو أى رئيس مستقل على أن  
تؤيدها الاحزاب ثم يحل البرلمان في الحاليتين ، ولكن رفضت الاحزاب اللوفدية  
ذلك بالطبع (١٩) ، أما الاحرار الدستوريون الذين بدأ الانقسام يدب في صفوفهم  
مما أضعفهم بعد وفاة رئيسهم القوي محمد محمود في يناير ١٩٤١ ، فثمة  
فريق منهم لم يستسغ تعيين عبد العزيز فهمى رئيسا للحزب ، كما أن فريقا  
آخر ظن أن تعيينه جاء بضغط من القصر الامر الذى سوف يجعل حزبهم  
حزبا من أحزاب القصر (٢٠) ، وقد ذكر لامبسون في تقرير له أنه لم ير بدا  
من الاستعانة بالاحرار الدستوريين فادخل وزيرين آخرين منهم الى الوزارة على  
أمل كسب نايبيد أقوى من جانب الحزب ، وكان هذان الوزيران هما رشوان  
محفوظ ودسوقي أباطة ، الذى كان منذ فترة طويلة متعطشا لمنصب وزارى ،  
ولكن هذا النعيين لم يقو الوزارة على كل حال ، سواء فيما يتعلق بالرأى

---

F.O. 407/224, No. 160, Lamp. to Hali. Nov. 18, 1940. (١٧)

وقد نكر ثروت أباطة أن سبب هزيمة والده هو انفضاض رشوان محفوظ عن تأييده  
حيث انسحب بخمسة عشر نائبا من الجلسة عند التصويت .

(١٨) السياسة الاسبوعية ٤٠/١١/٢٢ خطاب هيكى فى عيد الجهاد .

F.O. 407/225, No. 19, Lamp. to Eden; Sept. 23, 1940. (١٩)

F.O. 407/225, No. 8, Lamp. to Eden, April, 29, 1941. (٢٠)

للمام أو البرلمان حيث قبول تعيين رشوان محظوظ بانتقاد شديد ، كما أن عبد العزيز فهمي طلب الى رئيس الوزراء أن يعزله لتاريخه غير المشرف ، مما حدا بسرى باشا أن يقدم انذارا شبه نهائى للاحرار الدستوريين بأن يظفوا مشاكلهم ويرتبوا موقفهم فيما بينهم ، وقد علق السفير البريطاني على ذلك بأن هذا التهديد سوف يدفع الاحرار الدستوريين نحو السعديين مما يعنى طردهم من الحكم (٢١) .

عرض سرى من جديد على الهيئة السعدية دخول وزارته فقبلت ، فأعاد تشكيلها من جديد فى ٢١ يوليو ١٩٤١ ، ليشترك فيها من يستطيع أن يمثل الاغلبية فى البرلمان ، وكان نصيب حزب الاحرار فى التشكيل الجديد خمسة مناصب وزارية ، الجديد فيها هو تولى الدكتور عبد الرحمن عمر ، شقيق عبد العزيز فهمي ، وزارة التجارة والصناعة (٢٢) .

وجاءت أزمة قطع العلاقات مع حكومة فيشى الفرنسية ، التى طرحها سرى على مجلس الوزراء فى يناير ١٩٤٢ وطلب مصطفى عبد الرازق وهيكىل تأجيلها للدراسة ولكن سرى أصر على طرحها للتصويت ، فامتنع الوزيران الدستوريان عن الاشتراك فى التصويت بينما وافق بقية الوزراء على قطع العلاقات مع حكومة فيشى من هذا يتبين أن الوزراء الدستوريين لم يقفوا موقفا واحدا داخل مجلس الوزراء مما يدل على عدم تنسيق مواقف الحزب ، ولا نستبعد أن لرفض هيكىل وعبد الرازق الاشتراك فى التصويت صلة بالقصر فقد روى الاول كيف كان يتحدث مع صديقه أحمد حسنين رئيس الديوان - وكان هيكىل قد اقترح تعيينه فى هذا المنصب - فى هذه المسألة التى انخفضت الالك وأنه فهم منه أن وزارة سرى لن يكون لها حظ من البقاء (٢٣) ، وكانت قد سبقت هذه المسألة أزمة ساهمت فى تعجيل الاطاحة بالوزارة ، تتعلق باستقالة عبد الحميد بدوى من وزارة المالية بعد اتهامه بالتورط فى أمور تتعلق بالمحاباة

---

F.O. 407/225, No. 10, Lamp. to Eden, Sept., 23, 1940. (٢١)

(٢٢) فؤاد كرم : النظارات ص ٤٠٤ ، يوفان لبيب : تاريخ الوزارات ص ٤٧٩ .

(٢٣) هيكىل : منكرات ج ص ٢٠٠ ، ٢١٩ ، ٢٢٢ . ثم محسن منعد : التاريخ

السرى لص ١٥٥ - ١٥٦ .



في وظيفته ، بشكل أدى الى الفساد (٢٤) ، وقد نتج عن استقالته صراع على الحصب للنهام بين حزبي الوزارة ، يلي ذلك أزمة هروب عزيز المصري مع ضابط آخر بطائرة حربية ، ولندلاع المظاهرات في لرجاء البلاد بسبب تقدم رومل الى اللامين ، حيث بات مركز وزير للخارجية دقيقا للغاية ، يضاف الى ذلك كله استئناف هجوم الوفد على الوزارة، وحدث مظاهرة كبيرة ضدها « اشتبك فيها بعض الكبراء » (٢٥) ، عندئذ لم ير سري بدا من تقديم استقالة وزارته بعد أن حاصرتها كل تلك المتاعب ، وبعد أن فقدت تأييد الملك وعطف الانجليز . وقبل أن يقدم استقالته اتصل به السير ما يلز لامبسون يسأله عن يقترحه خليفة له، على اعتبار أنه لا يوجد رئيس وزراء يستقيل الاوفى ذمته من سيخلفه ، فاقترح سري اسما ثلاثة هم : بهي الدين بركات ، الدكتور هيكل ثم احمد ماهر ، فعلق السفير ضاحكا وقال لسري لابد وأنك تهزل ، ذلك أن بركات لايمكن أن يصلح ابدا وهيكل لايعتمد به ، أما احمد ماهر فهو خارج اللعبة ، ثم انه مصاب بأزمة قلبية (٢٦) .

وهكذا كان الدكتور هيكل أحد الثلاثة المرشحين لتولى الوزارة وإن كان السفير قد استبعدهم جميعا وعاد ليسال حسين سري عن الحل فاجابه الاخير على الفور بأنه ليس هناك بد من مواجهة الملك باستدعاء الوفد ، فرد السفير بأن تلك هي النتيجة التي توصل اليها هو أيضا ، وأنه بعد نصف ساعة من تقديمه استقالته سوف يطلب رؤية الملك فاروق ، ويطلب اليه أن يبعث في استدعاء النحاس باشا وأضاف أن الملك لو رفض فإن ثمة نتائج محزنة سوف تترتب على ذلك ، فعلق سري بأن تلك هي فرصته الوحيدة ليحافظ على عرشه (٢٧) ، وطلب السفير من احمد حسنين رئيس الديوان أن يرتب له لقاء مع الملك بيد أن حسنين أثار بعض الصعوبات وذكر أن هذا اللقاء سوف يؤثر في الرأي العام نتيجة للتدخل البريطاني في شئون مصر الداخلية ، وأضاف أن ثمة محاولات تجرى لتأليف وزارة قومية ، فعلق

---

F. O. 371/31566, Weekly Information, Lamp. 4/1/42 (٢٤)

(٢٥) الاماس ١٥/١/٤٨ ، لطفي عثمان : المحاكمة الكبرى ص ١٧٥ - ١٧٦

Evans, (ed.). Killearn Diaries. p. 199. (٢٦)

F.O. 371/31566, From Lamp. to F.O. Feb, 1, 1942 (٢٧)

لاميسون بأنه سوف يكون من الخطورة بمكان اذا وجدنا أنفسنا امام وزارة يرأسها على ماهر ، وأبدى السفير اصراره على مقابلة الملك ، وكانت الازمة قد نوقشت بكاملها صبيحة ذلك اليوم - ٢ فبراير ١٩٤٢ - خلال اجتماع ضم وزير الخارجية البريطاني وقائد قوات الشرق الاوسط والسفير حيث ذكر خلال هذا الاجتماع ، أن الازمة تحركها عناصر معادية لبريطانيا للاستفادة من المتاعب التي تلقاها في الشرق الاقصى وليبيا ، واننا اذا لم نثبت قوتنا الآن في هذا البلد فانه سيقع تحت نفوذ هذه العناصر ، واتفقوا على أن يلتقى السفير بالملك ويخبره بأنه يجب أن تكون هناك حكومة مخصصة للمعاهدة ، قادرة على تطبيقها نصا وروحا ، وأن تكون حكومة قوية قادرة على كسب نايبيد شعبي ، وإن ذلك لايعنى سوى استدعاء النحاس باشا زعيم الأغلبية ، والتشاور معه حول تأليف الوزارة ، وأنه يجب أن يتلقى منه ردا غدا ظهرا ، والامان جلالة الملك سوف يكون مسئولاً شخصياً عن مخالفة ذلك (٢٨) .

ترتب على ذلك كله الأحداث التي أدت الى تولي النحاس باشا تأليف الوزارة المشهورة باسم وزارة ٤ فبراير ١٩٤٢ (٢٩) ، وقد روى الدكتور هيكل تطورات الحادث من وجهة نظر حزبه وكان أحد شهوده ، فذكر أنه طلب الى النحاس باشا عند عقد اجتماعهم بالقصر أن يرفض تأليف الوزارة

F.O. 371/31566, From Lamp. to F.O. Feb, 2, 1942 (٢٨)

(٢٩) حول ٤ فبراير في تاريخ مصر انظر على سبيل المثال :

Gabriel Warburg, Lampson's Ultimatum to Faruq,

Middle Eastern Studies, Jan. 1975, pp. 24-32.

ثم انظر رواية هيكل في مذكرات ج.٢٧ ص ٢٢٧ ، كتاب محمد انيس : ٤ فبراير في تاريخ مصر ، جمال سليم : قراءة جديدة لحادث ٤ فبراير ، شهادات شهود الحادث في كتاب : لطفي عثمان : المحاكمة الكبرى ، تبرير موقف الوفد وتحصيل زعماء الاقلية مسئوليتهم انظر : عبد العظيم رمضان : تطور الحركة ٢٧ - ٤٨ القسم الثاني ص ١٨٤ - ٢١٨ وانظر : الملف المسمى للحادث بالاهرام مايو ٧٣ ، ومذكرات محمد محمود خليل في المستور في ١٥ ، ١٩ نوفمبر ٤٥ ، ثم رواية ابراهيم طلعت بالاهرام ١٩٧٣/٣/١٢ .

ولو دعاه الملك لذلك ، حتى لا يكون الملك قد أكره على هذا ، ولكن للنحاس أعلن أنه لا يرفض الوزارة إذا عهد الملك إليه بها ، واستنتج هيك من ذلك أن النحاس لا ينكر على الإنجليز حقهم في التدخل ولا ينكر توجيههم انذارا للملك ، وأبدى اعتقاده بأن الإنجليز لم يندخوا الملك الا باتفاقهم مع النحاس (٢٠) .

والحقيقة أن أحدا لا يستطيع أن يعنى سياسيا مصرية من الاشتراك في إتاحة الفرصة للسفير البريطاني لانتهاك حرية مصر وكرامتها على النحو الذى حدث ، فالنحاس باشا رفض تأليف وزارة قومية أو ائتلافية أو غير حزبية ، رغم أنه قد وافق على قبول تأليف مثل هذه الوزارة في سبتمبر عام ١٩٤٠ بشرط أن تجرى الانتخابات على نحو ما مر بنا ، وبالرغم من أن قبول تأليف مثل هذه الوزارة من جديد كان لا يستبعد فيه أمر إجراء انتخابات جديدة . بالإضافة الى أن السفير البريطانى في انذاره لم يشترط أن يؤلف النحاس وزارة وفدية صرفة ، كما أن زعماء الاقلية كانوا يخشون دائما أن يحل البرلمان الذى يضم نوابهم مما جعلهم يخشون الاحتكام من جديد الى انتخابات برلمانية حرصا على وضعهم ، بالإضافة الى ذلك كله ، فإن تأليف الوزارة برئاسة النحاس قومية كانت أو وفدية لم يكن ليزيل آثار الانذار البريطانى كما أن القصر بخلافاته المتكررة مع سرى باشا ، ومحاولة التدبير لتأليف وزارة يرأسها على ماهر ، ضد ارادة الإنجليز بل ومثله في محاولات تأليف وزارة قومية في ظل تأزم موقف الحلفاء على الجبهة الغربية وتقلل جيش المحور الى منطقة السلوم وسيدي برانى ، كل ذلك اعطى السفير الانجليزى ، الذى كان يفتح عينيه جيدا على التطورات الداخلية ، مبررا للتدخل بشكل مباشر بحجة أن الازمة ستجعل مصر غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها الواردة بالمعاهدة ، الأمر الذى يخل بالمجهود الحربى للطفاء كما أن لصرار السفير على النحاس بعينه ، رغم حجة الاغلبية ، يحل معنى الرغبة في تحدى القصر وتحجيم دوره ، ثم ليس لنا أن نتصور أن السفير أراد « تطويق » الوفد بوضعه في السلطة خشية انتهازه فرصة ضعف الوزارة

ليصعد من نشاطه الذى يبدو عنيفا وتويا وهو في المعارضة، الامر الذى قد يؤدي  
لنتيجة أسوأ بالنسبة لسير الحرب ؟

ومن فراش المرض أرسل رئيس الاحرار الدستوريين ، عبد العزيز  
فهمي ، رسالة احتجاج للسفير البريطانى لوقف حكومته خلال الازمة الاخيرة،  
حصلها بسوقى أباطة ، سكرتير عام الحزب الى « سمارت » السكرتير الشرقى  
للسفارة في ٧ فبراير ١٩٤٢ لحتج فيها فهمي باسم الحزب على تصرفات  
السفير الانجليزى التى تجافى معاهدة التحالف والصداقة بين مصر  
وبريطانيا (٢١) ، فلم تر السفارة بدا من استرضاء الحزب ، هو والحزب  
السعدى ، الذى كان رئيسه قد أرسل احتجاجا مشابها ، فأوفدت سمارت  
الى الدكتور هيكل ، الذى كان يتولى زعامة الحزب عمليا ، ووصف سمارت لقاءه  
بأنه كان ودودا وأنه لم يرغب في الحديث عن الماضي ، بل عن الحاضر  
والمستقبل ، وذكر له ان الوفد رفض تأليف وزارة قومية خلال مناقشة  
الانتذار ، وأنه الآن أصبح في السلطة ومن ثم سوف يهاجم الاحزاب الأخرى  
وسوف يعين لجنة وفدية لتقوم باجراء الانتخابات بشكل يبعد خصومه  
الذين لن يستطيعوا تجنب محاربته على أساس أنه جاء الى السلطة بطعنة  
انجليزية ، وتساءل : هل يتفق ومصلحنا ان يحدث مثل هذا الصراع ؟ ثم  
أضاف أنه كان ينبغي اغراء الوفد للتعاون مع الاحزاب الأخرى ، وقد أخبره  
سمارت أنه سوف يقل هذه الآراء الى لامبسون ثم أضاف بأنه ليس واضحا  
بالفعل كيفية اقناع الوفد بتنفيذ اقتراحه (٢٢) ، ويبدو أن السفارة قد  
تدخلت فعلا لدى الوفد لترضية الاحزاب المعارضة ، فدارت المفاوضات مع  
الوزارة بهذا الصدد ، لكنها لم تنجح فقرر الدستوريون مقاطعة الانتخابات  
كما مر بنا ، واتخذ السعديون قرارا مماثلا (٢٣) ، وغاز الوفد بالاغلبية  
واعاد تأليف الوزارة ، في ٢٦ مايو ١٩٤٢ بعد خلاف النحاس مع مكرم عبيد ،

---

F.O. 371/31568, Lamp. to F.O. Feb. 14, 1942. (٢١)

F.O. 371/31568, British Embassy, Cairo, 14-2-1942. (٢٢)

يفكر هيكل في مذكراته ج ٢ ص ٢٥٠ انه لم يشترك في السعى لاي تقاض مع الحكومة  
(٢٣) هيكل : مذكرات ج ٢ ص ٢٥١ - ٢٥٢ وعن موقف السعديين انظر :  
محمد ابورؤاع الشهيد اصد ماهر ج ٢ ص ٢٨٧ - ٢٩٢ .

ذلك للخلاف الذى انفضى الى لنشاق مكرم واصدقائه عن الوفد وتآليف  
« الكتلة الوفدية » ، (٣٤) .



وهكذا أصبح الاحرار الدستوريون في صفوف المعارضة مرة اخرى بعد  
ان اشتركوا في الحكم لما يقرب من تسعة عشر شهرا في الوزارات الثلاث  
الآخيرة ، مضت معظمها في خلافات مع حلفائهم السعديين تارة ، ومع بعضهم  
البعض تارة أخرى ، غير أن معارضتهم هذه المرة صريحة وواضحة ، اكرمهم  
عليها خصمهم التقليدى حين تربيع في السلطة مستندا الى اغلبيته التقليدية ،  
فراحوا الى جانب معارضتهم لها في مجلس الشيوخ على نحو مادر سفا ،  
يعارضونها أيضا على صفحات « السياسة الاسبوعية » .

ذكر الدكتور هيكل في خطابه السنوى في ذكرى عيد الجهاد في ١٣ نوفمبر  
١٩٤٢ أن حزبه رفع خطابا الى الملك يتنمر فيه من الحكومة واجراءاتها  
واعتبارها الحكم مغنما ، وعاب عليها عدم تأليفها لجنة لبحث تبعات مصر  
ومسائل ما بعد الحرب ، وخلال الاحتفال تلى دسوقي اباطة نص الخطاب  
على الحاضرين (٣٥) ، ثم ادلى هيكل بعد ذلك بتصريح دعا فيه الى احلال  
الاعتبارات القومية محل الحزبية فردت عليه صحيفة الوفد بأن القومية قائمة  
في الحكم فعلا ، معطلة من جانب المعارضة ثم وصفت دعوته بأنها « طعن  
مخفف وسط باقة من الأزاهر » ، (٣٦) ، وجاءت أزمة الكتاب الاسود الذى  
وضعه مكرم عبيد متهما فيه الحكومة الوفدية بالفساد وعدم النزاهة فانضم

---

(٣٤) انظر كتاب يوتان لبيب : الوفد والكتاب الاسود ، نص الكتاب الاسود  
في العهد الاسود لكرم عبيد باشا ، رد الحكومة عليه بكتابها الابيض ، وكذا ملحق  
الكتاب الاسود ، وهو سلسلة فضائح جديدة تكشف عنها خطبة المجاهد الكبير في  
١٣ نوفمبر ، مطبوعة على الآلة الكتبية ، وانظر أيضا : كتاب جلال الدين الحمامسى :  
معركة نزاهة الحكم ويروى قصة الكتاب الاسود ويضم ملخصا له من ص ٤٣ حتى ٨١ .  
(٣٥) أوراق الدكتور هيكل : غير منشورة ، الملف الاول ، خطبة نائب رئيس  
الحزب .

(٣٦) الاهرام ١٤/١/١٩٤٣ ، تصريح هيكل باشا ، ثم المصرى ١٨/١/١٩٤٣  
الدعوة الى القومية في حديث رئيس الاحرار الدستوريين .

مكرم ومجموعته الى صفوف المعارضة التي كونت جبهة من الاحزاب الثلاثة - الاحرار والسعديون والكتليون - وكان اول عمل مشترك لها هو تقديم مذكرة الى الملك في ابريل ١٩٤٣ التمسست فيها منه للتخلص من للوزارة ، كما والت قيادات الجبهة اجتماعاتها لتنظيم خططها في مواجهة الحكومة ، واصبح رئيس الاحرار الدستوريين داعية الى ائتلاف احزاب المعارضة(٢٧)،

وقد أتاح الوفد لخصومه فرصة قوية لمعارضته عندما قام بحركة ادارية شملت تنقلات واسعة بين المديرين وكبار موظفي الداخلية في الاقاليم، وكانت هذه الحركة موجهة ضد احزاب المعارضة ، والجديد هنا أن رئيس الوزراء أمر باجرائها دونما اصدار قرارات - أى بالندب - ليتجنب تقديم قرارات تحتاج الى توقيع الملك ، وكانت الحركة تتضمن بشكل خاص ترقيات لاقارب للنحاس باشا وحرمة ، ممن تمتعوا قبل ذلك باستثناءات كبيرة(٢٨)٠

وقد أرسل الدكتور هيكل الى رئيس الوزراء رسالة في ٢٦ يوليو ١٩٤٣، يحتج فيها على تعيين خبير انجليزى للشئون الاقتصادية لان ذلك يمس استقلال مصر وينافى أحكام المعاهدة ، كما احتج على فصل مكرم عبيد من مجلس النواب بقرار من الاغلبية تحقيقا لرغبة رئيس الوزراء ، وذكر هيكل أن هذه سابقة خطيرة في حياة البلاد النيابية ، ووصف مسلك رئيس الوزارة بأنه هو الدكتاتورية بعينها وقد دارت طيلة الصيف مفاوضات بين احزاب المعارضة لضمها في حزب واحد ولكنها لم تنجح بسبب اعتراض الدكتور هيكل على ذلك ، فقد خشى من أن انضمامه لئىل هذا التجمع سوف يفقده فرصته ، كزعيم للاحرار الدستوريين، في الوصول الى رئاسة الوزارة في وقت قريب(٢٩)،

---

(٢٧) يونان ليبب : الوفد والكتاب الاسود ص ١٠٢ ثم  
F.O. 371/35534, Political and Economic, Weekly Report 22-28 April, 43.

F.O. 371/35534, Political and Economic Weekly Report, 13-19 May, 1943. (٢٨)

(٢٩) اوراق الدكتور هيكل : الملف الثانى ، رسالة خطية منه للنحاس باشا فى  
١٩٤٣/٧/٢٦  
F.O. 371/35541, Killearn to Eden, Nov. 29, 1943. (٣٠)

ويبدو أن ثمة سببا آخر يتصل بخلاف الدستوريين وبعضهم البعض ، ذلك أن فريقا منهم أراد عرقلة اندماج الاحزاب المعارضة كما أن فريقا ممن لم يؤيدا زعامة هيكيل للحزب أرسل رجاله يحتجون عليه لرفضه أن يشغل المحل الثانى بعد الدكتور ماهر فى الكتلة الجديدة ، وذكروا أن المصالح القومية ينبغي أن يكون لها المحل الاول (٤١) .

وبشكل عام اكتفت المعارضة بتنظيم صفوفها فى شكل جبهة أرسلت مذكراتها ونداءاتها للمسؤولين الانجليز وللشعب المصرى ، وكانت هذه النداءات توزع سرا ، وقد صدر منها ثلاثة نداءات كتبها الدكتور هيكيل ( الاول فى ٣١ يناير ، والثانى ٢٣ مارس ، والثالث أول مايو ١٩٤٤ ) امتلأت بالحديث عن فساد الحكم وكارثة ٤ فبراير ، وربطت بين فساد الحكومة وحماية الانجليز لها ، ووصفت رئيس الحكومة بأنه « عميل يتقاضى أجره حكما وغنا وانجلترا تظفر بمصر كلها غنيمة سائفة ٠٠ » وبررت بقاء الاحكام العرفية مع زوال كل ضرورة لها على اعتبار انها درع تحتمى به الحكومة فى فسادها ، ثم كشفت النداءات عن رغبة الملك فى اقالة الحكومة وتدخل الانجليز لحمايتها ، واختتمت جميعها بدعوة كل مصرى للقيام بواجبه من أجل وطنه لانقاذه مما تردى فيه فى العهد الحاضر (٤٢) .

وهكذا أتاح مسنك الوزارة الوفدية وابقائها للاحكام العرفية بعد زوال ضرورتها ، للمعارضة أن تتبنى أساليب جديدة فى مقاومتها نجحت من خلالها فى استغلال مسلكتها الحزبى مما أساء لسمعتها ، بالإضافة توالى خلافاتها مع الملك ، تلك الخلافات التى باتت تهدد استقرار الوزارة ، بينما خفف السفير البريطانى من تعصيدها بعد أن زالت ضرورة ذلك نتيجة لانتهاى الحرب .

---

(٤١) وصول تنظيم المعارضة لدورها انظر : جمال سليم : البوليس السياسى ص ١٧٧ ثم انظر F.O. 371/35537, Political Distribution Aug. 16, 1943.

(٤٢) نصوص النداءات فى F.O. 141/937, Political Situation, British Embassy.

والنداء الثانى ١٩٤٤/٣/٢٣ وجدهناه ضمن أوراق الدكتور هيكيل ، الثالث الثانى وهو مملوء بترجيحات هيكيل - احمد ماهر - مكرم عبيد ثم حافظ رمضان .

وكان الملك قد قدم مذكرة للسفير في ١٢ ابريل ١٩٤٤ اقترح فيها  
تولي أحمد حسنين تاليف وزارة جديدة ولكن السفير اجاب بان الظروف  
ليست مناسبة لتغيير حكومة قامت بواجباتها لنا خلال الحرب كحليف (٤٣) ،  
وقد رفض الملك الموافقة على تأليف حكومة ائتلافية برئاسة النحاس ، كما  
ان زعماء المعارضة لا يريدون التعاون مع النحاس بعد ان هاجموه بعنف (٤٤) ،  
وبشكل عام لم تكف مساعي القصر للتخلص من النحاس الى ان اقبل في  
٨ اكتوبر ١٩٤٤ وبذا توقفت معارضة حزب الاحرار ، تلك المعارضة التي  
استمرت نشطة برغم فقدان الحزب. لصحيفة السياسية ، وافتقاده لهيئة  
نيابية حقيقية ، ومن ثم اعتمدت المعارضة أساسا على نشاطات وخطب  
رئيس الحزب وبياناته ، كما تحمل عبء المعارضة مع حزب الاحرار ، حزب  
الهيئة السعدية وحزب الكتلة الوفدية الوليد .

### \*\*\*

إذا كان حزب الاحرار قد لعب دوره من خلال المعارضة فمن الطبيعي أن  
ينال نصيبه من الحكم عند سقوط الوزارة ، وقد كلف الدكتور أحمد ماهر  
بتأليف الوزارة الجديدة في ٨ اكتوبر ١٩٤٤ ، واختيار الهيئة السعدية  
لهذه المهمة يعني اغفال الملك لحزب الاحرار الدستوريين ، الذي كان له  
سابق ممارسات في تأليف للوزارات ، ربما لان الدكتور ماهر كان يتقدم  
صفوف جبهة المعارضة باعتباره سياسيا قحا صارم العداء للوعد ، على  
خلاف الدكتور هيكل الذي كان بمثابة « فيلسوف المعارضة » أكثر منه رجلا  
العمل ، شديد المراس ، والذي كان يظاھر حزب لم تكن جراحه قد التامت  
بعد أزمة الرئاسة ، على كل حال عاد الدستوريون الى الحكم بوزراء أربعة  
يشغلون خمس وزارات ، فتولى هيكل وزارتا المعارف والشئون الاجتماعية ،  
وتولى مصطفى عبد الرازق وزارة الاوقاف ، أما وزارة الزراعة فتولاها أحمد  
عبد الغفار ، وأخيرا تولى دسوقي أباظة وزارة المواصلات .

يتضح مما سبق أن الاحرار للدستوريين لم يشغلوا وزارات ذات أهمية

---

F.O. 371/41327, Killearn, April, 12, 1944.

(٤٣)

F.O. 371/41329, Killearn to Eden, June, 7, 1944.

(٤٤)



متميزة ، وقد كانوا يرويدون احدى اللوزارتين الهامتين وهما الداخلية والمالية ولكن لم يستجب لهم الدكتور ماهر ، وعلى هذا رأى رئيس الحزب عدم الاشتراك في الحكم ولكنه نزل على ارادة حزبه وقبل الاشتراك وأصبح لحزب الاحرار نفس الوزارات التي كان يشغلها قبل حكومة الوفد الاخيرة ، ولعل لذلك صلة بترضية الدكتور هيكل بوزارتين معا ، رغم تعطيله ذلك بأنه طلب توليها مستهدفا أن يرفض طلبه ، الا أن زعماء الاحزاب الاخرى استجابوا له (٤٥) .

وبعودة الحزب للاشتراك في الحكم والتأمة بعد زوال اثار ازمة الرئاسة عادت صحيفة السياسة الى الظهور من جديد لتتطرق بلسانه وتصبح احدى صحف الحكومة ، التي اجرت الانتخابات للتخلص من البرلمان الوفدي ، والأحكام العرفية قائمة وفازت لحزباها بالطبع بعد ان خلا لها الميدان بامتناع الوفد عن الاشتراك في الانتخابات ، واعيد تأليف الوزارة من جديد في ١٥ يناير ١٩٤٥ بعد أن خرج منها رئيس الاحرار الدستوريين ، وخلفه بها وزير دستوري آخر هو حفنى محمود ( للصناعة والتجارة ) ، وظل الوزراء الدستوريون الآخرون في نفس مناصبهم ، وتولى الدكتور هيكل رئاسة مجلس الشيوخ ، بعد أن استصدرت الوزارة مرسوما باعادة الشيوخ الذين عزلتهم الوزارة السابقة ، وقد علل الدكتور هيكل تركه الوزارة بعدم رضا عن تدخل السعديين في سير الانتخابات ، وربما كان للشكل الذى تألفت به الوزارة دخل في ذلك ايضا .

جاء خطاب العرش يتحدث عن الاصلاحات الاجتماعية وحل ازمات التكوين وتوفير الغذاء والكساء للشعب عموما وللطبقات الفقيرة خصوصا وتحقيق العدالة والمساواة والاهتمام بشئون العمال ٠٠ الخ (٤٦) ، وكان شأن هذه الوزارة شأن كل الوزارات السابقة فيما يتعلق بالسلك الحزبى تجاه الموظفين فأحالت كبارهم الى المعاش ممن ينتمون للوفد ، وأصدرت مرسوما بقانون لألغاء الاستثناءات في ترقيات الموظفين وعلاواتهم ، التي

---

(٤٥) هيكل : ملكرات ج ٢ ص ٢٩١ - ٢٩٣  
(٤٦) السياسة ٤٥/١/١٨ ( نص خطاب العرش )

حدثت في عهد الوفد (٤٧) ، وهكذا فعل الاحرار الدستوريون وهم في الحكم نفس ما كانوا يأخذونه على الحكومة السابقة من عدم الغاء الاحكام العرفية وفسادها الادارى .

اما سياسة الحكومة التنفيذية فالمعروف ان وزير المالية قد اعد مشروع كادر لعمال الحكومة قدمه الى مجلس الوزراء ولكن الدكتور هيكل اعترض عليه باعتباره وزيرا للشئون الاجتماعية ورأى ان ذلك سوف يثير عمال المؤسسات الاعلية فيطالبوا بالمثل ، ومن ثم اقترح تشكيل لجنة لدراسة الكادر المعروض ودراسة شئون العمال الآخرين ، ولكن اعضاء المجلس ورئيسه وافقوا على اقرار المشروع ، بينما امتنع هيكل عن التصويت (٤٨) .

وكانت ازمات العمال قد بدأت تتوالى مع نهاية الحرب العالمية الثانية نتيجة اغلاق السلطات العسكرية البريطانية لكثير من المصانع التي كانت قد اقيمت لخدمة اغراض الحرب ، وقد حدث ما كان يخشاه الدكتور هيكل فما ان صدر كادر عمال الحكومة الجديد ، حتى اجرت نقابات المؤسسات الاعلية اتصالات فيما بينها وعقدت في النهاية « مؤتمرا لنقابات وعمال الشركات والمؤسسات الاعلية » ، قدم مطالبهم للوزارة ، التي تدور حول مساواتهم بعمال الحكومة (٤٩) ، وقد بدأت الحكومة كذلك في معالجة ازمات التمويل فاجتهدت نظام البطاقات ، وعقدت اتفاقا تجاريا مع انجلترا للتوسع في استيراد السلع الضرورية للبلاد والتخفيف من قيود الاستيراد والغاء رقابة مركز تموين الشرق الاوسط على ما تستورده مصر ، بالاضافة الى تقرير حريتها في الاستيراد من البلاد التي تتعامل بالجنيه الاسترليني (٥٠) ، ولم يتسن للحكومة ان تذهب ابعد من ذلك حيث كان شغلها الاساسي في مرحلتها الاولى هو اجراء الانتخابات ، اما في مرحلتها الثانية فلم تكمل ستة اسابيع في

---

F.O. 371/41334, Eden, No. 198, Oct. 19, 1944. (٤٧)

(٤٨) هيكل : منكرات ج ٢ ص ٢٩٧ ، انراغبي : في اعقاب ج ٣ ص ١٤٨ .  
(٤٩) انظر : رؤف عباس : الحركة العمالية ص ١١٩ - ١٢٠ ، نوال راضي : اضراب جديدة على الحركة العمالية ص ١٥٠ - ١٧٠ ، دراسة مفصلة عن موقف الحكومة من العمال .

(٥٠) الراغبي : في اعقاب ج ٢ ص ١٤٩ - ١٥٠

الحكم حتى اغتيل الدكتور ماهر في ٢٤ فبراير ١٩٤٥ ، حين تقدم الى البرلمان بقرار اعلان الحرب على اليابان حتى يتسنى لمصر أن تشارك في مؤتمر سان فرانسيسكو الذي سيعقد الحلفاء تمهيدا لقيام الامم المتحدة، وهو إجراء شكلي لان الحرب كانت قد انتهت بالفعل ولكن الفهم الخاطئ، لغزى مشروع القرار وهجوم الوفد على الحكومة بسببه وعدم احاطة الحكومة الراى العام بأبعاده قد أدى الى تلك النهاية المحزنة .

كلف محمود فهمى النقراشى ، نائب رئيس الهيئة السعدية بتأليف الوزارة في نفس اليوم ، فأعلن اعتماده لتشكيل الوزارة السابقة وبقي الاحرار الدستوريون في نفس وزاراتهم السابقة ، ومنذ ذلك الحين وعلاقة حزب الاحرار بالسعديين كانت تسمير بشكل لا يتفق والائتلاف في وزارة واحدة ، فحين تقدم هيكل بمذكرة الى مجلس الوزراء ، تتضمن المطالب الوطنية ، كانت هذه المذكرة موضع خلاف داخل المجلس (٥١)، اذاعته المعارضة وسعت الى تعميقه ودافعت صحيفة السياسة عن مسلك رئيس حزبها فذكرت انه تقدم بالمذكرة لانارة الطريق لآخوانه لالثير خلافا ، ثم اضافت أن الاحرار الدستوريين اذا بقوا في الحكم فانما يبقون لمصلحة عامة ، اما المناصب الوزارية فلاتربطهم بها ربح تميل بهم عن أداء واجبهم ، وراحت تذكر رئيس الوزراء الذى أصبح رئيسا للهيئة السعدية ، بأن الانتخابات التي اجراها محمد محمود ، « قد اظهرت حزبا جديدا هو حزب الهيئة السعدية الذى اشترك مع الاحرار في الحكم على قدم المساواة وعن طيب خاطر » (٥٢) ، وكانما كانت الصحيفة تمن على السعديين بفضل قديم ، وجاءت مسألة ترشيح الشيخ مصطفى عبد الرازق وزير الاوقاف شيخا للجامع الازهر ، لتخلق نوعا من التوتر بين الدستوريين والسعديين ، وقد شنت صحيفة السياسة حملة من أجل تعيين الشيخ في المنصب الذى خلا بوفاة المراغى ، وكان ثمة اعتراض بأن الشيخ مصطفى ليست لديه المؤهلات اللازمة والتي يشترطها المجلس الاعلى للازهر (٥٣) ، هذا في الوقت الذى كانت فيه الهيئة السعدية ذاتها تعاني من

---

F.O. 371/45932, Weekly Report 13-19, Sept. 1945. (٥١)

السياسة ١٢/٩/١٩٤٥

F.O. 371/45932, Weekly Report; 13-19, Sept. 1945. (٥٢)

وحملة السياسة في مقالاتها من ١٦ - ١٩/١٢/١٩٤٥ .

لتقسام داخلي أثر بدوره على وضعها في الوزارة ، فقد أُنِيع أن خمسة من النواب السعديين قدموا استقالاتهم من الحزب السعدي ، وخلال الشهور التالية السابقة كان قد استقال منها ما يقرب من خمسة عشر عضوا (٥٤) .

وقد بلغ من ضعف الوزارة أن جرى الحديث عن تأليف وزارة جديدة في أوائل يناير ١٩٤٦ ، عندما التقى السفير البريطاني ( وقد أصبح اسمه اللوردي كيلرن ) بحسين سرى وسأله عن تصوره للاوضاع ، فاقترح ايجاد وزارة ائتلافية تضم كل الاحزاب بما فيها الوفد (٥٥) ، وقد ازداد موقف الوزارة خرجا بعد استقالة وزراء الكتلة منها في أواخر يناير ١٩٤٦ مما جعل حزب الاحرار يتربص في انتظار الاماكن التي خلت باستقالتهم ، رغم انكار صحيفة السياسة لذلك (٥٦) ، وكان الوزراء الدستوريون يضيّقون برئيس الوزراء ، وقد وصفه حفنى محمود في حديث له مع كيلرن في أوائل فبراير ١٩٤٦ بأنه يبدو كما لو كان طفلا في السياسة أمام مكرم عبيد وعبد الحميد بدوى ، وأنه يبدو رجلا ضعيفا ، وسأل كيلرن عن سيخلفه فرفض السفير أن يبدى أية وجهة نظر معتبرا بأن هذه مسألة داخلية صرفة عندئذ طرح حفنى محمود اسم اسماعيل صدقى فسأله السفير عن مدى تأييد الشعب له ، فأجاب حفنى بأن سجله سىء ولكنه يصلح كرئيس وزراء محاييد تجتمع حوله كل الاحزاب (٥٧) .

هكذا كان سير الوزارة التى اشترك فيها الاحرار الدستوريون ، توالت عليها الأزمات ، والحزب لايهمه الا تثبيت وجوده في الحكم وتدعيمه ، ويغتال امين عثمان - وزير المالية في وزارة الوفد الاخيرة وصديق الانجليز الصدوق - في يناير ١٩٤٦ ، وتواجه الامانى المصرية التى رفعتها الحكومة في مذكرة لبريطانيا ببرد مس كرامة مصر وسيادتها ، فازداد السخط الشعبى على الحكومة التى باتت عاجزة عن حفظ الأمن ، وتوالت المظاهرات ضدها ،

---

F.O. 371/45929, Weekly Report, Dece. 12-18, 1945. (٥٤)

F.O. 371/53282, Cabinet Distribution, Jan. 5, 1946. (٥٥)

(٥٦) السياسة ١٩٤٦/١/٢١

F.O. 371/53282, From Killearn to F.O. Feb. 2, 1946. (٥٧)

فحاصرت طلاب الجامعة في فبراير من نفس العام ووقع الحادث المعروف بجثث كوبري عباس الذي راح ضحيته عدد من الطلاب ، وهكذا أيضا عجزت الوزارة عن حفظ بقائهما المستمد من وجودهما في أجهزة الدولة والمعتمد على أجهزة الامن . كل هذا بينما للوزير الدستوري حفي محمود يفاوض السفير البريطاني في مصير للنقراشي ويقترح خليفة له ، والمعجب حقاً ان ما اقترحه ذلك الوزير هو الذي تم بعد ذلك بأسبوعين .

افهل تنتظر سياسة اصلاحية انشائية من حكومة ذاك شأنها ؟ على كل حال يكفى ان نستدل في هذا الصدد بحوار جرى بين رئيسها وزكى عبد القادر الذي وسم الوزارة بالرجعية ، فسأله النقراشي لماذا ؟ فأجاب : كانت الحكومة السابقة قد أقرت ضريبة على الاطيان ، فألغت هذه الحكومة ، وكانت قد جعلت التعليم مجانياً في المدارس الابتدائية ، ففرضت هذه الحكومة عليه مصروفات ، وتقدم محمد خطاب بمشروع لمجلس الشيوخ طالب فيه بتحديد الملكية الزراعية بمائة فدان ، فتطوعت الحكومة لمعارضته ، فقال النقراشي : امن أجل هذا تكون الحكومة رجعية ؟ (٥٨) وعموماً لقد شهد عبد الرحمن الزافعي للوزارة بالنزاهة والاستقامة وهما من دعائم الحكم الصالح (٥٩) .

كلف انك اسماعيل صدقي بتأليف الوزارة في ١٦ فبراير ١٩٤٦ ، وكان الاساس في اختياره قدرته على كبح الجماهير الثائرة التي بدت تأثيرات الاتجاهات اليسارية تؤثر في تحريكها عملياً . أجرى صدقي اتصالاته مع حزب الاحرار الذي انقسم لزاء قبول الدعوة ، وقد بدا الحزب عازماً عن قبولها في البداية (٦٠) ، ولكن فريقاً من أعضائه حين رأى أن الهيئة السعدية رفضت معاونة صدقي ، ذكروا الدكتور هيكل بموقف هذه الهيئة منهم في انتخابات ١٩٤٤ ، وما كان من رئاسة النقراشي للوزارة ، ثم اضافوا أن رفضهم المشاركة في الحكم سيجعلهم في موقف خصومة مع الملك الذي سيبيح لصدقي حل مجلس النواب (٦١) ، ومن ثم وافق الحزب على الاشتراك في الوزارة وإن خرج التشكيل الوزاري غير ملب لطلبات الدستوريين الذين كانوا يريدون

(٥٨) محمد زكي عبد القادر : انضمام على الطريق ص ٤٣٩ - ٤٤٠

(٥٩) الزافعي : في أعقاب الثورة ج ٣ ص ١٨٢

F.O. 371/53330, Weekly Rep't, Feb. 13-19, 1946. (٦٠)

(٦١) هيكل : منكرات ج ٢ ص ٣١٨ ، السياسة ١٧/٢/١٩٤٦ .

مناصب وزارية أكثر من المناصب الأربعة التي تركت لهم ، ذلك أن صدقي خدعهم حين إعطاهم انطباعاً عشية ١٦ فبراير بأنه في سبيله لتدبير مناصب وزارية أخرى لهم ، ثم فوجئوا في الصباح بأنه أعلن تأليف الوزارة بالفعل على النحو الذي خرجت به ، وقد فعل صدقي نفس الشيء مع الكتلة الوحدية ، وتنبأت التقارير البريطانية بأنه منذ ذلك التاريخ فإن علاقات صدقي مع الدستوريين ومكرم لن تكون على ما يرام (١٢) .

ضم التشكيل الوزاري من الدستوريين : عبد الجليل أبو سمرة للشؤون الاجتماعية ، ويسوقي أباطة للاوقاف ، وحفني محمود للمواصلات ، بالإضافة إلى اللواء أحمد عطية الذي تولى وزارة الدفاع الوطني باعتباره حراً دستورياً (١٣) ، وهي تقريباً نفس نوعية الوزارات التي اعتاد الدستوريون توليها خلال تلك الفترة من تاريخ الحزب ، وعموماً بالغ صدقي في الحفاوة بالحزب ووزرائه ، معالجة دفعتهم لتأييد الوزارة بقوة ، حتى لقد وصفت صحيفة السياسة الوزارة بأنها ذات الثقتين ثقة المليك وثقة البرلمان ، وفكرت أن من يحرر الوزارة فإنه يحرر الأمة ! (١٤) .

وبالرغم من ذلك ظل الأحرار الدستوريون يلحون في طلب تعديل وزارى ليدخل بموجبه وزير دستوري خامس ، ولكن صدقي كان يجيبهم بأن الوقت غير مناسب (١٥) ، وكانت وساطات القصر بين صدقي والسعديين لاشراك هؤلاء في الوزارة قد بدأت تنجح ، الأمر الذي أشعر حزب الأحرار الدستوريين بأن دخول وزراء من الهيئة السعدية في الوزارة سوف يؤثر على مركزه داخلها ، ومن ثم اجتمع وقرر أنه « مراعاة للظروف التي تجتازها البلاد ، فإنه رأى أن يحتفظ بمراكز وزرائه في الوزارة كما هي ، والا يطالب بجديد ، ويعتبر الحزب ذلك أقل ما يستطيع قبوله » . وتوالت اجتماعات الحزب واتصالاته

F.O. 371/53330, Weekly Report, Feb. 23, 1946.

(١٦)

السياسة ١٩٤٦/٩/٦

(١٧) السياسة ١٩ ، ١٩٤٦/٢/٢٢ ، هيكل : منكرات ج ٢ من ٢١٨

(١٨) روز اليوسف : ١٩٤٦/٣/٢٨ ، وقد نكرت الكتلة ( ١٩٤٦/٩/٢٥ ) أن

صدقي قال لهم كلنا أحرار دستوريين ، فأتانا حر دستوري ولطفي باشا كذلك ، وكل

أعضاء الوزارة يعطون على الأحرار الدستوريين .

مع صيقي بهذا الشأن واتفق وزلاؤه فيما بينهم على تقديم استقالاتهم اذا مست كرامة الحزب ، وفكرت صحيفة السياسة أن الاحرار كانوا يعين صدقي بالأمس واليوم وغدا ، داخل الوزارة وخارجها ، وفكرته الصحيفة بوضعهم البرلماني (٦٦) بوصدر للتعديل الوزاري الجديد فلم يعس الدستوريين منه سوى انتقال أبو سمرة من وزارة الشؤون الاجتماعية الى منصب وزير للدولة ، ولم يكن لهذه الوزارة أن تستقر لعدم توفر الثقة الكاملة بين القوى السياسية المشتركة فيها ، وقد قيل ان السعديين قبلوا الاشتراك في الحكم على أمل ان يتم الاتفاق على مشروع المعاهدة ، وطعما في رئاسة الوزارة بعد صدقي . وعلى اثر المتاعب التي لقيها في شؤون المفاوضات ، قدم صدقي استقالته في ٢٨ سبتمبر ١٩٤٦ ، ونشأت أزمة وزارية أشيع معها احتمال تولي لطفى السيد رئاسة الوزارة كما سال لعاب صحيفة السياسة وهي تتحدث عن الاستشارات الدستورية « التي يجريها جلالة الملك الدستوري » وعن سفر هيكل باشا لالاسكندرية ليؤدي واجبه الرطفي والرسمي في هذه الظروف ، كما رفعت الصحيفة اكف الضراعة دعاء للملك (٦٧) ، وبالرغم من ذلك طرح اسم شريف صبري كمرشح للرئاسة ، ولكن هيكل والفقرashi اشترطا لسناد الوزارة الى سياسي حزبي ، وأنه اذا اختير رئيس وزراء مستقل ، فانهما يشترطان لقبول التعاون معه الا يحل مجلس النواب (٦٨) .

وعموما لم تحل الازمة الا برفض الملك قبول استقالة صدقي باشا، وتكليفه بالاستمرار في منصبه ، واستؤنفت المفاوضات التي افضت الى زيادة السخط على رئيس الوزراء ، والمشروع الذي انتهى اليه ، الامر الذي عجل بصدقي الى تقديم استقالته في ١٩ ديسمبر ١٩٤٦ ، وليس لنا ان نتوقع من وزارة كانت قضيتها الاساسية اخضاع لد الوطنى والسيطرة عليه ، ثم الاشتغال بالمفاوضات ، ليس لنا ان نتوقع منها سياسة انشائية ، وقد صدق وصف صحيفة الكتلة لعهد هذه الوزارة - رغم لشتراك حزبها في لقامته - حين تصالطت في استنكار : اى شخوذ في ذلك العهد اكثر من أن تكون اكثر الاحزاب

(٦٦) السياسة ٤/٩/٤٦ ، ٦ ، ٨/٩/١٩٤٦

(٦٧) السياسة ٢٩/٩/١٩٤٦

(٦٨) السياسة ٣٠/٩/٤٦ ، للكتلة ١/١٠/١٩٤٦

نولبا في البرلمان هي اهنها شأننا عند الراى العام ؟ (٦٩) ، رقد عبر الراى العام عن مسخته على الوزارة في توالى المظاهرات وحوادث العنف ، التى كان حظ رئيس الاحرار الدستوريين منها اللقاء قنيلتين عند بيته وجدير بالذكر أن للكتور هيكل قيم هذه الحكومة بقوله أنها رسمت لنفسها سياسة لمحاربة الفقر والجهل والمرض ولكن اشتغال رئيسها بالمفاوضات واعتبارات الميزانية حالا نون ذلك (٧١) . كما اننا لم نلمس على صفحات جريدة الحزب أى نشاطات خاصة لوزرائه منفردين أو متضامنين مع هيئة الوزارة في الوقت الذى كانت فيه دعوات الاصلاح الاجتماعى ، وحل الصواع انطبعي ، قد بدأت تجد سبيلها على صف والسنه بعض الاتجاهات الناشئة وتصل إلى آذان الساسة وتشير بالاتهامات الى رجال الاحزاب القائمين بالحكم ، والذين وقفت صحفهم موقف الدفاع عنهم فعلى سبيل المثال راحت صحيفة الساسة، بمنطقى الصفوة ، تدفع هذه الاتهامات ولم تر فيها غير اثاره للجمهور العادى لبذر الفتنة والخلف والشقاق بين الطبقات الآمنة الواده ، وضربت المثل برجال العهد الذين أثروا من أعمال صناعية أو اقتصادية يرتزق منها ائوف العمال والفقراء ، ثم وصفت خصومهم « للنحاسيين » بأنهم أشد أنواع الرأسماليين خطرا ، لأنهم طائفة من الاقطاعيين الذين يستغلون الفلاحين أقصى استغلال ، لأنهم نشأوا مملتين وأصبح الآن بعضهم من أصحاب الالوف من الألفنة ٠٠ الخ (٧٢) ، وبهذه التراشقات وامثالها كان العهد يسم نفسه ، حكاما ومعارضين ، بما يغنى عن التطبيق .

استشير صدقى فيمن يخلفه فاشار بالنقراشى ، الذى عهد اليه الملك بتأليف الوزارة للمرة الثانية فالفها في ٩ ديسمبر ١٩٤٦ حزبية خالصة من السعديين والدستوريين ، ستة مقاعد لكل منهما ، وكان الوزراء للدستوريون هم : أحمد خضبة ( العدل ) ، محمد علوية ( الاوقاف ) ، أحمد عبد الغفار

(٦٩) المكنة ١٩٤٦/٩/٢٨ ( عهد زائف )

(٧٠) السياسة ١٩٤٦/١٢/٤

(٧١) هيكل : مفكرات ج ٢ ص ٢٢٠

(٧٢) السياسة ١٩٤٦/١٠/٤٦ ( الرأسمالية الهدامة بين أعضاء الوفد لحافظ

محمود )



« الزراعة » ، عبد المجيد صالح ( الاشغال ) ، ودسوقي لباظة ( المواصلات ) ، ثم اللواء أحمد عطية ( الدفاع الوطني ) . وهكذا استمر الاحرار الدستوريون في الحكم منذ ٨ اكتوبر ١٩٤٤ يتقلبون في وزارات يعينها ، ويبدو صحيحا ماذكر من أن كافة الوزراء كانوا ممن اشار القصر بتعيينهم ، أو لم يعترض عليهم (٧٣) ويؤكد هذه الحقيقة أن وزير الاوقاف عين دون أخذ رأيه ، وعندما احتج تطل النقراشى بأن الملك هو الذى فعل ذلك ، وعلى هذا لم يلبث الرجل أن قدم استقالته معتذرا بسوء صحته ، وتبدو سلطة القصر واضحة في التدخل في شئون هذه الوزارة حينما أراد ضم اطيان ، كانت تدر جانبا من واردات الدولة ، الى اوقاف الخاصة الملكية فاحتج وزيرها الجديد على عبد الرزاق ورفض وتقدم استقالته (٧٤) .

ويؤكد المعنى السابق أيضا طلب الملك اخراج اللواء أحمد عطية وعبد المجيد بدر من الوزارة لانهما راياه في احدى الملاهي ، فاستقال الاول وتولى الفريق حيدر وزارته ، ثم أقيل الثانى واحتفظ النقراشى بوزارته (المالية) في ١٩ نوفمبر ١٩٤٧ ، بل كان يقال ان بعض الوزارات والادارات تتبع القصر تبعية شبه رسمية مثل وزارتي الخارجية والدفاع وادارة المعاهد الدينية وغيرها (٧٥) ،

ولم تكن هيئة الوزارة منسجمة مع نفسها ، اذا ما تذكرنا عدم توفر الثقة بين حزبها منذ عهد وزارة أحمد ماهر الاولى ، بالاضافة الى اغفال قيادة الاحرار في تولي رئاسة الوزارة أكثر مرة ، ويكمل الصورة أن الذى جمع بين الحزبين ، الدستوري والسعدى ، أساسا هو العداء المشترك للوفد ، ثم وجودهما معا في معسكر للقصر ، ولم تكد الوزارة تكمل شهرا في السلطة ،

(٧٦) محمد زكى عبد القادر : تأملات في الاحداث والتأسي ( اخبار اليوم ١٩٧٨/٦/٧٢ ) .

(٧٧) عن استقالة علوية انظر مذكراته : ص ٥٠٦ - ٥٠٧ ، وعن حادثة الاوقاف واستقالة عبد الرزاق انظر وثائق عابدين : محافظ مجلس الوزراء ١٩٤٧/٢/٣ ، مزيد من التفاصيل بكتاب سيد مرعى : أوراق سياسية ج ١ ص ١٨٠ (٧٨) هيك : مذكرات ج ٢ ص ٢٣٤ ، وانظر أيضا : يونان لبيب : تاريخ الوزارات ص ٤٨٦

حتى جاز رئيسها بالشكوى للسفير البريطاني رونالد كامبل - الذى خلفه كيلون - من المتاعب التى يثيرها زملاؤه ، بالإضافة الى ما يثيره هيكل من عناد فيما يتعلق بموضوع المعاهدة ، كما ان وزير الدفاع قدم استقالته ثم سحبها (٣٦) .

ثم حدث خلاف بين الحزبين حول الهيئة الدولية التى ستلجأ اليها مصر بقضيتها فرأى السعديون اللجوء الى مجلس الامن ، بينما رأى الدستوريون ان تلجأ مصر الى الجمعية العامة (٧٧) ، ولعل سوء العلاقة بين الحزبين ، الى جانب ما ارتبط به من عجز الوزارة عن اجراء المفاوضات الثنائية، هو الذى ساعد على طرح مسألة الدعوة للوزارة القومية من جديد ، وكان بطلها رئيس الاحرار الدستوريين الذى تبنى الدعوة بالتنسيق مع القصر عن طريق وكيل ديوانه حسن يوسف ، الذى ابدى ترحيبه بتأليف مثل تلك الوزارة (٧٨) ، وقد بدأ الدكتور هيكل حملته بحديث أدلى به لندوب السياسة تحدث فيه عن الوحدة والسمو فوق مطامع الاحزاب لتحقيق اهداف البلاد القومية ، ثم صرح بأنه اذا تحققت الاهداف كان طبيعيا أن تجرى الانتخابات، وكرر دعوته في احتفال حزبه بذكرى محمد محمود في أول فبراير ١٩٤٧ ، ثم في حديث أدلى به للامرام في اليوم التالى ، بل لقد استن سنة رئيسه الأسبق محمد محمود عام ١٩٣٥ حين جمع فئات من الشباب بدار الحزب وخطبهم داعيا الى بذل جهودهم لتوحيد الصفوف ، وقد حضر خطابه هذا صبرى أبو علم وفؤاد سراج الدين وهما من قادة الوفد الذين اشتركوا في المشاورات التى أعقبت تلك الدعوة (٧٩) ، ولكن الخلاف ظل قائما بين أنصار

---

F.O. 371/62020, Weekly Appreciation, Jan. 10, 1947. (٧٦)

F.O. 371/62020, Weekly Appreciation, March, 1, 1947. (٧٧)

واضافت الكتلة في ١٠/٢/٤٧ أن النقراشى لم يكن يطلع الوزراء الدستوريين على خطوات حكومته وانظر تقريراً آخر حول انقسام الاحرار فيما بينهم حول هذه المسألة في :

F.O. 371/62020, Weekly Appreciation, May, 18, 1947.

(٧٨) هيكل : مذكرات ج ٢ ص ٢٢٥ - ٢٢٦

(٧٩) السياسة ٢١/١٢/٤٦ ، ١ ، ٣ ، ٢٤ ، ٢٧/٢/٤٧.

للوزارة واللواء ، فقد أصر هيكل على رأيه بعدم حل مجلس النواب قبل الانتهاء من حل المسألة السياسية ، ورأى الوفد نتيجة لذلك الا فائدة من المشاورات اذا لم يحل المجلس قورا ، وكانت حجته هي انه سيبقى في الوزارة القومية تحت رحمة الحزبين صاحباً الاغلبية ، ثم عاد الدكتور هيكل وعرض ان تكون الوزارة القائمة وزارة ادارية ، وان تتألف جبهة قومية تتولى المسألة السياسية وحدها ، ولكن رفض ذلك أيضا ومن ثم فشلت المشاورات ، وقد اعتبر هيكل ذلك تبريرا أمام الرأي العام لانفراد الحكومة بالعمل (٨٠) ، وقد لاحظ السفير البريطاني ان المشاورات السابقة كانت تتم بمعزل عن النقراشي ، « ذلك ان الائتلاف المقترح يحتمل أن يكون ضده » (٨١) .

لم تخف عين الاحرار الدستوريين عن منصب رئاسة الوزارة ، كيف لا وقد سبق للنقراشي أن تولى المنصب ثم استقال نتيجة فشله في حفظ الامن ، والاحرار الدستوريون شركاؤه في العهد ، ومع هذا لم تتركهم الرئاسة هذه المرة ايضا ، رغم اعتبارهم أن لهم الحق فيها ، على كل حال لا يختلف الامر كثيرا . ولعل رغبة الاحرار الدستوريين هذه هي التي تفسر اقترابهم الشديد ، الى الحد المتمسح بالاعتباب الملكية ، فاحتفلت صحيفتهم بعيد ميلاد الملك بشكل مبالغ فيه ، وأنشأت المقالات للطوال باقلام اقطاب الحزب في هذا الشأن ، ووصفه الدكتور هيكل بأنه ملك دستوري ، وأنه أول الداعين الى توحيد الكلمة ، ثم تقدم على رأس وفد برلماني عالمي لزيارته ، حيث صافحه الملك وشكر مجهوده « وخلق عليه رداء زاهيا من التقدير والتشجيع بنطق ملكي كريم » (٨٢) .

ومع الفضل الذي منيت به للقضية الوطنية أمام مجلس الامن في سبتمبر

---

(٨٠) هيكل : مذكرات ج ٢ ص ٥٩ - ٦٥ حيث يروي قصة المشاورات بالتفصيل .

(٨١) F.O. 371/62990, General Distribution; March, 2, 1947.

(٨٢) السياسة ١١ ، ٤٧/٢/١٢ ، ٤/١٤ ، ٤٧/٥/٦ ( النطق الملكي ومقال للدكتور هيكل ) ونشرت صحيفة الكتلة في ٤٧/١٢/٣١ ان رئيس الاحرار الدستوريين يطارد شبح الوزارة في يقظته ومفامه ويدلى الى وكالات الأنباء في امريكا بأنه لن يدهش اذا نظاه الملك لتأليف الوزارة .

١٩٤٧ ازداد تقارب الحزب من الملك ، فقابله الدكتور هيكل مقابلة سامية « حظي خلالها بعطف الملك المهدى » ، وقد طرقت صحيفة السياسة التي علقت بأن الاحرار الدستوريين « بدا على نفسياتهم اليوم مزيد من التوثب للنشاط » كما اقام الحزب احتفالا بالعيد الخامس لرئاسة الدكتور هيكل له ، ويبدو أن هذا الاحتفال ، الذى اذيع لأول مرة ، كان بمثابة مظاهرة لتأييد رئيس الحزب واثبات مقدرة الحزب ووحدته (٨٢) .

وقد نقلت السياسة حديثا لحفى محمود ذكر فيه أن هيكل هو خير ربان للسفينة فى تلك العواصف ، ثم ردت على آخر ساعة ، التى صورت مطامع رئيس الحزب فى الوزارة ، فقالت : « فاذا أردتم أن تخرجوا هيكلا بتصويره طامعا فى رئاسة الوزارة كلما تحدث عن المصلحة الوطنية ، فانكم تخرجون المصلحة الوطنية ذاتها » (٨٤) ، على أى حال لم يصنع الملك لذلك سمعا ، حتى أن هيكل عندما عاد من مؤتمر الاتحاد البرلماني بروما صيف ١٩٤٨ عاتبه الملك لأن الناس يتحدثون عن رغبته فى رئاسة الوزارة فرد هيكل بأنه لايرفض المنصب اذا رأى الملك أنفذلك مصلحة للبلاد و اضاف : لكننى أؤكد لجلالتكم اننى لا يعينى أن أكون يوما رئيسا للوزارة ، ولا يعينى أن أكون كما أنا اليوم رئيسا للشيوخ ! (٨٥) .

وبينما كانت تلك هى اتجاهات الاحرار الدستوريين ، كانت دوائر القصر تفكر على نحو آخر فى مصير الوزارة ، افصحت عنه تقارير السفارة البريطانية التى ذكرت أن رئيس الديوان الملكى ووكيله كانا على خلاف فيمن سيخلف النقراشى فبينما رأى الاول (ابراهيم عبد الهادى) استمرار النقراشى فى الحكم ، فإن الثانى ( حسن يوسف ) كان يرى تأليف وزارة برئاسة

---

(٨٣) السياسة ١٩٤٧/١٢/٢٠ ( الرئيس فى الحضرة الملكية ) ، ٤٨/١/١٢ احتفال الحزب .

(٨٤) السياسة ١٨ ، ٤٨/٢/١٩ ، فراق هيكل الملك (٥) ثم السياسة ٤٨/٥/٦ ( الملك ريان السفينة ) .

(٨٥) هيكل : منكرات ج ٢ ص ٢٢٩ - ٢٢٠ ، وهى الدين برنكات : صفحات من التاريخ ص ١٨٨

حسين سرى يشترك فيها الولد ، بينما الملك كان مصمما على ألا يؤلف  
الفرع باسم الوزارة بأي ثمن ، وقد رأى مندوب السفارة نفسه أن صفي  
باشا هو أفضل مرشح للرئاسة اذا ما سقط النقراشي (٨٦) .

ويتوالى الخلاف بين حزبي الوزارة مع الخلاف بين الدستوريين  
وبعضهم البعض ، وبالنسبة لعلاقة الدستوريين بالسعديين فقد صرح  
سكرتير حزب الاحرار بأن ثمة خلافات بين حزبي الوزارة ولكنها مخلفات  
تبدو عادة في مجلس الوزراء رائدها المصلحة العامة وسببها حرية الرأي ،  
ثم اعترف بأن ثمة خلافات بين اعضاء حزبه ، واتهم الثائرين منهم بأنهم  
يعارضون مجرد المعارضة ، وكأنني بهم يشعرون انهم مداموا بعيينين عن  
كرسي الوزارة فقد وجب ان يكونوا في صف المعارضة ، (٨٧) . وفي ٤ يوليو  
١٩٤٨ قدم الوزير الدستوري عبد المجيد صالح استقالته « لأسباب صحية ،  
فاجتمع هيكل برجال حزبه لاختيار خلف له من الدستوريين لحفظ التوازن  
بين حزبي الوزارة (٨٨) ، واستمر الخلاف بين اعضاء الحزب حول من يشغل  
المقصب ، حتى لقد سادت علاقة بعض اعضاء الحزب برئيسهم بسبب ذلك ،  
بينما اشتكى الرئيس من أن بعض الدستوريين يضعون أمام سياسته كثيرا  
من العقبات ، وعموما قام أحمد عبد الغفار بتسوية الخلافات وعادت مصادر  
الحزب تنكر وجود خلافات بين الاحرار الدستوريين (٨٩) ، ولكن لم تلبث  
الاحقاد لدخل الحزب أن اثبتت من جديد بين رئيسه وأحمد خشبة الذي  
عين وزيرا للخارجية في تعديل وزارى جرى في نوفمبر ١٩٤٧ ثم عهد اليه  
برئاسة وفد مصر الى دورة الأمم المتحدة في باريس (٩٠) ، مع ما في ذلك من  
تجاهل للدكتور هيكل الذى كان يتولى القيام بمثل هذه المهام ، ولعل ذلك

---

F.O. 371/62918, Cabinet Distribution, Mr. Bower, (٨٦)  
Aug. 20, 1947.

(٨٧) اخبار اليوم ٢١/٨/٤٨ حقيقة الخلاف بين السعديين والدستوريين  
F.O. 371/69191, Weekly Appreciation, July, 9, 1948. (٨٨)

(٨٩) البلاغ ٢٠/٨/٤٨ ثم العدد التالي ، السياسة ٢١/٨ ، ١٩٤٨/٩/١  
(٩٠) السياسة ١/٩/٤٨ ( يفهم هذا من تصريحاته للصحفيين ونفيه لوجود  
خلاف مع خشبة ) .

قد أحفظه على وزير الخارجية ، منافسة للتقيم في رئاسة حزب الاحرار ووراء اختيار خشبة لهذه المهمة قصة رواها كريم ثابت ، المستشار الصحفي للملك ، فذكر ان الملك عندما فكر في لقالة النقراشى ، رشح خشبة لرئاسة الوزارة ثم سال مستشاره هل يستطيع خشبة ان يضمن تأييد الدستوريين له ، لأن ذلك قد يغضب هيكل ، عندئذ ذهب كريم ثابت الى خشبة وأخبره بذلك فأجاب الأخير بأنه لا يجب هيكل ، وهيكل لا يحب ، ولكنه واثق من تأييد سائر الاحرار له ، وأن بوسعه ان يقصى هيكل عن رئاسة الحزب ، عندئذ رأى الملك أن يهيئ خشبة للمنصب بتوجيه الانتظار اليه برئاسة وفد مصر ، وسافر خشبة فعلا الى باريس حيث أحبط خلال إقامته هناك بدعاية والسمة ، ولكن عندما اصطدم النقراشى بالاخوان المسلمين ، ذلك الصدام الذى أودى بحياته ، رأى الملك أن خشبة ليس هو الذى يستطيع مواجهة الموقف الجديد فأسدل الستار على ترشيحه (٩١) . وتضيف مصادر السفارة البريطانية أنه لم يعد خافيا أن هيكل باشا قد فقد ثقة الملك ، وأن فرصته أصبحت ضئيلة جدا ، أو لم يعد لديه فرصة في تولي رئاسة الوزارة (٩٢) .

كذا كان الخلاف داخل حزب الاحرار ينصب أساسا على ملء منصب وزارى من ناحية ، وتنافس هيكل وخشبة على رئاسة الوزارة من ناحية أخرى وقد انعكس هذا الخلاف الداخلى على علاقة الحزب بالسعديين داخل الوزارة حتى أن هيكل عندما رشح كلا من احمد عطية ورشوان محفوظ ليختار أحدهما وزيرا للاشغال ، رفض النقراشى كليهما مما ، هذا في الوقت الذى اثير فيه حق فريق من الاحرار الدستوريين « الوزاريين » لتجاهلهم عند الترشيح للمنصب (٩٣) .

اتاح ذلك كله للصحافة الوفدية أن توسع من الهوة بين حزبي الوزارة وكان هذا عملا ميسورا نظرا لظهور الخلافات على السطح أكثر من أى وقت مضى (٩٤) وحتى أواخر عهد الوزارة ، عجز الدستوريون عن الاتفاق حول

(٩١) كريم ثابت : من تذكيراته المنشورة بصحيفة الجمهورية ١٩/٦/١٩٥٥

F.O. 371/69191, Weekly Appreciation, Sept, 3, 1948. (٩٢)

F.O. 371/69191, Weekly Appreciation Oct. 9, 1948. (٩٣)

F.O. 371/69191, Weekly Apperciation, Oct. 22, 1948. (٩٤)

من يشغل منصب وزير الاشغال المستقيل ، في الوقت الذي ازدادت فيه علاقاتهم بالسعديين سوءا ، نتيجة لخلاف حول ترشيح حامد العلالي لوكالة مجلس النواب ، الأمر الذي يفهم من عدوله عن الترشيح فجأة ثم إعلان فوزه بعد قليل (٩٥) ، ونتيجة لتوالي الازمات التي حاقت بالوزارة عقب فشلها في حل القضية الوطنية وما حدث للجيش المصرى من فشل في حرب فلسطين ذلك الفشل الذى حمل الدكتور ميكل مسئوليته للملك الذى أصدر أوامره لوزير الحربية بدخول الحرب ، ورأى أنه كان واجبا على الوزارة أن تستقيل حتى لا تتحمل وزر هذا الاعتداء على الدستور (٩٦) بينما كان حزبه يشغل نصف مقاعد الوزارة ، كما أنه شخصيا ترأس جلسة البرلمان السرية التي تقرر فيها دخول مصر هذه الحرب . على أى حال تفجر السخط الشعبى نتيجة هذا كله ، وعبر عن نفسه في توالى حراث العنف والاعتقالات السياسية التي توجت بصدام النقراشى مع الاخوان المسلمين ، ذلك الصدام الذى دفع حياته ثمنا له حين اطلق عليه الرصاص في ٢٨ ديسمبر ١٩٤٨ ، مما أوقف الخلاف بين حزبي الوزارة عن أن يبلغ مداه .

تجاوزت وزارة النقراشى الاخيرة في الحكم العامين بعشرين يوما تقريبا ولمل طول بقائها في الحكم بشكل لم يحدث لوزارة مصرية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، لمل ذلك يدفعنا للتساؤل عن سياستها الانشائية ، وأول ما يصادفنا في هذا الصدد أن الوزارة بدأت في تنفيذ مشروع كهربة خزان أسوان الذى كان مهما ، الى أن اقره البرلمان واعتمد ميزانيته في ٩ يوليو ١٩٤٧ ووقع وزير الاشغال الدستورى عقد تنفيذه، وأرسى الملك حجره الاساسى في مارس من العام التالى بالاضافة الى الخطوات التي قام بها نفس الوزير - عبد المجيد صالح - لانشاء بلدية القاهرة (٩٧) ، كذلك أمتت الحكومة شركة

(٩٥) السياسة ٢٢ ، ٢٣ نوفمبر ٤٨ (مرض صحف المعارضة ) .

(٩٦) هيكل : مذكرات ج ٢ ص ٢٣٠ - ٢٣١ .

(٩٧) السياسة ٢٢/١٠/٤٧ ، ثم على الرجال وآخرون : السعديون في ١٥

عاما ص ٢٧ .

ليبون لتوريد الغاز والكهرباء في ديسمبر ١٩٤٨ ، واضطلعت بمباشرة أعمال المرفق وأنشأت له ادارة خاصة تتبع وزارة الاشغال (٩٨) .

ويتصل بعمليات التصدير انشاء البنك الصناعى ، واصدار قانون الشركات رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ ، الذى اشترط أن يكون للمصريين اكثر من نصف الاسهم على الاقل ونسبة معينة من الموظفين المصريين ، وفيما يتعلق بالجيش فقد أنشئت كلية للبحرية بالاسكندرية لتخريج ضباط البحرية ، وحرر الجيش من البعثة العسكرية البريطانية في ديسمبر ١٩٤٧ ، وكانت هذه البعثة تتولى مهمة تدريب الجيش والسيطرة عليه بحجة تنظيمه (٩٩) ، يضاف الى ذلك كله قيامها باعداد قوانين للاصلاح الضريبي ، فوضعت قانونا للضريبة التصاعدية على الايراد العام وان صدرت في العام التالى ، كما قامت ببناء مدينة للعمال في امبابية والعديد من المستشفيات والوحدات الصحية بالاقاليم ، وفي مجال التشريعات ايضا صدر القانون المدنى رقم ١٣١ لعام ١٩٤٨ الذى يعتبره البعض اضخم عمل تشريعى ، بعد الدستور ، صدر في مصر (١٠٠) . وفي وزارة المواصلات تم انشاء مدرسة للبحرية في عهد وزيرها الدستوري ابراهيم دسوقي اباظة ، كما اتصلت مصر بالسودان بـتلفون اللاسلكى ، بالاضافة الى دراسة مشروع ربط شطرى الوادى بالسكك الحديدية الذى اعتمدت ميزانيته بالفعل ، كما تم استرداد سكة حديد العريش - رفح من الانجليز ، فضلا عن استمرار خطة تمصير ادارات ومرافق الوزارة (١٠١) .

اما وزارة الزراعة فقد كان وزيرها الدستوري احمد عبد الغفار موضع اتهام في نزاعه وذلك في قضية شغلت الرأى العام زمنا ، بدأت بحلة على الوزير من جانب صحيفة الكتلة ، تولاها اسماعيل مظهر واتهم فيها الوزير

---

(٩٨) على الرجال وآخرون : المصدر السابق ص ٣٠ - ٢٨ ، ص ٤٩ - ٥٠ .

(٩٩) المرافعى : في اعقاب الثورة ، ج ٣ ص ٢٧٤

(١٠٠) المصدر السابق ، ص ٢٧٦

(١٠١) أوراق دسوقي اباظة باشا ، غير منشورة ، جزء من نص منكورة ، وانظر ايضا سامح اباظة ، مقال بكتاب « نكرى دسوقي اباظة ، الذى نشره احمد الغزالى ص ٢٣٣



باحثكار البذرة والأسمدة الخاصة بالوزارة لزراعة تفانتيشه الواسعة ، ومنعه تداولها في السوق هذا الى جانب مخالفاته للقوانين التي تنص على زراعة نسب من الاراضي بمحصولات بعينها ، وقد دعمت الصحيفة حملتها بالاحصائيات والوثائق ، بينما ردت عليها الوزارة ببيانات للتكذيب ، الامر الذي دفع بصحيفة الكتلة الى تقديم بيانات جديدة وطالبت للوزير بالاستقالة حتى يأخذ التحقيق مجراه بعيدا عن كل تأثير ، وانتقلت القضية الى مجلس النواب حين قدم النائب مصطفى فودة استجوابا بشأنها ولم يكتف بذلك ، بل استقصى عن مخالفات جديدة وقدمها للمجلس ، ومن هذه المخالفات استئجار الوزير - مستترا - ارضا من الحراسة الايطالية بغير مزا ، واعن النائب تنازله عن حصانته البرلمانية ليبدل الى النيابة بالادلة والشهود على صحة بياناته ، ثم اعلنت الكتلة ، ان فريقا من الاحرار الدستوريين طلبوا الى الدكتور هيكل ان يجرى تحقيقا مع عبد الغفار ، ولكنه صرح بان النقراشي قد فعل ذلك معه ، و اضاف هيكل : على كل حال فان كرامة الوزير تقتضي ان يستقبل مهما كان مركزه سليما بعد ان تخلى عنه رئيس الوزراء (١٠٢) ، وقد ذكر هيكل فيما بعد ان الوزير عندما اراد ان يستقيل لم يوافق النقراشي وحرص على بقاءه في الوزارة ، فعلق وكيل الديوان الملكي - وكان في حديث مع هيكل - بان السراي هي التي حمت عبد الغفار وحرصت على بقاءه في الوزارة (١٠٣) ، ولم يستقل الوزير ولم يتخذ الحزب اي اجراء معه ، بل يبدو ان التحقيق الذي اجراه معه النقراشي كان ذرا للارامد في العيون ، فلم يسفر عن اجراء ما امام الراي العام ، فظلت الاتهامات معلقة في رقبه الوزير ، وعالقة باذهان الناس ، حتى كانت موضوعا لمحاكمته من جديد امام محكمة الثورة في نوفمبر عام ١٩٥٣ .

F.O. 371/69190, Weekly Appreciation, April, 19, (١٠٢)  
1948.

وقد تكررت الوثيقة ان هذه القضية قد وسعت الخلاف بين حزبي الوزارة ، ثم انظر : الكتلة في ١٠ - ١٢/٤/١٩٤٨ ، مقالات عن البذرة ، ابن السمان في وزارة الزراعة ، ١٤ ، ١٦/٤/٤٨ ، اتهامات خطيرة تلقى باخراج عبد الغفار باشا من الوزارة ، ثم انظر : مجلة مصطفى فودة بالاعناد ١٩ ، ٢٠ ، ٢١ ، ٢٧ ، ابريل ١٩٤٨ .  
(١٠٣) هيكل : منكرات ج ٣ ص ٢٢١ - ٢٢٢

انتهت للرصاصات التي اطلقت على رئيس الوزراء حياته الحافلة ، وإن لم تنه النظام الذي كان يستند اليه ، وكان يحتضر على كل حال ، ولم يلبث ذلك أن كلف نائب رئيس الهيئة السعوية ، لبراهيم عبد الهادي باشا بتأليف الوزارة فألفها في ٢٨ ديسمبر ١٩٤٨ لتكون امتدادا لسابقتها ، فضمت السعديين والدستوريين وبعض المستقلين وكان نصيب الدستوريين منها ستة مقاعد ( من ١٦ مقعدا ) ، فمثل الحزب فيها كل من : أحمد عبد الغفار ( الاشغال ) ، دسوقي ابازة ( الخارجية ) ، علي عبد الرازق ( الاوقاف ) جلال فهمي ( للشئون الاجتماعية ) ، عباس أبو حسين ( الزراعة ) ، ثم رياض عبد العزيز سيف النصر (المواصلات) (١.٤) ، وكانت المهمة الاساسية لها تيك الوزارة هي إجراء الانتخابات التي حان موعدا ، وبذا لم تكن « وزارة مستقرار ولكنها وزارة معلقة » - كما وصفها زكي عبد القادر بحق (١.٥) .

وكان القصر يسعى لتأليف وزارة قومية ، ويبدو ان المساعي كانت تأخذ سبيلها الى النجاح لان الوفد اصدر بيانا في ١٠ يناير ١٩٤٩ أبدى فيه استعدادا لقبول ذلك « نزولا على الرغبة الملكية في توحيد الصفوف للاشتراك في وزارة قومية برئاسة محاييد مع بقاء مجلس النواب الحالي الى نهاية دورته » واعتبر عبد الهادي أن اشتراط الوفد لرئيس وزراء محاييد هو في الواقع رفض للدعوة ، لانه شخصا المكلف في كتاب تأليف الوزارة لتوحيد الصفوف (١.٦) .

وحين شرعت الوزارة في إعادة تقسيم الدوائر وقع الخلاف التقليدي بين الدستوريين والسعديين ، فلم يطلع عبد الهادي النواب الدستوريين على أسس التعديل ، ولم يحقق رغباتهم بشأنه مما حدا بهم الى الاحتجاج عليه ، فطلبوا الى رئيسهم التدخل ، وشبت لذلك بين الحزبين « خصومة

---

(١.٤) تصنف الوثائق البريطانية سيف النصر على أنه دستوري ولكن يبدو أنه أصبح كذلك مؤخرا ويؤكد هذا المعنى أنه عندما استقال في فبراير ١٩٤٩ تولى منصبه دستوري آخر هو دسوقي ابازة ( السياسة ٢٨/٢١/٤٩ ) ، اما الوثيقة البريطانية فهي :

F.O. 141/1256/1948, Tel. 1794, Dec. 1948.

(١.٥) محمد زكي عبد القادر : تأملات في الاحداث ، اخبار اليوم ٢٩/٧/١٩٨٨ ، وقد اضاف انها ليست وزارة دستورية برلمانية ، لاتعيش ولا تتنفس بارادتها ..

(١.٦) انسياسة ١١ ، ١٢/١/١٩٤٩

خالطتها الحرارة ، عندما اعتقد الدستوريون أن السعديين يريدون الفوز باغلبية ليستأثروا بالأمر دونهم وطلب هيكمل من رئيس الوزارة بلهجة تهديدية أن يتقاسم الحزبان الدوائر بالمساواة فلم ير عبد الهادي بداً من الرضوخ (١٠٧) . والواقع أن الخلاف على الدوائر كان أحد مظاهر الصراع بين حزبي الوزارة ، والذي امتدت جذوره منذ توليا الحكم معا في أكتوبر ١٩٤٤ ، وإن زكاه أخيراً أن رئيس هذه الوزارة لم يكن يطلع الوزراء الدستوريين على تفاصيل سياسة وزارته بما تحتمه طبيعة الائتلاف (١٠٨) ، وربما كان هذا هو الذي حدا بالدكتور هيكمل الى التنصل من تبعات الحكم وأعمال الوزارات السعدية حين صرح بأنه لا هو ، ولا حزبه كانوا يحكمون بالفعل خلال تلك السنوات ، وإن رؤساء الوزارات هم المسؤولون (١٠٩) . ولكن هذا بالفعل لا يعنى الحزب من مسئولية ممارسة الحكم ، ذلك انه كان الحزب الثاني في البرلمان بالإضافة الى أنه كان يشترك في كل وزارة بما يزيد عن ثلث أعضائها ، ان لم يكن النصف .

ومع ازدياد حدة الخلاف بين حزبي الوزارة ، كانت اتصالات القصر لتشكيل الوزارة الائتلافية قد أثمرت ، ويبدو أن ترشيح حسن يوسف - رئيس الديوان بالنيابة - لحسين سرى (١١٠) ، قد لقي قبولا في النهاية لدى كل الاطراف فتألفت وزارته في ٢٥ يوليو ١٩٤٩ من كل الاحزاب لاجراء الانتخابات ، وكان وزرا حزب الاحرار هم : أحمد عبد الغفار ، وأحمد خشبة ، ودسوقي أباطة ، ثم أحمد على علوية ، وباركت السياسة توحيد الصفوف والمعهد القومي ونكرت أنه من العبث أن ننصرف الى النقاش حول أمد هذه الوزارة « أمد منتهى بنهاية الانتخابات ، أو هو ممتد بعدما » ، كما عادت للصحيفة لتؤكد أن الوضع القومي لم ينفشاً لتوزيع مقاعد النواب وإنما لتحقيق الاهداف القومية (١١١) وتكشف العبارات السابقة عن أن الحزب لم

(١٠٧) هيكمل : منكبات ج ٢ ص ٣٤١ - ٣٢٢

(١٠٨) المصري ١٨/٦/١٩٤٩

(١٠٩) الامرام ٩/١١/١٩٤٨

(١١٠) F.O. 371/62781, Cabinet Distribution, Mr. Bowker.

(١١١) السياسة ٢٠/٧ ، اول أغسطس ١٩٤٩

يدخل هذه الوزارة الا على أمل امتداد هذا العهد القومي ، خاصة وكان رئيسه قد وعد من جانب سرى باشا بأن لا يكون لحزب أغلبية مطلقة في البرلمان ، كما أكد له خصن يوسف باشا هذا المعنى باسم الملك أيضا (١١٢) ، ومن ثم اشترك الدستوريون في الوزارة على أمل الاتفاق حول توزيع الدوائر وبالتالي الحصول على عدد من مقاعد البرلمان يتيح لهم الاشتراك في الحكم عند تأليف الوزارة الجديدة استمرارا لعهد الائتلاف القومي المأمول .

لم يلبث وزير العدل أحمد خشبة باشا أن قدم استقالته ليخلفه دستوري آخر ، وقد بنى الوزير استقالته على أنه قبل الحكم مشروطا أن يعود الى منصبه الاول ، وزيرا للخارجية ، لمواصلة السعي لآداء ما كان يقوم به لصالح البلاد ، ولكنه رأى احتفاظ رئيس الوزارة ، بوزارة الخارجية . الامر الذي يحول بينه وبين تحقيق مساعيه ، وعلى ذلك قدم استقالته (١١٣) ولكن يبدو أن آمال حزب الاحرار في تقسيم الدوائر كانت وهما ، كما أن الوعود المبذولة له كانت كذلك ، لان سرى باشا خلال اجتماعات مجلس الوزراء راح يتحدث عن « الانتخابات الحرة » وقد اعترض عليه أحمد عبد الغفار فذهب سرى الى القول بأن الانتخابات ستكون تحت اشراف الحكومة الائتلافية وأن لكل حزب الحق في أن يقول ما يشاء خلال الحملة الانتخابية ، فصرح عبد الغفار على أثر ذلك بأن على الدستوريين الا يحسنوا الظن بنوليا سرى باشا لأنه يلعب لعبة مزدوجة ، وأنه قد هدده - أى هدد سرى - بأنه اذا كان ينوى بالفعل اجراء انتخابات حرة فان الاحرار الدستوريين سوف ينسحبون من الوزارة (١١٤) .

وبالفعل لم تكد تبدأ المشاورات داخل مجلس الوزراء حتى برز الى السطح تنافر الكتل المشاركة فيه ، فاشتد الخلاف حول تقسيم الدوائر وثار الوزراء الدستوريون وتنحى رئيس الوزراء عن التحكيم بينهم وبين

(١١٢) هيكل : مفكرات ج ٢ ص ٣٤٧ - ٣٤٨

(١١٣) السياسة ١٧ ، ١٩٤٩/٨/٢٠ ، وانظر أيضا :

F.O. 141/1333, Memorandum, Aug. 4, 1949.

F.O. 141/1333, Memorandum, Aug. 4, 1949.

(١١٤)

والمحديث املى به عبد الغفار الى سيمبل كامبل الذى نقله الى السفير .

الوفد متحرج الموقف وأعلن سرى فجأة أنه لا يستطيع العمل في مثل هذا الجو وخرج لتوه الى القصر وقدم استقالته في ٣ نوفمبر ١٩٤٩ (١١٥) ، فعهد اليه الملك في نفس اليوم بتأليف وزارة محايدة ، فألف بالفعل وزارة مستقلة لتشرف على الانتخابات ، وخرج الاحرار الدستوريون من الحكم لآخر مرة في تاريخهم بعد ان قضوا خلال هذه المرحلة خمس سنوات وبضعة أسابيع .

### \* \* \*

لم يتمتع الاحرار الدستوريون لما حدث وذهبت صحيفتهم الى ان سرى لم يكن الا قنطرة لوزارة وفدية ، وأعلن هيكल ان حزبه سيخوض المعركة الانتخابية بنفسه ولحسابه وبكل قوته ، وبجميع الاسلحة ، وبالرغم من ذلك لم تخفت دعوته الى التضامن والتعاون (١١٦) ، وكان واضحا ان الوفد لا يعيا بذلك كلية لأنه انشغل مبتهجا بالمعركة الانتخابية ، وقد طال ابتعاده عن السلطة سنوات طويلة ، منحه خصومه خلالها مادة عظيمة للدعاية ، وقد تمثلت هذه المادة في الازمات الاجتماعية والاقتصادية التي أهدت بمصر ، بالإضافة الى العجز عن السير بقضية البلاد الوطنية خطوة الى الامام ، هذا الى جانب عجز اجهزة الامن عن حماية النظام ذاته . وبالرغم من ان الصراع بين المؤسسات الدستورية كان شبه متوقف ، الا ان ذلك كان على حساب الدستور ذاته .

وكما هو متوقع فاز الوفد بالاغلبية الساحقة في الانتخابات دونما حاجة لتدخل الادارة لصالحه ، بالرغم من حدوث ذلك (١١٧) ، وألف النحاس وزارة وفدية خالصة في ١٢ يناير ١٩٥٠ ، ليدفع الاحرار الدستوريين الى مقاعد المعارضة لمدة عامين اثرا في الحزب تأثيرا بليغا ، بالرغم من ان وجود الحزب في المعارضة كان حقيقيا بأن يمنحه قوة واقتدارا مثلما كان يحدث

---

(١١٥) حزب الاحرار الدستوريين : نعلم من هنا ص ٩ - ١٠ ، المراهقي :  
مذكراتي ص ١٣٨ .

(١١٦) السياسة ١١/٥/١٩٤٩ ، الاهرام ١١/٩/١٩٤٩ حديث هيكل لكامل  
المشتاق ثم خطبته في عيد الجهاد ١٣/١٨/٤٩ ، باوراق الدكتور هيكل الملف الثاني .  
(١١٧) هيكل مذكرات ج ٢ ص ٢٥٠ ، يوقان لبيب : تاريخ الوزارات ص ٥٥٠ .

للفرد ، على كل حال عقد الحزب عزمه على أن تكون معارضته في البرلمان مستقلة ، الا اذا وجدت شئون أو أحداث كبيرة تتفق عليها المعارضة من جميع الاحزاب ، وقد عقد للحزب لواء زعامة المعارضة لدسوقي باظلة ، وجرى الحديث بعد ذلك عن تكوين لجنة اتصال دائمة بين احزاب المعارضة ، وبالفعل عقدت اجتماعها في دار اباطلة ، وبدأ أن جبهة سوف تتشكل على قرار الجبهة التي كانت مؤلفة من الاحزاب الاربعة ( الاحرار والسعدى والوطنى والكتلة ) في الفترة من ٤٢ - ١٩٤٤ ، ولكن تعثرت الاتصالات واختفت أخبارها من الصفح (١١٨) .

وللجديد في معارضة الاحرار الدستوريين هذه المرة ، والذي كان يعد تنبئيا لاساليب الوفد في المعارضة ، ان قرروا الاتجاه الى الشعب ، لنكون دائمي الاتصال به في القاهرة وسائر الاقاليم ، وهذا يفسر كيف أن رئيسهم أصبح يتحدث كثيرا عن « الجماهير » ، بل لقد ذكر مرة أن الرأي العام هو الذى يصنع مالا تصنعه أية قوة سياسية أخرى (١١٩) ، كما كثرت في أحاديثه نغمة التعاطف مع الشعب ، الذى يطحنه الغلاء طحنا ، وقد طالب الى الوزراء الاغنياء والمترفين أن يفرضوا على انفسهم بعض التقشف في طعامهم وملبسهم وفي مظاهر النعمة ، وهتف « افرضوه بالقانون اذا احتاج الامر فهل النعمة والثروة والجاه لنا ، وللشعب الجوع والعراء والبؤس والشقاء ؟ » (١٢٠) .

وفيما يتعلق بموقف الحزب من الوزارة فقد قدم رئيسه خطابا مفتوحا لوزير العدل والنائب العام يستنكر فيه فرض السرية على تحقيقات الجيش والاسلحة الفاسدة ، وكان أحد أعضاء مجلس الشيوخ قد أثار هذه المسألة

---

(١١٨) السياسة ١٦ يناير ، ٢٥ ، ٢٨ يونيو ، ٣ يوليو ١٩٥٠  
(١١٩) السياسة ٢٥ يونيو ١٩٥٠ اجتماع الهيئة البرلمانية ، ٥٠/١١/٢٥ هيك  
باشا يتحدث الى الجماهير .

(١٢٠) خطاب هيك في ١١/٧/١٩٥٠ عن السياسة في اليوم التالي ، وقد علق صوت الأمة ١٠/١١/١٩٥٠ بقولها أن هيك يجرب صنوفا شتى من انخداع لكي يرتدع للزعاع عن تصرة الولد وزعامته ويطلق خضوعهم لمشينة أصحاب المصالح الحقيقية وأبناء البيوتات .

فرد عليه غزاة سراج للدين بأنه لولا هذه السرية لعرف الناس أن التحقيق يشرف الحكومة (١٢١) . وذهب الدكتور هيكل في خطبه يتحدث عن كثرة مهام الوزراء في الخارج ، وعويتهم من اصطيانهم يحملون البضائع التي تقدر بمشرات الالوف من الجنيهات ، وكثرة مضاربات القطن واللآذر ، وحديث الناس عن للذين يلون الحكم ومن يتصلون بهم ممن كسبوا من هذه المضاربات مئات الالوف من الجنيهات ، ولم تجر تحقيقات كالتى تجرى في صفقات الجيش والتي تجرى في تهريب التموين لاسرائيل ، والتي قدرت بنصف مليون جنيه (١٢٢) ، وفيما يتصل بالقصر فكانت قد أثرت أزمة الاستجواب المشهور بشأن فساد الحاشية والاسلحة الفاسدة وما أعقب ذلك من أزمة المراسيم التي اخرجت شيوخ المعارضة من البرلمان ، وعزلت رئيس الاحرار الدستوريين من رئاسة مجلس الشيوخ ، وقد اتهم حسن يوسف المعارضة بأنها قد أغلقت الباب بينها وبين القصر (١٢٣) ، ولم يشأ الحزب أن يستمر الباب مغلقا فبدأت صحيفته تخطب ود القصر وتبالغ في نشر أخبار الملك وصورة ، بل لقد ذهب أحمد على علوبة الى القصر ليقدم ولاء الاحرار الدستوريين ، وذكر أنهم كانوا دائما موضع عطف الملك ، وان الظروف الطارئة لا تستطيع أن تؤثر يوما في خلاصهم للجالس على العرش (١٢٤) . ولم تلبث جبهة المعارضة أن التأم عقدا واجتمعت في بيت أحمد عبد الغفار ثم مهدت صحيفة السياسة لتحركها بمقال عن « الولا » ، والرد على ادعاء الحكومة بأنها تعمل بتوجيه ملكي كريم وأضافت : أن من واجب الولا أن يضع رعايا الملك من حكوميين وغير حكوميين بين يدي جلالته كل أمر

---

(١٢١) اخبار اليوم ١٤/١٠/١٩٥٠ ، ثم السياسة ١٥/١٠/١٩٥٠ .

(١٢٢) السياسة ٢٥/١٠/١٩٥٠ ، ٨/١٠/١٩٥٠ ، ثم خطاب هيكل في ١٢/١١/١٩٥١ بأوراقه ، الملف الثاني ، ثم انظر حديثا خطيرا له مع حسن يوسف عن فساد الحكم واستغلال الوزراء لنفوذهم ( منكرات ج ٢ ص ٢٢٠ ) وخطورة هذا الحديث تكمن في ان محضه رد عليه بما فعله وزراء حزبه في هذا المجال . فكان ذلك تراشقا يمس العهد كله .

(١٢٣) هيكل : منكرات ج ٢ ص ٢٢٠ ، انظر تطبيقا لطارق البشرى ( الحركة السياسية ص ٢١٥ ) عن انصاف المعارضة الاستفادة من تقييم الامتجواب .

(١٢٤) السياسة ١٩ يوليو ١٩٥٠ .

على وجهه الصحيح وأن الحكومة هي وحدها المسؤولة عن أعمالها وأن من الجهات التي تسأل أمامها ، المقام الملكي السامي (١٢٥) واتبعت المعارضة ذلك بعريضتها المشهورة إلى الملك في ١٨ أكتوبر ١٩٥٠ ، والتي تضمنت الحديث « عن اجتياز البلاد لمرحلة من أدنى مراحل تاريخها ، وأنها كلما اتجهت إلى العرش خيل بينها وبينه ، لأن الاقدار أفسحت مكانا في الحاشية لأشخاص لا يستحقون هذا الشرف فأساؤا للنصح وأساؤا للتصرف ، بل أن منهم من حامت حول تصرفاته ظلال كثيفة من التشبهات ، كما ساد الاعتقاد بأن الحكم لم يعد للدستور وأن النظام النيابي قد أضى حبرا على ورق ، وأن الحكومة تتخلص من مسؤوليتها بدعوى التوجيهات الملكية » ، ثم حذرت الملك بأن احتمال الشعوب مهما بطل فهو لا بد منه إلى حد ، وأنهم يخشون أن تقوم في البلاد فتنة لا تصيب الذين ظلموا وحدهم ، ثم طلبوا إلى الملك تصحيح الأوضاع الدستورية تصحيحا شاملا وعاجلا على أساس احترام الدستور وطهارة الحكم وسيادة القانون (١٢٦) وصادرت الحكومة الصحف التي نشرت العريضة ، وكانت المعارضة قد أعلنت أنها ستنتهيا بعريضة أخرى للشعب ، وقد ردت الحكومة ببيان وصفت فيه العريضة التي قدمت للملك بأنها من خط وورق غير لائقين ، وأنها حوت كلاما لا يستند إلى أساس من الصحة ، وإن ثمة رغبة ملكية في أن تسير للتحقيقات في مجراها الطبيعي سواء كانت منسوبة لرجال الجيش أم لرجال الحاشية (١٢٧) ، فردت السياسة متعجبة من هذا الضيق بالمعارضين ، وذكرت أن الوفديين هم الذين سنوا

---

(١٢٥) صوت الأمة ١٥/١٠/١٩٥٠ ، السياسة ١٦/١٠/١٩٥٠

(١٢٦) نص عريضة المعارضة في السياسة ١٨/١٠/١٩٥٠ وهي بتوقيع إبراهيم عبد الهادي هيك - مكرم - حافظ رمضان - أحمد عبد الغفار - نسوقى أباطة - رشوان محفوظ - على عبد الرازق - عبد السلام الشاذلي - طه السبيعي - السيد سليم - نجيب اسكندر - حامد مصمود - مصطفى مرعي - عبد الرحمن الرافعي زكي بشارة ، والعدد كتب عليه كلمة مصادر بخط اليد .

(١٢٧) صوت الأمة ٢٢/١٠/١٩٥٠ نص بيان الحكومة . وبعد ٢٠/١٠/١٩٥٠ ذكرت أن حفي مصمود رفض توقيع العريضة وأنهم هيك بأنه يسير في أنيال السحبيين واشتكت أن أغلبية من رجال المعارضة رفضت توقيعها ومنهم أحمد بك رمزي ، عبد المجيد صالح ، عبد القوي أحمد ورشوان محفوظ ( ولكن الأخير وقعها بالفضل ) .



سنة اللجوء الى الاك ، كما اذاعت المعارضة ردا على بيان الحكومة تساعت فيه : اذا كانت العريضة قد حوت أمورا معادة فلماذا صادرتها الحكومة ؟ ، كما اظهر الرد تناقضا بين وصف بيان الحكومة لكلام المعارضة بأنه افك وبين الرغبة الملكية في أن تسير التحقيقات في مجراها الطبيعي (١٢٨) .

ولما تردد أن النحاس باشا يرحب بتعاون المعارضة معه في الشؤون القومية ردت السياسة بأن رفعت له ينس أنه حين دعى للتعاون مع وزارات سابقة فإنه استترط قيام وزارة محايدة ، ووضح اذن أن الصحيفة تعلق التعاون على شرط سقوط الوزارة ! (١٢٩) ، وكان الاحتكاك الاخير بين حزب الأحرار وهو في معارضة حكومة الوفد الأخيرة ممثلا في قضية الوثائق السياسية المزورة ، حين حصل هيكل على وثيقتين قيل انهما يؤكدان صلة النحاس بالفوضوية الروسية وأنه يطلب معاونتها ولما علمت الحكومة الوفدية بأمرهما قدمت بلاغا للفائض العام اتهمت فيه هيكل وأحمد علوبة بتزوير واستخدام ماتين الوثيقتين ، وبدأ التحقيق الذي لم يلبث أن حفظ بعد اسابيع (١٣٠) .

وعندما توقفت صحيفة السياسة للمرة الأخيرة في ٣ يونيو ١٩٥١ لجأ الحزب الى أسلوب قديم كان قد اتخذ في أواخر عام ١٩٣٠ عندما أغلقت حكومة صدى صحيفته ، فأصدر كتابا بعنوان « نعلم من هنا : على هامش قضايا الغدر » أعده حافظ محمود وقدم له دسوقي أباطة ، وهو أشبه بتقرير عن مسئك الحكومة الحزبي منذ تولت السلطة ، تناول مخالقاتها في الانتخابات، ثم اجراءاتها الادارية لعزل خصومها ، وعزل رئيس مجلس الدولة (السنهوري) مع تحليل لازمة مجلس الشيوخ ، وعلى غرار الكتاب الاسود سرد طائفة

---

(١٢٨) السياسة ٢٣/١٠/١٩٥٠ ، ١٠/٢٨ ، رد المعارضة على بيان النحاس وقد اذاعه طه السباعي ، انظر تعليق للرافعي في كتاب : في اعقاب ج ٣ ص ٣٢٥ - ٣٢٦ ، أبدى فيه تعجبه من كون الحكومة تصدر بيانا بالرد على عريضة صادرتها ، وقد اذاعت صحيفة النداء ٢٠/٢/١٩٥١ أن المعارضة أعدت عريضة جديدة تولى هيكل كتابتها بنودها ثم صاغتها لجنة ثلاثية ولكنها لم توقع حتى الآن .

(١٢٩) انسياسة ١٩/١١/٥٠ ، صوت الامة ٧ ، ١٧/١٢/٥٠ ( رتود عليها ) .

(١٣٠) انظر تفاصيل القصة في هيكل : منكرات ج ٣ ص ٢١٥ - ٢٣٠ ،

السياسة ٣ يونيو ١٩٥١ .

من المخالفات المثلة في الترقيات والتعيينات ، وصفقات الوزراء ومضارباتهم  
فلتى تمس فزاحة الحكم ، مع تدعيم ذلك بالارقام والوثائق ( ١٢١ ) .

ثم يوقف حزب الاحرار عن مقاومته للوزارة سوى لنتهاء شهر الفصل  
الذى طال بينها وبين الملك ، والاحداث التى اعقبت لقاء المعاهدة والتى انتهت  
الى وقوع حريق القاهرة في ٢٦ يناير ١٩٥٢ ( ١٢٢ ) مما اقضى الى اقالمتها  
ولم يكن ثمة سبيل لاحزاب المعارضة للعودة الى الحكم ، والاك يحمل في  
حافظته الخاصة عريضة المعارضة حتى لا ينسى لموقعها فعلتهم ( ١٢٣ ) ، وقد  
بدأت بعد ذلك سلسلة من الوزرات يصنق عليها وصف « وزارات الاحتضار »  
التي مهدت الانتقال من عهد الى عهد ، فتبليت على مصر وزارات على ماهر  
الثالثة ( ٢٧ يناير - أول مارس ١٩٥٢ ) ثم نجيب الهلالي الاولى ( أول  
مارس - ٢ يوليو ١٩٥٢ ) ثم حسين سرى الخامسة ( ٢ - ٢٢ يوليو ١٩٥٢ )  
واخيرا وزارة الهلالي الثانية ( ٢٢ - ٢٤ يوليو ١٩٥٢ ) ، وقد تألفت جميعها  
من الاداريين وغير الحزبيين .

وقد قيل أن على ماهر أراد اشراك بعض الدستوريين في وزارته بصفتهم  
اشخاصا لا ممثلين عن الحزب ، وذكر هيكل أنه تداول مع دسوقي أباطة  
وأحمد خشبة في ذلك ثم اتفقوا على عدم تلبية الدعوة ، وعللوا ذلك بأن الملك  
لم يجب ما نصحوه به في كتابهم اليه ، ولأن قبولهم الاشتراك في الحكم فيه

---

( ١٢١ ) حزب الاحرار : نعلم من هنا ص ٤٠ ، جلال الحنامسى : نزاهة الحكم  
ص ٦٠ وقد ذكر لنا الأستاذ حافظ محمود ان الاف النسخ طبعت ووضعت في مكتبه  
بالجريدة استعدادا للتوزيع ولكن قيام الثورة عطل ذلك فلم يعرف مصيره .

( ١٢٢ ) انظر بهاء الدين : فاروق ملكا ، ص ١١٦ ، موسى صبرى : ملك وأربع  
وزارات ص ١٢ - ٢٩ ، حلمى سلام : أيامه الاخيرة ص ١٢٩ ، وعن حريق القاهرة  
محمد أنيس : حريق القاهرة ، بيروت ١٩٧٣ ، جمال الشرقاوى : حريق القاهرة ،  
قراراتهم جديد القاهرة ١٩٧٦ ، محمد محمود زيتون : حرائق القاهرة ، نشر عام  
١٩٥٩ بمصر .

( ١٢٣ ) هيكل : منكرات ج ٢ ص ٣٧ ، زكريا الحجاوى : ملك ضد شعب ص ٥١

معنى النكوص على الاعتقال مقابل كراسى الوزارة (١٣٤) ، ولكن للرافعى ذكر ان على ماهر لم يكن جادا في عرضه لانه وضع العقبات في سبيل استجابتهم (١٣٥) . وعندما تولت وزارة الهلالى الاولى ، زاره ميكل مهننا مبنيا استعداده لمعاونته بالرأى ، ولكن الهلالى لم يعبا لان الملك لظهر عدم رضاه عن اتصالهما مما جعل الحزب يتخلى عن تأييد الوزارة بل وينتقل الى معارضتها (١٣٦) ،

وقد تراكب مع هذه التطورات دخول حزب الاحرار الدستوريين في طور من الضعف ، والذي بدأ بالفعل منذ ابعاده عن الحكم في وزارة سرى الرابعة ( نوفمبر ١٩٤٩ ) ، وكان الحزب يستمد وجوده من البقاء فيه ، فقد نهت في مصر الجماعات السياسية العقائدية خلال الاربعينات ، وسحبت الى صفوفها قطاعات من الجماهير، التي اتسعت الهوة بينها وبين «أصحاب المصالح» مما زاد من عزلة الحزب . وجاء طول بقاء حكومة الوفد الاخيرة ، خصمه التقليدى ، في الحكم لعامين كاملين ، مخيبا لآمال الكثير من قياداته باعنا على الياس من جدوى الاستمرار في الانضواء تحت لواء الحزب ، واكبر دليل على ضعف الحزب حقيقة هو عجزه عن اصدار صحيفته في اواسط عام ١٩٥١ ، وكانت آدائه الكبرى .

### \* \* \*

انتهى عهد الاحتضار بقيام حركة الجيش - الثورة - في ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، وعقدت بعض قيادات الاحزاب اجتماعا في منزل احمد عبد الغفار حضره لطفى السيد واحمد خشبة ومحمود محمد محمود وابراهيم عبدالهادى وبهى الدين بركات وطه السباعى وعبد السلام الشاذلى ، واتفقوا خلاله على ان يتوجهوا لقائد الحركة للتهنئة واعلان التأييد ، واتصل ميكل بزميله دسوقي اباطة واحمد علوبة فحضرا ، وكان معهما حسن رشوان محفوظ ، وتوجه

---

(١٣٤) ميكل : مقال له عن دسوقي اباطة بكتاب احمد الغزالى : نكرى دسوقي اباطة ص ٦٢ - ٦٨

(١٣٥) الرافعى : مقدمات ثورة ٢٣ يوليو ، ص ١٣١

(١٣٦) ميكل : منكرات ، ج ٢ ص ٣٧٠

الجميع بالفعل الى ثكنات مصطفى كامل حيث يوجد اللواء محمد نجيب  
فأعلنوا تأييدهم للحركة المباركة وشكروهم للضباط والجنود الذين أمروا  
ولجبتهم (١٢٧) .

وحسب رويات قادة الثورة ، فإن نيتهم تجاه الاحزاب والحكم لم  
تكن واضحة منذ البداية ، فذكر أنور السادات أنهم جميعا في مجلس قيادة  
الثورة خرجوا بنتيجة واحدة هي أن الجيش لا يحكم وإنما يقوم بالثورة ثم  
يسلم البلاد للمدنيين ، أما وكيف وأى أنواع المدنيين ، فلم يقرروا بشأنه  
شيئا محددا وإنما قرروا مبدئيا إعادة برلمان ١٩٥٠ وترك للحكم لحزب  
الاعلمية ، يصرفه ريثما تجرى انتخابات نظيفة (١٢٨) ، بينما يفصل  
عبد اللطيف البغدادي المسألة أكثر فيذكر أنه عندما نوقشت هذه المسألة  
في مجلس قيادة الثورة ، ظهر أن ثمة اتجاهان أحدهما تبناه جمال عبد الناصر  
والآخر تبنته مجموعة الطيارين من أعضاء المجلس ، ورأى أصحاب الاتجاه  
الاول إجراء انتخابات تأتي بحزب الاعلمية الى الحكم ولكن الآخرين رأوا  
أن الهدف من قيام الثورة تغيير الهيكل السياسي والاقتصادي للبلاد ، وهذا  
لا يمكن أن يوكل به لغير الثورة ، وتساوت الاصوات بين الاتجاهين ، فرأى  
المجلس أن يأخذ موقفا وسطا محافظة على وحدة صفوف أعضائه ، وذلك  
بمطالبة الاحزاب السياسية القائمة بالعمل على تطهير نفسها بنفسها (١٢٩) .

وفي تقديرنا أن المسألة لم تكن بهذه البساطة في ذهن القائمين بالثورة  
والا لكانت الحركة مجرد انقلاب عسكري ، فلا بد أن قضية الحكم والسلطة  
وبدائلها قد طرحت نفسها على الأقل في أذهان الذين كانوا يخططون لتلك  
الحركة - الثورة - وذلك خلال فترة الاعداد الطويل لها .

---

(١٢٧) محمد بهي الدين بركات : سبعون يوما في وصاية العرش ، المصور  
١٩٧٧/٧/٢٩ ثم محمد نجيب : كلمات للتاريخ ص ٦١  
(١٢٨) أنور السادات : صفحات مجهولة ص ٢٢٤ - ٢٣٥ .  
(١٢٩) عبد اللطيف البغدادي : منكرات البغدادي ج ١ ص ٦٩ - ٧٢ ، وقد  
نكر أن عبد الناصر لم تتضح نواياه الحقيقية والتي ظلت غامضة حتى اليوم ،  
والمواقع أن الانتظار الى شهادة عبد الناصر نفسه تجعلنا لا نستطيع أن نجزم برأى  
الطابع حول تلك القضية الهامة .

صدر نداء للقائد العام في ٣١ يوليو ١٩٥٢ بدعوة الاحزاب والهيئات الى تطهير صفوفها كما فعل الجيش ، وان تعلن الاحزاب برامجها محددة المعالم ، وكانت صيغة التطهير خطوة محسوبة بذكاء ، حيث عهد الى الاحزاب ذاتها بتطهير صفوفها مما أوقعها في خلافات وتمزقات داخلية اظهرت للرأى العام سلبياتها ، فلم يكذب النداء يصدر « طهروا انفسكم » حتى فتح الباب على مصراعيه امام الاطماع الخاصة ، وأوقع الجميع في بعضهم وفجر للصداعات الكامنة داخل الاحزاب ، بالرغم من أن النداء كان يعنى في مضمونه الاعتراف بوجود الاحزاب ، الا أنه كان ن اترافع يجعل من تطهيرها شرطاً لوجودها مما يجعلها معتمدة في بقائها على ارادة الجيش (١٤٠) .

شرعت الاحزاب في الاستجابة للنداء ، وان اتهمت بانها لم تأخذ ذلك مأخذ الجد ، برغم الصراعات التى تفجرت في داخلها ، فصرح محمد نجيب بأنه من المحتمل أن يصبح التدخل أمراً ضروريا اذا فشلت الاحزاب في تطهير نفسها ، وأضاف أنه غير راض عن الطريقة التى طهرت بها الاحزاب نفسها (١٤١) ، وبالنسبة لحزب الاحرار فلم يقع في المظور الذى وقعت فيه الاحزاب الاخرى حيث تراشق رجالها بالاتهامات وأدانوا بعضهم البعض امام الرأى العام ، فأصدر الحزب بياناً مطولاً أعقبه ببرنامجه الجديد ، وامتلأ البيان بالحديث عن العهد الجديد وتأييد الحزب للحركة المباركة ، وربط بين اعداف الحركة المتعلقة بازالة الفساد وتطوير أداة الحكم ، ودور حزب الاحرار في هذا الصدد منذ نشأته مذكراً بقضايا نزاهة الحكم ( ١٩٣٤ ) والاسلحة الفاسدة وعريضتهم الى الالك ( ١٩٥٠ ) وكان أهم ما في هذا البيان أن طالب الى الحكومة أن تتولى بنفسها تطهير الاحزاب بما لديها من سلطان التشريع والتنفيذ والقضاء حتى لايجد رجال الاحزاب وغيرهم مهرباً مما اجترحوه بان يجعلوا غيرهم « كبش الفداء » ، ثم ذهب البيان يقدم كشف حساب للحزب وكيف أنه خيل بينه وبين تمثيل مبادئه كاملة في المرتين اللتين عهد اليه فيها بولاية الحكم ، فاكتمى اعضاؤه للذين ولوا الوزارة مع احزاب أخرى

(١٤٠) أحمد نخروش : قصة ثورة ٢٢ يوليو ، مصر والعسكريون ج ١ ص

٢٦٤ ، سيد مرعى : أوراق سياسة ج ١ ص ٢٠٧ - ٢٠٩

(١٤١) نص تصريحات محمد نجيب لى : المصرى ١٩/٨/١٩٥٢ .

بتنفيذ ما استطاعوا من الجادى ، وكانت مصلحة الحال صفار الموظفين في مقدمة الطوائف التى عنى بها الاحرار الدستوريون . ٠ الخ (١٤٢) .

والجديد في هذا البيان حقا انه يسم عهد ما قبل الثورة بالفساد والخذاع وكان الاحرار الدستوريون هم أنفسهم ضمن صناعه سواء كانوا داخل الحكم او خارجه وسواء بالحركة الايجابية او حتى الصمت . وكان واضحا ان قيادات الثورة تمضى في طريقها بخصوص الاحزاب ، فمهدت صحيفة المصرى بقولها ان النتيجة الحتمية لعدم السير في التطهير مى حل الاحزاب وان ثمة اسسا وشروطا جديدة يحددها تشريع جديد سيصدر لهذا الغرض ، وصرح على ماهر في ١٠ اغسطس ١٩٥٢ بأن الاحزاب بوضعها الحاضر مقضى عليها بالزوال (١٤٣) ، ولكن رغم بيان رئيس الحزب بشأن التطهير لم نكد المسألة داخل الحزب ذاته تمر بتلك السهولة ، فقد تعرض لهذه الداخلية حين اجتمع مجلس ادارته في ٢٦ اغسطس ١٩٥٢ في غيبة الدكتور هيكل ، لبحث المسألة ، وقد ظهرت خلال هذا الاجتماع خلافات حادة ، انتحل خلالها بعض الاشخاص حق التحدث باسم الحزب ( كمتحد بدير ) مما اثار بعض الحاضرين ، الذين استقر رأيهم على تنحية أحمد عبد الغفار وزير الزراعة الأسبق ، وعبد المجيد صالح وزير الأشغال الأسبق ، ورؤى أن يتنحيا بوصفهما مستقلين من الحزب ، ولكن عبد الغفار اصر على البقاء في الحزب حتى يعود رئيسه ليدافع عن نفسه ثم يقدم استقالته وأضاف : « لأننى لا أريد البقاء فيه » ، (١٤٤) .

وقد ذكر أن اسم حنفى محمود سوف يلمع نتيجة لحركة تطهير الحزب وتنظيم صفوفه وإعادة النظر في مراكزه الرئيسية (١٤٥) ، وقد بدا بالفعل أن الحزب انشق الى مجموعة تضم شيوخه وقادته ، ومجموعة من النائرين من رجال الصف الثانى ، وقد عقدت المجموعة الأولى اجتماعا لها في بيت

---

(١٤٣) المصرى ١٩/٧/١٩٥٢ ، نص بيان الحزب - وقد ذكر لنا الاستاذ حافظ محمود بأن هيكل يابشا ذكر حين جاءت مسألة التطهير : معنى هذا أننا ندين أنفسنا وقال للمحاسن يابشا أنك تلقى وجوبك ياباشا ، وأن السلطة معهم فليخرجوها من شاموا .

(١٤٣) المصرى ١٠ ، ١٩/٨/١٩٥٢

(١٤٤) المصرى ٢٩/٨ ، ٤/٩/١٩٥٢

(١٤٥) المصرى ٣٠/٨/١٩٥٢

بسوقى أباطة سكرتير عام الحزب ، شهده احمد علوبة وحسن عبد الوهاب ، وصرح أباطة بعده بأن رجال الحزب يد واحدة ، أما مجموعة الثائرين فقد عقدت اجتماعات طويلة أصدرت بعدها بيانا أوضحت فيه موقفها من رجال الحزب ، وأهدافها « من للحركة التي قاموا بها لتطهير صفوفه » ، ونصوا فيه على أنه ليس للقائمين بالتطهير أى غرض شخصى ، ولكنهم رغبوا فى أن يضرب الاحرار الدستوريون المثل على انهم أول من يرحبون بالتطهير ويعملون على تاييد النهضة المباركة تاييدا عظيما وأنهم لا يهتمون احدا منهم بتهمة معينة ولكن رغبة منهم فى وضع حد للشائعات التى تحوم حول شخص ما من أعضاء الحزب ، طالبوا بتكوين لجنة للبحث فى التهم التى تلوكها الألسن ، كما يعلن القائمون بهذه الحركة ثقتهم الكاملة بسكرتير الحزب أباطة باشا (١٤٦) .

ولم يؤد كل ما سبق الى تمزق الحزب مثلما تحدث للوفد وللهيئة السعيدية (١٤٧) وكانت المسألة التى اعتبرت نداء التطهير والتى اصطدمت بها قيادة الثورة مع الاحزاب هى مسألة تحديد الملكية ، وبالنسبة لموقف حزب الاحرار فقد صرح هيكل فى البداية بأن هذه المسألة ينبغي أن تكون موضع دراسة فنية دقيقة (١٤٨) . ثم اعلن سكرتير الحزب لخدوب صحيفة المصرى « باننا لن نبحث هذا الموضوع » ، ولما سئل عن رأيه الشخصى اجاب : يقول البعض أن المتادين بهذا التنظيم الجديد للملكية هم المتمسكون بالتعاليم الدينية ، وإذا صح هذا لكان الاولى تعميم الزكاة التى يقول بها الدين (١٤٩) ، ولما اجتمع الحزب فى ٢٦ أغسطس ١٩٥٢ احال هذا الموضوع على لجنته الاقتصادية ، ثم ذكر فيما بعد انها لم تتخذ أى قرار بشأنه سواء بالرفض أو القبول ، ولكن محمد محمود بدير - وهو من الثائرين - ذكر أن

---

(١٤٦) المصرى ١٩٥٢/٩/٥ ( والموقعون على البيان هم : محمود خليفة - عبد الحميد يركات - على بشر - محمد عبد الرحمن محمد - حسن رشوان ) .  
 (١٤٧) انظر ماحدث للهيئة السعيدية فى كتاب سيد مرعى : أوراق سياسية ج ١ ص ٢٠ ، وكان سيد مرعى أحد رجالها ، وما حدث للوفد بكتاب وحيد رامت : حصول من ثورة ص ٦٩ ، عبد الفتاح حنين : تكريات سياسية ص ١٢٩ .  
 (١٤٨) المصرى ١٩٥٢/٨/١٢  
 (١٤٩) المصرى ١٩٥٢/٨/٢٢ ( سكرتير حزب الاحرار يرى ) .

حفنى محمود صرح بأن الحزب قابل قانون تحديد الملكية بالتأييد ، بلا عافته المبلاد من نظام الملكيات ، وأنه أكد في جلسة الحزب الموافقة على تحديد الملكية وتأييد الجيش والحكومة ، ولكن سكرتارية الحزب لم تنشر هذا القرار، وأضاف بدير أن سكرتير الحزب ومعه حافظ محمود أرسل تقريراً لرئاسة الجيش ، تخالف ما نعتقد عليه رأى مجلس إدارة الحزب ، ثم ذكر أيضاً أن دسوقي أباطة قابل محمد نجيب حاملاً إليه ملاحظات اللجنة الاقتصادية للحزب ، التى أذيع أن الجهات المختصة معنية بها وأن أباطة باشا خرج من هذه الزيارة « مرتاحاً جداً » ، (١٥٠) . وهكذا وقفت قيادات الحزب موقفاً متخبطاً من المسألة ، بينما عبر فريق من رجال الصف الثانى ، ممن لا ينتمون الى كبار الملاك ، عن قبولهم للمشروع .

بدر سليمان حافظ - وزير الداخلية - باعداد مشروع قانون لتطهير الاحزاب السياسية ، عارضه الدكتور عبد الرزاق السنهورى من جهة المبدأ بدعى أن العرف الدستورى لتنظيم الاحزاب هو ترك الأمر لها ، ولكن امام الحاح الوزير وإقناعه لضباط مجلس القيادة ، أقر المشروع على شرط ألا تتدخل الادارة الا عند الاقتضاء لتحقيق أغراض القانون ، وأن يكون تدخلها تحت رقابة مباشرة من القضاء الادارى بمجلس الدولة .

وقبل اصدار هذا القانون ذكر أن الاحزاب لم تحقق المطلوب من التطهير وأنها قامت بدعاية واسعة النطاق ضد الثورة ومشروعاتها ، ومن ثم قامت قيادة الثورة باعتقال عدد من الشخصيات الحزبية ، كان من نصيب حزب الاحرار منها اعتقال أحمد عبد الغفار وعبد المجيد صالح (١٥٢)، أعقب ذلك عودة الصراع بين جماعتي الحزب من جديد ، فطرح مسألة تنحية الدكتور هيكل ، كما عرضت رئاسة الحزب على أحمد خشبة ، وقيل أنه اعتذر عن عدم قبولها، كما ذكر أن من الاسماء المرشحة أحمد علوبة وحفنى محمود ، غير أن سكرتير

---

(١٥٠) المصرى ٣ ، ٤ ، ٥٢/٩/٦

(١٥١) أحمد حمروش : قصة ثورة ج ١ ص ٢٦٤ - ٢٦٦

(١٥٢) المصرى ٨/٥٢/٩ ( قائمة بالمعتقلين تضم ٧٤ شخصاً وذكر أن عبد المجيد

صالح اعتقل أثناء وجوده فى أحد الملاهى ) .



الحزب اجتمع بغريق الشبان الثمانين حيث تم علاج الموقف وانتهت المناقشة  
عند هذا الحد (١٥٢) •

وصدر قانون تنظيم الاحزاب السياسية في ٩ سبتمبر ١٩٥٢ ، ونص  
فيه على ان من يرغب في تكوين حزب سياسى عليه ان يحيط وزير الداخلية  
بخطاب موصى عليه ، يشفع ببيان عن نظام الحزب وأشخاص المؤسسين  
والموارد المالية على ان لوزير الداخلية حق الاعتراض على تكوين الحزب خلال  
شهر من تقديم الاخطار ، وفي حالة الاعتراض يعرض الأمر على محكمة القضاء  
الادارى ، كما لزم القانون الاحزاب بايداع اموالها في المصارف ، ونص أيضا  
على انه للاحزاب القائمة عند العمل به ، ان تعيد تكوينها وفقا لاحكامه (١٥٤) .  
وعلى ضوء ما سبق سعى حزب الاحرار بتقديم اخطار تأسيسه ، ومرة أخرى  
تردد ان النية منقذة على تنحية الدكتور هيكل عن الرئاسة ، واستبعاد  
أحمد عبد الغفار وعبد المجيد صالح المعتقلين ، وكذلك خروج رشوان محفوظ  
ونفر من الاعضاء القدامى ، وتردد ان النية تتجه الى اختيار أحمد طوبه  
رئيسا للحزب ودسوقي أباطة نائبا له وجمال العبد سكرتيرا عاما (١٥٥) •

ولم يلبث مجلس ادارة الحزب ان انعقد وأعلن ان احدا من اعضائه  
لم يقدم استقالته ثم اعد كشفا باسماء الهيئة التأسيسية ، ولم يجر أى  
تعديلات في نظامه الداخلى « لأنه يتفق مع التفصيلات الخاصة بالنظم  
الداخلية الواردة بقانون تنظيم الاحزاب » مع اسخال تعديل على الباب الرابع  
الخاص ببرنامج الحزب وفقا للبيان الذى اذاعه الدكتور هيكل ، وكانت اموال  
الحزب مودعة في حسابين ببنك مصر ، فضا في حساب واحد ، وقد بلغت  
ثلاثة آلاف من الجنيهات ، وكان كشف اسماء المؤسسين الذى ارسل لوزير  
الداخلية يضم الباقين من اعضاء مجلس الادارة ويبلغ عددهم ٤٨ عضوا ،  
بعد استبعاد أحمد عبد الغفار وعبد المجيد صالح لاستقالتهما وأحمد خضبة  
بسبب اشتراكه في الحراسة على اموال الملك السابق (١٥٦) ، وقد اعترض

(١٥٣) المصرى ١٩٥٢/٩/٩

(١٥٤) المصرى ١٠ ، ١٩٥٢/٩/١٧ ( نص القانون ) •

(١٥٥) المصرى ١٩٥٢/٩/٣٩

(١٥٦) المصرى ٢٢ ، ٩/٢٣ ، ١٩٥٢/١٠/٥ •

وزير الداخلية على وجود اسم دسوقي أباطة وطالب برفع دعوى امام محكمة القضاء الإداري اتهم فيها أباطة باستغلال نفوذه ومنح بعض اقاربه ميزات غير قانونية ، ولكن أباطة دافع عن نفسه مستعرضا تاريخه في مقاومة الانجليز وقد تولى أحمد علوبة وعلى أيوب الدفاع عنه وفندا التهم المنسوبة اليه بما يظهر براءته ، وقد اضاف علوبة في قاعة المحكمة : نحن نعتبر قانون الاحزاب بدعة في محيط الديمقراطية لأنه يتناقض مع الحريات العامة التي كفلها الدستور ، حيث سلطت الادارة التنفيذية نفسها على الرأي العام وعلى الهيئات التشريعية ، وبعد طلب بيانات وضم ملفات اجلت القضية الى ١٧ يناير ١٩٥٣ (١٥٧) .

وكان تحامل وزير الداخلية واضحا ، بل انه اراد ان يضرب الحزب في شخص سكرتيه العام ، بالاضافة الى أن قانون تنظيم الاحزاب ينص على استبعاد من نسبت اليه تهمة لا من ثبتت عليه تهمة (١٥٨) ، وفي هذا مافيه من خطورة تنطلق بسوء استخدام النص ، ولعل هذا ما حدا باحمد علوبة والدكتور هيكال الى الطعن في القانون في ساحة المحكمة ، وعلى آية حال سقطت الدعوى بصور قانون حل الاحزاب السياسية في ١٧ يناير ١٩٥٣ ، وان كان علوبة قد طالب باستمرار نظرها ، ولكن موكله أباطة باشا توفي في ٢٢ يناير ١٩٥٣ ، وكانت القضية قد تاجلت الى أول مارس وحكم فيها بانتضاء الخصومة بعد أن قدم وزير الداخلية مذكرة نره فيها بوطنية أباطة باشا (١٥٩) .

---

(١٥٧) الاخبار ١٠/١١/١٩٥٢ ومحتويات كتاب أباطة باشا لوزير الداخلية وحديثه لقنوبه الاخبار في ١٨/١١ ( نص ملكرة سليمان حافظ ضد دسوقي أباطة ) ثم نص رسالة الاخير الى المحرر بعنوان : لا اعتراض على الاعتراض ، واعلاد ١٩ ، ١١/٢٢ ، ١٢/٢٢ ( تفاصيل الجلسة ) ، ثم راجع ايضا المصري في ١١/١١/٥٢ ( دسوقي أباطة يطلب مواجهة سليمان حافظ امام المحكمة ) .

(١٥٨) من اوراق دسوقي أباطة : وثيقة دونها عن مقابلته لوزير الداخلية قبل الجلسة وانظر البلاغ ٣/١٢/١٩٥٢ .

(١٥٩) المصري ٢ مارس ١٩٥٢ وقد نكر لنا ثروت أباطة أن مجلس قيادة الثورة حضر كاملا الى بيتهم للتعزية .

كانت الخطوة التالية لمجلس قيادة الثورة مع الأحزاب بعد إلغاء التطهير، وإصدار قانون تنظيم الأحزاب، هي حل الأحزاب السياسية، فأذاع القائد العام في ١٧ يناير ١٩٥٣ إعلاناً دستورياً ذكر فيه أن الأحزاب لم تقدر مصالح الوطن العليا وسعت إلى التفرقة وبث الفتنة عن طريق الاتصال بالطلبة والعمال في محاولة لحدث فتنة داخل الجيش كما لم تتورع بعض عناصرها عن الاتصال بدول أجنبية وتدبير مامن شأنه أن يعود بالبلاد إلى حالة الفساد السابقة « لذا فإنه أعلن حل جميع الأحزاب السياسية ومصادرة أموالها لصالح الشعب » مع قيام فترة انتقال مدتها ثلاث سنوات حتى تتمكن البلاد من إقامة حكم ديمقراطي دستوري سليم « كما يحظر القانون تكوين لحزاب جديدة وإلغاء القانون الخاص بتنظيم الأحزاب (١٦٠) ».

وعندما شكلت محكمة الثورة وقدم إليها بعض السياسيين وبعض الذين اتهموا بالتجسس والاتصال بدول أجنبية، حوكم ستة من الوفديين وسعدى واحد وثلاثة من رجال السراى، ودستورى واحد هو أحمد عبد الغفار، الذى استمرت محاكمته من ١٣ - ١٩ نوفمبر ١٩٥٣، وبعثت خلال المحاكمة التهم التى وجهت إليه عام ١٩٤٨ المتعلقة بمساسه بنزاهة الحكم وإثرائه، وقد استمعت المحكمة إلى شهادات حامد العلالى الذى تطوع للشهادة ضد المتهم، ثم الدكتور ميكل الذى دافع عنه بشدة وكشف عن دوره فى كتابة عريضة عام ١٩٥٠ إلى الملك، كما دافع أيضاً عنه طه السباعى. وفى النهاية جاء فى حكم المحكمة أنه نظراً لموقف عبد الغفار ضد طغيان الملكين فؤاد وفاروق، يكتفى برد تكاليف مصرف لقيم فى أراضيه واسترداد مبلغ ٦٣ ألف جنيه، قيمة ما استفاده من أنشائه، لصالح الشعب (١٦١) ».



(١٦٠) المصرى ١٧، ١٨ يناير ٥٣ نص إعلان محمد نجيب للشعب ثم بيانه  
الانتقضى وهو يوم المرسوم الخاص بحل الأحزاب - وتفصيل مؤامرة قبل أنها  
خففت داخل الجيش .  
(١٦١) المصرى ١٣/١١/٥٣ شهادتى الطلالى وميكل ، ١٥ نوفمبر شهادة  
طه السباعى ، ١٦ نوفمبر أقوال عبد الغفار ، ١٧ نوفمبر مراغمى المنفى والانتفاع ،  
١٩ نوفمبر الحكم .

سعى الاحرار الدستوريون للوصول الى السلطة لتنفيذ برنامجهم الذى طرحوه منذ البداية باعتبارهم حزبا سياسيا ، وقد تم لهم ذلك من خلال الانتخابات البرلمانية تارة ، ومن خلال الانقلابات السياسية تارة اخرى وان كان وصولهم اليها قد تم بالشكل الاخير فى أغلب الاحوال ، ولعلنا لاحظنا انهم لم يتولوا الحكم منفردين خلال فترات توليهم لياه ، بل ان رئيسهم حين كلف بتأليف الوزارة مرات اربع لم يؤلف احداها من أعضاء الحزب خالصة ، بل استعان بالاحزاب الاخرى الى جانب بعض العناصر المستقلة، ممن لها وزن بالنسبة لمصدر السلطة ، سواء كان الملك أو ممثل لاجلته فى مصر ، ولهذا الامر دلالة بالنسبة لحزب اقلية ، كذلك لم يكن لديه الكفاءات اللازمة لاستكمال هيئة الوزارة من ناحية وتدخل عوامل اخرى فى تشكيله وزرائه من ناحية اخرى ، بما لم يتح له الحرية الكافية ، ويوضح ذلك كله حجم وفاعلية الوجود السياسى للحزب داخل السلطة .

فهل كان كل هذا الحرص على تولي السلطة بهذا الاسلوب أو ذلك هل كان له ما يبرره من الحرص على تحقيق المصلحة العامة من خلال تنفيذ سياسة تنفيذية وانشائية ذات تأثير فى حياة مصر ؟ ليس بوسعنا ان نحكم بان هذا الحرص كان بهدف تغليب المصلحة الضيقة تلك التى لم تتحقق - باستثناء الحركات الادارية المألوفة - نتيجة عدم الاستقرار وقد رأينا كيف عجز وهو فى السلطة عن الوفاء بما كان ينادى به وهو فى المعارضة، والمعارضة مهمة أسهل نسبيا من للحكم ومسئوليته على كل حال . ومن ثم اتضحت للهوة الساحقة بين ما كان ينادى به ، بشكل مثالى ، وبين ما استطاعت حكوماته ووزرائه انجازه ، فاكتفى البرامج والاهداف بعد تطورها ببراقة ومتفائلة ، ولكن الصراع فى سبيل الوصول الى السلطة والبقاء فيها لتطبيقها ومانتج عنه من صدام بين مؤسسات الدستور لشن الحزب بالجرأح واستنزف الكثير من طاقته ، فجاءت المحصلة فى النهاية أقل بكثير مما كان يرجى من حزب يضم صفوة المصريين ، أغنياء ومثقفين ، ممن ألقى على عاتقهم عبء قيادة عجلة الحركة السياسية .





## الفصل السادس

### الاحرار الدستوريون والفكر الليبرالي والقمي (٤٦)

- التحديث والطمائنة
- الفكر الاقتصادي والاجتماعي
- الفكر القومي (العروبة وقضية فلسطين)

استقى مفلسو حزب الاحرار الدستوريين اتجاهاتهم الفكرية في البداية من مدرسة الامام محمد عبده الاصلاحية التوفيقية ثم تبلورت هذه الاتجاهات، نحو لبرالية صريحة ، في مدرسة « الجريدة » ولطفي السيد وحزب الامة وان كان ذلك قد اتخذ بعدا قوميا وديمقراطيا في المجال السياسي ، وعلما نيا في مجال علاقة الدين بالدولة ومعالجة موضوعات التراث الديني والاخلاقي وكانت الموجة الغربية حتى نهاية القرن التاسع عشر واولائل العشرين، قد فرضت نفسها بشكل ملح على عقول المثقفين والمفكرين المصريين ، وهم بسبيلهم الى اصلاح المجتمع ، فكان عليهم ، شاعوا أم ابوا ، ان يتعاملوا معها وكان السؤال المطروح في البداية هو : ايمستقى الاصلاح من اليناابيع الغربية بضمونها وتأثيراتها واغراءاتها دون سواها ، أم يستقى من اليناابيع الاسلامية وحدها ، وفي النهاية تبلور اتجاهان واضحا أحدهما اسلامي ، يرى اعادة بناء النظام الاسلامي من جديد ، والآخر « تحديثي » ينادى باستيراد افكار الغرب في التحديث بصرف النظر عن مقدار ملائمتها للمفاهيم والقيم السائدة في المجتمع . وفي فترة ما بعد الحرب العالمية الاولى كان

---

(٤٦) سوف نكتفي في دراستنا هنا برسم الخطوط الاساسية لاتجاهات مفكرى الحزب ، استكمالا لموضوع دراستنا التي تتعلق بدراسة حزب « سياسي » املا على ان تكون موضوعا لدراسات قادمة بانن الله .

الجلل يدور حول ما يجب اقتباسه عن الغرب من أفكار ومبادئ ، وكانت هذه الأفكار والمبادئ ، تزداد تنفقا ، فلا تجد من يمحسها على ضوء ملاحظتها للبيئة الاجتماعية للجديدة (١) .

وقد برز أصحاب الاتجاه الأخير بشكل واضح في أعقاب الحرب الاولى ، وإن كان اتجاههم التحديثي قد بدأت ارماساته قبيل الحرب على صفحات « الجريدة » كما أشرفا ، حيث ظهرت للثقافة الأوروبية بشكل واسع على صفحاتها ، وكانت أشبه بمركز تجمع لكل من ارتووا من مناهل الفكر الغربي . سواء كانوا من حوارى مصد عبده أو ممن تلقوا العلم في أوروبا ، وإذا كان لطفي السيد لم يعالج قضايا الفكر الدينى بشكل مباشر فإن طريقة معالجه للقضية الوطنية المصرية ، ومطالبته بانتهاج نظام محرى ، لبرالى بما يستند ليه من قيم وأسس فلسفية وحضارية ، يستشف منها اتجاهه الفكرى بشأن قضية الاسلام والعصر ، ومن هذا المنطلق الخاص بمنزعه « الحرى » العلمانى المستغرب انطلقت حركة التجديد الجفرى للرافض لروح التوفيق فى فترة ما بين الحربين (٢) .

ويثبت تواصل واستمرار أصحاب هذا الاتجاه فى حزب الاحرار الدستوريين إذا ما تذكرنا أن لطفى السيد هو الذى بدأ بأعداد خطبة اعلان حزب الاحرار الدستوريين ، التى قدمته للناس وشرحت أهدافه ومبادئه وحددت لطاره الايديولوجى ، كما عهد برئاسة تحرير صحيفة الحزب الى أنجب تلاميذه ، الدكتور محمد حسين هيكى الذى أصبح « منظر الحزب وفلسفه » ،

---

(١) وقد صور Safran ذلك مطبقا نظرية التحدى والاستجابة فى كتابه Egypt in Search of Political Community, pp. 53-61.

ثم انظر : مجيد خورى : الاتجاهات السياسية فى العالم العربى من ١٩ - ٢٠ حورانى : الفكر العربى فى عصر النهضة من ١٩٨ وما بعدها وانظر اثر عبد الملك ( الفكر العربى فى معركة النهضة من ٣٦ ) حيث يذكر « كان المغرب يعم كافة المجالات من الثياب حتى الفلسفة ومن الابدعية حتى المؤسسات السياسية ومن العادات الجنسية حتى الاقتصاد » .

(٢) محمد جابر الانتصارى : تحولات الفكر والسياسة فى الشرق العربى من ١٩ - ٢٠ ثم احمد زكريا : حزب الامة من ٢٢٥ - ٢١٦ .

لتصبح صحيفته « السياسة » هي وريثة « الجريدة » وتظهر على صفحاتها نتائج تعامل اصحاب هذا الاتجاه مع الفكر الاوربي وآرائهم في قضية تحديث المجتمع ، كنتاج لهذا التعامل .

وتتبعني الإشارة الى أن اصحاب هذا الاتجاه اللبرالى قد ظهرت افكارهم التحريرية من زلويتها السياسية من خلال تعاملهم مع المسألة الدستورية وقضية نظام الحكم في مصر ، أما زلويتها الاجتماعية - الاقتصادية فسوف تتبين عند دراستنا لموقفهم من الاقتصاد الحر والاشتراكية . ولتسمية الحزب نفسه بحزب « الاحرار » أو « للحرين » - كما كان يفضل لطفى السيد - صلة وثيقة بكونهم ، انصار اتجاه لبرالى محدد . وكان استاذهم لطفى مؤمنا ايمانا تاما بأن مصر لن تتقدم أو تصبح دولة عصرية الا اذا نهلت من الفكر الاوربي ، ذلك الذى درسه في قرنه التاسع عشر ممثلا في مؤلفات ميل وسبنسر وأوجست كونت وغيرهم ، فكانت فكرة الحرية كما صورها القرن التاسع عشر هي التى ترددت اصدائها في كتاباته ، وإن كانت علاقة هذه الافكار بالمجتمع ، كما شرحها في كتاباته ، نتائج تأملاته واختباراته الشخصية (٢) ، وظل يدعو الى وجوب تأسيس النهضة العلمية لمصر على أساس الترجمة قبل التأليف ، كما حدث للنهضة الاوربية ذاتها ، وهذا بالفعل ما حدا به الى ترجمة كتاب أرسطو « علم الاخلاق » الذى نشره عام ١٩٢٤ (٤) .

لما تلميذه الدكتور هيكل الذى تلقى دراسته النظامية العالية في باريس ، فإن قضية التحديث عن طريق الاتصال بالغرب في مفهومه لم تتخذ منحى واحدا فقد دون في مذكراته عندما كان يدرس ( ١٩٠٩ - ١٩١٢ ) ، ان الغربيين يفسون امام المادة كل خلق وفضيلة « وأرائى اميل لراى القائلين بوجوب الاصلاح فيما عندنا خصوصا امام هذه الدنيا الاوربية المادية .. ولكننى لا أستطيع الآن أن أضع رسما بشكل أعده طيبا للطريق الذى يجب أن نسلك للوصول الى هذا الاصلاح » (٥) ، ثم انتقل الى التعبير بمرة

(٢) مجيد خورى : عرب معاصرون ، ص ٢١٧ ، ٢٢٦ ، ٢٢٧ .

(٤) أحمد لطفى السيد : قصة حياتى ص ١٦٨ .

(٥) أوراق الدكتور هيكل : منشوط يوميات باريس ، المجلد الاول ص ٤٠ ، ٥٢ .

( ٢١ أغسطس ١٩٠٩ ) .



شديدة عن أن المدنية الحاضرة في مصر ليست لنا بل هي مدنية مستعارة كلها ، بقيتها وجليلها من الخارج ، من أهم تدعى علينا أننا وراءها بمراحل ، وليس أمامنا من شيء مطلقا نقف به لدفع نظائرتها القاسية عنا (٦) .

وإضاف أن مدنية مصر ليست لأهلها ، بل هي للأجانب عنها ، وكذلك ما فيها من علم وتفكير ، ولو زغت المدنية الأجنبية بجذورها منها ، وتصورت البلد وطنية أرجعت بها إلى الوراء القرون الطوال ، وتريد مع كل هذا أن ترجع إلى الوراء فتتخذ مثل حياتها من القديم ، مما ينقصنا نحن المصريين في مصر الشعور بوجود التجديد ، ينقصنا في كل مسألة من المسائل وعند كل طبقة ، وتعجب من اتخاذ المثل من المصور القديمة ، وانتشار الروح « الرجعية » في نفوس طبقات الأمة (٧) ويبدو أن ذلك ارتبط ببدء عهد الكاتب بالحضارة الأوروبية مما يقتزن عادة بالرفض والتحدى ، قبل أن يصبح موقف فحصى تترتب عليه فتاعات عقلية ، كما يتصل هذا الموقف باقتران المدنية الأوروبية في ذهنه بالقوة العسكرية الانجليزية التي فرضت نفسها على مصر وضربت بآمال المصريين في المفاوضة لحل القضية الوطنية عرض الحائط فلم يدع هيكل إلى جهاد الانجليز فحسب بل ذكر « لنلبس حقنا رداءنا ، لنخلع هذه المدنية الغربية الشرهة للدم شرورها للمال ، ولنرجع إلى شرفيتنا المتقشفة الزامدة ، لنما هي المادة الثقيلة الكثيفة أغرق بها الغرب أرواحنا للشرقية الطاهرة فأذلها واستعبدها ، (٨) » .

كانت تلك بداية مفكر حزب الأحرار الكبير مع المدنية الغربية ، ولكن عندما ترأس تحرير صحيفة السياسة ، جمع لفيها من أصدقائه الذين كانوا يكتبون معه في صحيفتي الجريدة والسفور ، من أمثال طه حسين ومحمود عزمى والشيخان على ومصطفى عبد الرازق ، وتوفيق دياب وغيرهم ، الذين شاركوه في تحرير السياسة وعالجوا موضوعات التراث الثقافي للغرب ، حيث وعدوا القراء بأن صحيفتهم « لن تألو جهدا في إحياء الأدب القديم وحديثه ،

(٦) المصدر السابق ، المجلد الثاني من ٧٢ ( ١٢ أكتوبر ١٩٠٩ ) .

(٧) المصدر السابق ، المجلد الأول من ٩٢ - ٩٤ ( ٩ ، ١٢ يناير ١٩١٠ )

(٨) الأهرام ٦ يناير ١٩٢٢ .

وفي توثيق الصلات بين العقل المصري والعقل الغربي .. رغم أن للصحيفة سياسية قبل كل شيء » (١) . كما راح طه حسين على صفحاتها يدعو إلى استخدام الأساتذة الأوروبيين لائق الدروس في الجامعة المصرية ، مثلما تنهج الجامعات الأوروبية والأمريكية ، وكذلك دعت الصحيفة إلى الأخذ بيد الفئة التي درست في أوروبا طرائق بحثها وأساليب تفكيرها ، ولم تكن قد تهيأت لها وسائل البحث العلمي الحديثة (١٠) .

ولا يكاد عدد من أعداد صحيفة السياسة يخلو من موضوع عن منجزات الفكر الأوروبي من أدب وفن وعلوم وسياسة وغير ذلك من عناصر الثقافة ، ولعل ذلك التحول ارتبط بتطور حياة رئيس تحريرها ، الذي صار مع مطلع العشرينات على إيمان عميق بتلك الحضارة وأهميتها بالنسبة لمصر ، بدا ذلك الإيمان في الإعجاب بالتراث الثقافي الأوروبي ، الأدبي والفلسفي على وجه الخصوص ، ثم تطور ليجر معه كل عناصر الحضارة الأخرى ، فانتقلت الأفكار ، من الدعوة إلى التقدم في الفن على أساس نظرية داروين بخصوص التطور ، وانتقلت إلى استخدام منهج الشك الديكارتي ، إلى الدعوة لفصل الدين عن الدولة ، بل إلى حرية الفكر بكل مظاهرها ، على اعتبار أنها أساس جميع النهضة ، تلك الحرية التي يشعر بها كل من ارتشف من مفاصل الأدب الغربي الصحيح وتغذى بالثقافة الأوروبية الحديثة (١١) .

(٨) السياسة ٢٧ يونيو ١٩٢٣ .

(١٠) السياسة ٢٩ أغسطس ١٩٢٣ ، ١٣ يوليو ١٩٢٥ ومن العناصر الثقافية ثقافة أوربية والمؤمنة بالفكر الليبرالي التي اشتركت في تحرير السياسة على سبيل المثال : محمد توفيق نيباب ( الملحقات ص ٩٨ - ٩٩ ) ، وكذلك سمود عزمي فهد وصفه زكي غيد القادر في ( اقدام علي الطريق ص ١٠٢ ) بأنه كان مستحضر لبراليا ولم يكن مؤمنا - ومحمد صبرى الذي ظهرت تأثيرات الثورة الفرنسية في كتاباته ( اندود عبد الملك : الفكر العربي في معركة النهضة ص ٩٧ ) .

(١١) السياسة ٢٥ فبراير ١٩٢٤ ، ١٣ فبراير ١٩٢٧ ، ١٧ سبتمبر ١٩٢٧ ، والثلاثين الأوليين . حديث اليوم « بدون توقيع أما الثالثة فهي لسعد نالكي ولد وأضاف فيها أن الدين لا يتعارض مع الفلسفة أن مع العلم . لاخوف على الدين من إطلاق حرية التفكير من عقائلا وكذلك لاخوف على الانحلال والاجتماع من حرية التفكير .

وانشأ الدكتور هيكل يرمود صدى دعوة لطفي السيد بان المصراع عصر ترجمة اكثر منه عصر تأليف ، ولن سبب ذلك هو ان البيئة العلمية والادبية لما توجد في مصر لان الجامعة المصرية ما تزال في طور النشأة والتكوين ، ولنه الى ان تكون لنا مذاهب في العلم والفلسفة والادب تتفق جتبا الى جنب مع مذاهب الغرب ، الى ذلك اليوم لا يمكن ان تكفى الآداب العربية قديمها وحيثها لتكوين الاديوب (١٢) ولعل ذلك كله قاد هيكل الى الدعوة لاحداث « ثورة في الادب » بعد ان الف كتابه المعروف عن « جان جاك روسو ، حياته وكتبه » عام ١٩٢٣ ، ودراساته عن اثناطول فرانس، التي نشرها في « السياسة » عام ١٩٢٤ ، ثم ترجمته وتلخيصاته لفلسفة أوجست كونت عام ١٩٢٦ (١٣) .

ويبدو ان المرحلة المبكرة في اتصال الدكتور هيكل ، عندما كان يدرس للدكتوراه بأوروبا ، قد اثرت في تكوين هذه القناعات فيما بعد ، حين أعاد النظر في الكثير من المسلمات حتى لقد طرح على نفسه قضايا تتصل بالنبوة والوحي ، غابدى تصوره بان الوحي قد يكون وصول نفس كبيرة وقد تجربت عن المادة الى ما يستكين في جوف هذا العالم من الحقائق مما يبعد أن تراه وهي لادسة جسمها محاطة بموامل للنقص ، ومن هنا يدخل اليها اعتقاد جازم ان هذا جاءا من قوة فوقية مصرفة للعالم ، وقد أبدى اعجابه بكلمة قالها لطفي السيد في مسألة المعتقد ذكر فيها « ليس عجبى من الذى يكرر بكل شيء بأقل من المؤمن ايماننا حقا » وربط هيكل بين هذه العبارة وبين ماكتبه عن ان الكتب التي جاء بها الأنبياء هي من وحي النفس وعلى ذلك فهي مقدسة ، واضاف : « يسرنى ان اجد هذا مقرر فى كتاب «رينان» حيث قال ان كل ما جاء من النفس مقدس ، بل لقد كتب في ديسمبر ١٩٠٩ « لم أر قتلا لحرية الفكر ولا أشد ايقافا للقوى المعاقلة أكثر من موانع الدين والاعتقاد ! » (١٤) ،

(١٢) السياسة الاسبوعية ١٤ ، ابريل ١٩٢٨ .

(١٣) مقدمة كتاب هيكل « ثورة الادب » ص ٥ - ١٥ ومقدمة كتابه جان جاك روسو للطبعة الثانية ص ٧ - ٢١ . وفي اوقات الفراغ : ص ٩ - ٧٨ كتاباته عن اثناطول فرانس ، ثم كتاب الايمان والعرفة والفلسفة ص ٤١ - ٨٢ ثم ترجمته لبيتهولن وهيبوليت تين وشكسبير وشيلي في كتابه : تراجم ص ٣٦٩ - ٣٦٥ .  
(١٤) أوراق الدكتور هيكل ، مخطوط يوميات باريس ، المجلد الثاني ص ٤٨ - ٤٩ ، ص ٨٥ - ٨٦ وانظر مجيد خنورى : السابق ص ٢٤٦ .

ومع ذلك ظل إيمانه الفطري بالله وكتبه قائما ، رغم ما مال إليه عقله وتفكيره من اتجاهات علمانية ، ثم لم يلبث أن عاد ليتعامل مع « عقلانية » الغرب بحذر شديد ويقف موقفا انتقائيا منذ الثلاثينات كما سنرى .

وحتى أواسط العشرينات من هذا القرن سار أصحاب الاتجاه « الحزبي العلماني المستغرب » نحو حركة تجديد ورفض لروح التوفيق ، وفي صميم هذه الحركة سيتم اللقاء لأول مرة في الفكر العربي بين الاسلام والعلمانية في مزيج مذهبي واحد وسيبلور اصطلاح « للمسلمون العلمانيون » أو « العلمانية الاسلامية » وهو النموذج الذي وجد مضمونه الواقعي ونموذجه الحى في تجربة تركيا للكمالية . وخلال الفترة من ٢٥ - ١٩٣٠ بلغت هذه الحركة ذروتها حتى بات واضحا ان الحركة بين القديم والجديد ، بين الاسلام والحداثة ، بين السلفية والعلمانية ، لا بد وأن تصل الى نهايتها الحاسمة بانتصار أحدهما .

وفي عام ١٩٢٥ احتضن حزب الاحرار القضية التي اثارها صدور كتاب الشيخ على عبد الرزق « الاسلام وأصول الحكم » الذى طرح فيه قضية العلمانية للمرة الاولى في صميم الفكر العربي الاسلامي ، مستندا الى حجج ومبررات مستمدة من القرآن والسنة والتاريخ الاسلامي لتبرير العلمانية ضمن الاطار الدينى ذاته ، وليس من منطلق العلمانية الخالصة المنافية للدين ، مما يجعل منها قضية مشروعة داخل اطار الفكر الاسلامي ، وقد تبني حزب الاحرار قضية الكتاب وصاحبه من الناحية الفكرية في البداية الى أن طورت لتتخذ شكل أزمة سياسية أفقدت الحزب مقاعده في الوزارة ، وقد رد الدكتور ميكل بحرارة بالغة على ماوجه للكتاب من نقد ، ودافع عن حرية الرأي ، ولشترك معه الدكتور منصور فهمي واسماعيل مظهر وغيرهما ، بالإضافة الى نشر « السياسة » لرؤود الشيخ على ورفاقه حول كتابه ، وقد وصفت ماحدث للشيخ من محاكمة بأنه عودة لمحاكم التفتيش ، وبأن الذين حاكموه وحكموا عليه إنما هم من بيئة الرجعيين في مصر (١٥) .

---

(١٥) وانظر تعليقات محمد جابر الأسعاري ، تحولات الفكر من ٢٠ - ٢٢ ،

مجيد خوري : الاتجاهات السياسية من ٢٢١ - ٢٢٤ .

وفي العام التالي أيدت صحيفة الاحرار الدستوريين الدكتور طه حسين،  
عندما أصدر كتابه « في الشعر الجاهلي » ، الذي استختم فيه منهج النقد  
الديكارتي والنقد التاريخي الأوربي في غربة الروايات والنصوص الدينية،  
مما طرح امكانية نقد القرآن من وجهة نظر البحث العلمي ! ، وقد كتب طه  
حسين مدافعا عن الكتاب في صحيفة السياسة مهاجما « جمود لشيوخ » ،  
الذين يتسلطون على الحياة العقلية والطمية والسياسية ، حتى نمصم حياة  
مصر الرافقية الناهضة من جمودهم ، ولكن يبدو أن هذا الموقف لم يستمر  
طويلا من جانب صحيفة الحزب « لأن الحزب كان قد وضع لصابغه في  
النار في مسألة علي عبد الرازق في العام السابق ، كما أن بعض الدستوريين  
مالوا الى التبرؤ من طه حسين لما كان يكتبه مؤخرا في صحيفة حزب الاتحاد »  
ولهذا لم يتول نواب الحزب الدفاع عن طه حسين عندما أثيرت المسألة في  
مجلس النواب (١٦) .

---

— انظر نص كتاب الاسلام واصول الحكم في كتاب محمد عمارة : الاسلام واصول  
الحكم دراسة ووثائق ص ١١٢ وما بعدها ، ص ٢٤ - ٢٥ موقف حزب الاحرار من  
المسألة .

— وانظر السياسة مقال مسألة الخلافة لطله حسين ( ٥ نوفمبر ١٩٢٢ ) عاب  
فيه عم تفريق المسلمين بين الدين والسياسة والاعطاء ما لقيصر لقيصر وما لله لله ... في  
حين أن ظروف الحياة الحديثة قد اثرت في ذلك تأثيرا عظيما يختلف باختلاف صلة  
كل منها بالخلافة وبأوروبا ... الخ .

— ونحول كتابات هيكل ومنصور فهمي ، السياسة ١٧ يونيو ، ٥ ، ٢٢ يوليو  
١٩٢٥ ثم السياسة الاسبوعية ٧ مايو ١٩٢٧ ( حرية الرأي في مصر ) وانظر  
تحليلا لموقف الحزب من الكتاب في

Kedourie, E., Egypt and Caliphate. pp. 224-225

(١٦) طه حسين : في الشعر الجاهلي ص ١ - ٤١ حيث عرض لمنهج البحث  
وهي تقريبا تكاد تكون الصلصات التي حذفها من الكتاب عندما أعاد طبعه بعنوان  
« في الأدب الجاهلي » - السياسة ١٦ يوليو ١٩٢٦ ( خطران ، لطله حسين ) ، رسالته  
لمدير الجامعة في عدد ١٣ مايو ، ثم دفاع السياسة عنه في حديث اليوم في  
٧ يوليو ، ٣٠ أكتوبر ١٩٢٦ والقضية في مجلس النواب ( السياسة ١٤ سبتمبر  
١٩٢٦ ) ثم تطبيق النواب السلمي في

F.O. 407/208, No. 42, Hand. to Chamb. Sept., 18, 1926.

وكان للدكتور ميكل يؤيد ذلك كله ولا يرى تعارضا بين العقل والعلم والدين وحين رمى وانصاره بالاحاد من جانب المحافظين ، كان يتمتع من الذين يربطون بين دعوات التغيير والتجديد والدين وقد كتب ذات مرة وهذا رجل يدعو الى التغيير في زي اللباس فهو ملحد، وآخر يدعو الى استحداث كلمات في اللغة فهو ملحد وهذا ثالث يرى الاستفادة بمنشآت مدنية الغرب فهو ملحد وعلم جرا . ما شأن ذلك كله بالدين والتقيدة ؟ (١٧) وكان يتولى الدفاع عن حرية البحث والرأى من وقت لآخر ، ففي عهد رئاسة تحريره للسياسة ، كتبت تهاجم مشيخة الأزهر لمصادرتها ومسخها كتاب « تاريخ بغداد » بحجة أن ما به من أقوال رواها خصوم الامام أبى حنيفة اعتبرت ماسة به فذكرت السياسة أن هذا اعتداء على حرمان العقل والعلم وروح الدين وهي حرمان يقدسها ديننا ، كما هاجمت شيخ الأزهر لطلبه مصادرة أغنية تغنى في بعض المسارح على منوال البردة ، وذكرت أن ديننا يأمر بالنظر والتفكير وهو يقوم على الاقتناع والاعتناع فما هذا الذى يريده منا شيخ الأزهر ومن أين جاء هذا السلطان الذى لم يكن لخليفة أو امام (١٨) .

وفي أغسطس عام ١٩٣٢ ألقى الدكتور ميكل خطابا في حفل أقيم لتكريمه في حلب ، صور فيه قضية التحديث بأنها ليست معركة بين القديم والجديد ، ولكنها معركة بين التفكير والاجتهاد ، ومعركة بين الجمود والحركة ، سلاحها القلم . انصار القديم يريدون أن تكون الحياة الفكرية والعقلية بوجه عام ملكا لهم . يدعون بالسلف الصالح ويحاربون من شاعوا حربه بأنه خارج عن هذا السلف . أما انصار الحديث فكلهم ثورة على هذه الأثرة وعلى هذا الاستبداد ، وهم يريدون أن يكون التفكير حرا والعلم حرا والرأى حرا . ومادام كتاب الغرب وأبناؤه هم أبطال هذه الحرية فيجب أن ننشر هذا الكلام في الشرق كما هو منشور في الغرب ويجب أن نستعير من أساليب الغرب في الكتابة وفي التفكير ونؤمن بالحقائق العلمية التى يخيمها فلسفة

---

(١٧) السياسة الأسبوعية ٢ مارس ١٩٢٩ ، وانظر سلسلة مقالاته عن الدين والعلم في كتاب « الايمان والمعرفة والفلسفة » ص ١١ - ٤٠ .  
 (١٨) السياسة ٢٨ يوليو ، ١٤ أغسطس ١٩٣٢ ( قضية العلم والعقل ) مقالاتان بعنوان: الامتحان في حديث اليوم بعنوان: توقع .

الغرب وكتابه ، ويجب أن نواجه بهذه الأسلحة القوية الحادة تلك الجمود حتى تحطه ثورة الحثيث عليه ، يجب أن ننسى القديم وأن نحل محله من علم الغرب وتفكيره وحضارته جديدا ، والدافع لهذه الثورة هي الحقيقة والحرص عليها من طريق البحث الحر الذي ينتهي بصاحبه إلى الإيمان . . . ولكي نقيم حضارة الشرق من جديد لا يكفي أن نقترض من الغرب فنونه وعلومه وآدابه بل الواجب علينا أن نبعث للحياة في هذا الماضي الذي كان مصدر حضارة زاهرة ، (١٩) ، والجديد هنا أن الكاتب لم يطرح تراث الشرق الثقافي وماضيه الحضارى ، وإنما طالب ببعثه بالاستعانة بطرائق البحث الأوروبية الحديثة وكانت تلك بدايات التغيير في الإيمان المطلق بحضارة الغرب وتراثه الثقافي ، ونقطة البداية في نزعة توفيقية جديدة لم تلبث أن لبست قليلا من « أسر » الحضارة الغربية الأخاذة وأخضع موقفها هي الأخرى من الشرق لنظرة تحررية نقدية .

وبعد شهرين من هذا الحثيث كتب هيكل في الحق الأدبي للسياسة ، معبرا ، بعد تفكير عميق ، عن انتقاده للحضارة الغربية وصور ما أسماه بالحرب المنظمة التي يقوم بها الاستعمار الأوربي لحرية العقل ولانتشار مبشره في كل مكان يدعو إلى المسيحية لا يابون إلا التعريض بالاسلام ، ثم انتقل إلى ما يصدره الغرب إلى الشرق من آثار حضارته مما وقف أو كاد عند أسوأ ثمرات هذه الحضارة ، كتجارة الرقيق الأبيض والكحول ومواد الزينة واللهو وجوقات الهزير المسرحي مما يصدم الناظر لآثار الغرب في الشرق وذكر أيضا أن قضية أوربا التي حاربت في سبيلها أربع سنوات لم تكن إلا قضية الاستعمار ومن يكون له حق التوسع فيه . . . ثم أن الغرب الذي تزعم نوله أنه تحرر من التصصب العنصري مازال يذكر الحروب الصليبية (٢٠) . وبمنفس للنظرة النقدية ذهب هيكل يحمل على التقليد الأعمى في حياة الشعوب الإسلامية في نظامها وحكمها وفي شريعتها ، فالتقليد في التفكير ليس تفكيراً ولكنه محاكاة وترديد ، وإنما لم تستطع أن تخرج من التقليد إلى الاجتهاد

(١٨) السياسة ١٨- أغسطس ١٩٣٢ ( نص محاضرة د . هيكل في حلب )

(٢٠) ملحق السياسة الأدبي ١٤ أكتوبر ١٩٣٢ كلمته المؤتمر لمطالبة الشرقيين

وإنما خرجت إلى تقليد ما اعتقته أقل سواء ، خرجت من تقليد المادية الوثنية إلى تقليد أساليبها العلمية في حرية البحث وانتهت من ذلك إلى الإيمان بالأصغر بهذه الحضارة (٢١) . وقد تراكبت هذه التحولات مع نشره كتاب « حياة محمد » في شكل خطقات بالحق الأدبي للسياسة ، ولم يلبث أن جمعا في كتاب عام ١٩٣٥ ، ثم تبعه بكتابه الآخر « في منزل الوحي » عام ١٩٣٧ وتبعهما بمسلسلة دراساته للخلفاء الراشدين على ما هو معروف وفي نفس الفترة حدث نفس التحول إلى الموضوعات الإسلامية لدى طه حسين فبدأ بكتابه « على هامش السيرة » ثم تبعه بمؤلفاته الإسلامية الأخرى .

وقد ذهب المؤرخون في تفسير هذا التحول إلى حد أنهم اعتبروه نوعا من العمل السياسي أو أنها خطوة أملت لها الظروف السياسية ، كما أن هناك من اعتبرها محاولة من جانب هيكل لخلق أيديولوجية وطنية تتخذ الإسلام ركيزة لها . وأنه ليس في ذلك انكار لعقلانية الغرب لصالح الحياة الروحية للشرق ، بل إعادة تقييم لكل منهما ، وقد قيل كذلك أن هيكل لو استهل عمله الكتابي متناولا المواضيع الدينية لقال عنه المجددون أنه دفع بأفكار محمد عبده خطوة للامام ، ولكن بما أنه بدأ حياته مفكرا متحررا فإن اهتمامه الجديد بالمواضيع الروحية والدينية لم يؤخذ على أنه تغير قلبي صادق ، وأنه لو كان زعيما شعبيا لما شعر بالحاجة إلى إثارة المشاعر الدينية (٢٢) .

(٢١) ملحق السياسة الأدبي ٧ يناير ١٩٣٢ ( الاجتهاد والتقليد ) وقد كتبت السياسة في افتتاحيتها ( ١٢ يونيو ١٩٣٦ ) أننا إذا فهمنا الحضارة الغربية تمام الفهم لتكوننا من الضعفت ولتسعيننا إلى الخير ، بل لا بد من فهم هذه الحضارة لتستطيع المسودة أمام الغرب والوقوف له ، فما يقل الحديد إلا الحديد . انظر تعليقات عبد العزيز شرف في كتابيه الدكتور هيكل في نكراء ص ١٩٠ - ١٩٢ ثم الفكر القومي المصري ص ٦٦ .

Safran, Op. Cit., pp. 170-174, Smith : The Crisis of (٢٢)

Orientation p. 400.

Al-Sayyid-Marsot, Egypt's Liberal Experiment, p. 320.

وقد وافقت المؤلف على آراء شارلز سميث ، بينما أيد مجيد خندوري رأى سافران حين اتساف إلى كتابه « حياة محمد » جاء ليعزز مركز حزب الأحرار في الأوساط الدينية ( عرب معاصرون ص ٣٦١ - ٣٧٢ ) وانظر أيضا حول هذا المحنى : قضى رضوان عصر ورجال ص ٥٩٢ - ٥٩٧ .



والواقع ان التفسيرات المتباينة فيها الكثير من التجاوز على اعتبار انها تنقل التطور الذي يمر به تنكير الدكتور هيكل واحتمالاته الثقافية ، وخاصة موقفه من التراث المغربي وشعوره وابسط جيله ، بضرورة الحاجة الى مسألة مراجعته قبل نقله الى مصر على علاته وبطروف مجتمعه ومؤسساته ، الامر الذي جعله ينتش عن « الاصول الاسلامية » بوعي جديد ، ويفسر عدم اطراحه للحضارة الاوربية كلها بل ظل ايمانها قائما بما اورثته عن حرية العقل والتفكير وحرية البحث العلمي ، وقد ظهر هذا واضحا في ان دراساته الجديدة اتت بروؤية عصرية فجاءت دراساته في أسلوب تحقيق علمي حديث ، فقليل مثلا انه اراد بكتابه عن « حياة محمد » لقطة معبر بين ماضي الاسلام وبين الثقافة الغربية الحديثة ( ٢٢ ) بالاضافة الى انه بذل خلال تأليفه هذه الدراسات جهدا علميا كبيرا ، كما انه اظهر شعورا دينيا صادق المعاناة ( ٢٤ ) .

وحينما استأنفت « السياسة الاسبوعية » صدورها في يناير ١٩٣٧ بعد احتجابها سبع سنوات ، « عادت قراها على أن ترفع من جديد علم الرأي الحر وتكون صلة الثقافة وتبادل الفكر بين الشرق والغرب وأن تجاهد في بث الحضارة الشرقية والعربية والاسلامية بالطرق العلمية الحديثة » ( ٢٥ ) . واصدق تصوير للاتجاه الجديد عبرت عنه لحدى الدراسات الحديثة حيث وصفته بانه ابرك واصبق صيغة فكرية للتوفيقية المستجدة التي ستصب فيها

---

Wessels, A., A Modern Arabic Biography of Mohamed, ( ١٩٣٧ )  
p. 242.

وقد نكر ان الظهيرات التي اصلحت موقف هيكل من المغرب وحضارته تتمثل بنمو القرنية في تلك الايام .

( ٢٤ ) محمد جابر الانصاري : تحولات الفكر والسياسة ص ٤٧ ، وقد نكر سلامة موسى ( الاخبار ١٨ ديسمبر ١٩٥٦ ) ان هيكل عالج الموضوعات العربية في ضوء القيم الغربية الحديثة ، ووصف انيس منصور ( الاخبار ١٤ ديسمبر ١٩٥٦ ) مؤلفاته بانها على الحد الفاصل بين الادب وبين السياسة وانظر تشكيله صحيفة للزمان ( ٧ ديسمبر ١٩٤٨ ) ففكرت ان البحث لم يكن يهوى حول ما يكتب بمقتضى ما يهوى حرك ما يحسد ، وفي ذلك كثير من المبالغة على كل حال .

( ٢٥ ) اسباسة الاسبوعية ١٦ يناير ١٩٣٧ .

وتتسجم ضمن مجراما - الى حين - معظم زوائد الفكر العربي الذي اخذت  
 أطرافه في التقلب والتخلى عن تطورها - سلفيا وتفرعيا على سواء - لتعود  
 الى الاستكفاء من نبع التوفيقية الأصلية للشيخ محمد عبده ، بعد أن تصدعت  
 وتفتت تولدتها بسبب الصراع الذي استمر بين تيار الشيخ رشيد رضا من  
 ناحية وتيار طه حسين وعلى عبد الرازق من ناحية أخرى (٢٦) .

وعندما تولى الدكتور هيكل وزارة المعارف عام ١٩٢٨ ، تحدث عن مهمة  
 وزارته ، وكان ضمن ما قاله : « يصبح الايمان الوطنى يقينا ثابتا في قلوب  
 المصريين جميعا حين يرون أن علمهم وأدبهم وفنهم ليس مستوردا من بلاد  
 أجنبية عنهم ، فلاحظ لهم منها غير فضل النقل ، وإنما هو علم مصرى  
 وأدب مصرى وفن مصرى ، مع استلهاهم قواعد العلم الحديث والفن  
 الحديث (٢٧) » .

وقد تعرض للوزير لمركة المشريعات مرة أخرى ، بين انصار التجديد  
 وانصار المحافظة ، وكان هو هدفها المباشر هذه المرة ، حين وقف النائب  
 الدكتور عبد الحميد سعيد مهاجما حرية الفكر في ماعد التعليم ، واستعرض  
 تاريخ للمركة مع الدكتور طه حسين « الذى لا يزال على رأس كلية الآداب  
 يلقي تعاليمه الخبيثة تحت ستار الحرية » ووصف كتبه بأنها ملأى بالكفر  
 والاحاد ، فاحتج على عبد الرازق لذكر الاسماء ، كما اثار الشيخ عبد الوهاب  
 سليم مسألة تدريس الجامعة لطلبة كلية الآداب كتابين في الأدب الانجليزى  
 ذكر أن فيهما مساس بالنبي ( وهما كتاب محادثات خيالية للاندور ومسرحية  
 جان دلوك لبرناردشو ) . وجادل الوزير بأن مجلس الكلية قراهما ولم يجد  
 فيهما ما يمس الاسلام ولا النبي من قريب أو بعيد ، وحاول الاستدلال بأن

---

(٢٦) محمد جابر الانصارى : المرجع السابق ص ٦٧ .

(٢٧) السياسة ٣ مايو ، السياسة الاسبوعية ٧ مايو ١٩٢٨ - وانظر حديث  
 هيكل للكتاتبة الفرنسية فالتين دالى سان بول حول الموجة الغربية والغزو الفرنسى  
 لسمير ، السياسة الاسبوعية ١٧ فبراير ١٩٤٠ حيث ذكر لها بعد اعترافه بالنهضة  
 الفرنسية وتأثيرها ، أن الروح الانتقادية لابد وأن تستيقظ فى النهاية ، إذ لا يمكن  
 أن يظن أى شعب شخصيته .

للقرآن ذاته حكمي أقوال المشركين عن النبي وود عليهم ، ووقف العقاد مدافعا عن حرية الفكر وفكر أن الإسلام ما كان قط حريا على الفكر وتساءل : ماذا ينتظرون من طالب الجامعة الذي يتعلم في أرقى معهد للثقافة اذا تخرج وهو يجهل كل شيء عن دينه الا ما يسمعه من المسلمين ؟ هل يشرفنا أن يذهب الى الغرب فاذا به يجهل ما يقوله اعداء بلاده ؟ ثم قام على عبد الرزاق ليؤكد حرصه على الدين وغيرته على الدستور الذي يحصى حرية الاعتقاد ، وذكر أن الشخصية التي تعرض لها أعضاء المجلس شخصية علمية وأن العلم يتسع للحق وللباطل وللهداية والضلال ، فاذا كان العلم لا يتسع لشيء من النقيض فان العلم يحتوى الخطأ والصواب . ثم عاد الوزير الدكتور ميكل ليدافع عن كلية الادب وينكر أن بها اتجاها لمحاربة الدين وأحال المجلس على أسماء المؤلفات التي تدرس فيها والتي لم يذكر أحد أن بها كتابا ورد به طعن في الدين ، غير ذلك الكتاب الذي ثارت الضجة حوله عام ١٩٢٦ ثم صومر ثم أعيد طبعه ولم ترد فيه تلك العبارة موضع الضجة ، وإن ما في كلية الآداب اتجاهات علمية مرماها حرية الفكر وتقليبه على وجوه للوصول الى الحقائق العلمية ، وإن الجامعة وهي تبحث وتدرس فلسفة ابن عربي والغزالي ، تدرس آراء علماء هذا الجيل في إنجلترا وفرنسا وألمانيا ، وتخص هذه الآراء . نريد أن نعلم أبنائنا الطرائق التي يعرفون بها كيف يصلون الى الحقائق العلمية ويكشفوا عن الحقائق ارتفعت بغيرنا من الأمم (٢٨) .

وهكذا حدثت المواجهة مع الغرب وانتهت الى تناول الاصول الثقافية والتراث الحضاري الذاتي على ضوء المؤثرات الجديدة بعد فحصها والاستفادة منها ، أو بمعنى آخر اثراؤها باضافات من الحضارة الصناعية الغربية (٢٩)

---

(٢٨) مضايقات النواب ، النهضة السابعة ، جلسة ٥ يونيو ١٩٣٩ حتى ٢٤٧٨ - ٢٤٩٨ وكان في جانب المحافظين الى جانب عبد الحميد سعيد كل من : الشيخ عبد الوهاب سليم والشيخ رضوان السيد والشيخ دراز ، وقد وقف احمد عبد القفار والقي نقاشا حارا عن حرية البحث والتفكير .

(٢٩) انظر : أحمد عبد الملك : الفكر العربي في معركة النهضة ص ٣٦ - ٣٧ ، يعين : الفكر الاجتماعي والسياسي الحديث ، ص ٥١ .

وهكذا أسهم مفكرو حزب الأحرار الدستوريين أو بالأحرى كتابه وصحيفته في احتضان التيار الجديد، وقد يبدو غريباً أن يتبع انصراف الاتجاه الجديد معسكر حزب كبار الملاك المقروض فيهم، أنهم من المحافظين ولكن نزول الغربة إذا عرفنا أن ارتباط هذا التيار بمحررى صحيفة الحزب وكتابها كان أكثر من ارتباطه بكبار قادة الحزب السياسيين، كذلك ارتبطت مسألة تاصيل الاتجاه الجديد بفترة ازدهار صحيفة « السياسة » خلال العشرينات، مما يشير إلى عجزها عن احتضان قيادات فكرية جديدة منذ الثلاثينات، بعد أن تركها طه حسين ومحمود عزمى وتوفيق نياى ومحمد صبرى والمازنى وغيرهم، يضاف إلى ذلك كله أنه قد يبدو أمراً طبيعياً أن يوجد « صفوة » من المثقفين المصريين، في جانب حزب الصفوة .

### \* \* \*

وكانت الدعوة إلى الليبرالية الاقتصادية أو ما يعرف بالمذهب الفردى القائم على أساس من احترام حريات الأفراد المطلقة بما فيها حرية التجارة، من الأطار الفلسفى للبرنيان الاقتصادى والاجتماعى للحزب، نادى بها فى برنامجه، وحاول تطبيقها بشكل ما، وظل يؤمن بها حتى نهاية حياته كحزب سياسى، وكان مفكره الأول، الدكتور هيكى، قد درس آدم سميث فى الاقتصاد وأبدى اقتناعه بفكرة تحكم المصلحة الذاتية فى الأعمال والعلاقات الإنسانية . باعتبارها الضمان الوحيد لوصول الأفراد والامم إلى أوج الحياة الاقتصادية . . . ولو استطاعت الجماعات والامم أن تصل لتلقى كل القوانين وتعيش من غير حكومة لكان إلغاء القوانين وإنهيار الحكومات أكبر تقسيم اقتصادى فى نظر الفرديين يمكن للإنسانية تحقيقه، (٢٠) .

وقد تلقى هيكى ورفاقه بدليات هذا الاتجاه فى حزب الأمة، وعلى يد استاذهم لطفى السيد، حيث كان الحزب يدعو بشكل صريح للحرية الاقتصادية، حرية يتحدد معها دور الدولة ويفتقر توجيهها للاقتصاد (٢١) .

(٢٠) أوراق الدكتور هيكى : مخطوط يوميات باريس، المجلد الثالث من ٣٦ .

(٢١) احمد زكريا الشلق : حزب الأمة من ١٩٨٨ - ١٩٩٩ .

ويبدو هذا أمراً طبيعياً بحكم التركيب الاجتماعي للحزب ، والذي تشابه معه إلى حد كبير ، بناء حزب الاحرار الدستوريين ، وقبل تأليف الحزب رسمياً كتب هيكل مقالاً كان أمني إلى المتطرف في المذهب الفردي ، جادل فيه دعاء الاشتراكية ومدى صلاحيتها للبيئة المصرية ، ورصد في مولجتههم حجج الفرسيين (٢٣) ، ثم جاء برفاق الحزب لينص على حرص الاحرار الدستوريين على معاني الحرية الفردية ، احترامها تماماً لحرية الفرد المطلقة وحرية التجارة بتقرير سياسة للباب المفتوح (٢٤) .

وإيماناً بهذا المذهب رلحت صحيفة الحزب تصف الحكومة بأنها تاجر سوء التصرف لاتحسن القيام باستقلال ما تحت يدها من أملاك ، ومن ثم يجب أن تبنيها للمزارعين ، وحدت أطرافاً لتدخل الحكومة في إنشاء المشروعات الكبيرة ، بأن تقدم لأصحاب رؤوس الأموال الضمان الكافي لسلامة الأموال من الضياع ٥٠ الخ (٢٤) ، ومع هذا لم تعدم « السياسة » من كتب بأن « النظريات المتطرفة في الأخذ بالمذهب الفردي قد تراجعت كثيراً تحت تأثير آراء الاقتصاد القومي الذي يوجب لكل أمة نظاماً اقتصادياً تتفق وظروفها الطبيعية والاجتماعية والسياسية » ، ومن ثم أضافت أنه يجب على الحكومة أن تتصافح مع الأمة لنجاح المشروعات الكبيرة ، حتى إذا ما نجحت ، حق على الحكومة أن تذرهما لتتفرغ إلى جانب من جوانب الحياة الاجتماعية . كما نادى الصحيفة بانهاض الحياة للصناعية بإنشاء أعمال كبرى يشترك في إنشائها أغنياء البلاد ، مقتدين بالقوة الحسنة التي سنها بنك مصر لهم (٢٥) .

---

(٢٢) عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية ١٨ - ١٩٣٦ من ٥١٨ -

٥١٩ .

(٢٣) حزب الاحرار : خطبة دوقة الرئيس من ١٥ - ١٦ ، هيكل : منكرات ، ج ١ من ٧٤٩ وأصحاب : وأن اتسعت المفكرة الفردية بظاهر من الاشتراكية لا يعني على الحرية الفردية ولكنه يحلف من غلواء المذهب الفردي .

(٢٤) السياسة ١٨ يوليو ١٩٣٦ ( الأموال الاميرية ) ، ٢٤ سبتمبر ١٩٣٦ ( الحكومة يجب أن تعمل ) .

(٢٥) السياسة ٢٢ يونيو ١٩٣٧ ( بدون توقيع ) ، السياسة الاسبوعية ٦ أغسطس ١٩٣٧ مقال عبد الحميد حمدي .

وفي مايو عام ١٩٣٠ تحدث لطفى السيد الى شباب الحزب - نيابة عن رئيسه - وشرح لهم مذهب الاحرار ، فحثهم عن قول «بول بورجيه» بخصوص مبدأ الاحرار في جميع البلاد المتحضرة ، الذى يكفل لكل فرد تكبر قسط من الحرية لتفعية مفاكره لكى يحيا حياة كاملة ولكى يصبح قوة عاملة مؤثرة في الحياة الاجتماعية ، ثم اضاف أنه يدخل في مبدأ الاحرار ايضا أن يجتولوا جميع مرافق البلاد ملكا للفرد ، لا للحكومة ، ويترتب على هذا أن تكون ادارة السكك الحديدية موكولة اليهم ، وأن تكون اطياف الحكومة في ايديهم ، وأن يكون التعليم العام ايضا هم القائمون بأمره (٢٦) . وفي محاضرة للدكتور ميكل عن الديمقراطية والنظام البرلماني ، ذكر أن الديمقراطية أساسها الحرية الفردية ، نحن نحترم حرية الافراد ، نحن الديمقراطيون حقا ، هذا هو الرد على ما يقوله السوفيت من أنهم هم الديمقراطيون . . ان الحرية هي أن يعمل الفرد جهد طاقته وأن يستمتع بنتائج عمله ، وعلى ذلك كانت فكرة الفردية المطلقة وتقيام الحكومة على أنها بوليس فقط ، وتعرف الحرية بأنها : لكى تكون حرا اصنع ما شئت ولا تعتمد على حرية احد ، وعلى هذا فلم يكن على الحكومات أى واجب للفرد غير حماية هذه الحرية الفردية المطلقة ، .

ثم صور وجود الآلات والصناعات الكبرى ونشوء حركة اجتماعية ، ثم تطور التفكير في مصلحة المجموع ونشوء النقابات ، وتساءل : هل تستطيع الديمقراطية أن تعيش من غير احترام تام للحرية الفردية ؟ هذه هي الازمة التى تتخطاها الانسانية الآن ، أنا شخصا أؤمن بالحرية الفردية ايمانا عميقا وأؤيد أن أقول أن ايمان الناس بالحرية ، ايماننا يكونون معه على استعدادا للتضحية في سبيلها ، هو وحده الذى ينبئ الحرية (٢٧) .

بل لقد وصل ايمان الدكتور ميكل الى حد تقديس الحرية وطالب « بحماية الحرية الفردية بالقوة التى نحى بها حرية وطننا فنخوذ عنها بطش الطغيان وطيش الفوضى » ، وقرن ذلك بالدعوة للعديل الاجتماعى « الذى يقرب بين أبناء

---

(٢٦) السياسة ١٤ مايو ١٩٣٠ ( اجتماع شباف الاحرار الدستوريين ) .  
 (٢٧) الديمقراطية والنظام البرلماني ، محاضرة للدكتور ميكل في نادي الحزب  
 ( السياسة ١٧ يناير ١٩٤٨ ) .

الامة في مواجهة الحياة ، مع الاحتفاظ بهويتهم في التفكير والميكي والتمتع  
بشركات جدهم النزيه ، (٢٨) ومع ذلك كانت تنقباه لحظات ضيق بذلك كله  
عندما يتذكر حال الوطن وتشر قضيتة ووطاة الوجود الاجنبى فكان يتسائل  
في ألم : ما قيمة الحرية الفردية إذن والوطن يخضع لهذه للذلة ، وكبار رجاله  
يعانون هذا الهول ؟ (٢٩) ، وفي سنواته الاخيرة بدأ ان ايمانته بهذا المذهب  
لم يعد مطلقا ، حيث بدأت تزداد في قناعاته افكار جديدة ، فذكر ان الفردية  
الاقتصادية أدت الى بقاء الطبقات للكانحة ، وهى السواد الاعظم ، في غيابات  
الجهل المطبق ، ومن ثم بدأت الحركة الفكرية تطالب بان يتسلح الافراد جميعا  
للحياة بأسباب المعرفة التى تمكنهم من ان يشقوا طريقهم في الحياة للكريمة ،  
وان الامم المتقدمة اعترفت بحق الافراد جميعا في ان ينالوا حظا من التعليم  
يؤهلهم لادراك ما في الحياة من معاني الخير والحق والجمال (٤٠) . وهكذا  
بات واضحا ان الحرية الاقتصادية في ظل الاحتلال الاجنبى ، هى نوع من  
الايمان النظرى الذى لا يستند حقا الى واقع عملى ، كما ان لطلاق المنافسة  
والتزام في ظل مجتمع لاتتكافى فيه للفرص ، أمر له مخاطره لانه سوف  
يعرضه للهزات الاجتماعية .



ويبدو أمرا طبيعيا أن يتعكس ايمان الحزب بهذا المذهب ، على موقفه  
من الفكر الاشتراكى والمسالمة الاجتماعية ، فلا يصور حديث الدكتور هيكل  
في صحيفة « الجريدة » عام ١٩١٤ عن استيراد ماخضه رأس المال من حق  
العمل والتوسع في القوانين المبنية على أسس اشتراكية ، (٤١) لا يصور  
ايمانا حقيقيا بقدر ما يعكس ثقافته شاب طموح عائد من أوروبا ، أصبح  
صديقا لمؤيد ميرهم ومحمد عبد الله غان ومحمود عزمى وغيرهم ممن آمنوا  
بالاشتراكية في بواكير حياتهم ، وقد ساهم الاخيران في تحرير صحيفة

(٢٨) المياسة ١٤ نوفمبر ١٩٤٩ .

(٢٩) هيكل : منكرات ، ج ٢ ص ١٢ .

(٤٠) هيكل : الشرق الجديد ، ص ٩٠ عن محاضرة له في حلب عام ١٩٥٢ .

(٤١) الجريدة ٢٠ أكتوبر ١٩١٤ ( الحرب العاصرة وأثارها ) ، وعن عودته

للكناية ضد الاشتراكية صراحة انظر مقاله بالامرام في ١٧ سبتمبر ١٩٢١ .

الاحزاب النيسويين ، بالإضافة إلى سلامة موسى ، وكانوا من أعضاء الحزب الاشتراكي المصري على ما هو معروف . وإن كانت مساهمتهم لم تصل بهم إلى عضوية الحزب ، فظلت صلتهم به قاصرة على تحرير صحيفة «السياسة» وظل وجودهم بها يمثل جناحا من أجنحة المثقفين يعطى للصحيفة «وجهة تقسية» ويكمل لها صورة «الاستنارة» التي أرادها أصحابها ، وهذا بدوره يفسر كيف كانت للسياسة تنشر بياننا تالحزب الاشتراكي المصري أحيانا . وتصور آمال البلشفيك في أحداث ثورة اجتماعية عامة ، دونما تطبيق . أحيانا أخرى (٤٢) .

ويتصل بذلك ما كانت تنشره لمحمد عبد الله عنان - رابع المؤسسين الاربعة للحزب الاشتراكي المصري - عن جان جوريس أحد زعماء الاشتراكية الفرنسية ، وتمجيده لفكرة توفيق للزعيم الاشتراكي بين الديمقراطية وفكرة الثورة العلمية التي عرضها كارل ماركس (٤٣) ، أما محمود عزمي ، فقد كان يطن لاشتراكيته أحيانا ويخفيها أحيانا كثيرة ، وخاصة بعد لنتقاله من الحزب الديمقراطي إلى الحزب الاشتراكي ، وقد ذكر أنه سجل عند الشيوعيين في عداد المرجعيين لأنه مثقف ، ولأن له مقالات ضد الشيوعية ، وعندما اتهمه العقاد بالدعوة لنشر الشيوعية ، رد في صحيفة السياسة ، بأنه ألقى محاضرة واحدة عن « الاشتراكية الاقتصادية وهي غير الاشتراكية السياسية ، فالاشتراكية الاقتصادية مذهب من مذاهب العمران ! » الخ (٤٤) .

(٤٢) السياسة ١٦ ، ٢٦ نوفمبر ١٩٢٢ ، آمال البلشفيك ، بيان الحزب الاشتراكي المصري عند أول نوفمبر ١٩٢٠ ( كارل ماركس ، صفحة من حياته ومذهبه ) - وعن كتابات سلامة موسى وعبد الله عنان نقلا عن الحزب الاشتراكي انظر : الاهرام ٢٥/٨ أغسطس ١٩٢١ ، وانظر تحليلا عن محمود عزمي وتاريخه بين الاشتراكية وخيمة الاقطاع ، بكتاب رفعت السعيد : تاريخ الحركة الاشتراكية ١٩٠٠ - ١٩٢٥ ، ص ١٠٦ .

(٤٣) السياسة ٤ أغسطس ١٩٢٤ وقد وصف رفعت السعيد ( المرجع السابق ص ١١٤ - ١١٦ ) عنان بأنه نموذج كلاسيكي لدراسة الدولية الثانية وذكر أنه تراجع عن موقفه من الحزب الاشتراكي . وأنه حتى بعد تركه لصحيفة السياسة وأصل الكتابة فاصدر سلسلة من الكتب شرح فيها آراءه في الاشتراكية والشيوعية . (٤٤) السياسة ١٧ ، ١٨ يونيو ١٩٢٨ ( في العدد الأخير افتتاحية عزمي ) =



وبينما كلفت « النخاسة » تجتنب الشباب من شتى التفاعلات الاجتماعية فيها ، فشردت لشهدى الشافعى ، وصالح الدين حننى ناصف ، وكان الأخير يكتب عن محاربة الاستثمار الأوروبى للمسلم ويحظر موقف الاشتراكية لزمه مسالتى الدين والزواج وقد خلص مرة فى إحدى مقالاته الى أنه لايجب خلط الدين بالاقتصاد السياسى « فالدين يأمر بالحب ويريد أن يكون العاطلون فى الحياة الاقتصادية مشبعين بهذه العاطفة ولكنه لا يحدد القواعد الاقتصادية التى يجب أن تركز عليها الحياة الاقتصادية ٠٠٠ ومن الخطأ ما يزعمه البعض من أن الفقر هو إرادة الله وأنه لذلك يجب على الفقراء أن يرضوا بما قدر لهم » (٤٥) .

وقد عمل محمود حسنى العرابى مترجما بصحيفة السياسة خلال عهدها الثانى ( ٤٤ - ١٩٥١ ) ، وكان أحد كبار مؤسسى الحزب الاشتراكى المصرى عام ١٩٢١ . بالإضافة الى اشتراك إبراهيم عامر فى تحرير الصحيفة خلال سنواتها الأخيرة ، فكان يكتب مقالاته عن المفهوم الامبريالى للاستعمار ، وسياسة الباب المفتوح ، وذلك من وحي إيمانه بالفكر الاشتراكى (٤٦) .

ولكن لم تكن هذه الكتابات تصدر عن إيمان الحزب بالفكر الاشتراكى ، الذى يتعارض أساسا مع إيمانه بالمذهب الفردى ، بل كانت تصدر عن إيمان جماعة من كتاب صحيفته بحرية الفكر ، وحماستهم لجذب قطاع من المثقفين

---

= محمود عزمى : خياليا سياسية ص ٨٧، رفعت الصعيد المرجع السابق ص ١٠٨ وأضاف أنه كان متزوجا من روسية بيضاء لها ابن عم بلشفي معروف .

(٤٥) السياسة ١٢ يوليو ١٩٢٧ هل علينا الحديث يصلح لتكويننا خلقيا وصليا ؟ ومقالات عصام حننى ناصف عن الانتاج الاشتراكى والمنقابات النقابية ، ونشر النظام الاشتراكى ، وزعامة لينين انظر اعدادها ٢ ، ٧ ، ١٥ ، ٢٨ سبتمبر ١٩٢٧ ، ٨ ديسمبر ١٩٢٧ وعن الاشتراكية والدين والزواج ، ٢٧ أكتوبر ١٩٢٨ .

(٤٦) حافظ محمود : المعارك فى الصحافة والسياسة والفكر ص ٢١٨ - ٢٢٢ وقد أضاف أن العرابى اقترح عليه تمرين بعض الشباب المثقف فى القسم الخارجى للصحيفة وكان منهم مختار الوكيل وعبد الحميد سرافيا وسعد الدين توفيق وإبراهيم عامر - وعن مقالات الأخير بالسياسة انظر اعدادها فى ٢٩ - ٣١ يوليو ١٩٤٧ . وانظر هجوم السياسة على حسنى العرابى فى ٢٦ مارس ١٩٢٣ .

خو الحزب ، واستكمال استنارة الصحيفة باضفاء مسحة تعميمية عليها .  
يوسف تؤكد المبادئ السابقة مواقف الحزب ورجالاته ، بل وصفه ، للوضحة  
والعاطلة من الاشتراكية والشيوعية .

وقد حاجت السياسة تحركات الشيوعيين في الاسكندرية ووصفتهم  
بجانهم وكلاء البلشفيك ، الذين فوضوا في نشر الشيوعية ، وأنه ليس في  
بلد إسلامي شرقي من يقبل مصادرة الاملاك والغاء الوراثة ومحاربة الاديان،  
كما تحدثت مقالاتها عن فشل الاشتراكية في روسيا والمجر وحاجت « لينين »  
باعتباره مثالا للجيروت والطنيان ، وكتبت : نحن ديمقراطيون « احرار  
دستوريون » ونظام الحرية الفردية يناق نظام الاشتراكية والشيوعية ،  
ونظام الدستورية يناق نظام السوفيتية تماما . . . . ونحن نعلم أن فئة  
العمال الزراعيين هم أكثر الفئات وداعة وأشدّها احتمالا . . . ولكننا نعلم  
أنها أخطر الفئات يوم تهب غاضبة لحالتها الاجتماعية ، فهل فكرت الحكومة  
في حالها ؟ ، وظلت تنبّه من وقت لآخر ، بأن أعمال الميسيرين على شئون  
السود من انوجهة الاجتماعية ذاتها سيؤدي لانتشار وباء البلشفية (٤٧) .

وكانت تبدى اعتقادها بأن الحكومة اذا نظمت حياتها الاقتصادية على  
أساس صحيح وفتحت أبواب العمل أمام العاطلين ، وعملت على ترقية حياة  
الفقراء ، فانها تقضى على كل آمال البلاشفة في مصر ، كما وصفت اصلاحات  
وزارة محمد محمود ٢٨ - ١٩٢٩ ولنجازاتها في المجالات الانشائية بأنها  
« تطبيق لاحسن النظريات الاقتصادية ، التي تقضى باستخدام مال الدولة  
وسايلتها ونفوذها لمصلحة اكبر عدد من رعاياها (٤٨) » .

---

(٤٧) السياسة ٢٦ مارس ١٩٢٢ ، ١٨ - ١٩ فبراير ، ١٠ أغسطس ١٩٢٤ ،  
٧ يونيو ١٩٢٥ ، وهي مقالات افتتاحية وحديث اليوم بدون توقيع .  
(٤٨) السياسة ٩ مايو ١٩٢٨ ( المقال بمناسبة اعتقال ٣١ شيوعيا ) ، العيد  
القوية ، ص ١٩٨ وانظر مقال احمد عبد الله سليمان ( ١٦ أغسطس ١٩٢٨ ) حيث  
فكر أن مبادئ البلشفية من السهل نشرها في بقعة مزينة بالسكان مثل مصر ،  
فذلك أن الاملاك في يد فئة قليلة ، وما تملكه الكتلة قليلة جدا ولأن أجور العمال  
منخفضة . . . الخ وانظر مقالات محمد عبد المنعم لانه « الاشتراكية تنعق سير التقدم »  
السياسة ٢٢ أبريل ١٩٢٩ وما بعدها وكلها هجوم شديد على الاشتراكية الماركسية .

وكان الدكتور ميكل يحذر من تغلغل نفوذ روسيا ، التي احتلت أراضي بولونيا وتحاول أن تمدّه على ساحل البلطيق ويرى أن ذلك سيضخّضه فشر البلشفية ، فلا عجب وذلك ما تراه أعيننا أن نقوم نحن دعاة الحرية المؤتمنين بها عن بيّنة ، نضاعف الجهود في الدعوة إليها ليستقر لها السلطان (٤٩) .

وعندما قامت حكومة صفقي ( ١٩٤٦ ) بحمله اعتقالات واسعة لمن اعتبرتهم أعضاء في الخلايا الشيوعية وعطلت الصحف التي كانوا يكتبون فيها ، ألقى الدكتور هيكل بياناً في مجلس الشيوخ حل فيه بيان رئيس الوزراء بخصوص إجراءاته ، وذكر « أن الشيوعية لم ينظر إليها من حيث قضائها على الملكية وكفى ، بل نظر إليها أكثر من ذلك على أنها نظام يختلف في أساسه وفي مبادئه عن نظام دستورنا الديمقراطي في أساسه ومبادئه ، فالشيوعية تقوم على ثورة طبقة بغيرها من الطبقات وقضائها عليها وهي لذلك لاتعترف حرية الرأي ، تعترف الأحزاب ولاتعرف النظام البرلماني » ، وهذا على كل حال تبرير « دستوري » لوقف حزبه من إجراءات الحكومة ، وكان ممثلاً فيها بعدد من الوزراء ، وكتب حافظ محمود مقسلاً : ماذا تريد روسيا من الشرق الاوسط وهي بلاد واسعة في غير حاجة ماسة إلى الشرق الاوسط ؟ ورأى أن روسيا تريد أن تتخذ من شئون بلادنا وسيلة إلى نفوذها الخاص دون انسحاب هذه الوسيلة إلى أهدافنا في التحرير للكمال الذي لاتشوبه أغراض دولية ، ومن ثم يجب النظر إلى روسيا كما ننظر إلى أية دولة كبرى لها غايات من غايات السيطرة (٥٠) .

وبهذا حاول اظهار أن وراء انتشار الفكر الجديد في مصر ، أهدافاً استعمارية . وقد ارتبطت قضية الحرية الاقتصادية بالعدل الاجتماعي ، لدى مفكر حزب الاحرار الدستوريين الاول ، وإن بدا هذا واضحاً في اواسط

---

(٤٩) السياسة الاسيوعية ٢٥ نوفمبر ، ٩ ديسمبر ١٩٣٩ ( عود وعهد ، خطر البلشفية في العالم ) .

(٥٠) السياسة ١٥ ، ١٦ يوليو ١٩٤٦ أسماء المتهمين وبيان صفقي ، ٢٢ يوليو بيان هيكل ، ٩ يونيو ١٩٤٦ مقال حافظ محمود ، ١٤ أبريل ١٩٤٨ - تزييف الشيوعية لهذا البلد الامين - حديث اليوم بدون توقيع - وانظر افتتاحية السياسة ١٩ أكتوبر ١٩٥٠ عن الارهاب والطغيان الشيوعي في تشيكوسلوفاكيا والمجر وبولندا .

الاربعينات ، فكلوا أن الحرية لا وجود لها ما لم تقترن بمعاني العدل الاجتماعي ، الذي يجعل الناس لبنى الى التكافؤ منهم الى التفاوت ، وأن الحرية الفردية التي تتوغل في ظل العدل الاجتماعي هي قوام سعادة الفرد والمجتمع ، كما ذهب بعد ذلك لا بعد من هذا ، حين أصبح يتحدث عن الغلاء الذي يطحن الشعب طحنا ، ويطلب الوزراء - الوفديين - أن يفرضوا على أنفسهم بعض التقشف في طعامهم وملبسهم ، يفرضوه بالقانون اذا احتاج الامر ، (٥١) .

لكن هذا للتطور يدعونا للتساؤل عن موقف الحزب من القضايا الاجتماعية التي ترتبط باتجاهه الفكري في هذا المجال . وفقصد بها قضايا الطبقة العاملة ، في المدن والقرى ، وبعض المسائل المتعلقة بها كالضرائب والاعليم ، مما يكمل الصورة في هذا الخصوص .

بالنسبة لقضايا العمال ، كتبت صحيفة الحزب عن الاستغلال الواقع عليهم من جانب اصحاب رؤوس الاموال ، ووصلت الى حد الحديث عن فائض القيمة وتحفيق التراكم الرأسمالي ، لأن العامل يأخذ من صاحب المال بعض وسائل العيش مقابل عمله ولكن الاخير يغنم نظير ذلك قوة العامل المنتجة ، ولأن الفلاح يعمل طول اليوم في الحقول نظير بضعة قروش ينتج للسيد ضعف هذه القيمة ، (٥٢) أما عن التشريعات العمالية فقد طالبت ، السياسة ، بايجاد النظم والقوانين التي تنظم الكتلة العاملة المصرية ، تحمي حقوقها وترعى شئونها رعاية تكفل اتقاء الانحلال الاقتصادي والاجتماعي لاهم العناصر المنتجة في البلاد ، على أن تشمل الاجور والمكافآت والاجازات والاعتصاب وقيوده . . . الخ ثم طالبت بشكل محدد بوضع حد أدنى للاجور وحد أقصى لساعات العمل وحالات التأمين عند المرض أو الشيخوخة أو الاصابة (٥٣) .

---

(٥١) السياسة ٨ يونيو ١٩٤٥ كلمة هيكل باشا في حفل الجامعة الامريكية السنوي ، ٨ نوفمبر ١٩٥٠ خطابه بدار الحزب - وانظر مقال محمد حامد السباعي في السياسة ٦ سبتمبر ١٩٣٦ عن فضل الحزب على الحرية ، حيث شبه الحرية في الشعب المعمر كالوردة في يد الجائع .

(٥٢) السياسة ٢ ، ١٩ نوفمبر ١٩٢٢ مسائل العمال ، مقال لطى متولى سويلم ، وقضية العمل في مصر بتوقيع ( ع ) .

(٥٣) السياسة ٩ نوفمبر ١٩٢٢ ، ٢٧ فبراير ، ٢٢ أكتوبر ١٩٢٤ ، ٤ يناير

١٩٢٩ .

ومع ذلك فعندما تولت حكومة محمد محمود السلطة ( ٢٨ - ١٩٢٩ ) لم تتقدم خطوة في سبيل اقرار أو حتى اعداد مثل هذه التشريعات ومن ثم عانت الصنعة في عام ١٩٣٥ لتتجلب من خلو القوانين المصرية من كل ما من شأنه أن ينظم حركات العمال وعلاقاتهم بأصحاب الأعمال ، وانخفضت في الحديث عن تحكم هؤلاء في تشغيل العمال وفقا لأهوائهم ، حتى أصبح الأمر أقرب إلى الصخرة ، ومن المستحيل أن تقف مطاعم الرأسمالية المنتكرة عند حد فتقبل انقاص ساعات العمل ، دون تدخل من جانب المشرع ، كما تعرضت لمشكلة اخطار العمل ، والتأمين على حياة العمال والفصل التعسفي وغير ذلك من قضايا الطبقة العاملة وطالبت بأن تتأجها التشريعات ، ولكن عندما قدمت حكومة الوفد إلى مجلس الشيوخ مشروعا يتعلق بالتعويض عن إصابات العمل ، اعترض عليه من شيوخ الحزب الهلباوى وأحمد خضبة والدكتور ميكل ، واعتبروا المشروع يقضى على الروح العائلية بين صاحب العمل وعمله ، واعتراضوا على تعويض العامل « رغم عدم مسئولية صاحب العمل » ( ٥٤ ) .

ويبدو أن هذا الموقف ارتبط أساسا بموقف حزبي متعلق بمعارضة حكومة الوفد ، لأن ميكل لم يلبث أن عرض لقضية العمال والحكومات بشكل صريح فذكر في نفس المجلس وبعد عام ، أن مشكلة العمل والعمال لاتتمسح للأناية من أية هيئة من الهيئات الا بمقدار ما يكون في ذكرها من الدعاية السياسية لوزارة من الوزارات « أقول هذا عن الوزراء جميعا والأحزاب بلا استثناء ، تقارير اللجان كلها آمال ونصائح ... نريد أن نضع مسألة العمال بكل صراحة على الوجه الآتى : هل يجب على الحكومة أن تسارع إلى وضع قوانين لهذه الغاية أم لا ؟ أن المسألة ليست عطفًا على العمال بل هي حق لهم .. اننا اذا رأينا في تنظيم المسألة النقابية للعمال مايدعو إلى تفعيل الدستور فلا مانع » ( ٥٥ ) .

---

( ٥٤ ) السياسة ٢٥ يناير ١٩٣٥ ( افتتاحية بدون توقيع ) ثم محمد السعيد انروس : حزب الوفد والطبقة العمالية في مصر ص ٢٢٦ - ٢٢٧ ( عن جلسة ١٩٢٧/٩/٩ ) ، وأنظر السياسة ٢٥ مارس ١٩٣٩ ( العامل المصري ، بقلم حمدي عبد القادر ) .  
 ( ٥٥ ) مضابط الشيوخ ، الاعتقاد ( ١٢ ) ، جلسة ١٥ يونيو ١٩٢٧ ص ٤٧٧ .

وقد قدم عزيز ميرهم سؤالاً الى رئيس الوزراء - محمد محمود - عن التشريعات العمالية وعن الذي يمنع الحكومة من ان تقدم للبرلمان التشريعات التي اطلعت انها انتهت من اعدادها ، فرد عليه وزير التجارة والصناعة - ساجا حبشي - وفكر ان الحكومة اعدت مشروعات قوانين ارسلتها الى اللجنة التشريعية عن عقد العمل الفردى والعقد المشترك ، وتحديد ساعات العمل في بعض محال بيع التجزئة ، والتأمين الاجبارى ضد اصابات العمل ، والتوقيق والتحكيم الاجبارى في منازعات العمل (٥٦) ويبدو ان الوزارة استقالت قبل ان تصدر هذه القوانين ، لان هذه القوانين وامثالها كانت موضع نظر ومطالبات اعضاء البرلمان فيما بعد . فطالب الشيخ للدستورى عبد المجيد صالح ، حكومة النقراشى الاولى بتكملة سلسلة التشريعات العمالية ، وطالب النائب الدستورى حامد العليلى ، حكومة الوفد الاخيرة ، باصدار قانون عقد العمل المشترك الذى يتضمن تنظيم علاقات العمل باصحاب الاعمال ويحدد اجور وساعات العمل واجازات ومكافآت العمال ٠٠٠ الخ نوعته الحكومة بعرض القانون على المجلس ثانية بعد ادخال بعض التعديلات عليه (٥٧) .

وهكذا يبدو ان حزب الاحرار ، والاحزاب المعاصرة له ، كان يتخذ قضية العمال - كما ذكر الدكتور هيكل بحق - نوعاً من الدعاية السياسية، يضاف الى ذلك ارتباط تعامل الحكومات مع قضايا العمال بالحوادث التى تجرأها لاضراباتهم واعتصاباتهم ويؤكد هذا المعنى استنكار صحيفة الاحرار للدستوريين للاضرابات « كاسلوب مقوت من اساليب المطالبة بالحقوق ٠٠٠ ان يلقى عطا من الجمهور مهما كان موضوعه ومهما كان العمال محتجين في مطالبهم » كما انتهت الوفد باستفزاز العمال ودعوتهم للثورة ، وقد ارتبط هذا بوجود حزب الاحرار في السلطة ، فطلى التقيض من ذلك ، وعندما أصبح للحزب في المعارضة ، ذكرت نفس الصحيفة « ان اضراب العامل من

---

(٥٦) المصدر السابق ، الانقطاع ( ١٤ ) ، جلسة يوليو ١٩٢٩ من ١٠٧٦  
 (٥٧) مضابط الشيوخ ، الانقطاع ( ٢١ ) جلسة ٢٢ يناير ١٩٢٦ من ٢٥٠ ثم  
 مضابط النواب ، الهيئة العاشرة ، جلسة ١٢ يونيو ١٩٥٠ من ٧ .

أسس حفظ التوازن بينه وبين الواسمالية وأن هذا النظام قد اعترفت به جميع الأمم المتحضرة ، (٥٨) .

وفي اجتماع عقده الدكتور محبوب ثابت مع بعض العمال الوعييين ، ناقشوا فيه مشروعا أعده يطلب فيه إنشاء « وزارة للعمل » ، وأرغم تقديمه الى محمد محمود رئيس الوزراء ، وخلال الاجتماع ذكر رئيس إحدى النقابات، أن العمال بدأوا يعطفون على الوزارة لأنها دون الوزارات الماضية أخذت تعمل على إنشاء مساكن صحية وإنشاء مكتب للعمال (٥٩) . ويبدو أن سياسة محمد محمود الانشائية تجاه العمال كانت ذات فائدة في كسب تأييد قطاعات من العمال لوزارته ، رغم فشل رئيس الوزراء في أن يضم محبوب ثابت الى الحزب ، كما لم ينجح في احتواء « نقابة العمال المتحديين » ومن ثم عمل على إقامة تنظيم عمالي جديد يتبع الحزب ، فدس أحد رجاله وهو داود راتب بين صفوف بعض القادة النقابيين وهم يعيدون تنظيم « الاتحاد العام لنقابات عمال القطر المصري » ، فتزعم راتب الحركة ومولها وأعيد نشاط الاتحاد تحت زعامته في أبريل ١٩٣٠ ، وبدأ يمارس نشاطه داخل صفوف العمال ولكنه لم يلق تأييدا ، كما انشق أعضاء الاتحاد على أنفسهم وطلب فريق منهم الى راتب أن يقطع صلة الاتحاد بحزب الاحرار ، وأن يستقيل من الحزب ، فلما لم يستجب ، اتصلوا بعباس حليم وعرضوا عليه زعامة الاتحاد فقبل (٦٠) ، وانتهت محاولة الاحرار الدستوريين الدخول الى تنظيمات العمال

---

(٥٨) السياسة ٢١ مارس ١٩٢٧ أذار عمال القرام ( افتتاحية ) ، ٢٢ فبراير ١٩٢١ ( ادعوا الى ثورة العمال ؟ ) ثم ٢٤ ، ٢٥ أبريل ١٩٣٣ بيانات ومظاهرات عمال شركة ثورنيكرافت وتعليق السياسة بسقال افتتاحي ( العامل المصري وحقوقه على الأمة ) .

(٥٩) وثائق عابدين ، الامن العام ، حكمدارية البوليس ، تقرير في ٨ سبتمبر ١٩٢٨ .

(٦٠) رؤوف عباس : الحركة العمالية في مصر ١٨٩٩ - ١٩٥٢ ص ٦٠٣ - ٢٠٠٥ ، الحركة العمالية المصرية في ضوء الوثائق البريطانية ص ٤٩ ، نوال عيد العزيز : أضواء جديدة على الحركة العمالية ص ٣٩ ، محمد المسعد انريس : حزب الوفد ص ٢٤٧ - ٢٤٨ وقد فكر المرجع الاخير أن الدستوريين أرادوا بتأسيس هذا الاتحاد منبج العمال ونقاباتهم بعيدا عن سيطرة الوفد واستفادهم في إخراجهم أثناء مفاوضاته . وانظر رفعت المسعد : اليسار المصري ١٩٢٥ - ١٩٤٠ ص ٣٤ ثم Al-Sayyid-Marsot, Egypt's Liberal Experiment p. 119.

عند هذا الحد وكان قد ظن أن ذلك سوف يكسبه شعبية يفتقدها ، خاصة بعد أن مهد لنفسه في صفوف العمال بسياسة حكومته الانشائية وظلت علاقة الحزب بالعمال تتمثل في خوفا الدائم ، مما يمكن أن تحثه تحركاتهم بما يهدد مصالح رجاله، إلى جانب نفور العمال من الحزب، ذلك النفور الذي كان يكتبه تطفل الوفد في صفوف العمال من ناحية ، وعدم اطمئنان العمال لنشاطات حزب يضم عناصر من الرأسماليين من ناحية ثانية .

أما الفلاح المصري فلم يكن أسعد حظا من العامل من حيث اهتمام حزب الاحرار ، حيث كثر الحديث عن يؤسه وصبره والظلم الذي يحيق به ، وأهميته باعتباره العمود الفقري في جسم الأمة المصرية ، وسؤال الحكومات دائما عما تقدم للفلاحين من خدمات ، ومطالبتها بترقية أوضاعهم الاجتماعية، وكتبت صحيفة الحزب مرة أن التعداد الأخير أثبت أن ٧٢٪ من مجموع الفلاحين اشتغلين بالزراعة لا يملكون شبرا واحدا من الأرض ، واقترحت برنامجا لهدم القرى وبناء قرى جديدة وتطهير مياه الشرب وروم البرك والقضاء على أمية الفلاحين ٠٠٠ الخ (١١) .

ويبدو أمرا طبيعيا أن ينظر حزب كبار الملاك الزراعيين إلى الفلاحين نظرة خاصة ، وأن يبدي اهتمامه بقضاياهم من حيث أهميتهم بالنسبة لفلاحة الأرض ، وعندما قدم مشروع محمد خطاب لتحديد الملكية الزراعية إلى مجلس الشيوخ اتفق رئيس المجلس - الدكتور ميكل - مع صبرى أبو علم على أن يعهد بالمشروع إلى لجنة ينتهي عندها مصيره ، وقد أراد العضو الدستوري جلال فهميم باشا أن يعيد مشروع محمد خطاب في شكل يجعل فصاب الملكية للأسرة خمسمائة فدان ، لكن القصر أنهى المشروع بطريقة سياسية حيث عين جلال فهميم وزيرا فانشغل عن مشروعه الذي لم ير النور (١٢) .

---

(١١) انظر السياسة ٢ مايو ، ١٩ سبتمبر ١٩٣٣ ، ١١ مارس ١٩٣٤ ثم ١٣ أبريل ١٩٣٦ ( ترقية الفلاح اجتماعيا لعبد الوارث كبير ) وانظر عبد العزيز شرف : الفكر القومي المصري ص ١٥٢ - ١٥٣ .

(١٢) السياسة ٢٢ أبريل ١٩٤٧ ( حديث لحافظ محمود ) ، وكتابه : أسرار الملأى ص ١٨١ - ١٨٢ ، ثم انظر رفض علوية للمشروع ، بصحيفة الإخوان المسلمون ٧٣ يناير ١٩٤٦ ص ٢١٦ - ٢١٩ .



أما مسألة تحقيق الحل الاجتماعي عن طريق الضرائب ، فقد وقف الحزب لزاماً في البداية موثقاً يتفق مع مصالح كبار الملاك الزراعيين . فطالبات صحيفته عام ١٩٢٤ بإلغاء ضريبة القطن ، ودعت الحكومة إلى عدم التفكير في زيادة للضرائب المقررة على الاطيان وذكرت « أن من الظلم أن تبقى للضرائب مفروضة على طبقة الملاك العقاريين وحدهم ولاسيما الملاك الزراعيين » ، وفي عام ١٩٣٧ ذكر الدكتور هيكل في مجلس الشيوخ أنه ينبغي توزيع الضرائب توزيعاً عادلاً « فالحب الأكبر منها يقع على الملاك العقاريين ، الذين يدفعون مباشرة نحو ستة ملايين من الجنيهات باعتبارها ضريبة عقارية ثم يعودون فيشترون أيضاً في دفع الضرائب الجمركية » فهم يدفعون مرتين مرة على ما يملكون ومرة على ما يشترون » (١٣) .

ومع ذلك وجدت الطبقات الفقيرة من يدافع عنها من رجال الحزب ، فطالب عبد السلام عبد الفتاح الحكومة بأن تمتنع عن تحصيل إيرادات من الباعة الجائنين والحدوذية ، لأن رأس مال كل منهم لا يتجاوز عشرات القروش ، وذكر أن الحكومات الأخرى تساعد الفقراء وتعطي العاطلين منهم معونات ، كذلك طالب عبد المجيد صالح بإعفاء صغار الملاك ممن لا تزيد ملكيتهم عن فدان من الضرائب تحقيقاً للعدالة ، وأضاف « أن الحكومة إذا كانت قد وافقت على إعفاء نصف الفدان الأول فأرجو أن تتم العدل وتعفى الفدان الأول كله » مع الأخذ بعد ذلك بنظام الضرائب التصاعدي ، فمن يملك خمسة أفدنة الآن يدفع ١٥٠ قرشاً عن كل فدان ، كذلك الحال لمن يملك مائة أو ألف فدان ، وهذا ليس فيه شيء من العدل » أن التهمة تصيب كبار الملاك . . . . . وكلامي لا ينصب على الضرائب العقارية فقط بل على ضرائب كسب للعمل والأرباح التجارية والصناعية » . وقد قررت الحكومة بالفعل مبدأ الضريبة التصاعدية ، فعلق عبد المجيد صالح أيضاً بأن الحكومة قررتها عرجاء ، لأنها قررتها على أصحاب الاطيان فقط ، ولعام واحد ، وأضاف : نحن نريد إنشاء مصانع ومشروعات ري وكهرباء ، ومقاومة الفقر والتسول والأخذ بنظام التامين الاجتماعي » . للخ هذه كلها أوليات الإصلاح الاجتماعي

(٦٣) السياسة ١٨ مارس ١٩٢٤ ( افتتاحية ) ، مضابط الشيوخ : الانقضاء (١٣)

جلسة ٣١ مايو ١٩٣٧ ص ٣٦٩ .

والاقتصادى ٠٠ ان كل ما نطلبه من مال او ضرائب او توازن اجتماعى لو  
عمل اجتماعى طريقه واضع ومشروعاته ظاهرة ، (١٤) ٠

وفيمما يتعلق بمسألة للتعليم كانت آراء رجال الحزب فيه واضحة لاالتواء  
فيها ، وطالما طالبت صحيفته بتحقيق للزلم ومجانبة التعليم الاولى ، فذكرت  
« ان من العار على امة تزيد ميزانياتها على ثلاثين مليوناً من الجنيهات ،  
فتنفق منها ١٨ مليوناً على الموظفين ولا تنفق على تعليم الملايين من أبناء  
الشعب الا بضع مئات من الف الجنيهات ٠٠ الا لو ان هذا للشعب ابرك  
حقوقه حقاً وجمل ما يقوم به من ثورات مبنيا على انه لاينال هذه الحقوق  
لكان في مقدمة ما يثور من اجله هذا الاعمال المشين الذى تسال عنه حكومات  
مصر كلها ، ٠ وقد طالب الدكتور هيكل باستقلال الجامعة استقلالاً حقيقياً  
« لاتها تبدو في كل المهود المختلفة من حيث صلاتها بوزير المعارف مستقلة  
في الظاهر ، ولكنها في الحقيقة تخضع لسياسة البلاد في كل عهد ، تخضع  
للسياسة خضوعاً فعلياً ان لم يكن قانونياً ، ٠ وطالب كذلك بان يكون  
التعليم بالمجان ، اذ انه يقع على عاتق خريج الجامعة عبء النهوض بهذه  
البلاد » (١٥) ٠

ولم يتح للدكتور هيكل أن ينفذ ما كان ينادى به وهو في المعارضة ،  
عندما تولى وزارة المعارف في العام التالى من مطالبته حكومة الوفد بذلك ،  
وعندما اصدرت حكومة الوفد الاخيرة قرارها بمجانبة التعليم ، اثنت عليه  
صحيفة الاحرار المستوريين ، ووصفت القرار بأنه خطوة أكثر تقدمية من  
بعض البلاد ، ولكنها تساعلت متشككة : من أين لوزارة المعارف المال اللازم  
لهذا التطور ، لقد كانت أمنية عندنا نقلها الدكتور هيكل حين كان وزيراً  
للمعارف من عالم الأمانى الى عالم المقترحات فاعترضت الميزانية ، فلعل

---

(١٤) مضابط الشيوخ ، الانقاذ ( ١٢ ) أول يونيو ١٩٣٧ ص ٣٨٠ ، الانقاذ  
( ١٨ ) جلسة ٣٠ ديسمبر ١٩٤٢ ص ١٠٤ ، جلسة ٢٠ أبريل ١٩٤٤ ص ٧٥١ ،  
والنظر أيضاً اتهام الدكتور هيكل بالنفاق عن كبار الملك بمهاجمة ضريبة الاطيان  
الجديدة في ( البلاغ ١٢ فبراير ١٩٥١ ) ثم رد السياسة في ١٣ فبراير ١٩٥١ ٠  
(١٥) السياسة ٣٠ يونيو ١٩٣٦ ( التعليم الالزامى المجانى ) ، مضابط الشيوخ ،  
الانقاذ ( ١٢ ) جلسة ١٢ يوليو ١٩٣٧ ص ٧٧٦ ثم السياسة ٢٤ يناير ، ١٧  
أغسطس ١٩٥٠ ، ١٩ فبراير ١٩٥١ ٠

الميزانية تكون طيبة للدكتور طه حسين ، ثم عادت السياسة لتذكر في العبارة ليست بالتأثيرات والتوليدات ، العبارة بإيجاد الامكنة الصالحة لهذه الجحافل ، وبإيجاد المعلمين الأكفاء (١٦) . وهكذا نادى الحزب وهو في المعارضة بما لم تستطع حكوماته أن تنجزه عمليا ، لقد كانت الكثير من المسائل الاجتماعية موضوعات للصراع الحزبي والدعاية السياسية أكثر من كونها أيمانا حقيقيا بقضايا ومطالب طبقات الشعب وتبنى سياسة إصلاحية عادلة ، وعلى كل حال ليس لنا أن نطلب إلى حزب صفوة ، يعرف رجاله حقيقة وضعهم الاجتماعي ، أكثر من ذلك بخصوص المسألة الاجتماعية .

كانت مصر قبل الحرب العالمية الأولى يتجاذبها تياران قوميان ، تيار القومية الإسلامية أو الجامعة الإسلامية ، الذي يرى مصر جزءا من العالم الإسلامي الفسيح ، الذي تهيم عليه السيادة العثمانية ، حيث يوجد خليفة المسلمين وسلاطنتهم ، وتيار القومية المصرية الذي استقر في مطلع القرن العشرين ، والذي رأى في مصر قومية مستقلة عما عداها من بلاد العالم الإسلامي ، وكان حزب الأمة قد ساهم في تأكيد التيار الأخير وترسيخه ، وتوالت الأحداث التي أدت إلى اضمحلال فكرة الجامعة الإسلامية بتدهور الدولة العثمانية وسقوطها ، وحسمت المسألة لصالح تيار القومية المصرية بفعل حركة التاريخ المتلاحقة في العقدين الأولين لهذا القرن . وقد ورث حزب الاحرار الدستوريين عن حزب الأمة قناعاته الثابتة بالقومية المصرية ، وذكريات نضال لطفي السيد من أجلها . ولكن لم تلبث خلال العشرينات أن ظهرت القومية العربية كتيار قوى وقف على اقدامه ، وفرض نفسه بالحاج على المحركين المصريين .

ومن المنطق القديم بدأ حزب الاحرار الدستوريين يتعامل مع التيار الجديد ، فاعتقدت قياداته في البداية أن التيار القومي العربي هو جزء من تيار شرقي وأن البلاد العربية ( في الشام ) من الممكن أن تربط مع مصر برباط « الشرقية » في إطار دولة شرقية كبرى تضم أفغانستان والهند والباكستان

---

(١٦) السياسة : الاعداد السابقة .

وغيرها ، ولم ير للعديد من قيادات الحزب بأسا من الانخراط في « الرابطة الشرقية » ، (١٧) والترويج لها ، خاصة وكان رئيسها السيد عبد الحميد البكري أحد المؤسسين لحزب الاحرار ، وكان يروج لها كذلك الدكتور منصور فهمي ، ويؤيدها الشيخان علي ومصطفى عبد الرازق وطه حسين وغيرهم ممن عبروا عن الاتجاهات الفكرية لحزب الاحرار ، ومن كتبوا في صحيفة الرابطة فيما بعد ( ١٩٢٨ ) ونشروا اتجاهاتهم الطائفية على صفحاتها (١٨) ، وكانت الرابطة بمثابة البديل لديهم عن الجامعة الاسلامية ، والقوة التي يمكن أن تقف في وجه الغرب مستقبلا .

ويبدو أن سيطرة فكرة « الشرقية » على اذهان كتابات رجال حزب الاحرار وصحيفته كانت وراء فهمهم تيار القومية العربية على أنه يعني تحقيق التكامل أو الارتباط بالدول « الشرقية » العربية ، أو دول الشرق العربي كما سنرى . ولكن ينبغي الإشارة الى بقاء الفكرة الشرقية مسيطرة على اذهان كتابات بعض رجال الاحرار الدستوريين حتى بداية الثلاثينات . فكانت صحيفة الحزب تطالب الحكومة بتبني سياسة شرقية « فالشرق أقرب إلينا ونحن منه وهو منا ، تجمعنا رابطة اللغة والدين والجوار والتاريخ الطويل .. » كما جاء التأكيد على فكرة الايمان بالشرق كمثل أعلى للحضارة والثقافة في مواجهة الحضارة والفكر الغربيين (١٩) ، أي أنها اتخذت منطلقا ينطلق بالصراع الحضاري مع الغرب ، ومن ثم تعالت صيحات بعث تراث

---

(٦٧) هيك : منكرات ، ج ١ ، ص ١٠٥ وقد اعترف هيكل عن عدم الانضمام للرابطة ، لما يراه من التفاوت بين مصر وبين هذه البلاد الشرقية في ثقافتها ولغاتها ومقوماتها القومية .

(٦٨) عيد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية ٢٧ - ١٩٤٨ ، ق ٢ ص ٣٤٠ ،  
النار في ١٢ ديسمبر ١٩٢٨ ( حول صلة الرابطة الشرقية بحزب الاحرار ) .  
(٦٩) السياسة ٥ أغسطس ١٩٣٢ ( هل لمصر سياسة شرقية ؟ ) وملحق السياسة ١٤ أكتوبر ١٩٣٢ مقالات على عبد الرازق ومنصور فهمي وعبد الرحمن عزام ، الفكرة الشرقية ، المثل الاعلى في الشرق ، واجب الشرقيين اليوم ، واحتضان السياسة ، مؤتمر الطلبة الشرقيين بنفس العدد . وانظر كتاب الدكتور هيكل : الشرق الجديد .

الشرق المجيد ، ولم تتم الدعوة هذا الاطار الى المطالبة باتحاد من نوع ما بين  
هم هذا الشرق .

لكن ذلك كله لم يكن ينافي بمفكرى الحزب ومثقفيه عن مواجهة الفكرة  
العربية والتي عبرت عن نفسها في شكل دعوة الى الوحدة العربية او الاتحاد  
العربي ، وكان اول تعامل لصحيفة حزب الاحرار الدستوريين مع مسألة  
«الوحدة العربية» قد جاء في شكل مقال يحمل نفس العنوان في مارس ١٩٢٣ .  
طالب فيه صاحبه ( بتوتيع ابن الوليد ) بتحقيق هذه الوحدة فذكر « نحن  
لاندعو قوما الى الامر العسير .. فندعوهم الى جامعة شرقية تنتظم مصر  
وطرابلس والجزائر وتونس ومراكش وما اليها ، وتشمل الاناضول والقوقاز  
والعجم الصين واليابان والهند .. معاذ الله ان نذهب مع الوهم، ولكننا ندعوهم  
الى وحدة عربية تستوعب البلاد والحكومات التي آلفت بين اهلها وحدة  
اللغة والدين والعادات ، كفلسطين وشرق الاردن والشام والعراق وجزيرة  
العرب وهي الوحدة التي مافتى دعاة الاصلاح منا يشيرون بها ويحضون  
عليها وذلك امر سهل الملم اذا حسنت النيات » (٧٠) .

وكانت الصحيفة تنشر بابا شبعه يومي عنوانه ( معرض الآراء ، للبلاد  
العربية ) تتحدث فيه عما يحدث داخل هذه الدول كغطية اعلامية ، ومع  
هذا لم يكن الامر يخلو من التعبير بين الحين والآخر عن « دور مصر بالنسبة  
للحركة العربية واعتبارها اوربا الشرق ، وان مصر منذ فجر التاريخ كانت  
ملجا لكل احرار الشرق » وكذلك الدعوة الى الاهتمام بقضايا التركشيين  
« الناطقين بلغة العرب والذين يريد ان يقضى عليهم قوم من العجم ، فما  
بالكم ايها العرب لاتشعرون بالصاب فيهم » وكذا الشأن بالنسبة  
للتونسيين (٧١) .

وكانت « السياسة » ترى لمكان حدوث وحدات « لتعليمية عربية »  
كتمهيد لوحدة عربية جامعة ، فكتبت في يونيو ١٩٢٤ « ان هناك لشاعة

(٧٠) السياسة ١١ مارس ١٩٢٣ .

(٧١) السياسة ٢٣ مارس ، ١٢ ، ١٩ سبتمبر ١٩٢٣ ( عن الغرب ) . ٢٨

مارس ، ٧ ، ١٠ أبريل عن المسألة التونسية .

ورائحة بأن فلسطين للكبرى على الابواب ، وإن حكومة لندن ستعمل على ضم شرق الاردن الى فلسطين فتخلق من التطوين فلسطين الكبرى ، فإذا تم هذا الحلم فإننا نعد هذه خطوة في سبيل الوحدة العربية ، إذ تصبح الاقطار العربية كلها ممالك مستقلة مكونة لوحدة عنصرية في بقاع متفرقة وفي هذا تمهيد ولا شك لتكوين وحدة جامعة من هذه الوحدات ، وظلت للصحيفة تنادى بفتح ابواب الجامعة المصرية لشباب الشرق العربي لتحقيق الاتصال الثقافي بين بلاد الشرق العربي ، وكانت تفتح صفحاتها لنشر رسائل لبعض المفكرين العرب الذين يطالبون مصر بأن تؤدي رسالتها بهذا الخصوص ، وكانت تنعت أبناء هذه الاقطار « بالطلبة الشرقيين » ، (٧٢) .

وعلى نغمة « الجارات الشرقيات » ، والشرق العربي ، ذهب كتاب الحزب كمحمود عزمي والدكتور هيكل وزكي عبد القادر وعبد الله عنان ، ينشرون افكارهم ويشيدون بالروابط التي تربط بين افكار الشرق العربي وبين جميع المتكلمين بالعربية ، وضرورة وجود الاتصال الذمى بين هذه الاقطار ، بل لقد ذهب محمود عزمي الى حد المطالبة باتحاد الكتل العربية التي لها تماسك واتصال تاريخي ، فالمغرب وطرابلس كتلة ، وشبه الجزيرة كتلة . وهكذا ، ثم أضاف أن ذلك لا يعنى عدم اتصال هذه الكتل التي تتكلم العربية ، وإن فلسطين وسوريا ولبنان والعراق هي الجارات الشرقية التي ينبغي أن تكون بينها وبين مصر علاقات اجتماعية واقتصادية ، وطالبت بالعمل على محور الحواجز الجمركية وتوحيد النقد المتبادل بينها (٧٣) ، وبالرغم من ذلك كله ظلت الفكرة العربية يعبر عنها للكتاب بصيغة الفكرة الشرقية . كما ذهبت صحيفتنا الحزب تروجان لفكرة زعامة مصر لجاراتها الشرقيات ،

---

(٧٢) السياسة ٣٠ يونيو ١٩٢٤ ( تطورات القضية العربية ، افتتاحية بنون توقيع )  
 ثم ٥ ، ٢٠ أغسطس ١٩٢٦ ( في العدد الاخير رسالة اسحق موسى الحسيني السياسة الاسبوعية ٢ ابريل ١٩٢٧ ( الجامعة والطلبة الشرقيين )  
 (٧٣) السياسة الاسبوعية ١١ ديسمبر ١٩٢٦ ( جاراتنا الشرقيات لعزمي ) ،  
 السياسة ٢٠ مارس ١٩٢٧ ( خطبة هيكل ) ، السياسة الاسبوعية ٢٢ ، ٢٨ يناير ١٩٢٧ اهتماماتها الواسعة بقضايا العرب ، افتتاحية السياسة ٢٨ مارس ١٩٢٧  
 ضرورة وجود « اتحاد نقدي شرقي » .

ولفته يجب على مصر أن تستغل هذه الزعامة لتوطيد أركان الوحدة العربية. والوحدة في الثقافة وتبادل النافع .. مع التأكيد على فكرة وحدة اللغة والذين كعاملين لاستبقاء مصر لهذه الرياضة المنوية عبر القرون (١٧٤) .

لقد ارتبط مفهوم الوحدة العربية في أذهان مفكرى الحزب بمفهوم وحدة الجارات الشرقية بالتكامل بالغة العربية ، على أن تكون وحدة ثقافية ، لا سياسية ، هذا ما روجوا له ودعوا اليه وحذوا أن تنهض مصر بعثة الاكبر ، ولا عجب في ذلك ، فهم من صفوة المثقفين المصريين ، مما سيتيح لهم قيادة حركة الثقافة العربية . أما الوحدة العربية بالمعنى العام والسياسي بالدرجة الاولى ، فلم تكن واردة في أذهانهم ، بل لقد اعتبرها محمد عبد الله عنان مسألة خيالية فكتب : أن هناك بعض الفلاة الذين لا يزالون يفكرون بعقلية للصور الوسطى يحاولون الدعوة الى نظريات ومشاريع خيالية مثل فكرة الجامعة العربية أو الجامعة الاسلامية وغيرها من الدعوات التي أصبحت في عصرنا تقف في عضد الحركات القومية المحلية وتؤدي الى انحلال عصبيتها وتوزيع جهودها (٧٥) ، هذا بينما نجد أن محمد على علوبة يتولى الدفاع عن حقوق العرب في جدار البراق بفلسطين عام ١٩٣٠ ، ويهاجم فكرة الفرعونية التي يروج لها بعض الكتاب في مصر ، ويطالب بثقافة عربية موحدة وتكاتف العرب لوضع معجم عام باللغة العربية وذكر « نحن نريد اتفاقا عربيا قائما على الاخاء والعلم الصحيح والكرامة والاقتصاد ، ومع هذا رأى علوبة عدم نجاح فكرة عقد مؤتمر عربي في الوقت الحاضر ، ولتقترح ايجاد لجنة من كبار مفكرى مصر والشرق تأخذ على عاتقها انقاذ البلاد العربية وترقية شئونها الاجتماعية والاقتصادية .. الخ (٧٦) وفي مايو

---

(٧٤) السياسة الاسبوعية ٤ يونيو ١٩٢٧ مصر وجاراتها الشرقية ( افتتاحية بدون توقيع ) السياسة ١٧ يونيو ( مصر الزعيمة ) ثم ٢٨ يوليو ( مصر في بلاد الشرق العربي لعنان ) ، ١٨ اكتوبر ، ٢٩ ديسمبر ( مصر وسالك الشرق ) ، انظر مقال محمد عزة دروزة ( مصر وشقيقاتها ) في السياسة الاسبوعية ١٨ يونيو ١٩٢٧ .

(٧٥) السياسة الاسبوعية ٧ سبتمبر ١٩٢٩ ( فلسطين بين اليهود والعرب ) ، ٣٠ أغسطس ١٩٣٠ ( الوحدة الشرقية ) .

(٧٦) المصنر السابق ٩ أغسطس ، ١١ اكتوبر ١٩٣٠ حديثه عن البراق وخشيته في دمشق انظر كذلك محمد علي رفاعي : رجال ومواقف ص ٢٢٦ - ٢٢٧ .

١٩٣٣. كتب علوبة مهاجما فكرة الدعوة الى الفرعونية مرة أخرى ، وذكر انها مجرد فكرة تاويخية مجبنة ، اما الفكرة الحديثة لمصر فكرة عربية لا محالة واختلف في ان حزب الاحرار المستوريين يخذ الفكرة العربية كل التحديد ويعمل لاجاد الحببة والصلوات الطيبة وتوثيقها بين الاقطار العربية الشرقية . (٧٧) .

ومع ذلك ظلت الدعوة الى الوحدة العربية تعنى الوحدة الشرقية ، أو تعنى وحدة الاقطار الشرقية للعربية لدى مفكرى حزب الاحرار وان لم يكونوا جميعا كما رأينا على ايمان بها فالدكتور هيكل فكر ان جو السياسة في الشرق العربى والقوى المختلفة التى تعمل فيه يدعو مصر لان تنظر اليه بعين الحكمة والحذر دون ان تتأثر بالاهواء الطارئة ، هذا هو السر في ان مصر نظرت الى فكرة الوحدة العربية بشئ من التؤدة فسره بعضهم بأنه رغبة عن هذه الوحدة ، والحقيقة غير هذا فمصر تقدر أن وحدة البلاد العربية لامر من أن تحقق يوما من الايام . . ونحن نعتقد أن وحدة الثقافة هي المقدمة الطبيعية للوحدة . . واننى لارجو المتحمسين للوحدة العربية السياسية في الوقت الحاضر أن يصوروا لنا كيف يمكن تحقيقها بالفعل ونفوذ انجلترا مبسوط على مصر وفلسطين والعراق ، ونفوذ فرنسا مبسوط على مراكش والجزائر وتونس وسوريا ولبنان ؟ ، وأكد مرة أخرى بان امم الغرب لها من الوسائل والسلطان السياسى ما لاتسهل معه اقامة روابط سياسية في صورة حلف عربى أو لاتحاد على نحو ما هو حادث في ولايات امريكا ، ثم دعا الى التكامل الثقافى واقترح انشاء مجمع للغة العربية ، كما دافع عن قصده من احياء الفرعونية بأنها مسألة تواصل ثقافى فحسب ، وليس المقصود بها رد التاريخ على اعقابها ، بل المقصود بها مزيد من الوحدة على أسس علمية صحيحة (٧٨) .

---

(٧٧) السياسة ١٩ مايو ١٩٣٣ مصر مركز الثقافة العربية ، حديث لوكيل حزب الاحرار . وانظر آراء تدعو للوحدة العربية على صفحات ملحق السياسة ( ٢٩ سبتمبر ١٩٣٣ ) مصطفى فهمى ، السياسة ٨ يوليو ١٩٣٤ مقال الوحدة العربية لامين الريحانى .

(٧٨) ملحق السياسة ١٧ سبتمبر ١٩٣٣ ( بين مصر وبلاد الشرق العربى ) ثم السياسة ١١ يونيو ١٩٣٣ ( المفاضلة بين الشعوب العربية ) ، ملحق السياسة ٢٩ سبتمبر ١٩٣٣ ( الفرعونية والعربية ) .



وعاد عنان مرة أخرى يصور للجامعة العربية على أنها أمنية خيالية لا تقوم على أية أساس أو تصيرت خطية ، « أننا نمنع من هذه الجامعة متوية الروابط الفكرية والاجتماعية بين الأمم العربية » ، وأكد على إيمانها بالتضامن العربي ، ولكنه أبهى رغبة لاتخاذ هذا التضامن صورة جاسة عربية سياسية فكرية واجتماعية شاملة « فذلك نوع من المبالغة وسجاوزة للحقائق الواقعة » . أما تضامن مصر والدول العربية في كل ما يتعلق بالتفكير والاجتماع والثقافة والاقتصاد فنحن فيه على اتفاق مع اخواننا العرب ، (٧٩) .

ولم نر جهداً حقيقياً أو اقتناعاً واضحاً بمسألة الوحدة العربية ، لحد من رجال الحزب سوى محمد على علوبة وعبد المجيد صالح وقد أخذ الاول على عاتقه منذ عام ١٩٢٩ الاشتغال بالمسألة العربية ، يحضر المؤتمرات الخاصة بها ، ويدافع عن قضاياها ويبلغ بالاحاديث الصحفية في البلاد العربية داعياً للوحدة العربية ، وكان علوبة خلال الثلاثينات بعيداً عن الحزب ، بل لقد كف نشاطه الحزبي منذ عام ١٩٣١ .

وفي عام ١٩٤٣ تولى عبد المجيد صالح ، احد اقطاب الحزب الدعوة للوحدة العربية ، حتى لقد انتخب رئيساً « للاتحاد العربي » الذي أنشئ في اوائل ذلك العام ، وبدأ نشاطاً واضحاً لتحقيق الوحدة العربية والعمل على استقلال البلاد العربية ، وقد تحدث في مجلس الشيوخ قائلاً أن كثيراً من المصريين يجفلون ويترددون في أية خطوة نخطوها نحو العروبة ، وطالب بأن تتضامن مصر وجميع بلاد العرب وتهب هذه الوحدة للدفاع عن كيانها لانها ترتبط برباط اللغة والتاريخ والثقافة ، وتسائل : لماذا نسي أو تناسى رئيس الحكومة - النحاس باشا - أمر فلسطين وطرابلس وتونس والجزائر ومراكش وهي بلاد عربية والعروبة لاتتجزأ ؟ (٨٠) .

(٨١) ملحق السياسة ١٤ أكتوبر ١٩٣٢ ( المصرية تراث قومي أمثل مصر ) ثم السياسة ١٤ يونيو ١٩٣٢ ( فكرة الجامعة العربية وكيف نفهمها في مصر ) .  
(٨٢) مضامير المشيوخ ، الملتقى (١٩) جلسة ٢٠ ديسمبر ١٩٤٢ من ١٠٤ - ١٠٦  
ثم السياسة ١٥ أبريل ١٩٤٦ ( عبد المجيد صالح باشا رئيس الاتحاد العربي يتحدث )  
وقد رد عليه النحاس باشا رداً قنعته .

وعندما وقع ميثاق جامعة الدول العربية وأصبحت حقيقة واقعة ، شاركت صحيفة الأحرار الدستوريين في تغطية ذلك إعلاميا ، وفي سبتمبر عام ١٩٤٥ ذكر رئيس الحزب بأن مصر ستجعل قضايا الأمم العربية نصب أعينها لأنها تؤمن وتوقن بأن هذه المجموعة العربية تستطيع متضامنة متكاتفه أن يضعن بعضها حرية بعض وأن يكفل بعضها رخاء بعض ، وفي عام ١٩٤٨ قدم مشروعا لإنشاء اتحاد برلماني للبلاد العربية ، وتم إقراره وأصبح الاتحاد حقيقة واقعة ، وطالب بأن تكون ضمن مهام هذا الاتحاد تبادل الوفود العربية للرأى في المسائل التي ستعرض على الهيئات الدولية ، والعمل على توحيد التشريع بين البلاد العربية (٨١) .

وربما ارتبط ذلك بنشاطات رئيس مجلس الشيوخ المصرى أكثر من ارتباطه بالايمان بالعروبة ، فرغم ذلك لم تنته نفعة الانعزالية من صحيفة الحزب ، وعندما أثيرت المسألة الخاصة بضم شرق الاردن بعضا من أرض فلسطين واعتباره وديعة لديها حتى تحل مشكلة فلسطين ، وكانت هذه المسألة موضع خلاف بين دول الجامعة ، رأت صحيفة السياسة أن جهود مصر يجب أن تخصص أولا وقبل كل شئ لمصلحة مصر وحدها ، وأضافت أننا اندمجنا في الجامعة مضطرين أو مختارين وما كان أغنانا عنها ٥٥ نحن أخرج ما نكون الى كل جهد من جهود سياستنا لمصلحة مصر أولا ، ان لم يكن لمصلحة مصر وحدها ، بل لقد طالبت الصحيفة بإعادة النظر في ميثاق الجامعة لجعله أكثر واقعية ومطابقا لاختلاف ظروف الدول العربية وذكرت « أننا من المؤيدين لجامعة الدول العربية ، ولكن اذا كانت أعمالها ستظهرنا بمظهر المختلفين أمام العالم الخارجى فإن من الخير لنا والدول العربية للشقيقة أن يحدد الميثاق بالشئون التي لا تختلف فيها مصالحنا المشتركة ، كما وقف الدكتور هيكل معارضا للضمان الجماعى العربى ، وانتقد سياسة جامعة الدول العربية التي أصبحت تتخطى ما كان مقصودا بها عند

---

(٨١) السياسة ٢٢ مارس ، ٢٥ سبتمبر ١٩٤٥ وعن الاتحاد البرلماني انظر ١٨ ، ٢٢ فبراير ١٩٤٨ واجتماعات الاتحاد في بعمون وصوفر وغيرها : أوراق الدكتور هيكل ، المجلد الخامس ، وتنظيماته ولجانه تم إقرارها في مؤتمر صوفر ١٤ - ١٣ أغسطس ١٩٤٨ .

وضع الميثاق (٨٢) . ويبدو بشكل عام أن الحزب لم يكن يرى أن ثمة فائدة من العمل العربي المشترك ، مطلقاً ذلك بالوجود الاجنبي في الدول العربية ، كما كان يرى أن الوحدة الحقيقية هي الوحدة الثقافية التي تحققها جماعة من قبيل جماعة أبناء العروبة التي كان يترأسها إبراهيم نسوقى لبازة وتضم العديد من الدستوريين ، والانباء من أنحاء البلاد العربية ، وباستثناء نشاطات علوية وعبد المجيد صالح ، فإن قيادات الحزب في معظمها لم تقدم لقضية العروبة ما يعبر عن ايمان حقيقي بأهمية العمل العربي المشترك .

وفيما يتعلق بقضية فلسطين . فقد اهتم الحزب بها منذ نشأته وكانت صحيفته تستكتب الكاتب الفلسطيني خليل سكاكيني ، الذي كان يدافع عن قضية بلاده ويفضح وسائل الصهيونية (٨٢) ، كما حاولت الصحيفة كشف نوايا الصهيونية بضم شبه جزيرة سيناء الى فلسطين وما قاله ويزمان بهذا الشأن من أن سيناء مجدية لاتهم مصر وأن ضمها سيوجد وطناً لثلاثمائة ألف يهودي ، ونهبت « السياسة » الى أنه لايجوز الاستهانة بذلك ، فقد تكون هذه الحركة تافهة الآن الا أن هناك من الاسباب ما يجعلها تسير في طريق النمو ، كما كشفت الصحيفة عن الهدف الذي يكمن وراء بعثة يهودية كانت تنوى زيارة سيناء تحت ستار أنهم جماعة من الملمين المختمين للجامعة العبرية وأن غايتهم الكشف عن الأدلة والبراهين الطبيعية التي يمكن أن تعزز علمياً حكاية المن والسلوى الواردة في التوراة (٨٤) . ودعيت « السياسة » تدحض فكرة الوطن القومي لليهود وتفضح أساليب الانجليز في محاباتهم على حساب فلسطين ، وتشجيع الهجرة ، وأبانت أن الصهيونية لا تستطيع أن تنفذ مشروعها الا بمؤازرة بريطانيا ، وإن كانت « السياسة الاسبوعية » قد نشرت تطبيقاً لحرر صحيفة ها آرترز ( مدزيني ) على مقال لمحمد عبد الله

---

(٨٢) السياسة ١٢ ، ١٤ يونيو ١٩٥٠ ( مصرينا ) مقالاً حديث اليوم ، بدون توقيع وانتظر موافق شبيبته الدكتور هيكل في مجلس الشيوخ ، الانعقاد ٢٦ ، ٢٥ ديسمبر ١٩٥٠ ، ٢١ فبراير ١٩٥١ ، في بحث عزه وهبي ، تجربة الديمقراطية للبرالية في مصر ، ص ٢٣١ - ٢٣٢ .

(٨٣) السياسة ١ - ٢٨ يونيو ١٩٥٢ سلسلة مقالاته بعنوان فلسطين ، ١٢ أغسطس ١٩٥٢ . ( فلسطين والصهيونيون ايضا ) .  
(٨٤) السياسة ٢٥ فبراير ، ١١ مارس ١٩٢٧ .

عنان يندب فيه سياسة العنف ، فاعتقد للكتاب الصهيوني أن عنان يخذ لقائمة الوطن القومي اليهودي بأساليب سلمية ، لكن عنان رد عليه متهما أساليب للصهيونية بالفموض ، وتساؤل في استنكار عن حدود هذا الوطن الذي يقام في أرض شعب عربي خالص ، ولتهم الحقوق التي تدعيها للصهيونية بأنها تدنو من الاساطير وأضاف : كيف يصبر الشعب الفلسطيني على هذه السياسة وكيف ترقب للشعوب العربية وهي مطمئنة قيام هذه القوة الاجنبية في صميمها ؟ ( ٨٥ ) .

وموقف محمد على علوبة أثناء حوادث البراق عام ١٩٢٩ وسفره الى فلسطين ودفاعه عن الحق للعربي ، كل ذلك معروف ومنشور في كتابه (فلسطين والضمير الانساني ) وعندما وقعت ثورة عام ١٩٣٦ ، وقفت صحيفة للسياسة تدافع عن حقوق الشعب الفلسطيني وذكرت أن امتداد الوطن القومي الى شرقي الاردن وزحفه الى سوريا ولبنان معناه أن تصبح هذه الاراضي وطنا لأكبر عدد من اليهود ، فتقوم دولة قوية بالمال والعلم تجاورنا في مصر وبلاد العرب فهل فكر ساستنا فيما يمكن أن ينشأ عن هذا الاحتمال ؟ ( ٨٦ ) .

ولفتتح محمد محمود قائمة لكتتاب لمجاهدي فلسطين ، كما حدث رئيس الحكومة الانجليزية عن فلسطين وما يلقاه شعبها ، وأرسل برقية للسيد أمين الحسيني يبدى تضامن حزبه مع للفلسطينيين في رفض النتائج التي أثبتتها للجنة الملكية البريطانية بشأن التقسيم ، كما قدم الدكتور ميكل عضو مجلس الشيوخ استجوابا للحكومة عن موقفها إزاء الوضع في فلسطين ( ٨٧ ) . وكتب

( ٨٥ ) السياسة ١٥ أبريل ١٩٢٥ ، ٣ مايو ١٩٢٩ ، السياسة الاسبوعية ٢٨ سبتمبر ١٩٢٩ - انظر فهم مختلف لحوار عنان ومنزيني في كتاب عواطف الرحمن : مصر وفلسطين ص ٧٣ - ٧٤ .

( ٨٦ ) السياسة ٢٧ ، ٢٩ مايو ١٩٣٦ .

( ٨٧ ) السياسة ٢ سبتمبر ١٩٣٦ ، السياسة الاسبوعية ١٧ يوليو ١٩٣٧ ، مضايقات الشيوخ الانتقاد ( ١٢ ) جلسة ٢٠ يوليو ١٩٣٧ ص ٧٠٢ . وقد منعت السياسة الاسبوعية من دخول فلسطين بسبب مقالاتها عن نقد تصميم فلسطين ( السياسة الاسبوعية ١٩٣٧/٨/٧ ) .

حافظ محمود ملعل اليهود غدا، وبعد أن يفرغوا من نصيبهم في فلسطين يحاولون أن يتجهوا بصهيونيتهم نحو مصر لأن مصر هي التي أنجبت موسى، فنحن حين ندافع عن عرب فلسطين فأنما نضمر للدفاع عن مصر ، (٨٨) وخلال عام ١٩٣٨ في عهد وزارة محمد محمود ، عقد المؤتمر العربي لمناقشة قضية فلسطين ، ودعا رئيس الوزراء أعضاء المؤتمر إلى احتفال ألقى فيه خطابا رسميا أيد فيه المطالب العربية ، وفي أكتوبر ١٩٣٨ أرسل إلى تشمبرلن رئيس الوزراء البريطاني يطلب إليه أن يبذل مساعيه لحل المسألة الفلسطينية ، وإن تكف بريطانيا عن استخدام وسائل العنف لقمع الثورة ، وأبدى رفضه لسياسة التقسيم وضالبا بمنح الأهالي شكلا من أشكال الحكم الذاتي (٨٩) .

وعندما عقد مؤتمر المائدة المستديرة في لندن في فبراير ١٩٣٩ ، ندبت وزارة محمد محمود على ماهر ليمثلها فيه ، بعد أن اشترط حزب الاحرار أن تفرج السلطات عن القادة الفلسطينيين المنفيين وتسمح لهم بحضور المؤتمر ، وإن كان المؤتمر لم يصل إلى نتيجة ايجابية (٩٠) .

وخلال دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة دافع رئيس وفد مصر ، الدكتور هيكل عن القضية الفلسطينية وطلب وقف الهجرة اليهودية إلى فلسطين ، وطالب بخفض للقوات البريطانية فيها إلى النصف ، وأعلن أن اجراء تقسيم فلسطين خارج عن نص المادة العاشرة من ميثاق فرنسيسكو (٩١) وعندما صدر قرار الامم المتحدة بتقسيم فلسطين ، اجتمع حزب الاحرار وأصدر قرارا باستنكار قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بتقسيم فلسطين

---

(٨٨) السياسة الاسبوعية ٢٤ يوليو ١٩٣٧ ( القضية الفلسطينية قضية مصرية )  
 - وعن رفض مصر لمشروع التقسيم انظر عواطف عبد الرحمن : مصر وفلسطين ص ٢٧٠ - ٢٧١ .

(٨٩) أوراق الدكتور هيكل ، الملف الثاني ، مذكرة محمد محمود في ٩ أكتوبر ١٩٣٨ .

(٩٠) هيكل : منكرات ، ج ٣ ، ص ١٦ - ١٧ ، طارق البشري : الحركة السياسية ص ٢٤٥ - ٢٤٧ . ومن منطلق علماني نشرت السياسة الاسبوعية محاضرة لاسكاذ الانيب العربي بالجامعة العربية ايزاك شموس ( السياسة الاسبوعية ٩/٤ ١٩٣٨ ) ومن منطلق ديني هاجمت صحيفة النذير سياسة محمد محمود تجاه فلسطين .  
 ( النذير ٢٧ جمادى الاولى ، ٢٩ رمضان عام ١٣٥٧ هـ ) .

(٩١) هيكل : موجز من طائفة من أعمال الجمعية العامة عام ١٩٤٦ ص ٦٨ - ٧١ ، السياسة ٥ ، ٦ ، ١٨ أكتوبر ١٩٤٧ ، الاساس ٢٢ أكتوبر ١٩٤٧ .

لمصلحة الصهيونيين ، واعتبار هذا للقرار الجائر باطلا من أساسه ومخالفة صريحه ايثاق الامم المتحدة » والحزب يقرر مقاومة تنفيذ هذا القرار بكل الوسائل ويدعو البلاد الى مقاومته » (٩٢) وعندما قامت حرب عام ١٩٤٨ شن حانظ محمود على صفحات « السياسة » حلة عنيفة على الحكومة الامريكية المؤيدة لاسرائيل ، كما هاجم الدكتور هيكل تشايمان اندروز - الوزير القوض بالسفارة البريطانية في مصر - حين طلب من الدول العربية الاعتراف بالامر الواقع في فلسطين (٩٣) ، كما تحدث دسوقي اباطه الى نفس الوزير ، ملقيا بتبعة ما حدث ، واحتلال اليهود لمواقع جديدة ، على مؤازرة الانجليز والامريكيين لاسرائيل (٩٤) ، وقد روى الدكتور هيكل في مذكراته كيف أن موظفا كبيرا بالخارجية الاسرائيلية يدعى الياهو ساسون قد أجرى محاولات لاقتناعه بتفاهم مصر مع اسرائيل ، قبل وبعد قرار التقسيم بالقاهرة ثم في سبتمبر ١٩٤٨ بروما ، وأنه - هيكل - طلب اليه أن تعلن اسرائيل استعدادها أولا للتنازل عن منطقة النقب لمصر، فرد ساسون بالرفض، وذكر هيكل أنه كان يريد بذلك جس النبض لمعرفة ما يريده اليهود حقا من الحديث مع مصر ، وهل يريدون الصلح مخلصين أم أنهم يريدون بهذا العرض أن يفرقوا كلمة الامة العربية ؟ (٩٥) .

وهكذا فرضت تطورات القضية الفلسطينية نفسها على حزب الاحرار الدستوريين بل على الامة العربية ، فانتقل الحزب من التعامل معها ، من كونها قضية احدى الاقطار للشقيقة ، الى اعتبارها قضية للشرق العربي كله وصراعه مع الصهيونية ، التي هاجمتها صخيفته منذ البداية - ولم تهاجم اليهود من منطلقها العلماني - وربطت بين نشاطاتها المتزايدة وتأييد الانجليز لها ، ورفض الحزب قرار لجنة التقسيم البريطانية عام ١٩٣٦ ، ثم قرار الامم المتحدة عام ١٩٤٧ ، ورأى الحزب أن القضية لن تحل الا بالمفاوضة المباشرة مع الانجليز باعتبارهم المسؤولين عن كل ما حدث .

---

(٩٢) السياسة ٢ ديسمبر ١٩٤٧ أوراق هيكل ، الملف السادس ، خطابه في ديسمبر ١٩٤٧ وتحليله لقرار التقسيم ورقفته .  
 (٩٣) انظر السياسة ١٥ - ٢٠ مايو ١٩٤٨ ، ٢ - ١٢ أغسطس ، ٢٩ نوفمبر ، ٧ ديسمبر ١٩٤٨ ، ثم حديث هيكل في ( الزمان ١٧/١٠/١٩٤٨ ) .  
 (٩٤) أوراق هيكل ، الملف الثاني ، رسالة من وزير الخارجية دسوقي اباطه في ١٩٤٩/١/٨ .

(٩٥) هيكل : مذكرات ، ج ٢ ، ص ٤٩ - ٥٠ .

## خاتمة

فلنكم هو سفر الاحرار للدستوريين ، صنعه وجودهم وكيانهم الاجتماعى والتنظيمى ، كصفوة من المصريين ، كما صنعتهم حركتهم السياسية ، وقبل ان يكتب عنهم مؤرخ ، أو يدخل حزبهم فى فحة التاريخ ، ومن ثم كانت مسؤوليتهم ، كصفوة تقدمت صفوف المجتمع المصرى ، واشتركت فى تحريك مسيرته السياسية لثلاثة عقود من الزمان ، تلك المسئولية التى تتحدد من منطلقين أساسيين :

**اولهما :** اعتبارهم حزب صفوة ، ذات كيان اجتماعى متميز ، ووعيم بذلك من ناحية ثم مقدرتهم وكفاءتهم لسياسة المجتمع المصرى وقيادته من ناحية أخرى .

**ثانيهما :** البرامج التى طرحوها واخذوا على عاتقهم الالتزام بها وبانجازها ، والتى اظهرت لنا هذه للدراسة الهوية بينها وبين الممارسة العملية. والحديث عن البرامج والمبادئ الأخاذة عادة أسهل من العمل . . . . . وكما كان يضحى بها على مزيج الولاءات الشخصية وارضاء الزعامات بنفس القدر الذى كان يقضى فيه عنها طمعا فى كسب الرضا السامى ، احيانا وثقة المحتل الحليف ، احيانا أخرى .

ولعله قد اتضح لنا ان الرغبة فى السلطة كانت وراء نشاط حزب الاحرار للدستوريين ، تدفع حركته ، وتفسر كل دوافعه وسلوك اعضائه وعلاقاتهم . ونتيجة لنجاحاته فى بلوغ تلك الرغبة ساهم بشكل كبير فى الصراع السياسى والاجتماعى لمصر المعاصرة ، برغم انه لم يكن حزبا جماهيريا ، مما يعكس التناقض الاساسى بين حجم الحزب المتواضع وتأثيره السياسى الكبير نسبيا .

وعلى ضوء ذلك كله تعامل الحزب مع القضية الوطنية ، باعتدال وديبلوماسية واعتبار المفاوضات ، وسيلة وحيدة لتحقيق مطالب مصر للوطنية من وجهة نظر الحزب ، بل والاحزاب المعاصرة له التى تولت للحكم ، وقد لمس الجانب البريطانى ذلك لدى قياداته فتعامل معها على هذا الاساس ، وكانت النتيجة ان تجاوزت مصر عقودا ثلاثة وهى تتفاوض للحصول على استقلالها . صحيح ان جولة المفاوضات التى تولاما رئيس الاحرار للدستوريين عام

١٩٢٩ ، دفعت بالتضحية خطوة ، ولكن هذه الخطوة كانت ضمن الإطار السابق حيث لم تتكافى هذه الخطوة، بل وكل ما كسبته مصر خلال جولات المفاوضات، مع ما دفعت طوال فترة بقائها تحت وطأة الوجود البريطاني انتظارا لحصولها على استقلالها ، بل لقد بدأ أحيانا ، خلال جولات المفاوضات أن الأهداف الوطنية كانت محل مزليدة أمام الجماهير في سبيل للحرص على البقاء في السلطة ، حتى لقد خلق هذا الأسلوب تصورا بأن المفاوضات المصرية يمكن أن يبدى استعدادا لقبول ما هو دون ما قبله ، إذا كان متاكدا أن ذلك سوف يلقى قبولا من جانب مواطنيه .

وقد انعكست التناقضات بين ما طرحه الحزب وبين ما أنجزه ، بشكل حاد ، من خلال تعامله مع المسألة الدستورية والحياة النيابية ، فقدم رجال الحزب في البداية دستور عام ١٩٢٣ ، واعتبروه خيرا من لا شيء ، ثم اتضحت الهوة التي تفصل بين الإيمان النظري والموقف العملي ، وبسبب والالتزام الحزبي ، فترزع الإيمان بالدستور ، بل وبالحياة الديمقراطية كلها لحيانا ، خاصة عندما جاءت نتائج الانتخابات البرلمانية بموجب هذا الدستور مخيبة لآمال الحزب حيث أوقفته دائما في معسكر أحزاب الأقلية مما جاء ترجعانا صادقا لدى تغفل الحزب في صفوف الجماهير ، ولعجز جهازه التنظيمي عن خلق كوالد وقواعد تجدد دماء . يضاف الى هذا وذلك أن جاء ممثلوه في البرلمان تعبيراً عن وضع اجتماعي ، أكثر منه ترجعانا لكفاءاتهم - رغم ما لديهم منها - وجاء نشاط هؤلاء الممثلين لا يتصل في كثير من الأحيان ببرامج وأهداف الحزب ، كما تم من خلال مواقف فردية ، لا من خلال التزام حزبي أو تنظيمي تمثله هيئة برلمانية .

وكانت السلطة مصدر قوة للحزب ، استمد من لجهزتها وأدواتها فترفت أفتعاش حياته وحيويتها ، وعلى العكس كان تأثير وجوده في المعارضة رغم قدرته وكفاته فيها وإملاكه لأدواتها . وقد بدأ الحزب حياته السياسية عام ١٩٢٢ من صفوف المعارضة ، وكان فتيا ، ثم خرج من السلطة عام ١٩٤٩ ، لآخر مرة في حياته ، وعاد الى صفوف المعارضة هربا أدركته الشيخوخة ، وقد انقسم تاريخ حياته الى فترتين ، أولهما تعتبر فترة قوة بالنسبة له ( ١٩٢٢ - ١٩٣٩ ) ، استمد فيها تلك القوة أساسا من شخصيات قادته ومقدرتهم ، أعيانا ومتقنين ، واستمدتها كذلك من تأليفه للوزارات



وتولى قياداته شئون الحكم . وثانيهما تمثل فترة ضعف في حياة الحزب ( ١٩٣٩ - ١٩٥٣ ) حيث عاش يلعب دوراً أقل في شئون الحكم ، من خلال انقلابه مع احزاب الاقلية الأخرى التي قضت للخطر الأكبر من تلويخها مدافعة عن بقائها في السلطة ، ولم يعد حزب المثقفين يلعب دوراً مؤثراً في حياة مصر السياسية الا من خلال هذا الاطار مما يسجل في النهاية عجز الصفوة - ممثلة في حزب الاحرار الدستوريين - والتي لم تعتمد في حركتها على قيادة الجماهير تستمد منها القوة وتعبر عن مصالحها وتعالج قضاياها الوطنية ، في الوقت الذي التفت فيه هذه الجماهير ، ولم تكن قد تدربت على الديمقراطية ، حول خصومه الوفديين ، وقد شهدت الحقبة الأخيرة من تاريخ حياة الحزب استفحال عوامل ضعفه ، والذي يعد جزءاً من ضعف النظام السابق على ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ برمتة ، لقد ظل الحزب طوال معظم الحقبة الأخيرة من حياته يعاني من التمزق الداخلي حول السلطة ، وبسبب فقدانها ، واقترب من القصر أكثر ، في فترة لم يكن فيها القصر يحظى باحترام معظم القطاعات الوطنية ، وابتعد عن الجماعات الايديولوجية الجديدة ، بحكم انتماءاته الاجتماعية والفكرية ، بينما زلحته الهيئة السعدية في صراعه السياسي ، بالإضافة الى فقدان صحافته وكانت مفخرة له في الحقبة الاولى من تاريخه فتضاغت صحيفته ، بعد ان هجرها اساطين الكتاب والمفكرين ، ثم توقفت نهائيا في اواسط عام ١٩٥١ ، يضاف الى كل ما سبق أن الحزب قد فقد العديد من كبار مؤسسيه ومموليه ، الذين وضعوا أسسه وتشربوا أهدافه ومثله ، ممن قام على اكتنافهم ، هذا في الوقت الذي لم يستطع ان يدعم نفسه بكفاءات وقيادات جديدة شابة .

وشهدت سنوات الاجتصار الأخيرة ١٩٤٩ - ١٩٥٣ تأثيراً مكثفاً لكل العوامل السابقة ، فاستشربت عوامل الضعف في جسد الحزب ، ذلك الضعف الذي انعكس عليه بشكل واضح عندما تعامل مع الأوضاع الجديدة للناشئة في ظل قيام الثورة ، مما يوحي بانتهاء الحزب ككيان سياسي ، قبيل صدور قرار الغاء الاحزاب الذي اصدرته حكومة الثورة في يناير ١٩٥٣ ، والذي اجهز على حزب الاحرار الدستوريين، ضمن لجهازه على القوى السياسية المعاصرة له .

« تم بجهود الله »



## المصادر والمراجع

### أولا : الوثائق

#### ( ١ ) غير المنشورة :

\* **أوراق الدكتور محمد حسين هيكل باشا :** وهي عبارة عن مسودات ونصوص كلمات وخطب ومحاضرات وأحاديث إذاعية بعضها على الآلة الكاتبة وبعضها بخط يده . ثم خطابات متبادلة بينه وبين عديد من الشخصيات ، وتقارير خاصة عن موضوعات معينة ، ونصوص مقترحات قدمها للهيئات البرلمانية المحلية والدولية ، ومشروعات ومسودات لقرارات صخية لم تنشر . وتقع في خمسة ملفات مودعة لدى نجله الأستاذ أحمد هيكل المحامي ، ومنه نماذج منها : -

١ - **من نصوص المحاضرات :** محاضرة بقاعة ابوارت بالجامعة الأمريكية بعنوان « ما حققته مصر في حياتها السياسية لربع القرن الاخير في ١٩٤٩/٢/٢٥ ، ومحاضراته عن الراى العام كاداة للرقابة الاجتماعية ، ورسالة الجامعة في ١٩٤١/٣/٦ .

٢ - **من نصوص الخطبات :** رسالة خطية للدكتور حافظ عفيفى بدون تاريخ - رسالة خطية لمحمد محمود باشا - نص جلسة ٤ فبراير ١٩٤٢ بالقصر - رسالة من بسوقى أباطة وزير الخارجية في ١٩٤٩/١/٨ - رسالة الى النحاس باشا في ١٩٤٣/٧/٢٦ .

٣ - **مقالات وخطب في تاليفين :** محمد محمود باشا - عبد العزيز فهمى - الملك فؤاد - صبرى أبو علم - عدى شعراوى - فرانكلين روزفلت - محمود فهمى النقراشى .

٤ - **أحاديث لفظية :** في الاحتفال بمولد النعمى ( لكثير من حيث ) -

خطبة في مؤتمر القاهرة البرلماني الدولي رقم ٣٦ في ١٩٤٧/٣/٨ وخطبه في عيد الدستور في ١٩٤٨/٣/٤ ، ١٩٤٩/٣/١٥ .

٥ - **اقتراحات وخطب:** بتعديل مواد قانون الانتخاب وقانون العقوبات - إعادة النظر في المعاهدات الدولية - ملاحظات على تقرير لجنة صحة العضوية بمجلس الشيوخ بخصوص مراسيم يونيو ١٩٥٠ - مقترحات حول تنظيم القوانين لمجلس الاتحاد البرلماني الدولي ١٩٤٩/٤/٢٣ وخطب خاصة بالمسألة الفلسطينية بالأمم المتحدة في ١٠/١٦ ، ١٩٤٧/١١/١٤ ، ١٩٤٧/١١/٢٤ - نص بيان الجبهة الوطنية ( النداء الثاني في ١٩٤٤/٣/٢٣ ) « ٠٠ الخ .

٦ - ملف خاص بأمانة صندوق حزب الاحرار الدستوريين : تقارير الخبير المحاسب جمال العبد عن قضية السياسة ولجنة الضرائب - حسابات مصروفات الحزب وتقارير لجنة المالية عنها - رسائل لجنة الحزب العامة الى الاعضاء - تقرير لحساب الحزب عن مايو ١٩٥٢ .

### ✽ من أوراق ابراهيم نسوقي أباطة باشا

١ - نص مذكرة عن أعماله في وزارات المواصلات والاقواف والشئون الاجتماعية والخارجية .

٢ - نص مذكرة كتبها عن لقاءه بوزير الداخلية تتعلق بالاعتراض على اسمه من مجلس الدولة عند تقديم لخطر اعادة تأسيس حزب الاحرار الدستوريين في نوفمبر ١٩٥٢ ( وقد حصلنا عليهما من الاستاذ سامح أباطة ) .

✽ وثائق عابدين :

١ - مجموعة تقارير الامن العام والبوليس السياسي وتحمل عناوين : تقارير سياسية - تقارير الامن العام - مسائل سياسية ، وقد اطلعنا على عشر محافظ منها وهي مودعة بدار الوثائق العامة بالقاهرة .

٢ - محافظ الاحزاب السياسية وهي ثلاث محافظ ، الاولى عن الحزب الوطني وحزب الوفد وحزب الاحرار الدستوريين والهيئة السعيدة . . . الخ ، ولثانية خاصة بحزب الاتحاد ، والثالثة خاصة بحزب الشعب وحزب الفلاح والحزب الوطني وحزب الاتحاد ، بعضها بالفرنسية .

٣ - مجموعة مجلس الوزراء : وقد اطلعنا على أربعة عشر محظظة منها عن سنوات مختلفة لأنها غير مرتبة زمنيا .

\* مجموعة تقارير الأمن : ( وزارة الداخلية ) وقد اطلعنا على تسع منها تحمل عناوين ، تقارير أمن ، قضايا هامة ، احكام خاصة بمحكمة القضاء الإداري - تقارير الأمن عن الاحزاب والنقابات وبعض الاشخاص ، ديوان جلالة الملك ١٩٢٦/٢٤ الخ .

\* وثائق مجلس الوزراء : وقد اطلعنا على ثمان منها تتعلق بتأليف الوزارات وموضوعات خاصة بمجلس النظار ، وبعضها يتعلق بالصحافة والمطبوعات وتراخيص الصحف وإدارة قلم المطبوعات .

( ب ) وثائق منشورة وكتب ووثائقية :

- حزب الاحرار الدستوريين :

خطبة دولة الرئيس يوم ١٠/٢٩/١٩٢٢ وقانون الحزب ( بدون ناشر ٢٢ صفحة ) وخطب الدكتور هيكل في ٧/٣/١٩٣٨ ( مطبعة الجامعة المصرية ) ، خطبة بمناسبة مرور ثلاثة وعشرين عاما تأسيس الحزب في ٣٠/١٠/١٩٤٥ . خطبة في عيد الجهاد في ١٣/١١/١٩٤٩ ( مطبعة مصر ) ، خطبة بدار الحزب في ٧/١١/١٩٥٠ ( بدون ناشر ) ، وخطبة في عيد الجهاد في ١٣/١١/١٩٥١ ( دار للطباعة الفنية ) .

\_\_\_\_\_ : اليد القوية ، خطب وبيانات وتصريحات محمد محمود باشا ، القاهرة ١٩٢٩ .

\_\_\_\_\_ : نظم من هنا ، على هامش قضايا العذر تقديم لسوقي أباطلة ، القاهرة يوليو ١٩٥٢ .

- مجلس الشيوخ : مذكرة تفسيرية لاقتراح مقدم من هيكل باشا رئيس مجلس الشيوخ عن تغيير الدستور في المواد ٧٦ ، ٧٩ ، ٨٤ ، المطبعة الاميرية بالقاهرة ١٩٥٠ .

- الجمعية المصرية للمؤتمرات اليرلمانية الدولية : مجموعة تقارير مقدمة من هيكل باشا حول تدوين مبادئ القانون الدولي وتخفيض التسلح وهجرة الجماعات الخ ( المطبعة الاميرية ١٩٤٦ ) .

— مضابط مجلس الشيوخ : دورات الانعقاد من الاولى حتى الخامس ( ١٩٢٤ - ١٩٢٨ ) ، من السابع حتى العاشر ( ١٩٣١ - ١٩٣٤ ) ، من الحادى عشر حتى السادس والعشرين ( ١٩٣٦ - ١٩٥١ ) .  
— مضابط مجلس النواب : الهيئات النيابية من الاولى حتى العاشرة ، بادوارها العادية وغير العادية ، عن الفترة ٢٤ - ١٩٢٨ ثم ٣٠ - ١٩٣٤ ثم ٣٦ - ١٩٥٢ .

— الملف السرى الكامل لحادث ٤ فبراير ١٩٤٢ : نصوص البرقيات للشفرية المتبادلة بين وزارة الخارجية البريطانية وسفير بريطانيا ، نشرت ، بالاهرام فى ست حلقات ( ٤/٢٧ - ١٩٧٣/٦/١ ) .  
— أحمد بيلى : عدلى باشا ، أو صفحة من تاريخ الزعامة فى مصر ، القاهرة ١٩٢٣ .

— أحمد حسين : الارض الطيبة ، رسائل الحزب الاشتراكى ، القاهرة ١٩٥١ .

— : فى ظلال المشنقة كتب للجميع القاهرة فبراير ١٩٥٣ .  
— : وراء القضبان ، كتب للجميع ديسمبر ١٩٤٩ .  
— أحمد قاسم جودة : المكرميات، خطب وبيانات ومقالات المجاهد الكبير ، بدون تاريخ .

— أحمد محمد حسن وايزدور فلدمان : مجموعة القوانين واللوائح المعمول بها فى مصر - جزآن - مطبعة مصر يونيو ١٩٢٦ .  
— للبرت شقير : الدستور المصرى والحكم النيابى فى مصر وتاريخ ذلك من ١٨٦٦ حتى الآن ، القنطف بمصر ١٩٢٤ .  
— جلال الدين الحمامصى : معركة نزاهة الحكم ، فبراير ١٩٤٢ ، القاهرة ١٩٥٧ .

— جمهورية مصر : القضية المصرية ١٨٨٢ - ١٩٥٤ - المطبعة الاميرية ١٩٥٥ .

— جمهورية مصر ، رئاسة مجلس الوزراء : للسودان ( من ١٣ فبراير ١٩٤١ - ١٢ فبراير ١٩٥٣ ) المطبعة الاميرية ١٩٥٣ .  
— للحزب الوطنى : المسألة المصرية فى دورها الاخير القاهرة مارس ١٩٢١ .  
— : القضية المصرية تقارير الحزب الوطنى مجلد من ثلاث اجزاء - القاهرة ١٩٣١ .

- الحكومة الملكية المصرية : الاتفاق الخاص بالغاء الامتيازات في مصر -  
الوثائق الموقعة بمونترو في ٨ مايو ١٩٣٧ ، القاهرة ١٩٣٧ .
- الحكومة المصرية : بيانات الحكومة وقرارات مجلسي البرلمان بشأن  
الاسئلة والاستجابات عما ورد في المريضة المرفوعة الى حضرة صاحب الجلالة  
الملك من حضرة النائب المحترم مكرم عبيد باشا ( الكتاب الابيض ) - المطبعة  
الاميرية ١٩٤٣ .
- حلمي سلام : دقات الاجراس الجزء الاول ، القاهرة ١٩٥٢ .
- خليل سكاكيني : مطالعات في اللغة والادب ، القدس ١٩٢٥ .
- طه حسين : في الشعر الجاهلي ، الطبعة الاولى ، دار الكتب المصرية  
١٩٢٦ .
- عبد العزيز فهمي : الحروف اللاتينية لكتابة العربية ، مطبعة مصر  
١٩٤٤ .
- على اسلام : خطب وكلمات ، مطبعة مصر ، بدون تاريخ .
- على الرجال وآخران : السعديون في ١٥ عاما ١٩٣٧ - ١٩٥٢ ،  
القاهرة ١٩٥٢ .
- على عبد الرازق ( اعداد ) : من آثار مصطفى عبد الرازق ، دار  
المعارف ١٩٥٧ .
- عمر طوسون : مذكرة بما صدر عنا في فجر الحركة الوطنية المصرية  
( من ١٩١٨ الى ١٩٢٨ ) ، الطبعة الثانية ، القاهرة ١٩٤٢ .
- فكرى أبازة : مجموعة مقالات وخطب ، المجموعة الاولى ، القاهرة  
١٩٢٢ - المجموعة الثانية ، مطبعة مصر ، بدون تاريخ - المجموعة الثالثة ،  
المطبعة المصرية ( ١٩٢٥ ) .
- فؤاد كرم ( جمع وترتيب ) : النظارات والوزارات المصرية ، الجزء  
الاول ، مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر ١٩٦٩ .
- الكتاب الابيض الانجليزى ترجمة لبراهيم عبد القادر المازني الطبعة  
الاولى . مارس ١٩٢٢ .
- لجنة الدستور : محاضر اللجنة العامة ، القاهرة ١٩٢٤ .
- \_\_\_\_\_ : لجنة وضع المبادئ العامة ، القاهرة ١٩٢٧ .

- مجلس الشيوخ : قانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٣٦ بالموافقة على معاهدة  
الصدقة والتحالف بين مصر وبريطانيا العظمى ، المطبعة الاميرية ١٩٣٧ .
- : الدستور والتفانين المتصلة به ، الاميرية ، القاهرة ١٩٣٨ .
- محمد ابراهيم الجزيري : سعد زغول ، ذكريات تاريخية طريفة —  
كتاب اليوم سبتمبر ١٩٥٤ .
- : آثار للزعيم سعد زغول ، عهد وزارة الشعب ، الطبعة  
الاولى . الجزء الاول ، مطبعة دار الكتب المصرية ١٩٢٧ .
- محمد ابو رواع : الشهيد احمد ماهر ، مجلدان ، الطبعة الاولى —  
القاهرة ١٩٤٦ .
- محمد انيس : دراسات في وثائق ثورة ١٩١٩ ، المراسلات السرية  
بين سعد زغول وعبد الرحمن فهمي ، الجزء الاول ، الطبعة الاولى ، الانجلو  
المصرية ١٩٦٣ .
- محمد بهي الدين بركات : صفحات من التاريخ ، دار الهلال بالقاهرة  
١٩٦١ .
- محمد توفيق دياب : اللامحات ، المجموعة الاولى ، مطبعة مصر ١٩٤٧ .
- محمد حافظ رمضان : صفحة سياسية ، مجموعة من خطابات وأحاديثه  
ومذكراته ، مطبعة جريدة الصباح ، بدون تاريخ .
- محمد حسين ميكل ( ولمازنى وعنان ) : السياسة المصرية والانتقال  
للدستورى ، مطبعة السياسة الطبعة الاولى للقاهرة ١٩٣١ .
- : ( تقديم واعداد ) مصر في هيئة الأمم المتحدة ١٩٤٧ ،  
القاهرة ١٩٤٨ .
- : ( تقديم واعداد ) موجز عن طائفة من أعمال الجمعية العامة  
للأمم المتحدة في لشرط الثانى من دورتها الاولى ( ١٠/٢٣ - ١٢/١١/١٩٤٦ )  
المطبعة الاميرية ١٩٤٦ .
- : عشرة ايام في السودان ، المطبعة المصرية بالقاهرة ١٩٢٧ .
- : ولدى ، الطبعة الاولى ، مطبعة السياسة ، القاهرة ١٩٣١ .
- محمد الخضر حسين : نقض كتاب للشعر الجاهلى ، المطبعة للسلفية  
بالقاهرة ١٣٤٥ هـ .
- محمد طلعت حرب : محمد طلعت حرب في بعض خطبه ومقالاته  
ومحاضراته ، مطبعة مصر ١٩٥٧ .

— محمد بحارة : الاسلام وأصول الحكم لطفى عبد الرزاق دراسة. ووثائق،  
الطبعة الأولى ببيروت ١٩٧٢ •

— محمود عزمى : الأيام المائة ، على هامش التاريخ المصرى الحديث ،  
عهد وزارة على ماهر باشا ، يناير - مايو ١٩٣٦ ، النهضة المصرية •  
— : على هامش المفاوضات ، القاهرة ١٩٤٦ •

— محمود فهمى النقراشى : قضية ولدى النيل ، بيانات حضرة صاحب  
الدولة محمود فهمى النقراشى باشا رئيس مجلس الوزراء ورئيس وفد مصر  
أمام مجلس الامن ، القاهرة أغسطس ١٩٤٧ •

— مركز الوثائق والبحوث التاريخية لمصر المعاصرة بمؤسسة الاهرام ،  
٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ القاهرة ١٩٦٩ •

— مصطفى الحضاوى ( جمع وترتيب ) : السفر الخالد ، المعاهدة  
المصرية الانجليزية ، دار النشر والتأليف التجارية بمصر ، بدون تاريخ •  
— مصطفى مراد السلانكى : صيحة الحق ، القاهرة ١٩٣٨ •  
— مكتب شئون محكمة الثورة : محاكمات الثورة - الكتاب السادس ،  
اعداد كمال كيرة •

— مكرم عبيد باشا : ملحق للكتاب الاسود فى العهد الاسود ، سلسلة  
فضائح جديدة ، خطبة مكرم باشا فى ١٣ نوفمبر ١٩٤٣ مطبوعة على الالة  
الكاتبية •

— وليم مكرم عبيد : فشل اليد الحديدية فى مصر ، او كشف للفتاح  
عن وزارة الظلام ، مكتبة للنشر والتأليف التجارية للقاهرة لكتوبر ١٩٢٩ •  
— مكي شبكية : بريطانيا وثورة ١٩١٩ المصرية ، معهد للبحوث  
والدراسات العربية ، للقاهرة ١٩٧٦ •

— وزارة الخارجية الملكية : محاضر المحادثات السياسية والذكرات  
للتبادلة بين الحكومة المصرية وحكومة الملكة المتحدة ، مارس ١٩٥٠ - نوفمبر  
١٩٥١ ، للقاهرة ١٩٥١ •



( د ) وثائق انجليزية غير منشورة :

(\*) مجموعة وثائق وزارة الخارجية البريطانية : Foreign Office  
وهي مطبوعات سرية مودعة بدار الوثائق العامة Public Record Office  
في Kew Gardens بالقرب من لندن . وقد استعنا بثلاث مجموعات منها هي :  
١ - مجموعة F.O. 407 وهي بعنوان Further Correspondence  
respecting the Affairs of Egypt and the Sudan  
وقد استخدمنا منها الارقام والسنوات التالية : -

F. O. 407/186, 189, 190, 191, 195, 198, 200, 201, 203,  
204, 206, 207, 208, 209, 210, 212, 213, 215, 217,  
218, 219, 221, 222, 223, 224, 225.

وهي عن الفترة التاريخية (1920-1941)

٢ - مجموعة F.O. 371 وتضم أيضا التقارير السرية الاسبوعية  
والسنوية ، ولها بعد عام ١٩٢٠ فهرس موضوعي لازمني .  
وقد استعنا منها بالارقام والسنوات التالية : -

F.O. 371/7738 — 7739, 10888/1925, 15408/1931, 16109/1932,  
17977/1934, 31566 — 31569/1942, 35528 — 41334/1943,  
41326 — 41334/1944, 45916 — 45932/1945, 53282 — 53330/1946,  
62020 — 62993/1947, 69190 — 69266/1948.

٣ - مجموعة Embassy and Consulate Archives F.O. 141

وقد استعنا منها بما يلي : -

( أ ) F.O. 141/229, 838/1942, 855/1943, 937, 951/1944  
1006, 1051/1945, 1077/1946, 1155, 1158/1947,  
1256, 1271/1948.

( ب ) مجموعة ملفات لموضوعات وأشخاص وقد استعنا منها بالتالي :

- ١ - ملف بعنوان جمعية مصر المستقلة 141/799, 13017
- ٢ - ملف عبد العزيز فهمي باشا 141/477, 2171
- ٣ - ملف عن الاوضاع السياسية 141/807, 8013

- ٤ - ملف محمد محمود باشا 141/681, 9544  
 ٥ - ملف حزب الاتحاد 141/819, 17812  
 ٦ - ملف الشيخ علي عبد الرازق 141/819, 18036  
 ٧ - ملف الدكتور حافظ عفيفي 141/219, 13997  
 ٨ - ملف بعنوان « مختصر تاريخي » 141/427 18513  
 ١٨ - ١٩٢٧ \*

### ثانيا : مذكرات وتكريرات

#### ( أ ) غير المنشورة :

- مذكرات ابراهيم الهلباوى بعنوان « تاريخ حياة ابراهيم الهلباوى » وتقع في مخططين ، ٤١٢ صفحة ، بدار الوثائق القومية .
- مذكرات سعد زغلول وقد أهدنا من الكراسات التي تحمل ارقام ٣٥ - ٣٦ - ٣٧ - ٣٩ - ٤١ - ٤٢ - ٤٧ - ٤٩ - ٥٠ - ٥٢ - ٥٣ - وهي مودعة بدار الوثائق القومية .

- مذكرات عبد الرحمن فهمي ، وتقع في ست محافظ ، بداخل كل منها سبعة ملفات تقريبا ومودعة بنفس الدار .

- مذكرات للدكتور محمد حسين هيكل بعنوان « يوميات باريس » وتقع في تسع كراسات بخط يده ، وهي لدى نجله الاستاذ أحمد هيكل ، في ثلاثة مجلدات ، الأول بعنوان « مذكراتي في أوروبا ١٩٠٩ - ١٩١٢ » ، والثاني « مذكرات يومية ١٩٠٩ - ١٩١٠ » ، والثالث « فصول مختلفة » ، والمذكرات بمسجلها الى النشر .

- مذكرات محمد علي علوبة وهي بعنوان « تذكيرات اجتماعية وسياسية » وتقع في محفظة واحدة تضم مجلدين ومودعة بدار الوثائق القومية . وقد نشرت مؤخرا في كتاب ( ١٩٨٢ ) .

#### ( ب ) المنشورة :

- أحمد أمين : حياتي ، الطبعة الخامسة ، النهضة المصرية ١٩٦٦ .
- أحمد حسين : ليظني ، مطبعة للوغاثب ، بعنوان تاريخي .

- أحمد لطفي السيد : قصة حياتي ، كتاب الهلال عدد فبراير ١٩٦٢ .
- اسماعيل صبي : مذكراتي ، دار الهلال ، القاهرة ١٩٥٥ .
- انور السادات : صفحات مجهولة ، كتب للجميع ، نوفمبر ١٩٥٤ .
- جميل عارف « معدا » : صفحات من المذكرات السرية لاول أمين عام للجامعة العربية ، عبد الرحمن عزام الجزء الاول ، المكتب اصري الحديث ١٩٧٧ .
- حافظ محمود : المارك في الصحافة والسياسة والفكر ١٩١٩ - ١٩٥٢ ، كتاب الجمهورية لبريل ١٩٦٩ .
- — : اسرار الماضي ١٩٠٧ - ١٩٥٢ ، روز اليوسف ١٩٧٣ .
- حسن البنا : مذكرات الدعوة والداعية ، دار الشهاب ، بدون تاريخ .
- حسن الشريف : الرجال اسرار ، كتاب اليوم ، يناير ١٩٥٢ .
- ذكريات حمد الباسل باشا عن ثورة ١٩١٩ : نشرت في خمس حلقات بمجلة الدنيا للصورة ( ٨ أبريل - ٦ مايو ١٩٣١ ) .
- سيد مرعي : أوراق سياسية ، الجزء الاول ، من القرية الى الاصلاح ، المكتب المصري الحديث ١٩٧٨ .
- صلاح الشاهد : ذكرياتي في عهدين ، الطبعة الثانية ، دار المعارف ١٩٧٦ .
- صليب سامي : ذكريات ١٨٩١ - ١٩٥٢ ، مطبعة أمين عبد الرحمن بمصر ١٩٥٣ .
- طه حسين : الايام ، الجزء الثالث ، دار المعارف ١٩٧٢ .
- عباس محمود العقاد : رجال عرفتهم - لنا - حياة قلم ( ثلاثية ) كتاب الهلال اعداد اكتوبر ١٩٦٣ ، يوليو ١٩٦٤ ، ديسمبر ١٩٦٤ على الترتيب .
- عبد الرحمن الراعي : مذكراتي ، دار الهلال القاهرة ١٩٥٢ .
- عبد العزيز علي : التأثير الصامت ، تقديم وتحقيق د . عبد الخالق لاشين دار المعارف ١٩٧٨ .
- عبد العزيز فهمي : هذه حياتي ، كتاب الهلال ابريل ١٩٦٣ .
- عبد الفتاح حسن : ذكريات سياسية ، الطبعة الاولى ، دار الشعب ، ديسمبر ١٩٧٤ .
- عبد اللطيف البغدادي : مذكرات عبد اللطيف البغدادي ، الجزء الاول ، المكتب المصري الحديث ١٩٧٧ .

- فاطمة اليوسف : ذكريات ، كتاب روز اليوسف ديسمبر ١٩٥٣ .
- فتحى رضوان : قبيل الفجر ، كتب للجميع ، القاهرة ١٩٥٧ .
- فخر الدين الظواهري : السياسة والأزهر ، من مذكرات شيخ الاسلام  
الظواهري ، القاهرة ١٩٤٥ .
- فكرى أباطة : الضاحك الباكي ، كتب للجميع ، الطبعة الرابعة ،  
بدون تاريخ .
- فهيمة ثابت : مذكرات الزعيم الخالد وأم المصريين فى منفى جبل  
طارق ، مطبعة الشمس ، بدون تاريخ .
- قلىنى فهمى : مذكرات قلىنى فهمى ، الجزء الثانى ، مطبعة مصر  
١٩٣٤ .
- مذكرات جمال عبد الناصر عن حرب ١٩٤٨ : نشرت بآخر ساعة  
فى خمس حلقات ( ٩ مارس - ٦ أبريل ١٩٥٥ ) .
- مذكرات الشيخ الخضرى عن الثورة المصرية : ست حلقات فى البلاغ  
( ٨ - ١٣ يونيو ١٩٣٣ ) .
- مذكرات عبد الفتاح عنایت : صحيفة النداء ، ١٦ يناير - ٢٠ مارس  
١٩٥١ .
- مذكرات عبد الوهاب النجار : مذكرات يومية عن الثورة المصرية فى  
سنة ١٩١٩ ، البلاغ ( ٢٢ مارس - ٥ يونيو ١٩٣٣ ) .
- مذكرات فخرى عبد النور : ثلاث حلقات بالمصور ( ٢١ مارس - ٤  
أبريل ١٩٦٩ ) .
- مذكرات كريم ثابت : بعنوان « أسرار السياسة المصرية » بالجمهورية  
( ١١ - ٢٩ يونيو ١٩٥٥ ) .
- مذكرات محمد توفيق خليل : صحيفة الأحرار ( ٢٣ مارس - ١٣ أبريل  
١٩٨١ ) .
- مذكرات محمد بهى الدين بركات : سبعون يوما فى وصاية العرش ،  
أربع حلقات بالمصور ( ٢٩ يوليو - ١١ أغسطس ١٩٧٧ ) .
- مذكرات مسئول عربى مطلع : الأهرام ، الحلقة ١٩ ( أول ديسمبر  
١٩٧٧ ) ونعتقد أنه للدكتور سيد نوفل .
- مذكرات منالى مكرم عبيد باشا : حلقتان بصحيفة الكتلة ( ٢ ، ١٦  
نوفمبر ١٩٤٨ ) .

- مذكرات النقراشي باشا السرية : حقتان بأخبار اليوم (١٢٥٥) نوفمبر ( ١٩٤٩ ) .
- محمد القنابى : من أسرار السياسة والسياسة ، كتاب الهلال ، القاهرة ( ١٩٥٧ ) .
- محمد حسين هيكل : مذكرات في السياسة المصرية ج ١ ، ج ٢ للنهضة المصرية عامي ١٩٥١ ، ١٩٥٣ ، ج ٣ دار المعارف ١٩٧٨ .
- محمد زكى عبد القادر : أقدام على الطريق ، دار الكاتب العربى ، القاهرة ١٩٦٧ .
- \_\_\_\_\_ : تأملات في الحياة والفلس ، سلسلة من مذكراته نشرت بأخبار اليوم ( ٢٧ مايو — ٢٩ يوليو ١٩٧٨ ) .
- محمد كامل سليم : ثورة ١٩١٩ كما عشتها وعرفتها — صراع سعد في أوروبا — أزمة الوفد الكبرى ( ثلاثية ) كتاب اليوم — مايو ويونيو ١٩٧٥ ، مارس ١٩٧٦ .
- محمد مظهر سعيد : سجين ثورة ١٩١٩ ، اقرأ ، دار المعارف أبريل ١٩٦٩ .
- محمد نجيب : كلمتى للتاريخ ، القاهرة ١٩٨١ .
- محمود أبو الفتوح : مع الوفد المصرى ، القاهرة بدون تاريخ .
- \_\_\_\_\_ : المسألة المصرية والوفد ، القاهرة ١٩٢١ .
- محمود عزمى : خبايا سياسية ، كتب للجميع ، القاهرة ١٩٥٠ .
- مصطفى طيبة « معدا » : مذكرات كمال الدين رفعت (١) ، حرب التحرير الوطنية ، دار الكاتب العربى بالقاهرة ١٩٦٨ .
- مصطفى مؤمن : صوت مصر ، مطبعة دار الكاتب العربى بالقاهرة ١٩٥١ .
- وحيد رافت : فصول من ثورة ٢٣ يوليو ، دار للشروق ، القاهرة ١٩٧٨ .
- يوسف نحاس : صفحة من تاريخ مصر السياسى ، مغاضبات على كيرزن ، القاهرة ١٩٥١ .
- \_\_\_\_\_ : ذكريات سعيد ، عبد العزيز ، ماهر ورفاقه في ثورة ١٩١٩ ، تصرفات حكومية ، القاهرة ١٩٥٢ .

### ثالثا : الدوريات

- السياسة ( اليومية ) : أكتوبر ١٩٢٢ - ديسمبر ١٩٣٠ ، يوليو ١٩٣١ - مايو ١٩٣٨ ثم ديسمبر ١٩٤٤ - يونيو ١٩٥١ .
- السياسة الأسبوعية : ١٩٢٦ - ١٩٣١ ، ١٩٣٧ - ١٩٤٤ .
- ملاحق السياسة : ١٩٣٢ - ١٩٣٣ ( مجلدات منفصلة بحجم السياسة الأسبوعية ) .
- التشريع الاسلامي : مجلد خاص ١٩٣٩ .
- صوت الاحرار : ١٩٤٥ - ١٩٤٨ ( أسبوعية ) .
- الفلاح المصري : ديسمبر ١٩٣٠ - مارس ١٩٣١ .
- الوادي : يناير - مارس ، ديسمبر ١٩٣١ . ( والدوريات السابقة نطقت باسم الحزب خلال هذه الفترات ) .
- الأبحاث ١٩٦٢ - ١٩٦٣ .
- الاثنين والدنيا ( ١٩٤١ ) .
- الأخبار ( أمين الرافعي ) ١٩٢١ - ١٩٢٣ ، ١٩٢٥ .
- الأخبار ( على ومصطفى أمين ) ١٩٥٢ ، ١٩٥٦ ، ١٩٧٦ ، ١٩٧٨ .
- أخبار اليوم ( ١٩٤٨ ) .
- الأمة ١٩٢٣ .
- الأهرام ٢١ - ١٩٣٠ ، ٣٦ - ١٩٤٣ ، ٤٥ - ١٩٥١ ، ١٩٧٣ ، ١٩٧٨ .
- آخر ساعة ٣٦ - ١٩٣٧ ، ٤٠ - ١٩٤٣ ، ١٩٤٩ ، ١٩٥٢ .
- الاخوان المسلمون ٤٦ - ١٩٤٧ .
- الاتحاد ١٩٢٥ - ١٩٢٨ .
- الأساس ٤٧ - ١٩٤٨ .
- البلاغ ٢٤ - ١٩٢٥ ، ٢٧ - ١٩٢٩ ، ١٩٣٣ ، ٣٦ - ١٩٣٧ .
- الثبات ٢٤ - ١٩٢٦ .
- الجريدة ١٢ - ١٩١٥ .
- الجهاد ١٩٣٣ .
- الدستور ٣٨ - ١٩٤٥ .

- الزمان ١٩٤٨
- روزاليوسف ٢٧ - ١٩٢٨ ، ٣٠ - ١٩٣٣ ، ٤٣ - ١٩٤٦ .
- الشعب ١٩٣٦
- الشعب ١٩٣٣ .
- الشعب ٣٠ - ١٩٣٢
- السداد ١٩٢٣
- الصريح ١٩٣٣
- صوت الامة ١٩٥٠
- الكتلة ٤٦ - ١٩٤٨
- الكشف ١٩٢٨
- كوكب الشرق ٢٥ - ١٩٢٨ ، ٣٣ - ١٩٣٦
- الافكار ٢٢ - ١٩٢٤ .
- المجلة الشهرية ١٩٢٥
- المحروسة ١٩٢٤ .
- المساء ٣٠ - ١٩٣١
- مصر الفتاة ٣٨ - ١٩٣٩
- المصرى ٣٧ - ١٩٣٩ ، ١٩٤٣ ، ١٩٤٦ - ١٩٥٣ .
- المصور ٣٢ - ١٩٣٣ ، ١٩٤٠ - ١٩٤١ ، ٥٠ - ١٩٥٢ ، ١٩٧٨ .
- المتطعم ١٩٢٢ - ١٩٢٨ ، ١٩٣٣ ، ١٩٣٨ ، ١٩٤٢ .
- المنار ١٩٢٨ .
- النداء ١٩٥١ .
- النذير ١٣٥٧ - ١٣٥٨ هـ ( ١٩٣٨ - ١٩٣٩ م )
- النظام ١٩١٩ ، ١٩٢٢ .
- وادى النيل ١٩٢٨
- الوفد المصرى ١٩٢٨ ، ١٩٤١ .

#### رابعاً : المؤلفات والدراسات

- ابراهيم بيومى مذكور ومريت غالى : الاداة الحكومية ، دار الفصول للنشر ، القاهرة ١٩٤٥ .

- إبراهيم نسوقى أباطة : وميض الادب بين غيوم السياسة ، القاهرة  
نوفمبر ١٩٤٨ •
- أحمد بهاء الدين : فاروق ملكا ١٩٣٦ - ١٩٥٢ ، كتاب روز اليوسف  
بدون تاريخ •
- أحمد حروشى : قصة ثورة ٢٣ يوليو ، الجزء الاول، مصر والمصريون  
لنظيمة الثانية ، بيروت ١٩٧٧ •
- أحمد زكريا للشلق : حزب الامة ودوره فى السياسة المصرية ، دار  
المعارف ١٩٧٩ •
- أحمد شفيق : حوليات مصر السياسية ، التمهيد ، الجزآن الثانى  
والثالث ، القاهرة ٢٧ - ١٩٢٨ •
- \_\_\_\_\_ : حوليات مصر السياسية من الحولية الاولى حتى السابعة  
عن الاعوام من ٢٤ - ١٩٣٠ ، للطبعات الاولى بالقاهرة فى الاعوام ١٩٢٧ -  
١٩٣١ ،
- أحمد عبد الرحيم مصطفى : تطور الفكر السياسى فى مصر للحديثة ،  
معهد البحوث والدراسات العربية ١٩٧٣ •
- \_\_\_\_\_ : حركة التجديد الاسلامى فى العالم العربى للحديث ، معهد  
البحوث والدراسات ١٩٧١ •
- \_\_\_\_\_ : للولايات المتحدة والمشرق العربى ، عالم المعرفة ، الكويت ،  
ابريل ١٩٧٨ •
- \_\_\_\_\_ : مشكلة قناة السويس ١٨٥٤ - ١٩٥٨ معهد البحوث  
والدراسات العربية ١٩٦٧ •
- \_\_\_\_\_ : تاريخ مصر السياسى من الاحتلال الى المعاهدة ، دار  
المعارف ، للقاهرة ١٩٦٧ •
- \_\_\_\_\_ : العلاقات المصرية البريطانية ٣٦ - ١٩٥٦ ، معهد البحوث  
والدراسات العربية ١٩٦٨ •
- أحمد عبد المجيد الغزالى : ( ناشرا ) ذكرى نسوقى أباطة ، القاهرة  
١٩٥٤ •
- أحمد لطفى السيد : ( مشرفا ) الدكتور محمد حسين هيكل ، مطبعة  
مصر ١٩٥٨ •
- إقبال على شاه : فؤاد الاول ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر  
للقاهرة ١٩٣٩ ترجمة محمد عبد الحميد •



- **الجوت خوراني :** الفكر العربي في عصر النهضة ١٧٩٨ - ١٩٣٩ .
- ترجمة كريم عزقول بيروت ١٩٦٨ .
- **المفيد الحسيني :** علم الاجتماع السياسي ، المفاهيم والتضايي .
- دار الكتاب القاهرة ١٩٨٠ .
- **أنور عبد الملك :** الفكر العربي في معركة النهضة ، للطبعة الثانية
- ترجمة بدر الدين عردوكي ، بيروت ١٩٧٨ .
- **الشيخ :** المجتمع المصري والجيش ، ترجمة محمود حداد وميخائيل خوري ، بيروت ١٩٧٤ .
- **بوقومور :** الصفوة والمجتمع ، دراسة في علم الاجتماع السياسي ترجمة
- محمد التومري وآخران ، ط (٢) ، دار المعارف ١٩٧٨ .
- **حافظ عفيفي :** على هامش السياسة ، بعض مسائلنا القومية ، دار
- للكتب المصرية ١٩٣٨ .
- **حسن محمد درويش :** الوزارات المصرية في ظل حكم الاسرة العلوية
- ١٨٧٨ - ١٩٢٤ ، الطبعة الاولى ، القاهرة ١٩٢٤ .
- **حسين مؤنس :** دراسات في ثورة ١٩١٩ ، اقرأ ، دار المعارف ،
- القاهرة ١٩٧٦ .
- **حمي سلام :** أيامه الاخيرة ، سلسلة الهلال ، نوفمبر ١٩٧٢ .
- **الجامعة الامريكية بالقاهرة :** ( ناشر ) حضارة مصر الحديثة .
- نخبة من زعماء الرأي والثقافة ، القاهرة ١٩٣٣ .
- **جمال سليم :** البوليس السياسي يحكم مصر ، ١٩١٠ - ١٩٥٢ .
- **القاهرة للثقافة العربية ١٩٧٥ .**
- **\_\_\_\_\_ :** قراءة جديدة لحادث ٤ فبراير ، دار الشعب ، فبراير ١٩٧٥ .
- **جمال الشرقاوي :** حريق القاهرة ، قتلوا اتهم جديد ، ط ١ ، دار
- للثقافة الجديدة ، القاهرة ١٩٧٦ .
- **جورج جورفتش :** دراسات في الطبقات الاجتماعية ، ترجمة احمد
- رضا محمد رضا الهيئة المصرية للكتاب ١٩٧٢ .
- **جورج كيرك :** موجز تاريخ الشرق الاوسط ، ترجمة عمر الاسكندري ،
- األف كتاب القاهرة ١٩٥٧ .
- **راشد البراوي :** حقيقة الانقلاب الاخير في مصر ، النهضة المصرية
- ١٩٥٢ .

— رجاء اللقائى : انباء معاصرون ، كتاب الهلال ، فبراير ١٩٧٨ .  
— رفعت السيد : حسن البنا ، متى ، كيف ، لماذا ، مكتبة مدبولي ،  
القاهرة ١٩٧٧ .

— : أحمد حسين ، كلمات ومواقف ، للقاهرة ١٩٧٩ .  
— : تاريخ الحركة الاشتراكية في مصر ، الجزء الاول ، الطبعة  
الثانية ، دار الثقافة الجديدة ١٩٧٥ .

— : اليسار المصري ، تاريخ الحركة الاشتراكية في مصر (٢) ،  
١٩٢٥ - ١٩٤٠ الطبعة الأولى ، دار الطليعة ببيروت ١٩٧٢ .  
— رؤوف عباس حامد : الحركة العمالية في مصر ١٨٩٩ - ١٩٥٢ ،  
دار الكاتب العربى ، القاهرة ١٩٦٧ .

— : الحركة العمالية المصرية في ضوء الوثائق البريطانية  
١٩٢٤ - ١٩٣٧ ، عالم الكتب بالقاهرة ١٩٧٥ .  
— زكريا الحجارى وآخر : ملك ضد شعب ، سلسلة كتب للجميع -  
بدون تاريخ .

— زكريا سليمان بيومي : الحزب الوطنى ودوره في السياسة المصرية ،  
١٩١٢ - ١٩٥٣ ماجستير غير منشورة بآداب عين شمس ١٩٧٤ .  
— : الاخوان المسلمون والجماعات الاسلامية ، في الحياة  
السياسية المصرية ١٩٢٨ - ١٩٤٨ الطبعة الأولى ، مكتبة وهبة بالقاهرة  
١٩٧٩ .

— سامية حسن ابراهيم : الأزهر ودوره في السياسة المصرية ١٩١٩ -  
١٩٤٤ ، ماجستير غير منشورة - كلية للبنات جامعة عين شمس ١٩٧٨ .  
— سنية قراعة : نهر السياسة المصرية ، مكتب الصحافة الدولي ،  
القاهرة بدون تاريخ .

— سيد مرعى وآخرون : الديمقراطية في مصر ، ربع قرن بعد ثورة ٢٣  
يوليو ، مركز الدراسات بالاهرام ، يوليو ١٩٧٧ .

— سيد تونى : القضية المصرية في مجلس الأمن ( ٥ أغسطس - ١٠  
سبتمبر ١٩٤٧ ) دراسة غير منشورة ، مقبلة لسمطار الدراسات العليا  
للتاريخ الحديث بآداب عين شمس ٧ - ١٢ مايو ١٩٧٧ .

— شهدى عطية الشانعى : تطور الحركة الوطنية المصرية ١٨٨٢ -  
١٩٥٦ للطبعة الأولى للدور المصرية للطباعة والنشر بالقاهرة ١٩٥٦ .

— صالح عيسى السودانى : الأسرار السياسية لابطل الثورة المصرية ،  
القاهرة ١٩٤٨ .

— صالح محمد صالح : الاتطاع والراسمالية الزراعية فى مصر من عهد  
محمد على الى عهد عبد الناصر ، الطبعة الاولى ، دار ابن خلدون ببيروت  
١٩٧٩ .

— صبحى وحيد : فى أصول المسألة المصرية ، الانطو للمصرية ١٩٥٠ .  
— صلاح عيسى : البورجوازية المصرية وأسلوب المفاوضة ، الطبعة  
الثانية ، دفاثر التاريخ العربى ، القاهرة ١٩٨٠ .

— ضياء الدين الرئيس : الدستور والاستقلال والثورة الوطنية ١٩٣٥ ،  
جزآن للطبعة الاولى ، دار الشعب ، القاهرة ١٩٧٥ .

— طارق للبشرى : مصر فى إطار الحركة العربية ، دراسة بمجلة المستقبل  
العربى ببيروت يوليو ١٩٧٨ .

— : تاريخ المعارضة البرلمانية فى مصر ، دراسة فى الامرام ،  
بمعدى ٣٠ ، ٣١ يناير ١٩٧٦ .

— : الحركة السياسية فى مصر ١٩٤٥ - ١٩٥٢ الهيئة المصرية  
للكتاب ١٩٧٣ .

— : سعد زغلول يفاوض الاستعمار ، دراسة فى المفاوضات  
المصرية البريطانية ١٩٢٠ - ١٩٢٤ الهيئة المصرية للكتاب ١٩٧٧ .

— طه عمران : الدكتور محمد حسين هيكل ، حياته وتراثه الأدبى ،  
للنهضة المصرية ١٩٦٩ .

— عاصم المسوقى : كبار ملاك الاراضى الزراعية ، وبورهم فى المجتمع  
للمصرى ١٩١٤ - ١٩٥٢ الطبعة الاولى ، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة  
١٩٧٥ .

— : مصر فى الحرب العالمية الثانية ، ١٩٣٩ - ١٩٤٥ ، معهد  
البحوث والدراسات العربية ١٩٧٦ .

— عاصم محروسى : دور الطلبة المصريين فى الحركة الوطنية ١٩١٩ -  
٢٧ يناير ١٩٥٢ ، مكتوراه غير منشورة ، أداب للقاهرة ١٩٧٨ .

— عامر العقاد : صفحات من معارك العقل السياسية . دار للرائد  
العربى ، بيروت ١٩٧٠ .

— عبد الحميد فهمى مطر : التنظيم والمتطوعون فى مصر ، الطبعة الاولى ،  
القاهرة ١٩٣٩ .

- عبد الخالق لاشين : أضواء على موقف وزارة على ماهر ، دراسة  
بمجلة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية عدد (٢٤) ١٩٧٧ •
- \_\_\_\_\_ : جريدة الكشف ٢٧ - ١٩٢٨ ، دراسة بمجلة الجمعية  
المصرية للدراسات التاريخية عدد (٢٥) ١٩٧٨ •
- \_\_\_\_\_ : سعد زغلول ودوره في السياسة المصرية ، الطبعة الأولى ،  
دار للعودة ببيروت ١٩٧٥ •
- عبد الله عزباوى : حزب الوفد منذ نشأته حتى معاهدة ١٩٣٦ ،  
ماجستير غير منشورة في آداب عين شمس ١٩٧٠ •
- عبد الرحمن الرفعى : ثورة ١٩١٩ ، تاريخ مصر القومى من ١٩١٤  
الى ١٩٢١ ، ج ٢ (٢) ، النهضة المصرية ١٩٥٥ •
- \_\_\_\_\_ : في أعقاب الثورة المصرية ، ج ١ - الطبعة الأولى النهضة  
المصرية ١٩٤٧ ، ج ٢ - الطبعة الثانية ١٩٦٦ ، ج ٣ - الطبعة الاولى ،  
النهضة المصرية ١٩٥١ •
- \_\_\_\_\_ : مقدمات ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، الطبعة الاولى ، النهضة  
المصرية ١٩٥٧ •
- \_\_\_\_\_ : ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، الطبعة الاولى ، النهضة المصرية  
١٩٥٩ •
- عبد العزيز الدسوقي : أحمد حسين ، الحركات الجديدة ، الحلقة  
الاولى ، القاهرة ١٩٥٢ •
- عبد العزيز شرف : الدكتور محمد حسين هيكل صحفيا ، ماجستير  
غير منشورة كلية الاعلام جامعة القاهرة ١٩٧٢ •
- \_\_\_\_\_ : الفكر القومى المصرى ، دراسات قومية ، العدد (٦)  
القاهرة ١٩٨٠ •
- \_\_\_\_\_ : محمد حسين هيكل في ذكره ، سلسلة اقرا ، دار المعارف  
١٩٧٨ •
- عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية في مصر ١٩١٨ - ١٩٣٦ ،  
دار للكتاب العربى ، القاهرة ١٩٦٨ •
- \_\_\_\_\_ : تطور الحركة الوطنية في مصر ١٩٣٧ - ١٩٤٨ ، قسمان ،  
دار الوطن العربى ببيروت ١٩٧٣ •
- \_\_\_\_\_ : الصراع الاجتماعى والسياسى في مصر منذ قيام ثورة  
يوليو ١٩٥٢ الى نهاية أزمة مارس ١٩٥٤ ، مكتبة مدبولى للقاهرة ١٩٧٥ •
- \_\_\_\_\_ : الصراع بين الوفد والمرش ٣٦ - ١٩٣٩ ، للطبعة الاولى ،  
المؤسسة العربية للدراسات والنشر ببيروت ١٩٧٩ •

صراع الطبقات في مصر ١٨٣٧ - ١٩٥٢ ، الطبعة الاولى المؤسسة  
العربية للدراسات والنشر ببيروت ١٩٧٨ .

- عزرة وهبى : تجربة الديمقراطية الليبرالية في مصر ، دراسة تحليلية  
لآخر برلمان مصرى قبل ثورة ١٩٥٢ ، ماجستير غير منشورة - كلية  
الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ١٩٧٨ .  
- عصام محمد سليمان : أزمة الحكم في مصر ١٩١٩ - ١٩٥٢ ، للقاهرة  
بدون تاريخ .

- على أمين : هكذا تحكم مصر ، كتاب اليوم ، مارس ١٩٥٢ .  
- على بركات : تطور الملكية الزراعية في مصر ١٨١٣ - ١٩١٤ واثره  
على الحركة السياسية ، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ١٩٧٧ .

\_\_\_\_\_ : الملكية الزراعية بين ثورتين ١٩١٩ - ١٩٥٢ ، مركز  
الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاعرام ، نوفمبر ١٩٧٨ .  
- على الدين هلال : السياسة والحكم في مصر ، العهد البرلماني ٢٣ -  
١٩٥٢ مكتبة نهضة الشرق ١٩٧٧ .

- على شلبي : مصر للفتاة وبورها في المجتمع المصري ، ١٩٢٣ -  
١٩٤١ ماجستير غير منشورة بأداب عين شمس ١٩٧٥ ( وقد نشرت أخيرا  
في كتاب ١٩٨٢ ) .

- عواطف عبد الرحمن : مصر وفلسطين ، عالم المعرفة ، الكويت ،  
فبراير ١٩٨٠ .

- فاروق أبو زيد : أزمة الديمقراطية في الصحافة المصرية ، مكتبة  
مدبولي ، القاهرة ١٩٧٧ .

- فتحى رضوان : عصر ورجال ، الانجو الصرية ١٩٦٧ .  
- فتحى الرملى : ضوء على التجارب الحزبية في مصر ، القاهرة ١٩٧٨ .  
- كريم ثابت : الملك فاروق ، ملك النهضة، مطبعة المعارف بمصر ١٩٤٤ .  
- لطفى عثمان : المحاكمة الكبرى في قضية الاغتيالات السياسية ،  
القاهرة ١٩٤٨ .

- لويس عوض : تاريخ الفكر المصرى الحديث من عصر اسماعيل الى  
ثورة ١٩١٩ ، الجزء الاول ، للهيئة المصرية للكتاب ١٩٨٠ .

- ليفين ( ز . ك ) : للفكر الاجتماعى والسياسى الحديث ، في لبنان  
وسوريا ومصر ، ترجمة يسير الصياحى ، الطبعة الاولى ببيروت ١٩٧٨ .

- مارسيل كواب : تطور مصر ١٩٢٤-١٩٥٠ ، ترجمة زهير الشايب ،  
للطبعة الاولى ، القاهرة ١٩٧٢ .
- مجيد خدوري : الاتجاهات السياسية في العالم العربي ، نور الأفكار  
والفكر الطليا في السياسة ، بيروت ١٩٧٢ .
- : عرب ماصرون ، أدوار القادة ، ط (١) بيروت ١٩٧٣ .
- محسن محمد : حكايات صحفية ، كتاب اليوم عدد يونيو ١٩٥٤ .
- : التاريخ السرى لمصر ، المكتب المصرى الحديث ١٩٧٣ .
- : سرقة واحة مصرية ، كتاب اليوم ، ديسمبر ١٩٨٠ .
- : عندما يموت الملك ، كتاب التعاون ، القاهرة ١٩٨٠ .
- محمد أنيس : حريق القاهرة في ٢٦ يناير ١٩٥٢ ، المؤسسة العربية  
للدراسات والنشر ببيروت ١٩٧٢ .
- : حادث ٤ فبراير في ضوء مراسلات لامبسون الرسمية  
وأوراقه الخاصة ، دراسة بالاهرام في ٩ مارس ١٩٧٣ .
- : السفير الذى ظل مندوبا ساميا ، بالاهرام ١١/٨/١٩٧٢ .
- : حكومة الوفد حاولت « تدويل القضية » بالانفتاح على  
روسيا وأمريكا ، دراسة بالاهرام في ١٣ نوفمبر ١٩٧٢ .
- : ٤ فبراير ١٩٤٢ في تاريخ مصر السياسى ، المؤسسة  
العربية للدراسات والنشر ، بيروت ١٩٧٢ .
- محمد جمال المسدى ويونان لبیب رزق وعبد العظيم رمضان : مصر  
والحرب العالمية الثانية ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية الاهرام  
١٩٧٨ .
- محمد حسين هيكل : الامبراطورية الاسلامية والأماكن المقدسة ،  
كتاب الهلال ، مارس ١٩٦١ .
- : الشرق الجديد ، النهضة المصرية ١٩٦٢ .
- : في لوقات الفراغ ، ط (٢) ، النهضة المصرية ١٩٦٨ .
- : ثورة الأدب ، مطبعة مصر ( بدون تاريخ ) .
- : الايمان والمعرفة والفلسفة ، دار المعارف ١٩٧٨ .
- : جان جاك روسو حياته وكتبه ، ط (٢) ، النهضة ١٩٦٥ .
- : تراجم مصرية وغربية ، مطبعة مصر ، بدون تاريخ .
- محمد نجيب الإنصافى : تحولات الفكر والسياسة في الشرق العربى  
٣٠ - ١٩٧٠ ، الكويت ١٩٨٠ .

— محمد خليل صبحي : تاريخ الحياة النيابية في مصر ، من عهد ساكن الجنان محمد على باشا ، للجزآن الخامس والسادس ، دار للكتب المصرية ١٩٣٩ .

— محمد سعد الدين : زعيم مصر الخالد ، مصطفى النحاس ، للقاهرة ١٩٧٧ .

— محمد السميد إدريس : حزب الوفد والطبقة العمالية في مصر ٢٤ - ١٩٥٢ ، ماجستير غير منشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة ١٩٨٠ .

— محمد السوادي : البرلمان في الميزان ، الطبعة الأولى ، للقاهرة ١٩٤٢ .  
— محمد شفيق غريال : تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية ، الجزء الأول ، للنهضة المصرية ١٩٥٢ .

— محمد زكي عبد القادر : محنة الدستور ، كتاب روز اليوسف ، القاهرة ١٩٥٥ .

— محمد شوكت التوني : زعماء وأحزاب ، للحقيقة والتاريخ ، ج ١ . القاهرة ١٩٨٠ .

— محمد فريد حشيش : حزب الوفد ١٩٢٦ - ١٩٥٢ ، ماجستير غير منشورة بآداب عين شمس ١٩٧٠ .

— محمد عبد الباري : الامتيازات الأجنبية ، لجنة التأليف والترجمة والنشر ، للقاهرة ١٩٣٠ .

— محمد علي رفاعي : رجال ومواقف ، الكتاب الأول ، الطبعة الأولى ، القاهرة ١٩٧٤ .

— محمد علي علوبة : فلسطين والضمير الانساني ، كتاب الهلال مارس ١٩٦٤ ، ( وهو نفس كتاب فلسطين وجاراتها ، أسباب ونتائج الذي نشرته لجنة البيان العربي بالقاهرة ١٩٥٤ ) .

\_\_\_\_\_ : الاسلام والديمقراطية ، لجنة البيان العربي ١٩٥٠ .

\_\_\_\_\_ : مبادئ في السياسة المصرية ، للنهضة المصرية ١٩٤٢ .

— محمد محمود زيتون : حرائق القاهرة في التاريخ ، ط (١) ، مكتبة وهبة للقاهرة ١٩٥٩ .

— محمود زايد : نشأة حزب الوفد ١٨ - ١٩٢٤ ، بحث بمجلة الأبحاث، الجامعة الأمريكية ببيروت ، مجلد ١٩٦٢ .

\_\_\_\_\_ : نشأة حزب الإحرار للمثوريين ١٩٢٢ - ١٩٢٤ ، بحث بمجلة الأبحاث الجامعة الأمريكية ببيروت مجلد ١٩٦٣ .

- محمود سليمان غنام : المعاهدة المصرية الانجليزية ، دراستها من  
الوجهة العلمية ، دار الكتب المصرية ١٩٣٦ .
- محمود متولى : مصر والحياة الحزبية والنيابية قبل ١٩٥٢ ،  
دار الثقافة للطباعة والنشر ، للقاهرة ١٩٨٠ .
- \_\_\_\_\_ : الاصول التاريخية للراسمالية المصرية وتطورها ، الهيئة  
المصرية العامة للكتاب ١٩٧٤ .
- مصطفى أمين : عمالقة واغتراب ، الطبعة الثانية ، كتاب اليوم ،  
فبراير ١٩٥٢ .
- \_\_\_\_\_ : ليالى فاروق ، جزآن ، كتاب اليوم ، يناير فبراير ١٩٥٤ .
- \_\_\_\_\_ : للكتاب المنوع ، اسباب ثورة ١٩١٩ ، جزآن ، دار المعارف  
القاهرة ١٩٧٤ ، ١٩٧٥ .
- مريت بطرس غالى : سياسة الغد ، برنامج سياسى واقتصادى  
واجتماعى ، مطبعة الرسالة بالقاهرة ١٩٣٨ .
- موريس ديفرجيه : الأحزاب السياسية ، ترجمة على مقلد وعبد  
الضن سعد ، دار النهار ببيروت ١٩٧٢ .
- موسى صبرى : ملك وأربع وزارات ، دار القلم بالقاهرة ١٩٦٤ .
- نبيه بيومى عبد الله : الحياة البرلمانية فى مصر ٢٣ - ١٩٣٠ .
- دكتوراء غير منشورة بأداب عين شمس ١٩٧٩ .
- نوال عبد العزيز راضى : أضواء جديدة على الحركة العمالية المصرية  
١٩٣٠ - ١٩٤٥ دار النهضة العربية ١٩٧٧ .
- يونان لبيب رزق : قضية وحدة وادى النيل ، بين الوحدة وتغيير  
لواقع الاستعمارى ١٩٣٦ - ١٩٤٦ معهد للبحوث والدراسات العربية ١٩٧٥ .
- \_\_\_\_\_ : للسودان فى المفاوضات المصرية البريطانية ١٩٣٠ - ١٩٣٦  
معهد للبحوث والدراسات العربية ١٩٧٤ .
- \_\_\_\_\_ : تاريخ للوزارات المصرية ١٨٧٨ - ١٩٥٣ ، مركز للدراسات  
السياسية والاستراتيجية بالاهرام ، القاهرة ١٩٧٥ ، ( اشرف حسن  
يوسف ) .
- \_\_\_\_\_ : للوجد والكتاب الاسود ، مركز للدراسات السياسية  
والاستراتيجية بالاهرام ١٩٧٨ .
- \_\_\_\_\_ : الأحزاب المصرية قبل ثورة ١٩٥٢ ، مركز الدراسات  
السياسية والاستراتيجية بالاهرام مايو ١٩٧٧ .
- \_\_\_\_\_ : وزارة الخارجية المصرية بين الانهاء والاعادة ١٩١٤ -  
١٩٢٢ بحث بمجلة الصحبة المصرية للدراسات التاريخية العدد ٣٣ لسنة  
١٩٧٦ .



- \_\_\_\_\_ : أصحاب التقيضان الملونة في مصر ١٩٣٣ - ١٩٣٧ ، بحث  
نشر بمجلة الجمعية التاريخية ، العدد ٢١ لسنة ١٩٧٤ .
- \_\_\_\_\_ : مائة عام من عمر الوزارة المصرية ١٨٧٨ - ١٩٧٨ ،  
دراسة بالاهرام في ٤ أغسطس ١٩٧٨ .
- \_\_\_\_\_ : حوادث ١٩٣٥ في مصر في ضوء الوثائق البريطانية بحث  
بكتاب « دراسات في التاريخ الحديث » جامعة عين شمس ١٩٧٦ .
- \_\_\_\_\_ : الدبلوماسية الوفدية وعصبة الأمم بحث بمجلة السياسة  
الدولية يناير ١٩٧٦ .

### ❖ لقاءات شخصية :

- لقاء مع الاستاذ حافظ محمود رئيس تحرير صحيفة السياسة بمنزل  
سيادته في ٥ ديسمبر ١٩٨٠ .
- لقاءات مع الاديب ثروت أباطة نجل ابراهيم دسوقي أباطة سكرتير  
الحزب واشترك في بعضها الاستاذ سامح أباطة المحامي وهو من شباب الحزب  
وتمت اللقاءات بمنزل الاول ١ - ٣ ديسمبر ١٩٨٠ ثم بمكتبه بالاهرام .
- لقاءات عديدة مع الاستاذ أحمد هيكل المحامي نجل الدكتور محمد حسين  
هيكل رئيس الحزب ، بمنزل سيادته في ديسمبر ١٩٨٠ ، يناير ١٩٨١ .

### مصادر ومراجع اجنبية

#### ( ا ) وثائق

- House of Commons Debates : Vol., 432, 1947, Vol. 452,  
1948.
- Royal Institute of International Affairs : Great Britain  
and Egypt 1941-1951, Information Papers, No. 19,  
London 1952.
- Department of Overseas Trade, : The Economic and Financial  
Situation in Egypt, London 1929.
- — Report on Economic and Commercial Conditions in  
Egypt, London 1939.

#### ( ب ) دراسات ومؤلفات :

- Abul — Fadl, M., The Sidqi Regime in Egypt 1930 -  
1935, Ph. D in SOAS, London 1975.

- 22 Adam, C. F., *Life of Lord Lloyd*, London 1943.
- Ahmed, J. M., *The Intellectual Origins of Egyptian Nationalism* Oxford 1960.
- Al-Sayyid-Marsot, A. L. *Egypt's Liberal Experiment 1922-1936*, California 1977.
- Azadjan, P., *L'expérience Constitutionnelle et Parlementaire de L'Egypte*, Revue De Paris, Vol. III 1929.
- Baer, J., A. *History of Landownership in Modern Egypt 1800-1950*, London 1962.
- Bertier, F., *Les Forces Sociales A.L'oeuvre dans le Nationalisme Egyptien*, Orient, Vol. 2, 1958.
- Cantori, L. J. *The Organizational Basis of an Elite Political Party : The Egyptian Wafd*. Ph. D., Chicago Uni. 1966.
- Colomb, M., *Ou en est le Wafd Egyptien ? L'Afrique et L'Asie*, Vol. 10, 1959.
- Deeb, M., *Party Politics in Egypt : The Wafd and its Rivals, 1919-1939*, London 1979.
- Eckstein, H. and Apter, D. (eds). *Comparative Politics*, London 1963.
- Evans, T. (ed.), *The Kilearn Diaries 1934-1946*, London 1973.
- Haikal, M. H., *La Dette Publique Egyptienne*, These pour le Doctorat, Paris 1912.
- Hamilton, M. A., *Arthur Henderson*, London 1933.
- Harris, Ch. Ph., *Nationalism and Revolution in Egypt, The Role of the Muslim Brotherhood*, California 1964.

- Hayter, Sir W., *Recent Constitutional Developments in Egypt*, Cambridge 1924.
- Heyworth-Dunne, D., *Religious and Political Trends in Modern Egypt*, Washington 1950.
- Holt, P.M. (ed.), *Political and Social Change in Modern Egypt*, London 1968.
- Issawi, Ch., *Egypt at Mid-Century*, London 1954.
- — *Egypt in Revolution, An Economic Analysis*, Oxford 1963.
- Jankowski, J., *Egyptian Blue Shirts and the Egyptian Wafd, 1935 — 1938*, *Middle Eastern Studies*, Jan. 1970.
- — *Egypt's Young Rebels: Young Egypt, 1933-1952*, California, 1975.
- Kaplinsky, Z., *The Muslim Brotherhood*, *Middle Eastern Affairs* Dec. 1954.
- Kirk, G., *The Corruption of the Egyptian Wafd*, *Middle Eastern Affairs*, Dec. 1963.
- Kirchheimer, O., *The Party in Mass Society*, *World Politics*, Vol. x, Jan. 1958.
- Kedourie, E., *Egypt and the Caliphate 1915-1946*, *J. of the Royal Asiatic Society*, 1963.
- Landau, J., *Parliaments and Parties in Egypt*, Tel-Aviv 1953.
- La Parolambara, J. and Weiner M. (eds.), *Political Parties and Political Development*, 2nd ed., Princeton, 1972.
- Lloyd, L., *Egypt since Cromer*, 2 Vols, London 1933-34.
- Lugol, Jean, *Egypt and World War II*, Cairo 1945.

- Marlowe, J., *Anglo-Egyptian Relations 1800-1956*, 2nd ed., London 1965.
- Mellwraith, Sir M., *The Declaration of a Protectorate in Egypt and its Legal Effects* pp. 232-259.
- Merton, A., *Constitutionalism in Egypt, the Contemporary Review*, Jan. 1931.
- Mitchell, R., *The Society of the Muslim Brothers* London 1969.
- Newmann, S., (ed.), *Modern Political Parties* Chicago 1957.
- Nicolson, H., *Curzon : The Last Phase, 1919-1925*, London 1934.
- Quraishi, Z. M., *Liberal Nationalism in Egypt, Rise and Fall of the Egyptian Wafd Party*, Delhi 1967.
- Reid, D., *The National Bar Association and Egyptian Politics, 1912-1945*, the *Int. J. of African Historical Studies* (No. 4) 1974.
- Safran, N., *Egypt in Search of Political Community*, Harvard 1961.
- Smith, Ch., *The «Crisis of Orientation» the shift of Egyptian Intellectuals to Islamic Subjects in the 1930's*. *Int. J. Middle East Studies* (4) 1973.
- Vatikiotis, P. J., *The Modern History of Egypt*, London 1969.
- Warburg, G., *Lampson's Ultimatum to Faruq*, Feb. 1942. *Middle Eastern Studies*, Jan. 1975.
- Wessels, A., *A Modern Arabic Biography of Muhammed, a critical Study of Muhammed Husayn Haykal's «Hayat Muhammad»* Leiden, E. J. Brill 1972.

- Wevell, V., *Allenby in Egypt*, London 1943.
- Yousef, A., *Independent Egypt*, London 1940.
- Zayid, M., *The Origins of the Liberal Constitutional party in Egypt*. (In Holt (ed.) *Political and Social...*)
- Ziadeh, F., *Lawyers, the rule of Law and Liberalism in Modern Egypt*, California 1968.

رقم الايداع / ٢٣٥٩ / ٨٢

التقديم المولي ٥ - ٠٠٩٥ - ٠٢ - ٩٧٧

دار النشر  
بيروت - سورية  
٢٠٥٦

